

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: التنمية و التحليل المؤسسي

النوعية المؤسسية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف :
أ.د. بونوة شعيب

إعداد الطالبة :
معطى الله سهام

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د.غازي نورية
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بونوة شعيب
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د.كازي ثاني آمال
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د.خواني ليلي

السنة الجامعية : 2012- 2013

خطة البحث

المقدمة العامة

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة

المبحث الثاني: جذور نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعاته في العالم

الفصل الثاني: المؤسسات و النوعية المؤسساتية

المبحث الأول: الاقتصاد المؤسساتي القديم و الجديد

المبحث الثاني: الجوانب الأساسية للإطار المؤسساتي

المبحث الثالث: النظريات المؤسساتية الجديدة

المبحث الرابع : النوعية المؤسساتية, أسباب اختلافها و دوافع الاهتمام بها

الفصل الثالث : أثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المبحث الأول : اثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تكاملهما لتحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : الإصلاحات و النوعية المؤسساتية في الجزائر

المبحث الرابع : دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الرابع : الدراسة القياسية للنوعية المؤسساتية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : طريقة المربعات الصغرى و اختبار التكامل المتزامن ل ENGLE – GRANGER

المبحث الثاني: اختبار التكامل المتزامن ل JOHANSEN و نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

المبحث الثالث: اختبار ENGLE – GRANGER لاثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الرابع: اختبار JOHANSEN لاثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الخاتمة العامة



جاء اجتياح العولمة من خلال التدخل الدولي والسباق على مصادر المواد الأولية والأسواق لتتويع الصادرات حيث زادت الثورة الصناعية الحاجة إلى المواد الأولية واليد العاملة الأمر الذي دفع الدول الصناعية لاستغلال الدول النامية في ظل الاستعمار، ولكن رفضت تلك الدول المستقلة حديثا الشركات المتعددة الجنسيات في أراضيها نتيجة لمعاناة الحقبة الاستعمارية و قامت بوضع حواجز تعيق دخولها ، بينما احتفظت الدول الصناعية بالورقة الرابحة الخاصة بتكنولوجيا استخراج الموارد الأمر الذي فاق الطاقة المالية للدول النامية لاستيعابها و زاد من تبعيتها للمؤسسات المالية الدولية من اجل الحصول على قروض لتمويل عمليات الإنتاج، كما وجدت هذه الشركات أن التصدير يواجه العديد من الصعوبات أهمها ارتفاع تكاليف النقل لكل أنحاء العالم إضافة لقرار بعض الدول بمنع استيراد منتجات معينة، لهذا اتجهت الشركات المتعددة الجنسيات نحو التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتموقع في الدول التي تعرض المزايا والحوافز الأكثر جاذبية ، مستفيدة بذلك من الميزة النسبية لمختلف دول العالم وفرص الحصول على التمويل المحلي فيها، كما يمكنها عرض التقدم العلمي والتكنولوجي على الدول المضيفة لها ، حيث لعب كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي الدور المعتاد في ترسيخ أفكار العولمة مروجين لإيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر و الانضمام إلى الرأسمالية و الدعوة إلى الخصخصة ودعم آليات المنافسة وتحرير الأسواق ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي موفرة بذلك الظروف التي تسمح بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف الدول ، كما لم تتردد هذه المنظمات في وصف ذلك الاستثمار كعلاج للوضع المزري للدول النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتبرين إياه مصدر تمويل خارجي لا يخضع للقيود .

ولهذا قام العديد من الاقتصاديين بالكشف عن العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة عدة محددات اقتصادية مثل : حجم السوق، القرب الجغرافي، النمو الاقتصادي، المهارات، التكاليف، البنى التحتية، التحرر المالي وتحرر الأسواق والانفتاح على البنوك الأجنبية ، و قد برزت النوعية المؤسساتية نتيجة العولمة التي تقود تحرير الاقتصاديات حتى تتلاءم وطبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها .

فبدا الاهتمام يتمحور حول الأطر الشفافة ،احترام حقوق الملكية ، دور القانون، درجة الفساد، و التي أصبحت تدخل ضمن عوامل التأثير على المستثمرين الأجانب الذين يحاولون تكيف استراتيجياتهم مع النوعية المؤسساتية المحلية للبلد المضيف، حيث احتلت المؤسسات مركز اهتمام كل من الاقتصاد المؤسساتي القديم والاقتصاد المؤسساتي الجديد، فقد ظهر الاقتصاد المؤسساتي القديم مع نهاية القرن 19م من طرف Veblen و Mitchell Commons ، بينما انبثق الاقتصاد المؤسساتي الجديد في منتصف القرن 20م انطلاقا

من أعمال North, Coase و Williamson و يحل هذا الاقتصاد دور المؤسسات في تنسيق، تنظيم ، تحقيق وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية ، حيث أشار North(1990) إلى أن الأسواق الفعالة تعتمد على دعم المؤسسات فيما يتعلق بخفض تكاليف الصفقات ، عدم التأكد وتوفير المعلومات ، كما ركز على ضرورة التنفيذ الفعال للقواعد الذي يقود إلى الحماية الفعالة لحقوق الملكية، فالنوعية المؤسساتية تعكس المحيط الداخلي للبلد والضمانات الممنوحة فيه .

حيث عمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) على نشر ممارسات الحكم الراشد والحوكمة في العالم وخاصة في الدول النامية ، كما تناول البنك العالمي الحوكمة التي تعتبر وسيلة لتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد والتي تتطلب المسؤولية والمشاركة والمساءلة .

وقد اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة دور النوعية المؤسساتية السياسية المتمثلة في مؤشرات الحوكمة الستة لKaufmann (الصوت و المساءلة، الاستقرار السياسي و غياب العنف، فعالية الحكومة ،النوعية التنظيمية، سيادة القانون ،مراقبة الفساد) والنوعية المؤسساتية الاقتصادية المتمثلة في الحرية الاقتصادية (حقوق الملكية،الحرية من الفساد، الإنفاق الحكومي) (الحرية من الحكومة) ، الحرية الجبائية،حرية الأعمال ،حرية العمل ،الحرية النقدية، الحرية التجارية ، حرية الاستثمار، الحرية المالية) في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فهذه الأخيرة أصبحت محط اهتمام و اعتراف عالمي باعتبارها نافذة تطور الدول المتقدمة و أداة عرقله تطور الدول النامية المنغلقة على نفسها مما زاد تبعيتها على عدة أصعدة للدول المتقدمة.

والجزائر واحدة من بين الدول النامية التي سعت إلى تطوير بيئتها الاستثمارية منذ الاستقلال على اعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد وسيلة ناجحة للخروج من خطر المديونية كونها مصدر تمويل غير مولد للديون ووسيلة لنقل التكنولوجيا تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، فقد شرعت الجزائر بإعداد وتهيئة المناخ الذي يسمح باستقطاب المستثمرين الأجانب المنتظر منهم تحسين وضعيية الاقتصاد الجزائري من خلال إصدار مجموعة من قوانين الاستثمار تميزت بالتعديل المتواصل إلى جانب توفير العديد من المزايا على رأسها الحوافز الجبائية والجمركية وهذا فضلا عن القيام بإصلاحات مؤسساتية سياسية واقتصادية هادفة إلى توفير مناخ استثماري ذي أوضاع اقتصادية، سياسية، قانونية، إدارية واجتماعية ملائمة للمستثمرين الأجانب بهدف تحقيق الاستقرار الذي يساهم في تقليل الانحراف ما بين العوائد المتوقعة و العوائد المحققة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الحاجة لدفع عملية التنمية الاقتصادية التي حضيت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين نظرا لفوائدها ، حيث تعتبر دراسة العلاقة ما بين النوعية المؤسساتية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات أهمية بالغة و ستضاف لسلسلة الدراسات التي عالجت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا إلى الدراسات التي عالجت أهمية المحيط المؤسساتي والتغيير المؤسساتي في دفع عجلة التنمية لتساهم في توضيح دور النوعية المؤسساتية في تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

دوافع اختيار الموضوع

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية :

- دراسة موضوع النوعية المؤسساتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يأتي في الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر إلى تكيف المحيط المؤسساتي قدر الإمكان ليتلاءم والحاجة إلى جذب تدفقات أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الاهتمام بإسقاط هذا الموضوع على حالة الجزائر وباللغة العربية جاء نتيجة لقيام العديد من الدراسات الأجنبية بمعالجة هذا الموضوع على حالة دول مختلفة و هذا ما يشكل إضافة جديدة للأعمال الأكاديمية التي تزخر بها مكتبة الكلية إضافة للسعي بالبحث في مواضيع حديثة تشهد تطورات مستمرة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالنوعية المؤسساتية وتحديد أثرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال انجاز دراسة قياسية و إبراز عوامل النوعية المؤسساتية التي تساهم بشكل ايجابي في رفع حجم الاستثمار الوارد إلى الجزائر وكذا العوامل التي لها دور سلبي في جذب ذلك الاستثمار وهذا إضافة إلى تقييم المناخ الاستثماري الجزائري والوقوف عند نقاط ضعفه التي تمنع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حدود الدراسة

و التي تتمثل فيما يلي :

- الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الإطار الزمني :تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة مابين (1996-2010) نظرا لكونها الفترة التي شهدت تدفقات هامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما خارج قطاع المحروقات إضافة إلى صدور قوانين الاستثمار التي منحت بموجبها حوافز و ضمانات هامة مقارنة بالقوانين السابقة.

لدى الجزائر رغبة قوية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دفعتها إلى إصدار قوانين الاستثمار المتزايدة الحوافز إلا أن نسبة تلك الاستثمارات تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها والجهود المبذولة و هذا ما أدى إلى تسليط الضوء على مكانة النوعية المؤسساتية ودورها ضمن مناخ الاستثمار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (1996-2010) ، فقد اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة دور النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدة دول و من بينهم يوجد :

- **Dunning (2002)** الذي درس مزايا التوقع لدى الدول المضيفة و أكد على أهمية النوعية المؤسساتية التي أصبحت مهمة في قرارات توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج البلد الأصل .

- **Kai A. Konrad و Margarita M. Kalamova (2009)** أكدوا على الأثر الايجابي و الدور المهم للنوعية المؤسساتية السياسية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، ما عدا عنصر سيادة القانون الذي ظهر بعلاقة عكسية و غير معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

- قام **Hussien Seoudy و Wesam M. Sedik (2012)** بتحديد أثر النوعية المؤسساتية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووجدوا بان هناك علاقة سلبية و معنوية لكل من حرية الأعمال و حقوق الملكية مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما كل من الإنفاق الحكومي، الحرية من الفساد، الحرية التجارية، الحرية المالية، الحرية الجبائية فيظهر بعلاقة طردية و غير معنوية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر .

- **Vladimír Benáček, Helena Lenihan, Bernadette Andreosso-O'Callaghan, Denis Kan (2010)** بينوا من خلال دراستهم العلاقة الإيجابية و المعنوية ما بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي المباشر بينما تم إيجاد علاقة عكسية و معنوية ما بين حقوق الملكية و هذا الاستثمار . وهذا ما يقود إلى صياغة إشكالية الدراسة كالآتي :

ما هو اثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

و لكشف جوانب هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر و النوعية المؤسساتية ؟
- ماهي العلاقة ما بين النوعية المؤسساتية و الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو تقييم الحجم الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ووضعية النوعية المؤسساتية في الجزائر؟
- في ماذا تتمثل عوائق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة عن هذه الإشكالية يتم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها واختبار مدى صحتها وهي كالتالي :

- إن الحرية التجارية و الجبائية و كذا الحرية من الحكومة (الإنفاق الحكومي) لها اثر ايجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على المدى الطويل.
- تؤثر حقوق الملكية و الحرية المالية بشكل سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على المدى الطويل.
- سيادة القانون لها اثر سلبي على توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر في المدى الطويل.

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفًا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصًا منهج OLI الذي جاء به Dunning في نظريته و النظريات المؤسسية إضافة إلى وصف العلاقة ما بين النوعية المؤسسية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحليل وضعيتها في الجزائر كما تم الاستعانة بالأساليب الكمية الحديثة من خلال دراسة قياسية لأثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث فقد اعتمدت هذه الدراسة على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية والملتقيات و التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية و كذا المواقع الإلكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع إضافة إلى استخدام البيانات و المعطيات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الدولية و المنظمات العالمية كما تم استعمال برنامج (EViews 6.0) كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل اثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

صعوبات البحث

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة باللغة العربية لاسيما تلك المتعلقة بالنوعية المؤسسية إضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة ما بين النوعية المؤسسية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أما في الجانب التطبيقي فكانت هناك صعوبة في الحصول على معطيات إحصائية للدراسة القياسية لفترة أطول خاصة و أن النوعية المؤسسية قد شهدت اهتمامًا حديثًا من طرف الباحثين و المؤسسات العالمية بصدد تشكيل و إصدار معطيات إحصائية كمية حولها.

محتويات الدراسة

بناء على أهمية وأهداف هذا البحث والدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وإشكالية هذه الدراسة وفرضياتها يقتضي الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة.

يأتي الفصل الأول من هذه الدراسة تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قسم إلى أربعة مباحث تتناول صفحات المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة أما المبحث الثاني فيتضمن جذور نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وصولًا إلى المبحث الثالث الذي يعرض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ثم يأتي المبحث الرابع ليتطرق إلى آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته في العالم.

أما الفصل الثاني فيأتي تحت عنوان المؤسسات و النوعية المؤسساتية من خلال مباحثه الأربعة التي يأتي مضمونها على النحو التالي : المبحث الأول يعرض الاقتصاد المؤسساتي القديم و الجديد أما المبحث الثاني فيتطرق إلى الجوانب الأساسية للإطار المؤسساتي ثم المبحث الثالث الذي أعد للتعرف على النظريات المؤسساتية الجديدة و أخيرا المبحث الرابع الذي يتناول في طياته النوعية المؤسساتية،أسباب اختلافها و دوافع الاهتمام بها.

ثم يأتي الفصل الثالث ليعالج اثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال مباحثه الأربعة التي يتخصص المبحث الأول منها في عرض اثر النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتكاملهما لتحقيق التنمية الاقتصادية أما المبحث الثاني فيتناول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما المبحث الثالث فيتطرق للإصلاحات و النوعية المؤسساتية في الجزائر ثم يأتي المبحث الرابع ليتضمن دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وأخيرا يأتي الفصل الرابع الذي يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان الدراسة القياسية للنوعية المؤسساتية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الذي يتألف من أربعة مباحث حيث يتضمن المبحث الأول طريقة المربعات الصغرى و اختبار التكامل المتزامن ل ENGLE – GRANGER أما المبحث الثاني فيتناول اختبار التكامل المتزامن ل JOHANSEN و نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي ثم يتطرق المبحث الثالث لاختبار ENGLE – GRANGER لاثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأخيرا يخصص المبحث الرابع لاختبار JOHANSEN لاثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.



الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر

المقدمة:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عظيمة في الاقتصاد العالمي منذ 1960، حيث توسعت أغلب الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه استثماراتها المباشرة إلى الدول المتقدمة والنامية لمواجهة بذلك عدّة تحديات في سبيل تحقيق النجاح خارج بلدها الأصل، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه خارج بلده الأصل حسب دوافع معينة تزايدت أهميتها مع الاندماج في الاقتصاد العالمي، وارتفاع الاستهلاك العالمي الذي يحفز تلك الشركات على التوغل في مختلف بقاع العالم لاسيما وأنّ قوة العولمة خاصة الانفتاح على التجارة والاستثمار قد خلقت الظروف الملائمة لدخول الشركات المتعددة الجنسيات في أسواق الدول النامية، هذا و تبعث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الفضول للتعرف على الجذور النظرية التي تشرح انطلاقتها البسيطة وصولاً إلى النظريات التي تعمقت في دراسته مواكبة بذلك تطوراتها، وبالرغم من كون هذه الظاهرة سيف ذو حدين بأثارها الإيجابية والسلبية إلا أنّ الدول تتنافس بشدّة لاستقطابها مستفيدة من مختلف المزايا التي قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الأكثر أهمية وفعالية لها. ومن هنا تلعب المحددات التي تتحكم بقرار تموقعه في الدول المضيفة دوراً بالغ الأهمية وتصبح دراستها أمراً ملحاً خاصة وأنّ توزيعه الجغرافي في العالم يختلف من حقبة زمنية إلى أخرى، بل وأصبح يختلف من سنة إلى أخرى ممّا يتطلب التطلع على أحدث مستجدات انتشاراته العالمية، وبالتالي خصّص هذا الفصل للتطرق إلى كلّ تلك النقاط مؤسسا بذلك الانطلاقة والقاعدة التي تقوم وتعتمد عليها بقية أقسام هذه الدراسة، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة.

المبحث الثاني: جذور نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعاته في العالم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة1- تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتاريخه:1-1- تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر:❖ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):**The Organisation for Economic Cooperation and Development**

وجاءت هذه المنظمة بتعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو النشاط الذي يتموقع بواسطته المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته، ويقوم فيه بتحقيق علاقات اقتصادية وطويلة الأجل وفوائد دائمة وذلك بإنشاء شركة أو فرع، أو توسيعهما، أو المساهمة في شركة جديدة أو قائمة من قبل والتأثير في تسييرها، كذلك يتضمن هذا الاستثمار المعاملات الرأسمالية ما بين الطرفين الأجنبي والمحلي.¹

كلّ شخص طبيعي، كلّ شركة عمومية أو خاصة، كلّ حكومة، كلّ مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين تربطهم علاقة، كلّ مجموعة من الشركات التي لديها الشخصية المعنوية وتربطها علاقة، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه شركة أو فرع أو يساهم فيها ويمارس نشاطه في بلد غير بلد إقامته.²

❖ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):**United Nations Conference on Trade and Development**

هو ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر الأجنبي من أن تكون له علاقة طويلة الأجل تعكس اهتماماته في مراقبة الشركة المتواجدة في بلد مضيف غير بلد إقامته، من خلال المشاركة الفاعلة في القرارات العملية، الإدارية والإستراتيجية لتلك المؤسسة.³

¹- OECD "Benchmark Definition of Foreign Direct Investment", Published by The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), The Third Edition, 1996, p 7-8 .

²- OECD "Benchmark Definition of Foreign Direct Investment", The Fourth Edition, published by OECD, 2008, p 17.

³- UNCTAD "Training Manual on Statistics for the Foreign Direct Investment and The Operations of Transnational Corporations (TNC'S) FDI Flows and Stocks", Published by United Nations, New York and Geneva, 2009, p 35.

❖ تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) : International Monetary Fund

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التي يحصل من خلالها المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة عبر علاقة طويلة الأجل مع مستثمر وطني في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي، إما نتيجة للملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة للاشتراك في رأس مال المشروع¹، ويعدّ الاستثمار أجنبياً مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس المال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها إضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للتفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي في شكل أسهم.²

❖ تعريف John, H. Dunning :

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان امان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة بين الشركة الأجنبية و الشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات (إدارية، تكنولوجية) وقدرات معينة.³

❖ وكتعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن القول أنه الاستثمار الذي يقوم به المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته عبر إنشاء مؤسسة بملكية مطلقة أو بمشاركة متساوية أو غير متساوية على الأقل تقدر ب 10% مع مستثمر محلي في البلد المضيف أو الشراء الكلي أو الجزئي لشركة قائمة من قبل، سواء في مجال التسويق، البيع، التصنيع، أو أي نوع آخر من النشاطات الإنتاجية أو الخدماتية، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي فترة زمنية طويلة يقوم من خلالها بالرقابة الدائمة على المشروع وله الحق بالمشاركة في إدارته أو السيطرة الكاملة على إدارته في حالة الملكية المطلقة، ويكون هذا المستثمر جسرا لإدخال التكنولوجيا والخبرات إلى البلد المضيف.

¹ - IMF "IMF Balance of Payments Manual and the System of National Accounts", The Fifth Edition, Published by International Monetary Fund, Washington D. C, 1993, p 86.

² - IMF "Issues paper : Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's" Prepared by Art Ridge Way, Published by IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITEG), Canada, November, 2004, P5.

³ - John, H, Dunning " The Theory of Transnational Corporations", Volume1, The United Nations Library on Transnational Corporations, Published by Routledge, London, 1993, Reprinted in 1995, 1997, p23-25.

❖ إن الاستثمار الأجنبي الغير المباشر (الاستثمار المحفظي) الذي يتمثل في امتلاك واقتناء الأوراق المالية من أسهم وسندات خارج البلد الذي يقيم فيه المالكون وأصول مالية أخرى وهذا لا يعكس الإدارة الفعلية أو المراقبة لمصدري الأوراق المالية¹، حيث لا يحق لمالكي الأوراق المالية ممارسة الرقابة الفعلية على الأصول الأجنبية، ويتأثر هذا الاستثمار بالاختلافات في معدّلات العوائد بين الدول، فمعدّلات الفائدة المرتفعة تجذب الاستثمار المحفظي والعكس صحيح.²

إنّ الاستثمار المحفظي من خلال الإصدارات الأولية في سوق رأس المال الأولي (الذي يتم من خلاله إصدار الأوراق المالية لأول مرة عند تأسيس شركة مساهمة جديدة أو عند زيادة رأسمال شركة قائمة) والسوق الثانوية (التي يتم فيها تداول أوراق مالية سبق تداولها في السوق الأولية) يساهم مباشرة في تمويل الصناعة المحلية في البلد المضيف.³

وهذا الاستثمار يمنح الحق للمالكين بالحصول على عوائد ما يمتلكونه من أوراق مالية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي في شكل حصة (أسهم) بينما الاستثمار المحفظي هو في شكل دين (سندات قرض الشركة، سندات، قروض)⁴، ويتمثل الفرق بينهما كذلك في المصطلح "مباشر" الذي يعكس إبقاء اليد على إدارة العمليات الأجنبية، أمّا الاستثمار الأجنبي الغير مباشر يجعل من الصعب ممارسة حقوق الرقابة والإدارة خاصة ممارسة سلطة تعيين الإداريين وإنشاء ميكانيزمات الرقابة⁵.

¹- L.K Singh "Foreign Exchange Management and Air Ticketing", Published by ISHA Books, New Delhi, India, 2008, p159.

²- Lorraine Eden "Taxing Multinationals: Transfer Pricing and Corporate Income Taxation in North America", Published by University of Toronto Press Incorporated, Toronto Buffalo, London, Printed in Canada, 1998, p126.

³- Brigid Gavin "The European and Globalisation: Towards Global Democratic Governance" Published by Edward Elgar, UK, USA, 2001, p91.

⁴- A.Claire Culter and Mark W.Zacker "Canadian Foreign Policy and International Economic Regimes" Published by UBC press, University of British Columbia, Vancouver, Printed in Canada, 1992, p114.

⁵- Mike W.Pen "Global Business" The Second Edition, Published by Cengage Learning, USA, 2010, p180.

1-2- تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

ما بين القرنين 18م و 19م كان يتمّ القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في إطار التوسع الاستعماري¹، ففي القرن 19م اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل الإقراض من طرف بريطانيا لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول الأخرى وامتلاك أصول مالية، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر مزدهرا في قطاع صناعة السلع في بريطانيا ولكّنه تراجع باستثناء شركة Singer التي ظلت مزدهرة².

فهذه الشركة أنشأت أول مصنع في الخارج بالضبط في Glasgow عام 1867، وكانت أول من ينتج ويسوّق على الصعيد الدولي، وهي أول شركة متعدّدة الجنسيات.³

وفي فترة الحرب من القرن 20م ومع ضعف بريطانيا ظهرت الو.م.أ كقوة اقتصادية ومالية، وفي الحرب العالمية الثانية بدأ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر لسببين: الأول يتمثل في التقدم التكنولوجي للنقل والاتصالات التي كان للشركات المتعدّدة الجنسيات طموحا بالاستفادة منها بأكثر قدر ممكن في استثماراتها المباشرة، أمّا السبب الثاني فتمثل في حاجة كلّ من الدول الأوروبية واليابان لرأسمال أمريكا من أجل تمويل إعادة البناء بسبب الدمار الناتج عن الحرب. وفي 1970 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا ولكن عادت بريطانيا لتظهر كلاعب مهم بفضل عوائد بترول بحر الشمال. وفي 1980، أصبحت الو.م.أ أكبر مدين والمستقبل الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر والدافع وراء هذا هو صغر معدّلات الادّخار في الاقتصاد الأمريكي، وفي نفس السنة ظهرت اليابان كأكثر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا وأوروبا، كما أنّ ارتفاع التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أمريكا راجعة إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.⁴

¹- M. Sornarajah "The International law on FDI" Third Edition, Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2010, p19.

²- Imad.A.Moosa "FDI: Theory, Evidence and Practice", published by PALGRAVE, printed in Great Britan, United States, 2002, p16.

³- Muzaffer Eroglu "Multinational Enterprises and Tort Liabilities: An Inter Disciplinary and Comparative Examination" Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK.2008, p26.

⁴- Imad.A.Moosa, op.cit, p17.

وفي منتصف فترة الثمانينات بدأت الشركات العالمية مرحلة جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلم ترغب بمجرد تأمين مداخيل مستقبلية ولكن الأكثر من ذلك هو ممارسة الرقابة بشكل أكبر.¹ ومع نهاية سنة 1998 اشتدت موجات التحرر، وفي 1999 بدأت الحكومات المضيفة تتجه إلى التحرر إضافة إلى حماية وترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكل تلك التطورات أشارت إلى تسارع نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.²

ويبقى الجزء الأكثر أهمية من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر يتمركز في الدول المتقدمة التي لها اقتصاد السوق إضافة إلى الدول التي بذلت جهود في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر منها: كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا.³

2- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها:

2-1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

هناك عدة كلمات استعملت للإشارة إلى الشركات المتعددة الجنسيات نجد منها:

- الشركات المتعددة الجنسيات الذي استعمل من طرف (Dunning, 1993)، (Rugman, 2001. 2005) وآخرون.
- الشركات العابرة للقوميات (Morrison and Roth, 1992).
- الشركات الدولية (Caves, 1971).⁴

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لشيوع استخدامه.

¹- Kenneth A.Froot "Foreign Direct Investment" Published by the National Bureau of Economic Research, USA.1993, p13.

²- Imad.A.Moosa, op.cit, p18.

³- M.Montoussé, S.D'Agostino, A.chaffet, J.M.Huart "100 Fiches pour Comprendre la Mondialisation" par Bréal Edition, France ; 2006, p27.

⁴- Patrick Heinecke "Success Factors of Regional Strategies for Multinational Corporations" Published by Springer-Verlag, Berlin, Heidelberg, Germany, 2011, p13.

- ❖ **التعريف الأول** للشركات المتعددة الجنسيات قدّم في دراسة ل (Harvard, 1960) على أنّها الشركة التي تضع عمليات الإنتاج في عدّة دول، ولكن تجاهل هذا التعريف أهمية عوامل أخرى عبر الحدود مثل التوزيع وشبكة الخدمات.¹
- ❖ **عرّفها (Lilienthal, 1960)** على أنّها الشركة التي لها مقر في دولة واحدة ولكنها تعمل حسب قوانين دول أخرى.²
- ❖ في 1984 قدّمت الأمم المتحدة (The United Nations) تعريف رسمي للشركات المتعددة الجنسيات، وهي الشركة التي:
- تمتلك وحدات في دولتين أو أكثر والتي لها شكلها القانوني، كما توجه نشاط هذه الوحدات.
 - تعمل داخل نظام مؤلف من صنع القرار و الذي يربط السياسات ويقود الى إستراتيجية مشتركة من خلال اتخاذ قرار أو عدة قرارات من مركز الشركة.
 - وحداتها تكون جدّ متصلة ومرتبطة بالملكية وبالمقابل واحدة من بينها أو أكثر يمكن أن تكون قادرة على ممارسة تأثير هام على نشاطات الوحدات الأخرى من خلال مشاركة المعرفة، الموارد، المسؤوليات مع الوحدات الأخرى.³
- ❖ **عرّفها (Dunning, 1974)** على أنّها تلك الشركات التي تمتلك وتراقب الأصول المولدة للمداخل في أكثر من بلد⁴، وأضاف في (1992، 1993، 1996) أنّها تلك الشركات التي تمتلك وتراقب وتنظم مختلف نشاطات القيمة المضافة داخل وحداتها الموزعة جغرافيا خارج حدودها الوطنية في أكثر من بلد واحد.⁵
- ❖ **حسب (Caves, 1996)** فهي الشركة التي تراقب وتدير منشأة الإنتاج على الأقل في دولتين.⁶

¹- Martin Baumiselle "Managing Cultural Diversity: A Empirical Examination of Cultural Networks and Organizational Structures as Governance Mechanisms in Multinational Corporations" Published by PerterLang AG, International Academic Publishers Germany, 2007, p38.

²- Andrea Daniel "Perception Gaps Between Headquarters and Subsidiary Managers: Differing Perspectives on Subsidiary Roles and Their Implications" Published by the Deutsche National Bibliothek, Gabler/GWV, Fach Ver log, Berlin, Germany, 2010, p5.

³- D.Morshett, H.Sehramm-Klein, J.Lentes "Strategic International Management: Text and Cases" Second Edition, Published by theDeutsche National Bibliothek, Gabler Verlag, Springer Fachemedien Wiesbaden G.mbh, Germany; 2010; p2.

⁴- Roman Bantnik "Organizing International Innovation: R&d Mandates and Coordination Patterns in Japanese Multinational Corporations" Published by The Deutsche National Bibliothek, Metropolis-Verlag, Marburg, Germany 2009; p29.

⁵- Martin Baumiselle, op.cit, p38.

⁶- Debra Johnson, Colin Turtner "International Business: Themes and Issues in The Modern Global Economy" The Second Edition, Published by Routledge, New York, USA, 2010, p212.

❖ وعرفها (Wallas) على أنها مجموعة وحدات لكل منها هوية قانونية و وطنية، وهي مرتبطة بنظام مركزي للإدارة والرقابة التي يمارسها المجلس الأول للملكية في البلد الأم.¹ إذا الشركة المتعددة الجنسيات هي المنظمة التي لها استثمار مباشر في دول أجنبية، وتقوم بإدارة وتنظيم ومراقبة تلك الأصول الأجنبية، ولها مركز قيادة في بلد واحد.

2-2- خصائص الشركة المتعددة الجنسيات:

إنّ الشركات المتعددة الجنسيات هي مفهوم متعدّد الأبعاد لا يقوم على خاصيّة واحدة، وبالتالي تتعدّد خصائصها كما يلي:

❖ الحجم:

إنّ مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات يعني الضخامة التي يمكن توضيحها بالأبعاد التالية: قيمة الشركة في السوق، المبيعات، الأصول، عدد العمال، مثلاً: مجلة Business Week Magazine ركزت على قيمة الشركات المتعددة الجنسيات في السوق للدلالة على حجمها بينما اعتمدت مجلة Farbes Magazine على المبيعات، الأرباح، الأصول، وقيمتها في السوق.² فنشاط الشركات المتعددة الجنسيات هو أكثر من مجرد التوزيع ويتمثل في الإنتاج بالخارج،³ ولكن قد توجد شركات أقلّ كبراً من حيث الحجم من شركات أخرى ولكنها أكثر عالمية منها.⁴

¹- Olu Femi Amao “Corporate Social Responsibility, Human Rights and The law, Multinational Corporation in Developing Countries” Published by Routledge, New York, USA, 2011, p7.

²- Sak Onkvisit and John J. Shaw “International Marketing: Strategy and Theory” The Fifth Edition, Published by Routledge, UK, 2009, p12.

³- Françis Cherunilam “International Economics” The Fifth Edition, Published by the Tata Mc graw-hill, New Delhi, India, 2008, p529.

⁴- Françis Cherunilam, op.cit, p528.

❖ التنوع الجغرافي:

ويقصد به عدد الدول التي تنشط فيها الشركات المتعدّدة الجنسيات والذي يختلف حسب نوع إنتاجها، المنافسة وإستراتيجيات التسويق، ففي أغلب التعاريف جاء العدد على الأقل بلدين، أمّا جامعة Harvard الأمريكية ترى بأنّ الرقم يجب أن لا يقل عن 6 دول.¹ ففي نفس الوقت يقدم الانتشار الجغرافي ميزة كبرى ومهمة للشركات المتعدّدة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية العاملة فردياً، كما أنّ وحداتها في الدول المضيفة تعطيها معلومات أكثر عن الأسواق الأجنبية.²

❖ السلوك:

حيث ترتفع درجة تعدّد جنسيات الشركة كلما ارتفعت الخصائص السلوكية لإدارتها وأصبحت تفكر بشكل دولي،³ فهنا يتم الإشارة إلى الخصائص السلوكية للإدارة العليا التي تعكس التوجه العالمي للشركة المتعدّدة الجنسيات.⁴

فتوجد خاصية التوجه المركزي العرقي **Ethnocentricity** وتعني التوجه القوي نحو البلد الأصل للشركة، حيث يتم اعتبار أنّ الأسواق والمستهلكين في المواقع الأخرى غير مندمجة تماماً معها، كما تستعمل الشركة القائمة في البلد الأصل كقاعدة لإنتاج السلع النمطية (المتشابهة) لتصديرها من أجل الحصول على الأرباح، وبالتالي فإنّ الإدارة الخاصة بالشركة المتعدّدة الجنسيات تركز على بلدها الأصل.

أما التوجه المتعدد المراكز **Polycentricity** فهو عكس الأول حيث يكون هناك توجه قوي نحو البلد المضيف، فيتم التركيز على التغييرات الحاصلة في البلد المضيف والتي تؤثر على الشركة مثلاً، ثقافة، قوانين، سياسات.

¹- Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey “Business International et Mondialisation: Vers Une Nouvelle Europe” La Traduction de la 1^{ère} Edition Anglais par Siméon Fongang Préface de Christian Aubin “International Business-Global Competition From European Perspective ”1^{ère} Edition, De Boeck & Larcier, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique ; 2004 ; p64.

²- Andrea Danial “Perception Gaps between Head Quarters and Subsidiary Managers: Differing Perspectives on Subsidiary Roles and Their Implications” op.cit; p5

³- Sak Onkvisit and John J.Shaw “International Marketing: Strategy and Theory”, op.cit, p16.

⁴- Francis Cherunilam “International Economics” op.cit, p505.

وأخيرا التوجه المركزي الأرضي **Geocentricity** الذي يتفق مع الخاصيتين السابقتين و يعتبر بأنّ كلّ العالم (أكثر من دولة معينة) هو عبارة عن سوق مستهدف، أي يكون للشركة المتعدّدة الجنسيات نظرة عالمية أكثر، فهي لا تتردد بوضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج، كما أنّه يصعب تحديد البلد الأصل لهذه الشركة ماعدا من خلال موقع مركز قيادتها الذي قد تحركه إلى مواقع أخرى.¹

❖ تنوع إستراتيجياتها:

- إستراتيجية التموين: من خلال إنتاج المواد الأولية في الخارج لخدمة الصناعات التحويلية.
- إستراتيجية السوق: من خلال إنتاج السلع أو التجهيزات في البلد المضيف بدلا من تصديرها.²
- إستراتيجية العقلانية: من خلال غرس فروع في دول منخفضة الأجور وتكاليف المواد الأولية ممّا يؤدي إلى تخفيض التكاليف الخاصة بالإنتاج.³
- الشركات المتعدّدة الجنسيات المندمجة أفقيا والتي تدير منشأة الإنتاج الواقعة في عدّة دول وذلك لإنتاج نفس السلع في تلك الدول مثل **McDonalds**.
- الشركة المتعدّدة الجنسيات المندمجة عموديا والتي تدير منشأة إنتاج في بلد معين أو عدّة دول لإنتاج مدخلات أو سلع وسيطة لخدمة منشأة إنتاجية تابعة لها في بلد معين أو دول أخرى مثل **Adidas**⁴، حيث تقوم الشركة بإدارة نظام إنتاج يقع في عدّة دول والذي ينتج عن تقسيم عملية الإنتاج الخاصة بسلعة ما على عدّة مناطق بالعالم⁵، ويمكن للشركة المتعدّدة الجنسيات أن تتخذ أكثر من إستراتيجية وتقوم بتنويعها الأمر الذي يميزها عن شركات أخرى.

❖ وقد وضع كلّ من **Rugman & Hodgelts, 2003** 3 خصائص للشركات المتعدّدة الجنسيات كالتالي:

➤ الشركات المتعدّدة الجنسيات تمتلك أنظمة خاصة بالبحوث والتكنولوجيا⁶، فهي أعظم قوة في الاقتصاد العالمي، إنّها تنظم أغلب التجارة الدولية في العالم وتستهمل أغلب موارده، فالشركات المتعدّدة

¹- Sak Onkvisit and John J.Shaw “International Marketing: Strategy and Theory”, op.cit, p16.

²- M.Montoussé, S.D’Agostino, A.Chaffet, J.M.Huart “100 Fiches Pour Comprendre la Mondialisation”, op.cit.p78

³- Serge d’Agostino Sous la Direction de Marc Montoussé “L’Indispensable en Economie et Histoire Des Sociétés Contemporaines” Par Bréal Edition, France ; 2004 , p22.

⁴- Justin Paul “ Business Environment : Texte and Cases ”, op.cit, p356.

⁵- Jean-Paul Rodrigue “ L’Espace Economique Mondial, Les Economies Avancées et la Mondialisation ” Press de L’Université de Québec, France, 2000, p306.

⁶- Roman Bartnik “ Organizing International Innovation : R&D Mandates and Coordination Patterns in Japanese Multinational Corporations ”, op.cit, p31.

الجنسيات تقوم بخلق أحدث التكنولوجيا لاستخدامها في استثماراتها، كما تتاجر بتلك التكنولوجيا¹، و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بامتلاكها للتقنية العالية والمهارات والخبرات الإدارية²، ويبقى الهدف الأول لهذه الشركات هو رفع مخرجاتها وتخفيض مدخلاتها، فهي تقوم بتطوير وتحويل وامتصاص التكنولوجيا الجديدة والمعرفة للوصول إلى الكفاءة العالمية³.

➤ تفضل الشركات المتعددة الجنسيات استقطاب الموارد البشرية المؤهلة لتحويل الموارد إلى مخرجات.

➤ الوحدات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات كلها تقع في منظور إستراتيجية مشتركة للشركة ككل. و تشير هذه الخصائص إلى التعقد المتزايد في محيط الشركات المتعددة الجنسيات⁴.

3- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

3-1- من وجهة نظر المستثمر:

❖ الاستثمار الأفقي Horizontal FDI:

أين تقوم الشركة بإنتاج نفس السلع أو سلع متشابهة في البلد المضيف كما في البلد الأصل وذلك بهدف الاستفادة من مزايا الاحتكار أو الاحتكار المتعدّد⁵، حيث يوجد هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالإنتاج في عدّة مواقع بهدف الدخول إلى عدّة أسواق خاصة عند ارتفاع تكاليف التجارة والتصدير إضافة إلى المنافسة الجيدة ضدّ الشركات المحلية للسوق بفضل المعرفة الجيدة بالأذواق المحلية وتفضيلات المستهلكين في السوق و القدرة على تلبيةها⁶، ففي هذا النوع من

¹- Edward M.Roche “Managing Information Technologie in Multinational Corporations” published by MC Millan Company, USA, 1992, P3.

²- Riad A.Ajami, Karel cool, G.Jason Goddard, Dara K Hambata “International Business Theory and Practice” The Second Edition, Published by M.E Sharpe, New York, USA, 2006, p11.

³- Joachim Wolf and William G.Egelholf “Network or Matrix? How Information-Processing Theory Can Help (MNC’S) Answer This Question” in “Collaborative Communities of Firms: Purpose, Process and Design” Edited by Anne Bollingtoft, Lex Donaldson, Georgel Huber, Dorthe, Dojbak Hakonson, Charles C.Snow, Published by Springer Science+Business Media, New York, USA, 2012, p36.

⁴- Roman Bartnik, “ Organizing International Innovation : R&D Mandates and Coordination Patterns in Japanese Multinational Corporations ” op.cit, p31.

⁵- Imad.A.Moosa “FDI: Theory, Evidence and Practice” op.cit, 2002, p4.

⁶- Callye R. M. Masten “The Impact of Exchange Rate Volatility on United States FDI, in Latin America”, Published by Proquest Information and Learning Company, United States, 2008; p21.

الاستثمار تقوم الشركة بوضع كل هيكلي إنتاجها في البلد المضيف باحثاً عن الأسواق حيث تتأثر بحواجز التجارة وتكاليف النقل، وهذا الاستثمار هو بديل للتجارة.¹

❖ الاستثمار العمودي Vertical FDI:

ويتم عندما تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بتقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل منفصلة وهذا من أجل الوصول إلى تكاليف مدخلات وتكاليف إنتاج أدنى، وبالتالي فهو يتضمن عدم تمركز جغرافي لإنتاج الشركة وهذا النوع هو مكمل للتجارة،² ويتم القيام به بهدف استغلال المواد الأولية (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي Back Ward VFDI)، أو حتى تكون الشركة قريبة من السوق من خلال السيطرة وامتلاك قنوات التوزيع (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الأمامي For Ward VFDI)³،

وكل فرع من فروع الشركة المتعددة الجنسيات يتخصص في قسم من سلسلة الإنتاج، سواء في جميع، تصنيع مكونات السلع، وإنتاج هذا النوع من الاستثمار يوجه إلى التصدير ويمكن أن يوجه إلى أسواق جديدة.⁴

❖ الاستثمار المتكامل Conglomerate FDI:

وهو يجمع ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والعمودي.⁵

3-2- من وجهة نظر البلد المضيف:

فيصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر البديل للواردات (Import-Substituting FDI):

حيث يتضمن إنتاج السلع التي كان يسبق استيرادها من طرف البلد المضيف وهذا النوع من الاستثمار يعتمد على حجم سوق البلد المضيف، تكاليف النقل وحواجز التجارة.

¹- Joao Paulo Cerdeira Bento "Economic Integration, International Trade and The Role of FDI" Published by Deutsche National Bibliothek, Berlin , Germany, 2009, p26.

²- Joao Paulo Cerdeira Bento "Economic Integration, International Trade and The Role of FDI", op.cit, p25.

³- Imad.A Moosa, "FDI: Theory, Evidence and Practice" op.cit, p4

⁴- Hakim Ben Hammouda, Nassim Oulmane et René Sandretto "Emergence en Méditerranée : Méditerranée : Attractivité Des Investissements Internationaux et Délocalisations " par l'Harmattan, paris, France, 2009, p272.

⁵- Imad A.Moosa , op.cit, p5.

❖ الاستثمار الذي يرفع الصادرات (Export-Increasing FDI):

هو مدفوع برغبة الشركة المتعددة الجنسيات بالحصول على مصادر جديدة للمدخلات مثل المواد الخام والسلع الوسيطة في البلد المضيف.

❖ الاستثمار المحفز حكومياً (Government Initiated FDI):

و يحدث عندما تعرض الحكومة حوافز للمستثمر الأجنبي من أجل تخفيض عجز ميزان المدفوعات مثلاً.¹

3-3- تصنيفات Kojima (1973، 1975، 1985):

❖ الاستثمار الأجنبي الموجه للتجارة (Trade Oriented FDI): الذي ينتج عنه ارتفاع الطلب على الواردات وارتفاع العرض من الصادرات.

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر الغير الموجه للتجارة (Anti- Trade Oriented FDI): وهو عكس السابق فله أثر عكسي على عناصر التجارة الأصلية.²

3-4- تصنيفات Chen & Ku (2000):❖ الاستثمار الأجنبي المباشر التوسعي (Expansionary FDI):

وذلك باستغلال المزايا الخاصة للشركة في البلد المضيف، مثل: اقتصاد الحجم (الأحجام الكبيرة من الإنتاج، البحوث والتطوير R-D، امتلاك التكنولوجيا).

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر الدفاعي (Defensive FDI):

يسعى للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلد المضيف بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج.³

3-5- الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدوافع (By Motives):❖ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية (Natural Resource Seeking FDI):

يظهر عندما ترغب الشركة بالحصول على الموارد بتكاليف متدنية وتتمثل هذه الموارد في: الثروات النفطية المعدنية، أراضي⁴، وهذا النوع من الاستثمارات يتطلب بنية تحتية جيدة للنقل، وأنظمة قانونية ومؤسسية ملائمة.⁵

¹-Imad A.Moosa“FDI: Theory, Evidence and Practice”, op.cit, p5

²- ImadA.Moosa, op.cit, p5

³- Imad A.Moosa , op.cit, p5

⁴- OCDE “IDE Au Service du Développement : Un Maximum D’Avantages Pour Un Minimum De Coûts ”, par OCDE,France,2002, p50.

⁵- Besiana Buxhell “What is The Attractiveness of Albania for FDI Flow?”Published by Grin Verlag,Norderstedt, Germany ,2010,p13-14.

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق (Market Seeking FDI):

تقوم به الشركة المتعدّدة الجنسيات من أجل خدمة الأسواق المحلية للدول المضيفة وهو محفز من طرف تسهيلات الإنتاج المقدمة من طرف الدول المضيفة، ويسمى أيضا بالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي وهو بمثابة بديل للتصدير بالنسبة للبلاد الأصل، و تتمثل العوامل المحدّدة لهذا الاستثمار في حجم ونمو سوق البلد المضيف، تكاليف النقل والرسوم الجمركية¹، إضافة إلى الدّخل الفردي وتفضيلات المستهلكين بالبلد المضيف.²

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة (Efficiency Seeking FDI):

فالكفاءة الاقتصادية ترى بأنّ رأس المال يجب أن يتدفق من الدول المتقدمة الأقل ربحية إلى الدول النامية الأكثر ربحية أين ترتفع الكفاءة الحديّة لرأس المال وحيث توجد ندرة رأس المال، ويظهر هذا الاستثمار عندما تقوم الشركة المتعدّدة الجنسيات بالاستفادة من اقتصادات الحجم (الأحجام الكبيرة من الإنتاج)،³ وهو يعتمد على تكاليف الموارد والأصول.⁴

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأصول الإستراتيجية (Strategic Asset Seeking FDI):

فالشركة المتعدّدة الجنسيات تقوم بهذا النوع من الاستثمارات بدافع امتلاك أصول إستراتيجية مثلا: امتلاك قدرات البحث والتطوير R-D، فهذه الأصول تمكّن تلك الشركات من أن تصبح تنافسية وتعطيها انطلاقة للاحتكار، مثلا: اقتصاديات آسيوية معينة تجذب الشركات المتعدّدة الجنسيات في مجالات البحوث والتطوير R-D ونشاطات تطوير البرمجيات،⁵ فتنوع هذه الأصول ما بين القدرات الابتكارية والهياكل التنظيمية من أجل فهم أكبر لحاجات المستهلك في مختلف الأسواق، وهذا النوع من الاستثمارات هو أفضل طريقة للشركة حتى تمتلك مزايا تنافسية.⁶

¹- Nauro F.Campos and Yuko Kinoshita “Why Does FDI Go Where it Goes? New Evidence From The Transition Economics” Working Paper, Published by International Monetary Fund, USA, 2003, p5

²- Donika Lilova “Bulgaria as a Target For Foreign Direct Investment” Published by The Deutsche National Bibliothek, Germany 2009, p5.

³- Nauro F.Campos and Yuko Kinoshita op.cit, p6.

⁴- Donika Lilova ,op.cit,p5

⁵- OCDE “IDE Au Service du Développement : Un Maximum D’Avantages Pour Un Minimum De Coûts ”, op.cit, p52

⁶-Besiana Buxhell “What is The Attractiveness of Albania for FDI Flow?” , op.cit, p13-14.

3-6- تصنيفات أخرى:

❖ الفرعيات المملوكة بالكامل: Wholly Owned Subsidiary

حيث تكون ملكية الأصول تابعة لشركة واحدة، ويتم التحويل الداخلي لرأس المال، تكنولوجيا، مهارات، حقوق إنتاج من الشركة الأم إلى الشركة الفرعية التابعة لها.¹

❖ المشروع المشترك: Joint Ventures

يقوم طرفان أو أكثر بالأعمال مع بعضها حيث يتم تقديم رأس المال، تسهيلات، خدمات لفترة طويلة. بمعنى آخر هو تعاون طويل الأجل، ويتشارك الأطراف في كل من الأرباح وخطر الأعمال والخسائر.²

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية: Greenfield Investment

وتتمثل في الدخول الأجنبي وبدء الأعمال في بلد أجنبي مضيف غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي المباشر،³ فيقوم هذا الأخير ببناء وحدات إنتاج جديدة وإنشاء أعمال جديدة،⁴ وبالتالي فإنّ هذا النوع من الاستثمارات يتضمن إنشاء عمليات جديدة كلياً في أرض أجنبية،⁵ فيتمّ خلق هيكل تنظيمي وإيجاد قنوات توزيع وموارد بشرية.⁶

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة التجديدية: Brownfield Investment

وتتمثل في إعادة شراء شركة قائمة من قبل في البلد المضيف،⁷ أي امتلاك منشأة قائمة من قبل، يتمّ قيادتها من خلال التطوير الكلي لطرق وتقنيات الإنتاج أي تجديدها،⁸ حيث تقوم الشركة المتعدّدة

¹- Aristidis Bitzenis “The Balkans: FDI and European Union Accession ”Published by Ashgate Publishing Limited, England, USA; 2009; p78.

²- Aristidis Bitzenis , op.cit, p78.

³-Peijie Wang “The Economics of Foreign Exchange and Global Finance” Published by Hard Cover-Design & Production, Springer, Berlin, Germany, 2005, p332

⁴- Hendrik Vanden Berg “International Finance and OPEN- Economy Macro Economics; Theory, History and Policy” Published by World Scientific Publishing USA, Printed in Singapore, 2010, p677

⁵- Justin Paul “Business Environment: Text and Cases” Published by The Trade MacGraw Hill Education Private Limited New Delhi, India, 2010, p357

⁶- Aristidis Bitzenis; op.cit, p78

⁷- Hakim Hammouda, Nassim Oulman et René Sandretto “Emergence en Méditerranée : Attractivité ; Investissements Internationaux et Délocalisations”, op.cit, p272

⁸-Aristidis Bitzenis, op.cit, p78

الجنسيات أو المستثمر الأجنبي بشراء مصنع أو شركة من أجل غلقه ووضع مكانة (أي استبداله) بوحدة جديدة تماما، و أحيانا تستعمل اليد العاملة المؤهلة للمصنع القديم.¹

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نوع الاقتناء والدمج: Merger and Aquisition

وهذا النوع من الاستثمارات جاء نتيجة لنجاح عمليات الخصخصة، فتندمج شركة محلية مع أخرى أجنبية²، ويتم دمج أكثر من شركتين عادة ما تكون إحداهم أكبر من بقية الشركات، وهدف هذه الاستثمارات هو إعادة هيكلة الشركات الصغيرة والحصول على مستوى أفضل من المعلومات لمواجهة المنافسة القوية.³

4- الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة:

لقد أدت العولمة إلى زوال الحدود السياسية والثقافية وإلى التخفيض المتزايد لأهمية الحدود السياسية الوطنية والبعد الجغرافي⁴، فتوسعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لتحرر قواعد الاستثمارات في العالم.

فالعولمة لم تظهر كما نراها اليوم، فقد أدى التحرير المتزايد إلى تغيير الطريقة التي بواسطتها تتكامل الدول مع الاقتصاد العالمي بتغيير السياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة والدعوة إلى المنافسة⁵، والمنظمات العالمية لعبت دورا هاما في العولمة مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال الدعوة إلى اقتصاد السوق بواسطة تحرير التجارة والخصخصة وتفعيل آليات السوق والمنافسة، حماية حقوق الملكية بما يتلاءم مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية من الدول الرأسمالية و هذا ما أدى إلى انفتاح بعض الدول التي كانت محكمة الإغلاق مثل الاتحاد السوفيتي والصين كما أن بعض دول جنوب شرق آسيا فتحت الأبواب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمكنت من الاندماج في السوق العالمي وحققت نجاحات هائلة، وهذا ما حفز العديد من الدول النامية الأخرى لوضع حوافز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى تدفع عملية تميمتها وتندمج في الاقتصاد العالمي، فقامت

¹-Wladmir Andreff "Economie De La Transition: La Transformation Des Economies Planifiées en Economies de Marché", Edition Bréal, France, 2007, p137

²- United Nations "FDI in Central Asian and Asian Economics: Policies and Issues, Economic and Social Commission? For Asia and The Pacific: Studies in Trade and Investment (50)" United Nations Publications, 2003, p10.

³- Aristidis Bitzenis "The Balkans: FDI and European Union Accession ", op.cit, p78.

⁴- Alex Easson "Tax Incentives for The Foreign Direct Investment" Published by Kluwer Law International in Netherlands, 2004, p10.

⁵- François Chesnais, Garazia Letto-Gillies and Roberto Simonetti "European Integration and Global Corporate Strategies" Published by Routledge Studies in International Business and The World Economy, London, United Kingdom, 2000, p2.

تلك الدول بعرض حوافز ضريبية إضافة إلى المساندة الحكومية وتطوير البنى التحتية¹، والتخفيض المتصاعد للتشريعات التي تعيق حركة تلك الاستثمارات التي تلعب دورا جوهريا في عملية التصنيع والتغيير الهيكلي بتلك الدول النامية²، التي أدركت أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي السبيل الأهم لإدخال أحدث الأساليب التكنولوجية والمهارات الإدارية، التسويقية، الإنتاجية. فالشركات المتعدّدة الجنسيات تحفز التقدم التكنولوجي والبحوث والتطوير وتساهم في انتشارها عالميا³، فهذه الشركات تسعى دائما للحصول على أحدث التكنولوجيا التي تلخص المسافات وتخفف التكاليف، إضافة إلى اهتمامها بإقامة المخابر في الأماكن الإستراتيجية من العالم، وتجنيد الأدمغة من مختلف الجنسيات، وتسهيل المعاملات المالية بين الدول بفضل تطوير التكنولوجيا المتعلقة بالبنوك، وهذا ما ساعد على انتشار العولمة. فالعشريات الأخيرة أصبحت فترة ابتكار تقني في عدّة مجالات من خلال نظم المعلومات والاتصالات الأكثر قوة والأقل تكلفة والتكنولوجيا المختصرة للمسافات، وهذا ما أدى إلى مزيد من الانفتاح على الأسواق الجديدة، فالاستثمارات المباشرة تسعى دائما إلى الإيقاعات السريعة من الابتكارات التكنولوجية وتعتبر من أساسيات تطور العولمة⁴، فالتكنولوجيا الحديثة تحفز العولمة بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تخفيض تكاليف النقل وتوسيع الإطار الجغرافي للعلاقات التجارية وإمكانية تبادل المعلومات والمعطيات وهذا ما يسهل تنظيم المزيد من نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول بعيدة عن البلد الأصل لتلك الاستثمارات.⁵

فالشركات المتعدّدة الجنسيات من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بنشر سلعها في العالم لتستحوذ على فكر المستهلك فأصبحت هذه الشركات تلعب دورا مهما في دمج الأسواق العالمية وزيادة التقارب العالمي لأذواق و تفضيلات المستهلكين⁶، كما أصبحت تلك الشركات تحل محل الاستعمار القديم خاصة تلك التي تستغل ثروات العالم الثالث و الذي يتطلب بدوره مهارات وتكنولوجيا هذه الشركات التابعة للدول المتقدمة، وهذا ما يزيد من تبعية الدول النامية المالكة للثروات إلى الدول المتقدمة وبالتالي ليس أمامها إلا خيار الانفتاح والاندماج مع نظام العولمة الجديد، فهذه الدول لا يمكنها رفض الاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة للحصول على

¹- Justin Paul "Business Environment: Text and Cases", op.cit; p356.

²- Sunan Gupta, Tapan Basu, Subarno Chattaiji "Globalization in India: Contents and Discontents" Published by Dorling Kindersley, India; 2010, p5.

³- OCDE "La Chine Dans L'Economie Mondiale: Les Enjeux de Politique Economique Intérieure", par OCDE, France, 2002, p664.

⁴- OCDE "Perspectives de L'Investissement International" par OCDE, France, 2006; p52.

⁵- OCDE "Perspectives de L'Investissement International", op.cit, p59.

⁶- Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Era Elsey "Business International et Mondialisation: Vers Une Nouvelle Europe" op.cit, p87.

فوائدها،¹ وهكذا فإنّ العولمة من خلال دعائمها المتمثلة في المنظمات العالمية سهلت الطريق للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الدعوة المستمرة للانفتاح والتحرر وبالمثل هذه الاستثمارات ساهمت في تطوير وانتشار العولمة، فتعتبر الشركات المتعدّدة الجنسيات من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة نيران اندلاع العولمة،² إضافة إلى أنّ تقرير OECD أفاد بأنّ نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العالم ككل تشير إلى حجم العولمة في نقطة من الزمن ويمكن مقارنتها لعدّة سنوات.³

المبحث الثاني: جذور نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- نظرية الميزة المطلقة (The Absolute Advantage Theory):

أدم سميث من خلال كتابه "ثروة الأمم" (1776) حاول تفسير العملية التي من خلالها تعمل الأسواق وكيف يتم الإنتاج، وقدّم مفهومين أساسيين لنظرية التجارة وهما: الميزة المطلقة وتقسيم العمل، فكلّ دولة يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي لها كفاءة أكبر في إنتاجها أي بأقل ساعات عمل مقارنة بدولة أخرى،⁴ فحسب سميث فإنّ التبادل الحر هو العامل الذي يجعل الدول غنية وأنّ كلّ منها يجب أن يتخصص في الإنتاج الذي تضع فيه ميزة مطلقة، أي الحالة التي تكون فيها التكلفة الوحيدة للسلعة أكثر انخفاضاً مقارنة بدولة أخرى،⁵ فيكون للبلد ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة لا تتمتع بها دولة أخرى عندما يستخدم مدخلات أقلّ في إنتاجها،⁶ وعندما تتمتع موارد هذا البلد بكفاءة عالية في إنتاج سلعة معينة فيقوم هذا البلد بإنتاج تلك السلعة بتكاليف أقلّ من دولة أخرى.

وأكد آدم سميث على أهمية التجارة الخارجية وفوائد التبادل لكل الدول، وأنّ الصادرات هي عبارة عن تصريف لفائض السلع التي يصعب تصريفها داخليا واستيراد السلع التي يرتفع الطلب عليها في هذا البلد، كما أنّ القيود على الواردات توجه رؤوس الأموال إلى الصناعات البديلة للواردات بدلا من توجيهها إلى الصناعات التصديرية، وهذا يسبب خللا لمبدأ التخصص الذي يقوم عليه تقسيم العمل

¹- Jaques Fontal "Géoeconomie De La Globalisation" Office De Publications Universitaires, Université Pierre Mendes, France Grenoble, 2005 ; p231.

²- Jacques Fontal, op.cit; p234.

³- OECD "Benchmark Definition of FDI", op.cit, p35

⁴- Michael R.C Zinkota, Ilkka.A.Ronkainen, Michael.H.Moffett "Fundamentals of International Business" Second Edition, Published by Wassax, New York,USA, 2009, p38

⁵- Serge d'Agostino sous la Direction de Marc Montoussé "L'Indispensable en Economie et Histoire Des Sociétés Comtemporaines" op.cit, p10.

⁶- N.Gregory Mankiw "Principles of Economics" The Sixth Edition, Published by South-Western Cengage Learning, USA, 2011, p54.

والتبادل،¹ فيتم تصدير السلع التي تنتج بأقل تكلفة ما بين دولتين والأموال الناتجة عن التصدير يتم استخدامها للاستيراد السلع الأخرى التي تتمتع دول أخرى بميزة مطلقة في إنتاجها.²

2- نظرية الميزة النسبية (The Comparative Advantage Theory):

أدم سميث لم يجب عن بعض الأسئلة الأساسية حول التجارة مثلا: إذا لم تمتلك دولة ما أي ميزة في أي إنتاج فهل يمكنها الدخول في التجارة.

و انطلق دافيد ريكاردو في كتابه (The Principle of Political Economy and Tonation 1819) من نقطة فشل آدم سميث³، ويرى بأنه إذا كانت الدولة لديها كفاءة في إنتاج سلعتين فيجب أن تكون أكثر كفاءة نسبيا في إنتاج إحدى السلعتين، وبالتالي يجب أن تخصص في إنتاج وتصدير هذه السلعة في التبادل لاستيراد سلعة أخرى،⁴ و هنا قام ريكاردو بإتمام تحليل سميث في بداية القرن 19م ووضع قانون المزايا المقارنة أو النسبية مطبقا منطقته على قاعدة عوامل الإنتاج الغير متحركة على الصعيد الدولي وافترض سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية⁵، فكل دولة يجب أن تضع ميزة مقارنة في إنتاج واحدة من بين سلعتين وكلا الدولتين تستفيدان بالتخصص كليا في تجارة سلعة واحدة لأجل الأخرى⁶، فعندما تخصص الدولة في سلعة ما فإنها لا تنتج السلع الأخرى، إذن التجارة بين الدول هي ضرورية، فالميزة المقارنة تسمح للشركات بدخول الأسواق الأجنبية⁷، فالدول تخصص في إنتاج ما تمتلك فيه ميزة مقارنة وهذا يمكنها من استعمال مواردها وإقليمها ويدها العاملة بصفة أكثر إنتاجية وتصدير فوائض إنتاجها والسلع الأخرى يمكن استيرادها من الدول الأخرى التي

¹- عصام عمر منذر "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص91-92.

²- Bernard Guillochon, Annie Kawecky "Economie Internationale: Commerce et Macroéconomie" Quatrième Edition, par Dunod Edition, Paris, France, 2003, p24.

³- Michael R.C Zinkota, Ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffett "Fundamentals of International Business", op.cit, p131.

⁴- Michael R.C Zinkota, ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffett, op.cit, p130.

⁵- Serge D'Agostino Sous La Direction de Marc Montoussé "L'Indispensable en Economie et Histoire Des Societies Comptemporaines" op.cit, p11.

⁶- Michael R.C Zinkota, ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffett, op.cit, p131.

⁷- Jeff Madura "International Financial Management" Published by South-Western a Part of Cengage Learning, USA, 2009, p6

لها ميزة مقارنة مختلفة لأنه لديها القدرة على إنتاجها بكفاءة نسبية¹، فالميزة المقارنة تتمثل في إنتاج السلعة بأقل تكلفة فرصة بديلة.²

3- نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (نموذج Hecksher – Ohlin):

(The Factors Endowment Theory)

النظريات الكلاسيكية للميزة المطلقة والمقارنة تنظر إلى كفاءة السعر في الإنتاج كدوافع محرّكة للتجارة، والضعف في فرضياتها الأساسية أدّى إلى تطوير نظرية وفرة العوامل لـ (Eli Hecksher 1933) و (Bertil Ohlin 1977) والتي تشرح التجارة عبر الدول على أساس العوامل أو المدخلات المستعملة في الإنتاج مثل: الأرض، العمل، رأسمال³، ويقوم نموذج "هيكشر- أولين" على التوازن العام ل $2 \times 2 \times 2$ بدولتين (الدولة الأصل والأجنبية)، وعاملي إنتاج (عادة العمل ورأس المال) وسلعتين بافتراض تنافسية تامة للسلع وأسواق العوامل وتكاليف النقل الصفرية،⁴ كما أنّ عوامل الإنتاج تنتقل محليا وليس دوليا وأنّ التكنولوجيا متوفرة بشكل حر وفوري في كل الدول⁵، فهذه النظرية تفسر القدرات المختلفة للدولة في عدّة سلع بالعودة إلى اختلاف وفرة عوامل الإنتاج⁶، فالميزة المقارنة تظهر من اختلاف وفرة العوامل ما بين الدول، و وفرة العوامل يقصد بها الحجم الذي تمتلكه الدولة من مخزون الموارد مثل الأرض، العمل، رأسمال، والدول المختلفة لها وفرة عوامل مختلفة وهذه النظرية تفسر الاختلافات في تكاليف العوامل، فكلما زادت وفرة عامل ما لبلد معين، كلما انخفضت تكلفته.⁷

¹- Coordination De Dimitri U Zunidies, Blandrine La Perche, Sophie Boutillier "L'Entreprise Dans La Mondialisation: Context et Dynamiques D'Investissement et D'Innovation" Edition Le Manuscrit, France, 2010, p371.

²- N.Grepory Mankiw "Principles of Economics" op.cit, p55.

³- Riad A.Ajami Karel Cool, G.Jason Goddard, Dara Khambata "International Business: Theory and Practice", op.cit, p65.

⁴- Isabel Faeth "The Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences" Published by Custom Book Centre, University of Melbourne, 2011, p37.

⁵- Aristidis Bitzenis "The Balkans: FDI and EU Accession" op.cit, p88.

⁶- Joao Paulo Cerdeira Bento "Economic , Integration, International Trade and The Role of The Foreign Direct Investment" op.cit, p28.

⁷- Yingqiwei, Xiaming Liu "Foreign Direct Investment In China: Determinants and Impact" Published by Edward Elgar, UK, 2001, p89.

فالميزة المقارنة تأتي من الاختلافات ما بين تقسيمات العوامل الطبيعية للدول، و التي تقوم بعرض مخزون واحتياطات الموارد واليد العاملة فتتخفص تكاليفها مع ارتفاع وفرتها.¹ فالدولة التي تمتلك العمل نسبيا (رأسمال نسبيا) يجب أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة الكثيفة العمل (الكثيفة رأس المال) نسبيا²، و ترى هذه النظرية بأنّ الدولة تنتج وتصدر السلعة التي تعتمد أكثر على عوامل الإنتاج المتوفرة في البلد وتستورد السلعة التي تعتمد أكثر على عامل الإنتاج النادر في هذه الدولة.³

وحسب هذه النظرية فإنّ الاختلافات في كثافة العوامل المستخدمة في السلع تتقاطع مع الاختلافات في وفرة العوامل عبر الدول ممّا يقود إلى اختلافات أسعار العوامل الدولية⁴، فتتحرك السلع يتم قيادته من أجل تعادل أسعار العوامل عبر الدول، مثلا: تحرك عوامل الإنتاج عبر الحدود يقود إلى تخفيض في حجم التجارة الدولية⁵، إنّ كل من التجارة وتحركات العوامل هما بديلين داخليين: التجارة تعادل أسعار العوامل، ويتم إقصاء أي حاجة إلى تنقل العوامل فإذا كان تحرك العوامل يعادل أسعار العوامل، فإنّ أسعار السلع تتعادل ويتم إلغاء التجارة.⁶

حسب هذه النظرية، عندما تخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة فإنّها ستتحرك عامل الإنتاج الذي تمتلكه بوفرة⁷، لهذا الدول التي تمتلك رأس المال نسبيا ستصدر سلع كثيفة رأس المال إلى الخارج وفي وفي غياب السلع سيتحرك رأس المال إلى الخارج أين العوائد على رأس المال (معدل الفائدة) هي مرتفعة والعوائد على العمل (الأجور) هي منخفضة حتى يتحقق توازن أسعار العوامل، لهذا افترضت هذه النظرية عدم تنقل عوامل الإنتاج على الصعيد الدولي.⁸

¹- Coordination De Dimitri Uzunidies, Blandrine La Perche, Sophie Boutillier "L'Entreprise Dans La Mondialisation: Context et Dynamiques D'Investissement et D'Innovation" op.cit, p372.

²- Michael R.C Zinkota, Ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffett "Fundamentals of International Business", op.cit, p130.

³- Aristidis Bitzenis, op.cit, p88.

⁴- Susan M.Collins and Lael Brainard "Brookings Trade Forum 2005: Off Shoring White-Collar Work" Published by The Brookings Institution, Washington, USA, 2006; p2.

⁵- Takatoshilto –Chin Hee Hahn "The Rise of China and Structural Changes in Korea and Asia" Published by Edward Elgar, UK, 2010, p205.

⁶- L.Alan Wintess "International Economics", The Fourth Edition First, Published by Haper Collins Academic, London, UK, 1991, p232.

⁷- Serge d'Agostino Sous La Direction de Marc Montoussé "L'Indispensable en Economie et Histoire Des Societies Contemporaines" op.cit, p11.

⁸- Isabel Faeth "Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences" op.cit, p38.

و لكن فشل نموذج هيكشر- أولين في شرح العديد من العناصر في التجارة الحديثة التي تقوم على اقتصادات الحجم، المنافسة الغير التامة والاختلافات في التكنولوجيا بين الدول.¹

4- نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (نموذج Hecksher – Ohlin – Samuelson):

في 1948 طور الأمريكي Paul Samuelson نظرية هيكشر- أولين بالاعتماد على الفرضيات التالية: تحرك عوامل الإنتاج ضمن حدود البلد فقط والمنافسة التامة وحرية انتقال السلع أي عدم وجود رسوم جمركية²، حيث وضع Samuelson أساسيات نظرية Hecksher – Ohlin - Samuelson والتي من خلالها تتوسع المبادلات ويقود التبادل الحر إلى التقارب العالمي لتقسيم عوامل الإنتاج³، مؤدياً بذلك إلى تعادل تقسيمات العوامل.⁴

فنموذج H-O-S للتجارة الدولية أكد على دور وفرة العوامل فالدول تصدر تلك السلع التي يكون إنتاجها كثيف العوامل التي تمتلكها هذه الدول⁵، فتبين هذه النظرية بأن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي تم استخدامه بكثافة في إنتاجها.⁶

فالتجارة تعمل على رفع الدخل الحقيقي لعنصر الإنتاج المتوفر بكثرة نسبياً في البلد والعكس صحيح⁷، وهكذا جاءت نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج المعروفة باسم H-O-S التي ترى بأنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول، تنقلص إلى حد كبير الفوارق في أسعار السلع وبهذا تتعادل أجور عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، أي أن كل من التجارة الحرة وتحرك عوامل الإنتاج هما بديلان لبعضهما البعض⁸، وهذا ما تم استنتاجه من أحد أهم افتراضات نموذج H-O-S وهي عدم قابلية العوامل

¹- Yindqui Wei, Xiaming Lia “Foreign Direct Investment in China: Determinants and Impact”, op.cit, p134.

²- محمد دياب "التجارة الدولية في عصر العولمة" الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2010، ص120.

³ - Serge d'Agostino Sous la Direction De Marc Montoussé “L’Indispensable En Economie et et Histoire Des Société Contemporaines”, op.cit, p11.

⁴- Bernard Guillochon, Annie Kawecky “Economie Internationale: Commerce et Macroéconomie”, op.cit, p42.

⁵- Joao Paulo Carneiro Bento “Economic, Integration, Interational Trade and The Role of The The Foreign Direct Investment”, op.cit, p29.

⁶- محمد دياب "التجارة الدولية في عصر العولمة" مرجع سابق، ص120.

⁷- خالد محمد السواعي "التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها" الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للتوزيع والنشر، الأردن، الأردن، 2010، ص201.

⁸- Thomas Pollan “Legal Framework : For The Admission of The Foreign Direct Investment” Published by Eleven International Publishing, Netherlands, 2006 ; p167.

العوامل على التحرك¹، وهكذا يفقد التبادل الدولي في حالة المنافسة الكاملة إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول.²

5- لغز ليونتيف: (Leontief Paradox)

Wassily Leontief توصل إلى نتيجة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر في الواقع سلع كثيفة العمل نسبياً أكثر من السلع الكثيفة رأس المال³، وأن الواردات الأمريكية هي كثيفة رأس المال نسبياً مقارنة بالصادرات عكس ما كان ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها أكبر مالك لرأس المال في العالم التي يجب أن تصدر سلع كثيفة رأس المال والخرافة بأن الصادرات الأمريكية هي كثيفة العمل التي أصبحت تعرف بلغز ليونتيف⁴، فإذا كان إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية هذا أكثر كثافة لرأس المال فمن هنا لا يوجد أي لغز⁵. فتم اقتراح بأن الصادرات الأمريكية تتضمن كثافة في العمل أكثر من الواردات الأمريكية لأن الصادرات تم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا والابتكارات التي تتطلب عمل على شكل رأس المال البشري⁶، فهذا اللغز يمكن حله بالأخذ بعين الاعتبار مستوى إنتاجية العمل إذا كان مثلاً: إنتاجية العامل الأمريكي هي أكثر ب 5 مرات من العامل في دول أخرى⁷، فأسباب لغز ليونتيف راجعة إلى:

- عدم تجانس عناصر الإنتاج: مثل اختلاف اليد العاملة من حيث مستوى الكفاءة والتنظيم والمهارة بين الدول.
- حاجة الموارد الأولية إلى رؤوس أموال كبيرة للدخول في عملية الإنتاج مثل الصناعات الإستخراجية، وهذا يفسر الكثافة الرأسمالية لصادرات الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.⁸

¹-Gene Huang "Determinants of United States-Japanese Foreign Direct Investment: A Comparison Across Countries and Industries" Published by Library of Congress Cataloguing in Publications Data, USA, 1997, p8.

²-محمد دياب "التجارة الدولية في عصر العولمة" مرجع سابق، ص120

³Michael R.C Zinkota, Ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffett "Fundamentals of International Business", op.cit, p130.

⁴-Carla Narrlof "America's Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation" Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2010, p63.

⁵- Joao Paulo Carneira Bento "Economic, Integration, Interational Trade and The Role of The Foreign Direct Investment", op.cit, p29.

⁶- Carla Narrlof, op.cit, p63.

⁷-Serge d'Agostino Sous la Direction De Marc Montoussé "L'Indispensable En Economie et Histoire Des Société Contemporaines", op.cit, p11.

⁸- محمد دياب "التجارة الدولية في عصر العولمة" مرجع سابق، ص123

- تأثير السياسة التجارية للدول على التخصص الدولي كالقيود على السلع المستوردة ذات عوامل الإنتاج النادرة في هذه الدولة بهدف تشجيع إنتاجها وتصديرها، فالحكومة الأمريكية كانت أقل كفاءة في إبقاء السلع الكثيفة العمل خارج البلاد من خلال السياسة الحمائية.¹

6- نظرية التحركات الدولية لرؤوس الأموال: (The International Capital Movement Theory)

تكمن جذور البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل: **Adam Smith** و **David Ricardo**²، فكانت النظرية التقليدية للتجارة الدولية تقوم على افتراضات أسواق المنافسة التامة، فهذه الفرضية تمكّن الأسواق من أخذ واستعمال الموارد بكفاءة وبدون تدخّل الدولة، أمّا التطورات الحديثة لنظرية التجارة الدولية تعترف بوضوح بوجود أسواق المنافسة الغير التامة والعوائد المرتفعة³، حيث أن الاستثمار الأجنبي في الأصول الإنتاجية لم يتم اعتباره في نظرية التجارة الكلاسيكية ومن أجل استيعاب تلك الظاهرة التنظيمية الجديدة في التجارة الدولية، غيرت النظرية الكلاسيكية فرضية عدم تحرك عوامل الإنتاج بين الدول⁴، فلو تمّ إزالة فرضية عدم تنقل عوامل الإنتاج وإتباع نظرية Ricardo فإنّ الاختلاف في تطور التكنولوجيا في الدول قد يفيد في تحليل الاستثمار الدولي⁵، حيث أنّ نموذج هيكشر - أولين للتجارة الدولية قد شكّل قاعدة انطلاق انطلاقاً للتحليل الأولى للاستثمارات الدولية.⁶

لقد أشار "جون ستوارت ميل" إلى أنّ رأس المال ينتقل بين البلدان بسبب الفارق في معدل الربح الذي يميل إلى الانخفاض بالدول الغنية برأس المال، كما أفاد Ohlin في كتابه (التجارة الإقليمية والدولية 1933) أنّ حركة عوامل الإنتاج على المستوى الدولي تعود إلى اختلاف الطلب عليها بين بلد والأخر، فهي تتجه نحو ارتفاع الإنتاجية الحدية لهذا العامل، وانتقال رأس المال يحدّده سعر الفائدة، وأضاف

¹- Carla Narrlof "America's Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation" op.cit, p63

²-Stephan J.Drey Hampt "Locational Tournaments in The Context of The European Union Competitive Environments: A New Institutional Economics: Approach to Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe" Published by Dissertation European Business School Qestrich-Winkel, Germany, 2006, p20. .

³- Svelta Trifonova Marinova and Marin Alexandrov Marinov "Foreign Direct Investment in Central and Eastern Europe" Published by Ashgate, England, 2003 , p205..

⁴- John A.Turner, Young-Charkim "Globalisation and Korean Foreign Investment" Published by Ashgate, England, 2004, p18..

⁵-Denis Tersen, Jean Luc Bricout "L'Investissement International" par Masson & Armand Colin Editeurs, Paris, France, 1996, p64.

⁶-Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer "Economie internationale " Edition Dalloz, Paris, France, 2005, p254.

عوامل أخرى تؤثر على انتقاله وهي: الحواجز الجمركية، السعي للوصول إلى مصادر مواد أولية مضمونة، طبيعة العلاقة بين الدول التي تقوم بالتبادل، الأمن والضرائب في البلد الأصل.¹ و (1957) Mundell هو من الأوائل الذين درسوا محدّدات التحركات الدولية لرؤوس الأموال في إطار نظرية التبادل الدولي، تتمثل فرضية انطلاقه في أنّ تبادل السلع هو محدود جدا وتعيقه الحواجز الجمركية²، و حواجز التجارة هي التي تشجع تدفقات رأس المال دوليا.³

(1957) Mundell هو أول من تجاوز نماذج التجارة الدولية وقدم فرضيات أكثر واقعية خاصة تلك المتعلقة بتحريك رؤوس الأموال وحواجز التبادل، وفي نموذج لدولتين وسلعتين وضع الفرضية التالية: إنّ البلد الذي له كثافة (وفرة) قليلة من رأس المال يضع رسوم تمنع دخول السلع الكثيفة رأس المال مانعا (معيقا) بذلك كلّ استيراد لتلك السلعة، وبالتالي الندرة ترفع تدفق رأس المال ثم تجد الاستثمارات مكانها في الدول التي تضع سياسات حمائية، ويرتفع إنتاج هذا البلد من السلع الكثيفة رأس المال.⁴ وتظهر الاستثمارات كإحلال لتجارة السلع فيكون هناك تحرك رؤوس الأموال من الدول التي تمتلك رؤوس الأموال إلى الدول النازرة رأس المال و هكذا تحل الاستثمارات محل الواردات، ومع تحويل رأس المال فإنّ المزايا المقارنة يمكن أن تختفي مؤدية بذلك إلى وقف التجارة، و يظهر الاستثمار كمحطم للتجارة الدولية و بديل لها.⁵ فالتبادل الحر لرأس المال هو بديل تام لتجارة السلع وهكذا وضع Mundell الحواجز التجارية كمتغير محدّد للاستثمار، وهذه كانت قاعدة لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا لتفسير الاستثمارات المباشرة اليابانية.⁶ إنّ موضوع الاستثمار الدولي يظهر من فكرة أساسية واحدة وهي تحرك رأس المال والعديد من نظريات التجارة التقليدية افترضت عدم تحرك عوامل الإنتاج ، فتحرك رأس المال هو الذي يسمح بعبور الاستثمار الأجنبي المباشر أين توجد ميزة مقارنة يجب ربحها، فإنّ رأس المال يتوجه إليها،⁷ و تتبع نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر من عدّة

¹ - محمد دياب "التجارة الدولية في عصر العولمة" مرجع سابق، ص245-246-247.

² - Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, "Economie Internationale" op.cit, P254.

³ - Steven Brakmen and Harry Garretsen "Foreign Direct Investment and The Multinational Enterprise" Published by Massachusetts Institute of Technology, Library of Congress Cataloging in Publications Data, USA, 2008, P18

⁴ - Denis Tersen, Jean Luc Bricout "L'Investissement Internationale" op.cit, p64.

⁵ - Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer , op.cit, p255.

⁶ - Denis Tersen, Jean Luc Bricout , op.cit, p64.

⁷ - Michael R.C Zinkota, Ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffet "Fundamental of International Business" op.cit, p147.

جهات نظرية التجارة الدولية.¹ فمنذ 1950 تم تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية التقليدية لتحرك رأس المال دولياً كأشكال أخرى للاستثمار الدولي، الذي يأتي نتيجة لاختلاف معدلات العائد على رأس المال بين الدول، وهذا ما تمّ تقويته بملاحظة الشركات الأمريكية التي هي منبع الاستثمار الأجنبي المباشر التي حصلت في الخمسينات على عوائد مرتفعة من استثماراتها في أوروبا مقارنة ببلدها الأصل ولكنّ في الستينات لم يجد هذا الاقتراح الكثير من الدعم التجريبي.²

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر لا يجد تفسيره لا في نظرية هيكشر- أولين ولا في نموذج **Ricardo** ولكن التوسع في هذه النماذج مثل توسع نموذج هيكشر- أولين (نظرية تجارة العوامل الجديدة) التي تقدم عوامل إضافية كرأس المال البشري والموارد الطبيعية، وتوسع النموذج الريكارد (نظريات التكنولوجيا الجديدة) والتي تضع كإضافة اقتصاديات الحجم، تنويع السلع، اعتبرت انطلاقة و قاعدة لعدد هام من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.³

فـ **Dunning** اعتمد على نظرية العوامل المحدثة التي تعبّر عن ميزة الموقع ونظرية التكنولوجيا المحدثة التي تعبّر عن ميزة السلعة⁴، فالبلد الذي له موارد إنتاجية لا يطور فقط الاستعمال الصناعي لتلك الموارد ولكن يجذب أيضاً الشركات الأجنبية، لهذا اعتبرت النظريات التقليدية قاعدة لتحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإذا كانت الميزة المقارنة تأتي من أصول مخلوقة أكثر من موارد طبيعية، فتلك النظريات يمكن تطبيقها على شركات صناعات أخرى خاصة تلك الباحثة عن اليد العاملة المؤهلة والتكنولوجيا⁵، ومنذ 1960 جاءت البداية الفعلية لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.⁶

¹- Economic and Social Commission for Asia and The Pacific “Asia-Pacific Trade and Investment Review”, Vol1, N°02 United Nations Publication, Thailand, November 2005; p60.

²- Joao Paulo Cerdeira Bento “Economic, Integration, International Trade and The Role of The Foreign Direct Investment” op.cit, p19-20.

³- Aristidis Bitzenis “The Belkans: Foreign Direct Investment and EU Accession” op.cit, p88. p88.

⁴- Denis Tersen, Jean Luc Bricout “L’Investissement Internationale” op.cit, p64.

⁵- Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey “Business International et Mondialisation: Vers Une Nouvelle Europe” op.cit, p329-330

⁶- Stephan J.Drey Hampt “Locational Tourruments in The Context of The European Union Competitive Environments: A New Institutional Economics Approach to Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe”, op.cit, p22.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر1- نظرية الميزة الاحتكارية (The Monopolistic Advantage Theory)

هما أول من انتقدا النموذج النيوكلاسيكي (Kindleberger (1969) و Hymer (1960) إن كل من قدرته المحدودة على تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدموا كحجة بأن افتراض في رسالته Hymer النيو كلاسيكية بالمنافسة التامة لا يمكن أن يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر¹، إن للدكتوراه الشهيرة:

«The International Operations of National Firms : A study of FDI »

(العمليات الدولية للشركات الوطنية: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر) التي انتهت في 1960 ولكن لم تظهر إلا في 1976 بسبب رفض تمويل ودعم منشوراته²، كان أول من أشار إلى أن مفهوم المنافسة الغير التامة للسلع والعوامل وعدم كمال السوق هي منبع ومصدر الاستثمار الأجنبي المباشر³، فشرط المنافسة الغير التامة أصبحت ضرورية لتبرير إدخال النشاطات على الصعيد الدولي⁴، حيث أن كل من: (Hymer (1960), Kindleberger (1969), Caves (1982) بينوا بأن العديد من السياسات الحكومية هي التي تخلق عدم كمال السوق مثل: سياسة التجارة، سياسة الضرائب والحوافز، القيود المالية على دخول الشركات الأجنبية إلى سوق رأس المال المحلي للبلد المضيف⁵، وأضاف Hymer (1960) أن الشركات عندما تتنافس مع بعضها فإنها تخفض السعر وتنتهي أرباحها الاحتكارية فهي لعبة ذات مجموع صفري (Zero-sum game) فما تخسره الشركة يربحه المستهلك⁶، ولكن أفاد (Kindleberger (1969) بأن ما تخسره دولة واحدة ليس بالضبط ما تربحه دولة أخرى، وأكد بأن العلاقة المتصاعدة من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر هي ليست لعبة صفرية المجموع⁷، وقد فرق

¹ - Isabel Faeth "FDI in Australia: Determinants and Consequences", op.cit, p38.

² - Philip Arestis and Malcolm Sawyer "A Bibliographical Dictionary of Dissenting Economists" Second Edition, Published by Edward Elgar Publishing Limited UK, 2000, p311.

³ - Stephan J.Drey Hampt "Locational Tournaments in The context of The EU Competitive Environment: A New Institutional Economics Approach To FDI Policy Competition Between Government in Europe" op.cit, p26.

⁴ - Floarea Iosub-Dobrica "L'hypothèse De L'efficacité Des Marchés: Apport à L'étude Des Investissement Direct à L'étranger" Université de Poitiers, France, 2006, p2.

⁵ - Michael R.C Zinkota, Ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffet "Fundamental of International Business", op.cit, p148.

⁶ - Alan M.Rugman "The Oxford Hand Book of International Business" Second Edition, Published by Oxford University Press, NY, USA, 2008, p128.

⁷ - Imad A.Moosa "FDI: Theory, Evidence and Practice" op.cit, p68.

فرق Hymer ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر (المحفظي) في نظريته، ويرى بأن وجود عدم كمال السوق من المفترض أن يلاءم الشركات المتعددة الجنسيات في الصناعات المتعددة الاحتكار، فعدم كمال السوق هذا لا يلاءم الشركات التي لا تأتي بمزايا لخدمة السوق الأجنبي من خلال الاستثمار المباشر¹، والشركة عندما تقوم بإنشاء فروع تابعة لها في دولة أخرى ستواجه عدة عراقيل مثلاً: اختلافات لغوية، ثقافية، نظام قانوني، قلة المعرفة بالأسواق الأجنبية أثناء منافستها للشركات المحلية للبلد المضيف، ولكن يمكن إزالة هذه العراقيل عندما تقوم الشركة بوضع ميزة خاصة كافية لتخطي تلك الحواجز²، ويرى Kindleberger أن الشركة المستثمرة يجب أن تكون قادرة على ربح عوائد مرتفعة في السوق الذي تستثمر فيه أكثر مما تربحه الشركات المحلية، وأشار إلى المزايا الاحتكارية التالية: تنوع السلع، مهارات تسويقية خاصة، امتلاك تكنولوجيا خاصة، المهارة الإدارية لدى الشركة بدل استجارها في الأسواق التنافسية، اقتصادات الحجم (الحجم الكبير من الإنتاج)، القيود الحكومية على المخرجات من البلد والدخول إلى البلد³، أمّا Caves (1971) فقد ركّز على أهمية تنوع المنتج كميزة احتكارية، فالمنافسة الغير التامة تشجع الشركات المتعددة الجنسيات على تنوع السلع⁴، و أيضاً المنافسة المتعددة الاحتكار تمكن الشركة من الحصول على الحجم الكبير من الإنتاج في سوقها المحلي، وبالتالي تحقق معدل نمو مرتفع وهذا يحفزها للحصول على مزيد من الأرباح بتوسيع فروعها الأجنبية⁵، فحسب Hymer (1960) فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملية يتم من خلالها تبادل الأصول دولياً فهو يتضمن أيضاً الإنتاج الدولي و لا يتضمن هذا الاستثمار فقط تحويل لرأس المال بل أيضاً تحويل حزمة تضم تكنولوجيا، كفاءات إدارية، مهارات توزيعية وتسويقية ورأس مال بشري، وبالتالي يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تحويل أصول غير ملموسة كالمهارات التكنولوجية عبر الدول⁶، ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية هي:

¹ - David Turcok "Foreign Direct Investment and Regional Development in Each Central Europe and The Former Soviet Union: A collection of Essays in Memory of Professor Francis-Frank- Carter" Published by Ashgate Publishing Limited, UK, USA, 2005, p28.

² - Peter Mc Kiernan "Strategies of Growth: Maturity, Recovery and Internationalization" Published By Rout ledge, London, 1992, p97.

³ - Mats Forsgren "Theories of The Multinational Firm: A Multidimensional Creature in The Global Economy" Published by Edward Elgar Publishing Limited UK, 2008, p16-17-19.

⁴ - Isabel Faeth "Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences" op.cit, p39.

⁵ - Julia Djarova "Cross-Border investing: The Case of Central and Eastern Europe" Published by Kluwer Academic Publishers, USA, 2004, p77.

⁶ - Emma Xiaoqin Fan "Technological Spillovers From Foreign Direct Investment-A Survey" Economics and Research Department Working Paper Series N°33 by Asian Development Bank; Manilla, Philippines, December, 2002, p3-4

- لم تفسّر لماذا تفضل الشركة المتعدّدة الجنسيات الاستثمار الأجنبي على طرق أخرى بديلة لدخول السوق مثل: التصدير، أو بيع الشهادات.¹
- Kojima (1978) أفاد بأنّ الشركات اليابانية قد لا تتمكن من نقل الميزة الخاصة من خلال نقل سلع كثيفة رأس المال، وإثما هي تقوم بنقل سلع كثيفة العمل التي يسهل تعلمها.²

2- نظرية دورة حياة المنتج: (The Product Life Cycle Theory)

نموذج دورة حياة المنتج المقدم من طرف Raymond Vernon في 1966 يصف ثلاث مراحل من التطور في دورة حياة المنتج للشركة³، التي استعملت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعة المصنعة.⁴

المرحلة (1): وهي مرحلة المنتج الجديد، حيث تقوم الشركة بإنتاجه في البلد الأصل وتصدره للخارج، وفي هذه المرحلة تكون التكنولوجيا غير معروفة ومحمية⁵، فعملية الإنتاج تبقى منغلقة للبحث للبحث والتطوير⁶، ويتمتع المصنعون بميزة احتكارية، فالمنتج الجديد يطور أولاً في أكثر الدول تقدماً كدول الولايات المتحدة الأمريكية من طرف أكبر الشركات القادرة على القيام بالبحث والتطوير R-D وتقدم تلك السلع الجديدة في السوق الأم وبعد ذلك تصدر⁷، وفي هذه المرحلة فان الشركة ليست بحاجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر⁸، وبظهور هدف تحقيق اقتصادات الحجم (الأحجام الكبيرة من الإنتاج) تأتي المرحلة التالية.⁹

¹- Francis Cherunilam "International Business: Text and Cases" The Fourth Edition Published by Prentice, Half of India Private Limited, New Delhi, India, 2007; p323.

²- David Turnok "Foreign Direct Investment and Regional Development in East Central Europe and The Former Soviet Union: A Collection of Essays in Memory of Professor Francis- Frank- Carter" op.cit, p28.

³- Fara Marz Damanpour "The Evolution of Foreign Banking in Institution in The United States" Developments in International Finance" Published by Quorum Books, Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA, 1990, p72.

⁴- Vintila Denisia "Foreign Direct Investment Theories: An Over View of The FDI Theories" Theories" European Journal of Interdisciplinary Studies, Academy of Economic Studie, Bucharest December 2010, p55.

⁵- Fara Marz Damanpour; op.cit, p72.

⁶- K.Aswathappe "International Business" The Fourth Edition, Published by Tata McGraw Hill Education, India, 2010, p104.

⁷- John A.Turner, Young -Charkim "Globalization and Korean Foreign Investment" op.cit, p20.

⁸- Fara Marz Damanpour, op.cit, p72.

⁹- Bijit Bora "Foreign Direct Investment Research Issues" Published by Routledge, London UK, 2002, p29.

المرحلة (2): أي مرحلة نضج المنتج، حيث يصل السوق إلى النضج، وتصبح المعرفة والتكنولوجيا معروفة بشكل مشترك ويظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للتوسع في الأسواق¹، فقد بينّ Vernon أنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات تبدأ بتوجيه الإنتاج إلى الدول المشابهة لها من حيث القدرة الشرائية والذوق مثل: بريطانيا وكندا وأوروبا²، فالشركة تستثمر مباشرة في الدول ذات الطلب المرتفع.³

المرحلة (3): هي مرحلة المنتج المعياري أو النمطي التي تقوم فيها المنافسة الأجنبية بتخفيض هامش الربح، وهذا يهدد السوق الأم⁴، ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة لمساعدة الشركة على الاستعمال الأمثل للموارد والوصول إلى كفاءة التكلفة، و أيضا من أجل الاستفادة من الفرص الموجودة بالخارج، حيث تتبع الشركات الأمريكية والبريطانية هذا الطريق، بتحويل الإنتاج إلى الخارج لأخذ ميزة معدلات الأجور المنخفضة وفي نفس الوقت الوصول إلى أسواق جديدة في التوسع المستقبلي⁵، وتقوم الشركات المتعدّدة الجنسيات بالتوجه إلى المناطق غير مشابهة لبلدها الأصل أو أقل تشابها معها مثل إفريقيا وآسيا.⁶

فنظرية دورة حياة المنتج تبيّن أنّ الميزة المقارنة التي تضعها الشركة في إنتاج وتصدير منتج ما تتغير عبر الزمن⁷، وشرح (1966) Vernon كيف أنّ الشركات تبدأ بمرحلة التصدير ثم تنتقل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، ثم بعد ذلك إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه بالتكاليف⁸، وبالنسبة لـ Vernon فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة التي توزع من خلالها السلع الجديدة والتكنولوجيا دولياً⁹، و الميزة الأساسية لهذه النظرية هي أنّها تمكننا من فهم لماذا عندما

¹- Fara Marz Damanpour “The Evolution of Foreign Banking in Situation in The United States: Developments In International Finance”, op.cit, p72.

²- Grazialetto-Gillies “Transnational Corporations and International Production, Concepts Theorie and Effects” Published by Edward Elgar, UK, 2005, p75.

³- K.Asawathappa “International Business”, op.cit, p104.

⁴- John A.Turner, Young-Charkim “Globalization and Korean Foreign Investment”, op.cit, p20.

⁵- Fara Marz Damanpour, op.cit, p72.

⁶- Grazia Litto-Gillies “Transational Corporation and International Production, Concept Theories and Effects” op.cit, p75.

⁷- Michael R.C Zinkota, Ilkka A.Ronkainen, Michael H.Moffet “Fundamental of International International Business”, op.cit, p130.

⁸- Mark Casson “Economics of International Business: A New Research Agenda” Published by Edward Elgar, UK, 2000, p32.

⁹- Stephan J.Drey Hampt “Locational Tournaments in The Context of the EU Competitive Environments: A New Institutional Economics Approach To Foreign Direct Investment Policy Competitive Between Government in Europe”, op.cit, p28..

تنتج السلعة مرة في الدول المتقدمة، تصبح نهائياً بتكلفة منخفضة في الدول النامية ثم تصدر بعد ذلك نحو بلد التصنيع الأصلي.¹

وجهت لهذه النظرية عدّة انتقادات تتمثل فيما يلي: إنّ تطبيق نموذج Vernon يبقى محدوداً على السلع التي طوّرت من طرف شركات لها عمليات في عدّة دول²، كما تفشل النظرية في شرح لماذا لا تؤمن بعض الشركات المتعدّدة الجنسيات بفكرة التوسع التدريجي للإنتاج، كما أنّه في الصناعة التنافسية، عندما تظهر التكنولوجيا بسرعة فكل شركة تسعى إلى دخول السوق العالمي في آن واحد لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح قبل أن يدخل منتجها في مرحلته الأخيرة، كما أنّ النظرية هي ساكنة فيما يتعلق بسبب اختيار الشركات المتعدّدة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من أشكال أخرى لدخول السوق مثل منح الشهادات.³

3- نظرية عدم كمال أسواق رأس المال: (The Capital Market Imperfection Theory)

لقد قام Aliber في 1970 بتوسيع فكرة أنّ رأس المال يتحرك تبعاً للاختلافات في عوائد رأس المال، وادّعى بأنه يتحرك تبعاً للاختلافات في وفرة رأس المال وانخفاض العملة، فالشركات القادمة من الدول ذات العملات القوية (العملات الأقل تذبذباً في القيمة) يمكن أن تقتصر النقود في الدول المضيفة ذات العملات الضعيفة بمعدل فائدة منخفض مقارنة بالشركات المحلية للبلد المضيف بسبب خطرها الأقل (المتدني)، وبالتالي تتمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عوائد أكثر ارتفاعاً ممّا ستحصل عليه الشركات المحلية للبلد المضيف⁴، فحسب Aliber إذا كانت تكلفة الاقتراض في البلد الأصل هي أقل ممّا هي عليه في البلد المضيف فإنّ شركات البلد الأصل يمكن أن يكون لها ميزة التكلفة على منافسيها بالبلد المضيف، وبالتالي تكون في وضعية جيّدة لدخول سوق البلد المضيف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر⁵، حيث يرى Aliber أنّ التذبذب في سعر الصرف وقوة العملة هي عوامل مهمة محدّدة لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر⁶، وهو لم يتناول كيف تنتج الشركات في الخارج وتقوم بالمنافسة من خلال مزايا سلعها ولكنّه تناول السؤال التالي: لماذا يجب أن تموّل الشركات أصولها

¹- Coordination De Dimitri Uzunidies, Blandrine La Perche, Sophie Boutillier “L’Entreprise Dans La Mondialisation: Context et Dynamiques D’Investissement et D’Innovation”, op.cit, p372.

²- Bijit Bora “FDI Research: Issues” op.cit, p29.

³- K.Aswa thappa “International Business”, op.cit, p104.

⁴- Isabel Faeth “FDI in Australia: Determinants and Consequences” op.cit, p38.

⁵- Yin Gqi-WEI, Xiaming liu “FDI in China: Determinants and Impact” Published by Edward Elgar, UK, 2001, p39.

⁶- S.Kevin “Fundamentals of International Financial Management” Published by Asoke.K.Ghosh PHI Learning Private limited, New Delhi, India, 2009, p228.

الأجنبية بعمالتها المحلية (عملة بلدها الأصلي)؟ وفسر هذا بقدره الشركات من الدول ذات العملات القوية للاقتراض بتكلفة أقل مقارنة بتلك الشركات التابعة للدول ذات العملات الضعيفة، ويرى كذلك بأنّ عدم الكمال في سوق الصرف الأجنبي أي الفرق الكبير ما بين سعر الصرف الأجل (الحاضر) وسعر الصرف العاجل (الذي يتم التنبؤ به) (التذبذب الكبير للعملة) يسمح للشركات بجعل التبادل الأجنبي مربح من خلال شراء أو بيع الأصول¹، وأفاد Aliber بأنّ الدولة القوية العملة تصبح بلد أصلاً ومصدراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

ولكن ينظر لنظرية Aliber على أنّها توسع لنظرية رأسمال المحفظة لدمج فشل السوق أكثر من كونها نظرية استثمار أجنبي مباشر³، ومن أهم الانتقادات التي وجهت لها على أنّها لا تفسر نمو الاستثمارات الأمريكية والبريطانية رغم ضعف عملات دولهم مقارنة بعملات دول أخرى، كما أنّ هذه النظرية لا تتطابق مع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول النامية ذات العملات الضعيفة إضافة إلى عدم كمال أسواق رأسمالها.⁴

4- نظرية الموقع (The Location Theory)

تفترض هذه النظرية بأنّ المزايا الخاصة للشركة والتدويل هي معطاة، وتركز على عوامل الموقع كما تحلل سبب قيام الشركات بالإنتاج في الخارج، والدراسات الأولى جاءت من طرف Horst في 1972 الذي اختبر الاستثمارات الأمريكية في كندا و وجد بأنّه من بين أهم أسباب قيام تلك الشركات بالاستثمار في كندا هو الاستيلاء على الموارد الطبيعية، حيث تحصل الشركات التي توجّه نشاطاتها إلى المواقع التي تتوفر فيها تلك الموارد على مزايا بالمقارنة مع الشركات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية⁵، كما ترى هذه النظرية بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يوجد بسبب عدم التحرك الدولي لبعض عوامل الإنتاج مثل العمل والموارد الطبيعية وعدم التحرك هذا يقود إلى التموقع المرتبط

¹- John H.Dunning and Sarianna M.Lundan "Multinational Enterprises and The Global Economy" Second Edition, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2008, p90.

²- Stephan J.Drey Hampt "Locational Tournaments in The Context of the EU Competitive Environments: A New Institutional Economics, Approach to Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe" op.cit, p35.

³- John H.Dunning and Sarianna M.Lundan, op.cit, p90.

⁴- رضا عبد السلام "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر" المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص46-47.

⁵- Jonathan Jones, Colin Wren "Foreign Direct Investment and The Regional Economy" Published by Ashgate Publishing Limited, England, USA, 2006, P34.

بالاختلافات في تكاليف عوامل الإنتاج لهذا بعض الدول مثل الهند تجذب الإنتاج الكثيف العمل مثل النسيج.¹

كما أيد أفكار Horst كل من Hood و Young في 1979 حيث افترضا بأن مزايا الموقع للدول المضيفة مثل توفر مواد خام رخيصة والعرض الوفير منها، العمالة الماهرة، مستويات الأجور المنخفضة تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة²، وقد قاما بتصنيف تلك العوامل التي تميّز الموقع كالتالي:

(1) تكاليف العمل.

(2) عوامل التسويق (مثل: حجم السوق، نمو السوق، درجة التنمية والمنافسة المحلية).

(3) الحواجز التجارية.

(4) سياسة الحكومة.

كما أشارا إلى عوامل أخرى مثل العوامل الثقافية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.³ ووجهت لهذه النظرية انتقادات من حيث تركيزها الشديد على الموقع وافترضها بأن العوامل الأخرى معطاة الأمر الذي يجعلها تركز على جانب فقط من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا تم تجاهلها كجزء من أساسيات نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أن جاء Dunning وأدمجها في نظريته، فنظرية الموقع مهمة ولكنها غير كافية لوحدها لتفسير كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁴

5- نظرية ردّ فعل احتكار القلة: (The Olygopolistic Reaction Theory)

قدّم Knickerbocker في 1973 نظريته المعروفة بـ "ردّ فعل احتكار القلة" التي جاءت نتيجة دراسة حلل من خلالها سلوك 187 شركة صناعية أمريكية استثمرت في 23 بلد للفترة 1948-1967⁵، حيث اتخذ نظرية Vernon (1966) كنقطة انطلاق لدراسته⁶، ووجد دلائل على إستراتيجية (اتباع القائد) (Follow the leader)⁷.

¹- Imad A. Moosa "Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice", op.cit, p33.

²- S. Kevin "Fundamentals of International Financial Management" op.cit, p229.

³- Francis Cherunilam "International Economics" The Fourth Edition, Published by Tata Mc Graw-Hill Publishing Company New Delhi, India, 2006, p472.

⁴- Jonathan Jones, Colin Wren "Foreign Direct Investment and The Regional Economy", op.cit, p34.

⁵- Isabel Faeth "FDI in Australia: Determinants and Consequence" op.cit, p39.

⁶- Grazia Ietto-Gillies "Transitional Corporation and International Production, Concepts, Theories and Effects" op.cit, p86.

⁷- Isabel Faeth, op.cit, p39.

كظاهرة إيجابية عقلانية لمسابقة احتكار القلة¹، ووجد بأن الشركات تتبع بعضها البعض نحو الأسواق الأجنبية للاستفادة من المزايا التي استفاد منها المتحرك الأول، و رد فعل المتتبعين هذا جاء ببساطة لتحقيق توازن الاحتكار القلة (Oligopolistic - Equilibrium)²، فالربحية المرتفعة تقود إلى دخول مرتفع للتركز والعكس صحيح و الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لسياسات دفاعية من أجل تقليل المخاطر³، فعندما تدخل شركة واحدة خاصة القائدة في الصناعة المتميزة باحتكار القلة إلى السوق، تلحقها استثمارات مشابهة لها أي تدخل السوق شركات متتبعة أخرى في الصناعة كإستراتيجية دفاعية للحصول على حصة من السوق⁴.

فقام كل من (Yu & Ito (1988) بدراسة صناعة واحدة ذات احتكار القلة وصناعة واحدة تنافسية، وأفادت نتائجها بأنه في الصناعة ذات احتكار القلة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مدفوع بواسطة سلوك المنافسين ومحدّد بواسطة نشاطات المنافسين، أمّا في الصناعة التنافسية فإن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لعوامل اقتصادية، والنتيجة المتوصل إليها تطابق ما لاحظته Knickerbocker في محيط احتكار القلة، ولكن تمّ انتقاد هذه النظرية نظراً لعدم اعترافها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو واحد من بين عدّة طرق لخدمة الأسواق الأجنبية إضافة إلى اعتماد النظرية على سبب وحيد لتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁵

6- نظرية التدويل: (The Internalization Theory)

تتمثل جذور نظرية التدويل في نظرية Coase (1937) و تمّ توسيع هذا العمل من طرف Williamson (1970، 1975، 1985) و قد أفادا بأنّ الكفاءة تتحقق بإدخال وظائف محدّدة إلى الشركة عوضاً عن إخراجها أي تقوم الشركة بخلق سوق داخلي، ثم طوّرت نظرية التدويل وطبقت على الشركات المتعدّدة الجنسيات من طرف Mc Manus (1972)، وأخيراً من طرف الباحثين مثل:

¹ - Edward M.Graham, Paul R.Krugman "Foreign Direct Investment in The United States" The Third Edition, Published by The Institute for International Economics, Washington, USA, 1995, p193.

² - Stephan J.Drey Hampt "Locational Tournaments in The Context of the EU Competitive Environments: A New Institutional Economics Approach To Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe" op.cit, p35.

³ - Grazia Ietto-Gillies "Transitional Corporation and International Production, Concepts, Theories and Effects", op.cit, p85.

⁴ - François Cherunilam "International Economics" The Fifth Edition, Published by the Tata Mc Graw-Hill, New Delhi, India, 2008, p505.

⁵ - Edward M.Graham, Paul R.Krugman, op.cit, p193.

Buckley و Casson (1976) و Rugman (1981-1980) و Hennart (1986).¹ ولقد أخذ كل من Buckley و Casson (1976) فكرة Coase و Williamson كقاعدة لانطلاقاتهما واكتشفاً أنّ وجود الأسواق الغير الكاملة لسلع وسيطة معينة وعدم كمال سوق المعرفة يشكل حافز الشركة لإدخال تلك النشاطات من خلال امتلاكها ومراقبتها داخل إطارها²، ويتضمن محتوى هذه النظرية أنّ الشركة تقوم بتدويل إنتاج السلع الوسيطة والخدمات عندما يفشل السوق في فعل ذلك، وفشل السوق هذا يظهر بسبب الصعوبة التي تواجهها الشركة في تقدير سعر المنتج الوسيط خلال الصفقات في السوق الخارجي وهذا بسبب عدم تأكد الأسواق وتكاليف الصفقات العالية³، وقد استعملت هذه النظرية من طرف Buckley و Casson لشرح سبب قيام و ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تقوم بها الشركات المتعدّدة الجنسيات الأمريكية المركزة على الصناعات العالية التكنولوجيا⁴، فمن المهم أن تقوم الشركة بوضع مزايا خاصة بها ولكّنه شرط غير كافي حتى يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر مكانه، وقد ركّز الباحثين على مشكلة تكاليف القيام بالأعمال في الخارج⁵، فالتدويل يمكن أن يظهر عندما تقوم الحكومة مثلاً بوضع ضرائب أو قيود على حركة رأس المال، فتخلق الشركات المتعدّدة الجنسيات عندما تقوم بإدخال الأسواق داخل نظامها على الصعيد الدولي.⁶

فقام كل من Buckley و Casson بجمع التدويل مع ظروف الموقع جاعلين بذلك الشركات المتعدّدة الجنسيات كسوق داخلي يعمل عبر الحدود⁷، وصرحوا بأنّ كلّ من المراحل الأولى والنهائية للبحوث والتطوير (R-D) يجب أن تكون غير مركزية، فالمراحل الأولى يجب أن توضع بالقرب من منبع

¹ - Lou Anne.A.Barclay "Foreign Direct Investment in Emerging Economics Corporate Strategy and Investment Behaviour in The Caribbean" Published by Routledge, New York, USA, 2000, p24.

² - Stephan J.Drey Hampt "Locational Tournaments in The Context of The EU Competitive Environments: A New Institutional Economics Approach to Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe" op.cit, p32.

³ - Lou Anne.A.Barclay, op.cit, p24.

⁴ - Mark Casson "Economics of International Business: A New Research Agenda" op.cit, p1.

⁵ - Hong Liu "Foreign Direct Investment and Strategic Alliances in Europe" Published by International Business Press, New York, USA, 2001, p34

⁶ - Lou Anne A.Barclay, op.cit, p24.

⁷ - Ravi Ramamurti, Niron Hashai "The Future of Foreign Direct Investment and The Multinational Enterprise: Research in Global Strategic Management" Volume15, Published by Emerald Group Publishing Limited ,UK, 2011, p34.

المعلومات الجديدة خاصة مؤسسات البحث الأساسية، والمراحل النهائية التي تتضمن إنتاج وإخراج سلع جديدة تتطلب إنجاز العقود بشكل أقرب من المسوقين.¹

ويرى كل من Buckley و Casson (1976) أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يتأسس على عدم كمال الأسواق وأنّ الشركات التي ترغب بالتدويل يجب أن تضع مزايا خاصة مقارنة بالشركات المحلية لمواجهة تكاليف الصفقات العالية والمحيط غير مؤكد.²

ولقد أيّد أفكارهم كل من Zander و Kogut (1993) حيث أفادا بأنه قد يكون من الصعب والمكلف نقل المعرفة وأنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات هي أحسن من يقوم بتحويل هذه المعرفة.³

فالاختلاف ما بين نظرية Hymer وهذه النظرية، هي أنّ تحاليل Hymer تشير إلى أنّ الشركة تطور مزايا مثل: قدرة التسويق الفائقة، اقتصادات الحجم، ميزة المعرفة، مما يساعدها على بناء حواجز دخول إلى السوق الذي تتواجد به هذه الشركة أمّا مكونات نظرية التدويل ترى بأنّ الشركة تطور مزاياها كإجابة عن تكاليف الصفقات التي تظهر طبيعياً والتي من المفترض أن تكون خارج الشركة، وبالتالي تقوم الشركة بخلق سوق داخلي وعندها يتحقق التدويل.⁴

فالشركة تفضل أن يكون لها ميزة احتكارية داخل إطارها بسبب عدم كمال السوق وتكاليف الصفقات وعندما تتعدى عملية إدخال الأسواق الغير الكاملة الخارجية ضمن إطار الشركة الحدود الوطنية للشركة الأم، تصبح هذه الشركة متعدّدة الجنسيات وبالتالي التدويل هو الذي يخلق الشركات المتعدّدة الجنسيات، وذلك حتى تضمن جودة المنتج (Forward Integration) والحصول على ما تحتاجه من مواد خام و سلع وسيطة أخرى (Backward Integration)

وقد وجهت عدّة انتقادات لهذه النظرية حيث أشار Parry (1975) إلى أنّ نظرية التدويل ليست حقا نظرية عامة للشركات المتعدّدة الجنسيات، وأنّه في ظروف معينة يتم تفضيل منح الشهادة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنّ التدويل لا يأخذ في الحسبان نشاطات المشاريع المشتركة ولكن Rugman (1985) أشار إلى أنّ تفسيرات Parry ليست على حق وأنّ الاختيار ما بين التصدير

¹- Alan M. Rugman and Alain Verbeke "Analysis of Multinational Strategic Management: The Selected Scientific Paper of Alan M. Rugman and Alain Verbeke" Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2005, p93.

²- Denis Carré et Nadine Levratto "Les Performances des Territoires: Les Politiques Locales, Remèdes au Declin Industriel" Edition le Manuscrit, France, 2001, p163.

³- Christos Pitelis, Roger Sugden "The Nature of The Transnational Firm" The Second Edition, Published by Routledge, New York USA, 2000, p2.

⁴- Lou Anne A. Berclay "Foreign Direct Investment in Emerging Economics Corporate Strategy and Investment Behaviour in the Caribbean" op.cit, p25.

والاستثمار الأجنبي المباشر ومنح الشهادة هو محدّد من طرف أساسيات التدويل الموضوعة حسب تكاليف وأرباح النشاطات وأنّ المشاريع المتنوعة تعتمد على التدويل.¹ كما فشلت هذه النظرية في تفسير سبب قيام الشركات المتعدّدة الجنسيات بالاستثمار والإنتاج عبر البحار في كل الحالات، وما هي الدول والمواقع التي ستختارها، كما تم الإشارة إلى أنّ نشاطات البحث والتطوير غالباً ما تكون مركزية عبر الحدود، أي أنّها مركزية أكثر في الشركة الأم مما هي عليه في فرعها²، فنظرية التدويل تعتبر جدّ مهمة بالنسبة لـ Dunning حيث استعملها في نظريته الانتقائية ولكن أشار إلى أنّها تفسر فقط جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر.³

7- نظرية المدخل الاقتصادي الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر (النموذج الياباني):

(The Macro Economic Approach of FDI-The Japanese Model)

منذ 1970، دفع ارتفاع وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج بالاقتصاديين إلى تطوير إطار تحليلي يفسّر الحالة اليابانية، وهم غير مقتنعين بالمدائل التي كانت تقوم على الميزة التنافسية للشركات الأمريكية ودورة حياة المنتج، وتمثلت انطلاقاتهم في أنّ أغلب الاستثمارات اليابانية هي محققة من طرف شركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي تركز في القطاعات الكثيفة اليد العاملة مثل: النسيج في الدول النامية.⁴

وفي 1978 أفاد Kojima بأنّ نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر اليابانية خصوصاً نحو الدول النامية مدفوعة بواسطة استغلال المزايا المقارنة للموقع التي تظهر نتيجة للاختلافات الاقتصادية بين اليابان والدول المضيفة، أكثر من اندفاعها بالميزة التنافسية الخاصة للشركة، والاستثمار الأجنبي المباشر الياباني يحاول تقديم قاعدة لتصدير السلع التي تتضمن العوامل التي يكون للبلد المضيف فيها ميزة مقارنة لا تتوفر لدى اليابان⁵، كما يرى بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو ليس بديل وإتّما مكمل

¹- Alan M.Rugman "The Theory of Multinational Enterprises: The Selected Scientific Papers of Alan M.Rugman" Volume1, Published by Edward Elgar Publishing Limited UK,USA, 1996, p30.

²- Alan M.Rugman and Alain Verbeke "Analysis of Multinational Strategic Management: The Selected Scientific Papers of Alan M.Rugman and Alain Verbeke" op.cit, p93.

³- Vintila Denisia "Foreign Direct Investment Theorie; An Over View of The Main FDI Theories" op.cit, p56.

⁴- Denis Tersen, Jean Luc Bricout "L'investissement Internationale", op.cit, p64.

⁵- Rainjesh Narula "Trade and Investment In A Globalising World" Published by Elsevier Science, UK, Printed in Netherlands, 2001, p73.

لتصدير السلع النهائية¹، فهذا الاستثمار يتوجه نحو الصناعة التي لا تتمتع بمزايا البلد الأصل مما يقود للسعي إلى تخفيض التكاليف وتوسيع حجم الصادرات من البلد المضيف، وهذا النوع من الاستثمارات يشار إليه على أنه الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الياباني.²

كما أن Ozawa 1979 قد أيد أفكار Kojima وتوسع في هذه النظرية، حيث يرى بأنّ الصناعات اليابانية التي تسعى إلى وضع الإنتاج في الدول النامية، خاصة جنوب شرق آسيا هي تلك الصناعات التي فقدت ميزتها المقارنة في اليابان³، فالشركات التي أصبحت تواجه خطر فقدان ميزتها المقارنة بسبب ارتفاع الأجور بدأت بالاستثمار في الدول المنخفضة الأجور للحفاظ على تنافسيتها، فلكي تعوّض الشركات اليابانية عدم التميز في مواقعها فإنها توجه نشاطاتها إلى مواقع أجنبية كالدول النامية لاستغلال ميزتها المقارنة⁴، ويتم إعادة تصدير السلع المنتجة من البلد المضيف إلى بلدها الأصل أو نحو دول أخرى، وبالتالي تكون التجارة محفزة ومخلوقة ومدفوعة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي يكون لهذا الاستثمار أثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف ومن هنا إذا، فإنّ الاستثمار من النوع الياباني يلاءم التبادل الموجه للتجارة ويعارض الاستثمار من النوع الأمريكي الغير الموجه للتجارة والهادف للحصول على التكنولوجيا المتقدمة.⁵

فحسب Ozawa و Kojima (1985) يمكن للشركة وضع نشاطاتها الأقل تقدما في الدول النامية بينما تطور نشاطاتها في بلدها الأصل.⁶

وجاء Kojima في 1980 بفكرة جديدة تتضمن أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية الحديثة في اليابان هي قريبة من الاستثمارات من النوع الياباني بينما الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية تشبه الاستثمارات الأمريكية كنوع لتطوير الاستثمارات اليابانية.⁷

لقد وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات كالتالي:

¹ John A.Turner, Young-Charkim "Globalisation and Korean Foreign Investment", op.cit, p23.

²- Paz Estrella, E.Tolentino "Technological Innovation and Third World Multinationals", op.cit, p30.

³- Rainjnes Narula "Trade and Investment In A Globalising World", op.cit, p73.

⁴- Marjan Svethicic, Matija Rojee "Facilitating Transition By Internationalization: Outward Direct Investment" Published by Ashgate, England, 2003, p5.

⁵- Denis Tersen, Jean Luc Bricout "L'investissement Internationale", op.cit, p65.

⁶- Antonio Carrizo Moreira "The Evolution of Internationalisation: Toward A New Theory?" Working Papers In Management, Aveiro University, Portugal, 2009, p13.

⁷- Paz Estrella, E.Tolentino "Technological Innovation and Third World Multinationals" op.cit, p30.

البساطة الشديدة للنظرية إضافة إلى عدم شرحها كيفية قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز القدرة التنافسية للدول المضيفة وتسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي فيها.¹ كما أنّ حدود هذه النظرية تتمثل في أنها تستعمل فقط لتفسير وشرح الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية ووضعيتها في 1970 وهي ليست نموذجاً ناضجاً لشرح كلّ نشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة²، إضافة إلى أنّ استثمارات إحلال الواردات يشار إليها على أنها استثمارات أجنبية مباشرة موجهة ضدّ التجارة (غير موجهة للتجارة) (Anti Trade FDI) حسب هذه النظرية ولكن في الحقيقة أنّ استثمارات إحلال الواردات يمكن أن تعتبر استثمارات موجهة للتجارة على مستوى الاقتصاد الجزئي وغير موجهة للتجارة على مستوى الاقتصاد الكلي.³

8- النظرية الانتقائية (المدخل الانتقائي): (The Electic Theory-OLI Paradigm)

Dunning في 1973 بدأ عملية بناء نظرية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العديد من المساهمات السابقة⁴ من أهمها نجد: النظرية التقليدية لوفرة العوامل للتجارة الدولية⁵، نظرية المنظمة الصناعية (التنظيم الصناعي)، نظرية الموقع، نظريات الشركة، نظرية التدويل مشكلاً بذلك النظرية الانتقائية ولهذا سميت بهذا الاسم⁶، وقدم 3 شروط التي يجب توفيرها إذا ما قرّرت الشركة استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر⁷، فههدف Dunning (1977، 1979، 1988) من خلال نظريته هذه هو شرح الإنتاج الإنتاج الدولي لكلّ الشركات من بلد خاص أو مجموعة الدول، ولشرح أيضاً لماذا تقوم الشركات باستغلال ميزتها الخاصة بالملكية (O) أكثر من اقتنائها أو بيعها في السوق المفتوح، وميزة الموقع

¹ - رضا عبد السلام "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر" مرجع سابق، ص70.

² - Giovanna Serge "European Economic and Monetary Union and Foreign Direct Investment: A Survey of The Theoretical and Impirical Literature" Published by The Center For Economic Studies, katholieke Universite Leuven, March 2000, p1.

³ - Paz Estrella, E.Tolentino "Technological Innovation and Third World Multinationals", op.cit, p30

⁴ - Jean Louis Muchielli, Jeter J.Buckley, VictorV.Cordell "Globalisation and Regionalization: Regionalization: Strategies, Policies and Economic Environments" Published by International Business, New York, USA, 1998, p91.

⁵ - Economic and Social Commission for Asia and The Pacific "Asia-Pacific Trade and Investment Review" Vol1, N°2 United Nations Publications, op.cit, p60.

⁶ - Jean Louis mucchielli, peter J.Buckley, VictorV. Cordell , op.cit, p91-92.

⁷ - J.Saul lizondo "The Foreign Direct Investment " in "Reading in International Business: A Decision Approach " Edited by Robert Z.Aliber and Reid W.click Published by Massachusetts Institute of Technology, Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA, 1999, p93.

(L) كما أشار إلى ميزة التدويل (I) التي أصبحت الرجل الثالثة للثلاثية (O.L.I)¹، وهذه المزايا هي كالتالي:

8-1- ميزة الملكية الخاصة: Ownership Specific Advanbage

و يشير هذا العامل إلى أنّ الشركة تمتلك بعض القدرات المفتاحية معطية بذلك الميزة في بعض الأسواق مثلا: اسم العلامة القوي، تكنولوجيا منفردة وخاصة، مهارات ملائمة، حجم الشركة التي تعطي للشركة المتعدّدة الجنسيات مزايا على الشركات المحلية، فهذه الميزة تقود إلى مستوى مرتفع من المبيعات التي تساهم في تخفيض مستوى التكلفة الوحودية من خلال اقتصادات الحجم للشركات المتعدّدة الجنسيات²، وحسب Dunning تنقسم هذه المزايا إلى:

Ownership Assets: O_a (ملكية الأصول): والتي تشير إلى امتلاك أصول خاصة مثل حقوق الملكية وأصول غير ملموسة مثل: ابتكار المنتج، تكنولوجيا (البحوث والتطوير R-D)، السلعة، العلامة التجارية، الخبرة الإدارية.

Ownership Transaction: O_t (Transaction Cost – Minimising Advantage)

(ميزة تخفيض تكاليف الصفقات): وتتمثل في قدرة الشركة على التقاط الأرباح وتوزيع المخاطر والاهم تخفيض تكاليف الصفقات.

O_i (The Institutional Assets): الأصول المؤسسية هي إضافة جديدة للنظرية الانتقائية التي تشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدير نشاطات القيم المضافة داخل الشركة.³

8-2- ميزة الموقع الخاصة: Location Specific Advantage

وتتعلق بالموقع الذي تضع فيه الشركات المتعدّدة الجنسيات نشاطاتها للاستفادة من بعض المزايا المقارنة التي يعرضها البلد المضيف⁴، فهذه الميزة تشير للعنصر المؤدي لتعدّد الجنسيات وتجمع المزايا التالية :

▪ ميزة الموارد الطبيعية.

¹- John.H.Dunning “The Electic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future” The International Journal of The Economics of Business, Vol8, N°2, UK, 2001, p175.

²- Susan Segel-Horn, David Faulkner “Understanding Global Strategy” Published by Cengage Learning EMEA, UK, 2010, p27.

³- John H. Dunning and Sarianna M.Lundan “Multinational Enterprise and The Global Economy”, op.cit, p100.

⁴-Susan Segal-Horn, David Faulkner , op.cit; p27.

- ميزة المحيط الاقتصادي (أسعار المدخلات، مهارات العمال، تكنولوجيا، تسهيلات البحوث والتطوير R-D، المنتجات النصف النهائية، تكاليف النقل والاتصالات، حجم السوق، الرسوم الجمركية المنخفضة).
- الميزة الثقافية والاجتماعية (اللغة، التشابه الثقافي بين الشركات المتعددة الجنسيات أي بلدها الأصل وإمكانيات البلد المضيف).
- ميزة القوة السياسية والمحيط القانوني: مثل الاستقرار السياسي، التشريعات، خطر المصادرة¹.

8-3- ميزة التدويل الخاصة: Internalization Specific Advantage

تفضل الشركات ضمن الإنتاج الدولي تحويل المزايا الخاصة (ميزة الملكية) داخل تنظيمها أكثر من بيعها، فتقوم هذه الشركات بإنشاء سوق داخلي ضمن إطارها الإداري لتجنب تكاليف الصفقات العالية، عدم تأكد الأسواق المستقبلية، خطر إلغاء العقود، صعوبة تسعير السلع الوسيطة مثل المعرفة عموماً بسبب فشل السوق (عدم كمال السوق) ، وهذه الميزة مهمة للشركات العالية التكنولوجيا التي تركز على الأصول القائمة على المعرفة كما تعد وسيلة لتجنب تكاليف البحث والتفاوض، فقيام الشركة بإخراج مزاياها خارج إطارها يترتب عنه خطر مرتفع لخسارة وفقدان ملكية المعرفة وكيفية استخدام التكنولوجيا من خلال المشاريع المشتركة أو التحالفات مثلاً²، وبالتالي تختار الشركة المتعددة الجنسيات الحفاظ على السوق الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير وفضلها أكثر على أنواع أخرى بديلة بدون ملكية المراقبة للنشاط الأجنبي كإجابة عن عدم كمال الأسواق³.

¹- L.Alan Wintess “International Economics” , op.cit, p224.

²- Susan Segal-Horn, David Faulkner“Understanding Global Strategy”, op.cit, p27.

³- Lars Oxelheim, Trond Randoy and Arthur Stonehill “On The Treatment of Finance-Specific Factors Within the OLI Paradigm ”Working Paper N°554, Published by The Research Institute of Industrial Economics, Stockholm, Sweden, 2001, p9.

ولقد وضع Dunning في 1981 الجدول التالي:

جدول رقم 01 : الاختيار ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، منح الشهادة من طرف الشركة المتعددة الجنسيات

العناصر	ميزة الملكية (O)	ميزة الإدخال (I)	ميزة الموقع (L)
الاستثمار الأجنبي المباشر	نعم	نعم	نعم
التصدير	نعم	نعم	لا
منح الشهادة	نعم	لا	لا

المصدر :

Dunning, John H., "International Production and Multinational Enterprises", London George Allen & Unwin, UK, 1981, p 111.

وانطلاقاً من الجدول فإن الشركة التي لها فقط ميزة الملكية ستفضل منح الشهادة، أما الشركة التي تضع ميزة الملكية إضافة إلى ميزة الإدخال ستفضل تصدير السلع والخدمات إلى دول أخرى فقط الشركة التي توفر 3 مزايا معاً ستتمكن من القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر¹، أي أن هذا الاستثمار يأخذ مكاناً عندما يكون للشركة مزايا الملكية والإدخال و يعرض البلد الأجنبي ميزة الموقع.²

تمّ انتقاد هذه النظرية من حيث عدم شرحها لكيفية تأثير تكاليف الوكالة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر و من ناحية أخرى تعتبر ميزة الإدخال (التدويل) كافية لتغطية ميزة الملكية أي أن ميزة الملكية تم أخذها بعين الاعتبار و حسابها مرتين.³

¹- S. Kevin "Fundamentals of International Financial Management" op.cit, p227.

²- J.Saul Lizondo "The Foreign Direct Investment" in "Reading in International Business: A Decision Approach" Edited by Robert Z. Aliber and Reid W. click, op.cit, p93.

³- Lars Oxelheim, Trond Randoy and Arthur Stonehill " On The Treatment of Finance-Specific Factors Within The OLI Paradigm" op.cit, p11.

المبحث الرابع: آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته في العالم1- الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:1-1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف عوامل إنتاج مهمة مثلًا: رأس المال، العملة الصعبة والعمالة الماهرة والكفاءات الإدارية¹، إضافة إلى انتشارات التكنولوجيا والبحوث والتطوير (R-D)²، فالشركات المتعددة الجنسيات هي الوسيلة الأكثر فعالية والمصدر الوحيد لتحويل أحدث التكنولوجيات والابتكارات.³

حسب (Streeten و Lall (1977 فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع الدخل والثروة الاجتماعية في البلد المضيف.⁴

إنّ بعض الصناعات تتطلب نفقات إشهارية مرتفعة والتسويق والتوزيع والتمويل إضافة إلى التكنولوجيا العالية وحضور الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الصناعات يمكن من مواجهة هذه المتطلبات.⁵

تعمل الملكية الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على إعادة توجيه سلوك الشركات باتجاه تعظيم الربح بدلا من تعظيم المدخلات⁶، إضافة إلى المساهمة في إعادة هيكلة الشركات المحلية وتأهيل موظفيهم⁷، كما أنّ دخول المنافسة الأجنبية تحفز المنافسة في اقتصاد البلد المضيف وهذا ما يدفع الشركات المحلية لرفع إنتاجها وتحسين نوعية سلعتها لمواجهة المنافسة الأجنبية.⁸

¹- S. Kevin "Fundamentals of International Financial Management", op.cit, p233.

²- Juraj Stancik "Foreign Direct Investment in The Czech Republic: Takovers Versus Green Fields" in "Five Years of An England EU: A Positive Sum Game" Edited by Filip Keereman-Istvan Szekely, Published by Springer- Verlag Berlin, Heidelberg, Germany, 2010, p36.

³- Lobna Ali Al-Khalifa "Foreign Direct Investment in Bahrain" Published by Boca Raton, Florida, USA, 2010, p54.

⁴- Imad A. Moosa "Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice" op.cit, p69.

⁵- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx "Le Commerce International: Theories, Pratiques et Perspectives Industrielles" Presse De L'Université De Québec, Canada, 2006, p367

⁶- Blagoy Kitanov "Does FDI Have An Effect On Economic Development? The Case of Bulgaria" Published by The Deutsehen National Bibliotek; Grin Verlag, Germany, 2009, p5-6.

⁷- Wladimir Andreff "Econimie De La Transition: La Transformation Des Economies Planifiées en Economies de Marché" op.cit, p138.

⁸- S. Kevin , op.cit, p235.

كما يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير مناصب شغل خاصة من خلال مشاريع الامتلاك والدمج (M&A) أين يمكن تشغيل العمالة التي تم إقصاؤها عند شراء الشركة أو من خلال الحفاظ على العمالة القديمة¹، ويتم خلق العمل أيضا لدى الموردين، مقدمي الخدمات وفي قطاعات غير مرتبطة مباشرة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.²

و يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر العمل المؤهل نتيجة دمج العمالة بأحدث التكنولوجيا³، ممّا يقود إلى تعظيم المهارات والمعرفة لدى الموارد البشرية للبلد المضيف⁴، وبالتالي تتم تنمية الصناعة المحلية بتلك بتلك النوعية الجيدة من العمالة⁵، إضافة إلى ممارسة العمل حسب المعايير الدولية⁶، وتحسين معايير الجودة وفعالية الإنتاج وتحسين البنى التحتية المحلية للبلد المضيف المحفزة بقدم الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷

غالبا ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مرفوقا بأصول غير ملموسة من المتوقع أن يكون لها إنتاجية عوامل مرتفعة ومعدلات ربح تفوق تلك التي تحققها الشركات المحلية بالبلد المضيف⁸، فهذا الاستثمار بما ينتج عنه من انتشارات التكنولوجيا وتأهيل رأس المال البشري يساعد على خلق ورفع تنافسية محيط الأعمال والشركات المحلية، وكلّ هذا يساهم في رفع النمو الاقتصادي وهو الوسيلة التي تمكن من إخماد الفقر في الدول النامية.⁹

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر استقرارا من تدفقات مالية أخرى وهو مصدر تمويل خارجي مهم للدول النامية¹⁰، لاسيما إذا تمّ إعادة استثمار الأرباح الموزعة في البلد المضيف، كما أنّ الاستثمار

¹- Lobna Ali Al-Khalifa "Foreign Direct Investment in Bahrain" op.cit, p50.

²- Mohamed A.Ramadany "The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challengers" The Second Edition, Published by Springer Science+Business Media, New York, USA, 2010, p343..

³- Carole Bolusset "Thèmes et Débats: L'investissement" Edition Bréal, France, 2007, p121

⁴- S. Kevin "Fundamentals of International Financial Management", op.cit, p234..

⁵- James P. Neelan Kaval, Anoop Rai "Basics of International Business" Published by ME sharp, Inc, Library of Congress Cataloging in Publication Data, New York, USA, 2009, p139

⁶- Mohamed A. Ramadany, op.cit, p343.

⁷- Julia Michel "Investissement Direct à L'Etranger Dans Les Activités De Recherché et Développement : Fondements Théoriques et Application aux Entreprises Suisses" Par Peter lang SA Editions Scientifiques Internationales Bern Allemagne, 2009, p97.

⁸- Ralph Paprzucki, Kyoji Fukav "Foreign Direct Investment in Japan Multinationals Role in Growth and Globalisation" Published by Cambridge University Press, USA, 2008, p111.

⁹- OECD "Foreign Direct Investment For Development: Maximising Benefits, Minimising Costs" Published by ,France, 2002, p9..

¹⁰- Peter Van Lieshont, Robert Vent Monique Kremer "Less Pretension, More Ambition: Development Policy In Times of Globalisation" Published by Amsterdam University Press, The Hange, Amsterdam, 2010; p162

الأجنبي المباشر لا يقود إلى أزمة دين مثل الاقتراض البنكي الذي يتطلب كفالات¹ واستثمارات المحفظة ، ويمكن من رفع الحجم الكلي لرؤوس الأموال المتاحة للاستثمار في البلد المضيف في ظل إقصاء جزء من الخطر.²

إنّ المساهمة الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في مخزون رأس مال الدول النامية³، تؤدي إلى ترقية ترقية وتحسين ميزان مدفوعاتها من خلال جلب العملات الصعبة والتي تستعمل لترقية الصادرات من خلال رفع الإنتاج كما يمكن ان تستخدم كذلك للاستيراد⁴، وهكذا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين التجارة الخارجية.⁵

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر من نوع المشروع المشترك يكون له فوائد وانتشارات إيجابية أكبر من خلال توسيع الروابط وتحويل المعارف في الوسط المحلي أكثر مما ينتج عن المشاريع المملوكة بالكامل للأجانب، كما أفادت دراسة ل UNCTAD في 2002 بأنّ الفوائد التي ترغب الدول المضيفة بالحصول عليها من هذه الاستثمارات تتطلب تركيز السياسات الحكومية على بناء المهارات المتقدمة، توفير الموردين المتطورين وتعزيز قدرات الشركات المحلية⁶، كما أن آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي تتصاعد مع مستوى الرأسمال البشري في البلد المضيف الذي غالبا ما يكون متدنيا بالدول المضيفة لاسيما النامية⁷، كذلك يعتمد انتشار الفوائد الإيجابية لهذه الاستثمارات على درجة اندماج الاقتصاد المضيف وتكامله مع النظام المالي الدولي⁸ وتوفره على المحيط الذي يتمتع بانفتاح التجارة وغياب حماية التجارة⁹، ودعم تطوير التعليم والبنى التحتية إضافة إلى تطور السوق المالي¹⁰،

¹- Mohamed A.Ramadany "The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challengers", op.cit, p343.

²- OCDE "IDE au Service Du Developpement: Un maximum D'Avantage Pour Un Minimum Minimum De Coûts" op.cit, 2002, p53.

³-Lobna Ali Al-Khalifa "Foreign Direct Investment in Bahrain ", op.cit, p47.

⁴- S. Kevin "Fundamentals of International Financial Management" op.cit, p235.

⁵- Wladimir-Andreff "Economie De La Transition: La Transformation Des Economies Planifiées en Economie De Marché", op.cit, p137.

⁶- Lobna Ali Al-Khalifa, op.cit, p57.

⁷- David De Ferranti_ Gui llermo E.perry- Indermit Gill –J.Luis Guasch –William F.Moloney F.Moloney –Carolina Sanchez Paramo –Norbert Schady "Closing The Gap in Education and Technology" Published By The World Bank, Washington, USA, 2003, p143

⁸- OECD "FDI For Development: Maximising Benifits, Minimising Costs" op.cit, p41.

⁹- Jan Peter Sasse "An Economic Analysis of Bilateral Investment Treaties" Published by Gabler Verlag, Springer, Fachmedian Wiesbaden GmbH, Netherlands, 2001, p15.

¹⁰- S. Kevin , op.cit, p234.

كما يتوقف على الروابط الخلفية مع المؤسسات المحلية مثل مؤسسات الأبحاث¹، وكذلك يعتمد انتشار تلك الفوائد على عوامل اقتصادية كلية مثل الادّخار والاستثمارات بالبلد المضيف.² و يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف على الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف ووقفها فالإنتاجية المنخفضة تقود إلى أجور منخفضة ثم إلى مستويات منخفضة من الاستثمار، وهكذا يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر ليعرض إدارة أكثر فعالية، تسويق وتكنولوجيا تساهم في رفع الإنتاجية والأجور المدفوعة للعمال، وكل هذا يقود إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بالبلد المضيف³، والبلد الأصل بدوره يستفيد من توجيهه للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج من حيث انخفاض تكاليف الإنتاج و بالتالي انخفاض أسعار الواردات المنتجة بالبلد المضيف، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع القدرة الشرائية لمستهلكي البلد الأصل، إضافة إلى تحقيق الأرباح التي يتم تحويلها إلى البلد الأصل.⁴

1-2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

في عدد كبير من الدول يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الخدمات والتوزيع وكلاهما يتميز بقلة كثافة البحوث والتطوير (R-D) مثلاً كما هو الحال في البرازيل والمكسيك، وبالتالي حجم التكنولوجيا و المعرفة المحوّلة يكون صغيراً⁵، لاسيما عندما توجه الشركات المتعدّدة الجنسيات استثماراتها الأجنبية المباشرة كاستراتيجية لإحلال الواردات أين يمكن لها أن تستعمل تكنولوجيا غير فعّالة⁶، وتحوّل تكنولوجيا غير مناسبة وهذا سيء أكثر من كونه جيّد لاقتصاد البلد المضيف⁷، فحتى لو كانت المكونات التكنولوجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة مهمة فيمكن للشركات الأجنبية أن تحدّ من انتشارها إلى الشركات المحلية بالبلد المضيف⁸، إضافة إلى عدم القدرة على أخذ مزايا المهارات التقنية المحوّلة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب فخ التكنولوجيا الواسع والمستويات

¹- Mohamed A.Ramadany "The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements, and Challengers" op.cit, p343.

²- OCDE "IDE Au Service Du Développement: Un Maximum D'Avantage Pour un Minimum Minimum De Coûts " op.cit, p52.

³- Theodore H.Moran "FDI and Development: The New Policy Agenda For Developing Countries and Economics In Transition" Published By The Institute For International Economics, USA, 1990, p19-20.

⁴- Carole Bolusset "Thèmes et Débats: l'investissement" op.cit, p121.

⁵- David De Ferranti_ Gui llermo E.perry- Indermit Gill -J.Luis Guasch -William F.Moloney F.Moloney -Carolina Sanchez Paramo -Norbert Schady "Closing The Gap in Education and Technology", op.cit, p143.

⁶- Jan Peter Sasse "An Economic Analysis of Bilateral Investment Treaties" op.cit, p15.

⁷- S. Kevin "Fundamentals of International Financial Management" op.cit, p236.

⁸-David De Ferranti- Guillermo E.Perry- Indermit Gill- J.Luis Guasch- William F.Moloney- Carolina Sanchez- Norbert Schady, op.cit, p143.

المنخفضة من التعليم للقوة العاملة في قطاع الأعمال المحلي، وهذا ينتج عنه عدم قدرة الشركة المحلية على المنافسة الناجحة مع الشركة المتعددة الجنسيات التي لها موارد كفاءة وفعالة.¹ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يخفض من حصة السوق لباقي الشركات المحلية للبلد المضيف، إضافة إلى أنّ هذا الاستثمار يمكن أن لا يحقق الآثار المرجوة منه خاصة إذا تمّ تحويل الأرباح المحققة وتقسيمها في البلد الأصل لكون هذا الاستثمار يهدف لتحقيق الأرباح بالدرجة الأولى.² كما أن الأسعار المرتفعة التي تتحملها الشركات الأجنبية تمكّنها من الاستيلاء على وضعية الاحتكار القلة في السوق.³

نظرا لما تتمتع به الشركات المتعددة الجنسيات من إمكانيات قد تفرض قبول شروطها مهددة بنقل نشاطاتها إلى بلد آخر تقبل فيه شروطها، حيث أنّ الدول التي يسودها عدم ضمان حقوق العمال تحفز الشركات المتعددة الجنسيات على استغلال اليد العاملة مثلا من خلال عدم الدفع مقابل الساعات الإضافية وعدم احترام التوقيت القانوني للعمل وتشغيل اليد العاملة القاصرة، وهذا ما يقود إلى الإحباط الاجتماعي للدول المضيفة.⁴

إنّ الآثار السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر تتضمن مسألة السلطة الوطنية للبلد المضيف فحصة الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة قد تجعل الاستقلالية الوطنية لبعض المشاريع لاسيما الإستراتيجية منها في خطر⁵، وقد تخفض من قدرة الدول المضيفة على قيادة اقتصادياتها⁶، وبالتالي فقدان السلطة السياسية والتبعية للشركات المتعددة الجنسيات⁷، خاصة إذا تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في شراء شركة محلية إستراتيجية أو مهمة فإنّ قسما من النشاط سيمر عبر أيدي أجنبية وهذا يمكن أن يصبح أكثر خطورة على سياسة البلد (فقدان الرقابة على كل أو جزء من قطاع النشاط)، فهذا النوع من الاستثمارات يتطلب القيادة والتنظيم من طرف الدولة لتجنب آثاره السلبية.⁸

إنّ النظرة السلبية الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر جاءت أولا من الأدبيات الماركسية التي تنظر إلى هذا الاستثمار على أنّه أداة استغلال كما أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تأتي لأخذ ميزة العمل

¹- S.Kevin "Fundamentals of International Financial Management", op.cit, p236.

²- Carole Bolusset "Thèmes et Débats: L'Investissement" op.cit, p122. .

³- S.Kevin , op.cit, p236.

⁴- Carole Bolusset "Thèmes et débats: l'investissement", op.cit, p122.

⁵- Imad A.Moosa "Foreign direct investment: theory, evidence and practice" op.cit, p69.

⁶- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx "Le Commerce International: Theories, Pratiques et Perspectives Industrielles" op.cit, p367

⁷- S.Kevin , op.cit, p236.

⁸- Carole Bolusset , op.cit, p123

الرخيص والمواد الأولية مثل الصناعات الإستخراجية، وهذا غالبا ما يحدث عندما تكون حكومة البلد المضيف فاسدة وتستغل فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لجعل الأقلية ثرية¹، فالآثار السلبية لهذه الاستثمارات تزداد في غياب التنظيم والإدارة وضعف النمو الاقتصادي حيث يزداد الوضع سوءا مع التلوث المرافق لنشاطات هذه الاستثمارات.²

إنّ بعض الشركات المملوكة للأجانب ومن أجل القيام باستثماراتها الأجنبية المباشرة تقوم باستيراد حصص وأقسام من مدخلاتها وهذا ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري للبلد المضيف³، كما أنّ استيراد المدخلات من قبل الفروع يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات للبلد المضيف⁴، إضافة إلى أنّ ميزان المدفوعات قد يتدهور من خلال إعادة توزيع الأرباح وتحويلها إلى البلد الأصل وكذلك دفع نفقات الخدمات التقنية إلى البلد الأصل.⁵

كما يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا سلبيات لبلده الأصل مثلا عندما تقرر الشركة المتعددة الجنسيات التوقيع بالخارج فإنّ جزء من العمل الوطني سيختفي، كما أنّ الآثار الإيجابية لهذا الاستثمار بالبلد المضيف من دعم النمو وتوفير مناصب الشغل لا تلعب دورا في البلد الأصل.⁶

2- المحدّات الاقتصادية و المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر:

2-1- المحدّات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تمّ دراسة محدّات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الأدبيات الاقتصادية من طرف

Dunning, Vernon, Horst, Caves, Hymer

وغيرهم⁷، وتنوعت هذه المحدّات كالتالي:

¹- James P. Neelan Kavil, Annap Rai "Basics of International Business" op.cit, p138.

²- José Antonio Ocampo "Rethinking Foreign Investment For Sustainable Development: Lessons From Latin America", Kevin P. Gallagher et Daniel Chundnovsky Published By Anthem Press, UK, New York, USA, 2010, p148.

³- Blagoy Kitanov "Does FDI Have An Effect On Economic Development? The Case of Bulgaria" op.cit, p5-6.

⁴- Emmanuel Nyahoho. Pierre-Paul Proulx "Le Commerce International: Theories, Pratiques et Perspectives Industrielles", op.cit, p366.

⁵- S. Kevin "Fundamentals of international financial management", op.cit, p236

⁶- Carole Bolusset "Thèmes et débats: l'investissement", op.cit, p123.

⁷- Jean Louis Rostoin, Gérard Ghersi "le Système Alimentaire Mondiale : Concepts et Méthodes, Analyses et Dynamiques" Edition Quae, Paris, France, 2010, p396.

❖ حجم سوق البلد المضيف:

إنّ الأسواق الكبيرة هي أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالأسواق الصغيرة¹، فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف إلى حجم سوق الأصل للاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات إلى البلد المضيف²، فحجم السوق يشير إلى القدرة الشرائية لمواطني هذا البلد المضيف³.

وحسب (Billington, 1999) فإنّ السوق الكبير يجذب الشركات التي شهدت نمواً في أسواقها المحلية والتي تبحث عن التوسع نحو أسواق أخرى أين يمكنها مضاعفة النمو وتحقيق المزيد من الأرباح والمبيعات⁴، ويستعمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس لحجم السوق والقوة الشرائية فيه⁵، كما أنّ حجم السوق الواسع والمتوسط يجذب دائماً الشركات التي تتنافس على بناء الشركات ضمن إستراتيجية إبتاع المنافسين⁶، حيث أنّ النمو الاقتصادي المرتفع بدوره يتضمن الحجم الكبير للطلب المحلي والقدرة الشرائية المتصاعدة للمستهلكين⁷، إضافة إلى أنّ النمو السريع والدّخل الفردي المرتفع يعرض على الشركات المتعدّدة الجنسيات فرص لأخذ حصة من السوق فتقوم بتسخير ميزتها الخاصة بالملكية وتحقيق اقتصادات الحجم⁸، إضافة إلى أنّ الحجم الكبير للسوق يقدّم فرص أكبر للصناعات والشركات الأجنبية للتنويع الاقتصادي⁹.

¹- Florence Jaumotte "Foreign Direct Investment And Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revised" International Monetary Fund Working Paper, Middle East and Central Asia Department, 2004, p2.

²- YinQI-WEI, Xiaming Liu "Foreign Direct Investment in China: Determinant and Impact" Published by Edward Elger, UK, 2001, p39.

³- Bichara Khader, Claude Roosens "Belges et Arabes" Presses Universitaire De Louvain, Belgique, 2004, p209.

⁴- Jonathan Jones- Collin Wren "Foreign Direct Investment And The Regional Economy" Published by Ashgate Publishing Limited, England, 2006, p47.

⁵- Nikolaus Schweickart- Lutz Kaufmann "Lateinameika-Management: konzepte, Prozesse, Erfahrungurgen" Published by Betriebs Wirt Schaftlicher Verlag Dr, Th.Gableg Wies Beden, Springer Science+Business Media in Germany, 2004, p73.

⁶- K.Aswathappa "International Business" op.cit, p108.

⁷- Chunlai Chen "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts" Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011, p97.

⁸- OCDE "IDE au Servive du Developpement: Un Maximum D'Avantage Pour Un Minimum Minimum De Coûts".op.cit; p50.

⁹- Chunlai Chen, op.cit, p96.

❖ الانفتاح التجاري للبلد المضيف:

الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)¹، ويعتمد أثر حواجز التجارة والانفتاح التجاري على طبيعة نوع الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة أو الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي يتطلب محيط تجاري متحرر من الحواجز وأكثر انفتاحا²، فالدرجة المرتفعة من الانفتاح لا تشير فقط إلى النشاطات مع باقي العالم بل أيضا إلى الحرية التي تجذب بدورها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه للتصدير³، والعكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق أو الأفقي الذي يتوافق مع الانخفاض في الانفتاح من أجل بناء فروع إنتاج والتوسع وتلبية الطلب المحلي⁴، و تبدل الدول النامية جهودا للقيام بالإصلاحات الاقتصادية وسياسة الانفتاح وجهود أخرى لتحفيز التجارة مثل: تخفيض التعريفات الجمركية ودعم الدخول إلى الأسواق العالمية.⁵

❖ تكلفة العمل:

تدفع تكاليف العمل المرتفعة في البلد الأصل المنتجين المحليين للبحث عن مواقع إنتاج منخفضة التكاليف، وهذا التفكير يوجد في عدد من الدراسات مثل:

Knavis and Lipsey, 1982 – Meredith, 1984 – Maki and Meredith, 1986 – Culenn, 1988 – Morsink and Molle, 1990.

كما أنّ تكلفة العمل يمكن أن يتم إيقالها بتكاليف المواد والتجهيزات، تكاليف النقل، الضرائب⁶. ولقد وجد وجد كلّ من (1980) Dunning و (1991) Vergelers علاقة إيجابية بين معدّلات أجور البلد المضيف وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إليه، فكلما كانت نسبة معدل أجور البلد المضيف منخفضة عن معدل أجور البلد الأصل كلما ارتفعت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر

¹- Yuko kino Shita "Sectoral Composition of FDI and External Vulnerability in Eastern Europe Europe " IMF working paper European department May 2011, p9.

²- Nikolaus Schweickart, Lutz Kaufman "Latein Amerika, Management: Konzepte, Prozesse, Erfahrungen" op.cit, p73.

³- Chunlai Chen "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", op.cit, p102.

⁴- James P. Walsh and Jian Gyanyu "Determinants of FDI: A Sectoral and Institutional Approach" IMF Working Paper, Asia Pacific Department, July 2010, p5

⁵- OCDE "IDE au Service du Developpement: Un Maximum D'Avantage Pour Un Minimum Minimum De Coûts", op.cit, p50.

⁶- Gene Huang "Determinants of United States-Japanese FDI: A Comparison Across Countries And Industries" op.cit, p19.

نحو البلد المضيف¹، فتنافسية تكاليف العمل (الأجور) مهمة للاستثمار المباشر الباحث عن الكفاءة²، ولكنّ مهما يكن مستوى تكاليف الأجور يجب أن يتمّ مقارنتها بمهارات وإنتاجية العمل، فكثافة مهارات العمل المرتفعة بالبلد المضيف هي مكتملة لكثافة البحوث والتطوير (R-D)³، هذا بالإضافة إلى أنّ الحجم الكبير من العمل المعروض يمكن الشركة من اختيار عمالتها بشكل أفضل⁴. ليس فقط تكاليف العمل بل أيضا نوعيته هي أكثر أهمية، فالعمالة المتعلمة يمكنها النقاط وإتقان التكنولوجيا بسرعة، وبالتالي ستكون تكاليف تدريب العمال المحليين منخفضة بالنسبة للمستثمرين الأجانب⁵، كما أنّ الدول التي تحقق درجة عالية من التنمية الاجتماعية ومستوى تعليم عالي عادة ما تتميز بوفرة رأس المال البشري والنوعية الجيدة من القوة العاملة⁶، حيث تستخدم القراءة لدى البالغين كمؤشر لرأس المال البشري فجهود الدول النامية لتطوير الرأس المال البشري تجذب تدفقات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁷.

❖ البنى التحتية في البلد المضيف:

كالطرق، سكك الحديد، الكهرباء التي تساهم في نشاط القطاع الصناعي⁸، وموانئ، طاقات ، تكاليف النقل الجوي، الاتصالات التي تلعب أيضا دور المسهلات للنشاط الاقتصادي كما أنها ضرورية لرفع الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي للبلد المضيف⁹، إضافة إلى التكنولوجيا التي تعتبر مفتاح ميزة الملكية فالاستثمار الأجنبي المباشر يهتم اشد الاهتمام بالبنى التحتية التي يغلب عليها الطابع التكنولوجي و الحديث¹⁰، فالتكنولوجيا تؤثر على كلّ جوانب السوق العالمي¹، كما تتجذب الاستثمارات في

¹- YingQI-Wei, Xiaming liu "FDI in China: Determinants and Impact" op.cit, p41.

²- Nikolaus Schweiwckart, Lutz Kaufman "Latein Amerika, Management: Konzepte, Prozesse, Erfahrungen", op.cit, p72.

³- Julia Dja.Rova "Cross Border Investing: The Case of Central and Eastern Europe" Published by Kluwer Academic Publishers, USA, 2004, p84.

⁴- Jonathan Jones, Collin Wren "FDI and The Regional Economy" op.cit; p47.

⁵- Jonathan Jones, Collin Wren ,op.cit, p47.

⁶- Yuko Kino Shita "Sectoral Composition of FDI and External Vulnerability in Easten Europe", op.cit, p9

⁷- Chunlai Chen "FDI in China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts" op.cit, p97-99.

⁸- Yuko Kino shita, op.cit, p9.

⁹-Justin PAUL "Business Environment: Text and Cases", op.cit, p239

¹⁰-Julia DjaRova "Cross Border Investing: The case of central and Easten Europe", op.cit, p85.

النشاطات القوية القيمة المضافة²، وعموما تحسّن البنى التحتية القوية عملية توزيع السلع والخدمات والقدرة على الاتصال مع الموردين والمشتريين كما تتضمن مستوى مرتفع من التحضر.³

❖ سعر الصرف:

في دراسة لـ (Benassy – Quere and La hreche – Revil (2001) تمّ استخلاص بأنّ التقلب الواسع في سعر الصرف الحقيقي يحبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، كما أنّ انخفاض قيمة عملة البلد المضيف تشجع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير والباحث عن الكفاءة⁴، لأنّ هذا يحفز المستثمرين الأجانب لشراء أصول البلد المضيف ووضع إنتاجهم في هذا البلد⁵، وقد أضاف كلّ من Radulescu & Robson في 2003 بأنّ انخفاض قيمة العملة بالبلد المضيف سيؤدي إلى تخفيض قيمة الأرباح الموزعة بالبلد الأصل.⁶

❖ البعد الجغرافي والثقافي:

حسب (Benito and Gripsrud (1992), Loree and Guisunger (1995), David (1980)، فإنّه كلما ارتفعت المسافة الجغرافية ما بين البلد الأصل والمضيف ارتفعت الاختلافات الثقافية بينهما والأهم هو أنّ تكاليف الحصول على المعلومات وإدارة ومراقبة الفرع تتعدّد بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهذا لا يشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁷، وبما أنّ البعد الجغرافي يسبب عدم تناظر المعلومات فإنّ كلّ من (Mariotti and Piscitello, 1995) وجد بأنّ المستثمر الأجنبي يتموقع في قلب البلد أين توجد أحسن المعلومات عن سوق البلد المضيف⁸ لهذا تكثر الاستثمارات اليابانية في الدول الصناعية الجديدة لآسيا، والاستثمارات الأمريكية الشمالية في أمريكا الجنوبية، والاستثمارات الأوروبية في إفريقيا⁹، وحسب Molle وMorsink فإنّ المسافة لا يجب رؤيتها فقط كمقياس لتكاليف النقل بل أيضا كتابع لتكاليف الصناعات التي تؤثر على المراقبة الداخلية والكفاءة العملية. وحسب Chen و Hu في 1993 فإنّه يوجد فقط 15% من المشروعات المشتركة لهونغ كونغ في الصين و التي تقع في أكبر

¹ - K.Aswathappa “International Business” op.cit, p107

²-.OCDE “IDE au Service Du Developpement : Un Maximum D’Avantage Pour Un Minimum De Coûts ” op.cit, p50.

³-Jonathan Jones, Collin Wren “FDI and The Regional Economy” op.cit, p47-48.

⁴- Ruth Ramce “Multinational Agri Business” Published by the Haworth Press, USA, 2005, p14.

⁵- Yingqi-WEI, Xiaming Liu “FDI in China: Determinants and Impact” op.cit, p43.

⁶- Jonathan Jones, Collin Wren , op.cit, p47.

⁷- Yingqi-WEI, Xiaming Liu, op.cit, p44-45.

⁸- Jonathan Jones, Collin Wren, op.cit, p48 .

⁹- Bichara Khader, Claude Roosens “Belges et Arabes” op.cit, p210 .

مراكز الأعمال لأنّ أعمال هونغ كونغ يمكن أن تتوغل إلى أصغر المدن في المناطق الجنوبية الصينية بفضل مهاراتهم اللغوية والفهم الجيد للثقافة المحلية الصينية ، بينما أكثر من 40% من الاستثمارات المشتركة الأمريكية والأوروبية في الصين تقع في أكبر مراكز الأعمال.¹

❖ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف:

كلما يرتفع هذا العنصر يشير إلى قلة الخطر في البلد المضيف ونجاح سياسات الاستثمار و البنى التحتية جيّدة وظروف سوق العمل جيّدة²، كما يشير عموماً إلى محيط استثمارات جيّد في الدول المضيفة والذي يحفز بدوره جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا البلد المضيف.³

❖ الضرائب:

تعكس نسبة الميزان الجبائي من الناتج المحلي الإجمالي القوة المالية للبلد المضيف⁴، ولكن من جهة أخرى وحسب (Casson 1997) فإنّ الضرائب المرتفعة تقلل من حجم الأرباح الممكن تحقيقها وتؤثر سلباً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة.⁵

❖ الخصخصة:

إنّ ارتفاع مداخل الخصخصة كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي يعكس التقدم في عمليات الخصخصة⁶، كما أنّ السياسات المستقرة والواضحة فيما يتعلق بالملكية الخاصة تمكن من الدخول السهل للأجانب وهذا ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷

❖ درجة التصنيع بالبلد المضيف:

فالبلد المضيف الذي يتمتع بتصنيع مرتفع يتوفر على عدد كبير من الشركات المهمة ممّا يرفع الانتشار والفوائد في الوسط الصناعي ويحفز دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

¹- Gene Huang “Determinants of United States-Japanese Foreign Direct Investment: a Comparison Across Countries and Industries” op.cit, p24.

²- Jonathan Jones, Collin Wren “FDI and The Regional Economy”, op.cit, p48.

³- Chunlai Chen “FDI in China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts”, op.cit, p100-101.

⁴- Yuko Kinoshita “Sectoral Composition of FDI and External Vulnerability in Eastern Europe”; op.cit, p9.

⁵- Jonathan Jones, Collin Wren “FDI and The Regional Economy”, op.cit, p48.

⁶- Yuko Kinoshita, op.cit, p9.

⁷- Debra Johson, Collin Turner “International Business: Themes and Issues in The Modern Global Economy” Second Edition, Published by Routledge, New York, USA, 2010, p197.

❖ نسبة الدين الخارجي للبلد المضيف:

حسب (Ghura & Goodwin (2000 فإن نسبة الدين الخارجي المتصاعدة تشير إلى ارتفاع الضرائب المستقبلية لخدمة الدين، كما أنّ ارتفاع هذه النسبة سيضعف قدرة الدولة على تحقيق التقدم نحو جذب استثمارات جديدة.²

❖ قوة اقتصاد البلد الأصل:

يتعلق هذا المحدد بالبلد الأصل المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر وتمت الإشارة إليه في دراسة (Hill (1990، فالدول التي توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج هي الدول التي يكون فيها الاحتياطي التجميعي يفوق الاستثمار التجميعي حيث تقوم بإعادة تدوير فائض الحساب الجاري.³

ولكن تعتمد قرارات الاستثمارات النهائية للشركات المتعددة الجنسيات على اعتبارات إستراتيجية أكثر تعقيدا خاصة طبيعة المزايا التي ينتظر المستثمرين الحصول عليها بالموقع في الخارج، وحسب (NUCE, 1996) فإنها تتنوع حسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الموارد، الموجهة للتصدير، الباحثة عن الكفاءة، عن السوق، أو عن الأصول الإستراتيجية.⁴

فالمستثمرين الذين يسعون إلى الموارد، يبحثون ويتوجهون إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية⁵، فقد ظهر الاستثمار الموجه للتصدير منذ 1970 عندما توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني والأمريكي إلى آسيا خاصة، جاعلا من دولها الجنوبية الشرقية أساسا وقاعدة للإنتاج والتصدير⁶، وهذه الاستثمارات محفزة بواسطة انخفاض تكلفة عوامل المدخلات، العمالة الماهرة والغير الماهرة والبنى التحتية الأساسية والحوافز المالية⁷، كما أنّ المستثمرين الذين يسعون إلى الكفاءة يعطون وزنا للقرب

¹- Jonathan Jones, Collin Wren , op.cit, p48.

²- Nikolaus Schweinckart, Lutz Kaufmann "Lateinameika, Management: Konzepte; Prozesse, Erfahrungern" op.cit, p73

³- Gene Huang "Determinants of United States-Japanese FDI: A Comparison Across Countries and Industries" op.cit, p19

⁴- OCDE "IDE au Service du Developpement: Un Maximum D'Avantage Pour Un Minimum De Coûts" op.cit, p50.

⁵- Wladimir Andreff "Economie De La Transition: La Transformation Des Economies Planifiées Au Economies De Marché " op.cit, p135.

⁶- Frank Columbus "Asian Economic and Political Issues" Volume 11, Published by Nova Science, New York, USA, 2007, p5.

⁷- Lou Anne A.Barclay "Foreign Direct Investment in Emerging Economies Corporate Strategy and Investment Behaviour in The Caribbean" op.cit, p38.

الجغرافي من البلد الأصل لتقليل تكاليف النقل، أمّا المستثمرين الذين يسعون إلى السوق سينجذبون إلى دول ذات سوق محلي واسع وينمو بسرعة.¹

وحسب Kinoshita و Campos في 2003 فإنّ محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق من المتوقع أن تلعب دوراً أقل في الاستثمار الموجه للتصدير خاصة الدّخل الفردي، الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس حجم السوق المحلي²، أمّا الاستثمارات التي تسعى وراء الأصول الإستراتيجية فهي محفزة بواسطة التكنولوجيا والابتكارات ومؤسسات البحوث والتطوير.³ و تفضل الدول النامية أن تقوم الشركات المتعدّدة الجنسيات بالاستثمار في مناطق البنى التحتية ولكن الأعمال الدولية تسعى للاستثمار في صناعات السلع الاستهلاكية، لهذا غالباً ما كانت الدول النامية تضع قيوداً على قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو اقتصادهم⁴، حيث تعدّدت الدراسات حول محدّدات جذب الاستثمارات الأجنبية مثلاً: (2004) Wunnava و Janichi قاما باختبار الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي ما بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا المتوسطة والشرقية الانتقالية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة هي حجم سوق البلد المضيف، خطر البلد المضيف، تكاليف العمل والانفتاح التجاري، كذلك قام كلٌّ من Globerman, Sharipo and Tang (2006) باختبار محدّدات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج لـ 20 اقتصاداً انتقالي خلال الفترة 1995-2001 ودرسوا عدّة محدّدات مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل النمو، ووجدوا بأنّ حجم السوق ومؤشر الحوكمة والخصوصية مرتبطة إيجابياً مع الاستثمار أما مؤشر البترول فيرتبط سلباً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.⁵

¹- Juiji Naka Gawa "Managing Development: Globalization, Economic Restructuring and Social Policy" Published by Routledge, UK, 2006; p265.

²- Yuko KinoShita "Sectoral Composition of Foreign Direct Investment and External Vulnerability in Eastern Europe" op.cit, p9.

³- OCDE "IDE au Service Du Développement: Un Maximum D'Avantage Pour Un Minimum Minimum De Coûts" op.cit, p50.

⁴- K.Aswathappa "International Business" op.cit, p109.

⁵- Gabriele Tondl (ed) "The European Union and Emerging Markets" Published by Springer-Verlag, Printed Australia, 2009, p100.

2-2- المحدّات المؤسّساتية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إنّ المصطلحات مثل تحرير التجارة، التعديل الهيكلي، الخصوصية، الحوكمة، الشفافية، الاستقرار الاقتصادي الكلي توجد في أعلى اهتمامات الأجندة المحلية والدولية لصانعي السياسة، حيث ركزت مختلف الحكومات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشكلة تدور حول كيفية استدامة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلد المضيف، وكيف يتم الاستفادة على أفضل وجه من فوائد حضوره والتمتع بها، و تتطلب هذه المشكلة اهتماما خاصا¹، والنظريات التي تفسر المحدّات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر لم تشكل بشكل جيّد، واتضح بأنّ الاستقرار السياسي في البلد المضيف وعدم الاستقرار السياسي في البلد الأصل هي العوامل الداعمة لتشجيع توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلد المضيف²، إضافة إلى ذلك يوجد خطر البلد الذي يتكوّن من 3 عناصر أساسية هي كالتالي:

- ❖ الاستقرار الاقتصادي الكلي: مثل النمو الاقتصادي، التضخم، خطر سعر الصرف.
- ❖ الاستقرار المؤسّساتي: الذي يضم السياسات المتخذة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر مثل أنظمة الضرائب، درجة الشفافية، التنظيم القانوني، حماية الملكية الفكرية وحجم الفساد.
- ❖ الاستقرار السياسي: كالحرية السياسية، وكلما انخفض خطر البلد كلما ارتفع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر³، حيث ينخفض الخطر السياسي مع الإطار التشريعي والسياسي والممارسات الحكومية المتلاصقة والمتلاحمة و الشفافة، بينما تقود الممارسات الإدارية البيروقراطية والقيود المضافة لتعميم الفساد إلى تكاليف إضافية⁴، إضافة إلى أن ارتفاع الخطر السياسي يشير إلى خطر عدم دفع ثمن السلع والخدمات الأمر الذي يؤثر على تدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁵، كما أن تكاليف هذا الاستثمار لا تتضمن فقط التكاليف الاقتصادية بل أيضا التكاليف الغير الاقتصادية مثل: الرشوة والوقت المستغرق للتعامل مع البيروقراطية والسلطات المحلية⁶، وغالبا ما يتم استخدام المؤشرات الستة المقدمة من طرف Kaufman لتبيان

¹-Jan Gmoo Jay Choi, Sandra Dow “International Approach To Global Corporate Governance: Business Systems and Beyond International Finance” Review Volume9 ,Published by Emerald Group Publishing Limited, UK, 2008, p33-34.

²- S. Kevin “Fundamentals of International Financial Management” op.cit, p228.

³- Chunlai Chen “FDI in China: Location Determinants, Investor Difference and Economic Impact” op.cit, p98-99.

⁴- OECD “IDE au Service Du Développement : Un Maximum D’Avantage Pour Un Minimum De Coûts” op.cit, p50.

⁵- Ruth Ramce “Multinational Agri Business” op.cit, p18

⁶- Yuko Kinoshita “Sectoral Composition of FDI and External Vulnerability in Eastern Europe” op.cit, p9.

أي من أبعاد الحوكمة تؤثر على تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر.¹ وحسب (Moody 1992) و Wheeler فإنّ الحوكمة الجيدة ترافق النمو الاقتصادي كما أنّ المؤسسات الفقيرة الفاسدة تزيد من ثقل تكاليف الاستثمار وتخفض من أرباحه بسبب عدم التأكد الناتج عن الفقر المؤسساتي وهكذا تصبح النوعية المؤسساتية محدداً للاستثمار الأجنبي المباشر.²

وأصبح المستثمرين الأجانب يهتمون بسياسات الاستثمار الأجنبي الشفافة التي تعكس الأمان الاستثماري في اقتصاد ما، كما أنّ العوامل الغير الملموسة مثل الشفافية، نوعية المؤسسات، حجم الفساد، اتخاذ القرارات بشكل غير مركزي تعتبر مفتاحاً لتوظيف مجتمع الأعمال بشكل سلس³، لقد قرّرت Hyundai في 1993 إنشاء فرع لتجميع السيارات في Botswana لخدمة سوق جنوب إفريقيا لأنها تعتبر بلد مستقر و قليل عدم التأكد و هذا المثال يشير إلى الاهتمام المتصاعد بالنوعية المؤسساتية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وحسب (Africa Competitiveness Report) ل 1998 فإنّ الفساد هو الأقل في Botswana مقارنة بكل دول إفريقيا وبعض الدول من مجموعة ال OECD، وكانّ هذه العوامل أصبحت أساسية لخلق مناخ ملائم للاستثمار⁴، وقد حاولت العديد من الدراسات إثبات الارتباط ما بين النوعية المؤسساتية ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر⁵، من اجل تبيان أنّ الاختلافات المؤسساتية ستلعب دوراً جدياً مهم في كل من جذب وإحباط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية⁶،

و من بين هذه الدراسات ما يلي :

¹- Ernesto Stein and Christian Daude "Institutions Integration and The Location of FDI" in "New Horizons for FDI by OECD Global Forum on International Investment" Published by OECD, Inter-American Development Bank (IADB), Paris, France, 2001, p106.

²- James P. Walsh and Jian Gyanyu "Determinants of FDI: A Sectoral and Institutional Approach" Published by the IMF Working Paper, Asia Pacific Department, July 2010, p6.

³- Justin Paul "International Business" op.cit, p236-238.

⁴- Anupam Basu and Krishna Srinivasan "FDI in Africa: Some Case Studies" Published by IMF, African and International Capital Markets Department, March 2002, p22.

⁵- Bichara Khader, Claude Roosens "Belges et Arabes" op.cit, p210.

⁶- Werner Baer, William R. Miles "FDI in Latin America: Its Changing Nature At The Turn of of The Century" Published by International Business Press, New York, USA, 2001, p59.

– دراسة: **Marshall 1920, Ponder and St.John 1996, Decarol's and Deeds 1999** الذين درسوا تأثير المحيط المؤسسي على قرار اختيار الموقع ، فقد يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر من دول لها محيط مؤسسي أفضل من ذلك الموجود في البلد المضيف مما يؤثر سلبا على استمرار المشاريع الاستثمارية فيه ، إضافة إلى عدم التأكد المؤسسي لكلا البلدين الأصل والمضيف.¹

– دراسة: **Laporta, Lopez de Silanes, Shleifer and Vishny (1998)** وجدوا بأن المؤسسات الجيدة والحماية القوية للحقوق تقود إلى ارتفاع في الحجم الكلي لتدفقات رأس المال، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر حساسية للنوعية المؤسسية.

– دراسة: **Alesina و Dollar (2000)** وجدوا من خلال دراسة سلسلة من الدول خلال الفترة 1970-1994 بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالحوافز الاقتصادية ونظام حقوق الملكية.²

– دراسة: **Claessens et Al (1998), Hunya (2000)** أوضحوا بأن التغيير المؤسسي هو من المحددات المفتاحية لتموقع الاستثمار الأجنبي المباشر.³

– دراسة: **WEI (2000)** وجد علاقة سلبية ما بين الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر⁴، وأن المؤسسات الضعيفة يمكن أن تخفض التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي 2001 استعمل WEI نموذج من المخزون الثنائي للاستثمار الأجنبي المباشر لـ 20 دولة من مجموعة OECD ووجد بأن المؤسسات

¹ - Stephen B.Tall Man “A New Generation In International Strategic Management” Published by Edward Elgar, Publishing Limited, UK, 2007, p245.

² - Jon Gmoo Jay Choi, Sandra Dow “Institutional Approach To Global Corporate Governance: Business Systems and Beyond International Finance” op.cit, p37.

³ - Francis Cater, David Turnock “FDI and Regional Development in East Central Europe and The Former Soviet Union: A Collection of Essays in Memory of Professor Francis (Frank) Carter” Edited by David Turnok, op.cit, p105.

⁴ - Jon Gmoo Jay Choi, Sandra Dow ,op.cit, p36.

الضعيفة عادة ما تترافق مع نسبة قليلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقروض بنكية مرتفعة.¹

- دراسة: Kaufman and Kraay 2002, Kaufman, Kraay and Mastruzzi (2004)

ووجدوا بأنّ هناك ارتباط قويّ وإيجابي ما بين الدّخل الفردي ونوعية الحوكمة من (عمليات إدارية سلسة، الفساد المنخفض، نظام قواعد قانونية مسموعة، الشفافية) عبر الدول ذات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الملائم.²

فدراسة المحدّات المتعلقة بالنوعية المؤسّساتية تمكّن من وضع رابط ما بين الشركة و محيط البلد الآخر الذي تتخذه كموقع لنشاطاتها خارج بلدها الأصل ، وبالضبط المؤسّسات التي تديرها وتوجهها، فهذه الأخيرة لها تأثير على قرار تموقع الشركة ثم على نشاطها، حيث أصبحت المؤسّسات متغيرا مفسراً لFDI كان مهما في الماضي، فقد جاءت لتفسير اختلافات النمو الاقتصادي بين الدول وتوسّعت أكثر مع التجارة ، الانفتاح الاقتصادي وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

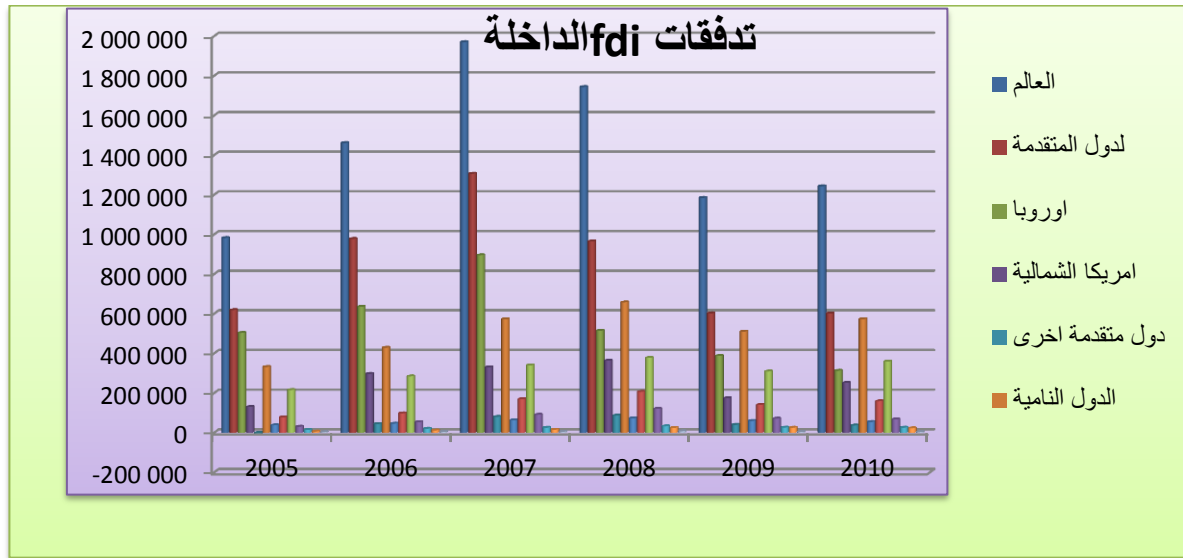
حسب تقرير JUNCTAD 2011 فإنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت في العالم لتصل إلى 1,24 تريليون دولار في 2010 وستتصاعد إذا لم يواجه العالم أزمات، وقد تمكّنت الاقتصاديات النامية والانتقالية في كلّ من شرقي آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية من جذب أكثر من نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر، أمّا بالنسبة للدول المتقدمة فقد انخفضت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها، وقد بلغ إنتاج الشركات المتعدّدة الجنسيات في العالم قيمة مضافة تقارب 15 تريليون دولار في 2010 أي ما يعادل ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد تتبأ UNCTAD بأنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ستصل إلى ما بين 1,4 إلى 1,6 تريليون دولار في عام 2011 و 1,7 في 2012 و 1,9 تريليون دولار في 2013 أي الرقم الذي حقّته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2007 ، نظرا لزوال التدابير والاحتياطات التي تمّ اتخاذها أثناء الأزمة وكذا ارتفاع القيم في أسواق الأوراق المالية إضافة لإعادة هيكلة الشركات

¹- André Faria and Paolo Mauro "Institutional and The External Capital Structure of Countries" IMF Working Paper, Research Department, Published by The International Monetary Fund, December 2004, p4-5.

²- Jon Gmoo Jay Choi, Sandra Dow "Institutional Approach To Global Corporate Governance: Business Systems and Beyond International Finance", op.cit, p36.

والصناعات، إلا أنّ هذا الجو قد يفاجئه حدوث أزمة واسعة بسبب الديون المتصاعدة والاختلالات الضريبية والمالية في بعض الدول المتقدمة وكذلك الارتفاع المستمر للتضخم.¹

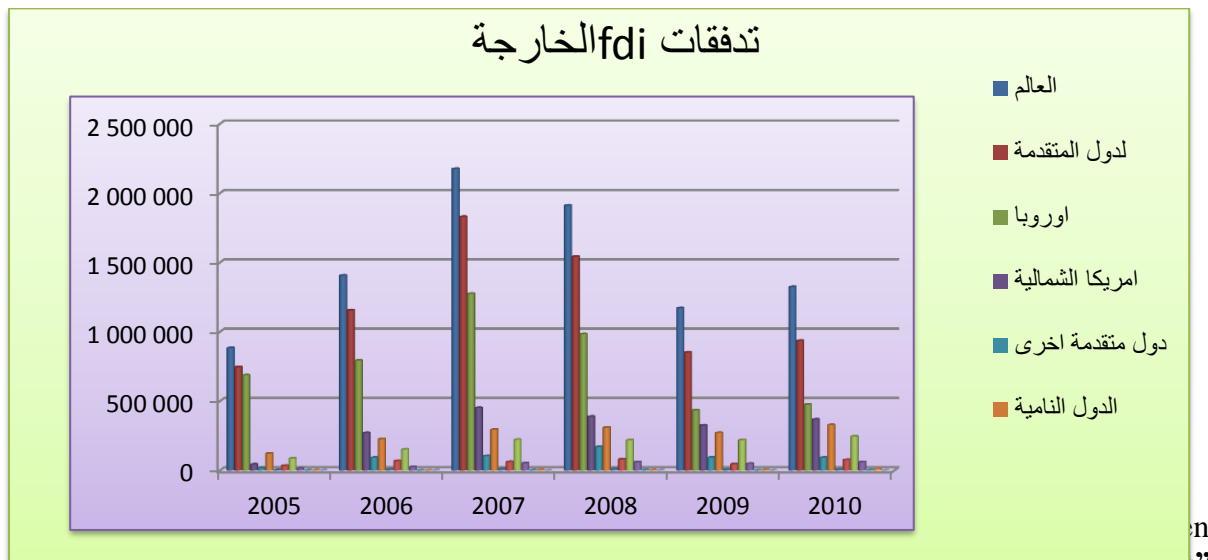
شكل رقم 01 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في أنحاء العالم



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المتواجدة في الملحق الخاص ب

UNCTAD “World Investment Report: Non-equity Modes of International Productions and Development”, Published by UNCTAD, New York and Geneva, 26 July 2011

شكل رقم 02 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة في أنحاء العالم



Report, OVER VIEW: Non-Equity Modes of International Productions and Development”, Published by UNCTAD, New York and Geneva, 26 July 2011, P.VIII, IX, 1.

المصدر: نفس المرجع السابق

وقد أصبحت الاقتصاديات الناشئة مراكز القوة الجديدة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ نصيب الدول النامية والانتقالية 29% من التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في 2010 و هذا راجع إلى قيام الشركات المتعددة الجنسيات برفع حجم المشاريع المحققة للكفاءة والمشاريع الباحثة عن السوق.¹

توجد اليوم 650 شركة متعددة الجنسيات والتي تعتبر مصدرا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الشركات التابعة لها فتبلغ أكثر من 8500 شركة تنتشر في كل أنحاء العالم، حيث تستضيف الاقتصاديات النامية والانتقالية أكثر من نصف هذه الشركات أي ما يعادل 56% منها و على عكس ما ينظر إليها على أنها تتركز في القطاع الأولي فهي تتميز بالتنوع ولها وجود قوي في قطاع الخدمات.²

لقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى إفريقيا بنسبة 8% في 2010 الذي اتجه نحو القطاع الأولي خاصة صناعة النفط، ولكن عدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا يحتمل أن يجعل من عام 2011 سنة تحدي أخرى تواجه القارة ككل، و لازالت التدفقات الداخلة إلى إفريقيا محدودة من حيث الحجم وتنوع الصناعات.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ككل فقد ارتفعت بنحو 24% في 2010 لتصل إلى 300 مليار دولار، أما التدفقات الداخلة إلى الصين فارتفعت بنسبة 11% في 2010 لأنه مع الارتفاع المستمر للأجور وتكاليف الإنتاج تم تخفيض نقل التصنيع الكثيف العمالة، وكان هناك ارتفاع لتدفقات الاستثمار نحو الصناعات العالية التقنية والخدمات، بالمقابل حقق كل من أندونيسيا و الفيتنام تقدما بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج وتمكنوا من جذب التصنيع من المرتبة الدنيا³، كما تسعى شركات في هذه المناطق لضمان الثروات كالحديد والنحاس، و لازال يشهد توجه الأنشطة في الخدمات ارتفاعا.

¹ - UNCTAD "World Investment Report, Over View: Non-Equity Modes of International Productions and Development", op.cit, p 2.

² - UNCTAD, op.cit, p 4-6.

³ - UNCTAD, op.cit, p 7.

أمّا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غربي آسيا فقد انخفضت ب 12% بسبب التأثر بالأزمة العالمية وعدم الاستقرار السياسي، حيث توجه الشركات المتعدّدة الجنسيات التابعة لهذه المنطقة استثماراتها إلى الدول العربية بغية دعم اقتصادياتها المحلية الصغيرة كما توجه استثماراتها نحو الدول المتقدمة للحصول على الأصول الإستراتيجية من أجل التنمية وتنويع القدرات الصناعية ودعم القدرات الإنتاجية للصناعات مثل: السيارات، إلكترونيات، الطاقة البديلة.¹

وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أمريكا اللاتينية و الكاريبي بنسبة 13% في عام 2010، كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها بنسبة 67% في 2010، وهذا راجع إلى ارتفاع عمليات الاندماج من قبل الشركات المتعدّدة الجنسيات البرازيلية والمكسيكية.

كما أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول المتقدمة أدنى بكثير من مستوياته القائمة قبل الأزمة وسبب هذا يرجع إلى التوقعات الاقتصادية الأكثر تشاؤماً إضافة إلى تدابير التقشف والأزمة المحتملة للديون، إضافة إلى تأثير إصلاح النظام المالي الهادف للخروج من الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع المالي.²

حيث انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع الخدمات في الدول المتقدمة مثل: قطاع الأعمال، التمويل، النقل، الاتصالات والمرافق، وكانت انخفاضات الاستثمار في القطاع المالي هي الأكثر حدة وهذا راجع للأزمة، كما انخفضت الاستثمارات في الصناعات المعدنية، صناعات الإلكترونيات أمّا الصناعات الكيماوية (خاصة المواد الصيدلانية) فقد تمكّنت من الصمود في ظروف الأزمة، أمّا سنة 2010 شهدت انتعاش صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والسيارات.³

¹- UNCTAD“World Investment Report, Over View: Non-Equity Modes of International Productions and Development”, op.cit, p 8.

²- UNCTAD, op.cit, p 8-10.

³- UNCTAD, op.cit, p 3.

الخاتمة:

لقد بين هذا الفصل بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو منبع المهارات الإدارية والتكنولوجية والقدرات و الموارد المتنوعة التي تساهم في تكوين رأسمال وتأهيل الموارد البشرية للدول الانتقالية والنامية وبعد دراسة محددات هذا الاستثمار اتضح أنه لا يتأثر فقط بالمحددات الاقتصادية بل أيضا بالمحددات المؤسسية التي تعتبر إضافة جديدة قام بها Dunning مؤخرا في نظريته الانتقائية ولقد تصاعد الاهتمام بهذه المحددات مع دخول عدة دول إلى المرحلة الانتقائية ، كما أنها تشكل الحلقة التي تصل ما بين الشركات المتعددة الجنسيات القادمة من محيط معين والمناخ الاستثماري للبلد المضيف، والتعرف على العلاقة ما بين تلك المحددات المتعلقة بالتنوع المؤسسية والاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب الدراسة المعمقة والمفصلة لجوانب المؤسسات والتنوع المؤسسية وهذا ما سيتناوله الفصل الثاني الموالي.

الفصل الثاني:

المؤسسات و النوعية المؤسسية

المقدمة:

كل التفاعلات الإنسانية تتطلب درجة من التنبؤ و التوقع و يمكن التنبؤ بالأفعال الفردية عندما يتم تقييد الناس بالقواعد التي تسمى بالمؤسسات ، فقد وضع ادم سميث علاقة ما بين المؤسسات و الثروة ، و كان هناك اقتصاديين آخرين مثل Leon Walcas و Paul Sameulson الذين حاولا ربط المؤسسات مع النتائج الاقتصادية رغم تجاهل البعض للمؤسسات فجاء الاقتصاد المؤسساتي القديم ليؤكد على ضرورة المؤسسات و ركز على الفعل الجماعي الذي يتصاعد من القيود المؤسساتية ثم ظهر الاقتصاد المؤسساتي الجديد لينتقد القديم نظرا لافتقاده نظريات تدعم الحجج التي جاء بها و قد اهتم الاقتصاد المؤسساتي الجديد بالقواعد و الحوكمة و الأنظمة المطورة لتنظيم المبادلات الاقتصادية و انطلاقا من هنا قدم العديد من الاقتصاديين تعاريف متعددة للمؤسسات مستوحاة من هذين التيارين كما درسوا المحيط المؤسساتي و الترتيبات المؤسساتية و ما يتضمنه هذا المحيط من أنواع مختلفة للمؤسسات التي تشهد تغييرات عديدة إضافة إلى تكيفها مع التغيرات التي تواجهها ، هذا و قد جاء الاقتصاد المؤسساتي الجديد بالعديد من النظريات التي تربط العالم الحقيقي مع الاقتصاديات الواقعية و التي تناولت جوانب مهمة أدت إلى البروز الساطع للنوعية المؤسساتية السياسية و الاقتصادية التي تختلف من بلد إلى آخر ، الأمر الذي تصاعد معه دوافع الاهتمام بالنوعية المؤسساتية و هكذا تضمن هذا الفصل أربعة مباحث تعالج بالتفصيل تلك النقاط كالتالي:

المبحث الأول: الاقتصاد المؤسساتي القديم و الجديد

المبحث الثاني: الجوانب الأساسية لاطار المؤسساتي

المبحث الثالث: النظريات المؤسساتية الجديدة

المبحث الرابع: النوعية المؤسساتية، أسباب اختلافها و دوافع الاهتمام بها

المبحث الأول: الإقتصاد المؤسساتي القديم و الجديد1- الإقتصاد المؤسساتي القديم

إن المؤسساتية هو تيار تفكير أمريكي خاصة و قد بدأ في و.م.أ مع نهاية القرن 19م مع عمل المؤلف المشهور 1857-1929 Veblen Thorstein و 1862-1945 John.Commons مع مؤلفين كبيرين له: التأسيس القانوني للرأسمالية في 1924

الوضوح: الإقتصاد المؤسساتي ومكانته في الإقتصاد السياسي في 1934
وبعدح.ع.2 أخذت تيارات مؤسساتية أخرى أعمال هذين المؤسسين للإقتصاد المؤسساتي القديم كانطلاقه لأعمالهم¹.

كانت المؤسسات تعتبر ظاهرة خارجية مهمشة نظريا في الإقتصاد الكلاسيكي²، ثم جاء 1900Gustav Schmoller قائد المدرسة التاريخية الألمانية ليرى بأن السلوك يتم قيادته بواسطة الانفعال و يتم مراقبته بواسطة الأعراف فقد قدم تحليل سوسيولوجي للمؤسسات (يرتبط بأهداف أخلاقية قوية وليست اقتصادية)³، و عرف المؤسسات على أنها "مجموعة من القواعد الرسمية و الغير الرسمية و ضمان تنفيذ ترتيباتها" كما وجد بأن المؤسسة هي ترتيب جزئي لحياة المجتمع تهدف لخدمة أهداف خاصة و لها قدرة على احتمال تطور اكبر بشكل مستقل⁴، كما قام بإدخال قواعد رد الفعل الإنساني في وصفه للتطور و النشأة الاقتصادية الاجتماعية⁵.

¹ Alin Guery "Propriété ,Droit et Institutions dans L'institutionnalisme Américain" en "Cahiers D'économie Politique : Histoire de la Pensée et Théorie 40-41 : Lectures de John R Commons" Publié avec la Concours du CNASet Des Université de Paris X Nanterre et de Marne la Vallée Edition l'harmattane ,Paris, France,2001 ;p9

² Roberto Capello and Peter Nijkamp "Hand book of Regional Growth and Development Theories" Published by Edward Elgar Publishing Limited Uk ,USA,2009 ,p445

³ Erik G. Furubotn and Rudolf Richter "Institution and Economic Theory: The Contribution of The New Institutional Economic now including a glossary" Published by The University of Michigan Press,Manufactured in the USA ,First Edition 2000,p35

⁴Erik G. Furubotn and Rudolf Richter,op.cit.p6

⁵ Wolf gang kasper ,Manfred E. Streit "Institutional Economies :Social Order and Public Policy" Published by Edward Elgar Publishing Limited Uk ,USA, paper back Edition1999 Reprinted in 2001,P39.

1919 Veblen وجد بأن الأفراد قادرين على التطور و التغلب على مشاكلهم الخاصة بالتعاون ثم يقودهم هذا إلى الابتكار و أن هذه التطورات الروتينية هي التي تعطي نشأة المؤسسات¹.

و عرف المؤسسات على أنها عادات التفكير المشتركة الموضوعة لغالبية الناس².

حيث يعتبر Veblen كأب للمؤسسات الأمريكية حيث رأى بأن العادات و المؤسسات في المجتمع الإنساني يمكن ان يتم مقارنتها مع الجينات في البيولوجيا و التطور البيولوجي و أن الإنسان لديه سلوك مقصود كالعراك من أجل البقاء، كما أن الأفراد يستخدمون عادات مالوفة للتفكير و قواعد السلوك لتفسير المعلومة التي يستقبلونها³.

و قال Veblen 1919 أن المؤسسات هي ناتج السلوك الفردي و الاعتيادات⁴ كما أفاد بان المؤسسة ليست وحدة و لكن هي مجموعة من الأفكار, أشكال تفكير مشتركة لمجموعة من الأفراد و تتضمن الاعراف و العادات و طرق التصرف (Corei 1995)⁵.

كما رأى Veblen بأن التصرف الإنساني يسيطر عليه عادات التفكير⁶، و التغيير المؤسساتي ليس فقط تغيير عادات التفكير و لكن يتم قيادته بواسطة المنفعة الاقتصادية و

¹ Dimitri Uzunidies“ L’innovation et L’economie Contemporaine :Espaces Congnitife et Territoriaux” Collection du Service des Etudes et de La Statistique du Ministère De la Region Wallone,La 1^{er} Edition Edition De Boeck, Université Bruxelles imprimé en Belgique 2004,p53

² R.Martia Saleth, Ariel Dinar“ The Institutional Economic of Water :Across Countries Analysis of Institutions and Performance” a co publication with The World Bank, Published by Edward Elgar publishing limited ,Chaltenhan;Uk ,Northampton Ma,USA ,Reprinted and Bound in Great Britain by MPG books ltd bodwin ,Cornwall, UK 2001,p20

³ Graeme Donald Snooks“ The ephemeral Civilization :Exploding the Myth of Social Evolution ”Published by Routledge, London,UK,1997,p75

⁴ Geoffrey M. Hodgson“ Institutional Economics Old and New” in“ International Encyclopedia of Economic Sociology” Edited by Jent Beckertmikh Zafirovski,published by Routledge , Uk 2006.p361

⁵ Vladimir Yefinov ,collection “ Pays De L’est : Economie Institutionnelle des Transformations Agraires en Russie ”Dirigée par Bernard Chavance, Edition l’harmattan , France, 2003.p10

⁶ Souraya Hassan Houssein “ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix” Edition de l’harmattan, Paris, France 2007.p81

حسب Veblen 1970 فان التغيير المؤسساتي و التطور الاجتماعي هي عملية تكيف طرق التفكير كما انها ظروف حياة تدفع الناس للتكيف¹، حيث وجد Veblen ، أن هناك صراع ما بين التكنولوجيا الجديدة (دائماً يفترض أنها خارجية) و المؤسسات المتواجدة، و أن التغيير المؤسساتي تسببه قوى خارجية تتضمن تغيير تكنولوجيا خارجي و هذا يحفز التغيير المؤسساتي و يقود إلى حلقة جديدة إضافة إلى أن المؤسسات المتواجدة تعمل على مقاومة اتخاذ تكنولوجيا جديدة² ، و بين Veblen 1919 أن المؤسسات لا يمكن تجاهلها و هي غير ثابتة و أن النشاط الاقتصادي جزء لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي ، و وجد بأن التغيير هو التكنولوجيا المتقدمة التي تغير الطريقة التي ينظم بها الإنتاج و بالتالي تقود إلى ارتفاع أعمال واسعة ثم نقابات عمالية كبيرة حيث أن ارتفاع الأعمال الكبيرة يعيد توزيع كل من الدخل و الثروة مسببا بذلك عدم استقرار اقتصادي و صراع سياسي و حل هذا الصراع يعتمد على تشكيل المؤسسات، حيث أن المؤسسات الجديدة تحتاج للتغلب على الصراع³.

John Commons جاء إلى المذهب المؤسساتي من خلال اهتمامه بالقانون و الإصلاح الاجتماعي و تركيزه على الصراع و حلوه⁴، كما ركز على حقوق الملكية و المنظمات و تطورها و أثرها على القوة الاقتصادية و القانونية و الصفقات الاقتصادية و توزيع الدخل و نظر إلى المؤسسات بشكل واسع على أنها ناتجة عن عملية رسمية و غير رسمية لحل الصراع⁵.

و حسب Commons 1934 فان المؤسسة هي "الفعل الجماعي لمراقبة الفعل الفردي"⁶ و عرف Commons كذلك المؤسسات على أنها "سلسلات من المعايير أو القواعد

¹ Souraya Hassan Houssein“ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix” ,op.cit p84

² John Corn Wall & Wendy Corn Wall“ Capitalist Delopement in the Twentieth Century :An Evolutionary- kenesian Analysis” Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge; The pitt building trumpington street, Cambridge , UK ,2004.p119

³ John Corn Wall & Wendy Corn Wall, op.cit.p117-118

⁴ Anne May Hew “Institutions” in“ Hanbook of Economics and Ethics” edited by Jan Pell and Irene Van Straveren ,published by Edward Elgar publishing limited, Uk,USA.2009,p279

⁵ Malcolm Ruther fored“ Institution in Economics: The Old and The New Institution, Historical Perspectives on Modern Economics” Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge, New York,USA, 1996 p 2

⁶ Erik G. Furubotn and Rudolf Richter“ Institution and Economic Theory: The Contribution of The New Institutional economic now including a glossery ”,op.cit.p34

للأفعال الجماعية التي تراقب الأفعال الفردية" أي الأفعال الجماعية التي تراقب أثار الأفعال الفردية¹ و حسب Commons 1899 فان المؤسسات ترتبط بالاستخدامات و القوانين التي تصف أنماط التبادل المقبولة ، فتقود كل فرد في علاقته مع الآخرين مثل القوانين التي تملئ بعض القواعد العامة للتصرف و بالتالي فان المؤسسات الأساسية هي الدولة ، الشركات ، الأطراف السياسية ،العائلة ،كما تمكن المؤسسات من تنظيم صراعات المصالح².

و حسب Commons فان ظهور المؤسسات هو ناتج الجماعة و تأتي من عدم التأكد و الندرة التي تعم صراعات ما بين الأشخاص بشكل متبادل مثل الفعل الجماعي، فيمكن أن تخلق دولة تعرف بحرية و حقوق الشخص و التي يمكن أن تشكل تجاوزا و خرق لحرية الآخرين و بالتالي تعتبر المؤسسات عملية مراقبة الفعل الفردي بواسطة المجتمع و قواعد التوظيف(قواعد العمل) التي تسمح بتحقيق هذه العملية ، كما أن العرف هو رأي جماعي يمثل قيما مفروضا من طرف المجتمع و العرف يأتي من الخبرات الماضية و ينتقل من جيل إلى جيل حيث يفرض على كل مشارك في الصفقة³ و قد جاء Commons بمصطلح الصفقة ليعبر عن الرابط الاجتماعي و حسبه فان الأفعال الإنسانية هي واقعا صفقات بدلا من تصرفات انسانية أو تبادل السلع (Commons 1931)، و قد عرف Commons الصفقة على أنها نقل الملكية و الامتلاك ما بين الأفراد ، و الحقوق يجب أن تكون قابلة للتفاوض ما بين الأطراف المعنية⁴، وهكذا دخلت كلمة الصفقة الاقتصاد المؤسساتي القديم و اقترح 1934 Commons أن المراقبة الجماعية لصفقات الأفراد يجب أن تكون التركيز الجوهري للاقتصاد المؤسساتي انطلاقا من تعريفه للمؤسسة على أنها "حركة الفعل الجماعي التي تدير الحركة أو الفعل الفردي" و مصطلح الصفقة عنده يشمل كما ذكر سابقا حقوق الملكية ما بين الأفراد⁵، كما فرق Commons ما بين تحويل الاشياء المادية (كالتبادلات) و تحويل الملكية (الصفقات) و شكل بذلك انطلاقة للدراسات حول حقوق الملكية و تكاليف الصفقات و هذا ما

¹ Yan WenWu “ Advanced Technology in Teaching -Proceeding of the 2009 3rd International Conference on Teaching and Competational Science (wtcs 2009) ” Volume1: Intelligent ubiquitous Computing and Education ,Published by Springer - Verlag Berlin Heidelberg typest by Scientific Publishing Services Purltd, Chennai India, 2009.p87

²Souraya Hassan Houssein “ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix”, op,cit ,p95

³ Souraya Hassan Houssein ,op.cit. p 96-98-99

⁴ Souraya Hassan Houssein ,op.cit,p92

⁵Roberto Capello and Peter Nijkamp“ Hand book of Regionel Growth and Development Theories” ; op.cit p 446

قامت عليه المؤسساتية الجديدة¹ و نظراً إلى المؤسسات على أنها تحدد ماذا يجب أن يفعل الفرد وما لا يفعله (1968) ، و هكذا يمكن القول بأن Veblen أشار إلى عادات التفكير و الفعل و خاصة تراكم التكنولوجيا بينما Commons ركز الاهتمام على العلاقات الناشئة ما بين الاقتصاد ، القانون، مؤسسات، طبيعة الصفقات لفهم الظاهرة الاقتصادية و الاجتماعية².

كما أن Veblen نظر إلى الدولة على أنها أداة للثروة و القوة بينما Commons نظر إلى الدولة على أنها عون للحركة الجماعية و حل الصراع ما بين رأسمال و العمل و تحسين التقدم الاقتصادي و هو كان أفضل من Veblen حيث وجد بأن الحلول السياسية تعوض الصراع من خلال المشاركة و كل منهما وجد بأن التغيير التكنولوجي يسبب صراعات و أن هذا الصراع يسبب التغيير في المؤسسات السياسية و هذه المؤسسات تؤثر على الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد³.

إلا أن الاقتصاد المؤسساتي القديم قد تعرض لانتقادات لاذعة من طرف Matthews 1986 ; Coase 1984 ; Stiglitz 1983 من حيث أن هذا الاقتصاد كان وصفي بشكل واسع⁴.

Ronald Coase 1983 رأى بأن الاقتصاد المؤسساتي القديم و مؤسسيه بدون نظرية ليس لديهم شيء لكي يواصلو به تقدمهم سوى كمية من المادة الوصفية إضافة إلى ما افاد به Hodgson 1991 بأن الاقتصاد المؤسساتي القديم ركز فقط على حالات دراسية وصفية⁵.

¹ Graeme Donald Snooks “ The Ephemeral Civilization :Exploding the Myth of Social Evolution ” , op.cit.p77

² Arturo Hermann “ Institutional Economics and Psycho Analyse: How Can They Collaborate for a Better Understanding of Individual- Society Dynamics? ”, Second Edition ,Published by Editrice UNI service Torento, printed in Italy , January 2009.p18

³ John Corn Wall & Wendy Corn Wall “ Capitalist Delopement in the Twentieth Century :an Evolutionary- kenesian Analysis” ,op.cit.p119

⁴ Oliver .E. Williamson “ The Mechanisms of Governace ”Published by Oxford University New York, USA.1996 (without pages)

⁵ Marianne Van Der Steen “ Evolutionary Systems of Innovation: of Veblenian-Oriented Study into The Role of The Government Factor” Published by Van Goram&CompB. Printed by Van Goran, Assen ,The Netherlands, 1999.p223

و تم انتقاده أيضا من طرف كل من R. Albert Berry- Shashikant على أنه أهمل أثر السلوك الفردي على المؤسسات¹.

2- الاقتصاد المؤسسي الجديد

ظهر الاقتصاد المؤسسي الجديد في منتصف القرن 20م و نظر إلى التنمية و التغيير المؤسسي على أنها محددة بواسطة منطق التحسين من أجل الاستعمال الفعال للموارد النادرة و أن الهيكل المؤسسي يحدد اللعبة الاقتصادية خاصة معايير الكفاءة الاقتصادية² و يفسر هذا الاقتصاد حضور المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية في حقيقة انها تعرض حولا اقل تكلفة من أجل تنفيذ بعض المهام³.

فالأعمدة الأساسية لهذا الاقتصاد هي أعمال كل من Ronald Coase 1937، Oliver Williamson, 1975، Douglass North 1981-1990 الذين لم يتخذوا أساسا مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي كما انتقدوه نظرا لفشله في شرح و تفسير طبيعة المؤسسات و الدور الذي تلعبه في دعم عمليات السوق⁴، فقد تخلى الاقتصاد المؤسسي الجديد عن الفرضية النيوكلاسيكية التي تفيد بأن الأفراد لديهم معلومة تامة و عقلانية غير محدودة و أن الصفقات هي بدون تكلفة و هي فورية ثم افترض هذا الاقتصاد بدلا من ذلك أن الأفراد لديهم معلومة غير تامة و قدرة عقلية محدودة و بسبب هذا يواجهون عدم التأكد حول الأحداث و النتائج الغير المتوقعة و يتحملون تكاليف صفقات لاكتساب المعلومة و من أجل تقليل الخطر و تخفيض تكاليف الصفقات يقوم الناس بخلق مؤسسات بكتابة و تطبيق الدساتير، قوانين العقود و التشريعات مع ترسيخ قواعد السلوك، معتقدات، عادات الفكر و بالتالي يتمحور اهتمام هذا الاقتصاد حول كيفية عمل المؤسسات وتطورها و كيف تشكل الترتيبات المختلفة

¹ Shashi kant and R. Albert Berry “ Organization, Institution ,External Setting and Institutional Dynamics” in “ Institution, Sustainability and Natural Resources: Institutions for Sustainable Forest Management ” Edited by Shashi kant and R. Albert Berry published by Springer, Netherlands, 2005.p25

² Michael Griffon “ Economie Institutionnelle et Agriculture ; Institutional Economics and Agriculture” Actes du XII éme Séminaire D’ économie rural 7.8.9 Septembre ,Montpellier, France ,1992.p53

³ Walter Gérard Amedzro st -Hilaire “L’adaptation Organisationnelle Dans Les Théories Managériales et Sociales” Presses de L’université de Québec, imprimé au Canada 2011 ;p38

⁴ Haward Stein “ Institutional Theories and Structural Adjustment in Africa ” in “ The New Institutional Economics and Third World Development ” Edited by John Harris ,Janet Hunter and Colin M. Lewis Published by Routledge, London ,Simultaneously Published in USA and Canada by Routledge,1995,p111

التي تدعم الإنتاج و التبادل و كيف أن هذه الترتيبات تعمل بدورها على تغيير قواعد اللعبة¹.
و يصف الاقتصاد المؤسسي الجديد المؤسسات على أنه يتم اختيارها بواسطة الأفراد².

❖ **Ronald Coase** الاقتصاد المؤسسي الجديد بدأ مع مقال Coase "طبيعة الشركة" "The Nature of The Firm 1937" مع مقدمة واضحة لتكاليف الصفقات حول التحاليل الاقتصادية³.

طرح Coase في مقاله سؤال لماذا بعض المبادلات الاقتصادية يتم إجراؤها داخل الشركة تحت هيكل الحوكمة الذي يتضمن قواعد و أجهزة تنفيذ تدريجي أكثر من أن تكون خاضعة مباشرة لميكانيزمات السعر في الأسواق و قدم Coase كحجة بأنه توجد تكلفة استعمال ميكانيزم السعر "تكلفة التفاوض" لكل صفقة تبادل في السوق و بالتالي تتواجد الشركات لأنه في بعض الأحيان تكون تكاليف التنسيق الداخلي منخفضة أو أقل من تكاليف صفقات السوق⁴.

و عرف Coase 1937 تكاليف الصفقات على أنها "تكاليف استعمال أليات السوق التي تتضمن الانفاق على البحث عن اشارات سعر نسبية في السوق، التفاوض و الإمضاء من اجل القيام بالتجارة، المراقبة على تنفيذ العقود و عدة نشاطات أخرى وافاد بأن" تكاليف الصفقات هي منبع المؤسسات" وان المؤسسات هي نوع من السلع العمومية لها أيضا عرض و طلب و بالتالي يتم إنجاز الترتيب المؤسسي الجديد فقط عندما يكون العائد المتوقع أكبر من التكاليف المتوقعة⁵.

¹ Claude Ménard and Mary M. Shirley "Hand book of New Institutional Economics"
Published by Springer- Verlag, Berlin ,Heidelberg, Germany 2008.p1-2

² Anne May Hew "Institutions" in "Handbook of Economics and Ethics" Edited by Jan Pell
and Irene Van Staveren ,published by Edward Elgar publishing limited, UK,2009.p279

³ Ronald H.Coase "The institutional Economics" in "Institutional, Contracts and
Organization: Perspectives for New Institutional Economics" Edited by Claude Menard
Published by Edward Elgar Publishing Limited, Printed in UK at the University Press
,Cambridge, 2000.p3

⁴ Marianne Van Der Steen "Evolutionary Systems of Innovation: of Veblenian-Oriented
Study into The Role of The Government Factor", op.cit.p224

⁵ Yan WenWu "Advanced Technology in Teaching -Proceeding of the 2009 3rd International
Conference on Teaching and Competational Science (wtcs 2009)", op.cit. p87

Coase 1960 صرح بأنواع تكاليف معينة، تكاليف البحث والمعلومات (تكاليف إعداد العقود) تكاليف اتخاذ القرار و المساومة (تكاليف نتيجة العقد) و مراقبة العقد ، تكاليف التنفيذ ، تكاليف الصفقات الإدارية التي تتضمن تكاليف وضع الشركة والحفاظ عليها و تسييرها، و تكاليف الصفقات يجب أن يتم تسييرها بهدف تسهيل تحويل حقوق الملكية في الصفقات الاقتصادية في ظل وجود الثقة الكبيرة و الاعراف ما بين الأفراد في منطقة أو أمة ما كما يستعمل الاقتصاد المؤسساتي الجديد تحليل حقوق الملكية للإشارة أيضا إلى نشأة المؤسسات الاقتصادية¹.

Coase 1937 أشار في مقاله إلى تكاليف استعمال جهاز السوق التي قادت إلى وجود مصادر أخرى كالشركة².

Coase 1998 أشار إلى أن تكاليف التبادل تعتمد على مؤسسات البلد، نظامه القانوني، الاجتماعي، التعليمي، الثقافي، كما أن السوق يعتمد على تشكيل الإطار المؤسساتي و من الضروري ابتكار مؤسسات و أعراف و قوانين تمكن من تحقيق و إنجاز هذه الصفقات³ ، كما وجد Coase بأن المؤسسات لا تهم طالما أن تكاليف الصفقات هي صفرية لأن الإطار المؤسساتي يمكن ان لا يتغير في ظل التكاليف الصفرية⁴.

Coase 1960 أكد بأنه ليست هناك حاجة للمؤسسات في عالم تام المعرفة و المعلومة الكاملة لكن عدم اليقين و عدم التأكد المرتفع يتطلب الاعتماد المتبادل على مؤسسات لتقديم إمكانية للتنبؤ بالمعلومات⁵، كما أضاف Coase 1998 بأن الاقتصاد المؤسساتي الجديد يشير إلى المؤسسات بأنها قواعد معيارية⁶.

¹ Roberto Capello and Peter Nijkamp“ Hand book of Regional Growth and Development Theories” op.cit. p446-447

² Geoffrey M. Hodgson“ Institutional Economics Old and New” in“ International Encyclopedia of Economic Sociology” edited by Jent Beckertmikh Zafirovski ,op.cit p362

³ Victor Gomez Frias“ La Mediation dans Les Marchés Publics :Préface d’Alain Jeunemaitre” par l’Harmattan , Paris ,France, 2007, p88

⁴ S.G (ficke) Vanderlecq“ Money Coordination and Prices” Published by Edward Elgar publishing limited ;UK,USA, printed at the University Press Cambridge,UK ,2000,p100

⁵ R.Martia Saleth, Ariel Dinar“ The Institutional Economic of Water :Across Countries Analysis of Institutions and Performance” ,op.cit.p25

⁶ Dominik F.Schlsstein“ Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea” published by Peter lang gm ,GMBH, Frank furt, Germany ,2010.p56

❖ **Oliver Williamson** الاقتصاد المؤسساتي الجديد طور من طرف Willimson Oliver فهو أول من جاء بهذا المصطلح و قد استعمل نفس الفئات التحليلية للمؤسسات و الصفقات ل Commons¹ .

كما يرى Oliver Williamson ان الاقتصاد المؤسساتي القديم ليس لديه نظرية².

و قدم Oliver Williamson مصطلح العقلانية المحدودة و الانتهازية، فالعقلانية المحدودة تشكل عدم كمال مؤسساتي و هذا يسبب مشاكل ليس فقط فيما يتعلق بالقواعد السلوكية للمؤسسات و لكن أيضا على تنفيذ و تقوية القواعد Williamson 1985³ .

و قد عرف Williamson 1985 الصفقة على أنها "سلعة أو خدمة و هي محولة عبر أوجه متفرقة التكنولوجيا، فالصفقات تظهر من خلال عدة أعوان اقتصاديين باحثين، مصنعين رأسماليين ، عمال ، موردي الموارد الأولية و منتجات وسيطة⁴ .

و أشار Williamson 1985 أن حق الملكية يتكون من حق استعماله، تغيير شكله و تحويل بعض أو كل الحقوق، و في محيط يتصف بوجود تكاليف الصفقات ووجود عدم التأكد و عدم تناظر المعلومات فإن الملكية تؤثر على الحوافز الاقتصادية و هكذا تؤثر على النواتج السلوكية و الاقتصادية ، فتكاليف الصفقات المرتفعة و عدم تماثل المعلومات تمنع أو تعيق تحضير عقد يتضمن حوادث مستقبلية كالتغيرات في الاجر الحقيقي لكون البعض يعمل احسن من الآخرين و بالتالي ترك ثغرات في العقد⁵ .

¹ Alin Guery " Propriété ,Droit et Instituts Dans L'Institutionnalisme Américain "en "Cahiers D'économie politique : Histoire de la Pensée et Théorie 40-41 : lectures de John R Commons "op.cit ,p9

² Philip A. Klein " Economics Confronts The Economy" published by Edward Elgar publishing limited ;UK ,2006.p345

³ Erik G. Furubotn and Rudolf Richter " Institution and Economic Theory: The Contribution of The New Institutional Economic now including a glossary "op.cit. p19

⁴ Roberto Capello and Peter Nijkamp " Hand book of Regional Growth and Development Theories" op.cit. p446

⁵ Roberto Capello and Peter Nijkamp ,op.cit p447.448

وافاد بان " الاشكال التنظيمية ظهرت كاجابة عن فشل السوق " و حسب Williamson فان التغيير المؤسساتي هو مفتاح لظهور اشكال منظمة اخرى جديدة¹.

Williamson 1985 يرى بأن الوكلاء العقلانيين يقومون بحساب تكلفة- فائدة التصميمات المؤسساتية البديلة و لهم مصلحة ذاتية مستمرة في بناء مؤسسات فعالة من أجل تسيير تفاعلاتهم الاستراتيجية² ، و نظر Williamson إلى المؤسسات على أنها أنماط الحوكمة التي توظف و تنسق المعاملات (الصفقات) الاقتصادية وفي 1994 اعطى 4 أنواع للمؤسسات :

النوع 1: يتمثل في مؤسسات غير رسمية مثل الأعراف، الممارسات و التقاليد و هي مكيفات قوية للسلوك و تتغير ببطيء.

النوع 2: مؤسسات رسمية كالقوانين المدونة، الأحكام الدستورية، القوانين، التشريعات و هي تتغير بسرعة.

النوع 3: مؤسسات الحوكمة لها قواعد (قوانين ثانوية، أوامر إدارية، تشريعات وتوجهات متعلقة بالسياسة العامة) التي إما تحافظ على الحكومات و المنظمات المرتبطة بقيادة الأعمال و الصفقات المباشرة مع أعوان آخرين ووكلاء أو تغييرها.

النوع 4: يشمل الأفعال المتنوعة و الأنماط السلوكية للأعوان المتعددين في المحيط مثل الوكالات الحكومية و الشركات الخاصة الغير ربحية³.

إن كل من Coase 1988 و Williamson 1975, 1985 يرون بأن الشركات (التدرجات الهرمية) هي أكثر فعالية ضمن شروط معينة من الأسواق و العقود، فإنجاز الصفقات داخل الشركة أو تدرج هرمي خاص يمكن أن يخفض تكاليف الصفقات و يعظم الفعالية و يخفض الانتهازية الملازمة في علاقات التبادل، فحوافز تخفيض تكاليف الإنتاج و رفع مستويات الإنتاجية و تحقيق اقتصادات الحجم المرتفعة تساعد الأعوان الاقتصاديين

¹ Marianne Van Der Steen “ Evolutionary Systems of Innovation: A Veblenian-Oriented Study Into The Role of the Government Factor” ,op.cit. p227

² Dominik F .Schlsstein“ Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea” ,op.cit.p64

³ Erling Holden“ Achieving Sustainable Mobility: Everyday and Leisure Time Travel in The EU ”published by Ashgate publishing limited, England,UK,2007,p51

على العمل داخل الشركة (التدرج) أكثر من العمل خارجها (السوق) من اجل تخفيض الخطر و عدم التأكد¹.

❖ **Douglass North** أشار في 1995 إلى أن الاقتصاد النيوكلاسيكي يعتبر أن السلع هي متجانسة، والتبادل يقوم ببساطة على السعر الذي يتم تحمله عند تبادل السلع، هذه الصفقات تتميز ببائع و مشتري مجهولين يأتون معا و في نفس الوقت يقومان بإتمام جميع جوانب التبادل (تحويل سلع و خدمات ترافق حقوق الملكية و الدفع) و ليس هناك خسائر، لا تكاليف اشراف ،لا تكاليف مراقبة ، تباع السلع بدون نفقات تسويق و جاء الاقتصاد المؤسساتاتي الجديد ليخفف من صرامة هذه الافتراضات و يرى بأن العالم الحقيقي يتميز بالمعلومة الغير التامة و القدرة الذهنية المحدودة لمعالجة المعلومات التي تقود الكائن الإنساني الى خلق مؤسسات تكون شروط التبادل².

رفض North فكرة أن الأعوان الاقتصاديين يمتلكون أنظمة معروفة تخلق أنظمة صحيحة حول العالم ، و يقترح بأنهم يضعون نماذج مشتقة ذهنيا و فقط إذا كانت المعلومة تامة تكون تكاليف الصفقات (تكاليف الحصول على المعلومة، تنفيذ الاتفاقيات) صفرية³.

North أشار إلى أن الحصول على المعلومة مكلف و أن التبادل الغير تام يعطى ظهورا لتكاليف الصفقات التي تسمى المؤسسات على أنها قواعد لعب و هذه القواعد هي إما رسمية مقدسة في الكتب او غير رسمية مثل العادات أو الأشكال التقليدية للسلوك و هنا أخذ North انطلاقة من Commons يقول أنه لا يمكن أن نرى، نحس، نلمس أو حتى نقيس المؤسسات فهي مبنية من العقل الإنساني و هي فقط قواعد مكتوبة و غير مكتوبة التي ترشد التصرف الإنساني⁴. و حسب North تأتي المؤسسات لتخفيض عدم التأكد و تكاليف الصفقات و بالتالي فهي تعرف و تحدد مجموعة الاختيارات المتوفرة للأفراد داخل المجتمع ، كما تضع الظروف التي تسمح للأفراد بالارتباط في نشاطات معينة و تشير إلى النشاطات التي يتم منعها و متى يتم ذلك.

¹ Roberta Capello and Peter Nijkamp“ Hand book of Regional Growth and Development Theories” op.cit. p449

² Dominik F .Schlsstein“ Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea” ,op.cit .p51

³ Graeme Donald Snooks“ The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution” op.cit. p88

⁴ Graeme Donald Snooks ,op.cit .p84-85

1990North عرف المؤسسات على أنها القيود التي يضعها الناس على أنفسهم¹.

1990North المؤسسات "هي قواعد اللعب في المجتمع كما أنها القيود المبتكرة إنسانيا من أجل تنسيق رد الفعل الإنساني"².

1990North يرى بأن المؤسسات تهيكّل الحوافز في التبادل الإنساني سواء اجتماعية، سياسية و اقتصادية³.

كما يرى North بأن المجتمعات تطور المؤسسات لتخفيض عدم التأكد بواسطة تقديم هيكل للحياة اليومية و هذا ضروري لتعظيم قرار إنتاج العمل وأن المؤسسات تؤثر على أداء الاقتصاد بواسطة أثرها على تكاليف التبادل و الإنتاج⁴.

1990North يشير إلى المؤسسات على أنها إحلال (بديل) من أجل معلومات مضبوطة⁵.

North و 1973Thomas عرفوا المؤسسات على أنها "ترتيب ما بين الوحدات الاقتصادية التي تعرف و تحدد الطرق التي بواسطتها يمكن أن تتعاون هذه الوحدات أو تتنافس".

¹ Graeme Donald Snooks "The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution",op.cit .p87

² R.Martia Saleth, Ariel Dinar "The institutional Economic of Water :Across Countries Analysis of Institutions and Performance",op.cit. p25

³ Geoffrey M. Hodgson "Institutions and Habits " in " Encyclopedia of Political Economy" Edited by Philip Anthony O' Hara ,Volume 1, published by Routledge, London ,UK ,first published in1999, reprinted in 2001.p535

⁴ Denu G. Berhanu "Institutions and Investement in Sudan :Socio-Economic and Institutional Foundations of Reconstruction and Development " published by Lit Verlag DR. W .Hopf, Berlin, Germany, 2011.p68

⁵R.Martia Saleth, Ariel Dinar,op.cit. p25

1984North عرف المؤسسات على أنها" تتكون من مجموعة القيود على السلوك في شكل قواعد و تشريعات ،مجموعة إجراءات للكشف عن الانحرافات عن القواعد و التشريعات و كذلك هي مجموعة من الاعراف العقلية، أخلاقية ،سلوكية"¹

1990North المؤسسات هي القيود المبتكرة إنسانيا و التي تشكل التفاعل الإنساني سواءا كانت رسمية أو غير رسمية²، و فرض هذه القيود (أي فرض تنفيذها) يؤثر على تكاليف الصفقات فالقواعد الرسمية تتضمن قواعد سياسية (و قضائية) ، قواعد اقتصادية، عقود، دساتير، قوانين اما القيود الغير الرسمية تاتي من اللغة والنماذج العقلية المتجسدة في الاعراف، المحرمات، أساطير خاصة في المجتمع³ ، كما نظر North إلى القيود الغير الرسمية على أنها مصدر مهم للاستمرار في التغيير الاجتماعي الطويل المدى، كما أن القيم التقليدية لا تتغير فورا كرد فعل لتغيير القواعد الرسمية مثل الثقافة ،الإيديولوجيا، المعتقدات الدينية أما القيود الرسمية تتضمن النزول من السياسات إلى حقوق الملكية للعقود الفردية و عموما تقود القواعد السياسية الى قيود اقتصادية⁴.

كما أفاد 1990North إلى أنه ليست كل المؤسسات المتواجدة يمكن أن يتم تعريفها بواسطة مدخل تكاليف الصفقات بمعنى آخر بعض المؤسسات ليست الحل الفعال للمشاكل التي وضعت من أجلها⁵.

أفاد 1990North بأن المؤسسات الغير الرسمية تتغير ببطء كبير مقارنة بالمؤسسات الرسمية و كنتيجة لهذا يوجد دائما اشتداد كبير ما بين القواعد الرسمية المحولة (المتغيرة) و القواعد الغير الرسمية التي يوجد إصرار كبير عليها كما أن المؤسسات الرسمية

¹ James A. Caporaso ,David P. Levine“ Theories of Political Economy” published by the Press Syndicate of the University of Cambridge, New York ,USA ;1992 :p149

² Francis Fukuyama“ Developement and The Limits of Institutional Design”in “Political Institutions and Development: Failed Expectations and Renewed Hopes ”Edited by Natalia Dinello and Vladimir Popov, Published by Edward Elgar publishing limited ,UK, USA ,2007; p23

³ Souraya Hassan Houssein “ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix” ,op.cit,p108

⁴ Graeme Donald Snooks“ The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution”, op.cit .p89

⁵ S.G (ficke) Vanderlecq“ Money Coordination and prices”,op.cit p101

هي جزء لا يتجزأ من المؤسسات الغير الرسمية فالأولى يمكن أن لا تكون فعالة دون الأخيرة فهي جزء لا يتجزأ من نظام الثقة ، و تبادل فائدة المعرفة المشتركة¹.

North 2005 عرف المؤسسات على أنها "القواعد الرسمية و الأعراف الغير الرسمية و خصائصهما التنفيذية"².

و أشار North 1990-1994 إلى أن الابتكار المؤسساتي يعني قدرة المؤسسات و المنظمات للتعريف بفرص جديدة في المجتمع الذي يكيف قدرة النظام على تعميم المعرفة و الابتكار و بالتالي تظهر المؤسسات كتكتل للاعوان من أجل نشر فرص المحيط المؤسساتي و الاستفادة منها و إقامة نظام حقوق الملكية يمكن من تحسين درجة حصرية الاكتشافات و الاختراعات³.

هناك أيضا F.A Hayek الذي ينحدر من التقليد النمساوي الحديث New Austrian Tradition الذي يرى بأن النظام الاشتراكي لم ينجح لأن أسواقه فاقدة للحقوق الشرعية و التي تعتبر منبع ضروري للمعلومة المطلوبة كما افاد بان هناك صراع بين ما يريده الإنسان و القواعد التي تعلمها للتصرف فتفسير Hayek لنشأة المؤسسات يشبه تفسير Veblen على أن نشأة القواعد هي منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي⁴.

يرى الاقتصاد المؤسساتي الجديد أن المؤسسات تخلق للتعامل مع فشل السوق، المعلومة الغير التامة و المكلفة و مشاكل الحوافز و الوكالة وان السوق و الدولة هي من بين عدة مؤسسات التي تشكل أنماط النشاط الاقتصادي⁵.

كما يتكون هذا الاقتصاد من المداخل المهمة التالية :

¹ R.Martia Saleth, Ariel Dinar "The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance", op.cit. p27-29

² Magrus Blomstron and Summer LaCroix "Institutional Change in Japan" published by Routledge, Oxon, UK, 2006, p1

³ Dimitri Uzunidies "L'Innovation et L'Economie Contemporaine :Espaces Congnitive et Territoriaux", op.cit.p54

⁴ Graeme Donald Snooks "The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution", op.cit .p 81-82-83

⁵ Machiko Nissanske and Ernest Artyeety "Comparative Institutional Analysis: Sub -Saharan Africa and East Asia in Comparative Development Approach" Published by African Economic Research Consortium and Ashgate Publishing Limited ,England ,USA ,2003 ;p31

-مدخل تكاليف الصفقات و المنظمات.

-مدخل حقوق الملكية مع علاقة استعمال السلع النادرة ما بين الأعوان الاقتصاديين.

-مدخل الوكيل الموكل الذي يشدد التركيز على دور عدم تماثل المعلومات و صراع المصالح في العلاقات الاقتصادية¹.

Vizalooelemans انتقد الاقتصاد المؤسسي الجديد من خلال اعتماده على مبادئ العقلانية و سلوك التعظيم و مدخل التكلفة و هو غير مناسب لمناقشة عمليات التحديث و التجديد المؤسسي من وجهة نظره، كذلك لا يمكن من دراسة ديناميكيات التغيير المؤسسي² و قد انتقد كل من R.Allbert Berry و Shashi kant هذا الاقتصاد نظرا لإهماله اثر المؤسسات على السلوك الفردي³.

3-أهم تعاريف المؤسسات

خلال و بعد الفترة التي نشطت فيها أعمال الإقتصاد المؤسسي القديم و الجديد برزت عدة تعاريف للمؤسسات أهمها يتمثل في مايلي:

Walton Hamilton 1932 المؤسسات هي طرق تفكير أو خلق بعض الاداءات المتظمة في عادات المجموعة أو أعراف الشعب⁴.

Alan Shmid 1972 المؤسسات هي مجموعة من العلاقات المنظمة ما بين الناس و التي تعرف بحقوقهم و تعرض حقوق الآخرين إضافة إلى الامتيازات و المسؤوليات⁵.

¹ Marianne Van Der Steen “ Evolutionary Systems of Innovation: A Veblenian-Oriented Study Into The Role of the Government Factor” ,op.cit. p224

² Marianne Van Der Steen ,op.cit. p230

³ Shashi kant and R.Albert Berry“ Organization, Institution ,External Setting and Institutional Dynamics” in“ Institution, Sustainability and Natural Resources: Institutions for Sustainable Forest Management ”Edited by Shashi kant and R.Albert Berry ,op.cit.p25

⁴Geoffrey M. Hodgson “Institutions and Habits ” in“ Encyclopedia of Political Economy” edited by Philip Anthony O’ Hara ,Volume 1, Published by Routledge, London ,UK ,first published in1999, reprinted in 2001. P535

⁵ Oliver E .Williamson“ The Mechanisms of Government” Published by Oxford University Press, New York, USA ,1996 ,Without Pages.

King 1976 المؤسسات هي أنماط متكررة للتفاعلات التي من خلالها يتولى المجتمع وظائف معينة¹.

Schotter Andrew 1981 المؤسسات هي تنظيمات في السلوك الموافق عليه من طرف كل أعضاء المجتمع و التي تحدد السلوك في حالات متكررة خاصة² و هي إما مراقبة ذاتيا أو يتم مراقبتها من طرف بعض السلطات الخارجية³.

Hall Peter 1986 المؤسسات هي قواعد رسمية و إجراءات عملية تهيكّل العلاقات ما بين الناس في عدة وحدات من السياسة و الاقتصاد⁴.

Olsen & March 1989 المؤسسة ليست بالضرورة هيكل رسمي و لكنها مفهومة أكثر على أنها مجموعة من الأعراف، القواعد و ربما روتينيات و كذلك هي معرفة بواسطة استمرارها و قدرتها على التأثير في سلوك الأفراد لأجيال⁵.

Ostrom E. 1990 Bromley 1989 المؤسسات هي القواعد العاملة أو مجموعة علاقات مرتبة معا نظرا لتعدد الشروط الاقتصادية أو حالات الأفعال⁶.

Menard 1995 المؤسسات هي واضحة في مجموعة محددة تاريخيا منذ أمد بعيد من القواعد الثابتة، المجردة، الغير شخصية، المتبلورة في تقاليد، عادات (أعراف) أو قوانين لتطبيق و تنفيذ أنماط السلوك التي تسير و تحكم العلاقة ما بين الدوائر الاجتماعية المنفصلة⁷.

¹ Steve Wiggins & Junior Davis “ IPPG Briefing Paper” , Number3, Published by IPPG Programme Office, IDPM, School of Environment & Development, University of Manchester, UK. July 2006. p1

² Oliver E. Williamson “ The Mechanisms of Government”, op.cit, without pages

³ Geoffrey M. Hodgson “Institutions and Habits ” in “ Encyclopedia of Political Economy” edited by Philip Anthony O’ Hara ,op. cit .p535

⁴ B. Guy. Peters “ Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism” Published by Continium, UK, USA, 2005.p 74

⁵ B. Guy. Peters ,op.cit .p29

⁶ R.Martia Saleth, Ariel Dinar “ The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance” ,op.cit. p25

⁷ S.G (ficke) Vanderlecq “ Money Coordination and Prices”,op.cit. p 201

Scott1995المؤسسات تتألف من هياكل معرفية ،معيارية، تنظيمية و النشاطات التي تقدم الاستقرارية و معنى للسلوك الاجتماعي و هي منقولة من خلال ثقافات ،هياكل روتينيات و تعمل على مستويات متعددة من الاختصاصات(السلطات القضائية) من القضاء¹.

1998Hodgson المؤسسات هي كل من أفكار عقلية في عقول الأعوان و هياكل موضوعية لمواجهة الأعوان و الهياكل بواسطة من وضعها و هي مرتبطة في دائرة لرد فعل المتبادل و التبعية².

Hodgson 1998 المؤسسات هي ضرورية لتقديم اطار إدراكي لتفسير معنى المعلومات، عادات ،روتين كما انها معرفة مفيدة اقتصاديا و اجتماعيا³.

1998 Strait وKaspar عرفوا المؤسسات على أنها قواعد و هذه القواعد هي من صنع الإنسان ملزمة للسلوك التعسفي (الاستبدادي) و الانتهازية في التفاعلات الإنسانية⁴.

2001Hodgson عرف المؤسسات على أنها أنظمة مستدامة لإنشاء القواعد الاجتماعية و الاتفاقيات التي تهيك التفاعلات الاجتماعية⁵.

IMFصندوق النقد الدولي 2003 عرف المؤسسات على أنها وحدات تنظيمية خاصة، خدمات إجرائية واطر تنظيمية⁶.

2004Mantzavinos عرف المؤسسات على أنها أنماط معيارية من السلوك من أجل حل مشاكل التنسيق في المجتمع من خلال تقديم حلول للصرعات، و هي قواعد للعب الاجتماعية و الاقتصادية و هي استراتيجيات يستخدمها الأفراد من أجل حل مشاكلهم.

¹Dominik F .Schlsstein“ Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea” ,op.cit . p57

² R.Martia Saleth, Ariel Dinar“ The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance” ,op.cit. p27

³ R.Martia Saleth, Ariel Dinar ,op.cit .p25

⁴ Vladimir Yefinov ,collection “ Pays De L’Est : Economie Institutionnelle Des Transformations Agraires en Russie ”Dirigée par Bernard Chavance ,op.cit. p11

⁵ Steve Wiggins & Junior Davis “ IPPG Briefing Paper” , Number3,op.cit .p1

⁶ Gerrit Faber and Jan Orbie “European Union Trade Politics and Developemnt, Every Thing But Arms’ Unravalled” Published by Routledge Studies in Development Economics , USA, Canada ,2007. p 101

2005Riet Veld &stough عرف المؤسسات على أنها القواعد و هياكل القواعد التي تقود الفعل العمومي و الخاص¹.

و من كل تلك التعاريف يمكن استخراج تعريف عام للمؤسسات على أنها القواعد الرسمية و الغير الرسمية التي تقود سلوك الأفراد في تفاعلاتهم و علاقاتهم بشكل مقيد و ملزم بهدف التعريف بحقوقهم و تخفيض تكاليف الصفقات إضافة إلى تقليل عدم التأكد و المشاكل التي قد تواجههم و المؤسسات تختلف عن المنظمات التي عرفها 1990North على أنها مجموعة من أفراد المقيدة بواسطة بعض الأغراض المتنوعة لتحقيق الأهداف².

1997Edquist& Johnson يرون بأن المنظمات خلقت بادراك كلاعبين أو أعوان و من هنا المنظمات تشمل مجموعة من الأفراد المنظمين بشكل جماعي و تفاعلاتهم يتم تمكينها أو تقييدها بمجموعة معينة من المؤسسات، فالمنظمات تم إنشاؤها لتكون جزءا لا يتجزأ من أنظمة تنظيمية واسعة للمؤسسات، فالمنظمات هي الأعوان الذين يعملون و هكذا يلعبون اللعبة³ ، أيضا المنظمات تتضمن الهيئات السياسية (فئات سياسية، مجلس الشيوخ، مجلس المدينة) ،هيئات اقتصادية(شركات ،نقابات، اتحادات تجارية، مزارع عائلية، تعاونيات) ،هيئات اجتماعية (كنائس، نوادي ،جمعيات رياضية)،هيئات تعليمية(مدارس، جمعيات ،مراكز تدريب مهني)⁴.

¹ Erling Holden“ Achieving Sustainable Mobility: Everyday and Leisure Time Travel in The EU ”,op.cit. p51

² Dominik F .Schlsstein “ Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea”,op.cit. p56

³Erling Holden ,op.cit. p 51

⁴Economic and Social Commission for Western Asia“ Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region,1999- 2000: PartII, The Role of The State in The Globalized Economy, with Egypt and Jordan as Case Studies” Published by the United Nations ,Printed in ESCWA , Beirut ,Lebanon ,November 2001.p23

المبحث الثاني: الجوانب الأساسية للاطار المؤسساتي1-المحيط المؤسساتي و الترتيبات المؤسساتية

بين المحيط المؤسساتي و الترتيبات المؤسساتية و هذا قد تم ربطه مع تصنيف 1970 North و Thomas و 1971 North و Davis اقترحوا تصنيف ما بين المحيط المؤسساتي و الترتيبات المؤسساتية و هذا قد تم ربطه مع تصنيف 1970 Ludwing Lach mann ما بين المؤسسات الداخلية و الخارجية.

فالمحيط المؤسساتي أو المؤسسات الخارجية هي أقرب لتعيين القواعد الأساسية للسلوك أما الترتيبات المؤسساتية أو المؤسسات الداخلية هي أقرب لإنشاء هياكل مؤسساتية داخل اطار القواعد الأساسية¹.

1-1- المحيط المؤسساتي : يشير إلى القيم الرسمية و الغير الرسمية و القواعد الأساسية للمجتمع مثل تقاليد، أعراف، دين² و أيضا حسب North & Davis 1970 فإنه يعرف من خلال مجموعة أساسية سياسية ، اجتماعية و قانونية التي تهدف لإقامة و إنشاء أسس الإنتاج، التبادل و التوزيع³، يعرف أيضا المحيط المؤسساتي على أنه مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي و السياسي⁴.

كذلك هو مجموعة واسعة من المؤسسات التي تظهر فيها الصفقات⁵، كما يصف المحيط المؤسساتي حقوق الملكية ، آليات التنفيذ، السلوكات الإنسانية، علاقات القوة في الاقتصاد و يتضمن أيضا معتقدات مثل الأديان، الاعراف، الثقة، الشرعية و يحدد هياكل

¹ Uskali Maki “Economics With Institutions : Agenda For Methodological Enquiry” in “Rationality, Institutions & Economic Methology” Edited by Uskali Maki Bo Gustaffusson and Christian Knudsen, Published By Routledge, London ,UK ,1993, p 14

² Tugrul Temel “The Institutional Frame Work Of Turkey And Turkish Agriculture” in “Turkey in The European Union :Implication For Agriculture Food and Structural Policy ” Edited by A.M. Burell and A.J. Oskam, Published by CABI, Publishing ,UK ,USA, 2005. p 27

³ R.Martia Saleth, Ariel Dinar “ The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance” ,op.cit.p25

⁴ David Feeny “ The political Economy Of Productivity :Thai Agricultured Developent 1880-1975”, Published By The University Of British Columbia, Printed in Canada, 1982. p 8

⁵ Guido Van Huy Len Broeck, Anne Vuylsteke And Wim Verbeke “ Public Good Markets” in “ Institutions and Sustainability: Political Economy of Agriculture and The Environment- Essays in Honour of Konrad Hegedorn” Edited by Volker Beckman- Matina Padmana Bhan, Published By Springer Science+ Business Media, Germany, 2009. p 178

الحكومة و الأنظمة القانونية، هذه العناصر المؤلفة للمحيط المؤسسي تقدم هياكل تكون فيها القرارات الاقتصادية، أفعال (بيع، شراء، تفاوض)، الصفقات و التدفقات (الناجئة عن هذه الصفقات) غير متجزأة¹.

كما يتضمن المحيط المؤسسي سيادة القانون، الملكية الخاصة و تنفيذ العقود (Davis و² North1971) إضافة لكونه القواعد التي تحكم و تسير الانتخابات، حقوق الملكية و حقوق التعاقد³، كما يقوم بوضع قواعد اللعبة في كل من القطاع الخاص و العام⁴.

1-2- الترتيبات المؤسسية : هي ترتيبات ما بين الوحدات الاقتصادية التي تحكم و تسير الطريقة التي بواسطها تتعاون هذه الوحدات أو تتنافس North Davis 1971⁵.

فهي تقدم الهيكل الذي فيه يتعاون أو يتنافس أعضاء المجتمع فرديا أو جماعيا⁶.

¹ Andrew R. Dorward, Johann f. Kisten ,S. Were Omamo ,Colin Poulton and Nick Vink“ Institution and The Agricultural Development Challenge in Africa” in“ Institutional Economics Perspectives On African Agriculture Development” Edited By Johann F. Kirsten ,Andrew R. Dorward ,Colin Poulton and Nick Vink, Published by International Food Polity Ressearch Institute, Washington.D.C ,USA ,2009.p25-26

² Tugrul Temel“ The Institutional Frame Work Of Turkey And Turkish Agriculture” in“ Turkey In The European Union :Implication For Agriculture, Food And Structural Policy” op.cit. p27

³ Nicholas Mercuro& Steven G. Medema “Economics And The Law: From Posner To Post Modernism”, op.cit. p 132

⁴ Williamson O.E “ A Comparison Of Alternative Approaches To Economic Organization” in “The New Institutional Economics: A Collection Of Articles From The Journal Of Institutional And The Oretical Economics JITE” Introduced And Edited By Erik G. Furubotn And Rudolf Richter ,Published By J. C B Mohr (Paul Siebeck), Tubingen, Parellel Edition For USA and Canada, Published By Texas A&M University Press ,College Station ,1991, p107

⁵ Jeff Neilson& Bill Pritchard“ Value Clain Struggles: Institutions And Governance In The Plantation Distincts Of South India” Published By Black Well Publishing, UK,USA , Printed in Malaysia ,2009.p50

⁶ R.Martia Saleth, Ariel Dinar“ The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance” ,op.cit .p25

و الترتيبات المؤسساتية يمكن أن تقدم الألية التي يمكن أن تؤثر في تغيير القوانين أو حقوق الملكية¹، إضافة إلى أنها تتعلق أكثر بتفاصيل المنظمات².

فالترتيبات المؤسساتية تختلف عن المحيط المؤسساتي فهي تصف مجموعة الهياكل التي تسير تخصيص و تبادل الموارد من خلال صفقات خاصة و يمكن التفريق ما بين 3 فئات واسعة للترتيبات المؤسساتية و هي التبادل، التدرج الهرمي (الشركات) ، الأسواق مع عدة أشكال هجينة تجمع عناصر من كل واحد³ و تسمى أيضا بهياكل الحكومة ،و هي هياكل الداعمة للصفقات⁴.

كذلك تشير الترتيبات المؤسساتية إلى الترتيبات ما بين الوحدات الاقتصادية أو وحدات أخرى التي تسير الطريقة التي تتفاعل فيها هذه الوحدات مع بعضها البعض، و تعرض هيكل للتغيرات المحتملة⁵، وهي التي تحكم العلاقات و التفاعلات ما بين الوحدات الاقتصادية⁶ North Davis1970 North Thomas 1973

حسب North1990 الترتيبات المؤسساتية هي الهيكل الذي يضعه الأفراد على تعاملاتهم مع الآخرين⁷ و الترتيب المؤسساتي الجديد يمكن فقط أن يتم إنجازه عندما يكون

¹ Nicholas Mercurio & Steven G. Medema “Economics And The Law: From Posner To Post Modernism”, op.cit. 132

² Williamson O.E “ A Comparison Of Alternative Approaches To Economic Organization” in “The New Institutional Economics: A Collection Of Articles From The Journal Of Institutional And The Oretical Economics JITE” Introduced And Edited By Erik G. Furubotn And Rudolf Richter, op.cit, p. 108

³ Andrew R. Dorward, Johann f. Kirsten ,S. Were Omamo ,Colin Poulton and Nick Vink “Institution and The Agricultural Development Challenge in Africa” in “ Institutional Economics Perspectives On African Agriculture Development” Edited By Johann F. Kirsten ,Andrew R. Dorward ,Colin Poulton and Nick Vink, op.cit .p26

⁴ Louis H.G.Slangen and Nico. B .P .Polman “ Environmental Co-operation: A New Institutional Arrangements Of Farmers” in “ Environmental Co-operation And Institutional Change: Theories And policies For European Agriculture ” Edited By Konard Hagedorn ,Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA ,2002 .p75

⁵ R.K. Rao “ The Architecture Of Green Economic Policies” Published By Springer-Verlag, Berlin, Heidelberg, Germany, 2010 ,p18

⁶ David Feeny “ The political Economy Of Productivity :Thai Agricultured Development 1880-1975”, op.cit, p8

⁷ Tushaar Shah “ Taming The Anarchy: Ground Water Governance In South Asia” Published By Resources For The Future ,Washington.D.C.USA, 2009,p203

العائد المتوقع اكبر من التكاليف المتوقعة¹ ، كما أن الترتيبات المؤسساتية تكون مختارة بشكل متعمد من طرف الأطراف على أساس معايير الكفاءة و هي منبع للتغيير المؤسساتي².

ووجد Williamson 1990 أنه حسب هذا التصنيف فان اقتصاد تكاليف الصفقات يهتم في الغالب بالترتيبات المؤسساتية التي يشار إليها على أنها هياكل حوكمة³.

المحيط المؤسساتي يغطي قواعد اللعب بينما الترتيبات المؤسساتية تتضمن هيكل الحوكمة و نشأتها و تطورها داخل المحيط المؤسساتي و التي تتفاعل معه و هيكل الحوكمة ينظم المنظمات الاقتصادية و السياسية التي تشكل قسم من الترتيبات المؤسساتية Williamson1994⁴، في الواقع المحيط المؤسساتي و الترتيبات المؤسساتية هما متفاعلان متفاعلان فالمحيط المؤسساتي يضع الاطار العام الذي تأخذ الترتيبات المؤسساتية مكانها داخله بينما تشكل صعوبة وضع الترتيبات المؤسساتية ضغط على التغيير في المحيط المؤسساتي⁵.

حسب Menard1995 فان هيكل الحوكمة هو الطريقة لتطبيق و تفعيل قواعد اللعب أما المحيط المؤسساتي يخطط لقواعد اللعب الذي تعمل فيها هياكل الحوكمة.

حسب Williason 1996 فان المحيط المؤسساتي يعمل كقيود على مؤسسات الحوكمة (الترتيبات المؤسساتية)⁶.

¹ Yan WenWu “ Advanced Technology in Teaching -Proceeding of the 2009 3rd International Conference on Teaching and Competational Science (wtcs 2009) ”,op.cit. p87

² Nadia Cuffaro“ Population, Economic Growth And Agriculture In Less Developed Countries ”Published By Routledge , London ,UK ,2001. p31

³ Uskali Maki “Economics With Institutions : Agenda For Methodological Enquiry” in“Rationality,Institutions& Economic Methology” Edited by Uskali Maki Bo Gustaffusson and Christian Knudsen ,op.cit. p14

⁴ R.Martia Saleth, Ariel Dinar“ The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance” ,op.cit .p25

⁵ Nicholas Mercurio& Steven G. Medema “Economics And The Law: From Posner To Post Modernism”, op.cit. p132

⁶Louis H.G.Slangen and Nico. B .P .Polman“ Environmental Co-operation:A New Institutional Arrangements Of Farmers” in“ Environmental Co-operation And Institutional Change: Theories And policies For European Agriculture ”Edited By Konard Hagedorn, op.cit p75 .

2-أنواع المؤسسات2-1- تصنيف North1990

حسب North 1990 فان المؤسسات تعرف على أنها القواعد و الإجراءات التي تهيكّل التفاعل الاجتماعي بواسطة تقييد و تمكين سلوك الأعوان و هذا التعريف يشمل كل من المؤسسات و القواعد الرسمية و الغير الرسمية.

بعض الاقتصاديين و السياسيين قد استخدموا تصنيف اجتماعي للدولة، تمييز وكالات الدولة و تنفيذ الدولة للقواعد على أنها مؤسسات رسمية، و للمنظمات و الأعراف التي تشكل المجتمع المدني بما يشمل الدين ، الأخلاق ، جمعيات المجتمع المدني على أنها مؤسسات غير رسمية هؤلاء الأشخاص يمثّلون في : 2001 Menard 2000 Bousard ، Litsai 2002

فئة أخرى من الاقتصاديين و السياسيين يصنفون ما بين الاعراف الغير الرسمية و القواعد الرسمية المنفذة بواسطة طرف آخر غالبا ما يكون الدولة و يتمثل هؤلاء في:

¹ Ellickson 1991, J. knight 1992 Calvert 1995

❖ المؤسسات الرسمية: North 1990 صنف ما بين 3 أنواع من القواعد الرسمية التي تحكم العلاقات داخل المجتمع- القواعد السياسية للمجتمع التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدرجي للسياسة و قاعدة هيكل قراره الأساسي.

-القواعد الاقتصادية التي تعرف حقوق الملكية ، و هي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية و الدخل المشتق من الملكية و القدرة على نقل الأصل أو المورد.

-العقود التي تتضمن مثلا ترتيبات خاصة في التبادل و تسهل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي و السياسي.²

¹ Gretchen Helmke and Steven Levitsky“ Introduction” in“ Informal Institutions& Democracy: Lessons From Latin America ”Edited By Gretchen Helmke, Steven Levitsky, Published By The Johns Hopkins University Press ,USA , 2006, p 5

² Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema“ Economics And The Law: From Posner To Post Modernism ”Published By Princeton University Press ,New Jersey, USA, 1997. p 132

إن المؤسسات الرسمية هي قواعد و إجراءات مخلوقة و مبلغة و منفذة من خلال قنوات مقبولة بشكل واسع و خرق هذه القواعد يترتب عنه عقوبات ذات مصداقية مثل خسارة العمل¹.

حسب 1990 North فان المؤسسات الرسمية هي قواعد و تشريعات (قوانين) مشكلة بواسطة السلطات السياسية و التشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع² و بالتالي فالقواعد الرسمية هي التي تم تقديمها و سنها كقوانين من اجل استيعاب التغيير في الظروف الاقتصادية و هذه القواعد تعتبر ناتج عملية اتخاذ القرار من الأعلى إلى الأسفل، كما أن إنجاز قواعد رسمية يأتي من اجل تعديل متطلبات اللعب حتى توجد قواعد رسمية فعالة³.

المؤسسات الرسمية هي بمثابة القوانين التي تهدف إلى تنفيذ و تقوية شروط العمل في محيط عمل الموظفين⁴، فالقواعد الرسمية تتضمن دساتير، قوانين مثل قانون العام، حقوق الملكية، موثيق ، عقود فردية و كل هذه القواعد هي مصممة لتسهيل الصفقات الاجتماعية و التبادل و حل مشاكل التنسيق⁵ ، و هذه المؤسسات الرسمية تحدد النظام السياسي (هيكل الحكومة و الحقوق الفردية) ، النظام الاقتصادي (حقوق الملكية و العقود) ، أجهزة التنفيذ (القضاء و الشرطة).

¹ Gretchen Helmke and Steven Levitsky“ Introduction” in“ Informal Institutions & Democracy: Lessons From Latin America ”Edited By Gretchen Helmke, Steven Levitsky ,op.cit. p5

² Economic and Social Commission For Western Asia“ Survey Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002:part II ,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ”Published By United Nations ,Printed in ESCWA,Beirut, Lebanon ,March, 2003.p2

³ Svetozar Pejovich with contribution from Enrico Colombatto“ Law, Informal Rules and Economic Performance: The Case For Common Law” Published By Edward Elgar Publishing Limited, UK,USA ,2008. p 167

⁴ Mike W.Peng with Theodore A. Khoury“ Unbundling The Institution- Based View of International Business Strategy” in “The Oxford Hand Book of International Business” Second Edition, Published By Oxford University Press, New York, USA ,2008. p 262

⁵ Athur Schneider“ Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited” Published By Proquest LLC ,UMI Microform 3325626, USA, 2008 p 90.

كما تنفذ السلطات الحكومية القواعد و المؤسسات بواسطة وسائل العقوبات مثل الغرامات، السجن¹.

1990North أشار إلى أن القواعد الرسمية هي مهمة و لكن يجب أن يتم تكميلها و تقويتها و تعزيزها بواسطة القواعد الغير الرسمية (اتفاقيات ، معتقدات، اعراف) من أجل ان تعمل بالطريقة المرغوبة.

❖ المؤسسات الغير الرسمية: 1990North استخلص بأن القواعد الغير الرسمية و المؤسسات الغير الرسمية هي منتج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين².

العديد من الاقتصاديين ينظرون الى المؤسسات الغير الرسمية على أنها عادات ، ثقافات، تقاليد مثلا :

1999 Svetozar Pejovich عرف المؤسسات الغير الرسمية على أنها "عادات تقاليد، أعراف، قيم أخلاقية ، معتقدات دينية و كل الأعراف الأخرى للسلوك و هكذا فان المؤسسات الغير الرسمية هي جزء من ميراث المجتمع التي تسمى عادة بالثقافة "كذلك تعرف المؤسسات الغير الرسمية حسب Steven Levitsky & Gretchen Hemke 2006 بأنها قواعد متشاركة اجتماعيا ، عادات غير مكتوبة مخلوقة و منفذة خارج قنوات رسمية³.

المؤسسات الغير الرسمية بما تتضمنه من أعراف اجتماعية ، ثقافية، تقاليد هي منقولة (محولة) من جيل إلى آخر⁴، إضافة إلى أن هذه القواعد تجسد التطورات السائدة

¹ Svetozar Pejovich "The Effects of The Interaction of For mal and Informal Institution on Social Stability and Economic development "in "Institution, Globalisation and Empowerment "Edited By Kartik C. Roy and John Sideras, Published By Edward Elgar Publishing Limited, UK,USA, 2006 .p58

² Christopher J.Coyne "After War: The Political Economy of Exporting Democracy" Published By The Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University ,Stand ford ,California, USA 2008.p56

³Gretchen Gelmke and Steven Lavitsky " Introduction" in" Informal Institutions& Democracy: Lessons From Latin America "Edited By Gretchen Helmke, Steven Levitsky ,op.cit. p5

⁴ Economic and Social Commission For Western Asia" Survery Of Economic And Social Developement In The ESCWA Region 2001-2002:partII, Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ",op.cit. p2

للمجتمع حول العالم، الحوكمة المترابطة من الماضي و المجموعة الحالية من القيم¹، و هذه المؤسسات التي تعتبر جزءا من ميراث المجتمع يتم الحفاظ عليها من جيل إلى آخر من خلال عدة آليات مثلا تقاليد، تعلم، كما أن تنفيذ القواعد الغير الرسمية يأخذ مكانه بواسطة وسائل لفرض عقوبات مثل الطرد من المجتمع، النبذ من طرف الأصدقاء و الجيران أو السمعة الضعيفة²، كما أن المؤسسات الغير الرسمية تقيد قابلية التنفيذ و هكذا فان الجمعيات السياسية، اقتصادية، اجتماعية و المنظمات التي تتواجد بالغرب يمكن أن لا تكون قابلة للتنفيذ في أجزاء أخرى من العالم في نقطة معينة من الزمن إضافة إلى أن بناء المؤسسات الرسمية مثل جمعيات، مؤسسات سياسية، اقتصادية هي غير قابلة للتطبيق بدون مكملاتها المثلثة في المؤسسات الغير الرسمية مثلا عادات، معارف، معتقدات ضرورية فاتحادهما يقود إلى الفعالية و فصلهما ينتج عنه اختلال وظيفي³.

2-2- تصنيف Williamson 1994-2002

قام Williamson بتصنيف المؤسسات إلى 4 أنواع و هي كالتالي:

- ❖ **النوع 1:** المؤسسات الغير الرسمية لها قيم غير متجزأة بشكل عميق كالأعراف، الممارسات، التقاليد و هذه المؤسسات هي مكيفات قوية للسلوك و تتغير بشكل بطيء⁴ و هي مرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع و تعرف بطريقة و كيفية قيام المجتمع بقيادة نفسه.
- ❖ **النوع 2:** المؤسسات الرسمية ترتبط بقواعد اللعب و تعرف بحقوق الملكية و اكثر عموما بالنظام القضائي⁵، و هذه القواعد هي موضوعة من طرف السياسة، القضاء⁶

¹ Svetozar Pejovich “The Effects of The Interaction of Formal and Informal Institution on Social Stability and Economic Development” in “Institution, Globalisation and Empowerment” Edited By Kartik C. Roy and John Sideras, op.cit. p 58

² Svetozar Pejovich ,op.cit. p59

³ Christopher J.Coyne “After War: The Political Economy of Exporting Democracy” ,op.cit.p56

⁴ Erling Holden “Achieving Sustainable Mobility: Everyday and Leisure Time Travel in The EU”, op.cit. p51

⁵ Athur Schneider “Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited” ,op.cit. p90

⁶ Robert E. Grosse “International Business and Government Relations in The 21st Century” Published By Cambridge University Press, New York, USA, 2005.p399

المؤسسات الرسمية لها قوانين مدونة، أحكام دستورية، قوانين، تشريعات و هي تتغير بشكل اسرع من المؤسسات الغير الرسمية.

❖ **النوع 3:** مؤسسات الحوكمة لها قواعد (قوانين ثانوية، أوامر إدارية، تشريعات التوجهات المتعلقة بالسياسة العامة)¹ و هذه المؤسسات تتأثر بترتيب هياكل الحوكمة مع الصفقات² ، كما أن هذه المؤسسات تضمن النظام و تعيد تشكيل الحوافز و هكذا تبني هيكل الحوكمة للمجتمع³.

❖ **النوع 4:** و هذا النوع من المؤسسات يشمل الأفعال المتنوعة و الأنماط السلوكية للأعوان المتعددين في المحيط⁴ ، حيث تقوم بتخصيص الموارد و تتمثل مثلا في مؤسسات التوظيف(العمالة)⁵ ، كذلك تتضمن القواعد التي تحدد آلية تخصيص الموارد ، عقود تدفقات رأسمال، أنظمة تدفق التجارة، أنظمة الحماية الاجتماعية التي تغير تخصيص الموارد - الاستخدام⁶.

2-3 - تصنيف Rodrik 2003-2000

حيث صنف Rodrik المؤسسات إلى 5 أنواع كما يلي:

مؤسسات حقوق الملكية-المؤسسات التنظيمية - المؤسسات الموجهة للاستقرار الاقتصادي الكلي- مؤسسات الحماية الاجتماعية -مؤسسات إدارة الصراع⁷.

¹ Erling Holden“ Achieving Sustainable Mobility: Everyday and Leisure Time Travel in The EU ” ,op.cit. p51

² Robert E. Grosse “International Business and Government Relations in The 21st Century”,op.cit. p399

³ Athur Schneider“ Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited” ,op.cit. p90

⁴ Erling Holden.op.cit. p51

⁵ Robert E. Grosse,op.cit ,p399

⁶ Athur Schneider,op.cit. p 90

⁷ Tom Healy and Sylvain Cote, John F. Helli Well, Simon Field “The Well- Being of Nations: The Role of Humain and Social Capital ” Centre For Educational Research Innovation at The OECD, Published by OECD,Paris, Cedex ,France ,2001.p13

❖ المؤسسات التي تخلق السوق: و هي المؤسسات المرتبطة بحقوق الملكية¹ و الحقوق هنا هي بالمعنى الضيق بصفة المالك وليس الحقوق بالمعنى القضائي²، وهذه المؤسسات تتولى حماية حقوق الملكية، احترام العقود، تقوم أيضا بتقليل الفساد و في غياب هذه المؤسسات فان الأسواق ستواجه توظيف سيء و على العكس فان تقوية و تنفيذ هذه المؤسسات يساهم في ملائمة الاستثمار مثلا من خلال استقلالية القضاء واتخاذ السياسات الفعالة³، فالنظام المحدد بوضوح لحقوق الملكية يحمي بوضوح أصول أصول المستثمرين و العائد على هذه الأصول و يدعم تنفيذ العقود⁴، فحسب 1973 North و Thomas ، North .Weingest1989 فان إنشاء حقوق ملكية آمنة و مستقرة هي العنصر المفتاحي في ظهور الغرب و بداية النمو الاقتصادي الحديث⁵.

❖ المؤسسات التي تنظم السوق: و هذه المؤسسات التنظيمية تدير فشل السوق في حالة عدم كمال المعلومة و هي المؤسسات التي تحد من قدرة الاحتكارات و تسير السلع العمومية⁶، كما أن هذه المؤسسات تعالج العوامل الخارجية و الفشل في قدرة السوق من خلال وكالات مكافحة الاحتكار ، المراقبة و الإشراف على العمليات البنكية ، تنسيق القرارات المتعلقة بالاستثمارات الكبيرة⁷ ، أمثلة عن هذه المؤسسات هي: جهاز تنظيم البنك ، كما تقوم هذه المؤسسات بالتشجيع التنافسي للبنوك ، الحد من الممارسات الغير تنافسية، الحد من سوء الغش إضافة إلى تحسين تنمية اقتصادية سليمة⁸ .

¹ M.Khalid Nadeem Khan and Syed abu Ahmed Akif“ The Quality Of Public Sector Management and Economic Inequality” in “The Role of Public Administration in Building a Harmonious Society” Edited by Ahmed Raza, Published By Asian Development Bank, Network of Asia Pacific Schools and Institute of Public Administration and Governance, Printed in Philippines ,2006,p241

² OCDE “Echanges et Developpement : Les Enjeux” par OCDE,Paris ,France, 2001. p71

³ Dwight H. Perkins , Steven Radelet et David L. Lindanet “Economie du Developpement : Traduction de la 6^{ème} Edition Americane par Bruno Baron Renault” 3^{ème} Edition, Edition de Boeck Université, Bruxelles ,Belgique ,2008.p108

⁴ Norbert Funke, Saleth M. Nsouli“ The New Partnership for Africa’ s Development (NEPAD, 2003-2069) ” ,Published By International Monetary Fund ,2003.p19

⁵ Dani Rodrik“ Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them” in “Institutions, Globalisation and Empowerment” Edited by Kartik C.Roy and Jorn Sideras, Published By Edward Elgar Published Limited, UK ,USA, 2006.p22

⁶ Dwight H. Perkins , Steven Radelet et David L. Lindanet ,op.cit .p108

⁷ OCDE “Echanges et Developpement : Les Enjeux” ,op.cit .p72

⁸ Norbert Funke, Saleth M. Nsouli ,op.cit. p 19

- ❖ المؤسسات استقرار السوق: (مؤسسات من أجل الاستقرار الاقتصادي الكلي): و هذه المؤسسات تضمن تخفيض معدل التضخم إضافة إلى تخفيض عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي و تضمن الاستقرار الجبائي و تتجنب الأزمات المالية أمثلة عن هذه المؤسسات هناك: البنوك المركزية، نظام سعر الصرف، القرارات المالية ، التشريعات الجبائية و الموازنة¹، المؤسسات الجبائية و المالية التي تؤدي وظائف الاستقرار².
- ❖ مؤسسات الحماية الاجتماعية: و التي تضمن الحماية و الضمان الاجتماعي من خلال حماية الأفراد و المجتمعات من الصدمات و الكوارث مثلا أنظمة الضمان، البطالة³ و مؤسسات التأمين الاجتماعي يمكن أن تأخذ شكل برامج نقل (تحويل) مثل مؤسسات دفع استحقاقات البطالة أو يمكن ان تشير إلى الصحة و التقاعد⁴ فالتأمين الاجتماعي يضيف شرعية على اقتصاد السوق كما يجعل السوق ملائم و متناسب مع الاستقرار الاجتماعي و التماسك الاجتماعي⁵
- ❖ مؤسسات إدارة الصراع: الصراعات المتمثلة في التقسيم العرقي و الصراع الاجتماعي تعيق التعاون الاجتماعي و تعيق بعض النشاطات بواسطة عدم التأكد⁶ و تتضمن المؤسسات التي تتولى ادارة هذه الصراعات قاعدة القانون و أنظمة قضائية مرتفعة النوعية⁷
- هذا التصنيف يغطي كل الطرق التي من خلالها يمكن للهيكلة المؤسساتي أن يؤثر على العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية⁸.

¹ Dwight H. Perkins , Steven Radelet et David L. Lindanet “Economie du Developpment : Traduction de la 6^{ème} Edition Americane par Bruno Baron Renault” ,op.cit. p109

² Dani Rodrik “ Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them” in “Institutions, Globalisation and Empowerment” Edited by Kartik C.Roy and Jorn Sideras ,op.cit. p24

³ Dwight H. Perkins , Steven Radelet et David L. Lindanet ,op.cit .p109

⁴ Norbert Funke, Saleth M. Nsouli “ The New Partnership for Africa’ s Developement (NEPAD, 2003-2069) ” ,op.cit. p19

⁵ Dani Rodrik ,op.cit .p26

⁶ Dani Rodrik ,op.cit .p27

⁷ Norbert Funke, Saleth M. Nsouli “ The New Partnership for Africa’ s Developement (NEPAD, 2003-2069) ” ,op.cit .p19

⁸ M.Khalid Nadeem Khan and Syed abu Ahmed Akif “ The Quality Of Public Sector Management and Ecomonic Inequality” in “The Role of Public Administration in Building a Harmonious Society” Edited by Ahmed Raza,op.cit. p241

فالابتكار و النمو يتطلب مؤسسات خلق السوق بواسطة التعريف بحقوق الملكية و تنفيذ العقود إضافة إلى تنظيم السوق و تصحيح فشل السوق و تثبيت الأسواق من خلال ممارسة السياسات النقدية و الجبائية عبر التنظيم و المراقبة و الأسواق و توفير شبكات الحماية الاجتماعية الكافية و المناسبة و إدارة الصراعات¹.

2-4- تصنيفات أخرى: وهناك تصنيفات أخرى حسب كل من

Economic Social Commission for Western Asia 2003-2001

Arthur Schneider 2008

و هذا التصنيف يتضمن الأنواع التالية من المؤسسات :

مؤسسات سياسية، اقتصادية، قانونية، اجتماعية².

❖ المؤسسات السياسية: و هذه المؤسسات تعرف بهيكل الدولة و تقود إلى خلق و تقوية المؤسسات الاقتصادية خاصة السياسة الاقتصادية و أدواتها الإدارية، كما تؤكد على سلوك السياسيين، الأطراف السياسية، الناخبين (Clague 1997).

و قد عرف North 1981 الدولة على أنها منظمة مع ميزة مقارنة في القوة التي تمتد فوق منطقة جغرافية إلى حدودها، تحدد بواسطة قوتها على وضع و فرض الضرائب فتحدد و تقوى حقوق الملكية.

و أشار North إلى خصائص الدولة التي تحتوي على 3 عناصر : -عملها المفروض هو تحديد و تقوية حقوق الملكية-داخل حدودها الجغرافية يمكن ان تستعمل القوة لإكمال و إتمام هذا العمل المفروض-يمكنها ان تفرض ضرائب على مواطنيها لتمويل نشاطاتها³.

¹ Peter Isard "Globalization and The International Financial System: What' s Wrong and What Can Be Done" Published By The Press Syndicate of The University of Cambridge, Printed in USA, 2005.p237

² Athur Schneider " Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited" ,op.cit .p90

³ Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler " Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factors in Economic Growth" Published by OECD, Development Centre Studies ,Paris ,France, 2004.p33

فالمؤسسات السياسية تعرف بنظام الدولة ان كان ديمقراطي أو ذو سلطة مطلقة (أوتوقراطي) و حسب Gurr 1989-1990 فان الحكومة الديمقراطية لها 3 عناصر أساسية

-ترتبط بالمؤسسات التي يمكن للمواطنين من خلالها أن يصرحوا عن تفضيلاتهم بانتخابات برلمانية و انتخابات أخرى.

-القيود المؤسساتية على ممارسة القوة من خلال التنفيذ (حسب الدرجة).

-التعامل مع حجر (كبح) الحريات المدنية حسب الدرجة¹.

فالديمقراطية لا يمكن ان تختصر إلى وضع دستور و لا إلى انتخاب رئيس البرلمان بالاقتراع العام و لكن تضاف إلى الممارسة الحرة للحريات و الاحترام الحقيقي لحقوق الفرد و الإنسان².

فالمؤسسات السياسية تنتج القواعد الرسمية و النظام القانوني³.

ويرى Beck2002 أن المؤسسات السياسية تتعامل عموماً مع القواعد الانتخابية، نوعية النظام السياسي و حجم التأثير العسكري على الحكومة، الضوابط السياسية و التوازنات و الاستقرار الاقتصادي⁴.

حيث يوجد رابط قوي ما بين الأنظمة السياسية و الاقتصادية، فنظام الحزب الواحد للحكومة يلائم و يدعم الاقتصاد المسير ، في حين أن نظام التعددية الحزبية للحكومة هو أكثر انفتاحاً من حيث المعلومة و يقدم المصادقية و الاستقرار في المواد السياسية كما يحسن

¹ Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler “ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factors in Economic Growth ” ,op.cit .p46

² Jean De La Croix Kudada “ Les Prealables D’une Democratie Ouverte En Afrique Noire :Esquisse De Philosophie Economique” Edition L’Harmattan ,France ,2007, p16

³ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Effience Institutionelle Et Ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” , OCDE Edition ,Paris ,France, 2004.p17

⁴ Athur Schneider “ Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited” ,op.cit . p 90-91

الشفافية في عمليات اتخاذ القرار منذ أن القرارات هي مفتوحة للنقاش ما بين السياسيين في كل المستويات التنفيذية و التشريعية و هذا مهم لمشاركة القطاع الخاص¹.

أيضا تحدد المؤسسات السياسية قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين كما تمنع القادة من تنظيم الاقتصاد لمصالحهم الخاصة و تضع ما يكفي من القيود على القادة للضمان بأنهم لن ينحرفوا بعيدا عن المصلحة العمومية²، فضعف أو قلة المؤسسات السياسية يمكن ان يقود إلى عدم استقرار سياسي الذي بدوره هو ضار للنمو و التنمية الاقتصادية إضافة إلى أن قضايا الحرية و الديمقراطية مرتبطة بشكل وطيد بالحرية الاقتصادية و الإصلاح السياسي، فقد أصبحت الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان و التعبير السياسي قضايا عالمية تحتل صدارة المناقشات السياسية و الاقتصادية، فالثورة في تكنولوجيا المعلومات و التدفق الحر للمعلومات قد رفع مستوى وعي قضايا الإصلاح السياسي ليوحد ضغط محلي متزايد على الدولة لإصلاح مؤسساتها السياسية أيضا ظهور المنظمات المدنية مثل المنظمات الغير حكومية (منظمات المجتمع المدني) لتعبئة المجتمع من أجل الاصلاح السياسي³.

❖ المؤسسات الاقتصادية: وحسب Bowloss 1998 هذه المؤسسات تشمل مجموعة القواعد التي تعرف الإنتاج ، التخصيص ،توزيع السلع و الخدمات في المجتمع،⁴ كما تتكون هذه المؤسسات من حقوق الملكية و العقود (Bowloss 1998) فالدولة تحدد قانون العقد وتخلق حقوق الملكية من خلال قانون الملكية لأجل ذلك تصبح مسؤولة عن انفاذ و توفير الظروف الملائمة لعمل المؤسسات الاقتصادية⁵، كما تشمل المؤسسات الاقتصادية أيضا

¹Economic and Social Commission For Western Asia“ Survery Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002:partII,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ”,op.cit. p4

² Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo“ Poor Economics: A Radical Rethinking Of The Way To Fight Global Poverty” Published By Public Affaires A Member Of The Persens Books Group in USA ,2011.p238

³ Economic and Social Commission for Western Asia“ Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region,1999- 2000: PartII, The Role of The State in The Globalized Economy, with Egypt and Jordan as case studies” op.cit .p27

⁴ Athur Schneider“ Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited” ,op.cit . p90

⁵ Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler“ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factorsd in Economic Growth”,op.cit .p32

مؤسسات تمنح سهولة القروض ،مؤسسات تدريب وتأهيل الأعمال كذلك ضمانات لحقوق النشر و النقابات إضافة إلى توفير المنافسة العادلة¹.

و بتفصيل أكثر،فان المؤسسات الاقتصادية تحسن تنمية اقتصاد السوق،و تسمح بتشكيل و تنفيذ سياسات فعالة و حماية الاستقرار الاقتصادي و هي تشمل ما يلي:

1- حقوق الملكية: حماية حقوق الملكية هي مسؤولية الدولة لوحدها فهي تمس وظيفيتين مهمتين للدولة أولاً: وظيفة حماية القانون و النظام و تنفيذ القوانين التي تمنع مصادرة الملكية الخاصة ثانياً: الهدف الاقتصادي للدولة و مدى تشجيعه لانتصارات القطاع الخاص، فحماية حقوق الملكية ضرورية لخلق محيط صديق للسوق كما ان درجة حماية حقوق الملكية تعكس مدى التزام الدولة بالتحرك الاقتصادي و الانفتاح ، إضافة إلى أن حقوق الملكية تتسع إلى الملكية الفردية و هي عامل مهم في تحسين تحويل التكنولوجيا التي تساعد في التكامل نحو الاقتصاد العالمي.

2- قانون العقد: الدولة هي مسؤولة عن تشكيل قوانين العقد و تنفيذها و قانون العقد هو جزء هام من الاصلاح الاقتصادي²، فالدولة هي التي تضع و تحافظ على القواعد و التشريعات التي تحمي الملكية، فتطبيق قانون العقد يتطلب اطار قانوني و التزام و تعهد سياسي، كما يجب أن يكون متضمن في دستور الدولة ليكون هناك إثبات بأن السياسة ستحمي و تنفذ العقود ،فالالتزام و التعهد السياسي مهم كذلك في تخفيض الفساد في التعاملات التعاقدية.

3- قانون مكافحة الاحتكار: الذي يمنع بعض الشركات من الارتباط في نشاط معين بواسطة التلاعب في الأسعار، تخفيض التكاليف أو الاستعمال الغير عادل للمزايا التكنولوجية ،و يقوم هذا القانون بحماية المستهلكين، كما يمنع عدد واسع من الشركات من استخدام ممارسات ضد المنافسة ، فتشكيل قوانين مكافحة الاحتكار يحسن المنافسة التي تعتبر المبدأ الجوهرى لاقتصاد السوق كما يحمي مصالح المستهلكين بالحد من التلاعب بالأسعار و

¹Jean De La Croix Kudada“ Les Prealables D’une Democratie Ouverte En Afrique Noire :Esquisse De Philosophie Economique”, op.cit p17

² Economic and Social Commission for Western Asia“ Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region,1999- 2000: PartII, The Role of The State in The Globalized Economy, with Egypt and Jordan as Case Studies” op.cit .p24

بالتالي من المهم تشكيل قوانين واضحة و شفافة لمكافحة الاحتكار التي تأتي مع مقاييس تنفيذ قوية و فعالة¹.

❖ **المؤسسات القانونية**: التي تشير إلى نوع النظام القانوني ، آلية تنفيذ حقوق الملكية و الأصول القانونية²، و اصلاح المؤسسات القانونية يمس بالدرجة الأولى النظام القضائي، المحاكم، قوانين الاستثمار و التشريعات و كذا مؤسسات حماية حقوق الملكية³.

❖ **المؤسسات الاجتماعية**: هي التي تحدد النواتج الصحية و التعليمية كذلك ترتيبات الحماية الاجتماعية و تتضمن إعادة توزيع الموارد و تغيير الأبعاد المختلفة لعدم المساواة⁴، أيضا تقوم المؤسسات الاجتماعية بتسهيل الاستخدام الأحسن لرأس المال البشري، و نوعية المؤسسات الاجتماعية أو المؤسسات التي تحسن التعليم و الصحة يتم قياسها بواسطة وفاة الأطفال ، معدلات التسجيل في الابتدائي، الثانوي و التعليم العالي⁵، كما أن المؤسسات الاجتماعية تشمل العديد من جوانب الحياة التي تتضمن الثقافة، تعليم، عادات و يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية ، فالأعراف الثقافية هي منقولة من جيل إلى آخر و تقدم التراكم التدريجي للمعتقدات الذي يصعب تغييره فالمعتقدات الاجتماعية و الثقافية للمجتمع تم بناؤها على عدة سنوات، ابرز المؤسسات الاجتماعية هي المؤسسات التعليمية فإصلاح النظام التعليمي يمكن من تحسين ممارسات الابتكار، المنافسة، الأعمال المناسبة لاقتصاد السوق، فعدة دول نامية سمحت للقطاع الخاص بالمشاركة في التعليم لسببين : -الحاجة إلى تغيير اتجاه و نظام التعليم لمواجهة التغيرات في النظام الاقتصادي و السياسية الاقتصادية- الحاجة إلى مشاركة و تقاسم تكلفة التعليم مع القطاع الخاص كما يجب أن تراقب الدولة المدارس الخاصة و الجامعات لتضمن أنها تعمل في نفس الخط مع استراتيجية التعليم و يجب أن تركز على الرعاية الصحية الوقائية لمراقبة الأمراض المختلفة إضافة إلى توفير الماء الصحي، فالدولة يجب أن

¹Economic and Social Commission for Western Asia“ Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region,1999- 2000: PartII, The Role of The State in The Globalized Economy, with Egypt and Jordan as Case Studies”,op.cit . p25

²Athur Schneider“ Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited”;op.cit .p91

³ Economic and Social Commission For Western Asia“ Survery Of Economic And Social Devlopement In The ESCWA Region 2001-2002: partII ,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ”,op.cit. p4

⁴Athur Schneider ;op.cit. p91

⁵Athur Schneider,op.cit . p92

تستمر في تقديم الخدمات التي يكون فيها معدل العائد مرتفع أو الخدمات التي يكون القطاع الخاص غير مجهز على تقديمها، و يجب أن تبتعد عن التدخل الشامل في توفير الخدمات الاجتماعية و تتجه نحو التدخلات التي تدعم تطوير و تنمية اقتصاد السوق و في نفس الوقت تضمن توفير مستوى كافي من الخدمات الاجتماعية¹.

3- التغيير المؤسساتي و التكيف المؤسساتي

3-1- التغيير المؤسساتي

وصف Veblen التغيير المؤسساتي على أنه يظهر مباشرة من صراع ما بين التكنولوجيا الجديدة يفترض دائما أنها خارجية و المؤسسات المتواجدة التي تعمل على تأخير أو اعاقة تطبيقها فالتغيير التكنولوجي يوجد لتغيير و تحويل الأداء الاقتصادي، و الأداء المتغير سيحفز التغيير المؤسساتي و هذا سيقود إلى حلقة جديدة².

و جد Veblen 1899 بان التغيير المؤسساتي ليس فقط تنمية راسمالية مرافقة و لكن جزء صحيح و كامل من التنمية ككل ، فالتغيير هو التكنولوجيا المتقدمة التي تغير الأداء الاقتصادي و ليس ببساطة تدفع النمو و تسرعه و إنما تغير الطريقة التي ينظم بها الإنتاج مما يقود إلى تزايد الأعمال الكبيرة و النقابات العمالية و هذا يعيد توزيع كل من الدخل و القوة مسببا بذلك عدم استقرار اقتصادي و صراع سياسي و حل الصراع يعتمد على المؤسسات التي تم تشكيلها³.

التغيير المؤسساتي يشير إلى التغيير في الأفكار التي تدير المؤسسات و عندما تتغير هذه الأفكار فان القواعد و الممارسات تتحول كذلك⁴.

¹ Economic and Social Commission for Western Asia“ Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region,1999- 2000: Part II, The Role of The State in The Globalized Economy, with Egypt and Jordan as Case Studies” op.cit .p25-26-27

² John Corn Wall & Wendy Corn Wall“ Capitalist Delopement in The Twentieth Century :an Evolutionary- kenesian Analysis” ,op.cit.p119

³John Corn Wall & Wendy Corn Wall ,op.cit p117-118

⁴ Sohail Ineyatullah “From Organizational to Institutional Change” in“ On The Horizon :Institutional Change ”Edited By William E. Hallal, Volume13.,Number1, Published by Emerald Group Publishing Limited, UK, 2005. p46

و يرى كذلك Veblen 1998 أن التغيير المؤسساتي هو ليس فقط تغيير عادات التفكير و لكن بالضبط يتم قيادته بواسطة المنفعة الاقتصادية¹.

حسب Commons فان النشأة المؤسساتية هي نتيجة لقرارات قضائية تلائم ظهور قواعد عمل جديدة و بالنتيجة التغيير المؤسساتي².

في عمل كل من Veblen ، Commons ، Ayres التغيير التكنولوجي يؤدي إلى صراعات و هذه الصراعات بدورها تسبب التغيير في المؤسسات السياسية و هذه الأخيرة تؤثر على الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، كذلك هذه المؤسسات السياسية تحدد المجال الذي يتم فيه اكتشاف التكنولوجيا المتقدمة من أجل الفوائد المادية للمجتمع³.

أشار Williamson 1985 إلى التغيير المؤسساتي من حيث قيام الوكلاء العقلانيين المعنيين بحساب تكلفة- فائدة التصميمات المؤسساتية البديلة لهم فهناك مصلحة ذاتية في بناء مؤسسات فعالة من أجل تسيير تفاعلاتهم الاستراتيجية⁴.

حسب North المؤسسات هي قواعد اللعب و المنظمات هم اللاعبين⁵، فالتركيز الخاص للمنظمات على الترتيبات المؤسساتي يكون من اجل تسليط الضوء على دورها كأعوان للتغيير المؤسساتي (North 1990) ، فالقواعد تحدد ناتج اللاعبين او الأعوان كأفراد و كمنظمات و هذه الاخيرة ممكن أيضا أن تغير القواعد بالاعتماد على حصتهم النسبية من الناتج ، فالترتيبات المؤسساتية تؤثر على التغييرات في المحيط المؤسساتي⁶، و قد أشار كل من D. North و Arthur Dazan إلى ان النماذج العقلية هي مشتركة و متقاسمة بواسطة

¹ Souraya Hassan Houssein “ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix”, op.cit. p 84

² Souraya Hassan Houssein ,op.cit .p 104

³ John Corn Wall & Wendy Corn Wall “ Capitalist Delopement in The Twentieth Century :an Evolutionary- kenesian Analysis”, op.cit p119

⁴ Dominik F .Schlsstein “ Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea” ,op.cit .p63

⁵ Souraya Hassan Houssein “ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix” ,op.cit .p105-106

⁶ R.Martia Saleth, Ariel Dinar “ The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance” ,op.cit. p25

الاتصال (نقل و تبادل المعلومات) و الذي يسمح بخلق الايديولوجيات و المؤسسات فهذه الاخيرة تعتبر أنظمة مبتكرة انسانيا .

و التغيير المؤسساتي ينتج مباشرة من تشكيل أو تغيير (تنقيح) النماذج العقلية المشتركة أو الايديولوجيات و بشكل أساسي و غير مباشر ينتج التغيير المؤسساتي عن التغيير في الظروف الإنسانية داخل المحيط المؤسساتي القائم¹.

North و Davis 1970 يرون بأن التغيير المؤسساتي هو تراكم لعملية ناشئة أو متزايدة مثل التغييرات التدريجية للعلاقات التعاقدية²، يرى North 1990 أن التغييرات في الأسعار النسبية تخلق حوافز لإنشاء مؤسسات أكثر فعالية³.

حسب North , Thomas 1970 من بين العوامل التي تتغير باستمرار و التي تسبب اختلال في التوازن و بالتالي تحث على التغيير المؤسساتي هي التغييرات الطويلة الأجل في الأسعار النسبية للسلع و عوامل الإنتاج، التغييرات في حجم السوق، التغييرات في قواعد القرار للحكومة⁴.

كذلك وجد كل من North و Thomas أن الأداء الاقتصادي هو محدد بواسطة التغيير في المؤسسات، و هذا التغيير المؤسساتي هو بشكل واسع دالة لتغير السكان (يتم قيادته من طرف اللاعبين وأحداث خارجية أخرى) من خلال التأثير على نسبة العمل، أرض و التكنولوجيا⁵.

¹ Morris L.Bian“ The Making of The State Entreprise System in Modern China: The Dymanics of Institutional Change” Published By The President and Follows of Harvard College, Printed in USA ,2005.p8

²R.Martia Saleth, Ariel Dinar “ The Institutional Economic of Water :Across- Countries Analysis of Institutions and Performance”,op.cit . p 50

³ Fu-Lai Tong Yu “Firms, Strategies and Economic Change: Explorations in Austrian Economics” Pubished By Edward Elgar Publishing Limited, UK ,USA ,2005, p133

⁴ David Feeny“ The political Economy Of Productivity :Thai Agricultured Development 1880-1880-1975”, op.cit. p8

⁵ Graeme Donald Snooks“ The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution”, op.cit .p 84

يرى North أنه حتى لو قدمت القواعد هيكل مستقر للنشاط الإنساني فهي لا تمنع التغيير فالتغيير ينمو و يتزايد¹.

Marx يرى بأن التغيير التقني هو مصدر للتغيير المؤسساتي كذلك أشار كل من Davis و North 1974 أن الأسواق تكون معدلة من خلال نتائج التغيير المؤسساتي أو بواسطة تغيرات في العلاقات التعاقدية كما ان معدل و اتجاه التغيير المؤسساتي يعتمد على التقاليد الثقافية و الأيديولوجيا التي تؤثر على التكلفة و على قبول التغيرات في الترتيبات المؤسساتية².

كما أشار North 1990 إلى أن القيم التقليدية لا تتغير فورا كرد فعل لتغيير القواعد الرسمية³ فالتغيير المؤسساتي هو تغيير كفي و هدفه هو تخفيض تكاليف الصفقات⁴

Alchian 1950 أشار إلى أن التغيير المؤسساتي يقوم بإقصاء كل الأشكال الغير الفعالة للمنظمات و يحتفظ فقط بالترتيبات الفعالة كما يرى Demsetz أن الفضل في التغيير المؤسساتي يعود للتكنولوجيا الجديدة، فتح أسواق جديدة و التغيرات في الأسعار النسبية و من هنا، يظهر التغيير المؤسساتي ليكون نتيجة بسيطة لحسابات التكلفة- الفائدة للأعوان الاقتصاديين العقلانيين مع قدرات النظر الجيدة التي تمكنهم من الحساب السابق للتكاليف والفوائد المرتبطة بتقديم مؤسسات جديدة، فالمؤسسات الجديدة تؤدي اما وظائف مشابهة أو نفسها التي كانت تؤديها المؤسسات القديمة مع عرض خدمات جيدة بصفقات منخفضة و تكاليف إنتاج متدنية أو ببساطة تقدم نفس مستوى الخدمات السابقة بتكلفة اقل⁵ Ahrens 2002

5

¹ Graeme Donald Snooks "The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution", op.cit .p 87

² V.W. Ruttan et Y. Hayami " Croissance Demographique Rapide et Changement Technique et Institutionnel" dans "Consequences de la Croissance Demographique Rapide dans les Pays en Developpement "edité par G. Tapinos ,D. Blanchet et D. E. Horlacher(New York,aout1988), INED Division de la Population des Nations Unies, Institute National des Etudes Demographique, Paris ,France,1991 ,p125-126

³Graeme Donald Snooks ,op.cit . p 89

⁴ Guillaume Daudin "Commerce et Prospérité : La France au XVIII^{ème} Siecle, Préface de Francois Gouzet", Presse De L'Univerité Paris ,Sorbonne, Paris, France, 2005;p156

⁵Dominik F .Schlsstein " Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case Case of Korea" ,op.cit . P 63-64

التغيير المؤسسي هو عملية معقدة، قد ينتج عن التغييرات في القواعد، القيود غير الرسمية و في أنواع فعالية التنفيذ¹.

المؤسسات هي عرضة للتغيير و هذه التغييرات قد تكون بطيئة ، سريعة أو غير منتظمة فهناك المؤسسات التي تتحرك بسرعة مثل المؤسسات السياسية ليس بالضرورة أن تتغير غالبا و لكن يمكن أن تتغير بسرعة ففي البعض الأحيان تتغير بين عشية و ضحاها Roland 2004² كنتيجة للقرارات السياسية أو القضائية ، بينما القيود الغير الرسمية المتجسدة في الأعراف، عادات، قواعد السلوك لها جذور صلبة كما أن القيود الثقافية لا تربط فقط الماضي مع الحاضر و المستقبل و لكن تقدم لنا تفسير لمسار التغييرات التاريخية³، و يمكن أن تتغير تدريجيا و أن تتطور بشكل غير مقصود⁴. التغييرات في القواعد تكون فعالة عندما تكون القواعد الجديدة المقترحة قابلة للتنفيذ او مدعومة بواسطة جزء كبير من المجتمع⁵، فالتغييرات في المعطيات الثقافية ، تخصيص العوامل و الطلب على المنتج هي مصادر مهمة للتغيير المؤسسي⁶ ،حيث أن فتح اسواق جديدة، التقدم التقني، التغيير في الأسعار النسبية و مهما يكن الحدث فان تغيير نسبة التكلفة- الربح المرفوق بالنشاطات الاجتماعية المتعددة يقدم حوافز للأفراد و الجماعات لتسعى و تتفاوض حول ترتيبات تعاقدية جديدة، فان كانت الهياكل المؤسسية السائدة لها فهم سيء للظروف و فشلت في تبني عقود معينة فان الأفراد الذين يسعون إلى المنفعة سيعمون ضغط لتغيير قواعد اللعب من أجل تبني التجديد و الإبداع⁷.

¹ Douglass C .North“ Institution, Institutional Change and Economic Performance” Published By Press Syndicate of The University of Cambridge, Printed in USA ,1990 ,p6

² Mohamed Asif Khan “Changes in The Socio- Economic Structure in Rural North -West Pakistan ” Published By Wissenschafts Verlag Vank Kiel KG ,Germany, 2007.p38

³ Douglass C .North ,op.cit. p6

⁴ Weitze Lise“ An Economtric and Game Theoretic Model of Common Pool Resource Management:People’s Participation in Forest Management in India” Published By NOVA Science Publishers, New York ,USA, 2007. p18

⁵ Weitze Lise ,op.cit. p18

⁶ Vernon W. Ruttan “Social Science Knowledge and Economic Development : An Institutional Design Perspective”, Published by The University of Michigan, USA, 2003. p6

⁷ Svetogor Pejovich“ The Economics of Property Rights: Towards a Theory of Comparative Systems ” Published by Kluwer Academic Publichers, Printed in Netherlands, 1990 ,p 4-5

مثلا مشاركة المواطنين (العامة) في إدارة الوكالات العمومية يمكن ان تقترح كطريقة لإحداث التغيير في نوع الخدمات المقدمة¹.

كما تتأثر التغييرات المؤسساتية بواسطة أيديولوجيات مجموعات الضغط المختلفة فظهور و تزايد الاشتراكية في الشرق قد جاءت من الإيديولوجيا الماركسية المفروضة بواسطة القوة².

الطلب على التغيير المؤسساتي يحدد بواسطة الاتجاهات في الأسعار النسبية للسلع و العوامل، تغييرات تكنولوجية، محاولة التعامل مع العوامل الخارجية و فشل السوق و محاولات تخفيض الخطر و تكاليف الصفقات أو تحقيق اقتصادات الحجم³، اما عرض التغيير المؤسساتي يعتمد على المؤسسات الضرورية التي تسيير اتخاذ القرارات السياسية، توزيع الدخل و توزيع القوة داخل المجتمع⁴، الطلب على التغيير المؤسساتي يجب عن التغييرات في الأرباح المحتملة للوحدات الاقتصادية المرفوقة ببعض التغييرات في المؤسسات السياسية، أما عرض التغيير المؤسساتي يجب عن التغييرات في الأرباح لصانعي القرار من النخبة⁵.

النظرة الكلية للتغييرات المؤسساتية تمس المؤسسات الوطنية أما النظرة الجزئية التغييرات المؤسساتية تتعلق بمستوى الشركة الفردية و حسب Whitley 1992 فان التغييرات المؤسساتية الكلية تؤثر على أنظمة الأعمال الجزئية، و حسب Di Maggio 1988 الأعمال و الأفعال الفردية و التنظيمية تؤثر على التغييرات المؤسساتية الكلية⁶.

¹ Robert R .Mayer “Social Science and Institutional Change” Published by Transaction Books, Rutgers, The State University, New Brunswick ,New Jersey, USA ,1982. p4

² Svetogor Pejovich “ The Economics of Property Rights: Towards a Theory of Comparative Systems ”,op.cit .p6

³David Feeny “ The political Economy Of Productivity :Thai Agricultured Development 1880-1975”, op.cit . p8

⁴ David Feeny ,op.cit. p 8

⁵ David Feeny , op.cit .p9

⁶ Kazuhiro Asakawa “ Transition in Japan’s Biotechnology Sector: Institutional-Organizational Co-evolution” in “Struggles For Survival :Institutional and Organizational Changes in Japan High- Tech Industries” Published by Springer Science+ Business Media, Printed in Japan, 2006.p254

يكون هناك تغيير مؤسساتي عندما يكون من المربح و المفيد القيام بهذه التغييرات¹ كما تحدد تكلفة التغيير المؤسساتي بواسطة عوائد العوامل المستعملة في هذا الابتكار و مخزون المعرفة و هذا الأخير يتضمن المعرفة المملوكة من طرف المجتمع حول تصميم المؤسسات كما أن مخزون المعرفة التقنية هو متأثر بواسطة الخبرة² ، فالتغيير المؤسساتي يمكن أن يظهر عندما تفشل المؤسسات المتواجدة (القائمة من قبل) في تلبية المتطلبات التي من أجلها تم تشكيلها³، و دراسة التغيير تحتاج لملاحظة الأفراد و المجتمعات في نقاط مختلفة من الزمن⁴.

التغيير المؤسساتي يمكن أن يكون مفاجئ و حاد خاصة في تلك الدول التي عانت من الحروب و الثورات مثلا دول الجمهوريات الاشتراكية للاتحاد السوفياتي السابق التي شهدت انهيار النظام السياسي و الاقتصادي و الذي تم استبداله بنظام جديد في السنوات القليلة الماضية فقد تحولت هذه الدول من الاقتصادات المسيرة إلى اقتصادات السوق ومن الحزب الواحد لحكم القلة (الأوتوقراطية) إلى تعدد الديمقراطيات، إضافة إلى الدول النامية الأخرى التي تحولت من الاشتراكية الاقتصادية التي كانت موجهة نحو الاشتراكية إلى الاستراتيجية الموجهة أكثر إلى اقتصاد السوق و تطلب هذا تحويل الاطار المؤسساتي من أجل الخدمة الجيدة لاقتصاد السوق⁵.

¹ David Feeny “ The political Economy Of Productivity :Thai Agricultured Development 1880-1975”, op.cit . p 8

² David Feeny .op.cit p 9

³B. Guy. Peters “ Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism” , op.cit.p62

⁴ Mohamed Asif Khan “Changes in The Socio- Economic Structure in Rural North -West Pakistan ” , op.cit .p40

⁵ Economic and Social Commission For Western Asia“ Survery Of Economic And Social Developement In The ESCWA Region 2001-2002:partII,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ”,op.cit. p2

3-2- التكيف المؤسساتي

أشار North 2005 إلى أن التكيف المؤسساتي هو قدرة المؤسسات على النظر المسبق للتغيرات الاجتماعية و تعميم حوافز تسهل ضبط الأعوان مع تلك التغيرات¹.

أيضا Olsen 1997 عرف التكيف المؤسساتي على أنه الإحلال الطويل المدى للممارسات و الهياكل القائمة مع أخرى جديدة (فهذا الإحلال يمس جزء من المؤسسات)².

فالتكيف المؤسساتي هو الاستراتيجية التي ضمنها يمكن أن يتم تحسين المؤسسات المتواجدة أو البناء عليها لإنشاء مؤسسات أخرى و ليس استبدالها كلياً بمؤسسات جديدة مع تشويه أو خلل أقل إلى كامل الاطار المؤسساتي³، فالتكيف المؤسساتي يأخذ مكانه في تغيير المناخ من خلال إنشاء شبكات شديدة الارتباط بالقيادة و التخطيط⁴.

مثلا هناك قوى تدفع المنظمات في شعوب ما لتبدو مشابهة لشعوب أخرى وهناك 3 آليات للتكيف المؤسساتي و هي كما يلي:

❖ **قوى التقليد:** التي تظهر كإجابة على عدم التأكد أين يكون من المبهم ما الذي يقود إلى تحقيق الأهداف المرغوبة و أحيانا الأهداف نفسها تكون غير واضحة، و سبب هذا هو عدم اليقين الذي يحث على نسخ منظمات أخرى⁵.

¹ Mehmet Ugur and David Sunderland “Does Economic Governance Matter? Governance Institutions and Outcomes” Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011. p 143

² Tanja A. Borzel “ States and Regions in The European Union: Institutional Adaptation in Germany and Spain” Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, UK, 2002. p 22

³ D.J Bandaragoda “ Institutional Adaptation For Integrated Water Resources Management: An Effective Strategy For Managing Asian River Basins” Working Paper 107, Published by International Water Management Institute, Colombo, Sirilanka, 2006.p14

⁴ Emily Boyd “Adapting to Global Climate Change: Evaluating Resilience in Two Net Worked Public Institutions” in “Adapting Institutions: Governance, Complexity and Social-Ecological Resilience ” Edited by Emily Boyd ,Carl Folke, Published by Cambridge University Press,UK, 2012. p 258

⁵ Richard L. Draft, Jonathan Murphy, Hugh Willmott “Organizations Theory and Design” Published by Cengage Learning EMEA, Printed in Singapore, 2010.p203

❖ **القوى القهرية:** هي تلك الضغوطات الخارجية المتوجهة نحو المنظمات لاتخاذ هياكل وتقنيات أو سلوكيات مشابهة و بالتالي تصبح مقبولة كقانون في المحيط مثلا فرض الحكومة لاتخاذ أجهزة مراقبة تلوث جديدة و هذا لاسيما في حالة اعتماد منظمة على أخرى أو في حالة سيطرة عوامل مثل القواعد، القوانين، العقوبات¹.

حسب Di Meggior Powell 1983 فالتكيف المؤسسي القهري يتوقف على اعتماد التعديلات في القواعد التي تحكم ميدان معين على التعديلات في ميدان آخر داخل المجال التنظيمي أي عندما تتأثر المنظمات ببعضها البعض².

❖ **القوى المعيارية:** و هي ضغوطات التغيير من أجل تحقيق معايير احترافية و اتخاذ تقنيات لمجارات المجتمعات التي تتمتع بها و تكون فعالة³، و من أنواع التغيير المؤسسي نجد: التكيف المؤسسي الذي يشرح كيف و لماذا تتفق المؤسسات و المنظمات مع القوى في المحيط المؤسسي، فالمنظور التكيفي يرى بأن الضغوطات المحيطة بالمؤسسية هي التي تدعو إلى ضرورة التكيف معها، والتكيف المؤسسي يركز على إعادة إنتاج الترتيبات المؤسسية ما بين الأعوان المؤسسيين من خلال العمليات التكيفية⁴، كما يتضمن التكيف المؤسسي إصلاح المؤسسات العالمية، بما يشمل التركيز على الاستدامة المحيطة و مكافحة تغيرات المناخ الغير الملائمة و إعادة التوزيع الأساسي للدخل و الثورة⁵ وحسب Mc Kenzie Hedger 2008 فان التكيف الناجح يمكن تقييمه من خلال الاستدامة، المرونة، الفعالية، كفاءة أو عدالة (مساواة) و يرتبط التكيف بكيفية إدارة استجابات السياسة لأثار تغيير المناخ⁶.

¹ Richard L. Draft, Jonathan Murphy, Hugh Willmott ,op.cit. P204-205

² Enrico Gualini“ Institutional Change: The Europeanization of Regional Policy in Italy” Publishing by Ashgate Publishing Limited, UK ,2004.p66

³ Richard L. Draft, Jonathan Murphy, Hugh Willmott ,op.cit. p205

⁴ Andrew H. Vande Ven& Jimothy J. Hargrave “Social Technical and Institutional Change: A Literature Review and Synthesis” in “Handbook of Organizational Change and Innovation ”Edited by Marshall Scott Poole ,Andrew H .Van de Ven, Published by Oxford University Press ,New York, USA ,2004. p 292

⁵ Mary Kaldor “War and Economic Crisis” in“ The Deeping Crisis :Gover nance Challenges After Neoliberalism” Edited by Craig Calhoun and Georgi Derluguian ,Published by Social Science Research Council, USA ,2011 .p128

⁶ Emily Boyd “Adapting to Global Climate Change: Evaluating Resilience in Two Net Worked Public Institutions” in “Adapting Institutions: Governance, Complexity and Social-Ecological Resilience ” Edited by Emily Boyd ,Carl Folke, op.cit. p 258

و التكيف المؤسسي يمكن أن يمس المنظمات مثلا عندما تسعى شركة عالمية إلى التكيف المؤسسي بواسطة اتخاذ هيكل تنظيمي ملائم و سياسات ملائمة و لكن التصميم التنظيمي السابق يمكن أن يعتبر في ثقافة أخرى ملائم كليا أو في دولة أخرى و السياسات التكيفية لها تتمثل في تجنيد سياسات التي يجب أن تعترف بالتصنيف الطبقي و العرقي من أجل تجنب مشاكل العمال¹. حيث تواجه المؤسسات تنوعات و تغيرات في المحيط الداخلي و الخارجي و المؤسسات الجيدة غالبا ما تتكيف بسهولة مع المحيط الجديد² ، و في غياب التكيف المؤسسي فان تكاليف الصفقات المرتفعة تقود إلى فشل السوق و إعاقة النمو الاقتصادي وكبح التنافسية³.

إذا يتمثل التكيف المؤسسي في قدرة المؤسسة على توقع التغييرات الاجتماعية و مجاراتها أو على الأقل تعميم حوافز لتسهيل تعديل الأعوان مع هذه التغييرات⁴.

¹ K.Aswathappa “International Business”, 4th Edition, Published by TaTa MC Graw Hill Education Private Limited, New Delhi, India .2010,p198

² Vasant Grandhi, Lin Crase and Ashutosh Roy“ Institutional Analysis of The Performance of Water Institutions in Three Major States of India” in“ Reforming Institution in Water Resources Management: Policy and Performance For Sustainable Development” Edited By Lin Crase , Vasant P.Grandhi, Published by Earth Scan ,UK. 2009.p 171

³ Jill E. Hobbs“ Markets in Metamorphosis : The Rise and Fall of Policy Institutions” in“ Role of Institutions in Rural Policies and Agriculture Markets” Edited by Guido Van Huylen Broeck, Published by Elsevier ,Amsterdam, Nether lands, 2004.p199

⁴ José Antonio Alonso y Carlos Garcimattin“ The Determinants of Institutional Quality: More More on The Debate” wp 03-09 ,Published by Institute Complutense de Estudios Internationals ,Universidad Complutense de Madrid,Campus du Somosagnas, Madrid, Spain ,2009.p9

المبحث الثالث: النظريات المؤسساتية الجديدة

1-نظرية تكاليف الصفقات Transaction Cost Theory

المساهمين في هذه النظرية هم من الاقتصاد المؤسستي القديم Commons و من الاقتصاد المؤسستي الجديد Coase وWilliamson.

❖ **John R Commons** في تحليله للرغبة الإنسانية جاء بمصطلح الصفقة التي تعتبر بالنسبة له الرابط الاجتماعي و عرفها على أنها نقل الملكية و الامتلاك ما بين الأفراد، حقوق الملكية و الحرية المخلوقة من طرف المجتمع، و الحقوق يجب أن تكون قابلة للتفاوض ما بين الأطراف المعنيين حتى قبل إنجاز العمل¹ ، كما طبق مفهوم الصفقات على امتلاك و إنشاء الملكية الملموسة و الغير الملموسة و فرق ما بين تحويل الأشياء المادية كالتبادلات و تحويل الملكية كالصفقات² و قدم commons التصنيف التالي للصفقات

جدول رقم 02: أنواع الصفقات حسب Commons

نوع الصفقة	تفاوضية	إدارية	مقننة (تقنين)
مكان الصفقة	السوق	شركة خاصة	منظمة غير سوقية مثل المحكمة
المبدأ التوجيهي	الندرة	فعالية	عدالة
نوع التأثير ما بين الوكلاء	اقتناع، إكراه	الأمر و الطاعة	حجج و مرافعات
القاعدة الجماعية	حقوق الملكية	قاعدة العمل	قرار متسلط

المصدر:

Muriell maille Fert « l'économique du travail : concept ,débats et analyses » 2ème edition, la Valois- Perret (hauts deseine) : studyrama jeunes éditions, France, 2004-p24

¹Souraya Hassan Houssein “ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix”, op.cit. p92

² Graeme Donald Snooks“ The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution”, op.cit .p77

❖ **Ronald Coase** قام في مقال له سنة 1937 طبيعة الشركة The Nature of The Firm

ب طرح السؤال التالي: لماذا يتم اجراء بعض المبادلات الاقتصادية داخل الشركة عوضا عن خضوعها لميكانيزمات السعر في السوق ؟و كانت الإجابة أن هناك تكاليف مرافقة لاستعمال ميكانيزم السعر و هي تكاليف التفاوض، انتهاء العقد و هذه التكاليف هي أكبر من تكاليف التنسيق الداخلي للشركة و بسبب تكاليف الصفقات هذه توجد الشركات¹.

و قد عرف Coase 1937 الصفقات على أنها تكاليف استعمال آليات السوق و تتضمن الأنفاق على البحث، التفاوض و الإمضاء من أجل إنجاز التجارة، المراقبة على تنفيذ العقود و هو يعتبر أن تكاليف الصفقات هي منبع المؤسسات² ، و أضاف Coase 1937 إلى أن نظرية تكاليف الصفقات تركز حول العلاقة ما بين الشركة و السوق أي التركيز حول الميزة المقارنة ما بين هياكل الحوكمة البديلة (الشركات) و الأسواق و ليس الميزة التنافسية ما بين نفس هياكل الحوكمة (المنافسة ما بين الشركات)³.

❖ **Williamson** و في مؤلفيه : -الأسواق و التدرجات الهرمية

Market & Hierarchies 1975 المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية 1985 Economic Institutions of Capitalism قد اتفق مع تعريف تكاليف الصفقات ل Arrow 1969 على أنها تكاليف تشغيل النظام الاقتصادي و أشار الى أنها تعادل الاحتكاك في العلوم الطبيعية⁴ كذلك عرف Oliver Williamson 1985 الصفقة على أنها السلعة أو الخدمة المحولة عبر

¹Marianne Van Der Steen “ Evolutionary Systems of Innovation: A Veblenian-Oriented Study Into The Role of the Government Factor” ,op.cit. p224

² Yan WenWu “ Advanced Technology in Teaching -Proceeding of the 2009 3rd International Conference on Teaching and Competational Science (wtcs 2009) ”,op.cit. p 87

³ Mehmet Barca“ Economic Foundations of Strategic Management ”Published by Ashgate Publishing Limited ,England ,UK,2003. p176-177

⁴ Michael Dietrich “Transaction Cost Economics and Beyond Towards a New Economics of The Firm ”Published by Routledge, London, UK, 1994 .p21

أوجه متفرقة التكنولوجيا و تظهر الصفقات من خلال أعوان اقتصاديين، باحثين، مصنعين، عمال، موردي المواد الأولية و السلع الوسيطة و ظهور هذه التكاليف ناتج عن فشل السوق¹.

جدول رقم 03 : أنواع تكاليف الصفقات حسب Williamson

بعد العقد (اللاحقة)	قبل العقد (السابقة)
تكاليف المراقبة (الإشراف)	تكاليف البحث
تكاليف التكيف	تكاليف ابتدائية
تكاليف الإتمام (الإكمال)	تكاليف التفاوض
	تكاليف عقد الختام

المصدر:

Clemens Jager« The Transaction Cost Theory within The Context of Economic Sciences : Summary» Published by Herstellung und Verlag books on Demand GMBH,Norderstedt, Germany 2008 p13

و يرى Williamson أن نظرية تكاليف الصفقات تقوم على فرضيتين و هما:

العقلانية المحدودة H. Simon 1957 الذي طور مصطلح العقلانية المحدودة التي تعني أن الأفراد لهم قدرة محدودة على امتلاك، مراقبة و الاستعمال الكافي للمعلومات المتوفرة² و بالتالي يستعمل الوكلاء فقط قسم من المعلومات في حساباتهم و كنتيجة لذلك أغلب الخيارات تكون غير مثالية و يمكن أن لا يتخذوا الخيار الصحيح نتيجة لعدم إمكانية التنبؤ بكل النتائج المحتملة من طرف الأعوان في التبادل³.

¹ Roberta Capello and Peter Nijkamp“ Hand book of Regional Growth and Development Theories” op.cit. p 446

² Anton N.Oleinik“The Institutional Economics of Russia’ s Transformation”Published by Ashgate Publishing Limited, Enklad, UK, 2005. p51

³ Jay B .Barney and William Hesterly“ Organizational Economics:Understanding The Relationship Between Organisations and Economic Analysis” in“ Hand book of Organization Studies ”Edited by Stewart R .Clegg ,Cyntia Hardy and Water R. Nord, Published by SAGE Publications ltd ,London, UK ,Printed and Bound in Great Britain by Biddes ltd, Guild Ford and King’s Lynn ,First Published in 1996, Reprinted in 2002. p 118

الانتهازية: و التي تشير إلى ميل الأعوان الاقتصاديين للمشاركة في اكتساب الفوائد الاقتصادية من خلال الفعل الذي تمليه المصلحة الذاتية مع السلوك الاحتمالي¹ و الغش و المكر و هذا السلوك يشير إلى الاعلان الغير كامل و المشوه للمعلومة الخاصة إضافة إلى الجهود الموجهة لتضليل، تشويه، إخفاء، تشويش، إرباك الشركاء في التبادل²، كما أشار Williamson إلى عوامل تسبب تكاليف الصفقات كمايلي: -عدم التأكد : يرفع صعوبة طرف معين في مراقبة أداء الأطراف الأخرى و يرفع تكاليف الصفقات .

-العدد الصغير : من المشاركين الذي يقود إلى حالات الاحتكار الثنائي، احتكار القلة و بالتالي يمكن تشويه أسعار السوق بواسطة الانتهازية³.

-خصوصية الأصول: أي تكاليف الصفقات لاستعمال نفس الأصول للبديل الأفضل القادم (استعمالته البديلة)⁴.

و قد اعتبر Williamson أن هذه النظرية كافية لتحليل الهياكل الداخلية للشركات إضافة إلى أنه لم يقدم نفس النوع من الدلائل التجريبية الثابتة⁵.

¹Clemens jager“ The Transaction Cost Theory within The Context of Economic Sciences : Summary ”,op.cit .p21

² Bart Nooteboom“ The Foundations of Trust” in“ The Social Institutions of Capitalism: Evolution and Design of Social Contracts” Edited by Pursey Hengens, Hans Van Oosterhout, Jack Vromen, Published by Edward Elgar Publishing Limited ,USA, UK. p 68

³ Gareth R. Jones “Toward A Positive Interpretation of Transaction Cost Theory: The Central Roles of Entrepreneurship and Trust” in“ The Black Well Hand Book of Strategic Management” Edited by Michael A. Hill, R. Edward Freeman, Jeffrey S. Harrison, Published by The Black Well Publishers, UK, Printed By Achaean Press, UK, 2001. p 211

⁴ Jeffrey A.Miles“ Management and Organization Theory: A Jossey- Bass Reader” Published by John Wiley & Sons Inc, Jossey Bass, San Fransisco ,USA,2012, without page.

⁵ Didier Chaband and Stephane Saussier“ Transaction Cost Economics and Governance Structures: Applications, Developments and Perspectives” in“ Conventions and Structures in Economic Organizations: Markets Net Works and Hierarchies ”Edited by Oliver Favereau and Emmanuel Lazege, Series Editors: Geoffrey M.Hodgson, New Horizons in Institutional and Evolutionary Economics, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK ,USA, 2002. p 109

❖ **North** عرف تكاليف الصفقات على أنها تكاليف قياس ما هو متاجر به كذلك تكاليف المرافقة للتجاوب مع الاتفاقيات، عموماً لا يوجد تعريف محدد لهذه التكاليف و لكن هناك اعتراف بأنها التكاليف المرافقة لعقود الانشاء (التأسيس)،

المراقبة و التنفيذ¹ و أشار كذلك إلى أنها تكاليف الحصول على المعلومات و تنفيذ الاتفاقيات، و المفاهيم النيوكلاسيكية لتكاليف الإنتاج يجب أن يتم توسيعها لتتضمن تكاليف الصفقات².

لقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية كما يلي:

Ghoshal& Moran 1996 Oster Loh& Frey2000 انتقدوا افتراض الانتهازية التي تهمل الجوانب الإنسانية مثل المشاركة ، التضامن و أن العمل على فرضيات أخرى بداية سيكون مفيد للتقدم إلى الأمام³، كما أشار 1987Dow إلى أنه حتى الأنظمة التي تقرر الشركة إنجازها داخل إطارها لن تسلم من انتهازية الطرف الثالث (الإداري رئيس العمل)⁴، و أشار 1985 Maytz & Scharpf إلى أن السلوك الإنساني لا يتم قيادته فقط بواسطة التوجه إلى المنفعة الذاتية و لكنه يتأثر أيضاً بالمؤسسات⁵.

¹ Janvier A. Escobal “ The Role of Public Infrastructure in Lowering Transaction Costs”in “Development Economics Between Markets and Institutions: Incentives for Growth ,Food Security and Sustainable Use of The Environment” Volume 4, Man sholt Publication Series, Edited by Erwinbulte, Ruerd Ruben, Published by Wageningen Academic Publishers ,The Netherlands ,2007 .p47

² Graeme Donald Snooks“ The Ephemeral Civilization :Exploding The Myth of Social Evolution”, op.cit .p88

³ Niicolai J .Foss and Peter G. Klein“ Critiques of Transaction Cost Economics :An Over View ”in “The Elgar Companion to Transaction Cost Economics ”Edited by Peter G.Klein and Michael E. Sykuta, published by Edward Elgar Publishing Limited ,USA, UK,2010 .p267

⁴ Jay B. Barney and William Hesterly “Organizational Economics: Understanding the Relationship Between Organizations and Economic Analysis” in“ Hand Book of Organization Studies” Edited by Stewart R .Clegg ,Cynthia Hardy and Walter R. Nord ,op.cit. p 123

⁵ Harm Van Lie Shout“ Enhancing The Operation of Markets for Vocational Education and Training ”in“ Vocational and Adult Education in Europe ”Edited by Fons Van Wier Ingur and Graham Attwell, Published by Kluwer Academic Publishers ,The Nether lands ,1999. p72

و حسب Javier A. Escobale 2007 فإن التطوير النظري لهذه النظرية مثلا نموذج Coase لم يكن مرفوقا بقياس ناجح لتكاليف الصفقات مثلا تفضيلات حول الوقت المستغرق في الإنتاج و تفاصيل النشاطات و مدة القيام بها¹.

و قد أشار Frédéric E. Sautet 2000 إلى أن التكاليف ليست محلولة داخليا بطريقة فعالة (أي داخل المنظمة)²، و قد أفاد Knight 1992 إلى أن المؤسسات السياسية و الاقتصادية تظهر مع مصالح اقتصادية و سياسية متصارعة و لها مقاصد و منالات بعيدة توزيعية و التي لها القليل مما تقدمه لتخفيض تكاليف الصفقات فغرضها هو اكبر من هذا بكثير³.

2- نظرية حقوق الملكية Property Rights Theory

كلمة الملكية مشتقة من الكلمة اللاتينية Properties و التي تعني ما يمتلكه الشخص اي أن ما يمتلكه الشخص هو ملكيته و الملكية هي المراقبة من طرف الشخص على أشياء مادية معروفة بواسطة المجتمع⁴، و قد أسس كل من Arment 1965-1977 و Harold Demsetz 1967 و Armen Alchian 1965-1977 نظرية حقوق الملكية كما شهدت هذه النظرية مساهمة كل من Pejovick, Furubotn, DeAlessi 1973, North 1960 و R.Coase 1960⁵ و حسب Alchian 1965 فإن حقوق الملكية تعني سلطة أفراد معينين لاختيار استعمال سلعة ما ضمن فئة من الاستخدامات الغير الممنوعة كما تعرف من الذي له

¹ Janvier A. Escobal “ The Role of Public Infrastructure in Lowering Transaction Costs” in “Development Economics Between Markets and Institutions: Incentives for Growth, Food Security and Sustainable Use of The Environment”, op.cit .p47

² Frederik E. Sautet “An Entrepreneurial Theory of The Firm” Published by Routledg, London ,UK, 2000. p47

³ Itai Sened “ The Political Institution of Private Property” Published by Cambridge University Press ,New York, USA, 1997 .p46

⁴ Urmila Sharma, S.K. Sharma “Principles and Theory of Political Science” Published by Atlantic Publishers & Distributions, ltd, New Delhi, India, 2007. p262 263

⁵ Gunnar Hein Sohn and Otto Steiger “Money, Markets and Poverty” in “ Money and Markets: A Doctinal Appoch ” Edited by Alberto Giacomin and Maria Cristina Marcuzzo, Published By Routledge ,Oxon, UK, 2007. p70

أية حقوق قرارات حول سلعة ما¹ Alchian & Demsetz 1972، و أشار إلى أن الملكية تغطي أيضا السلطة على استعمال الأصول².

Alchian & Demsetz 1973 عرفوا حقوق الملكية على أنها الحق المعترف به اجتماعيا لاستعمال المورد كما أشار إلى بعض التغيرات في حقوق الملكية المكلفة و التي تتضمن تكاليف صفقات³.

فمدخل حقوق الملكية حسب Alchian & Demsetz 1972, Demsetz 1967
Alchian 1965 يركز على علاقات الملكية في المجتمع و هذا المدخل يعرف الملكية على أنها حزمة تشمل الحقوق التالية: حق استعمال السلعة، حق ربح دخل من السلعة، حق تغيير جوهر السلعة، حق نقل السلعة⁴، أي حق استعمال ملكية الشخص داخل حدود القانون، الحق في استعمال شيء تابع لشخص آخر و لكن ليس إيجارها، بيعها أو تغيير نوعيتها و هناك حالة الرهن التي تتضمن حق الاحتفاظ بشيء تابع لشخص آخر لكن ليس باستعماله و هناك حالات استثنائية تسمح بحق التعدي على ممتلكات الآخرين مثل حق عبور أرض شخص آخر⁵، و يعرف نظام حقوق الملكية في النظام الاقتصادي وضعية الأفراد مع احترام استعمال الموارد النادرة⁶.

فالاقتصاد المؤسسي الجديد ينظر إلى حق الاستيلاء على عوائد السلع و الموارد و حق التصرف في السلع و الموارد على أنها حقوق ملكية أساسية كما يحلل كيفية تخصيص

¹ Iris A. Hauswirth “Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective” Published By Phisica- Verlag Heidelberg ,A Part of Spinger Science+ Business Media, Printed in Germany, 2006. p31

² Nicholas Bocard “ Industrial Organization, A Contract Based Approach” IOCB Book ,2010. p375

³ Nadia Cuffaro “ Population, Economic Growth And Agriculture In Less Developed Countries ” ,op.cit .p31

⁴ Nicole J. Saam “ Economics Approachs To Management Consulting” in “ The Oxford Hand Book of Managemant Consulting ” Edited by Matthias Kipping, Timothy Clark, Published by Oxford University Press, New York ,USA, 2012. p209

⁵ Svetozar Pejovich “The Economics of Property Rights: Towards a Theory of Comparative Systems” International Studies in Economics and Econometrics, Published by Kluwer Academic Publishers, The Netherlands, 1990, p27-28

⁶ Erik G. Furubotn and Rudolf Richter “ Institution and Economic Theory: The Contribution of The New Institutionel Economic now including a glossery ” op.cit. P 31

و تنفيذ و تحديد حقوق الملكية بالنظر الى التكاليف الصفقات¹، و قد أشار Grossman&Hart 1986 إلى أن الشركة هي قائمة من الأصول التي تمتلكها و ملكية الأصل تمنح كل الحقوق على استعمالها و الحصول على عوائدها و عندما تصبح تكاليف الصفقات واسعة الوجود و العقود غير كاملة فان باقي الحقوق تصبح ذات أهمية كبيرة و التي تعطي قوة تقرير على استعمال الأصل مهما ظهرت أشياء غير متوقعة².

Demsetz 1967 يرى بان الملكية الخاصة تظهر من الملكية الجماعية عندما تصبح الأرض نادرة و يصبح من الفعال و الكفؤ خصومة الأرض³. فحسب Demsetz عندما يقوم مالك الأرض بتأجيرها إلى المستأجر، فهذا الأخير هو حائز على الأرض بينما الأول لا يزال صاحبها و مالكا الذي له حق رهنها⁴.

1973 Alchian & Demsetz اثبتوا بانه ليس المورد نفسه هو مملوك بل حزمة من الحقوق المعترف بها اجتماعيا و قانونيا لاستعمال المورد فامتلاك الأرض يعني عادة أن يكون هناك حق الحرق ، حق إزالة التراب و لكن ليس حق رمي التراب على المارة أو استعمال التراب لتغيير مجرى تدفق مياه نهر ،مثلا⁵ أيضا حق الفرد في الحرص على بقاء جاره خارج حقله، كما لا يوسع حقه في اطلاق النار على جاره اذا دخل في حقله ، فكل مجتمع يقرر لنفسه المجال المسموح لحقوق الملكية و القيود على الممارسة⁶ و أشار Demsetz 1967 الى ان حقوق الملكية تحدد كيف يمكن للشخص ان يستفيد أو يتضرر بواسطة قراراته أو قرارات الآخرين الذين لهم حقوق قرارات تمس السلعة التي يمتلكها.

¹ Gunnar Hein Sohn and Otto Steiger “Money, Markets and Poverty” in “ Money and Markets: A Doctinal Appoch ” Edited by Alberto Giacomin and Maria Cristina Marcuzzo, op.cit. P 70-71

² Nicholas Bocard “ Industrial Organization, A Contract Based Approach” op.cit. P375

³ D. Acemoglu “Institutions as a Fundamental Cause of Long- Run growth” in “ Hand Books in Economics22: Hand Book of Economic Growth” Volume1a, Edited by Philippe Aghion ,Stern N. Durlauf, Published by Elsevier, B.V,Nether lands, 2005.p422

⁴ Gunnar Hein Sohn and Otto Steiger “Money, Markets and Poverty” in “ Money and Markets: Markets: A Doctinal Appoch ” Edited by Alberto Giacomin and Maria Cristina Marcuzzo, op.cit. P72

⁵ Iris A. Hauswirth “Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective”,op.cit .p30-31

⁶ Dani Rodrik “ Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them” in “Institutions, Globalisation and Empowerment” Edited by Kartik C.Roy and Jorn Sideras ,op.cit. p 22-23

وعندما يباع المورد أو يشتري فإنه ينطوي على تحويل حقوق الملكية و في بعض الحالات حق الاختيار بالتصرف بالأصل يكون مقيدا أو ربما حتى يتم سحبه و في حالات أخرى حق الملكية لا يكون دائما حصري لفرد واحد و هذه الأشكال الغير التامة للملكية تسبب مشاكل كما ان نقص الملكية التامة يخلق حوافز تجعل القرارات الفردية غير فعالة من وجهة نظر المجتمع و أشار Coase إلى ان سبب هذه الحالات هو تكاليف الصفقات¹.

و حسب Furubotn & Pejovich 1972 فان حقوق الملكية الفعالة في الحاضر قد لا تكون كذلك في المستقبل مثلا غابات، مواقع صيد ،و من وجهة نظر Demsetz 1967 فان حصص المداخل لمجموعة الأعضاء هي غير ثابتة فكل فرد يمكن ان يتخذ قراراته فتؤثر على تلك الموارد المشتركة مثلا الإفراط في الاستعمال و هذه الحالات تكون مبنية علي قاعدة الأول يأتي الأول يأخذ و بالتالي كل فرد يكون له حافز ان يخدم نفسه قبل ان يفعل الآخرون و بالتالي يقوم هذا الفرد بالاستثمار في أصوله الخاصة التي تمكنه من الاستفادة من المورد المشترك لتعود بالفوائد عليه لوحده مثلا شراء زوارق صيد سريعة لذلك تم إيجاد مؤسسات لتتجنب الاستعمال المفرط².

و تؤثر حقوق الملكية على السلوك الاقتصادي بعدة طرق مختلفة منها:

-الحصرية التي تقدم حوافز لؤلئك الذين يمتلكون أصول لوضعها في استعمالات مرتفعة القيمة .

-قابلية التحويل التي تقدم حوافز للموارد حتى تتحرك من الملاك الأقل إنتاجية إلى الملاك الأكثر إنتاجية.

- الضمانة الدستورية للملكية التي تفصل تراكم الثروة الاقتصادية عن تراكم الثروة السياسية فالنتيجة الكبيرة لغياب حقوق الملكية الخاصة هو ارتباط السلطة السياسية مع الثروة و نتيجة كبرى لوجود حقوق الملكية هو انفصالهما³.

تعتبر الدولة مسؤولة عن حماية حقوق الملكية لاسيما الخاصة من خلال حماية القانون و النظام و تنفيذ قوانين تمنع مصادرة الملكية الخاصة و هذا يتصاعد مع هدف الدولة

¹ Iris A. Hauswirth "Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective", op.cit .p31

² Iris A. Hauswirth, op.cit p 32-33

³ Svetozar Pejovich "The Economics of Property Rights: Towards a Theory of Comparative Systems", op.cit. p29

لتشجيع استثمار القطاع الخاص و حسب North 1990 فان الفشل في حماية حقوق الملكية هي وصفة لفشل جهود الدولة لإنشاء اقتصاد السوق و التكامل و الاندماج نحو الاقتصاد العالمي¹.

و لقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية منها:

محاولة هذه النظرية لإنتاج نظرة بسيطة، تفاؤلية وظيفية لظهور المؤسسات و طبيعتها².

لقد قامت هذه النظرية بتقديم تكاليف صفقات غير كمية مما يتطلب حجج موثوقة لتدعمها³.

بالنسبة لسلع محيطية معينة من المستحيل قبول إقصاء الاستهلاك بواسطة آلية السعر مثلا الهواء و الطبيعة الغير الملوثة التي تعد من الأمثلة التي تكون فيها حقوق الملكية غير فعالة كذلك فان شروط المنافسة الغير التامة السائدة في السوق الذي يتم فيه تبادل حقوق الملكية يمكن ان تؤدي إلى وفق عملية التبادل مثلا احتكار شركة واحدة لاستخدام المواد الفعالة و النشطة التي لها اثر على التنوع البيولوجي كما تؤثر على المحيط و حتى على الملكيات التابعة لآخرين (مزارع، مياه) و هذا مثلا قد يعيق ملاك معينين في تلك المنطقة من مبادلة حقوقهم و بالتالي تضعف مكانة نظرية حقوق الملكية في شروط المنافسة الغير التامة⁴.

3- نظرية الوكالة Agency Theory

أشار Berle & Means 1932 في مؤلفهما الشركة الحديثة و الملكية الخاصة

The Modern Corporation & Private Property إلى ان تشتت الملكية مع

اتساع عدد حاملي الأسهم الذين لا يمكن ان يمارسوا قوة حقيقية على الشركة بسبب ظهور تصنيف ما بين فئتين : ملاك بدون مراقبة و مراقبين (مدراء) بدون ملكية كما أشار إلى انه

¹ Economic and Social Commission for Western Asia“ Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region,1999- 2000: Part II, The Role of The State in The Globalized Economy, with Egypt and Jordan as case studies”, op.cit . p24

² Nadia Cuffaro“ Population, Economic Growth And Agriculture In Less Developed Countries ” ,op.cit .p32

³ Iris A. Hauswirth “Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective”,op.cit . p 34

⁴ Beat Burgenmeier “Economie du Developpement Durable” 2^{ème} Edition ,Edition de Boeck Université ,Bruxelles, Imprimé en Belgique ,2005. p80

من غير الواقعي ان يعمل المدراء دائما لمصالح و فوائد ملاك الشركة و هذا يعتمد على الدرجة التي تتماشى فيها مصالح المراقبين مع مصالح الملاك¹.

و قد عرف Mekling&Jensen 1976 علاقة الوكالة "علاقة الأصيل- وكيل" على أنها العقد الذي يستخدم بموجبه أي شخص أو عدة أشخاص (ملاك) أشخاص آخرين (وكلاء) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم مما يتضمن بعض من تفويض سلطة اتخاذ القرارات إلى الوكيل² ، و تتمثل فرضيات هذه النظرية في "الفرضيات الإنسانية" المصلحة الذاتية، العقلانية المحدودة للملاك ، كره الخطر للوكيل ، "الفرضيات التنظيمية" صراع أهداف جزئي ما بين المشاركين ، الكفاءة كمعيار للفاعلية، عدم تماثل المعلومات ما بين الأصيل و الوكيل، "فرضيات المعلومات" المعلومة هي سلعة قابلة للشراء³.

و تتميز علاقة الوكالة على أنها علاقة تعاقدية ما بين المالك و المدير كما تتصف بعدم تناظر المعلومة حيث يكون للأصيل معلومات اقل حول الوكيل و هكذا يسعى هذا الوكيل إلى تحقيق مصالحه الخاصة دون ان يكتشفه الأصيل (المالك)⁴ ، فدالة المنفعة للمالك تقيم الربح و تستلزم تعظيم الإنتاج بأقل تكلفة و بالمقابل دالة المنفعة للمدير تقيم الدخل، الإكراميات، أوقات الفراغ و هكذا يوجد صراع القيم⁵.

¹ Marianne Van Der Steen “ Evolutionary Systems of Innovation: A Veblenian-Oriented Study Into The Role of the Government Factor” ,op.cit. p227

² Niels Ejerstoo and Carsten Greve “ Contractualisation and Parliament: The Case of Denmark” in “ Managing Parliament in the 21st Century ”EGPA Year Book ,Edited by Peter Folconer ,Colin Smith, C. William R .Webster, Published by IOS Press ,Netherlands, Co-Publishers: International Institute of Administrative Science – IIAS Begium ,Printed in Netherlands, 2001.p156

³ Kathleen M. Eisenhardt “Agency Theory :An Assesment and Review” in “ Theories of Coprporate Governance:The Philosophical Foundations of Corporate Governance” Edited by Thomas Clarke ,Published by Routledge, Oxon ,UK ,New York, USA, Canada, 2004. p 79

⁴ Christian Knudsen “Modelling Rationality ,Institutions and Processes in The Economic Theory” in “Rationality, Institutions and Economic Methodology” Edited by Uslakali Maki ,Bo Gustafsson and Christian Knudsen, Published by Rout ledge, New York, USA, 1993. p 275

⁵ B. Dan Wood“ Agency Theory and The Bureaucracy” in“ The Oxford Hand Book of American Buranocracy ”Edited by Robert F.Durant, Published by Oxford University Press, New York ,USA, 2010 .p 183

ووجد كل من Jensen & Meckling 1976 إلى ان الوكلاء لا يسعون على نحو كاف لمصالح المالك¹ و بالتالي عندما يفترض ان الوكلاء هم ذوي مصلحة ذاتية و انتهازيين (و يمكن أن يلجؤوا للغش من أجل مصالحهم الذاتية) يتصف المحيط بعدم التأكد و المعلومات الغير التامة ، و تبين نظرية الوكالة ان التفويض يكاد يكون مشحونا دائما بمشاكل الأصيل و مصحوبا بتكاليف الوكالة² ، كما أشار إلى أن تكاليف الوكالة تتمثل في تكاليف المراقبة و أدوات الحوافز إضافة إلى الخسائر التي لا يمكن تجنبها³ و نتيجة لهذه التكاليف تظهر مشاكل الاختيار العكسي و الخطر المعنوي.

❖ الاختيار العكسي (سوء الاختيار): تظهر عندما تعمل جهة واحدة بشكل انتهازي قبل الدخول في العقد و مباشرته ولقد بين نموذج Akerloff 1970 لسوق السيارات المستعملة أن المشترين هم تحت رحمة انتهازية البائعين⁴ فيقوم الوكلاء بتشويه قدراتهم و كفاءاتهم أثناء استخدامها مثلا قيام المدراء باستثمار أموال الملاك في مشاريع تمنحهم علاوات و لكن لا تضيف اي قيمة اقتصادية للشركة و في هذه الحالة يكون للمدراء خيار عكسي في اتخاذ القرارات مقارنة بما يفضله الملاك⁵.

❖ الخطر المعنوي (الأخلاقي): و يظهر عندما تعمل فئة بشكل انتهازي بعد ان يتم إمضاء العقد حيث يوجد دائما اغراء الغش و المطالبة بأكثر مما تم الاتفاق عليه في العقد⁶، و يمثّل هذا الخطر في قيام الوكيل بإخفاء المعلومات عن الأصيل⁷ و هنا حسب Akerloff 1970 يقوم الوكيل باستعمال معلوماته الإضافية لاتخاذ قرارات ليست في صالح الأصيل كما يبذل الوكيل

¹ Conor Vibert “ Theories of Macro Organizational Behaviour: A Hand Book of IDEAS and Explanations” Published by M E.Sharpe ,Printed in USA,2004. p43

² Iris A. Hauswirth “Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective”,op.cit . p36

³ Iris A. Hauswirth ,op.cit p 38

⁴ Philippe de T’Serclaes, Nigel Allands “Mind in The Gap: Quantifying Principal- Agent Problems in Energy Efficiency ”Published by OECD /IED(International Energy Agency), Paris ,Cedex ,France, 2007.p28

⁵Conor Vibert .op .cit.p42-43

⁶ Philippe de T’Serclaes, Nigel Allands ,op.cit .p28

⁷ Niels Ejerstoo and Carsten Greve “ Contractualisation and Parliament: The Case of Denmark” in “ Managing Parliament in the 21st Century ”EGPA Year Book ,Edited by Peter Folconer ,Colin Smith, C. William R .Webster, op.cit. p 156

جهود اقل مما تم الاتفاق عليه في العقد¹ ، و يمكن للمالك أن يحد من تضارب المصالح بينه و بين الوكيل من خلال منحه حوافز إضافة إلى تحميله تكاليف المراقبة للحد من الأنشطة المنحرفة² ويمكن للمالك أن يجعل المكافأة و العقوبات مشروطة بأداء المدير و هذا يدفع المدير للتركيز على تعظيم الربح، و لكن هذا يستلزم دائما تكاليف يتحملها المالك لجعل أداء المدير متلائم³.

و قد أشار Meckling & Jensen 1976 كيف أن ملكية الأسهم من طرف المدراء تحيز و تقرب مصالح المدراء مع مصالح المالك فكلما ارتفعت حصة ملكية المدراء من الشركة انخفضت انتهازياتهم الإدارية⁴ ، كذلك إدماج مبدا تقييم أداء الوكيل في شروط العقد و من المهم للأصيل أن يكون على معرفة بسمعة الوكلاء بشكل مسبق مما يحد من السلوك الانتهازي⁵ ، كما قام كل من Fama 1983 و Jensen بوصف دور مجلس المدراء كنظام معلومات يمكن أن يستعمله المساهمين و الملاك لمراقبة انتهازية المدراء التنفيذيين حيث يقوم نظام المعلومات بإعلام الأصيل حول أفعال الوكيل الحالية فعندما يكون للأصيل معلومة للتحقق من سلوك الوكيل فان هذا الأخير سيتصرف في مصالح الأصيل⁶.

فقد قدمت نظرية الوكالة حلولا لمشاكل علاقة الأصيل- الوكيل و ركزت على تحسين العقود ما بين الجهات كما ترى هذه النظرية بأنه لا يوجد شكل واحد من العقود يمكن أن يحل كل المشاكل و تقترح بأن العقد الأفضل هو الذي يقرب فوائد الأصيل من فوائد و مصالح الوكيل قدر الإمكان⁷.

¹ Iris A. Hauswirth "Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective", op.cit. p38

² Niels Ejerstoo and Carsten Greve ,op.cit. p156

³ B. Dan Wood " Agency Theory and The Bureaucracy" in " The Oxford Hand Book of American Burancracy " Edited by Robert F.Durant,op.cit.p184

⁴ Kathleen M. Eisenhardt "Agency Theory :An Assesment and Review" in " Theories of Coporate Governance:The Philosophical Foundations of Coporate Governance" Edited by Thomas Clarke ,op.cit.p80

⁵ David M. Hart " The Political Theory of The Firm" in "The Oxford Hand Book of Business and Government " Edited by David Coen, Wyn Grant, Grahamk Wilson ,Published by Oxford University Press, New York,USA, 2010 .Without Pages

⁶ Kathleen M. Eisenhardt ,op.cit. p 80

⁷ Philipe de T'Serclaes, Nigel Allands "Mind in The Gap: Quantifying Principal- Agent Problems in Energy Efficiency ",op.cit. p29

بالرغم من ذلك قد تعرضت هذه النظرية إلى مجموعة من الانتقادات كالتالي:

فكل من Gibbons 1998 ، Arrow 1985 ، Hanser 1985 و Patt&Zeck 1999 Prendergast 1991 أشار إلى ان هناك اختلاف ما بين النظرية و التطبيق فالحياة الواقعية هي أكثر تعقيدا من النماذج¹ ، كما أشار Sorrel 2004 إلى أن نظرية الوكالة تستخدم نماذج رياضية معقدة و يجب استجواب منفعتها في تسيير ترتيبات العالم الحقيقي².

Richard A. Lambert يرى بأن هناك عدة انتقادات يمكن ان توجه لنظرية الوكالة من خلال افتراضها بان كل واحد بدون رحمة و شرس و عنيف مهتم لمصلحته الذاتية فقط و لكن يوجد عدة أنواع من الناس يختلفون في مدى تعاونهم و التعاون يسهل عملية التعلم داخل المنظمة فيفيد في اتخاذ قرارات افضل في المستقبل، كما يساعد على التجريب و جني فوائده ، و هناك انتقاد اخر فعندما يتم افتراض أن كل من الأصيل و الوكيل هما معظمان للفائدة فلا حاجة لوضع أن كل منهما عقلائي في نموذج الوكالة³، كما أشار Perrow 1986 و Hirsh 1987 إلى كون هذه النظرية تكرر للمعاني و تقتقر للدقة⁴، كما تم الإشارة إلى الانتباه القليل لهذه النظرية نحو الموارد الداخلية للمراقبة مثل: العلاقات الاجتماعية ، ثقافة الشركة ، كما أن هذه النظرية ترى بأن المنظمة مستقلة و غير متأثرة بالمحيط الذي تعمل داخله في حين ان العمل يستعين كثيرا بمصادر خارجية⁵.

كما أفاد Sharma 1997 بان النظرية لم تعرض و لم تكشف عن العوامل التي تعيق تطبيق حلول الوكالة، مهما يكن لم توجد نظرية كانت دواء لكل داء، و على الرغم من

¹Iris A. Hauswirth “Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK From an Organizational Economics Perspective”, op.cit. p40

² Philippe de T’Serclaes, Nigel Allands “Mind in The Gap: Quantifying Principal- Agent Problems in Energy Efficiency ”, op.cit. p30

³ Richard A. Lambert “ Agency Theory and Management Accounting” in “ Hand Book of Management Accounting Research”, Volume 1, Edited by Christophre S. Chapman, Anthony G. Hopwood ,Michael D. Shields ,Published by Elsevier, UK ,2007. p264

⁴Katheleen M. Eisenhardt “Agency Theory :An Assesment and Review” in “ Theories of Corporate Governance: The Philosophical Foundations of Corporate Governance” Edited by Thomas Clarke ,op.cit. p80

⁵ Conor Vibert “ Theories of Macro Organizational Behaviour: A Hand Book of IDEAS and Explanations”, op.cit . 43

كل هذه الانتقادات فان نظرية الوكالة هي قابلة للجدل و قد خدمت محاولة للنظر داخل الصندوق الأسود للعلاقات ما بين الأعوان الاقتصاديين¹.

4-نظرية الألعاب Games Theory

نظرية الألعاب بدأت مع مؤلف نظرية الألعاب و السلوك الاقتصادي ل Oskar John Von Neuman،Morgenstern وفي 1944 ألحق بطبعة ثانية و ثالثة في 1947 و 1953 و قد عرفا اللعبة على أنها " أية تفاعلات ما بين الأعوان المسيرة بواسطة مجموعة قواعد محددة بالتحركات المحتملة " و ترى هذه النظرية بأن نتيجة شخص واحد لا تتأثر فقط بأفعاله و لكن أيضا بأفعال الآخرين².

و تتكون اللعبة من :عقود اللاعبين- مجموع الخيارات (الاستراتيجيات) المتاحة لكل لاعب- مكاسب كل لاعب و تجيب قواعد اللعبة عن أسئلة :من، ماذا، متى يفعل اللاعب، مثلا الدوافع الخاصة لكل لاعب (كل لاعب هو عقلائي) ثم يأتي الحل³، و حسب Walliser1989 فان نظرية الألعاب تفترض ان الوكلاء أو الأعوان هم عقلانيين، منفعيين معظمين للمنفعة⁴ و المعرفة المشتركة للعقلانية التي ترى بأن كل شخص عقلائي يعلم بأن الآخرين عقلانيين و لكنه لا يتوقع ان هناك شخص اخر عقلائي يحمل نفس المعلومات التي لديه فلا أحد عقلائي يتوقع أن يفاجئ بشخص آخر عقلائي⁵ كما أن كل الأفراد يعلمون اللعبة و الأفعال المحتملة⁶ و كيف يختارون فعل من تلك الأفعال المسموحة كما ان اللعبة يجب أن تكون لها دالة هدف واحدة تلخص الرغبات (أحيانا قد تكون هذه الرغبات متناقضة)

¹ Philippe de T'Serclaes, Nigel Allands "Mind in The Gap: Quantifying Principal- Agent Problems in Energy Efficiency ",op.cit. p30

² Shaun P. Hargreaves Heap and Yanis Varou Fakis " Game Theory:A Critical Text "Second Edition, Published by Routledge, London, UK ,2004. p 2-3

³ Commissariat General du Plan Préface de Daniel Le Bégue " L'Intégration Régionale : Une Nouvelle Voie Pour L'Organisation de L'Economie Mondiale ?"Editions de Boeck Université ,Bruxelles, Imprimé en Belgique, 2001. p 241-242

⁴ Bernard Chavance " Institutional Economics" Published by Rout ledge, Oxon,UK, 2009 (Originally Published in French as " L'Economie Institutionnelle" par Bernard Chavance, Editions la Decouvert ,Paris, France ,2007). p 55

⁵ Shaun P. Hargreaves Heap and Yanis Varou Fakis " Game Theory:A Critical Text ",op.cit. p28

⁶ Shaun P. Hargreaves Heap and Yanis Varou Fakis ,op.cit. p31

¹ و تعتبر هذه النظرية، نظرية قرار من وجهة نظر J.Von Neumann&O. Morgenstern 1944 و التي تشير إلى الأفعال المتخذة من طرف اللاعبين انطلاقا من قواعد لعب محددة مقدما² كما صنفوا الأنواع الثلاثة من الألعاب :

❖ الألعاب الغير التعاونية و الألعاب التعاونية: ففي لعبة بسيطة يمكن للاعبين اختيار التعاون أو عدمه و يمكن التحقق داخلها حول شروط توازن التعاون المتبادل التي يمكن أن تتحقق و تستمر³، وفي حالة الألعاب الغير التعاونية و التي هي عكس التعاونية فان الاتفاقيات السابقة بين الوكلاء ليس الزامية⁴،

أما في الألعاب التعاونية يمكن للاعبين مناقشة نواياهم و التركيز على التحالف على عكس الألعاب غير التعاونية⁵.

❖ الألعاب التسلسلية أو الألعاب الاستراتيجية : يلعب اللاعبون واحد تلو الآخر وطريقة الحل هي التكرار إلى الورا و حل اللعبة يعتمد على ترتيب اللقطات⁶.

❖ الألعاب المكررة: تمكن من الوصول إلى حلول بتكرار اللعبة ، كما تقدم تهديد صادق بالانتقام اذا لم يكن أحد اللاعبين متعاوناً (استراتيجية واحدة بواحدة)⁷، و حاولت هذه النظرية نمذجة الترابطات ما بين قرارات الافراد لشرح نتائج العمليات الاجتماعية و اللعبة الأكثر قدما و شهرة هي ورطة السجناء التي تعطي قواعد معينة و هيكل المكافاة الذي يفترض بأن كل لاعب على علم بها، كما أنها تشرح الحالة دون المثلى التي تنتج عن

¹ Philip Microwski “Against Mechanism: Protecting Economics From Science” published by Rowman & Little Field Publishers, USA, 1988. p 85-86

² Muriel Maille Fert “ L’Economie du Travail :Concepts, Debats et Analyses ”La 2^{ème} edition, Edition La Vallois- Perret (haut de seire) : Study Rama, Jeunes Edition, France, 2004.p20

³ Wietze Lise “ An Econometric and Game Theoretic Model of Common Pool Resource Management :People’s Participation in Forest Management in India” Published by NOVA Science Publishers ,New York, 2007.p27

⁴ Muriel Maille Fert ,op.cit. p20

⁵ Wietze Lise, op. cit .p 27-28

⁶ Muriel Maille Fert ,op.cit. p20

⁷ Muriel Maille Fert ,op.cit. p 22

تفاعل الناس مع بعضهم¹، و تتمثل خصائص هذه اللعبة في كون شخصان مشتبه بهما في جريمة و يتم استجوابها بشكل منفصل و ليس هناك فرصة للاتفاق على استراتيجية مشتركة فافضل استراتيجية هي اعتراف كل منهما و يحكم عليهما بسنة سجن و يمكن أن ينكرا تورطهما و الأمل باعتراف الطرف الآخر فيحكم عليهما بالسجن 3 سنوات²، و هناك أيضا حالة المزادات العلنية مثلا(شركات النفط) و اللاعب الأكثر تفاؤلا حول قيمة الغرض يحاول المزايدة أكثر و يربح و يدفع أكثر مما يدفعه الآخرون و بالتالي يتحمل ما يسمى ب بلاء الراح winner's curse و هذه النظرية تفترض بأن المزايد العقلانيين سيتوقعون شقاء الراح و يزايدون بشكل حذر حتى يتجنبوه³.

كما اقترح J.Von Neumann&O. Morgenstern 1944 بان النظرية الألعاب هي وسيلة لاختيار المؤسسات⁴.

حسب Wittgenstein 1978 فان اللعبة، القاعدة ، اللغة هي مؤسسة و القول بأن اللعبة هي مؤسسة ليس بالضرورة القول بأن المؤسسة هي لعبة⁵ ، فالرابط ما بين نظرية الألعاب و الاقتصاد المؤسساتي الجديد هي أن هذه النظرية تستعمل كأداة لشرح التغيير المؤسساتي⁶ و بواسطة هذا الارتباط تفسر المؤسسات الاجتماعية على أنها تقدم قواعد للعب كما يشار إلى كيفية ترجمة الأفعال أو الاستراتيجيات إلى مكافأة⁷، فقواعد اللعب المفهومة جيدا تشكل الخط الأساسي من اجل التفاعل الإنساني كما توضح أفعال الأطراف الأخرى بما

¹ Wilferd Dolfsma “ Institutional Economics and The Formation of Preferences” Series Editor: Geoffrey M. Hodgson ,New Horizons in Institutional and Evolutionary Economics ,Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK ,USA, 2004, p42-43

² Wilfred Dolfsma ,op.cit .p 43

³ Colin F. Camerer “ Behavioural Game Theory :Experiment in Strategic Interaction” published by Princeton University Press,New Jersey,USA,2003. p5-6

⁴ Mary Ann Dimand ,Robert W .Dimand“ Game Theory ” in“Encyclopedia of Political Economy” Edited by Philip Anthony O’ Hara ,Volume1, Published by Roudge, London, UK, 1999,Reprinted in 2001.p384

⁵ Andrew Shotton“ Oskar Morgenstern’s Contribution to The Development of The Theory of Games” in“ Toward a History of Game Theory ”Edited by E. Roy Weintraud ,Published by Duke University Press, USA, 1992. p85

⁶ Wietze Lise“ An Econometric and Game Theoretic Model of Common Pool Resource Management :People’s Participation in Forest Management in India” ,op.cit .p 28

⁷ Todd Sandler “Economic Concepts for The Social Sciences” Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, UK ,2001 .p 104

يسمح باتخاذ القرار الفردي كما يمكن للقواعد أن تقود الى التقييد و ذلك باستبعاد الأفعال التي اذا تمت ممارستها ستكون مكلفة اقتصاديا¹ و حسب John Von Neumann & Oskar Morgenstern فان نظرية الألعاب يجب أن ينظر لها على أنها نظرية رسمية للمؤسسات الاجتماعية والهدف الذي تفسره هذه النظرية هو نوع الترتيبات المؤسساتية البديلة التي قد تظهر من مشكل اجتماعي معطى فقد أصبحت هذه النظرية أداة تحليلية للاقتصاد المؤسساتي²، و حسب Field 1984 تشرح هذه النظرية ظهور بعض المؤسسات مثلا تلك الناتجة عن خرق القواعد المنصوص عليها في البداية كالفساد ، الاقتصاد الغير الرسمي³.

و تقدم نظرية الألعاب نماذج محددة لكل من السلوك الفردي و المحيط الاقتصادي كما أعطت نهضة للنظريات الأخرى بما يمكن من اختبارها في المخبر⁴ ، و لقد تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات كالتالي :

في بعض الحالات يقود تفكير اللاعبين إلى عدد لا يحصى من التوازنات الممكنة و الذي يخفض بشكل هام القوة التنبؤية لنظرية الألعاب⁵.

نظرية الألعاب الغير التعاونية تفترض بأن اللاعبين هم ضد بعضهم البعض و حساب التوازن يتطلب معرفة مشتركة حول لاعبين آخرين و الانتقادات ترى بأن هذه النظرية تضع كمية غير معقولة من المعرفة للتوقع في الحياة الواقعية و كيف يمكن للاعبين في هذه الحالة لعب التوازن بدون المعرفة المشتركة حول الآخرين و هذا ما أكده

Roberts و Milgrom 1991 و Krishna 1992

¹ Richard R. Nelson “ Technology Institutions and Economic Growth” Published by The President and Fellows of Harvard College, USA, 2005. p142

² Andrew Schotter “Social Institutions and Game Theory” in “ The Elgar Companion to Austrian Economics” Edited by Peter J. Boettke, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA , 1994. p 556 -557

³ Geoffrey Martin Hodgson “The Evolution of Institutional Economics: Agency, Structure and Darwinism in American Institutionalism ” Published by Routledge ,Oxon, UK, 2004.p20

⁴ Rein Hard Selten “ Game Theory and Economic Behaviour : Selected Essays”, Volume 1, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA , 1999. P ix

⁵ John Ravenhill “ Global Political Economy”, Second Edition ,Published by Oxford University Press ,New York, USA, 2008. p73

وحسب Raifa 1982 Sebenins 1992 فان توقعات صناع القرار يمكن أن تخدع أو تضلل اذا فشلوا في الأخذ بالحسبان سلوك الأطراف الأخرى المشاركة لان الأفراد لهم تفضيلات عديدة غريبة أحيانا¹ فنظرية الألعاب بدلا من التركيز على بناء نماذج تعكس بدقة اتخاذ القرار في العالم الحقيقي هي اكثر اهتماما بأنشاء نماذج متأنقة ورائعة أكثر من التركيز على ربط النماذج مع وضعيات العالم الحقيقي و هذا الانتقاد دفع بمنظري هذه النظرية إلى استخدام مختلف التقنيات للتحقق من نماذجها اعتمادا على المقارنة مع الواقع².

5-نظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Theory

اهم المساهمين في هذه النظرية هم

Friedman &Hechter1988 ; Ostrom 1980,1990,1999 ;Coleman 1990 ;
Buchanan1987 ; Ruzavin 2004 ; Hechter & kanazawa 1997 ;Green &Shapiro1994

و لهذه النظرية عدة تسميات كالتالي: *نظرية الاختيار العمومي من طرف السياسيين*نظرية الاختيار العقلاني من طرف الاقتصاديين* نظرية الاختيار الاجتماعي من طرف علماء الاجتماع و* نظرية المنفعة المتوقعة من طرف علماء النفس.³

و قد تصاعد حديثا الاهتمام بنظرية الاختيار العقلاني (باستعمال المصطلح الاقتصادي الموحد) في ساحة العلوم السياسية و السياسة العامة كأداة مقبولة لشرح السلوك التنظيمي⁴ فتستعمل هذه النظرية بشكل واسع في الاقتصاد لتفسير السلوك الإنساني و التنبؤ بالأفعال الإنسانية، فهذه النظرية تشرح التوقعات، الأهداف، التفضيلات الفردية و كيفية محاولة الأفراد لتحقيقها بواسطة أفعالهم⁵ و تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية :

¹ kalyan Chatterjee “Game Theory and The Practice of Bargaining” in “Game Theory and Business Application ”Edited by Kalyom Chatterjee, William Samuelson, Published by Kluwer Academic, Dordrecht ,Boston, London ,2001.p 286-287

² John Ravenhill“ Global Political Economy”, op.cit. p73

³ Mary Zey“ Rational Choice Theory and Organisational Theory :A Critique”, Published by SAGE Publication, UK ,1998 .p1

⁴ Emil Robert Mackey III, University of Arkansas“ Street- Level Bureaucrats and The Shaping of University Housing Policy and Procedures”, Published by Proquest, LLC, UMI Microform, USA, 2008.p11

⁵ Bradley A. Thayer “Darwin and International Relations : On The Evolutionary Origins of War and Ethnic Conflit” Published by The University Press of Kentucky, USA, 2004. p 81

عقلانية الأفراد: فعندما يواجهون عدة أفعال يتخذون الفعل الذي يعتقدون بانهم سيحصلون من خلاله على النتائج الأفضل ككل لتحقيق أهدافهم¹ كما ترى نظرية الاختيار العقلاني بان الأفراد موجهين للهدف و يسعون إلى تعظيم المنفعة² و حسب Walt 1999 يجب أن يكون الأعوان قادرين على تصنيف التفضيلات و أن يتوفر التوازن حتى لا ينحرف الفرد عن الجماعة أي يفتقر إلى الدوافع والظروف التي تؤدي للانحراف عن القاعدة³ فعندما يتصرف الأفراد بشكل عقلائي تستفيد الجماعة و من هنا فان الأفراد يجب أن يتدخلوا في الجماعة ماعدا عندما يدمر سلوك الأفراد مصالح الجماعة⁴ كما ترى نظرية الاختيار العقلاني بان الأفعال العقلانية للأفراد العقلانيين تحدث داخل عدة قيود :

ندرة الموارد: و هذا القيد تم افتراضه سابقا من طرف Karl Marx 1977

Talcott Parsons , Edward A. Shales 1951

تكلفة الفرصة: و يرتبط هذا القيد كذلك بندرة الموارد ، فتكلفة الفرصة البديلة هي تلك التكاليف المرافقة للتخلي عن الفعل المقبل الأكثر جاذبية فحسب Friedman & Hechter 1988 فاذا كانت فرصة الشخص في تحقيق الغاية الأكثر جاذبية هي طفيفة فهذا الشخص يمكن أن يختار أن لا يسعى إلى هذه الغاية لا سيما اذا كانت موارد متواضعة حتى لا يعرض للخطر فرص أخرى قادمة⁵.

-المعايير (الأعراف) المؤسساتية : و التي تؤثر على كل من المكافاة و التكاليف و ذلك بتقديم الدعم للأعوان الفرديين أو وضع قيود لهم من خلال بعض الأليات مثل الأعراف العائلية، كنائس، سياسات ، منظمات رسمية، قوانين حكومية.

-المعلومة كقيد مهم لصنع الخيارات العقلانية : ف نموذج الاختيار العقلاني يفترض تقليديا أن الأعوان لهم معلومة تامة أو على الأقل كافية لاتخاذ خيارات هادفة من خلال

¹ Bradley A. Thayer "Darwin and International Relations : On The Evolutionary Origins of War and Ethnic Conflit" ,op.cit. p 81

² Richard A. Wandling, Eastern Illinois University "Rationality and Rational Choice" in " 21st Century Political Science :A Reference Hand Book "Edited by John T. Ishiyama and Marijke Breuning ,Published by SAGE publications, California ,USA, 2011. p 39

³ Emil Robert Mackey III, University of Arkansas " Street- Level Bureaucrats and The Shaping of University Housing Policy and Procedures",op .cit. p 12

⁴ Mary Zey " Rational Choice Theory and Organisational Theory :A Critique", op.cit .p1

⁵ Mary Zey ,op.cit. p2

مسارات الأفعال البديلة كما أن التغيير في المعلومة يؤثر بشكل عميق على خيارات الأعوان¹.

فمن وجهة نظر Coleman 1990 Friedman, Hechter 1988 فإن اللب الأساسي لنظرية الاختيار العقلاني هو أن التفاعل الاجتماعي هو أساسا صفقة اقتصادية يتم قياسها بواسطة الخيارات العقلانية للأعوان و كل فعل يتم القيام به بعد قياس منافعه وفوائده،² كما أن نظرية الاختيار العقلاني تعتبر نظرية عامة تسعى لشرح السلوك الفردي الذي تقوده الخيارات العقلانية للأفراد³، إضافة إلى أن نظرية الاختيار العقلاني ترى بأن الظاهرة الاجتماعية يمكن تلخيصها إلى خصائص الانسان الفردي، فالمجتمع ليس أكثر من مجموع أعضائه الفرديين و ترى بان الناس يعملون عادة لتحقيق أهدافهم بالطريقة الأكثر فعالية في ضوء معرفتهم و تفضيلاتهم ،و بالتالي فان الأمر الاجتماعي هو توازن ناتج عن عدد لا يحصى من التعديلات المتبادلة ما بين الأفراد الذين يتخذون الخيارات⁴.

كذلك حسب نموذج الاختيار العقلاني فان الوكلاء الفرديين يعدمون دالة الهدف الموضوعية في ظل القيود، و في هذه الظروف لا يبحث الأفراد فقط على تعظيم منفعتهم في مجموعة من القواعد و القيود ولكن يبحثون ايضا في تغيير هذه القواعد من أجل تحقيق نظام أكثر ملاءمة لأدائهم و هذا يغير التوازن و كذلك يؤدي ذلك إلى قواعد جديدة لتطبيقات جديدة على الثروة و بالنتيجة إلى توازن جديد⁵، كما تشرح هذه النظرية كيف يمكن لسلسلة لسلسلة من القرارات الفردية العقلانية أن تشكل عملية عقلانية، فهي تشرح السلوك الإنساني⁶.

حيث يعتمد التدخل المؤسساتي لإعادة تنظيم الفرد مع الرفاهية الاجتماعية على نظرية الاختيار العقلاني⁷، فالمؤسسات في نظرية الاختيار العقلاني مصممة للتغلب على

¹ Mary Zey “ Rational Choice Theory and Organisational Theory :A Critique”, op.cit .p3

² Mary Zey ,op.cit .p2

³ Emily Hauptmann “ Putting Choice Before Democracy: A Critique of Rational Choice Theory”, Published by State University of New York Press, Albany, USA, 1996 .p3

⁴ Alan Aldridge “ The Market”, Published by Polity Press, UK, 2005.p59

⁵Walter Gérard Amedz rost, Hilaire “ L’adaptation Organisationnels Dans Les Théories Managériales et Sociales ”,Presse de L’Université de Québec, Imprimé au Canada, 2011. p 39

⁶ D.L .D’Avray “ Rationalities in History: A Weberian Essay in Comparison ”Published by Cambridge University Press, New York ,USA, 2010. p29-30

⁷ Christoph Engel “ Institutional for Intuitive Man” in “ Better Than Conscious? Decision Making, The Human Mind and Implication : For Institutions”, Edited Christoph Engel and

النواقص و العيوب المعروفة في السوق أو النظام السياسي ،كوسائل لتقديم نتائج مرغوبة مشتركة وحسب Ostrom فان الأفراد العقلانيين يقبلون قيودا على سلوكهم لانهم يعلمون بأن الأعوان الاخرين هم مقيدون بنفس القواعد و بالتالي المؤسسة الجيدة هي تلك التي تكون قادرة على وضع القواعد التي تقيد التعظيم الفردي عندما يكون هذا التعظيم مدمر و مهلك جماعيا، لهذا يمكن للقائد السياسي أن يقبل قيودا على سلوكه اذا تأكد من أن القادة المستقبليين سيقيدون كذلك¹ ، و لقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية كمايلي:

حسب Mary Zey 1998 فان نظرية الاختيار العقلاني هذه لا تفسر أصول العلاقة الغير المتكافئة فاذا كان في البداية كل واحد هو متكافئ و يعمل عقلانيا فهذه النظرية لا تشرح كيف يبدأ التوزيع الغير العادل للقوة و السلطة².

حسب Mencur Olson 1965 فان الأفراد عادة ينظمون إلى مجموعة سياسية أو منظمة فقط في التبادل من أجل المنافع المادية أو عندما يرغبون على الانضمام و بالتالي وجه انتقاد لهذه النظرية بأنه ليست كل الأفعال الهادفة يتم قيادتها بواسطة توقعات الفوائد المادية التي تفوق التكاليف المتصورة و لكن أجاب انصار هذه النظرية بان الناس غالبا ما يخفون دوافعهم الأنانية الحقيقية من أجل صنع أفعالهم التي تبدو اكثر شرعية³ ، كذلك أشار Olson في انتقاده الموجه لهذه النظرية على أن الأفراد العقلانيين و ذوي المصلحة الذاتية لا يعملون من أجل تحقيق مصلحتهم المشتركة أو المصلحة الجماعية في غياب الإكراه و الإجبار و هذا ما أكده Russel Hardin بأن مشكل الفعل الجماعي هو أن الأفعال الفردية هي مدفوعة بالمصلحة الشخصية⁴.

Wolf Singer, Published by Massachusetts Institute of Technology and Frankfurt for Advanced Studies, Printed and Bound in China, 2008.p392

¹ B. Guy. Peters “ Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism” , op.cit.p66

² Mary Zey“ Rational Choice Theory and Organisational Theory :A Critique”, op.cit .p55-56

³ Rucht Dieter“ Distant Issue Movements in Germany: Empirical Description and Theoretical Reflections” in“ Globalization and Social Movements: Culture, Power and The Transnational Public Sphere” Edited by John A. Guidry ,Micheal D. Kennedy and Mayer N. Zald ,Published by The University of Michigan, USA, 2000. p96

⁴ Bradley A. Thayer “Darwin and International Relations : On The Evolutionary Origins of War and Ethnic Conflit” ,op.cit .p82

1999Gigerenzer انتقد هذه النظرية من حيث افتراضها عالم مؤكد بشكل غير ملائم ، كما يرى بأن هذه النظرية تعمل فقط عندما تحدث أفعال الأفراد في عالم مؤكد نسبيا.

كما أن kirzner 1994 أشار إلى أن هذه النظرية تفترض عادة مشاكل معرفة جيدا تلغي حالات الجهل و حالات عدم التأكد ، فنظرية الاختيار العقلاني هي غير كافية لبناء القرارات في عالم غير مؤكدا أساسا¹.

و حسب Simon 1997 أنه من المستحيل لصناع القرار معرفة كل البدائل الممكنة و بالتالي هم مجبرين على اتخاذ قرارات تقوم على معرفة محدودة أي لا يمكنهم اتخاذ الاختيار العقلاني الصحيح كما تم تعريفه من طرف نظرية الاختيار العقلاني².

كما أشار Arrow 1951 Doron 1992 الى ان الاستعمال الرياضي المعتمد على نظرية الاختيار العكسي هو غالبا طريقة غير ملائمة لفهم الظاهرة الاجتماعية فهذه النظرية تستخدم قياسات بواسطة الرياضيات و لكن الرياضيات لا يمكن أن تلعب دور جوهري في تطوير العلوم الاجتماعية ، فالظواهر تختلف و الإنسان غير قابل للتعديل بالقوانين الرياضية³. كما أشار Anthony E. Bottoms 2003 بأن هذه نظرية لها حدود في تفسيراتها و أنها نظرية غير كاملة للفعل الاجتماعي و تبقى تتسم بالحيوية فقط بإدماج نظريات أخرى في مستويات مختلفة من التفسير⁴.

المبحث الرابع: النوعية المؤسساتية، أسباب اختلافها و دوافع الاهتمام بها

1- النوعية المؤسساتية

1-1- تعريف النوعية المؤسساتية

¹ Christoph Engel“ Institutional for Intuitive Man” in“ Better Than Conscious? Decision Making, The Human Mind and Implication : For Institutions”, Edited Christoph Engel and Wolf Singer, ,op.cit . p393

² Emil Robert Mackey III, University of Arkansas“ Street- Level Bureaucrats and The Shaping of University Housing Policy and Procedures”,op .cit. p 17

³ Emil Robert Mackey III, University of Arkansas ,op.cit p15

⁴ Anthoy E. Bottoms“ Theoriticeal Reflections on The Evaluation of a Penal Policy Initiative” in “ The Criminological Foundations of Penal Policy: Essays in Honour of Roger Hood” Edited by Lucia Zedner and Andrew Ask worth, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2003 , p172

لقد أصبح مصطلح النوعية المؤسساتية مشتركا في الأدبيات لاسيما تلك التي تتناول حقوق الملكية و سيادة القانون¹ فقد أشار 2000Henisz إلى أن النوعية المؤسساتية تعرف بدرجة فعالية و قوة الضوابط و التوازنات في تشكيل السياسة العامة².

لقد عرف 2004Dani Rodrik النوعية المؤسساتية على أنها تتضمن سيادة القانون و المستويات الأساسية للدخل و التعليم، التي تشير إلى الاختلافات في معدلات النمو ما بين الدول³.

و حسب 2004Fabrizio Carmigoni تعرف النوعية المؤسساتية على أنها تشمل أبعاد مختلفة للحكومة مثل تنفيذ حقوق الملكية، فعالية البيروقراطية، مصداقية النظام القضائي ، نوعية النظام القانوني ، سيادة القانون و فعالية الحكومة⁴.

2011Andreas Ek عرف النوعية المؤسساتية على أنها تعظيم للمنفعة ، الالتزام و المصداقية المتمثلة في بعث إشارات موثوقة حول درجة الاستقرار و حجم الفساد و هي كذلك بعد النظر من خلال الحصول على المعلومات الحالية بظروف المستقبل، فالنوعية المؤسساتية تقدم مجموعة من فرص التوازن مع منفعة كلية⁵.

¹ Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz“ Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF” in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50, Special Issue Published by IMF , Washing ton , USA, 2003, op.cit. p 21

² Fabrizio Carmignani“ The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous” European Journal of Political Economy, 25 (2009) 409-421, School of Economics, The University of Queensland ,Australia, published by Elsevier ,2009.p 412

³ Chifford D.Clark and Jung Chao Liu“ The Media, The Judiciary ,The Banks and The Resilience of East Asian Economics” in“ Productivity and Economic Performance in The Asian- Pacific Region” Edited by Tsu- Tan Fu and Chiff j. Huang and C. A .Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002. p 46

⁴ Fabrizio Carmignani“ The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous”,op.cit .p2

⁵ Andrea Ek “Defining Institutional Quality- A Game Theoretic Approach” Puhlished by University Essay from Lunds Universitet/ Nationale Konomiska Institution eu, Sweden ,2011.p49

و النوعية المؤسساتية معرفة حسب منظمة Freedom House على أنها متوسط معدل كل من الحريات المدنية و الحقوق السياسية¹. و تتألف من 3 عناصر مهمة:

- عملية التحول الديمقراطي (دور المجتمع المدني، استقلال وسائل الإعلام، كفاءة الحكم و الإدارة العامة) - سيادة القانون الذي يمثل الاطار الدستوري و التشريعي و القضائي و كذا حجم الفساد-التحرر الاقتصادي الذي يلخص نجاح الخصصة، السياسات الاقتصادية الكلية و سياسات الاقتصاد الجزئي².

و حسب Ashu tosh Roy،Lin Crase ، Vasant Grandhi 2009 تتمثل النوعية المؤسساتية في قدرة المؤسسات على تخفيض تكاليف النشاط و تتألف مما يلي:

-الهدف الواضح : فالمؤسسات ذات النوعية الجيدة لها أهداف واضحة و بالتالي ينتج عنها صراع أقل و تكاليف صفقات منخفضة.

-التفاعل الجيد : التفاعل الداخلي الجيد ما بين مكونات المؤسسات يساعد في تخفيض تكاليف الصفقات الداخلية و أخذ حلول التعاون كما أن التفاعل الجيد مع المؤسسات الأخرى يخفض تكاليف الصفقات الخارجية.

-التكيف : فالمؤسسات ذات النوعية الجيدة تتكيف مع التغيرات في المحيط الداخلي و الخارجي و تحافظ على انخفاض تكاليف الصفقات.

-الملائمة : أي التلاؤم ما بين حجم المؤسسة و تكاليفها ، فالمؤسسات الواسعة ترتفع تكاليف صفقاتها و من جهة أخرى المؤسسات الصغيرة يكون لها قدرات محدودة و المؤسسات ذات النوعية الجيدة هي التي توفر توافقا بينهما³. و حسب North 1991-1994

¹ Tonny Addison, Mina Balamoune ,Lutz “Economic Reform When Institutional Quality is Weak: The Case of The Maghreb”, Journal of Policy Modeling 28(2006) 1029-1043 ,Published by Elsevier, 2006.p1033

²Fabrizio Carmignani“ The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous”,op.cit p2

³ Vasant Grandhi, Lin Crase Ashutosh Roy“ Institutional Analysis of The Performance of Water Institutions in Three Major States of India ” in “Reforming Institutions in Water Resource Management: Policy and Performance for Sustainable Development” Edited by Lin Crase and Vasant p. Grandhi, Published by EarthScan, UK, 2009. p 171

النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تمكن من تخفيض تكاليف الصفقات المرافقة للقيام بالأعمال¹.

و حسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية 2006

فان **Conference des Nation Unies sur le Commerce et le Developpement**

النوعية المؤسساتية تتمثل في تحسين الظروف المؤسساتية الملائمة لفعالية الأسواق (حماية حقوق الملكية، سيادة القانون ،مكافحة الفساد) و تسريع النمو و الاقتراب من مسار الدول المتقدمة².

حسب Acemoglu 2003 فان المؤسسات ذات النوعية الجيدة تقدم فرص عادلة في المجتمع تمكن من التوظيف الجيد للأسواق و تقدم القيود على أفعال كل من الحكومات و النخبة³.

و قد عرف Markus Kobler، Frank Bodmer،Silvio Borner 2004 النوعية المؤسساتية على أنها تحمي المحيط المؤسساتي من تهديدات جماعات المصلحة و الطبقة السياسية⁴، كما تتمثل النوعية المؤسساتية في المسؤولية عن مراقبة الشفافية في الأسواق و في نشاط الحكومة⁵.

و حسب B Guy Peters 2005 فان النوعية المؤسساتية الجيدة تتمثل في القدرة على وضع القواعد التي تقيد التعظيم الفردي عندما يكون التعظيم مدمر و مهلك جماعيا⁶.

¹ Roumen Islam ,Ariell Reshef“ Trade and Harmonization :If Your Institutions are Good, Does it Matter if They are Different? ” World Bank Policy Research Working Paper 3907, Published by the WB, Washigton .D.C, USA, May 2006.p3

² Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Développement“ Rapport sur le Commerce et le Développement 2006 :Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement”, Nations Unies, Publications des Nations Unies,2006,p214

³ Arthur Schneider“ Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited”, op.cit. p89

⁴ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Effience Institutionelle Et Ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit .p 65

⁵ Abdel Karim Yehyeoui et Atef Rahmani “ Développement Financier et Croissance économique : Rôle de la Qualité des Institutions ”Collogue International“ Financement du Développement : Leçons et Perspectives pour une Relance Economique dans un Monde en Mutation” Université de Sfax ,Tunisie ,13 et 14 Mars 2009.p 329

⁶ B. Guy. Peters “ Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism” ,op.cit .p66

و من وجهة نظر Jose Antonio Alonso & Carlos Garcimartin 2009 فإن المؤسسات ذات النوعية الجيدة هي التي تحفز النشاطات ذات العائد الاجتماعي المرتفع و تلك التي تخطط معا لعوائد خاصة و اجتماعية و تضمن بذلك تخصيص جهود جماعية فعالة و من جهة اخرى فان المؤسسات الغير الفعالة هي التي تحفز انعدام الفائدة الاجتماعية و السلوكيات الغير المنتجة و تعرف النوعية المؤسساتية من خلال 4 معايير: *الفعالية المتوازنة* من خلال قدرة المؤسسة على تحسين السلوكات التي تخفض التكاليف الاجتماعية¹.

-قدرة المؤسسات على التعريف بمصادقية العقود المؤقتة.

-قدرة المؤسسات على إتمام وظائفها وتخفيض عدم التأكد بما يمكن من التنبؤ بالتفاعلات الإنسانية.

-قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات و تسهيل ضبط الأعوان مع تلك التغيرات².

و قد أشار Andrei A Levchenko 2004 إلى أن النوعية المؤسساتية تعني نوعية كل من تنفيذ العقود، حقوق الملكية و درجة حماية المساهمين³.

و حسب Farid Gasmi, Recuero Virto , Rabel Belaid 2009 فان النوعية المؤسساتية تشمل نوعية العملية السياسية (درجة توزيع وتوازن السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية) و كذا مزايا المحيط المؤسساتي (مثل درجة الفساد، قوة النظام القضائي و درجة احترام القوانين ونوعية جهاز الإداري للدولة، خطر المصادرة للمستثمرين الخواص و خطر سعر الصرف)⁴.

¹ José Antonio Alonso y Carlos Garcimartin “ The Determinants of Institutional Quality: More on The Debate” ,op.cit.p9

² Mehmet Ugur and David Sunderland “Does Economic Governance Matter? Gover nance Institutions and Outcomes” ,op.cit .p 143

³ Andrei A. le v. Chenko “ Institutional Quality and International Trade”, IMF Working Paper, WP 04-231, Published by IMF, December 2004.p1

⁴ Rabah Belaid , Farid Gasmi, Laura Recuero Virto “ La Qualité des Institutions Influence t-elle la Performance Economique ? Le Cas Des Télécommunications dans les Pays en Voie de Développement” Revue D’économie du Devloppemnt, 2009-3 vol 23, De Boeck Université, Belgique, 2009-p56

و حسب Stoever Jana 2011 فان النوعية المؤسسية تتجسد في خطر المصادرة من طرف الحكومة و مستوى فعالية الحكومة و نوعية القيود على التنفيذ¹ ، و أشار Klein 2005 إلى أن النوعية المؤسسية هي المجال الذي يتم فيه الحماية من المصادرة و المؤسسات المثالية في هذه الحالة تتوافق مع خطر مصادرة قدره صفر² ، فالنوعية المؤسسية حسب تقرير التنافسية العالمي Global Competitiveness Report ودليل خطر البلد الدولي International Country Risk Guide تقيس المدى الذي تقدم فيه مؤسسات و سياسات البلد الهيكل القانوني و نظام تنفيذ القانون الذي يحمي حقوق الملكية و يضمن التنظيم العادل للائتمان و العمل و يسمح بالتبادل الحر مع الأجانب و رفع القيود على دخول المهن و الأنشطة التجارية³.

و حسب George R Crowley- Russell S. Sobel- Joshua C Hall 2010 تشمل النوعية المؤسسية تقديم الحقوق الاجتماعية، السياسية و القانونية لحماية حقوق الملكية، التنفيذ الغير المتحيز للعقود و الاعتماد على اسعار السوق و الارباح و الخسائر لتوجه النشاط الاقتصادي⁴.

و من وجهة نظر Andreas ، Niclas Berggren، Christian Bjornskov ، Bergh 2009 فان النوعية المؤسسية هي الدرجة التي تقوم فيها المؤسسات بتخفيض عدم التأكد لصناع القرار الاقتصاديين و تعرض حوافز لسلوك الانتاج و كلما كانت النوعية جيدة ترتفع ربحية المشاريع الاقتصادية في ظل التوقعات و بالتالي يتم اتخاذها⁵. كما تتضمن النوعية المؤسسات درجة الحفاظ على القانون و النظام، حماية حقوق الملكية، ادارة

¹ Jana Stoever “ On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Qualifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability” Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, 2011. p795

² Andrea Ek “Defining Institutional Quality- A Game Theoretic Approach” ,op.cit. p13

³ Fabrizio Carmignani“ The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous”,op.cit .p412

⁴ Joshua C .Hall ,Russell s .Sobel, George R. Crowley“ Institutions, Capital and Growth” Published by Southern Economic Association ,vol 77(2), USA, 2010 .p5

⁵ Niclas Berggren ,Andreas Bergh and Christian Bjornskov“ The Growth Effects of Institutional Quality ”Published by the Ration Institute, Sweden, Aarhus School of Business, Denmark, May02, 2009. p5

الصراعات و احترام العقود ، الاستقرار الاقتصادي الكلي و حتى تقريب الحوافز الاقتصادية مع التكاليف و المنافع الاجتماعية.

1-2- النوعية المؤسساتية السياسية

حسب Robinson & Acemoglu فان المؤسسات السياسية تحدد قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين و النوعية المؤسساتية السياسية الجيدة تتضمن ما يكفي من القيود على القادة للضمان بأنهم لن ينحرفوا بعيدا عن المصلحة العامة¹.

حسب Alesina1998 فان النوعية المؤسساتية السياسية تشير إلى بيروقراطية فعالة و مستقيمة و احترام سيادة القانون و حماية حقوق الملكية إضافة إلى وجود الاستقرار السياسي و الحريات المدنية و في غيابها ترتفع الآثار السلبية على مستوى الاستهلاك الحكومي².

و أشار Acemoglu 2002 إلى أن نوعية عنقود مؤسسات البلد تتمثل في مدى تنفيذ الالتزامات ، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة و السياسيين من نهب و سلب الدولة³.

كما أشار Acemoglu 2005 في سياق النوعية المؤسساتية السياسية إلى مؤسسات الملكية الخاصة كالفوائد والتنظيمات لحماية المواطنين ضد قوة الحكومة و النخبة، و هي مرتبطة بشكل قريب من توزيع القوة السياسية في البلد و بتنظيم العلاقة بين المواطنين، السياسيين و النخبة الذين يستطيعون الوصول إلى القوة السياسية⁴.

¹ Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo“ Poor Economics: A Radical Rethinking Of The Way To Fight Global Poverty”,op.cit .p 238

² Alice Sindzingre“ Dimensions Economiques Des Reformes de L’Etat en Afrique Sub Saharienne” en CEAN“ L’Afrique Politique : Reformes Des Etats Africains 2001 ”Edition Kharthala et Centre D’Etude D’Afrique Noire ,CNRS ,Paris,France, 2001.p210

³ Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz“ Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF” ,op.cit.p 24

⁴ Nabanita Sukumar Nandi“ Essays on Institutions, Financial Development and Economic Growth”, UMI Microform 333 5803 ,Published by Proquest LLC, USA ,2008 .p6

فالمؤسسات التي تقدم هيكل محفز الذي يخفض عدم التأكد و يحسن الفعالية تعتبر مؤسسات ذات نوعية جيدة¹، و قد أشار كل من kefer & kanck 1995 إلى أن دعائم النوعية المؤسساتية تتمثل في الحفاظ على سيادة القانون و ممارسة الديمقراطية و أن سيادة القانون كمقياس للنوعية المؤسساتية هو أفضل من مقاييس الديمقراطية و مقياس العنف السياسي².

فشكل المؤسسات السياسية يبين نوع النظام السياسي أن كان ديمقراطي أو ذو سلطة مطلقة ، و يعكس درجة التصريح عن تفضيلات المواطنين ، حجم القيود، درجة كبح و حجر الحريات المدنية³.

النوعية المؤسساتية السياسية الجيدة تتجسد في القوانين التي يجب أن تكون مكتوبة و مدعومة عن طريق استخدام قوة العقوبات بواسطة المشرع و قوات الشرطة و في كل حالة تحتاج هذه المؤسسات الى تقديم كل هذا مع الخليط المناسب و الصحيح من الأيديولوجيا و التهديد بهدف إحباط العصيان و التمرد⁴.

ان التحسين المتعلق بالفساد ، احترام القانون، نوعية الخدمات الإدارية ،التفضيلات الديمقراطية هو الذي يحقق نقاط مرتفعة فيما يتعلق بالنوعية المؤسساتية السياسية الجيدة⁵.

في العديد من الأدبيات حول الاقتصاد و العلوم السياسية فان مفهوم النوعية المؤسساتية السياسية اصبح مترجم لمقياس نوعية الحوكمة و التي قدمها kraay Mastruzzi, kaufman منذ سنة 1996¹.

¹ Gerrit Faber and Jan Orbie“ European Union Trade Politics and Development, Evrything but Arms Unravalled” Published by Routledge Studies in Development Economics, New York ,USA, Canada, 2007.p 101

² James L. But kiewicz, Halit Yanikkaya“ Institutional Quality and Economic Growth: Maintenance of the Rule of Law or Democratic Institutions or Both? ” Economic Modelling 23(2006) 648-661, University of Defaware, USA ,Celal Bayar University, Turkey, Published by Elsevier ,2006.p649

³ Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler“ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factorsd in Economic Growth”,op.cit p46

⁴Dani Rodrik“ Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them” in “Institutions, Globalisation and Empowerment” Edited by Kartik C.Roy and Jorn Sideras, op.cit . p21

⁵ United Nations“ Rapport Economique sur L’Afrique 2004 : Libérer le Pontentiel Commercial de L’Afrique”, par La Commission Ecomomique pour L’Afrique, Addis-Abeba,Ethiopie ,2004.p120

و العديد من الاقتصاديين أشاروا في عدة مراجع إلى ان المؤشرات الستة للحكومة التي قدمها kaufmann و المتمثلة في: "الصوت و المساءلة- الاستقرار السياسي و غياب العنف- فعالية الحكومة- النوعية التنظيمية -سيادة القانون -مراقبة الفساد" التي تمثل الأعمدة الأساسية لمفهوم النوعية المؤسساتية السياسية و هؤلاء الاقتصاديين هم:

AndréFaria ,PaoloMauro,MartinMinnoni,AleksandarZaklan
,2006²-Beatrice Weder 2001³Abhas KumarJha 2005⁴Gerrit Faber &Jan
Orbie 2007⁵James.L.ButKiewicz, HalitYanikkaya 2006⁶David M
Currie2011⁷
Erik Stubkjaer2009⁸Ola ollsson 2005⁹Jeffrey A. Frankel

¹ Raj Nallari and Breda Griffith "Understanding Growth and Poverty: Theory;Policy and Empirics", Published by the World Bank ,Washington .D.C. USA, 2011 .p 204

² André Faria ,Paolo Moro, Martin Minnoni, Aleksander Zaklan "The External Financing of Emerging Market Countries: Evidence From Two Waves of Financial of Gobalization"IMF,September, 2006.p15

³ Beatrice Weder "Institutional Reform in Transirtion Economics: How Far Have They Come?" Authorized for Distribution by Tamim Bayoumi, Published byIMF August ,2001 .p10

⁴ Abhas Kumar Jha "Institutions, Performance and The Financing of Infrastructure Services in the Caribbean" World Bank Working Paper n° 58, Washington,USA, June 2005. p37

⁵ Gerrit Faber and Jan Orbie "European Union Trade Politics and Development, Evrything but Arms Unravalled" ,op.cit 8106

⁶ James L. But kiewicz, Halit Yanikkaya "Institutional Quality and Economic Growth: Maintenance of the Rule of Law or Democratic Institutions or Both?" ,op.cit .p283

⁷ David M. Currie "Country Analysis Understandind Economic and Political Performance "Published by Gower Publishing Limited ,England, USA,2011.p63

⁸Erik Stub.Kjaer "Cadastre and Economic Development" in " Research Trends in Geographic Information Science "Edited by Gerhard Navratil, Published by Springer-Verlag ,Berlin,Heidelberg ,Germany, 2009 .P274

⁹ Ola Olsson " Geography and Institutions : Plausible and Implausible Linkages" in "Growth Trade and Economic Institutions" Edited by Tapio Palokangas,Bjarnes Jensen,Dieter Bost, Giacomo Cor ner, Reinoh.Jerppe,Juka Houkatuka,Journalof Economics,Supplement 10,Published by Springer-Verlag/Wien Printed in Australia,2005.p175

NancyBirdSall&JeffreySachs&GuillermOrtiz2003¹JohnCubbin
JonStern2005²

Conference des Nations unies sur le commerce et le
developpement 2006³ Roumen Islam ,Claudio E. Montenegro 2002⁴

فمؤشرات الحوكمة ل kaufmann و زملائه تحمل شيء جيد في طياتها و هي أنها لا
تتضمن قوة الجوانب الرسمية و لكن تتضمن أيضا الجوانب الغير الرسمية هذا إضافة لكونها
المؤشر الأكثر استخداما من طرف الاقتصاديين للدلالة على النوعية المؤسساتية السياسية⁵

صندوق النقد الدولي 2003 قيم النوعية المؤسساتية بواسطة نوعية الحوكمة (درجة
الديمقراطية، الاستقرار السياسي، فعالية الخدمات العمومية، درجة تدخل الدولة في الاقتصاد،
الامان القضائي و غياب الفساد و فعالية التنفيذ) كما قيمها بواسطة حماية الملكية الخاصة⁶.

النوعية المؤسساتية تعرف على أنها تشمل أبعاد مختلفة للحوكمة مثل تنفيذ حقوق
الملكية، فعالية البيروقراطية، مصداقية النظام القضائي و نوعيته، سيادة القانون، فعالية

¹ Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz“ Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF” ,op,cit.P24

² John Cubbin-City University and Jon Stern,-London Business School “Regulatory Effectiveness and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries” World Bank Policy Research Working Paper 3535, Published by WB, London , March, 2005. P3

³Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Développement“ Rapport sur le Commerce et le Développement 2006 :Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement” ,op.cit .P215

⁴Roumeen Islam, Claudio E.Montenegro“What Determine The Quality of Institutions?” Policy Research Working Paper ,2764,Background Paper of World Bank Development Report 2002, Published by The World Bank Office of the Senior Vice President, Development Economics, Washington, USA, January, 2002.p7

⁵ Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Développement ,op.cit .P 215

⁶Agnés Benassy, Quéré,Benoit Coeuré,Pierre Jaquet,Jean Pisoni, Farypreface d’ Olivier Blanchard “Politique Economique” la 1^{er} edition ,Edition de Boeck Universit , Bruxelles, imprim  en Belgique,2004.P421

الحكومة¹، كما أن التصميم أو الهندسة المؤسساتية التي تقوم على مبادئ الحوكمة (الحكم الراشد) تؤكد و تؤمن العمل المستمر و المفيد للمؤسسات².

مفهوم الحكومة ليس جديد و ليس هناك إجماع حول تعريف فردي و موحد للحكومة و نوعيتها أو النوعية المؤسساتية السياسية³.

و التعريف الأكثر شهرة للحكومة هو الذي قدمه

kaufmann,kraay,Zoido-Lobaton 1999;kaufmann,kraay,
mastruizzi2004-2009

عرفوا الحوكمة على أنها "التقاليد و المؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في البلد" و هذا التعريف يتضمن 3 مجموعات و أبعاد للحكومة:

1- عملية اختيار, مراقبة, استبدال الحكومات⁵.

2- قدرة الحكومة على تشكيل و تنفيذ بشكل فعال سياسات سليمة⁶.

¹Fabrizio Carmigani "Efficiency of Institutions ,Political Stability and Income Dynamics", Published by United Nations Economic Commission for Europe (unece) , Geneva,16June ,2004.P2

²André Solimano" Political Crises, Social Conflict and Economic Development: The Political Economy of the Andean Region",Published by Edward Elgar,Publishing Limited,uk,usa,2005..P20

³Daniel Kaufmann,Aart Kraay "Where Are We , Where Should We Be Going?"Policy Research Working Paper n°4370,A Joint Product of the World Bank Institute,Global Governance Group and Development Research Group, Macro Economic and Growth Team Produced by the Research Support Team,Washington.D.C,USA.2007,p5

⁴ Muljana Soekarni and Sjamsul Arifin "Governance and Economic Performance" in" The Indonesian Economy : Entering a New Era "Edited by Aris Ananta,Muljana Soekarni, Sjamsul Arifin ,Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore,2011, P 346

⁵ Daniel Kaufmann" Institutions Matter" in "Annual World Bank Conference on Development Economics : The New Reform Agenda "Edited by Boris Ples Kovic and Nicholas Stern ,Aco –publication of the World Bank , Washington D.C and Oxford University Press,NewYork,USA,2003,p302

⁶ Ashley C. Brown, Jon Stern and Bernard Tenen Baum with Defne Gencer" Hand Book for: Evaluating Infrastructure Regulatory Systems", Published by the World Bank ,Washington.D .C ,USA, 2006.p84

3-احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم و تسير التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها¹ و قياس قدرة الحكومات على إدارة الموارد المحلية، و تقديم الخدمات بشكل فعال و تنفيذ سياسات فعالة و تشريعات².

و نوعية الحوكمة يتم الحكم عليها بواسطة أداء المؤسسات من حيث كيفية ممارسة السلطة، المسؤولية للمراقبة في المؤسسات³.

البنك العالمي في 1991 عرف الحوكمة على أنها الطريقة التي بواسطتها تمارس السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للبلد من أجل التنمية و من وجهة نظره فالحوكمة هي اهتمام يتصاعد مع فعالية جهود التنمية التي تدعمها و الحاجة للحكم الراشد الضرورية لاستدامة المحيط الذي يشجع تنمية قوية و عادلة⁴.

و في 1992 عرف البنك العالمي الحوكمة على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية السياسية، الإدارية في إدارة أعمال الدولة في كل المستويات بدمج جوانب الحوكمة الاقتصادية (عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر على النشاطات الاقتصادية للبلد)⁵ و الحوكمة السياسية (عملية عملية اتخاذ القرار لتشكيل السياسة) و الحوكمة الإدارية (نظام تنفيذ السياسة)⁶ و علاوة على

¹ Said Bakhache ,Mark Lewis Kadina Kalonji and Jean Claude Nochega“ Assessing Competitiveness After Conflict: The Case of the Central African Republic”, IMF Working Paper, Published by IMF, African Department, December, 2006 .p15

² IMF “Staff Country Reports” Published by IMF ,Washington .D.C ,USA, 2007, Without Pages

³ Yilmaz Arguden “Key to Governance :Strategic Leadership for Quality of Life”, Published by Palgrave MacMillan, Great Britan, 2011.p1

⁴ Philippe E. Converse, Daniel Druk Man “Assassing Progress Toward Democracy and Good Governance: Summary of a Work Shop” Panel on Issues in Democratization ,Commission on Behavioural and Social Science and Education ,National Research Council, Published by National Academy press ,Washington D.C,USA,1992. p4

⁵ Muljana Soekarni and Sjamsul Arifin “Governance and Economic Performance” in“ The Indonesian Economy : Entering a New Era ”Edited by Aris Ananta,Muljana Soekarni, Sjamsul Arifin ,op.cit .p346

⁶ Carlos Santiso “Towards Democratic Governance: The Contribution of the Multilateral Development Banks in Latin America” in “Democracy Assistance: International Co-Operation for Democratization ”Edited by Peter Burnell ,Published by Frank Cass Publishers, London, UK, 2000. p166

على ذلك قد اعتبر بان المشاركة ، سيادة القانون، الشفافية، العدالة ،الفعالية ،الكفاءة تعد أكبر مكونات الحوكمة¹ .

كما عرف برنامج التنمية للأمم المتحدة United Nations Development Program الحوكمة على أنها تتمثل فيما يلي:

- شكل السلطة السياسية التي تتواجد في البلد(برلمان أو سياسة مدنية أو عسكرية استبدادية او ديمقراطية).

-الوسائل التي بواسطتها تمارس السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية.

-قدرة الحكومات على تنفيذ وظائف الحكومة بشكل فعال ،كفؤ، عادل من خلال تصميم و تشكيل و تنفيذ سياسات سليمة².

عرفت لجنة الامم المتحدة للحوكمة العالمية United Nation Commission for

Global Governance الحوكمة على أنها مجموع الطرق المتعددة التي بواسطتها يدير الافراد و المؤسسات، العمومين، الخواص اعمالهم المشتركة و هي عملية مستمرة التي من خلالها يمكن استعاب المصالح المتصارعة او المتعددة اضافة الى اتخاذ الفعل التعاوني الذي يتضمن و يجمع المؤسسات الرسمية المتمكنة من التنفيذ الفعال و الترتيبات الغير مؤسساتية التي يوافق عليها الناس و المؤسسات و يقودونها في مصالحهم³.

المنظمة الاقتصادية للتعاون و التنمية OECD 2005 عرفت الحوكمة على أنها الترتيبات الرسمية و الغير الرسمية التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات العمومية من منظور المحافظة على القيم الدستورية للبلد في وجه المشاكل المتغيرة ، و لكن هذا التعريف يشمل فقط الحوكمة العمومية و بالتالي هو غير كافي كتعريف للحوكمة ككل⁴.

¹ Muljana Soekarni and Sjamsul Arifin ,op.cit p346

² Carlos Santiso ,op.cit .p 166

³ Deidre Curtin and Ige Dekker “Good Governance: The Concept and its Application by the European Union” in “Good Governance and the European Union :Reflections on Concepts, Institutions and Substance” Edited by Deidre M.Curtin, Ramses A. Wessel, Published by Intersentia, Oxford ,New York, USA ,2005. p9

⁴Philippe E. Converse, Daniel Druk Man “Assassing Progress Toward Democracy and Good Governance: Summary of a Work Shop” , op.cit. p89

و حسب المعهد الكندي Candian Based Institute فان الحوكمة تتضمن عادات، مؤسسات و عمليات تحدد كيف يتم ممارسة السلطة، كيف يمنح للمواطنين الصوت و كيف يتم اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمصلحة العامة، و يتواجد النظام السياسي المنفتح فقط عندما يكون للناس امكانية المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات بواسطة الانتخابات العادلة¹.

حسب 2000Wolf Gurgen فان الحوكمة تشير إلى الطريقة التي من خلالها تتعامل السلطات مع مسؤولياتها².

Shimomura 2003 قام بفحص المؤشرات المفتاحية للحوكمة و أشار لها كمايلي : المساءلة، الشفافية، الانفتاح في تنفيذ سلطة الحكومة ،سيادة القانون، سلطة قضائية ذات مصداقية، السلوك العام الممكن التبوئه، مراقبة الفساد و اخيرا مراقبة النفقات العسكرية³.

كلمة الحوكمة Governance أضيف عليها كلمة جيد Good لتصبح الحكم الراشد Good Governance⁴ مثلا البريطانيون يستعملون مصطلح الحكم الراشد ليشمل الديمقراطية،الحكومة الفعالة، الكفاءة و المسؤولية⁵.

¹ Carlos Santiso “Towards Democratic Governance: The Contribution of the Multilateral Development Banks in Latin America” in “Democracy Assistance: International Co-Operation for Democratization ”Edited by Peter Burnell ,op.cit .p165

² Norbert Funke, Saleth M. Nsouli“ The New Partnership for Africa’ s Development (NEPAD, 2003-2069) ” ,op.cit. p18

³ Muljana Soekarni and Sjamsul Arifin “Governance and Economic Performance” in“ The Indonesian Economy : Entering a New Era ”Edited by Aris Ananta,Muljana Soekarni, Sjamsul Arifin ,op.cit .p 436

⁴ Lene Poulsen and Masse Lo“ Promoting Good Governance Through the Implementation of the UNCCD” in “Governing Global Desertification: Linking Environmental Degradation,Poverty and Participation” Edited by Pierre Marc Johnson, Karel Mayrand, Marc Paquin ,Published by Ashgate Publishing Limited ,England ,2006.p110

⁵ Philippe E. Converse, Daniel Druk Man “Assessing Progress Toward Democracy and Good Governance: Summary of a Work Shop” , op.cit. p4

و نظر البنك العالمي للحكم الراشد على انه آلة واطار موثوق و شفاف للقواعد و المؤسسات من أجل قيادة الأعمال الخاصة و العامة¹.

منظمة التجارة العالمية ترى بأن الحكم الراشد هو مفتاح للتنمية المستدامة و درجة منخفضة من الاجرام و القضاء على السلوك الانتهازي لكل من الحكام و اصحاب المصلحة الخاصة².

وكالة التنمية الدولية الكندية

عرفت 1992 TheCanadian International DevelopmentAgency (CIDA)

الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة من خلال مستويات مختلفة للحكومة و التي تكون فعالة صادقة ،عادلة، شفافة ،مسؤولة³.و حسب هذه الوكالة فان مفهوم الحكم الراشد يتالف من النقاط التالية : احترام حقوق الإنسان و الديموقراطيات، تقوية المجتمع المدني ،تسيير حكومي جيد و فعال⁴.

برنامج التنمية للأمم المتحدة 1997 The United Nations Development Program

(UNDP) يرى بأن الحكم الراشد يتضمن نوعية ممارسة الحكومة للسلطة و درجة شفافية مؤسسات الحكومة مثلا البرلمان و العمليات مثل الانتخابات و السماح للشعب بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم و المجال الذي تكون فيه هذه المؤسسات بعيدة عن الفساد و درجة حرية القطاع الخاص و المجتمع المدني و قادرة على المشاركة في الأعمال الحكومية

¹ Alexander Stimpfle“ The Diffrent Meanings of Governance ”Seminar Paper, Published by Grin Verlag (Stipendiaten, Wissen),Norderstedt ,Germany, 2010. p4

² André Mommen“ Playing Russian Roulette: Puting in Search of Good Governance” in “Good Governance in the Era of Global Neo Liberalism: Conflict and Depolitisation in Latin America ,Eastern Europe, Asia and Africa ”Edited by Jolle Demmens, Alex E.Fer nandez Jilberto and Barbara Hogen Boom, Published by Routledge, London, UK ,2004. p 137

³ Linda C. Reif“ The Ombud Sman, Good Governance and the Inter national Human Rights System” Published by Brill Academic Publishers Incorporates the Imprint Martinus Nijhoff Publishers, The Netherlands, 2001.p76

⁴ Gemdev Group “Les Avatars de L’Etat en Afrique”, Editions khartala,France,1997.p131

فالحكم الراشد يتأكد من انخفاض الفساد ومن ان تكون أصوات اغلب الفئات الضعيفة في المجتمع مسموعة و متضمنة في عملية اتخاذ القرار¹.

مكتب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 2000

United Nations Human Development Report Office

أشار إلى أن الحكم الراشد يتواجد عندما تقوم سلطة الحكومة على إرادة الشعب و الاستجابة لهم وكذا على مؤسسات منفتحة، ديمقراطية تسمح بالمشاركة الكاملة في الأعمال السياسية و حماية حقوق الإنسان التي تضمن حق التكلم ، التجمع، المعارضة و كل هذا يتواجد عندما تعمل الحكومة و مؤسساتها لصالح الفقراء و تحسين التنمية البشرية لكل المواطنين².

DaniRodrik عرف الحكم الراشد على أنه أداء فعال بواسطة 5عناصر: ضمان حقوق الملكية، تنظيم الحكومة للأسواق، أدوات السياسة الجبائية، و النقدية لتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي وبرامج المساعدة الاجتماعية التي تضمن معايير عيش كافية³.

و العوامل التي تحسن الحكم الراشد تتمثل في مؤسساته و هي : الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني و التفاعل الناجح بينها يضمن تنمية بشرية مستدامة، فالدول الفعالة تخلق محيطات سياسية و قانونية ملائمة و قطاع خاص انتاجي اضافة الى تعبئة المجتمع المدني⁴، فالحكم الراشد يتضمن إدارة الأعمال العمومية بطريقة شفافة⁵ (و الشفافية هي المعرفة العامة بسياسات الحكومة والثقة في نواياها و هذا يتطلب إنجاز حسابات عامة يمكن

¹ Kibuta Ongwamuhana“ Tax Compliance in Tanzania:Analysis of Law & Policy Affecting Voluntary Tax Payer Compliance” Published by Mkukina Nyota Publishers ltd , Dar.Essalaam,Tanzania,2011,P30-31

² Kibuta Ongwamuhana ,op.cit.P 30

³ Thomas F.Remington“ Democratization,Separation of Powers,and State Capacity” in “The State After Communism: Governance in the New Russia” Edited by Timothy J.Colton and Stephen Holmes, Publishers by Rowman & Little Field Publishers inc, USA,2006,P261

⁴ Sam Agere “Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives ” Published by Common Wealth Secretariat Malbrought House,Pall Mall,London, uk ,2000.P 10

⁵ Carlos Santiso “Towards Democratic Governance: The Contribution of the Multilateral Development Banks in Latin America” in “Democracy Assistance: International Co-Operation for Democratization ”Edited by Peter Burnell ,op.cit .P 165

التحقق منها وتقديم المشاركة العمومية في اتخاذ سياسة الحكومة، كما تسمح بالظن في الخيارات التي تؤثر على حياة المواطنين، فتضمن فحص عمومي دقيق وكذا تقديم المعلومات في الوقت المناسب حول ظروف الاقتصاد و السوق¹ و مسؤولية، تشاركية) و هي العملية التي بواسطتها يمارس أصحاب المصلحة تأثير على قرارات السياسة العامة و يتشاركون الرقابة على الموارد و المؤسسات التي تؤثر على حياتهم² و عادلة بالنظر إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون كما يركز الحكم الراشد على القوانين السياسية التي تعرف الفعل السياسي، الأطر المؤسساتية التي تأخذ فيها عمليات اتخاذ القرار مكانها و الآليات التي بواسطتها تمارس السلطة³.

الحكم الراشد يعني ان هناك حكومة فعالة وكفؤة تقوم عملياتها ومؤسساتها بإنتاج نتائج تلبي طلبات المجتمع و تجعل الاستخدام الأمثل للموارد تحت تصرفهم حيث يغطي مفهوم الفعالية الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية و حماية المحيط لفائدة كل أقسام الناس في المجتمع⁴.

حسب Gold Smith 1998 الحكم الراشد و التوظيف الجيد للمؤسسات يقدمان محيط يسمح بالاستعمال الفعال للموارد،⁵ Kaufman, Kraay, Zoido 1999 قدموا مؤشر النوعية المؤسساتية السياسية الذي يتضمن 31 مؤشر مصنف إلى 6 مجموعات مرتبطة بالأبعاد الثلاثة للحكومة تتوفر منذ سنة 1996 و هذه المؤشرات الستة تتمثل فيما يلي⁶:

❖ العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات و مراقبتها و استبدالها⁷

¹ Sam Agere ,op.cit .P 7-8

² Sam Agere,op.cit . P 9

³ Carlos Santiso ,op.cit . P 165

⁴Kibuta Ongwamuhana“ Tax Compliance in Tanzania:Analysis of Law & Policy Affecting Voluntary Tax Payer Compliance” ,op.cit . P 33

⁵ Norbert Funke, Saleth M. Nsouli“ The New Partnership for Africa’ s Developement (NEPAD, 2003-2069) ” ,op.cit. P19

⁶ Roumeen Islam, Claudio E.Montenegro“What Determine The Quality of Institutions?” ,op.cit. P7

⁷Benno Torgler, Friedrich Schneider“ The Impact of Tax Morale and Institutional Quality on the Shadow Economy” ,Journal of Economic Psychology 30(2009)228-245,Published by Elsevier,2008.P283

*-الصوت و المساءلة: تقيس مدى مشاركة عدة طبقات من السكان و كيف أن النظام السياسي للمساءلة يلبي احتياجات و رغبات مواطنيه و هذا العنصر يمس مختلف جوانب العملية السياسية خاصة الحقوق السياسية، المدنية، الإنسانية².

استقلال الاعلام (فمصادر الأخبار المستقلة تراقب أولئك في السلطة و تجعلهم مسؤولين عن أفعالهم)³ فالمساءلة تعرف على أنها تعيين الأفراد و المنظمات للمحاسبة على إجراءات محددة (نشاطات، قرارات عامة) التي منها يشتقون السلطة، و تركيز المساءلة يتمحور حول التخصيص، استعمال المراقبة، محاسبة الميزانية و التحقيق⁴ اي امتلاك مسؤولية عامة عن الأفعال و تشمل كل من الإدارة الاقتصادية و المالية⁵.

*-الاستقرار السياسي و غياب العنف: يجمع عدة مؤشرات تقيس الظروف التي تصبح الحكومة من خلالها غير مستقرة⁶ أو حتى يتم أطاحتها بواسطة وسائل غير دستورية أو أو عنف بما يتضمن العنف المحلي و الإرهاب⁷، و التي تمس قدرة مواطني الدولة على الانتخاب بشكل مسالم و تعرض من في السلطة إلى الخطر، فالاستقرار السياسي هو ضعيف في الدول التي دمرها الصراع، فهذا الأخير عادة ما يترك وراءه مكانا للمسلحين الذين يهددون الأمن و يعرضون المدنيين إلى الخطر⁸.

¹ Raj Nallari and Breda Griffith “ Understanding Growth and Poverty: Theory;Policy and Empirics”, op.cit. P 204

² Daniel Kaufman,Aart Kraay and Massimo Matruzzi “Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data” in“ International Hand Book on the Economics of Corruption” Edited by Susan Rose Ackerman, Published by Edward Elgar Publishing Limited , USA,UK,2006.p56

³ Raj Nallari and Breda Griffith ,op.cit. p 204

⁴ Sam Agere “Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives ” ,op.cit .p7

⁵Philippe E. Converse, Daniel Druk Man “Assassing Progress Toward Democracy and Good Governance: Summary of a Work Shop” , op.cit. p4

⁶ Abhas Kumar Jha“ Institutions, Performance and The Financing of Infrastructure Services in in the Caribbean”,op.cit. p38

⁷ David M. Currie “Country Analysis Understanding Economic and Political Performance ”,op.cit. p64

⁸ Raj Nallari and Breda Griffith “ Understanding Growth and Poverty: Theory;Policy and Empirics”, op.cit. p205

❖ قدرة الحكومة على تشكيل وتنفيذ السياسات بشكل كفؤ و فعال¹

***فعالية الحكومة:** و التي تقيس كفاءة البيروقراطية و نوعية توزيع و تسليم الخدمة العمومية² و درجة استقلالها عن الضغوطات السياسية، و كذا تشير إلى نوعية تشكيل السياسية وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة للسياسات³ ، كما تشير إلى المدخلات التي تحتاجها الحكومة من أجل تقديم و تنفيذ سياسات مسموعة و سليمة فالحكومة الفعالة هي حرة من مزلق الجشع (الطمع، السعي إلى الربح، الفساد، السرقة، الصراع، خطر المصادرة) كما أن الحكومة الفعالة لها مصداقية⁴.

***النوعية التنظيمية:** تشير إلى السياسات المطورة و المنفذة بواسطة الحكومة و تعكس مؤشرات نوعية التنظيم مدى نمو سياسات الحكومة الملائمة⁵ كما تدل على قدرة الحكومة على تشكيل و تطبيق سياسات سليمة و تنظيمات تسمح بتنمية و تحسين القطاع الخاص.⁶

كما تتضمن نوعية التنظيم مراقبة الأسعار، المراقبة البنكية ووزن التشريعات على التجارة الخارجية و على تنمية الشركات⁷ ، فهي تركز على ما تتضمنه السياسات من نتائج كما تتضمن مقاييس حدوث سياسات سوق غير مستحبة (غير ملائمة) و حجم العبء الموضوع بواسطة التنظيمات المفرطة مثلا في التجارة الخارجية و تنمية الأعمال⁸ ، أي تقيس

¹ Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement “ Les Pays les Moins Avancés Rapport 2009 : L’Etat et la Gouvernance du Developpement”, Publications des Nations Unies, USA, 2009. p 26

² Daniel Kaufman, Aart Kraay and Massimo Matruzzi “Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data” in “ International Hand Book on the Economics of Corruption” Edited by Susan Rose Ackerman, op.cit. p 56

³ David M. Currie ,op.cit. p 64

⁴ Raj Nallari and Breda Griffith “ Understanding Growth and Poverty: Theory; Policy and Empirics”, op.cit. p 206

⁵ Raj Nallari and Breda Griffith ,op.cit. p 207

⁶ David M. Currie Currie , op.cit. p64

⁷ Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement “ Les Pays les Moins Avancés Rapport 2009 : L’Etat et la Gouvernance du Developpement”, op. cit. p 26

⁸ Abhas Kumar Jha “ Institutions, Performance and The Financing of Infrastructure Services in in the Caribbean”, op.cit. p378

تقيس مدى تأثير السياسات الغير الملائمة للسوق¹ و الأعباء الموضوعة و المفروضة بواسطة التنظيم المفرط و الزائد عن حده².

❖ المجموعة الأخيرة تتعامل مع احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم و هنا يوجد كذلك مؤشرين و هما³

*سيادة القانون: و هذا المصطلح يعود إلى Dicey 1960 و يعني أن لأحد يجب ان يعاقب أو يحرم من الملكية ماعدا بواسطة القانون الذي تم سنه كما أشار Tamaneha إلى ان سيادة القانون تعني ان الحكومة محدودة بواسطة القانون الذي لا يعلو عليه احد وهذا يحتاج لأطر قانونية عادلة و حماية كاملة لحقوق الإنسان خاصة تلك الأقليات و التنفيذ الغير المتحيز الذي بدوره يتطلب قضاء مستقل⁴، و تتألف سيادة القانون من العناصر التالية : -مجموعة القواعد المعروفة سابقا- قوة القواعد -وجود آليات تضمن تطبيق القواعد -حل الصراعات من خلال نظام مستقل -إجراءات معروفة لتعديل القواعد عندما لا تخدم طويلا اهدافهم و كل هذا يساهم في وضوح القواعد و التشريعات و تطبيقها⁵.

و سيادة القانون تشكل الثقة في الحكومة ،كيف يتم اختيار السياسيين ،ماهي الأجهزة المطلوبة لمراقبتهم و كيف يتم مراقبة القضاة و المنظمين⁶ و السياسيين لتجنب سوء استعمال

¹ Daniel Kaufman, Aart Kraay and Massimo Matruzzi “Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data” in “ International Hand Book on the Economics of Corruption” Edited by Susan Rose Ackerman, op.cit. p56

² Benno Torgler, Friedrich Schneider “ The Impact of Tax Morale and Institutional Quality on the Shadow Economy” ,op.cit. p 283

³ Roumeen Islam, Claudio E. Montenegro “What Determine The Quality of Institutions?” ,op.cit. p 7

⁴ Kibuta Ongwamuhana “ Tax Compliance in Tanzania: Analysis of Law & Policy Affecting Voluntary Tax Payer Compliance” ,op.cit . p31-33

⁵ Philipe E. Converse, Daniel Druk Man “Assassing Progress Toward Democracy and Good Governance: Summary of a Work Shop” , op.cit. p5

⁶ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer “Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern , ACo-publication of the World Bank (Washingon) and Oxford University Press (New York), USA, 2003. p 288

السلطة¹، فسيادة القانون تقيس المجال الذي يتم فيه تسيير التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية بواسطة القوانين و التشريعات الواضحة و المنفذة بشكل مصداقي، كما تتضمن سيادة القانون حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود و المؤسسات الديمقراطية التي تتضمن قضاء مستقل و مؤهل بما يعزز فعالية (مصداقية)² الحكومة، أيضا تتضمن سيادة القانون مدى ثقة المواطنين في ما ينتظرونه من قواعد مثلا ادراك حدوث الجريمة، الفعالية و التنبؤ القضائي، العقود الخاصة بالأعمال³، خاصة القدرة على احترام العقود ، قدرة العدالة و الشرطة على الحد من الآثار سلبية للجريمة و العنف⁴.

*مراقبة الفساد:

تعتبر منظمة الشفافية الدولية الغير حكومية المصدر المفتاحي للمعلومات حول الفساد في الدول النامية و المتقدمة و هي تعرف الفساد على انه "سوء استخدام السلطة من اجل المكسب الخاص" و هذه المعطيات متوفرة منذ سنة 1993 و تتضمن الرشوة التي تعتبر ايضا مدفوعات التسهيل من اجل استقبال شيء ما⁵، فالفساد يتمثل في التخصيص الغير الشرعي للاصول العمومية من أجل الفوائد الشخصية⁶ و الفساد هو مؤشر مفتاحي لمدى الالتزام بالحكم الراشد فمثلا الرشوة ترفع تكاليف برامج التنمية الحكومية و تولد مشاريع ذات جدارة اقتصادية قليلة و كذا الفساد يضعف القدرة على جمع المداخيل و يساهم في الضعف الجبائي كما ان استغلال الموارد العمومية لاهداف شخصية يشوه تشكيل السياسة العامة كما ان استعمال الرشوة للوصول إلى الخدمات العامة يؤدي إلى الاستفادة على حساب الكثير و انتشار الفساد

¹ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florenco Lopez de Silanes and Andrei Shleifer ,op.cit. p 293

² Raj Nallari and Breda Griffith“ Understanding Growth and Poverty: Theory;Policy and Empirics”, op.cit. p 207

³ Abhas Kumar Jha“ Institutions, Performance and The Financing of Infrastructure Services in the Caribbean”,op.cit. p38

⁴Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement“ Les Pays les Moins Avancés Rapport 2009 : L’Etat et la Gouvernance du Developpement”,op .cit. p 26

⁵ Raj Nallari and Breda Griffith , op.cit. p 209

⁶ André Solimano“ Political Crises, Social Conflict and Economic Development: The Political Economy of the Andean Region” ,op.cit. p 20

يفقد سمعة الدولة و يشجع التهكم حول سياساتها¹. و كل هذه المؤشرات هي مقيمة من 2.5- الى 2.5 و كلما ارتفعت النقطة يدل هذا على نوعية مؤسساتية جيدة².

وفي اطار النوعية المؤسساتية اشار كل من knack و keefer إلى ان مؤشر النوعية المؤسساتية يتالف من العناصر التي تقوم مؤسسة و مجموعة PRS بتقديرها سنويا في مجموعة من المعطيات تسمى بدليل خطر البلد الدولي International Country Risk Guide (ICRG) و يتضمن هذا المؤشر 5 مقاييس و هي كالتالي: نوعية البيروقراطية، الفساد في الحكومة، سيادة القانون، خطر المصادرة، (رفض) فسخ العقود من طرف الدولة و هي مقيمة من 0-10³. كذلك Sachz & Warner 1997 استعملوا كمؤشر للنوعية المؤسساتية المعطيات المقدمة من طرف مجموعة PRS و كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر اشار ذلك الى وجود نوعية مؤسساتية جيدة⁴، مثلا يشير هذا المؤشر إلى نوعية البيروقراطية⁵ كما يعبر عن أكبر التغيرات النظامية و حجم الازمات الحكومية و عدد جرائم القتل السري والمراقبة الفعالة لمفهوم هيكل السلطة و القوة وكذا التغيرات الغير القانونية في طبقة الحكومة اضافة الى درجة نجاح الصراعات المسلحة التي تهدف الى الاستقلال عن الحكومات المركزية (الثورات) و حجم الجرائم السياسية و الحروب المحلية في الاقاليم الوطنية،⁶ حسب Glaeser 2004 فان مؤشر دليل خطر البلد الدولي المقدم من طرف مجموعة PRS التي

¹ Sam Agere “Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives” ,op.cit .p8

² Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement “ Les Pays les Moins Avancés Rapport 2009 : L’Etat et la Gouvernance du Developpement” ,op.cit. p 26

³Erik Stub.Kjaer “Cadastre and Economic Development” in “ Research Trends in Geographic Information Science ” Edited by Gerhard Navratil, op.cit. p273

⁴ Kirk Hamilton ,Giles Atkinson “ Wealth, Welfare and Sustainability:Advances in Measuring Measuring Sustainable Development” , Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK, 2006.p68

⁵ Charles Amo Yartey “The Economics of Civil War in Sub- Saharan Africa ”in “Post Conflit Economics in Sub- Saharan Africa: Lessons from the Democratic Republic of the Congo” Edited by Jean A. P.Clément, Published by IMF ,Washington d.c, USA ,2004. p98

⁶Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Effience Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit .p44

تعمل بهدف تجاري ، تعتمد على الشعور والإدراك أكثر من الرؤية الواقعية لظروف كل بلد¹. ويمكن القول ان المؤسسات السياسية تحدد سير و تقدم إنتاج المؤسسات الاقتصادية² إضافة لكون النوعية المؤسساتية السياسية الضعيفة حسب كل من Johnson ،Acemoglu ، Robinson ، Thaicharoen³2003 تنذر بأزمات و ضرر في السياسات الاقتصادية الكلية³.

1-3- النوعية المؤسساتية الاقتصادية

نوعية المؤسسات تشير إلى نوعية العقود و تقوية حقوق الملكية و حماية المساهمين و التي شهدت اهتماما واسعا في السنوات الأخيرة⁴.

حسب Acemoglu 2003،Acemoglu &Robinson,2000 فان المؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة تفرض بالقوة حقوق الملكية و تقدم حوافز الاستثمار للأفراد و تضع قيودا على أفعال النخبة و السياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادر مداخل و استثمارات الآخرين⁵.

أيضا حسب Acemoglu2003 فان النوعية الجيدة للمؤسسات الاقتصادية تقدم فرص عادلة في المجتمع إضافة إلى التوظيف الجيد للأسواق⁶.

كما أشار Rodrik 2007 إلى أن المؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة هي تلك المؤسسات التي تدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق الممكنة و أشار إلى تلك المؤسسات

¹ Sambit Bhattacharyya “Growth Miracles and Growth de Bacles:Exploring Root Causes” Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK ,USA, 2011 .p 20

²Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus ,op.cit . p18

³ Dani Rodik, Mark Rosenz Weig“ Hand Book of Development Economics ”,Volume5,Published by Elsevier, North Holland ,UK, 2010. p4317

⁴ Andrai a. levchenko “Institutional Quality and International Trade” Authorized for Distubution by Olivier Jeanne, IMF Working Papers 04/231, International Monetary Fund, December 2004. p1

⁵Arthur Schneider“ Trade ,Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited”, op.cit. p70

⁶ Arthur Schneider ,op.cit. p89

على أنها المؤسسات التنظيمية، حقوق الملكية، مؤسسات من أجل الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤسسات التأمين الاجتماعي، مؤسسات إدارة الصراع¹.

Christian Bjornskov & Andreas Bergh & Niclas Berggren 2009 عرفوا

النوعية المؤسساتية الاقتصادية على أنها الدرجة التي تخفض فيها هذه المؤسسات عدم التأكد لصناع القرار الاقتصادي و تعرض حوافز للسلوك الاقتصادي، فالتأكد و اليقين المرتفع يعرض حوافز للسلوك الإنتاجي و يتضمن تكاليف صفقات منخفضة الأمر الذي يجعل المشاريع الاقتصادية أكثر ربحية في التوقعات و بالتالي يتم القيام بها².

فالنوعية المؤسساتية الاقتصادية هي التي تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد³، حيث تحدد نوعية الاطار المؤسساتي الاقتصادي الدرجة التي يرغب فيها القطاع الخاص بأن ينشغل في النشاطات الإنتاجية و الاستثمارات الطويلة الاجل ليتعارض بذلك مع البحث عن الربح و النشاطات الغير منتجة⁴، كما أن نوعية المؤسسات الاقتصادية الجيدة تمكن من خلق خلق أسواق غير موجودة و تحسين فعالية الأسواق الموجودة⁵، فالمؤسسات الاقتصادية ذات النوعية الجيدة مصممة للتغلب على النواقص و العيوب المعروفة في السوق تعتبر وسيلة لإنتاج نتائج مرغوبة مشتركة⁶.

¹ Andreas Ek “Defining Institutional Quality- A Game Theoretic Approach”, op.cit. p13

² Niclas Berggren ,Andreas Bergh and Christian Bjornskov “ The Growth Effects of Institutional Quality” Published by The Ration Institute, Sweden ,Aarhus School of Business ,Denmark ,May 02 ,2009.p5

³ Dani Rodrik “ One Economics, Many Recipes :Globalization, Institutions and Economic Growth” Published by Princeton University Press, New Jersey, USA ,2007.p188

⁴ Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman “Demographics and Long-Term Growth Growth in Palestinian Economy” in “ West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges” Edited by Rosa A. Valdivieso, ultric erikson von allemen, geoffrey j. bannister ,hamid r .davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said ,Middle Eastern Department, International Monetary Fund ,Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001. p 44

⁵ Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Développement “ Rapport sur le Commerce et le Développement 2006 :Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement” ,op.cit .p 215

⁶ B. Guy. Peters “ Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism” , op.cit.p66

و يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية المقدم من طرف منظمة Heritage منذ 1995 مقياسا للنوعية المؤسساتية الاقتصادية خاصة مؤشر حماية حقوق الملكية فهذا المؤشر يقيس كل جوانب النظام الاقتصادي التي تعكس الاطار السليم¹.

فان كان لديك شيء و لكن ليس لديك الحق أن تفعل به ما تريده اذا كيف يمكنك التقدم؟ و اذا لم يستطع الفرد التقدم فكيف يمكن لدولته أن تتقدم؟ فالحرية الاقتصادية جد مهمة لنجاح الدولة كما تشير إلى أن الأفراد الخواص قادرين على إتمام التبادل الإفرادي، فالأفراد يستطيعون البيع و الشراء بدون مشاركة الحكومة أو طلب الإذن من جهات أخرى².

فقد عرفت منظمة Heritage الحرية الاقتصادية على أنها يجب أن تشمل كل الحريات و حقوق الإنتاج، التوزيع، استهلاك السلع و الخدمات فالشكل الأعلى للحرية الاقتصادية يجب أن يقدم الحق المطلق للملكية، الحريات التامة و تحركات العمل، رأسمال، السلع و الغياب المطلق للإكراه أو القيود³.

و الحرية تكون محمية بواسطة الدولة و غير مقيدة من طرف الدولة⁴، كما أن منظمة Heritage ترى بأن الحرية الاقتصادية تتكون من الخيارات الشخصية، التبادل المنسق في الأسواق و حرية الفرد للدخول و التنافس في الأسواق إضافة إلى حماية حقوق الملكية ضد انتهاكات الأطراف الأخرى⁵، حيث يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية المقدم من طرف منظمة

¹ Michael Johnston “ Comparing Corruption” in “ Private and Public Corruption” Edited by William C. Heffernan and John Kleinig, Published by Rowman&Littfield, USA, 2004. p296

² William Boys, Michael Melvin “Fundamentals of Economics”, Fifth Edition, Published by South Western, Cengage Learning, USA, 2011. p11

³ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2012 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B. Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C, The Wall Street Journal (Dow Jones & Company New York), USA, 2012. p14

⁴ Kibuta Ongwamuhana “ Tax Compliance in Tanzania: Analysis of Law & Policy Affecting Voluntary Tax Payer Compliance” , op.cit . p77

⁵ David Card and Richard B. Freeman “What Have Two Decades of British Economic Reform Delivered?” in “ Seeking a Premier Economy : The Economic Effects of British Economic Reforms , 1980-2000” Edited by David Card , Richard Blundell and Richard B. Freeman, Published by the National Bureau of Economic Research, USA, 2004. p 69

Heritage الدرجة التي تكون فيها قوى السوق حرة للعمل لصالحها¹ كما يظم حرية الحصول على الملكية و مراقبتها، حرية انتقال المعلومة² كما يقيس هذا المؤشر الفعالية داخل القضاء و القدرة على تنفيذ العقود و كذا داخل المحيط المؤسسي القانوني³.

كما يتناول المؤشر وجود الفساد في النظام القضائي⁴ فهو أحد أقدم المؤشرات العالمية المعروفة و يشير إلى درجة السيولة و الانسياب الاقتصادي الذي له أثر مباشر على الابتكار و المقولة⁵، و يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من حقوق الملكية، الحرية من الفساد، الحرية، الحرية الجبائية، الانفاق الحكومي، حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، الحرية التجارية، حرية الاستثمار، الحرية المالية⁶ و هي مصنفة ضمن 4 فئات كالتالي:

❖ سيادة القانون تتضمن:

*** حقوق الملكية:** تحفظ حماية حقوق الملكية دخل المتعاقدين و بالتالي يضعون مخططات طويلة المدى لانهم يعرفون دخلهم، المدخرات، إضافة إلى حماية الملكية الفكرية و المادية من السرقة و المصادرة الغير العادلة، و تتطلب حماية حقوق الملكية نظام قضائي

¹ Daniel Gros and Alfred Stein Herr “Economic Transition in Central and Eastern Europe: Planting the Seeds ”Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge , UK, 2004.p124

² Stephen Knack “Social Capital, Growth and Poverty :A Survey of Cross Country Evidence” in “The Role of Social Capital in Development: An Empirical Assesment”Edited by Christian Grootaert and Thierry Van Bastelaer, Published by Cambridge University Press, International Bank for Restructuring and Development, New York, USA, 2002.p76

³ Christopher Woodruff“ Measuring Institutions ” in“ International Hand book on The Economics of Corruption” Edited by Susan Rose Ackerman, Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK ,USA ,2006.p118

⁴ Per-Olof Bjuggren and John E. Eklund “The Cost of Legal Uncertainty:The Impact of Insecure Property Right on Cost of Capital” in “The Modern Firm, Corporate Governance and Investment” Edited by Per- Olof Bjuggren and Dennis C .Muller, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2009. p173

⁵ Zoltan J. Acs ,Laszloszerb“ Global Entrepreneurship & Development Index 2012”Published 2012”Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK,2012. p6-7

⁶ Peter King Stone“ The Political Economy of Latin America: Reflections on Neoliberalism Neoliberalism and Development ”Published by Routledge, New York, USA, 2011.p71

صادق من حيث الاستقلالية و الشفافية و هذا العنصر اصبح أساس نجاح النمو الاقتصادي الطويل الاجل للبلد¹.

*** الحرية من الفساد:** تتضمن مقياس الرشوة ،ابتزاز المال، المحسوبية، الاختلاس، الاحتيال و درجة التحرر من كل هذا² و كذا يتضمن هذا العنصر درجة خيانة الأمانة و فشل نزاهة النظام ، الكسب الغير المشروع يتطلب و تعتبر الشفافية أفضل سلاح لمكافحة الفساد كما أن الانفتاح في الإجراءات التنظيمية و العمليات يمكن أن تحسن العدالة و زيادة الكفاءة و السرعة.

❖ الحكومة المحدودة (محدودية الحكومة) :

*** الحرية الجبائية:** هي مقياس مباشر للمدى الذي تكون فيه أعمال الأفراد مسموحة بواسطة الحكومة و مراقبتها لدخلهم و ثروتهم ،فالحكومة يمكن أن تفرض أعباء جبائية على النشاط الاقتصادي بواسطة الضرائب التي كلما ارتفعت ينخفض دخل الفرد و بالتالي ينخفض الحافز للقيام بالأعمال و بالتالي يوجد تدخل في قدرة الأفراد والشركات على تحقيق أهدافهم في السوق و استعدادهم للعمل أو الاستثمار³ ، فالنظام الضريبي السليم لا يخلق فقط الموارد الضرورية لبناء نوعية مؤسساتية جيدة و لكن يؤدي أيضا إلى توطيد العلاقة الاجتماعية و إيجاد علاقة طلب ما بين الدولة و المواطنين و بالتالي توجد شفافية و مساءلة مرتفعة التي تعكس بدورها النوعية المؤسسية الجيدة من وجهة نظر Moore 2002 Tilly 1992⁴.

¹ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2012 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts,op.cit .p15

² David M. Currie “Country Analysis Understanding Economic and Political Performance ”,op.cit. p 72

³ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim ,op.cit .p 17

⁴ José Antonio Alonso y Carlos Garcimattin“ The Determinants of Institutional Quality: More More on The Debate ” ,op.cit.p 10

***الإنفاق الحكومي(الحرية من الحكومة):** الذي يتضمن الإنفاق على البنى التحتية، راس مال البشري، الاستثمارات و لكن يؤدي الإنفاق الحكومي الكبير إلى خطر مزاحمة القطاع الخاص كما يقود إلى دين كبير تتحمله الأجيال اللاحقة كما يحطم الحرية الاقتصادية و يخنق النمو¹.

❖ فعالية التنظيم:

***حرية الأعمال :** تتضمن الوقت و تكلفة التنظيم و هذه العوامل من شأنها تأجيل، إعاقة، فتح، إنجاز وحتى غلق مشروع العمل² ، كما تتمثل هذه الحرية في إنشاء شركة أو مشروع بدون تدخل الدولة، فالتشريعات الكثيرة تعيق إنتاجية الأعمال و ربحيته.

*** حرية العمل:** تتمثل في قدرة الأفراد على العمل قدر ما يرغبون و حيثما يريدون و حرية التعاقد و صرف العمال الغير ضروريين ، و تنظيمات الحكومة هنا لها عدة أشكال مثل مراقبة الأجور، قيود التوظيف و الطرد حيث يقود رفع حرية العمل الى تخفيض البطالة.

***الحرية النقدية:** تتمثل في مدى استقرار العملة و الأسعار التي تحددها الأسواق و مكافحة التضخم و كل هذا يحدد درجة اعتماد الناس على أسعار السوق في المستقبل خاصة في الاستثمارات، المدخرات ، حيث تعتبر السياسية التضخمية ضريبة مخفية تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد و رفع تكلفة القيام بالأعمال³.

❖ الأسواق المنفتحة

***الحرية التجارية :** التي تعكس انفتاح الاقتصاد على استيراد السلع و الخدمات أي حرية التجارة و تتمثل القيود التجارية في التعريفات الجمركية ،الحصص التجارية فالتعريفات ترفع مباشرة سعر السلعة الأجنبية التي يدفعها المستهلكين و تشوه حوافز الإنتاج⁴ فالدول يمكنها ان تقدم معدلات تعريفية منخفضة رسميا و لكن بالمقابل تتواجد حواجز غير

¹ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2012 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts,op.cit . p 17

² David M. Currie “Country Analysis Understanding Economic and Political Performance ”,op.cit.p70

³ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim ,op.cit .p 17

⁴ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim ,op.cit. p18

تعريفية، غير رسمية مثل الفساد و الرشوة¹ و كلما ارتفع معدل هذا المؤشر كلما كانت الدولة اكثر انفتاحا².

***حرية الاستثمار:** تتمثل في درجة فرض القيود على حركة رأسمال التي تشوه التخصيص الكفؤ للموارد والحد من الإنتاج، فرؤوس الأموال تستمر في التدفق نحو البيئة التي يكون فيها الأفراد أحرارا في اختيار المكان و كيفية الاستثمار³.

***الحرية المالية:** تتمثل في استقلال المؤسسات المالية خاصة البنوك التجارية من مراقبة الحكومة و كذا سلامة النظام المالي⁴، فالنظام المالي الشفاف و المنفتح يتضمن العدالة في الحصول على التمويل إضافة إلى توفير المعلومات حول الأسعار في الوقت الحقيقي، فتدخل الدولة مثلا في سوق الأسهم بتسعير رأسمال يؤثر على خيارات الملايين من المتعاملين⁵.

و المتوسط البسيط لهذه العناصر العشرة يعبر عن الحرية الاقتصادية و الدول هي مقسمة إلى 5 فئات⁶

حررة: دول مع مجموع من 80-100

حررة في الأغلب (غالبا حررة) : من 70-79.9

حررة باعتدال: من 50 الى 69.9

¹ Sandra Liepina, Jacqueline Coolidge, Lars Grava “Improving the Business Environment Latvia: The Impact of FIAS Assistance” Published by the World Bank, Washington. D.C, USA, 2008. p 68

² John Baffoe, Bonnie and Mohamed Khayum “Contemporary Economic Issues in Developing Countries” Published by Praeger Publishers, USA ,2003. p 192

³ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim ,op.cit .p18

⁴ David M. Currie “Country Analysis Understanding Economic and Political Performance”,op.cit.p 72

⁵ Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “2012 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts,op.cit . p18-19

⁶ Mark Skousen “EconoPower: How a New Generation of Economists is Transforming The World”, Published by John Wiley& Sons, INC, Hoboken, New Jersey ,USA, Canada, 2008 Without Pages

غير حرة في الغالب: من 50-59.9

مكبوتة (مجموعة) : من 0-49.9

كما يقدم مؤشر الحرية الاقتصادية من طرف Fraser Institute و هي منظمة غير ربحية ممولة بواسطة مبيعات منشوراتها والضرائب ، الرسوم، والمساهمات المخصصة من أعضائها¹، و يقيس هذا المؤشر درجة دعم السياسات و مؤسسات الدول للحرية الاقتصادية²، و يضم هذا المؤشر 123 دولة³ كما يتضمن المؤشرات التالية :- حجم الحكومة (نفقات الحكومة ،ضرائب، شركات) - الهيكل القانوني و أمن حقوق الملكية -النقود الجيدة - الحرية الدولية للتجارة (مع الأجانب)- تنظيم الائتمان- العمل و محيط الأعمال⁴.

أيضا تقوم منظمة Freedom house بقياس الحرية الاقتصادية و تعتبرها مدى المجال الذي تقوم فيه الحكومة بمنع و إعاقة مواطنيها من ممارسة حقهم في الملكية، كسب قوت العيش ،إجراء العمل ، استثمار الأرباح ،المتاجرة دوليا ، المشاركة في كل جوانب اقتصاد السوق⁵، و يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار حرية الاجتماع في سوق العمل كمقياس للحرية الاقتصادية و لكنه يتجاهل المعدلات الضريبية⁶.

¹ James Gwartney, Robert Lawson, Chris Edwards ,Water Park,Veronique De Ruyg, Smita Wagh, Preface by Milton Friedman“Economic Freedom of the World 2002 Annual Report” Published by the Fraser Institute ,Canada, 2002. P IX

² Hossein Askari, Scheherazade Sabrinad Rehman ,Noora Arfaa“ Corruption and Its Manifestation in the Persian Gulf” Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK ,USA, 2010. p44

³ José Guilherme reis, Thomas Farole“ Trade Competitiveness Diagnostic Toolkit” Published by the World Bank, Washington .D.C, USA,2012, Without Pages

⁴ United States General Accounting Office “ NATO Enlargement :Report is Responsive to Senate Requirements but Additional Information Could be Useful :Report to Congressional Committees” Published GAO, Washington .D.C, USA, 15 November ,2002.p57

⁵ James Gwartney, Robert Lawson, Chris Edwards ,Water Park,Veronique De Ruyg, Smita Wagh, Preface by Milton Friedman ,op.cit . p6

⁶ David Card and Richard B. Freeman “What Have Two Decades of British Economic Reform Delivered?” in“ Seeking a Premier Economy : The Economic Effects of British Economic Reforms ,1980-2000” Edited by David Card ,Richard Blundell and Richard B. Freeman,op.cit. p14

و هناك أيضا مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يقدم سنويا من طرف البنك العالمي منذ سنة 2004¹، و يلتقط هذا المؤشر تأثير التشريعات في بداية المشروع حيث يتضمن 11 مقياسا من الجوانب التنظيمية للبدء بالأعمال².

و يقيس هذا المؤشر كيفية قيام مناخ الأعمال بتسهيل الكفاءة في مراحل حياة الأعمال كالتعامل مع الترخيصات، استخدام العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، و من أهم مزايا هذا المؤشر أنه يغطي اغلب التشريعات التي تؤثر مباشرة على الأعمال و تحدد التنظيمات التي تشكل القيود الملزمة و ما هي الأكثر فعالية³، و يعتمد تشكيل هذا المؤشر على دراسات معيارية منجزة بواسطة خبراء محلين في كل بلد مثلا محامين، محاسبين، مستشاري أعمال، مسؤولين حكوميين⁴، و يتألف هذا المؤشر من العناصر التالية :- بدء المشروع (وقت الإجراءات، عددها، تكلفتها، رأسمال فتح مشروع جديد)-التعامل مع تصريح الانشاء (إجراءات، وقت و تكلفة الحصول على تصاريح الانشاء، عمليات التفتيش)-تسجيل الملكية (إجراءات، وقت، تكلفة تحويل العقارات التجارية)-الحصول على القرض (تقوية مؤشر الحقوق القانونية)- حماية المستثمرين- دفع الضرائب (عدد مدفوعات الضرائب و محتويات الملف الضريبي)- التجارة عبر الحدود (وثائق، وقت، تكلفة التصدير و الاستيراد)-تنفيذ العقود (إجراءات، وقت، تكلفة حل النزاعات التجارية)-إغلاق مشروع العمل (معدل الاسترداد في حالة الإفلاس)⁵ -استخدام العمال الذي يعكس مدى صعوبة التوظيف⁶، و في اصدار مؤشر سهولة أداء الأعمال ل 2012 ثم إضافة حل

¹ World Bank “ Trends in Corruption and Regulatory Burden in Eastern Europe and Central Asia ”Published by the World Bank ,Washington,USA,2011.p31

² Zoltan J. Acs ,Laszloszerb“ Global Entrepreneurship & Development Index 2012” ,op.cit.p6

³ Ralph Christy,Edward Mabayeri,Norbert Wilson ,Emelly Mutambat Sere and Noma Themba Mhlanga“ Enabling Environments for Competitive Agro- Industries” in “Agro- Industries for Development ”Edited by Carlos a. Dasilva,Doy Le Baker, Andrew W .Shepherd ,Chakib jennane and Sergio Miranda. Da. Cruz, published by FAOand UNIDO CABI(CAB International), Printed in UK ,2009.p139

⁴ World Bank “ Trends in Corruption and Regulatory Burden in Eastern Europe and Central Asia ”,op.cit. p 31

⁵ Doing Business 2011“ Making a Difference for Entrepreneurs” Published by the World Bank, Washing ton.D.C. ,USA, 2010. p112

⁶ Doing Business 2010 “Reforming Through Difficult Times” Published by the World Bank, Washington. D.C, USA, 2009. p97

الإفلاس و الحصول على الكهرباء و تم إقصاء مؤشر استخدام العمال و التصنيف الأعلى لهذا المؤشر يشير إلى تنظيم بسيط و الحماية القوية لحقوق الملكية¹.

وهناك ايضا مؤشر الحرية الاقتصادية ل Fraser Institute الذي يتضمن عناصر أقل مما تقدمه منظمة² Heritage

وهناك ايضا مؤشر الحرية الاقتصادية ل Freedom House الذي يفتقر إلى العناصر المتواجدة في مؤشر الحرية الاقتصادية لمنظمة Heritage و تتمثل هذه العناصر في الضرائب و استهلاك الحكومة من الناتج الوطني الاجمالي³، و لتلك الأسباب يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية ل Heritage المفضل و الأكثر استعمالا في الأدبيات الاقتصادية، كما أنه يظم عدة دول لفترة زمنية كافية⁴.

فحماية حقوق الملكية و تنفيذ العقود يشار إليها على أنها المؤسسات الموضحة للسوق كما ان الأسواق تغيب أو تقدم أداء أعمال سيء في غياب تلك المؤسسات⁵، فقد أشار Klein 2005 إلى دور النوعية المؤسساتية الاقتصادية كضمان ضد مصادرة رأسمال و كلما انخفض خطر هذه الاخيرة ارتفع تراكم رأسمال⁶.

¹ Doing Business 2012 “Doing Business in a More Transparent World” Published by the World Bank Washington. D.C ,USA, 2012 .p 62

² David Card and Richard B. Freeman “What Have Two Decades of British Economic Reform Delivered?” in “ Seeking a Premier Economy : The Economic Effects of British Economic Reforms ,1980-2000” Edited by David Card ,Richard Blundell and Richard B. Freeman,op.cit. P14

³ Richard E.Messick “ World Survey of Economic Freedom” in “ World Survey of Economic Freedom 1995-1996” Edited by Richard E.Messick, Published by Freedom House,USA,1996.P16

⁴ Andreas Billmier and Isabella Massa “ What Drives Stock Market Development in the Middle East and Central Asia-Institutions, Remittances,or Natural Resources?” IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department wp/07/157, Published by IMF, July 2007, P7

⁵ Fredrik Sjöholm and José Tongzon “Introduction” in “ Institutional Change in Southeast Asia” Edited by Frederik Sjöholm and Jose Tongzon, Published by Routledge,Oxon,UK,2005.P1

⁶ William R.Cline “ Financial Globalization,Economic Growth and the Crisis of 2007-2009”, Published by the Peter G.Peterson Institute for International Economics, New York, Washington.D.C,USA,2010.p 106

كما يعد توفر القوة التنفيذية ضروري في حالة الفترة الطويلة للعقود¹ و حسب Roth Schild 2001 فان النوعية المؤسسية الاقتصادية تأخذ قوتها من حماية الملكية سواء من مصادرة الحكومة من خلال توفير سيادة القانون الذي يشكل الثقة في الحكومة من حيث كيفية اختيار سياساتها و الاجهزة المطلوبة لمراقبتها و مراقبة القضاة و المنضمين أو من مصادرة الخواص و اطراف أخرى أي توفر التنفيذ العام الفعال لحقوق الملكية الذي يسمى أحيانا بالقانون و النظام².

و تنتج تكاليف الصفقات عن عدم وضوح حقوق الملكية في ثغرات القانون و في عدم تماثل المعلومات كما يزيد الفساد من ثقل هذه التكاليف³، فالحكم الراشد هو مجموعة من السياسات التي تقود إلى الكفاءة الاقتصادية، سيولة السوق و الاستقرار المالي⁴ و هكذا تعتبر المؤسسات الاقتصادية منتوج المؤسسات السياسية⁵.

2-أسباب اختلاف النوعية المؤسسية ما بين الدول

كيف يمكن تفسير وجود مؤسسات جيدة في دول معينة و قلتها في دول أخرى؟

تعتبر الدولة مسؤولة عن تحديد و تنفيذ جزء كبير من حقوق الملكية و الحقوق التعاقدية و سلوكها له تأثير حاسم على النوعية المؤسسية⁶، و قد عرف North 1990 الدولة على أنها منظمة مع ميزة مقارنة في القوة تمتد فوق منطقة جغرافية و تحدد حدودها بواسطة قوتها على فرض الضرائب و تقوية حقوق الملكية ، و من هنا تتضح خصائص

¹ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficiency Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit .p 17

² Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer “Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, op.cit. p 287-288

³ Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Développement“ Rapport sur le Commerce et le Développement 2006 :Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement” ,op.cit .p 215

⁴ Lars Oxelhiem“ Corporate and Institutional Transparency for Economic Growth in Europe” , op.cit .p p176

⁵ Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler“ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factors in Economic Growth”,op.cit .p34

⁶ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus ,op.cit .p 37

الدولة حسب North فيما يلي: *عملها المفروض هو تحديد و تقوية حقوق الملكية* داخل حدودها الجغرافية يمكن للدولة أن تستعمل القوة لإتمام هذا العمل المفروض *يمكنها أن تفرض ضرائب على مواطنها لتمويل نشاطاتها و تستمر عوائد الضرائب مع قدرة الدولة على تحديد و تقوية حقوق العقود و الملكية¹ .

كما عرف Kahn 2002 الدولة على أنها جهاز بسيط يتولى تأييد و تسهيل عمليات السوق كما يباشر مهمة إدارة التحولات الاجتماعية² .

فالدولة هي منظمة من الأفراد و الجماعات السياسية و المؤسسات السياسية و قدرتها على استخدام القوة امر ضروري و أن تكون قادرة يعني أن تكون قوية بما يكفي لتحديد قوانين العقود و الملكية الجيدة و تقويتها داخل كل إقليمها³ ، و في نفس الوقت تشكل القوة مشكلة فحسب Weingast 1993 فان الدولة القوية بما فيه الكفاية لحماية حقوق الملكية و انفاذ العقود من الصعب أن يتم مصادرة أملاك مواطنيها⁴ ، و أيضا هذه الدولة هي قوية لمصادرة أملاك مواطنيها بنفسها لذلك يجب وضع هذه القوة تحت المراقبة⁵ .

فقوة الدولة و التزامها صفتين ضرورتين، فالمؤسسات السياسية مع هياكل اتحادية و قوى تعزيز المشاركة و الديمقراطية تشكل عادة دولة ملتزمة و حسب North 1981 يعد سحب الضرائب لحماية حقوق الملكية و الحقوق التعاقدية ، حرصا على المصلحة الجماعية⁶ .
الجماعية⁶ . فلاشئ يضمن أنه فقط الدولة القوية ستدافع عن إنشاء محيط مؤسساتي مستقر ، فقد

¹ Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler “ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factors in Economic Growth”, op.cit. p 33

² Commission Economique pour l’Afrique, Union Africaine “ Etat de l’Intégration Régionale en Afrique II Rationalisation des Communautés Economiques Régionales” Publication de Commission Economique pour l’Afrique ,Edition par Communications Développement ,Incorporations, Etats Unis, Addis- Abéba ,Ethiopie. 2006,p27

³ Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler , op.cit. p35

⁴ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficiencie Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit. p 38

⁵ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus,op.cit. p 35

⁶ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus ,op.cit. p 40

،فقد يكون لها ميل لإرضاء الفئة القائدة و بالتالي تلعب المؤسسات الديمقراطية دور أجهزة التحديد وهي التي تضمن التوازن الضروري للقدرات¹ .

حسب Robinson 1979 ; Marsh 1988 Shin 1999 ; Wing Young Tang & Hedley 1998 فإن قوة الدولة يمكن أن يتم قياسها بواسطة قدرتها على جمع المداخل مثلًا إجمالي المداخل، الهبات، الإعانات، إيرادات الضرائب، الأرباح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتي يمكن أن يتم إنفاقها على خلق و تقوية المؤسسات² ، و بالتالي تعتمد محددات النوعية المؤسساتية على الرغبة السياسية للدول بعرض مؤسسات فعالة و في قدرتها الإدارية على تنفيذها³.

حسب Rodrik 2002 فإن المؤسسات الجيدة تتضمن ميراث القرارات السياسية الجيدة الماضية⁴، فالعديد من الدول النامية كان لها تاريخ طويل مع الاستعمار و المؤسسات الاستعمارية كان لها آثار طويلة على هذه الدول، فمؤسسات البلد تتأثر بشكل قوي بتاريخه⁵.

و قد طرح Acemoglu سؤال حول سبب قيام الأوربيين بخلق مؤسسات جيدة في مستعمرات معينة مثل الو.م. أ، كندا، استراليا و وضع مؤسسات ضعيفة في مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية، جنوب الصحراء الإفريقية⁶ و الإجابة البسيطة هي أن المؤسسات المؤسسات الموضوعية في مختلف المستعمرات تم تشكيلها بواسطة الأوربيين لإفادة انفسهم فالمستعمرات التي اتصفت بالمحيط المريض اعتبرت سيئة بالنسبة الأوربيين و لها كذلك مؤسسات سيئة في الوقت الحاضر، و بالتالي قام المستعمرون بوضع مؤسسات تسهل استخراج الموارد المتمثلة في ذهب، نفط، فضة، سكر و حتى موارد بشرية، فتم استغلال

¹ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficiency Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit .p65

² Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus, op.cit. p46

³Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus, op.cit. p18

⁴ John Cubbin-City University and Jon Stern,-London Business School “Regulatory Effectiveness and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries” ,op.cit .p2

⁵ Kenneth A. Reinert“ An Introduction to Inter national Economics: New Perspectives on the World Economy” Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2012. p 382

⁶ James A.Robinson“ The Latin American Equilibrium” in“ Falling Behind :Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State” Edited by Francis Fukuyama, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2008 .p 173

هؤلاء السكان بواسطة فرض ضرائب، رسوم أو الاستخدام الأمثل للقوى العاملة في المناجم و هذا النوع من الغرس المؤسساتي لا يتوافق مع المؤسسات التي تقدم الحقوق الاقتصادية و تحمي حقوق الملكية¹، بينما في المناطق التي وجد فيها الأوربيون محيط جيد للاستقرار، قاموا بوضع مؤسسات و بالتحديد نسخ مؤسسات عن تلك المتواجدة في بلدهم الأصل و التي تتميز بحمايتها لحقوق الملكية ، و المؤسسات التي تم إنشاؤها في حقبة الاستعمار استمرت حتى بعد الاستقلال²، فمن وجهة نظر Acemoglu فان المحيط التاريخي المريض هو الذي حدد قرارات الأوربيين بخصوص الاستقرار أو عدمه وبالتالي نوعية المؤسسات، وهكذا يتضح اثر المحيط المريض تاريخيا على التنوع الحالي في المؤسسات ما بين الدول³ .

فحسب Acemoglu, Johnson, Robinson 2001 أين يستقر المستعمرون يكون الغرس المؤسساتي مفيد مثلا و. م. أ.، أستراليا، كندا لم تبتدع قوانينها و انما ورثتها من بريطانيا و العكس بالنسبة للمناطق التي لا يستقر فيها المستعمرون⁴. و قد وجد كل من Easterly & Levine 1997 بأن أداء الدولة يكون أقل و ضعيف أحيانا في وجود القوانين الرومانية و الألمانية كما أشار Laporta 1998، Chong Zanforlin إلى أن التقليد (التيار) المشترك للقانون البريطاني هو أكثر ملاءمة لنشاط الشركات⁵.

و حسب كل من Straub 2000، Chong & Zanforlin 2000 ، Demir Guc kunt 2001، Laporta 2000 فان الدول ذات الميراث القانوني الفرنسي لها دائما نوعية مؤسساتية فقيرة مقارنة بالدول التي لها تقاليد قانونية أخرى⁶، فالقانون العام

¹ James A. Robinson "The Latin American Equilibrium" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" Edited by Francis Fukuyama, op.cit. p 174-175

² Jana Stover "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Qualitifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability", op.cit, p 795

³ James a Robinson, op.cit. p176

⁴ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer "Appropriate Institutions" in "Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda" Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, op.cit. p 292

⁵ Borner Silvio, Bodmer Frank, Kobler Markus "Etudes Du Centre De Developpement : L'Efficiency Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique", op.cit. p 28

⁶ Roumeen Islam, Claudio E. Montenegro "What Determine The Quality of Institutions?" , op.cit. p3

البريطاني يتميز باستقلال القضاة اما القانون المدني الفرنسي فهو مشتق من القانون الروماني و يتميز بتوظيف القضاة من طرف الدولة إضافة إلى الأهمية القليلة نسبيا لهيئة المحلفين و المراقبة المكثفة¹ و ميزات القانون المدني هذه تصبح أداة لتدخل الحكومة و هذا لا يخدم حقوق الملكية في الدول النامية و توفر حماية اقل للحقوق مقارنة بما يفعله القانون العام إضافة لكون القانون الفرنسي في الدول النامية يترافق مع نتائج قطاع عام ضعيفة وفساد كبير².

كما أن دول القانون المدني الفرنسي تتجه لوضع العديد من الإجراءات الشكلية و هذا يتسبب في تأخر القضايا في المحاكم و لا يتماشى مع مقاييس الفعالية والعدالة إضافة لكون هذا النظام القانوني يجعل الدولة اكثر مركزية و تدخلا فتقوم بممارسة تشديد على البنوك و المحاكم مثلا ، و هذا مقارنة بالقانون العام البريطاني الذي يتجنب هذه الأمور³ ، حسب North فان القوى الاستعمارية يمكن أن تنقل أداء مؤسساتها إلى مستعمراتها مثلا لقد تسبب عدم نجاح المؤسسات الإسبانية في بطئ التصنيع في أمريكا اللاتينية و العكس كان بالنسبة لكندا و و.م. أ التي ورثت مؤسساتها عن إنجلترا⁴، فهل أمريكا كانت لتكون أمريكا اليوم إذا لم يتم استيطانها في قرن 17 و 18 من طرف البريطانيين و لكن من طرف فرنسيون او الإسبان، البرتغال؟ و الإجابة هي لا ، كانت لتكون المكسيك ، البرازيل و لكن ليس أمريكا⁵، فالدول التي شهدت الاستعمار البريطاني ذات القانون العام ، حصلت على مؤسسات افضل من تلك الدول التي خضعت للاستعمار الفرنسي و لكن هذا لا يعني أن النوعية المؤسساتية البريطانية احسن من النوعية المؤسساتية الفرنسية فمثلا فرنسا و بريطانيا لهما نظامين قانونيين مختلفين و لكن يتمتعان بنوعية مؤسساتية جيدة، و أيضا التوغو و غانا

¹ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer
“Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics
2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, op.cit. p291

² Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer ,op.cit. p
292

³ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer
“Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics
2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern,op.cit. p 295

⁴ Mariene langholz “Institutions and Economic Development: a Critical Discussion of the
Institution- Centred Orthodoxy in Development Economics” Seminar Paper, Published by
Grin Verlag, Norderstedt, Germany ,2008.p4

⁵ Natalio R. Botana “ Why Institution Matter :Fiscal Cityzen ship in Argentina and United
States ” in “Falling Behind :Explaining the Development Gap Between Latin America and
The United States” Edited by Francis Fukuyama ,Published by Oxford University Press,New
York, USA,2008, p 223

لهما نظامين قانونيين مختلفين و لكن لا يتمتعان بنوعية مؤسساتية جيدة وطبعا الأمثلة لا تمثل الأغلبية¹، و قدر درس Acemoglu 2000 فترة ما بعد الاستقلال على أنها الوقت الذي تأخذه الدولة في بناء مؤسسات قوية².

كذلك أشار North 1981 و Rosenberg & Birdzell 1986 إلى أن تحسين نوعية مؤسسات البلد له علاقة مع قدم استقلالها³ فكل من Glaser & Shleifer 2001-2003 أشار إلى أن المؤسسات المركزية للقانون المدني و التي تعمل جيدا في فرنسا و ألمانيا يمكن أن لا تعمل جيدا في محيط سياسي مختلف و تصبح جد خطيرة في أيدي الحكومات السيئة⁴.

حيث تم خلق العديد من المؤسسات بواسطة الديكتاتوريين الذين يحاولون البقاء في السلطة و الاستفادة على حساب الأقليات، وقد أشار كل من Shleifer & Vishny 1998 الى أن مركزية القوى السياسية و اتخاذ القرار الاقتصادي في أيدي نخبة صغيرة في ظل الاشتراكية يجعل الفئات الأخرى التابعة لهذه النخبة التي تستمر طويلا⁵، فبعض الحكام قد لا يجدون بالضرورة أن من مصلحتهم السماح لمواطني بلدهم بالازدهار و النجاح و يتأكدون من أن المؤسسات تعمل لجعلهم أغنياء، كما يستعلمون ثروتهم لإحباط أي محاولات لتحريكهم من مواقعهم، فالمؤسسات السيئة تحاول استدامة مؤسسات سيئة بخلق حلقة مفرغة⁶، فالدول التي ورثت مؤسسات هادفة إلى استخراج الموارد لفائدة المستعمرين و ليس لتنمية البلد، شهدت استمرار لهذه المؤسسات حتى بعد الاستقلال، فالحكام الجدد و جدوا أنه

¹ Roumen Islam ,Ariell Reshef“ Trade and Harmonization :If Your Institutions are Good, Does it Matter if They are Different? ” ,op.cit. p12

² Roumeen Islam, Claudio E.Montenegro“What Determine The Quality of Institutions?” ,op.cit. p3

³ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficiencie Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit . p28

⁴ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer “Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, op.cit. p 293

⁵ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer “Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, op.cit. p290

⁶ Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo“ Poor Economics: A Radical Rethinking Of The Way To Fight Global Poverty”, op.cit. p238

من المناسب لهم الاستمرار بنفس المؤسسات الاستخراجية و استعمالها لمصالحهم و من هنا بدأت الحلقة المفرغة¹، و لكن الميراث الاستعماري لا يجب أن يوقف الإصلاح² .

إن الاعتماد على الموارد الطبيعية الكبير يتوافق مع نوعية مؤسساتية ضعيفة³.

حسب Ades& DiTella 1999 ,Treisman 1998 , Gatti 1999, Djankov2000

يقود حضور الموارد الطبيعية إلى حضور فرص السعي الريعي و قلة المنافسة

و كل هذا يقود إلى الفساد الذي يساهم بدوره في ضعف النوعية المؤسساتية للبلاد⁴.

لقد وجد Laporta1999 بأن عدم التجانس العرقي يجتمع مع نوعية مؤسساتية

فقيرة⁵.

فالتقسيمات العرقية تقود إلى مجتمعات منقسمة و تولد صراعات حول إعادة التوزيع و هذا يعزز عدم الاستقرار السياسي ثم تشهد بعد ذلك المؤسسات الاقتصادية ضعفا، فعدم المساواة في دول أمريكا اللاتينية و شرق آسيا قادت إلى وضعيات سياسية أقل استقرارا بسبب المطالبة بإعادة التوزيع⁶.

كما أشار Laporta1998 إلى أن الدين يلعب دورا في تحديد النوعية المؤسساتية فوجد بأن الفئات الكاثوليكية و المسلمة تتناظر مع نوعية مؤسساتية ضعيفة نوعا ما⁷، و حسب Landes1998, Weber 1980 فإن تلك الفئات الدينية امتلكت ثقافة عدم التسامح،

¹ Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo “ Poor Economics: A Radical Rethinking Of The Way To Fight Global Poverty” ,op.cit. p 239

² Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer, op.cit .p 296

³ IMF “World Economic Outlook: September 2005 ,Building Institutions” Published by International Monetary Fund Graphics Section ,Washington. D.C.USA,2005. p 140

⁴ Roumeen Islam, Claudio E.Montenegro “What Determine The Quality of Institutions?” ,op.cit. p3

⁵ Roumeen Islam, Claudio E.Montenegro ,op.cit. p4

⁶ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficiency Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit . p 27

⁷ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus ,op.cit. p28

معادة الأجانب وضيق الوعي الذي ألحق الضرر بتتميتهم¹ ، كما أشار Jones & Hall 1999 و Easterly 2000 إلى أن الاختلاف اللغوي له دور فمثلا كلما اقترب التعليم من أكثر لغة مشتركة في العالم يقيم على أنه ذو نوعية جيدة² كما وجد Chong & Calderon 1997 أن السكان المتعلمين لهم فرص أكبر بإنتاج البيروقراطية الأكثر تعليما و الاقل فسادا و بالتالي مؤسسات أكثر كفاءة³ ، فنوعية التعليم تؤثر على نوعية القرارات التي تصنعها الحكومات الرسمية و السياسات و الأنظمة القانونية، القضائية، المالية، فهناك حاجة إلى الأفراد المتعلمين⁴، و لكن لا يمكن للبلد أن يغير أنظمتة القضائية و لا دين مواطنيه فقط لغايات تحسين المحيط المؤسساتي، ففوة و التزام الدولة يمكن أن تسيطر على عوامل أخرى⁵.

كما تعتمد النوعية المؤسساتية على نمو السكان و نمو الناتج المحلي الاجتماعي و خصوصا على تسارع نمو البلد⁶.

يمكن استيراد المؤسسات من الخارج أو تطويرها محليا و يفضل Rodrik الشكل الثاني، فالاستيراد المؤسساتي يعد وسيلة لاختصار عملية التعلم، تهتم بجلب الخبرة التي يمتلكها آخرون و لكن يجب أن تتوافق هذه المؤسسات مع المشاكل المحلية و الظروف و المحلية⁷، فبعض الدول اعتبرت بأن بناء المؤسسات مكلف من حيث الوقت و الموارد و لكن أيضا التخلي عن التجريب المحلي بواسطة الاستيراد له تكاليف صفقات فاستيراد المؤسسات يعتمد على خبرات المستشارين الأجانب اما الانشاء المحلي للمؤسسات يعتمد على

¹ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus“ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficiency Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit. p67

² Roumeen Islam, Claudio E.Montenegro“What Determine The Quality of Institutions?” ,op.cit p5

³ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus ,op.cit. p28

⁴ Abhas Kumar Jha“ Institutions, Performance and The Financing of Infrastructure Services in in the Caribbean”,op.cit. p36

⁵ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus ,op.cit. p66

⁶ Mehmet Ugur and David Sunderland “Does Economic Govenance Matter?Governance Institutions and Outcomes”,op.cit. p 141

⁷ OCDE “Echanges et Developpement : Les Enjeux” ,op.cit. p72

المعرفة المحلية¹، فيمكن استيراد مؤسسات و لكن عندما لا تتلاءم مع حاجات المجتمع النامي (مثلا الخوصصة) تصبح غير مفيدة و من المهم تطوير المؤسسات محليا بالاعتماد على التجربة و الخبرة و المعرفة المحلية².

فحسب Sachs & Woo فان نجاح الصين جاء نتيجة لتوجه مؤسساتها و اقترابها من المؤسسات الغير الاشتراكية و نظرا لقيام البلد بتنسيق مؤسساته مع تلك الموجودة في الغرب³،

كما أن الإصلاحات الاقتصادية الهامة و المنافسة ما بين المناطق هي سبب نجاح الإصلاحات الصينية من وجهة نظر⁴ Ronald 2000 .

حسب Xu ,Ronald, Qian1999 فان الأسلوب الصيني تميز بتطوير مؤسساته بالاعتماد على التجريب المحلي و استخدام المعرفة المحلية⁵، فالمؤسسات الرسمية التي قد تكون فعالة في بلد ما قد لا تكون فعالة في بلد آخر⁶ و استيراد المؤسسات الرسمية مثلا قد يعمل بنجاح فقط اذا كانت متلائمة و منسجمة مع المؤسسات الغير الرسمية السائدة⁷، و الأهم

¹Dani Rodrik“ Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them” in “Institutions, Globalisation and Empowerment” Edited by Kartik C.Roy and Jorn Sideras, op.cit . p31

² Dani Rodrik ,op.cit. p29

³ Dani Rodrik ,op.cit. p30

⁴ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta ,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer “Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, op.cit. p 285-286

⁵ Dani Rodrik, op.cit . p30

⁶ Peter Isard “Globalization and The International Financial System: What’ s Wrong and What Can Be Done” ,op.cit. p237

⁷ Economic and Social Commission For Western Asia“ Survery Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002:partII,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ”,op. cit .p 2

الأهم أن مجرد الحصول على المؤسسات هو أقل أهمية مقارنة بالتأكد من أنها موظفة بشكل جيد¹.

3-دوافع الاهتمام بالنوعية المؤسساتية

يرى North بأن المجتمعات تطور المؤسسات لتخفيض عدم التأكد من أجل تنظيم قرار إنتاج العمل، فالمؤسسات تؤثر على أداء الاقتصاد بواسطة اثرها على تكاليف التبادل و الإنتاج²، كما أن المؤسسات تشجع و تعزز إنشاء اقتصاد السوق لما يتضمنه من قواعد و تشريعات التي تسير الاقتصادات الناجحة³، فهي تقلل تكاليف الصفقات الناتجة عن النزاعات و كذا عدم وضوح حقوق الملكية في فراغات و ثغرات القانون أو عدم تناظر المعلومات إضافة إلى الفساد⁴، كما تقوم المؤسسات بتعزيز الإنتاجية و التنافسية و دور القطاع الخاص من خلال تنفيذ العقود و الحفاظ على القانون و النظام⁵ و توفير الشفافية التي يولد غيابها الفساد و التنظيم المختل و هذا ما يقود إلى إعاقة مخرجات السوق و انحراف السياسات⁶، إضافة إلى هذا تقوم المؤسسات بتنظيم السوق من خلال تحديد العناصر المشاركة في السوق كما تحدد أيضا مدى ملاءمة معايير سلع البيع⁷.

¹Norbert Funke, Saleth M. Nsouli “ The New Partnership for Africa’ s Developement (NEPAD, 2003-2069) ” ,op.cit. p19

²International Labour Office “Working Out of Poverty ”Published by the International Labour Office, Geneva ,Switzerland, 2003.p68

³ Economic and Social Commission For Western Asia “ Survery Of Economic And Social Developement In The ESCWA Region 2001-2002:partII,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ” ,op.cit. p4

⁴ Conference des Nations Unies sur le Commerce et le Développement “ Rapport sur le Commerce et le Développement 2006 :Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement” ,op.cit .p 214

⁵ Economic and Social Commission For Western Asia ,op.cit. p4

⁶ Lars Oxelhiem “ Corporate and Institutional Transparency for Economic Growth in Europe” , op.cit .p176

⁷ Lindon J.Robinson, Bryan K. Ritchie “ Relationship Economics: The Social Capital Paradigm and its Application to Business, Politics and Other Transactions” Published by Gower Publishing Limited, England(UK), 2010. p99

حسب North 1981, Rosenberg, Birdzell 1986 فان زيادة النشاط الاقتصادي يترافق مع احسن المؤسسات التي تساعد على نجاح السياسات¹ و قد أشار Sach 1999 Warner إلى أن وجود النوعية المؤسسية الجيدة تمكن الدول من تحقيق فوائد من وفرة الموارد².

حسب Rodrik, Subramanian ,Trebbi 2002 تصبح أولوية المؤسسات واضحة في التفريق ما بين تلك الدول المتقدمة اقتصاديا و الأخرى التي لم تصل إلى ذلك المستوى فالمؤسسات القوية تقوم بتحسين و ترقية التكامل مع الاقتصاد العالمي إضافة إلى رفع مستويات دخل السكان³.

فقد اختبر Fosu 2003 اثر عدم الاستقرار السياسي على صادرات 30 بلد إفريقي و تأكد من ان غياب المحيط السياسي المستقر يؤثر بطريقة سلبية على الصادرات عبر عنصر التنافسية الذي يعرض للخطر مزايا و مواصفات الصادرات⁴ ، كما أن تصحيح فشل السوق و تثبيت الأسواق يعتمد على المؤسسات من خلال ممارسة السياسات النقدية و الجبائية و التنظيم الحذر، المراقبة، الاشراف ، توفير صوت سياسي و شبكات أمان اجتماعي⁵، و من وجهة نظر R.Coase فان المؤسسات و نوعيتها الجيدة تعد شرطا أساسيا للنمو⁶، فالدول ذات ذات نوعية مؤسسات ضعيفة تتميز بعدم المساواة الاجتماعية ، الأسواق الاحتكارية، عدم

¹ Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficiency Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit . p28

² Kirk Hamilton ,Giles Atkinson“ Wealth, Welfare and Sustainability:Advances in Measuring Sustainable Development” ,op.cit .p 68

³ Roberta E. Grosse “International Business and Government Relations in the 21st Century” Published by Cambridge University Press, New York, USA ,2005 .p 400

⁴ United Nations (UN Afrique) “Rapport Economique sur l’Afrique 2004 :Liberer le Potentiel Potentiel Commercial de L’Afrique”, par la Commission Economique pour l’Afrique Addis – Abeba, Ethiopie, 2004.p12

⁵ Peter Isard “Globalization and The International Financial System: What’ s Wrong and What Can Be Done” ,op.cit. p237

⁶ Denu G. Berhan“ Institutions and Investment in Sudan: Socio- Economic and Institutional Foundations of Reconstructions and Devepment” Published by Lit Verlag ,Dr. W. Hopf, Berlin, Germany,2011. p 403

الاستقرار الاقتصادي الكلي، عدم وجود أسواق رأسمال أو ضعفها، تدني مستوى التعليم إضافة إلى ضعف الأنظمة القانونية و القضائية¹.

و حسب Dragon & Acemoglu 2006 فإن المؤسسات الغير الفعالة تنتج عن الفئات التي تفضل سياسات غير فعالة و التي لا تعظم النمو الاقتصادي للبلد² بينما تقوم المؤسسات الاقتصادية الفعالة بالتخصيص الفعال (الكفؤ) للموارد النادرة بالنظر إلى قرارات الاستثمار، الادخار، الإقراض، البحوث و التطوير³، و هذا بدوره يمكن من تخصيص أكثر فعالية لرأس المال المادي و البشري و يطور السوق و التبادلات⁴، فالمؤسسات هي القاعدة الأولى لنجاح و فشل المجتمع كما أن المؤسسات الاقتصادية الجيدة تشجع المواطنين على الاستثمار، تطوير تكنولوجيات جديدة و المؤسسات الاقتصادية الغير فعالة يكون لها آثار عكسية⁵.

تجذب النوعية المؤسساتية الجيدة رؤوس الأموال لان المستثمرين يفضلون وضع أموالهم في دولة لها نوعية مؤسساتية جيدة و ليس العكس⁶، كما أن تقوية الحوكمة و النوعية الجيدة للمؤسسات تساهم في تحسين ظروف الاستثمار بتخفيض الخطر و تعظيم المردودية⁷ هذا و قد أشار Klein إلى أن النوعية المؤسساتية الجيدة تحد من مصادرة رأسمال مما يرفع تراكم رأسمال كما يرتفع الدخل الفردي⁸.

¹ Abhas Kumar Jha “ Institutions, Performance and The Financing of Infrastructure Services in the Caribbean”, op.cit. p 37

² Thorsten Koepl, Cyril Monnet, Erwan Quintin “ A Simple Model of Efficient Institutions” Published by the Federal Reserve Bank of Philadelphia, The Federal Reserve Bank of Dallas, The Federal Reserve System, USA, November 23, 2009. p2

³ Borner Silvio, Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Efficienc Institutionelle Et ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” ,op.cit . p44

⁴ Borner Silvio, Bodmer Frank, Kobler Markus ,op.cit. p17

⁵ Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo “ Poor Economics: A Radical Rethinking Of The Way To Fight Global Poverty”, op.cit. p 238

⁶ David M. Currie “Country Analysis Understanding Economic and Political Performance”, op.cit.p 63

⁷ Dwight H. Perkins , Steven Radelet et David L. Lindanet “Economie du Developpement : Traduction de la 6^{ème} Edition Americane par Bruno Baron Renault” ,op.cit. p 108

⁸ William R.Cline “ Financial Globalization, Economic Growth and the Crisis of 2007-2009”, ,op.cit. p 106

كما تقوم المؤسسات بتأمين الاستقرار التي تعتبر العنصر الأساسي لتعزيز استثمار القطاع الخاص ، فالسياسات الاقتصادية الكلية المستقرة ترفع الثقة في الحكومة و بالتالي تشجع المنافسة التي تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا إضافة إلى أهمية الشفافية من خلال النشر الكافي للمعلومة بالنظر إلى تغيرات سياسات اتخاذ القرار، و الأداء الإقتصادي و الإعلام يمكن أن يلعب دور كبير في تعظيم الشفافية و المصدقية في سياسات الدولة¹، إن نوعية الاطار المؤسسي تحدد الدرجة التي يرغب فيها القطاع الخاص بالانشغال في النشاطات الإنتاجية و الاستثمارات الطويلة الأجل و يبتعد عن السعي الربحي و النشاطات الغير الإنتاجية، مثلا تدفع الحماية الغير الفعالة لحقوق الملكية الناس إلى التوجه نحو الصفقات القصيرة المدى الأقل خطرا من مشاريع الاستثمار الطويلة الأجل² و قد أشار Clague1997 في دراسة له إلى أن الاختلافات في النوعية المؤسسية هي العامل الرئيسي في شرح الاختلافات في أداءات النمو ما بين الدول عبر الزمن كما ان العوامل المفتاحية لتنمية راس المال البشري و التنمية المالية هي بنفسها متأثرة بنوعية المؤسسات³، و فقدان هذه النوعية يؤدي إلى ظهور بدائل مختلفة و انتشار الجريمة⁴، لقد أشار Richter 2003 إلى أن الترتيبات المؤسسية تعتبر ضرورية لتقييد استخراج الموارد ففي حالة الموارد النادرة يؤثر اشباع حاجة شخص واحد على إشباع الآخرين⁵، فالحكومات التي تواجه

¹ Economic and Social Commission For Western Asia“ Survery Of Economic And Social Developement In The ESCWA Region 2001-2002:partII,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ” ,op.cit.p5

² Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman “Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy” in“ West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges” Edited by Rosa A. Valdivieso, ultric erikson von allemen, geoffrey j. bannister ,hamid r .davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said ,op.cit .p44

³ Denu G. Berhan“ Institutions and Investment in Sudan: Socio- Economic and Institutional Foundations of Reconstructions and Devepment” ,op.cit. p169

⁴ Simeon Djan Kov and Peter Murrell“ The Determinants of Enterprise Restructuring in Transition: An Assessment of the Evidence”, Published by the World Bank ,Washing ton, D.C .USA ,2000. p24

⁵ Thomas Falf “Communal Farmers Natural Resource Use and Biodiversity Presentation :A New Institutional Economic Analysis From Case Studies in Nambia and South Africa” Published by Cuvillier Verlag Gottinger, Germany ,2008, p23

نوعية مؤسساتية ضعيفة، لا يكون لديها حافز للعمل في مصلحة مواطنيها و بالمقابل تستعمل الأموال العامة بشكل غير ملائم من أجل استهلاكها الفاسد¹.

لقد شهدت دول شرق آسيا و جنوب كوريا و تيلاندا، أزمات مالية بسبب عدم كفاية التنظيم و قلة كل من (مكافحة الاحتكار، الإشراف و المراقبة المالية، تنظيم الأوراق المالية)².

و قد أشار Rodrik 1999 إلى أمريكا اللاتينية التي اتخذت النموذج الموجه للسوق في 1980و التي لم تعر اهتماما كافيا لخلق مؤسسات البنية الاجتماعية و النتيجة كانت عدم الأمان الاقتصادي ورد الفعل العنيف ضد الإصلاحات³، فالعديد من الاقتصاديين استعملوا النوعية المؤسساتية لشرح سبب فشل برامج التعديل الهيكلي في الدول الفقيرة و ليس البرنامج نفسه⁴ هذا و قد أشار صندوق النقد الدولي 2003 بان المؤسسات الضعيفة تقف وراء فشل التنمية ، و الاهتمام بالجوانب المؤسساتية اصبح بشكل متصاعد من اهم القضايا التي يركز عليها كل من صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الدولية الاخرى التي تعتبر أن النوعية المؤسساتية هي المكون الأساسي في الإصلاحات الهيكلية⁵.

¹ Jay Kathvate ,Giri Jasenkar Mallik“ The Impact of the Integration Between Institutional Quality and Aid Volatility on Growth: Theory and Evidence” Economic Modelling 29(2012)716-724 School of Economics and Finance,University of Western Sydney, Australia, Published by Elsevier ,2012. p717

² Dani Rodrik“ Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them” in “Institutions, Globalisation and Empowerment” Edited by Kartik C.Roy and Jorn Sideras, op.cit . p23

³ Dani Rodrik , op.cit . p26

⁴ Mariene langholz “Institutions and Economic Development: a Critical Discussion of the Institution- Centred Orthodoxy in Development Economics” ,op.cit. p3

⁵ Salah M. Nsouli, Rouben Atvian and Alex Maumouras“ Institutions Program Implementation and Macro-Economic Performance” IMF Institute and Middle East and Central Asia Department, September ,2004. p3

الخاتمة:

يتضح من هذا الفصل أن النوعية المؤسسية تعتبر عنصر ضروري في تسهيل الحياة الاقتصادية بكل جوانبها و هذا ما يجعلها المحدد الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تمس النقاط الأساسية كالحكم الرشيد ، الفساد ، عدم التأكد .. التي يهتم لها المستثمر الأجنبي أثناء إتخاذه لقرار توجيه إستثمارته خارج بلده الأصل نظرا لتأثير تلك النقاط على إستقرار المشروع و عوائده في البلد المضيف.

المقدمة :

لقد قام العديد من الاقتصاديين بدراسة أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للاهتمام المتصاعد من طرف الدول النامية بجذب تلك الاستثمارات بغية الحصول على فوائدها و ايجابياتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لديها ومن بين هذه الدول توجد الجزائر والتي بذلت منذ الاستقلال العديد من الجهود لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث أصدرت القوانين اللازمة لذلك إضافة إلى تعديلها من أجل توفير الضمانات ومنح الحوافز الملائمة للمستثمرين الأجانب و هذا فضلا عما قامت به من إصلاحات مؤسسية رغبة منها في رفع حجم التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى تحسين مستوى المناخ الاستثماري ليتلاءم مع متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و من أجل دراسة مفصلة لهذه النقاط قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول : أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تكاملهما لتحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث:الإصلاحات و النوعية المؤسسية في الجزائر

المبحث الرابع: دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تكاملهما لتحقيق التنمية الاقتصادية

1- أثر النوعية المؤسسية السياسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد طرح العديد من الباحثين سؤال عن كيفية تأثير النوعية المؤسسية على قدرة الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للحصول على فوائدها ؟

فقد اختبر كل من (2002) Glober man , Shapiro أثر النوعية المؤسسية السياسية الممثلة بمؤشرات الحكمة الستة ل kaufmann (1999) على كل من التدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ل 144 دولة للفترة الممتدة ما بين 1995-1997 ووجد أن هناك أثر إيجابي للنوعية المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج¹ نظرا لتأثير المؤسسات على كل من رأس المال المادي والبشري والمناخ الاستثماري ككل.²

1-1- الصوت والمساءلة: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالصوت والمساءلة لأنها تتضمن الحريات المدنية، الحقوق السياسية، حرية الصحافة ، عدالة النظام القضائي وهذه العوامل تعتبر مسؤولة عن توفير المناخ استثماري الحر³ ، وكما تحسنت وضعية الصوت والمساءلة في البلد المضيف تكون هناك مراقبة جيدة لأفعال الحكومة وهذا يقلل احتمال الانتهاكات المستقبلية لحقوق المستثمرين الأجانب⁴.

¹John H. Dunning and Serianna M .Lundan “Multinational Enterprises and The Global Economy ” Second Edition ,Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK, 2008, p309.

² Catarina Figueira and David Parker “Infrastructure Liberalization : Challenges to The New Economic Paradigm in the Contex of Developing Countries” in “ International Hand Book of Network Industries: The Liberalization of Infrastructure” Edited by Matthias Finger and Rolf W.Kunneke, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011,p 501

³ Nis Siddharthan “Determinants ,Constraints and Impact of Foreign Direct Investment :India – China Comparison” in “India’s Economic Future : Education , Technology ,Energy and Environment” Edited by Manmohan Agarwal , Published by Esha Beteille Social Science Press, India, 2009,p 78.

⁴ Inter American Development Bank “ The Business of Growth: Economic and Social Progress in Latin America 2001 Report ”Published by The Inter American Development Bank ,Washington . DC.USA, 2001,P255.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

1-2- الاستقرار السياسي و غياب العنف :حيث يقيس هذا المؤشر خطر عدم الثبات الحكومي أو تنحي السلطة بطريقة عنيفة أو غير دستورية و هذا ما يهدد استمرار المشروع الاستثماري في البلد المضيف و تدفق عوائده ، و قد تصل درجة السوء إلى إلحاق خسائر مادية نتيجة لأعمال العنف¹ ، فعدم التأكد السياسي في البلد المضيف يمكن أن يغير قواعد اللعب بشكل غير متوقع حسب ما أفاد به (Botler , Joaquin (1998) ، و يتم الأخذ بعين الاعتبار قبل القيام بالاستثمار كل من التغيير الحكومي ، المعارضة ، عوز الشفافية في الخدمة العمومية ، الفساد و وجود الإرهاب ، القلق الاجتماعي و التمييز العرقي² .

فالاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن استثمار طويل الأجل و أي تهديدات من ذلك النوع ستعرق تدفق الأرباح و العوائد في المستقبل و هذا ليس مرغوب به من طرف المستثمرين الأجانب³ ، كما أشار كل من Houde و lee (2000) بأن الخطر السياسي الذي يؤثر سلبا على أداء الأعمال بالبلد المضيف ينخفض بالعمل الجيد للنظام السياسي و القانوني، حيث يرى كل من (Akhter (1993 و Ram Charran (1999 أن الحروب الأهلية و الفساد السياسي في بلد ما تدل على عدم استقراره و يرى كل من Root و Ahmed (1973) إلى أن هذه المتغيرات و كذا التغييرات الدستورية في قيادة الحكومة لاسيما تلك الغير مستحبة تؤثر سلبا على المستثمرين الأجانب⁴ و حسب Jensen, 2003 فان

¹ Inter American Development Bank“ The Business of Growth: Economic and Social Progress in Latin America 2001 Report ” ,op cit , p 256.

²Quamarul Alam , Mohamed Emdad Ullah Mian ,Robert FI Smith“ The Impact of Poor Governance on Foreign Direct Investment : The Bangladesh Experience” in “The Role of Public Administration in Building A Harmounious Society” Edited by Raza Ahmed , Annual Conference, Published by Asian Development Bank, Network of Asia Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance, Printed in Phillipine , 2006, p 325.

³Giorgio Fazio and G.M Chiara Talamo“How Attractive is Good Governance for FDI ? Institutional Approach to Global Corporate Governance : Business Systems and Beyond ”Edited by J.Jay Choi Sandra Dow , International Finance Review, Volume 9, Published by Emerald Group Publishing limited ,UK, 2008, P 43.

⁴Besian Buyheli “What is The Attractiveness of Albania for Foreign Direct Investment(FDI) Flows? ” Published by GRIN ,Germany,2011,p26-27.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الشركات المتعددة الجنسيات تتجنب الاستثمار الأجنبي المباشر عند وجود خطر سياسي مرتفع بالبلد المضيف و تتحول نحو أشكال أخرى من الأعمال الدولية¹.

1-3- فعالية الحكومة: التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نوعية الخدمات العمومية ، نوعية البيروقراطية ، كفاءة واستقلالية موظفي الخدمة العمومية،استقلالية سياسات الحكومة عن الضغط السياسي و مصداقية الالتزام الحكومي² ، فكل هذا يؤثر على أداء أعمال المستثمر الأجنبي و الشركات المتعددة الجنسيات من حيث عدد الإجراءات و الوقت الذي يتطلبه انجازها ، كما يؤثر على تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف و بالتالي على الأرباح التي ستنتج عنه³.

1-4- النوعية التنظيمية: التي تشير إلى مدى وجود سياسات غير صديقة للسوق مثلا : مراقبة الأسعار⁴ و هذا يؤثر على سياسات عمل الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها كما يحد من حريتها و يؤثر سلبا على هامش أرباحها إضافة إلى سوء تخصيص الموارد⁵ ، كما أن قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر تهتم لمدى تدخل الحكومة ، السياسية التجارية و القيود على رأسمال و التي تؤلف زوايا مؤشر النوعية التنظيمية⁶

1-5- سيادة القانون : و التي تشير إلى مدى وجود مؤسسات تحل صراعات الأفراد كما تحكم و تسير تفاعلاتهم ، إضافة إلى تقوية و تنفيذ العقود و هذا جد مهم لاستمرار نشاط

¹ Laura Meier“Factors Driving U.S Foreign Direct Investment ”Washington University in ST. louis, Center for Research in Economics & Strategy , USA ,2006 P 12.

² OECD “ Global Forum on International Investment , New Horizons for Foreign Direct Investment ” Published by OECD, France , 2002 , P 112 .

³ Inter American Development Bank “ The Business of Growth : Economic and Social Progress in Latin America 2001 Report ” Published by the Inter American Development Bank , Washington D.C , USA ,2001 , p256.

⁴Giorgio Fazio and G.M Chiara Talamo“How Attractive is Good Governance for FDI?Institutional Approach to Global Corporate Governance : Business Systems and Beyond ”Edited by J.Jay Choi Sandra Dow , op cit , P 43.

⁵Inter American Development Bank , op cit , p 256

⁶Nis Siddharthan “Determinants ,Constraints and Impact of Foreign Direct Investment :India – China Comparison” in “India’s Economic Future : Education , Technology ,Energy and Environment” Edited by Manmohan Agarwal, op.cit , p 78.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الشركات المتعددة الجنسيات¹، فوجود و ضمان سيادة القانون في المستقبل يدفع المستثمرين الأجانب إلى أخذ أفعال و قرارات حالية تعظم القيمة الطويلة الأجل لأصولهم، نظرا لتأكدهم من الحصول على قيمة مهمة في المستقبل، و كلما ارتفعت قيمة الأصول التي يمكن أن تنتج عن التحسين في وضعية سيادة القانون سترتفع قيمة الفوائد التي ستعم البلد المضيف و هذا سيشكل ضغط من طرف أصحاب الملكية لإحداث إصلاحات قانونية² كما أشار , Nude , krugell (2007) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو الدول التي تتمتع بسيادة القانون لأن العائد على الاستثمار سيكون محميا، كما أن نظام الحكومة المتميز بالشفافية و المسائلة سيقوي وضعية سيادة القانون³.

1-6- مراقبة الفساد: فالفساد هو أحد جوانب الحكم السيئ خاصة عند استعمال الوضعية العمومية للمكاسب الخاصة الناتجة عن انخفاض الأجور و الحرية الممنوحة للموظفين العموميين و حسب Sleifer, Vishny 1993 فان الفساد يلعب دور شكل من أشكال الضرائب⁴. و باستعمال 3 سنوات من التدفقات الثنائية من 7 دول مصدرة و 89 دولة مضيضة وجد Zurawiecki و Habib (2002) علاقة عكسية ما بين الفساد و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و حسب Cuerno Cazurra (2006) فان الفساد لا يخفض فقط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستقبله الدولة المضيضة و لكن يغير أيضا تركيبة الاستثمار الأجنبي المباشر و نوعه، كما أشار Uhlenbruch (2006) إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تستعمل التعاقد القصير الأجل و المشاريع المشتركة لتجنب أثر الفساد و بالتالي يؤثر الفساد على نمط دخول الشركات المتعددة الجنسيات⁵.

العديد من الباحثين بينوا أن مقاييس الفساد ترتبط بشكل سلبي و معنوي مع الاستثمار

الأجنبي المباشر مثل: Stiglitz 2003، و Smarzynsha و Wei 2000

¹ Inter American Development Bank “ The Business of Growth : Economic and Social Progress in Latin America 2001 Report ”, op cit , p 256

² Karla Hoffand Joseph E.Stiglitz “ The Creation of The Rule of Law and the Legitimacy of Property Rights:The Political and Economic Consequences of a Corrupt Privatization” , World Bank Research Working Paper 3779, Published by The World Bank, USA, December 2005,p29-30-31.

³Besian Buyheli “What is The Attractiveness of Albania for Foreign Direct Investment(FDI) Flows?”, op. cit , p 28 .

⁴John H. Dunning and Serianna M .Lundan “Multinational Enterprises and The Global Economy”,op cit ,p 310

⁵John H. Dunning and Serianna M .Lundan ,op. cit ,p 311

فالتشريعات في الدول النامية تحاول أن تكون أكثر تعقيدا وبيروقراطية و تأتي نتيجة الفساد و ليست مقصودة لتصحيح اختلالات السوق و حماية المستثمرين¹ . كما توصل Cuervo Cazorra (2006) إلى أن المستثمرين من الدول المتبعة لقوانين صارمة ضد الرشوة و الفساد هم الأكثر تأثرا في الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد مقارنة بالمستثمرين التابعين لدول لها نفس مستويات الفساد المرتفعة أي أن الفساد يضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول التي وقعت اتفاقية مكافحة الفساد OECD كما أنه لا يمنع الدول المرتفعة الفساد من الاستثمار² .

و عموما أشار Javorcik و Harding (2007) الى أنه توجد علاقة موجبة و قوية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العوامل المؤسسية للمناخ الاستثماري من فعالية الحكومة ، النوعية التنظيمية ، مراقبة الفساد ، الصوت و المساءلة³ ، فالنوعية المؤسسية السياسية الضعيفة تقود إلى إحباط عوامل التنافسية على مستوى الشركات و على مستوى الاقتصاد الوطني كما تقوم بإقصاء الموردين و المتعاقدين المؤهلين إضافة إلى رفع تكاليف إنشاء المشاريع مثلا ارتفاع درجة الفساد تقود إلى عدم الكفاءة في التخطيط من طرف المستثمرين الأجانب نظرا لعدم التأكد و بالتالي يكون هناك إبهام حول قيمة العوائد و الأرباح المستقبلية⁴ ، كما أن عدم الاستقرار السياسي و غياب مصداقية الحكومة و عدم احترام سيادة القانون تؤثر بوضوح و بشكل سلبي على إمكانية التنبؤ كما أنه ليست كل المؤشرات الستة لها نفس الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يقلق أكثر حول التنظيم المفرط ، الفساد ، تجاهل

¹Quamarul Alam , Mohamed Emdad Ullah Mian ,Robert FI Smith“ The Impact of Poor Governance on Foreign Direct Investment : The Bangladesh Experience” in “The Role of Public Administration in Building A Harmounious Society” Edited by Raza Ahmed ,op cit ,p 324

²Nis Siddharthan “Determinants ,Constraints and Impact of Foreign Direct Investment :India – China Comparison” in “India’s Economic Future : Education , Technology ,Energy and Environment” Edited by Manmohan Agarwal, op .cit , p 78.

³Theodor H. Moran“ Foreign Direct Investment and Development : Launching a Second Generation of Policy Research , Avoiding the Mistakes of the First , Reevaluating Polices for Developed and Developing Countries ” Published by The Peter G. Peterson Institute for International Economics , Washington D.C, USA, 2001 , P 91.

⁴Nidal Rachid Sabri“ Financial Markets and Instututions in The Arab Economy” Published by NOVA Science Publishers , USA ,2008 , P 47.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

سيادة القانون ويكون أقل قلقا حول استقلالية الإعلام ، فأكثر السياسات ملائمة لجذب المستثمرين الأجانب هي تخفيض التنظيم المفرط ، تقوية حقوق الملكية، تحسين نوعية البيروقراطية، تقليل حجم الفساد لان كل هذا يقلل من تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر و يرفع أرباحه كما يضمن تدفق العوائد في ظل محيط مستقر¹.

2-أثر النوعية المؤسسية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

2-1- حرية الأعمال :

التنظيم المفرط يجعل من الصعب على المستثمرين الأجانب تحقيق النجاح في السوق فالعدد الكبير من التشريعات يعيق إنتاجية و ربحية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ، و الأكثر ضررا بالمستثمر الأجنبي هي تلك المتعلقة بتراخيص الأعمال الجديدة كما أن إجراءات حل الإفلاس الجامدة و المرهقة تعتبر تشويهية²، فالشركات المتعددة الجنسيات تقرر الاستثمار في الدول التي يكون فيها من السهل الدخول و الخروج من السوق ، فالتكرار المرهق للقواعد التنظيمية هي أكثر الحواجز ضررا بحرية الأعمال³.

2-2- الحرية التجارية :

تأثير الحرية التجارية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على طبيعة هذا الأخير ، فالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (الموجه إلى سوق الاستهلاك النهائي) من المتوقع أن ينخفض مع ارتفاع الحرية التجارية التي تسمح بدخول بضائع مماثلة يقدمها المستثمر الأجنبي في هذا البلد ، أما الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي (الذي يتخصص بصنع أجزاء من المنتج النهائي) من المتوقع أن يرتفع مع ارتفاع الحرية التجارية لحاجته الدائمة إلى استيراد سلع وسيطة و تجهيزات إضافة إلى تصدير ما تم تصنيعه⁴ ، كما أن الانفتاح التجاري يجذب FDI الموجه إلى التصدير طالما أن هناك حرية لاستيراد مكونات و أجزاء من المنتج النهائي ، و حسب Dunning فان الانفتاح التجاري يجذب FDI الذي

¹Inter American Development Bank “ The Business of Growth : Economic and Social Progress in Latin America 2001 Report ”, op .cit , P 255-256-257.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B.Kim “Defining Economy Freedom” in“ 2011 Index of Economic Freedom”Published by the Heritage Foundation and Dow Jones & Company (The Wall Street Journal) NY,USA,November 2010,p21.

³ Elham Beheshtitabar“The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries : The Case of The Middle East”The International Business School , 2008, p 7.

⁴Elham Beheshtitabar,op. cit , p 7.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يسعى إلى الكفاءة¹، كما أن الحدود التجارية تبعد السلع المتطورة التكنولوجية و الخدمات عن متناول المستثمرين المحليين و بالتالي تحد من تطورهم الإنتاجي².

2-3- الحرية الجبائية : الحجم القليل من الضرائب المفروضة يعني ربح أكبر للمستثمر الأجنبي ، و من أجل ذلك تعرض عدة دول مجموعة من الحوافز التي تتضمن ضرائب جد متدنية للمستثمرين الأجانب³، فقد أشار كل من Ramachandran و Batra (1980) أن ضريبة الدخل على الشركات المتعددة الجنسيات و التي كلما زاد ارتفاعها أدت إلى تخفيض معدل العائد على مخزون رأسمال و كذا على عواملهم الخاصة مثل التكنولوجيا و التالي تعمل على طرد رؤوس الأموال الأجنبية خارج هذا البلد المضيف⁴، كما أن الإجراءات و السياسات الجبائية للبلد المضيف ينظر لها كذلك من منظور ميزانيتها ، فالعجز الكبير يمكن أن يكون مؤشر على ارتفاع الضرائب⁵.

2-4- الإنفاق الحكومي:

يشير الإنفاق الحكومي الكبير إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص و يقود إلى عدم الكفاءة الإنتاجية و هذا يحد من حرية المستثمر الأجنبي⁶، و هكذا يؤثر القطاع العام الواسع و إنفاقه على التخصيص الأمثل للموارد بشكل سيء فمن الأمل أن تقدم الدولة فقط السلع العمومية الصحيحة مع حد منخفض من الإنفاق⁷، كما أن الإنفاق الحكومي الممول

¹Mohamed Adaya Salism "Foreign Direct Investment : Sub- Sahara Africa" in "Foreign Direct Investment: Six Country Case Studies" Edited by Ying Qi Annie Wei , V.N Bela Subramanyam, published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK , 2004,p180

²Ambassador Terry Miller and Anthony B.Kim "Defining Economy Freedom" in " 2011 Index of Economic Freedom",op,cit, p 22

³Vildan Serin & Ahmet Caliskan "Economic Liberalization Policies and Foreign Direct Investment in Southern Europe", Journal of Economic and Social Research 12(2), 2012-81-100, P 95.

⁴Laura Meier "Factor Driving US Foreign Direct Investment ", op .cit, p 9.

⁵Nassima Debbab, Ali al Mansour "Determinants and Impact of FDI on Bahrain's Economy" Research Journal of International Studies Issue 21 (Octobre 2011), p 28.

⁶Ambassador Terry Miller and Anthony B.Kim "Defining Economy Freedom" in " 2011 Index of Economic Freedom",op,cit, p 22 .

⁷Elham Beheshtitabar "The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries : The Case of The Middle East", op. cit , p 7.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

بواسطة الضرائب المرتفعة يؤدي إلى تكاليف فرصة مساوية لقيمة الاستهلاك أو الاستثمار الخاص الذي كان سيحدث لو تركت الموارد في أيدي القطاع الخاص ، و لكن أيضا من جهة أخرى يعمل الإنفاق الحكومي على تحسين البنى التحتية و تمويل البحوث و تحسين الرأسمال البشري و هذا جد مهم للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

2-5- الحرية النقدية :

إن السياسة النقدية الحكيمة التي تحد من التضخم و تحافظ على استقرار الأسعار و على ثروة الأمة تجعل المستثمر الأجنبي قادرا على الاعتماد على أسعار السوق في المستقبل ، أيضا يمكن أن يتم القيام بكل من الادخار و الاستثمارات و المخططات الطويلة الأجل بثقة أكبر ، أما السياسة التضخمية فتقود إلى التخصيص مادي الأمتل للموارد و ارتفاع تكاليف الإنتاج إضافة إلى تشويه الأسعار².

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه إلى الدول التي تكون فيها ثقة في العملة المحلية³.

2-6- حرية الاستثمار :

يوفر المحيط الاستثماري الحر، المنتج، المنفتح، فرص مهمة لتنظيم المشاريع و يقدم حوافز لتوسيع النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفع الإنتاجية و خلق فرص العمل كما أن الإطار الاستثماري الفعال الذي يتميز بالشفافية و الإنصاف يدعم جميع أنواع الشركات و ليس الشركات الكبيرة فقط و الإستراتيجية ، كما يشجع الابتكار و المنافسة بينما يقود تقييد التدفق الحر للاستثمار إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد و بالتالي إلى إنتاجية ضعيفة كما أن الحرية الاستثمارية تدفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل أفضل استعمالاته لاسيما في المناطق التي تحتاجه⁴ ، و عموما يتردد المستثمرون الأجانب عند القيام بالاستثمار في الاقتصاد الاقصاد الذي يتميز بتشريعات مقيدة لتدفقات رأسمال عبر الحدود⁵.

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B.Kim “Defining Economy Freedom” in“ 2011 Index of Economic Freedom”,op,cit,p 22.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B.Kim ,op.cit, p 23.

³Laura Meier “Factor Driving US Foreign Direct Investment ”, op .cit,p 23

⁴Ambassador Terry Miller and AnthonyB.Kim “Defining Economy Freedom” in“ 2011 Index of Economic Freedom”,op.cit,P23.

⁵Elham Beheshtitabar“The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries: The Case of The Middle East”, op. cit , p 7.

2-7- الحرية المالية:

النظام المالي الشفاف و المنفتح و الأكثر تطورا يتيح إمكانية التمويل بشكل عادل لكل الأطراف ، و يشجع المنافسة لتقديم الوساطة المالية الأكثر فعالية و كفاءة ما بين المستثمرين من خلال الإجراءات و العمليات التي يقودها الطلب و العرض ، كما يوفر السوق المعلومة و الأسعار في الوقت الحقيقي و يعتمد هذا على الشفافية إضافة إلى الإفصاح ، و ضمان النزاهة ، و تنظيم المؤسسات المالية و هذا ما على الدولة السهر على توفيره بدلا من فرض القيود لطمأنة المستثمر الأجنبي لتجنب ارتفاع تكاليف تمويل المشاريع و حتى لا يكون هناك تدخل في تسعير رأسمال الذي يتعارض مع المبدأ الأساسي لاقتصاد السوق وكل هذا يخدم تخصيص الموارد الرأسمالية للاستخدامات الأعلى قيمة¹ ، كما أن الحوافز المالية التي غالبا ما تعمل الدول المضيفة على منحها تخفض تكاليف الحصول على الأرض ، البناء، تدريب العمالة ، مشتريات تجهيزات التصنيع².

و في حالة ضعف الأسواق المالية المحلية فان الشركات المتعددة الجنسيات تقترب من الخارج و تحول الموارد المالية إلى فروعها في البلد المضيف وهكذا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديل لأسواق الائتمان الفعالة³.

2-8- حقوق الملكية :

و هي أساس اقتصاد السوق كما أنها تقييم لقدرة الأفراد على مراكمة الملكية الخاصة المحمية بواسطة القوانين الواضحة و المنفذة من طرف الدولة ، و إذا لم تتمكن الدولة من تقديم ضمانات لحماية تلك الحقوق فهذا لا يحفز الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في هذا البلد المضيف⁴ ، فالمستثمر الأجنبي يرغب بان تكون حقوق الملكية مضمونة في

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B.Kim “Defining Economy Freedom” in“ 2011 Index of Economic Freedom”,op,cit,P23.

²Stephen D. Cohen“ Multinational Corporations and Foreign Direct Investment : Avoiding Simplicity , Embracing Complexity ” Published by Oxford University Press ,USA , 2007 , 165.

³ Jorge Braga de Macedo and Enerique V.Inglesias “Foreign Direct Investment Versus Other flows to Latin America” Development Centre Seminars Published by OECD and Inter-American Development Bank, France ,2001 ,p 36

⁴Elham Beheshtitabar“The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries: The Case of The Middle East”, op. cit, p 7.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

دستور البلد المضيف إضافة إلى التعويض الكامل في حالات المصادرة و غياب القيود على تحويل الأرباح و رأسمال¹

دراسة من طرف Javorcik Smarzynska (2004) من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية حول تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق ووسط أوروبا و الاتحاد السوفياتي و في 1995 ، تركز على اختبار أثر حماية حقوق الملكية الفكرية (بالضبط حجم الحماية القانونية المتواجدة و نوعية ميكانيزمات التنفيذ) على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الحماية الضعيفة تحفز الفروع الأجنبية للتركيز على النشاطات التوزيعية أكثر من الإنتاجية². من وجهة نظر (2001) Enrique V. Iglesias و Jorge Braga فان الحماية الضعيفة لحقوق الملكية خاصة الفكرية يمكن أن ترفع التدفقات الداخلة من FDI، حيث يتردد المستثمرين الأجانب في منح امتيازات الإنتاج و التراخيص إذ علموا بأن مهاراتهم سيتم سرقتها و استغلالها بشكل خاص فيما بعد و بالتالي فان الحماية الضعيفة لحقوق الملكية تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى امتلاك و إدارة و انجاز أعمالها³.

2-9- الحرية من الفساد :

يوجد وجهتي نظر حول أثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الفساد يخفض تدفقات FDI لأنه يضع حواجز ضد الاستثمار داخل السوق و يخفض الفعالية و الكفاءة بشكل كبير⁴ ، كما يرفع تكلفة بدء و إنجاز الأعمال في البلد المضيف ، فالمستثمرين الأجانب يمكن أن يجهلوا القواعد الغير المكتوبة⁵ ، كما أن تنظيم الدولة أو قيامها بوضع قيود

¹United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific “Managing Globalization in Selected Countries with Economies in Transition” Published by United Nations ,USA , 2003, P 31.

²John H. Dunning and Seriana M .Lundan “Multinational Enterprises and The Global Economy ”,op cit , P 310 .

³Jorge Braga de Macedo and Enerique V.Inglesias “Foreign Direct Investment Versus Other flows to Latin America” ,op. cit, p 36.

⁴Michael L. Hess“ Door Ways to Development : Foreign Direct Investment Policies in Developing Countries” , Published by UMI Microform ,USA , May 2008, P 172.

⁵Vildan Serin & Ahmet Caliskan“Economic Liberalization Policies and Foreign Direct Investment in Southern Europe”,op.cit , p 90.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

في منطقة ما قد يخلق سوق غير رسمي مثلا الحواجز المرتفعة على التجارة كالقيود على الاستيراد تخلق حوافز للتهرب وتسبب ظهور سوق سوداء للمنتجات المحظورة و الممنوعة¹.

- وهناك أيضا فرضية (اليد المساعدة) التي ترى بأن الفساد قد يكون عونا و مساعدا للمستثمر الأجنبي إذا تمكن من تكوين علاقات جيدة مع موظفين حكوميين في البلد المضيف و هذا من وجهة نظر Sayek 2007² , و لكن ينظر عموما إلى الفساد بشكل واسع على أنه عائق للاستثمار والانجاز السلس للأعمال و يتوقع أن يكون له علاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر³.

2-10- حرية العمل :

في أغلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر يتم أخذ قوة عاملة محلية و المستثمرون الأجانب لا يتوقعون بأن سياسات العمل القائمة في بلدهم الأصل هي نفسها في البلد المضيف ، فسياسات هذا الأخير تأتي من التشريعات و القوانين المحلية ، كما أن تكاليف العمل تختلف من بلد إلى آخر حسب اختلافات الأجور و الفوائد الاجتماعية، تأمين الصحة، سياسات الإقالة ، فهذه التكاليف يمكن أن تضاعف أجور الموظف كما أن اتحاد العمال يختلف من بلد إلى آخر⁴ فالمستثمرين الأجانب يرغبون بالتعاقد الحر مع العمال و فصل العمال الزائدين عن الحاجة ، فالحرية في سوق العمل مطلوبة شأنها شأن الحرية في سوق السلع و الخدمات ، فارتفاع حرية العمل يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير مناصب الشغل و تخفيض معدل البطالة في البلد المضيف⁵.

المضيف⁵.

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B.Kim “Defining Economy Freedom” in“ 2011 Index of Economic Freedom”,op,cit,P24.

²Vildan Serin & Ahmet Caliskan“Economic Liberalization Policies and Foreign Direct Investment in Southern Europe”,op,cit,p 90.

³Michael L. Hess“ Door Ways to Development : Foreign Direct Investment Policies in Developing Countries”,op,cit, p 172.

⁴Ehud Menipaz & Amit Menipaz “ International Business” Published by SAGE Publication , UK, 2011, p 241.

⁵Ambassador Terry Miller and AnthonyB.Kim ,op,cit, P24.

3- تكامل النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية :

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المضيف منها تقديم التكنولوجيا ، تحسين الميزان التجاري ، رفع المبادلات التجارية إضافة إلى خلق الجو التنافسي الذي يشجع على رفع الكفاءة الإنتاجية و هذا فضلا عن خلق فرص عمل و تسهيل اندماج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي و كل هذا يتحقق عندما يتوفر المحيط المؤسسي و النوعية المؤسسية الجيدة التي تؤمن المناخ الاستثماري الملائم لعمل المستثمرين الأجانب مما يدفعهم و يحفزهم على القيام بكل ما يحتاجه البلد المضيف للارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية فيه.

فحسب Amartya Sen فإن النوعية المؤسسية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة من خلال تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر فالحرص على الالتزام بالمعايير العالمية للمؤسسات كاستقلال القضاء، صغر حجم القطاع العمومي ، تطور السوق المالي، التشريعات المالية التي تساعد على الاستقرار إضافة إلى استقلالية البنك المركزي و وفرة مؤسسات سوق العمل التي تضمن المرونة و تساعد على تهيئة الأرضية الملائمة لعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹.

فالمطلبات الرئيسية لظهور الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية هي المؤسسات المستقرة التي تحمي الحقوق الملكية و تعيق سوء استعمال السلطة كما أن كل من غياب المصادرة و انخفاض الأخطار و صغر حجم السوق السوداء يرتبط إيجابيا مع معدات النمو².

حسب كل من Segerstrom,1991, Nelson - phelps 1966, Jovanovic- Rob1989 فإن الانتشار التكنولوجي الذي يلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية يأتي أساسا من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات المتعدد الجنسيات و التي تنفق أموال طائلة على البحوث و التطوير³، حيث تزداد أهمية التكنولوجيا و المهارات الآتية من الشركات المتعددة

¹Hajoon Chang “Understanding the Relationship Between Institutions and Economic Development –Some Key Theoretical Issues”in“Institutional Change and Economic Development”Edited by Hajoon Chang , Published by the United Nations University Press(North America and Geneva Edition)New York, USA, 2007,p18-20

²Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler “ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factors in Economic Growth”, op. cit , p 85.

³Imad.A.Moosa “FDI: Theory, evidence and practice”,op.cit ,p86-87.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الجنسيات من خلال المشاريع المشتركة ما بين المستثمرين المحليين و الأجانب¹، كما أشار Drifield (2001) و (1998) Blomstrom و kokko إلى أن التحويل التكنولوجي يظهر عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بوضع إنتاجها في البلد المضيف أو تمنح التراخيص أو تدخل في مشاريع مشتركة مع الشركاء المحليين فيتمكن المنافسون المحليون بنقل و تعلم التكنولوجيا²، و أشار أيضا Romer (1993) إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في انتشار التكنولوجيا و المهارات المختلفة إلى الدول النامية تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الشركات المحلية كما تشهد فوائده انتشارها إلى كافة الاقتصاد³، حيث يرى Borensztein (1995) أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم للتحويل التكنولوجي كما تعد مساهمته في تحقيق النمو أكبر من مساهمة الاستثمار المحلي⁴ و لتحقيق هذا لا يتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر مؤسسات اقتصادية فقط و إنما يتطلب أيضا مؤسسات سياسية لتحسد من قدرة الدولة على مصادرة الملكية الخاصة و الأخذ العنيف لحقوق الملكية⁵، ففي غياب حماية حقوق الملكية و الضمانات الملائمة لن يقوم المستثمرين الأجانب بالاستثمار في هذه الدول⁶، و من المهم أيضا معرفة أن التكنولوجيا التي تأتي بها الشركات المتعددة الجنسيات تتطلب حضور مستوى مهم من رأسمال البشري⁷ و هذا بدوره يتطلب الإنفاق الحكومي على الاستثمار في تعليم، صحة، بنى تحتية، بحوث و تطوير، تأمين الحماية الاجتماعية⁸.

¹ OECD “ Foreign Direct Investment and Economic Development : Lessons From Six Emerging Economics ”Published by OECD, France ,1998,p60.

² Jonathan Jones , Colin Wren “Foreign Direct Investment and the Regional Economy” Published by Ashgate Publishing Limited , England, 2006, p 75.

³ Maria Carkovic and Ross Levine “ Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth ?” in “Does Foreign Direct Investment Promote Development ? ”Edited by Theodor H. Moran ,Edward M .Graham and Magnus Blomstrom , Published by Institute for International Economics, Washington D,C, USA, 2005 , P 196.

⁴Imad.A.Moosa “FDI: Theory, evidence and practice”,op.cit , p 75.

⁵ Joachim Ahrens “ Governance and Economic Development : A Comparative Institutional Approach”Published by Edward Elgar publishing limited , UK , 2002 , P 12.

⁶Hajoon Chang “Understanding the Relationship Between Institutions and Economic Development –Some Key Theoretical Issues”in“Institutional Change and Economic Development”,op .cit , p 21.

⁷Imad.A.Moosa,op.cit ,p 75.

⁸ Hajoon Chang, op cit , p 5.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

كما أن المؤسسات تأتي لتحد من السلوك السيئ للدولة و تؤمن و تسهل عمل القطاع الخاص و تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعم آثاره على التنمية¹، حيث تعتبر المؤسسات شرط ضروري لقبول و امتصاص التكنولوجيا الجديدة نحو النظام الاقتصادي².

إن المؤسسات السياسية للبلد تؤثر على تشكيل السياسات و التنفيذ ما بين مختلف الجهات كما أنها ضرورية لتنفيذ برامج الإصلاح اللازمة لتحسين أوضاع الأعمال و توفير المناخ الملائم لعمل المستثمرين الأجانب³، كما أن المؤسسات تخفض تكاليف الصفقات و تقلل عدم تناظر المعلومات و تقود إلى ثبات التوقعات⁴، إضافة إلى أن النوعية المؤسسية الجيدة تسرع من تراكم رأسمال و تقود إلى التخصيص الفعال للرأسمال المادي و البشري و بالتالي ترفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و الإنتاج و التبادل و كل هذا يحقق التنمية الاقتصادية⁵، و هذا ما يؤسس قاعدة يمكن من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر من تحسين ميزان المدفوعات عبر رفع التصدير و إحلال الواردات (كبدل للاستيراد) فمثلا في الدول التي تتمتع بالموارد الطبيعية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية يساهم في رفع الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات حسب ما أفاد به (Vaitsos(1976) كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التدفقات و المبادلات التجارية خاصة ذلك الموجه إلى التصدير خصوصا عندما يجد في البلد المضيف ما يحتاجه من انخفاض للتكاليف إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الذي يجعل عمليات استيراد المستلزمات (الضرورية لإنتاج السلع الوسيطة و تصدير هذه الأخيرة) أكثر حيوية⁶.

¹Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler “Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factors in Economic Growth”, op cit , p 85.

² Richard R . Nelson “ Bringing Institutions into Evolutionary Growth Theory” in “ Social Institutions and Economic Development : A Tribute to Kurt Martin” Edited by Valpy Fitz Gerald , Published by Kluwer Academic Publishers , Netherlands , 2002 , P 9.

³Joachim Ahrens “ Governance and Economic Development : A Comparative Institutional Approach”, op. cit , P 11.

⁴Joachim Ahrens , op. cit, op cit , p 14

⁵Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler , op cit , p 53.

⁶Imad.A.Moosa “FDI: Theory, evidence and practice”,op.cit ,p 83-85.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القوى التنافسية للسوق و يحسن تخصيص الموارد في البلد المضيف¹ ، حيث أشار Blomstrom (1986) إلى أن المستثمرين الأجانب يدفعون الشركات المحلية للبحث عن أحدث التكنولوجيات من أجل التنافس.

وحسب Blomstrom(1986) و kokko فان الشركات المتعددة الجنسيات تدفع الشركات المحلية لتصبح أكثر كفاءة و فعالية لاسيما عندما يكون هناك اعتماد مثلا الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي يحفز الشركات المحلية على إنتاج السلع الوسيطة²، و يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلق هذا الجو من المنافسة عند توفر النوعية المؤسسية السياسية و الاقتصادية الملائمة من حرية نقدية ، مالية ، نوعية تنظيمية مثلا المؤسسات المالية الجيدة هي مهمة لتوظيف الاقتصاد بشكل حيوي حيث تقود إلى الاستخدام الأكثر فعالية لرأسمال³.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل من خلال امتلاك و إعادة هيكلة الشركات المريضة كما يمكن أن يخفض مناصب العمل من خلال وقف الاستثمار و غلق فروع الإنتاج⁴ ، كما أشار Findlay (1978) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تقديم المساعدات التقنية ، المهارات الإدارية إضافة إلى تدريب العمال المحليين مما يؤدي إلى تحسين مهاراتهم⁵ ، هذا فضلا عن قيام الشركات المتعددة الجنسيات بدفع أجور أكبر مقارنة بالشركات المحلية⁶ إضافة إلى طلبها المهم على العمالة الماهرة ، و الذي يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر من خلق فرص العمل و تدريبها هي مؤسسات سوق العمل و ما تتيحه من حرية العمل⁷

¹Imad.A.Moosa “FDI: Theory, evidence and practice”,op.cit ,p 92.

²Jonathan Jones , Colin Wren “Foreign Direct Investment and the Regional Economy”,op.cit ,p 47-75.

³ Bharati V.Pathnak “The Indian Financial System : Markets , Institutions and Services” , Second Edition , Published by Dorting Kindersley ltn , India , 2008 , p 11.

⁴Imad.A.Moosa ,op.cit ,p 77.

⁵Imad.A.Moosa ,op.cit ,p 90.

⁶OECD“ Foreign Direct Investment and Economic Development : Lessons From Six Emerging Economics ”,op. cit ,p 60 .

⁷Hajoon Chang “Understanding the Relationship Between Institutions and Economic Development –Some Key Theoretical Issues”in“Institutional Change and Economic Development”,op .cit , p 19

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إدماج الصناعة المحلية نحو الإنتاج العالمي و الشركات الدولية للتوزيع¹.

و من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الحصول على فوائده التي تسرع عملية التنمية الاقتصادية تقوم الدول المضيفة بتقديم الحوافز الضريبية ، و تقديم البنى التحتية و تعديل قوانين الاستثمار أي بالمجمل تحسين النوعية المؤسسية².

فأداء دول شرق آسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحقيق التنمية الاقتصادية أحسن بكثير من أداء دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا و هذا راجع لاختلافات النوعية المؤسسية و الخلفيات الثقافية التي قادت عملية التحديث و التصنيع³.

المبحث الثاني : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- قوانين الاستثمار في الجزائر

1-1- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 .

في اليوم التالي للاستقلال هدفت الجزائر إلى جذب رأس المال الأجنبي و إدماجه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الوطنية.

و منذ جويلية 1963 قامت الجزائر بإصدار قانون موجه للمستثمرين الأجانب يهدف لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الضرورية لهضمة الجزائر ، كما اشترط هذا القانون أن يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر أهداف الدولة خصوصا في القطاعات الحيوية للاقتصاد الجزائري بالرغم من أنه في تلك الفترة لم تقدم الجزائر مزايا خاصة تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁴ و لكن شهد هذا القانون تطبيق ضعيف إضافة للمناخ الاستثماري الجد ضعيف آنذاك .

¹OECD“Foreign Direct Investment , Development and Corporate Responsibility ” Published by OECD, France, 1999, P 8.

² Ourvashi Bisson “Can Better Institutions Attract More Foreign Direct Investment (FDI) ? Evidence From Developing Countries” International Research Journal of Finance and Economics ,Euro journals Publishing, 2012, p 142.

³Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler“ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factors in Economic Growth”, op cit , p 14.

⁴Fatima Boualam “Les Institution et Attractivité des IDE” En Colloque International “Ouverture et Emergence en Méditerranée ”17 et 18 Octobre 2008 Rabat-Maroc (Université de Montpellier I ; Science Economique Laser), 2008, p16-17.

1-2- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

بعد فشل القانون الأول ، أصدرت الدولة قانون ثاني و بعد أحداث 1965 تمثل الهدف الرئيسي في استعادة الاستقرار من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث ركز هذا القانون على تعزيز المدخرات الخاصة المحلية ، و كان هناك اهتمام لتوجيه FDI إلى المشاريع المشتركة من أجل الاستفادة من نقل التكنولوجيا ، كما جاء بهدف مضاعفة الطاقات الإنتاجية و لكن يفيد هذا القانون باحتفاظ الدولة بحق المبادرة لتحقيق المشاريع الاستثمارية¹ ، و قد فشل هذا القانون نظرا للتضييق على المستثمرين الأجانب من حيث حرية الاستثمار ، تحويل أجور العمال الأجانب و خضوع النزاعات إلى القضاء الجزائري . ففي ظل هذا القانون اتسعت و استمرت الاستثمارات في قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى التي تأثرت سلبا بمحتويات هذا القانون².

1-3- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 31 اوت 1982 المعدل و المتمم بقانون

86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986.

سمح هذا القانون بإنشاء شركات خاصة و استثمارات خاصة يقل مبلغها عن 30 مليون دينار جزائري ، كما منح العديد من الامتيازات الجبائية بهدف المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و المشاركة في تحقيق سياسة تنظيمية جهوية و بالرغم من كل هذا يكمن ضعف القانون في التأميم الذي أربع المستثمرين الأجانب إضافة إلى تحديد نسبة المشاركة الأجنبية التي لا تتجاوز 49 % من رأسمال الشركة³، و بالتالي لم يعرض هذا القانون الضمانات الكافية و لم يعطي الأثر المرجو⁴.

¹أمر رقم 284-66 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1386 الموافق 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 80 ل 17 سبتمبر 1966 .

²Fatima Boualam “Les Institutions et Attractivité des IDE” En Colloque International

“Ouverture et Emergence en Méditerranée ”,op. cit, p16 .

³ قانون رقم 82-11 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق ل 31 غشت 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34 ل 24 غشت 1982

⁴Fatima Boualam, op cit ,p 17.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

ثم جاء قانون 86-13 الصادر في أوت 1986 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد و سيرها ، و لم يعتبر هذا القانون خطوة مشجعة للمستثمرين الأجانب .

1-4- قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990

و جاء هذا القانون رغبة من الدولة الجزائرية في إحداث نقلة نوعية من الوضعية المزرية التي كانت تعيشها ، حيث تم إلغاء قانون 82/13 المتضمن بالشركات المختلطة حيث تعتبر المادتين 181 و 182 التي تصنف ما بين المقيمين و الغير المقيمين كانطلاقة لتمكين المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر .

- حيث تنص المادة¹ 18 على ما يلي " يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري "
- كما تنص المادة² 182 " يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر .
- كما تم السماح لغير المقيمين بتحويل الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو مؤسساتها المنفردة عنها أو شخص معنوي صرح به القانون .
- كما تضمن هذا القانون إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد الحصول على تأشيرة البنك الجزائري و ضمانات ضد إجراءات المصادرة³.
- و لكن تميز هذا القانون باهتمامه الكبير بإصلاح أوضاع النظام المالي مقارنة بالمناخ الاستثماري الجزائري .

1-5- قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993

و قد جاء هذا القانون لتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر استعدادا للاندماج في الاقتصاد العالمي⁴ ، حيث يضمن هذا القانون حرية أكبر فيما يتعلق بالنشاطات و المشاريع باستثناء المجالات

¹ قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 14/04/1990 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 16 ليوم 18 أبريل 1990.

² قانون 10/90

³ أ. منصورى زين " واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر " جامعة الشلف ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 ، جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف الجزائر، شهر ماي 2005 ، ص 129.

⁴ أ. منصورى زين " واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر " مرجع سابق ، ص 129.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

التي تتخصص فيها الدولة و الأهم هو ضمان تمتع المستثمرين الأجانب بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستثمرون المحليون .

ويمنح هذا القانون ضمان تحويل رأسمال المستثمر و العوائد الناتجة عنه ، كما يمنح المستثمرين امتيازات لفترة لا تتجاوز 3 سنوات إضافة إلى مجموعة من الإعفاءات الضريبية المحفزة، ووفقا للمواد 7،8 تم إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات دعمها و متابعتها لدى رئيس الحكومة¹ و التي تأسست يوم 17-10-1993 و التي اعتبرت المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر حيث تتكفل هذه الوكالة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم و السهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة ، كما تقوم بإبلاغ المستثمر بقرار منحه الحوافز أو عدمها في أجل أقصاه 60يوما². كما تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها و تضع كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار تحت تصرف المستثمرين و تساعدهم على الاستفادة من الإجراءات³ - لكن بالرغم من هذه الحوافز و الامتيازات إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لم ترتقي إلى المستوى المطلوب فالأثر السلبي لهذه الفترة تغلب على الجهود و الحوافز الممنوحة.

1-6- الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 :

- حيث ينص هذا القانون على حرية الاستثمار حيث " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة , و تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها و هذا حسب ما جاءت به المادة⁴ كما سعى هذا القانون إلى تقديم مناخ استثماري أكثر جاذبية من خلال منح مجموعة من الضمانات و الحوافز و الامتيازات إضافة إلى توسيع القطاعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر فيها وبالتالي تكريس حرية الاستثمار .

¹مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 5 أكتوبر سنة 1993 يتعلق بترقية الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 64 ل 10 أكتوبر 1993.

² مرسوم تشريعي رقم 93-12.

³د. بلعوج بولعيد ، جامعة قسنطينة "معوقات الاستثمار في الجزائر" عدد 4 ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبية بن بوعلي بالشف الجزائر، شهر جوان، 2006، ص 75.

⁴الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 ليوم 22 غشت 2001.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- كما وجه هذا الأمر تدخل الدولة إلى تقديم الامتيازات إلى المستثمرين الأجانب¹.
- وجاء هذا الأمر نتيجة لعزم الجزائر على التقدم في مسار اقتصاد السوق و تم السماح بكل أنواع الامتيازات .

1-7- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 01/03

2

و جاء هذا الأمر لتعديل الأمر رقم 01-03 حين شهدت العديد من مواد رقم 01-03 تعديلات في الأمر 06-08 كما تضمن هذا إضافة بعض الحوافز و الامتيازات إصرارا على توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تضمن تخفيض مدة دراسة الملفات و جاء في ظل تحسينات البنى التحتية من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج الاقتصادي ل 2005-2009.

كما جاءت العديد من التعديلات كما يلي :

1- مرسوم تنفيذي رقم 06-355 (09/10/2006) الصادر بالجريدة الرسمية رقم 64 ل 2006/10/11 الذي يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله و تنظيمه و سيره .

2- مرسوم تنفيذي رقم 06-356 ل 2006/10/09 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 64 ل 2006/10/11 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للاستثمار و تنظيمها و سيرها .

3- مرسوم تنفيذي رقم 08/07 ل 2007/01/11 بالجريدة الرسمية رقم 04 ل 2007/01/14 يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 03/01.

4- قرار رقم 09/01 ل 2009/02/01 بالجريدة الرسمية رقم 22 ل 2009/04/15 يحدد كيفية تعديل قوائم السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية و يحدد مكونات الملف المتعلق به .

¹ منصور زين " واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر " مرجع سابق ص 130.

² الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1425 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006 يعدل و يتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 عشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 47 يوم 19 يوليو 2006.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

و كل هذه التعديلات تتماشى مع رغبة الجزائر في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

2- الحوافز و الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر

2-1- الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر:

يمنح قانون الاستثمار الجزائري العديد من الحوافز لجذب اهتمام المستثمرين الأجانب من خلال المواد التالية :

المادة 9 (المعدلة)¹ زيادة الحوافز الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 أعلاه مما يأتي :

1- بعنوان إنجازها كما هي مذكورة في المادة 13 أدناه من المزايا الآتية:

أ- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع الغير مستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

ب-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير مستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

ج-الإعفاء من دفع نقل حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني .

2- بعنوان الاستغلال و لمدة ثلاث (03) سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر .

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

ب-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

كما تشير المادة 10¹ إلى الاستثمارات التي تستفيد من النظام الاستثنائي حيث تنص على ما يلي :

¹ الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006 يعدل ويتم الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 47 ليوم 19 يوليو 2006 المادة تتواجد أيضا في قانون الاستثمار سنة 2007.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- 1- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .
 - 2- وكذا الاستثمارات ذات القيمة الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة أو تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة .
- حيث تضمن قانون الاستثمار لسنة 2007 أيضا تعديلا للمادة 11² التي تنص على المزايا التي تستفيد منها استثمارات معينة كما يلي :
- تستفيد الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات الغير مستثناة من المزايا و المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة 1 من المادة 10 أعلاه من المزايا الآتية :
- 1- بعنوان انجاز الاستثمار
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار .
 - تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأسمال .
 - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشأة الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار .
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية .
 - الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- 2- بعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الرسم على نشاط المهني .

¹ الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 ليوم 22 غشت 2001 تتواجد المادة بقانون الاستثمار 2007.

² الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006 يعدل و يتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 ليوم 18 يوليو 2006.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .
 - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/ أو تسهل الاستثمار ، مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.
 - كما تضمن قانون الاستثمار لسنة 2007 إضافة المادة 12 مكرر (جديدة)¹و التي تنص على ما يلي :يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها للاستثمارات المذكورة في المادة 12 مكرر أعلاه كلا أو جزءا من المزايا الآتية :
- 1- في مرحلة الانجاز ، لمدة أقصاها ضمن خمس (5) سنوات :

أ-إعفاء أو خلوص الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواءا عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع و الخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار .

ب-إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و كذا الاستثمار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها .

ج-إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأسمال

د-إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

- 2- في مرحلة الاستغلال و لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :
- أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
 - ب-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

زيادة على المزايا المذكورة في الفقرتين 1 و 2 أعلاه ، يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به

و تعتبر هذه المزايا جد محفزة على الصعيد الجبائي هذا و قد عرضت وكالة ANDI ملخصا لأهم الحوافز الجبائية كما يلي :

- خلال فترة الانجاز و لمدة 3 سنوات يتم الإعفاء من :

% 17X	% 17 X	% 0
-------	--------	-----

- الرسم على القيمة المضافة

¹ الأمر رقم 08-06.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- حقوق جمركية			
% 5X	% 15 X	% 30X	% 0
- حقوق نقل الملكية			
% 5		% 8 X	% 0
• خلال فترة الاستغلال و لمدة قد تصل إلى 10 سنوات يتم الإعفاء من :			
- الضريبة على الأرباح			% 0
% 25x	% 19 X		
- الرسم على النشاط المهني		% 0	% 2 X

إضافة إلى امتيازات إضافية أخرى مثل :

- 1- حق الاستثمار على العقار : بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية .
 - 2- التكفل بأشغال البنية التحتية .
 - 3- إمكانية التمويل: الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة .
 - البنوك المحلية الخاصة أو العمومية الوطنية أو الأجنبية.
 - 4- تشجيعات للتصدير : - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك .
 - الإعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم على النشاط المهني .
- هذا وحسب المادة (07) من قانون الاستثمار فإنها تنص على مدة الإجراءات المتعلقة بالمزايا كما يلي :
- مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على الاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ،فان للوكالة، ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا مدة أقصاها :

- اثنان و سبعون (72) ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز .
 - عشرة (10) أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال .
- و يمكن للوكالة مقابل تكاليف دراسة الملفات تحصيل إتاوة يدفعها المستثمرون ، يحدد مبلغ الإتاوة و كفاءات تحصيلها عن طريق التنظيم¹.
- حيث عدلت هذه المادة و ثم تقليص فترات تسليم المقررات المتعلقة بالمزايا مقارنة بما كانت عليه في قانون الاستثمار لسنة 2001.

¹منظومة تشجيع الاستثمار 2010 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المتوفر على

.dzwww.andi (7/6/2012)

2-2- الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر:

قانون الاستثمار الجزائري لسنة 2007 يمنح مجموعة من الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد أي أخطار و تتمثل هذه الضمانات فيما يلي :

- 1- ضمان تساوي المعاملة ما بين المستثمرين الأجانب و الجزائريين ، و كذا ضمان تماثل المعاملة ما بين المستثمرين الأجانب مع مراعاة الاتفاقيات حسب المادة 14¹ التي تنص على ما يلي : يعامل الأشخاص الطبيعيين و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين و المعنويون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار و يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويون الأجانب بنفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية .
- 2- ضمان الحماية من الإلغاءات المستقبلية حسب المادة 15² لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستمر ذلك صراحة .
- 3- الضمان ضد المصادرة وفقا للمادة 16³ لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، و يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف" .
- 4- ضمان تسوية النزاعات حسب المادة 17⁴ " يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده ، للجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة و التحكيم أو في حالة

¹الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 ليوم 22 غشت 2001 و المتواجد أيضا بقانون الاستثمار لسنة 2007 (نظرا لعدم تعديله) .

²الأمر رقم 03-01

³الأمر رقم 03-01.

⁴الأمر رقم 03-01 .

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

وجود اتفاق خاص ينص على بند التسوية أو بند يسمح للضرائب بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص .

5- ضمان تحويل رأس المال المستثمر و عائدات الاستثمار المحقق من المساهمات بالعملة القابلة للصرف وفقا لما جاء في المادة 31 من الأمر 01-03¹.

6- ضمان حقوق الطعن الإداري و الطعن القضائي².

3- الهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الاتفاقيات الدولية المبرمة حوله :

1-3 - الهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

❖ المجلس الوطني للاستثمار :

لقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2007 تعديلا للمادة 18³ التي كانت تنص في ظل الأمر 03-01 على أن ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعي في صلب النص "المجلس" يرأسه رئيس الحكومة و قد أصبحت بموجب الأمر رقم 08-06 و في قانون الاستثمار لسنة 2007 تنص على ما يلي :

" ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ، مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس" و يوضع تحت سلطة و رئاسة رئيس الحكومة و يكلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات و سياسة دعم الاستثمارات و بالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 أعلاه ، و بصفة عامة و بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر تحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و سيره و صلاحياته عن طريق التنظيم ."

و تضمن قانون الاستثمار لسنة 2007 إلغاء المادة 19⁴ التي كانت تتضمن مهام المجلس و ذلك لتجنب ازدواجية المهام حيث كانت تنص هذه المادة على ما يلي :

يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي :

¹ منظومة تشجيع الاستثمار 2010 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المتوفرة على الموقع التالي www.andi.dz

² استثمر في الجزائر " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " (ANDI) المتوفرة على الموقع التالي www.andi.dz

³ الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006 يعدل و يتم الأمر رقم 01-

03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 ليوم 18 يوليو 2006. المادة تتواجد أيضا في قانون الاستثمار لسنة 2007 .

⁴ الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 ليوم 22 غشت.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها .
 - يقترح تدابير حفزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
 - يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12 أعلاه .
 - يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم ، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر .
 - يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه .
 - يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها .
 - يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذ هذا الأمر.
- ❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :**

حسب المادة 21¹ فإن الوكالة المذكورة في المادة 6 أعلاه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و الاتصال مع الإدارات و الضمانات المعنية على الخصوص المهام التالية :

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .
 - استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم .
 - تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي .
 - منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 أدناه .
 - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
 - يحدد تنظيم الوكالة و سيرها عن طريق التنظيم" .
- حيث يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و لها هياكل لامركزية على المستوى المحلي .
- هذا و قد جاء ضمن الموقع الرسمي للوكالة مجموعة من الخدمات التي تقدمها وهي كالتالي:²

¹ الأمر رقم 03-01 و المادة تتواجد أيضا في قانون الاستثمار لسنة 2007 (نظرا لعدم تعديلها) .

² منظومة تشجيع الاستثمار 2010 -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI- المتوفرة على الموقع التالي :

www.andi(7/6/2012).dz

1- الإعلام : - حول الاستراتيجيات الموضوعية و السياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد .

- حول قطاعات النشاط و الشعب الاقتصادية (السياحة ، الفلاحة ، الموارد المالية ، الصناعات) .

- حول سياسات تشجيع و مرافقة الاستثمار .

2- الدعم و الاستشارة : لاسيما من خلال الشبائك الوحيدة اللامركزية

- مرافقة المستثمرين في :

• القيام بالإجراءات الضرورية لإنشاء شركاتهم و انجاز مشاريعهم الاستثمارية .

• الحصول على المعلومات التقنية و التنظيمية و التشريعية .

- تلقي ملفاتهم و إعداد مقررات منح الامتيازات.

- مرافقة الاستثمارات طيلة مدة حياتها.

❖ الشبائك الوحيد :

حسب المادة 23¹ " ينشأ شبائك وحيث ضمن الوكالة يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار .

يؤهل الشبائك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات موضوع التصريح المذكور في المادة 4 أعلاه...".

و انطلاقا من المادة 24² ينشأ الشبائك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة وفقا للمادة 25³ يتأكد الشبائك الوحيد بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و انجاز المشاريع و يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط و التخفيف المقررة".

¹ الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 يوم 22 غشت 2001 و المادة تتواجد أيضا في قانون الاستثمار لسنة 2007 (لعدم تعديلها) .

² الأمر رقم 03-01.

³ الأمر رقم 03-01.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

كما أشارت المادة 27¹ إلى مهمة الشباك المتعلقة بالأراضي كما يلي " يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي .

حيث يبقى مدير الشباك الوحيد على اتصال مباشر بالمستثمر غير المقيم كما يتعامل مع الحالات التي يتم فحصها من قبل أعضاء الشباك الوحيد و التأكد من استكمالها بنجاح عندما ترسل إلى الإدارات المعنية.

حيث يوجد 19 شباك و حيد على مستوى الإقليم الوطني كالتالي :

ادرار ، الجزائر، عنابة ، باتنة ، بجاية ، بسكرة، بليدة ، شلف ، قسنطينة ، جيجل ، خنشلة ، أغواط ، وهران ، ورقلة ، سعيدة ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو، تلمسان .²

كما أشار الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار تصنيف المؤسسات المكلفة بالاستثمار كما يلي :

- على المستوى الاستراتيجي و السياسي .
- المجلس الوطني للاستثمار .
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمارات .
- الوزارات القطاعية .
- على المستوى العملي و التنفيذي .
- الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار .
- الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري .
- الوكالة الوطنية لتطوير السياحة .
- لجان المساعدة المحلية لترقية الاستثمار و التنظيم العقاري .
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

مثلا وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمارات تتولى التنسيق بين النشاطات الناتجة عن تنفيذ برنامج الخوصصة و تقترح سياسة و استراتيجيات ترقية الاستثمار .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , رئاسة الجمهورية , الأمانة العامة للحكومة ، قانون الاستثمار سنة 2007.

²Guide Investir en Algérie , KPMG , Algérie , 2011 édition ,P 65-66

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

أما الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري فتقوم بما يلي:

- تسيير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلية و كذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية و مناطق النشاط.
- تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر و إنشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات .
- تنظيم عمليات بيع العقار¹.

2-3 - الاتفاقيات الدولية المبرمة ما بين الجزائر و الدول الأخرى :

لقد أبرمت الجزائر مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان و حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها ما يتعلق بتشجيع و حماية الاستثمارات و منها ما يتعلق بتجنب الازدواج الضريبي كما يلي:

جدول رقم 04: الاتفاقيات الدولية المبرمة ما بين الجزائر و الدول الأخرى

البلد	تاريخ التوقيع (S) تاريخ التطبيق (R)	مدة الصلاحية	عدد الجريدة الرسمية و الغرض
جنوب إفريقيا	S)24/09/2000 R) 23/07/2001	10 سنوات	جريدة رسمية 41-2001 مرسوم رئاسي 2006/01 المؤرخ في 23 يونيو 2001 : الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
ألمانيا	S)11/03/1996 r) 07/10/2000	10 سنوات	ج ر 58-2000 ، م ر 280-2000 المؤرخ في 7 أكتوبر 2000 : التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
أرجنتين	s)4/10/2000 r) 13/11/2001	10 سنوات	ج ر 69 -2001 م ر 366-01 المؤرخ في 2001/11/13 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
النمسا	d) 17/06/2003 r)10/10/2004	10 سنوات	ج ر 65 -2004 م ر 327-04 المؤرخ في 2004/10/10 الحماية المتبادلة .

¹منظومة تشجيع الاستثمار 2010 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI-المتوفرة على الموقع التالي

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

البحرين	s) 11/06/2000 r) 14/08/2003	10 سنوات	ج ر 50-2003 أ ر 03-276 مؤرخ في 14 غشت 2003 تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل.
بلغاريا	s) 25/10/1998 r) 29/12/2004	15 سنة	ج ر 01/2005 ، م ر 04-435 المؤرخ في 29/12/2004 تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و الثروة .
الصين	s) 20/10/1996 r) 25/11/2002	10	ج ر 77/2002 م ر 02-392 مؤرخ في 25/11/2002 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار تم عقد اتفاقية أخرى في 2007.
المجلس الاتحادي السويسري	s) 30/11/2004 r) 23/06/2005	15	ج ر 45-2005.
كوريا	s) 12/10/1999 r) 23/07/2001	20	ج ر 40-2001 ، م ر 01-204 مؤرخ في 23 يوليو 2001 ترقية و حماية الاستثمارات تم إبرام اتفاقية أخرى في 2006
مصر	s) 29/03/1997 r) 11/10/1998	10	ج ر 76-1998
الإمارات العربية المتحدة	s) 24/04/2001 r) 22/06/2002	20	ج ر 45-2002
و.م.أ	s) 22/06/1990 r) 17/10/1990	20	ج ر 45-1990 م ر 90-319 مؤرخ في 17/10/1990 تشجيع الاستثمارات بين البلدين
إثيوبيا	s) 27/05/2002 r) 17/03/2003	10	ج ر 19-2003 م ر 03-115 مؤرخ في 17/03/2003 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
فنلندا	s) 13/01/2005 r) 11/12/2006	20	ج ر 82-2006 م ر 06-469 مؤرخ في 14/12/2006 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

فرنسا	S) 13/02/1993 R) 02/01/1994	10	ج ر 01-1994 م ر 01-94 مؤرخ في 1994/1/2 التشجيع و الحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات و تبادل الرسائل المتعلقة بهما .
اندونيسيا	S) 21/03/2000 R) 22/06/2002	10	ج ر 45-2002 م ر 02-226 مؤرخ في 22 يونيو 2002 ترقية و حماية الاستثمارات
إيران	S) 19/10/2003 R) 26/02/2005	10	ج ر 45-2002 م ر 05-75 مؤرخ في 26 فبراير 2005 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
إيطاليا	S) 18/05/1991 R) 20/06/1991	10	ج ر 35-1991 م ر 91-213 مؤرخ في 20 يوليو 1991 تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تقادي التهرب و الغش الجبائي .
كويت	S) 30/09/2001 R) 23/10/2003	20	ج ر 66-2003 م ر 03-370 مؤرخ في 23/10/2003 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
ليبيا	S) 06/08/2001 R) 5/5/2003	10	ج ر 33-2003 م ر 03-212 مؤرخ في 5 ماي 2003 تشجيع و حماية و ضمان الاستثماريين البلدين
ماليزيا	S) 27/01/2000 R) 23/07/2001	10	ج ر 42-2001 م ر 01-212 مؤرخ في 23 يوليو 2001 ترقية و حماية الاستثمارات
مالي	S) 11/07/1996 R) 27/12/1998	10	ج ر 97-1998 م ر 98-413 مؤرخ في 27/12/1998 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
موريطانيا	S) 06/01/2008 R) 05/11/2008	10	ج ر 65-2008

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

ج ر 40-2001 م ر 01-201 مؤرخ في 23 يوليو 2001 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	10	S) 12/12/1998 R) 23/07/2001	موزمبيق
ج ر 52-2000 م ر 247-2000 مؤرخ في 22/08/2000 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	10	S) 16/03/1998 R) 22/08/2000	نيجر
ج ر 16-2003 م ر 03-94 مؤرخ في 2003/3/3 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	10	S) 14/01/2002 R) 03/03/2003	نيجيريا
ج ر 59-1995 م ر 95-306 مؤرخ في 1995/10/7 اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .	5	S) 07/10/1995 R) 07/10/1995	الدول العربية
ج ر 37-2005	10	S) 15/09/2004 R) 28/05/2005	بولونيا
ج ر 37 - 2005	10	S) 15/09/2004 R) 28/05/2005	برتغال
ج ر 43 - 1997 تم عقد اتفاقية أخرى في 2010	10	S) 24/10/1996 R) 23/06/1997	قطر
ج ر 41 - 2001	10	S) 20/02/2000 R) 23/07/2001	الجمهورية الهيلينية
ج ر 25-2002 م ر 02-124 المؤرخ في 2002/4/7 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	10	S) 22/09/2000 07/04/2002R)	جمهورية التشيك
ج ر 69-1994	10	S) 28/06/1994 R) 22/10/1994	رومانيا
ج ر 23-1995 م ر 95-88 مؤرخ في 1995/03/25 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات .	10	S) 23/12/1994 R) 25/03/1995	إسبانيا
ج ر 02-2004 ح م 03-525 مؤرخ في 2003/12/30 الترقية و الحماية المتبادلين للاستثمارات	10	S) 25/01/1999 R) 30/12/2003	دانمارك

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الأردن	S) 1/8/1996 R) 5/4/1997	10	ج ر 20-1997
سويد	S) 15/02/2003 R) 29/12/2004	20	ج ر 84-2004 م ر 431-04 مؤرخ في 2004/12/29 الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
روسيا	S) 10/03/2003 R) 03/04/2006	10	ج ر 21-2006 م ر 127-06 مؤرخ في 2006/4/3 تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و الثروة
سودان	S) 24/10/2001 R) 17/03/2003	15	ج ر 20-2003 م ر 121-03 مؤرخ في 2003/03/17 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
سويسرا	S) 30/11/2004 R) 23/06/2005	10	ج ر 45-2005
سلطنة عمان	S) 09/04/2000 R) 22/06/2002	10	ج ر 44-2002 م ر 223-02 مؤرخ في 2002/06/22 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات.
سوريا	S) 14/09/1997 R) 27/12/1988	10	ج ر 97-1998 م ر 430-98 مؤرخ في 1998/12/27 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات.
الاتحاد الأوروبي البلجيكي اللوكسمبرغي	S) 24/04/1991 R) 25/10/1991	10	ج ر 46-1991
اتحاد المغرب العربي	S) 23/07/1990 R) 22/12/1990	/	ج ر 06-1991
تونس	S) 16/02/2006 R) 14/11/2006	10	ج ر 73-206 م ر 404-06 مؤرخ في 2006/11/14 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

اليمن	S) 25/04/1999 R) 23/07/2001	10	ج ر 42-2001 تم عقد إتفاقية أخرى في 2005
كندا	S) 28/02/1999 R) 16/11/2000	/	ج ر 68-2000 ، م ر 2000 -364 مؤرخ في 2000/11/16 تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الرشوة .
تركيا	S) 2/8/1994 R) 2/10/1994	/	ج ر 65 -1994 م ر 94-305 مؤرخ في 1994/10/26 تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة .
بلجيكا	S)15/12/1991 R) 09/12/2009	/	ج ر 82-2002 م ر 02-432 مؤرخ في 2002/12/9 تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل و الثروة
أوكرانيا	S) 14/12/2002 R) 19/4/2004	/	ج ر 27-2004 ، م ر 04-131 مؤرخ في 2004/04/19 تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة
اليونان	S) 20/02/2000 R) 23/06/2001	/	ج ر 41-2001 م ر 01-205 مؤرخ في 2001/06/23 التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

ج ر 35 - 2006 م ر 171-06 مؤرخ في 2006/05/22 تفادي الازدواج الضريبي و الحيلولة دون التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل و الثروة	/	S) 26/03/2002 R) 22/05/2006	لبنان
--	---	----------------------------------	-------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما جاء في

Guide Investir En Algérie 2011, KMPG, Algérie édition, Mars 2011, p53-54

والجرائد الرسمية الخاصة بكل اتفاقية ما بين الجزائر و بلد الآخر .

المبحث الثالث : الإصلاحات و النوعية المؤسسية في الجزائر

1- الإصلاحات المؤسسية في الجزائر

1-1- الدستور :

- ❖ 1963: تضمن الدستور التزام جمهورية الجزائر بالاشتراكية و الحفاظ على ثقافتها العربية و الإسلامية .
- ❖ 1976: تم صياغة مشروع الميثاق الوطني و الدستور الجديد الذي أكد أيضا على الالتزام بالاشتراكية كما عدل في عام 1986 حيث شهد القطاع الخاص اتساعا¹.
- ❖ تعدّل سنة 1989: و قدم هذا الدستور التعددية السياسية² كما تضمن إلغاء احتكار جبهة التحرير الوطني للعمل السياسي و سمح بتنافس الأحزاب المتعددة في الانتخابات و التأكيد على الدور المهيمن لرئيس الجمهورية حيث حذفت من الدستور جميع النصوص التي تشير إلى الميزة الفريدة و التاريخية لجبهة التحرير الوطني³ كما أكد هذا الدستور بقوة الرغبة في بناء المؤسسات القائمة على مشاركة المواطنين و تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و حرية التعبير⁴، حيث سمح الرئيس السابق الشاذلي بن جديد بإنشاء أحزاب المعارضة القانونية في 1989 ثم تم إلغاء الانتخابات و إقالة الرئيس من منصبه⁵.

¹UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Constitution” Available at www.undp-pogar.org.(6/7/2012)

²M. Mohamed Chérif BelMihoub “Gouvernance et Administration Publique” Grenade 17-21 janvier 2007 ,p 16.

³UNDP , op.cit.

⁴Boutaleb Kouider “ La problematique Du Développement Socio-Economique et Les Objectifs D’Une Authentique Réforme du L’etat en Afrique ”en “ Depenser Le Developpement Africain : Au Delà de L’impasse Les Alternative”11Assemblée Generale du Codersia, Maputo,Mozambique,6-10 Decembre,2005,p11.

⁵Freedom House “Freedom in the World 2012- Algeria ”,Available at : <http://www.unch.org>(accessed4/7/2012)

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

❖ **تعديل سنة 1996:** نص على قيام سلطة تنفيذية قوية برئاسة رئيس الجمهورية الذي يجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية ، حيث يتولى تعيين رئيس الوزراء الذي بدوره يعين أعضاء وزارته¹ و هذا الدستور أكد على التوجه نحو تكريس وجود نهج أكثر ليبرالية لحقوق الإنسان و الحريات المدنية التي ينبغي أن تساعد نظريا في ظهور مجتمع مدني تعددي².

❖ **1998:** تم إعادة تأسيس مجلس الدولة الذي تم إلغاؤه في الستينات كهيئة منفصلة تشمل سلطاتها القانونية المسائل الإدارية³.

و في سنة 1999 فاز الرئيس بوتفليقة بالانتخابات و بدا حل مشكلة الحرب الأهلية بقانون الوئام المدني ثم فاز بفترة رئاسية ثانية سنة 2004 و أخرى ثالثة سنة 2009⁴.

تم عرض قانون الوئام المدني على البرلمان كجزء من سياسة المصالحة الوطنية التي انتهجها الرئيس بوتفليقة في 13 يوليو 1999 و تمت الموافقة عليه عن طريق استفتاء عام في 16 سبتمبر 1999 من أجل إرساء السلام في الجزائر .

في 12 نوفمبر 2008 تم تعديل المادة 74 من الدستور 1996 الذي يفيد بإلغاء فترات الترشح لمنصب الرئاسة .

- يتألف النظام التشريعي الجزائري من برلمان بمجلسين و هما المجلس الشعبي الوطني الذي يضم 389 عضوا و مجلس الأمة الذي يضم 144 عضوا و قد أسس مجلس الأمة نتيجة للتعديل الدستوري ل 1996.

- و فيما يتعلق بالفصل بين السلطات التنفيذية و التشريعية تنص المادة 77 من الدستور سلطات رئيس الجمهورية و امتيازاته التي تشمل ما يلي: قيادة القوات المسلحة ، المسؤولية عن الدفاع الوطني ، تقرير السياسة الخارجية و توجيهها، ترؤس اجتماع الحكومة ، تعيين و عزل رؤساء الحكومة ، إبرام المعاهدات و التصديق عليها ، تعيين كبار الرسميين بما فيهم

¹UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Constitution”, op.cit.without pages .

²Boutaleb Kouider “ La problematique Du Développement Socio-Economique et Les Objectifs D’Une Authentique Réforme du L’etat en Afrique ”en “ Depenser Le Developpement Africain : Au Delà de L’impasse Les Alternative”, op .cit, p 11.

³UNDP, op.cit. without pages

⁴Freedom House “Freedom in the World 2012- Algeria ”, op.cit. without pages

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

العسكريين و تعيين رئيس مجلس الدولة و القضاة و حاكم البنك المركزي و كبار مسؤولي الأمن و الولاية و للرئيس حق إصدار العقود و إلغائها أو استبدالها ، كما يوضح الدستور علاقة رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء بالسلطة التشريعية .

- و لرئيس الجمهورية حق المبادرة بالتعديل الدستوري و لا يجوز أن يمس التعديل النظام الجمهوري للدولة أو نظام التعددية الحزبية أو دين ، لغة الدولة أو الحقوق و الحريات الأساسية أو وحدة الأراضي الجزائرية¹ .

1-2- القضاء و سيادة القانون :

تنص المادة 138 من الدستور على مبدأ استقلالية القضاء حيث يقوم رئيس الجمهورية برئاسة المجلس الأعلى للقضاء و إدارة الشؤون القضائية و يتولى وزير العدل مهمة نائب رئيس هذا المجلس ، كما يقوم هذا المجلس بتعيين القضاة و التأكد من موافقة أعمال القضاء للقانون و تنشر الجريدة الرسمية القوانين² ، حيث تم تأسيس مجلس القضاء الأعلى بموجب دستور 1976 و هو مسؤول عن الفصل في قضايا مهمة و تنفيذها كما يتولى تقديم المشورة للرئيس في ممارسة سلطته في منح العفو³ .

فالمحكمة العليا تتولى تنظيم أعمال المحاكم و المجلس الأعلى للدولة يقدم أعمال الجهات القضائية الإدارية و هناك محكمة تنازع تتولى الفصل في حالات تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا و مجلس الدولة⁴ .

1-3- الانتخابات :

أدخل التعديل الدستوري لسنة 1996 إمكانية تمثيل الجزائريين المقيمين في الخارج في البرلمان الجزائري ، كما منح التعديل لسنة 2008 مجالاً أوسع للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية من خلال إلزام الأحزاب بتخصيص نسبة معينة لتمثيل المرأة⁵ .

¹ UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Constitution” , op.cit. without pages

² UNDP, op.cit. without pages

³ UK Border Agency “Algeria : Country of Origin Information(COI) Report, COI Service” Published by UK Border Agency, 3 November, 2011, p11.

⁴ UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Judiciary” Available at www.undp-pogar.org. (6/7/2012)

⁵ UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Elections” Available at www.undp-pogar.org. (6/7/2012)

1-4- الحريات المدنية و حرية الصحافة :

حسب المادة 3 من القانون الذي يحكم الأحزاب السياسية المعدل في 6 مارس 1997 ، يمنع على الأحزاب السياسية استخدام الهوية الإسلامية أو العربية أو الامازيغية لأغراض حزبية،و على هذه الأحزاب نبذ العنف و احترام الحريات الفردية و الجماعية و حقوق الإنسان¹.

و حسب القانون الذي يهتم بالمنظمات الغير الحكومية(في القانون 90-04) الصادر في 04/12/1990 فان تلك المنظمات بحاجة إلى ترخيص وزارة الشؤون الداخلية لتكون قادرة على العمل².

كما عرفت النقابات العمالية و أرباب العمل توسعا كبيرا في الجزائر منذ سن قانون 90-14 في 2 جوان 1990 المتعلق بممارسة الحق النقابي³.

- تسمح التعديلات في قانون الجنسية في 2005 للجزائريين بالاحتفاظ بالجنسية المزدوجة كما انه للجزائريات المتزوجات برجال غير جزائريين حق نقل الجنسية الجزائرية لأطفالهم .
- صدر مرسوم دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2006 ينص على السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات بالنسبة للأفراد الذين ينخرطون في أنشطة تتجه إلى تحويل دين المسلم إلى دين آخر أو توزيع وثائق تهدف إلى زعزعة إيمان المسلم ، كما يفرض القانون عقوبات جنائية على أي شخص ينظم تجمعات دينية غير مصرح بها أو يعرض في دار العبادة دون الحصول على موافقة السلطات الجزائرية⁴.

و في جوان تم إنشاء بقرار رئاسي، أكاديمية للغة الامازيغية لتشجيع استخدامها⁵.

- تعديل قانون الإعلام ل 1990 ينص على أن حرية التعبير يجب أن تحترم الكرامة الفردية و ضرورات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني ، كما أصدرت الحكومة في 1994

¹UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Civil Society” , op.cit. without pages

²www.freedom house.org/report.(accessed 4/7/2012)

³Boutaleb Kouider “ La problematique Du Développement Socio-Economique et Les Objectifs D’Une Authentique Réforme du L’etat en Afrique ” en “ Depenser Le Developpement Africain : Au Delà de L’impasse Les Alternative”, op .cit,p12

⁴ UNDP, op.cit. without pages

⁵Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,25 September 2007 Available at <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4738691e64.html>(accessed at 4/7/2012).

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

مرسوما يسمح للصحافة المستقلة بنشر المعلومات الأمنية المنقولة فقط عن البيانات الحكومية الرسمية التي تبثها وكالة الصحافة الجزائرية التابعة للحكومة¹.

و في 2001 كانت هناك تعديلات لقانون العقوبات تنص على أحكام السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات للرسومات و الجنايات و الخطب التي تسيء إلى الرئيس و البرلمان و المحاكم أو القوات المسلحة² و في جويلية 2006 أصدر الرئيس عفوا على جميع الصحفيين الذين أدينوا بتهمة التشهير و اهانة مؤسسات الدولة³.

1-5- حقوق الإنسان :

في مارس 2005 وافق البرلمان على إصدار مرسوم من قبل الرئيس الذي عدل قانون الأسرة 1984 و تضمن حقوق جيدة لحماية المرأة.

- حيث صادقت الجزائر على اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبعة المعنية لحماية حقوق الإنسان في 1989 ، 1972 ، 1976 ، 1993 ، 2005 ، (3 اتفاقيات في 1989).

- و حسب المرسوم الرئاسي الصادر في 25 مارس 2001 تم تأسيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها ، حيث تتمتع باستقلال مالي و إداري و تقوم بمهام استشارية تتعلق بالرقابة و الإنذار المبكر حول انتهاك حقوق الإنسان و التقييم في مجال حقوق الإنسان كما تراجع مدى توافق التشريعات مع مبادئ حقوق الإنسان و هناك منظمات أخرى⁴.

1-6- مكافحة الفساد :

لقد وقعت الجزائر على اتفاقية مكافحة الرشوة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و بموجب مرسوم تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة أنشأت اللجنة الوطنية للوقاية و مكافحة الفساد التي تجمع معلومات عن الفساد العام وتقدم تقرير سنوي عن أنشطة مكافحة الفساد إلى رئيس الجمهورية⁵.

¹ UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Civil Society” , op.cit. without pages

²Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit. without pages

³UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Human Rights ” , op.cit. without pages

⁴UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Human Rights ” , op.cit. without pages

⁵Freedom House,op.cit. without pages

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

و في 2000/12/12 تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة .

و في 2003/12/9 تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

حيث صدر قانون رقم 01-5 في 2005/2/6 لمكافحة غسل الأموال في الجزائر¹، وفي فيفري 2006 تم إصدار قانون 01-06 بشأن الوقاية من الفساد و تم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد في 2006 كوسيلة أساسية لتنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد و هي مسؤولة عن جمع المعلومات في قضايا الفساد العام و نقل نتائجها إلى وزارة العدل².

و المادة 8 من قانون مكافحة الفساد 2006 تفرض على الأعوان العموميين الإبلاغ عن رؤسائهم إذا كان لديهم تضارب مصالح تؤثر على واجباتهم، كما يحمي المبلغين عن المخالفات ، وفي فيفري 2007 وافق مجلس الوزراء على المرسوم الذي يهدف إلى عدم تشجيع العاملين في الحكومة للحصول على مكاسب خاصة من وظائفهم العامة و يمنع المرسوم موظفي الخدمة العمومية و المدراء في القطاع العام من وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الشركات التي تتعاقد معهم إضافة إلى منع المسؤولين السابقين من استغلال علاقاتهم مع المؤسسات الحكومية في القطاع الخاص³.

- كما صدر مرسوم عن وزارة المالية في 2008/05/18 ينص على الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة و مسار تنقل الأموال المشبوهة⁴.

1-7- الإصلاح الإداري: لقد اقترحت لجنة إصلاح هياكل و مهام الدولة سنة 2001 فيما يتعلق بالإصلاح الإداري 6 مشاريع كبرى تشكل جوهر عملية الإصلاح الإداري تتمثل في :

1- تحديث الإدارة المركزية من أجل تسهيل تنظيم العمل الحكومي و التنسيق ما بين الوزارات.

2- الجماعات الإقليمية و الإدارة المحلية و يتمثل الهدف في تعميق اللامركزية و توسيع الديمقراطية و المساواة .

¹UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Anti-Corruption” , op.cit. without pages

²Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit. without pages

³Freedom House,op.cit. without pages

⁴UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Anti-Corruption” , op.cit. without pages

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

3- تحديث مرافق الخدمات العامة من حيث فتح تسيير الخدمات العمومية على القطاع الخاص .

4- مهام التنظيم و المراقبة و التشاور من أجل تحديث أنماط التنظيم و تدخل الدولة .

5- الوظيفة العمومية و سياسة الموارد الإنسانية و التي تتعلق بتحديث إدارة شؤون الموظفين و تنمية الموارد البشرية .

6- المواطن هو الهدف الأخير للإصلاح و هذا من أجل تعميق الثقة بين الدولة و المواطن و مزيد من الشفافية و العدالة .

-و في 2011 خوفا من انتفاضة شعبية مثل حركات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة ، قامت الحكومة بعدة تنازلات اقتصادية و سياسية لتهدئة الأوضاع و وعدت بإدخال تعديلات على الدستور و القانون الانتخابي و القوانين التي تحكم الإعلام¹ ، حيث تم إلغاء قانون الطوارئ الذي كان يسمح بإغلاق مؤقت لاماكن التجمع و إخماد المظاهرات التي تزعزع النظام و هذا ايجابي للحرية.²

1-8- أهم الإصلاحات الاقتصادية :

كانت هناك جهود قبل سنة 1994 نحو إعادة هيكلة الشركات العمومية حيث تم محو الديون بواسطة الخزينة و هذه الإصلاحات لم تكن كافية لسببين :

1- عدم التمكن من تجنب تراكم الخسائر من طرف الشركات العمومية حيث استمرت بالوصول السهل إلى قرض البنك التجاري .

2- الإصلاحات لم تتضمن إعادة الهيكلة المادية للشركات العمومية³.

- و قد تم تأسيس سوق الأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم 93/10 في ماي 1993⁴.

¹ Freedom House“ Freedom in The World 2012-Algeria,4 June2012”,Available at :<http://www.unch.org>(accessed4/7/2012)

² Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit.

³ Karim Nashashibi, Patricia Alonso-Gamo, Stefania Bazzoni,Alain Feler, Nicole La Framboise and Sebastian Paris Horvitz“ Algeria : Stabilization and Transition to the Market ” Published by IMF, Washington,D.C,USA ,1998,p15.

⁴ UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Financial Transparency” Available at www.undp-pogar.org(6/7/2012)

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- أما بالنسبة لعملية الخصخصة فكانت جد مكلفة و لكن لم تثبت فعاليتها إلى اليوم ، فعلى الصعيد السياسي تمثل الخصخصة إعادة توزيع السلطة¹.

- و مع بداية 1994 تم قيادة و تسيير تخصيص الموارد في الجزائر بواسطة قرارات إدارية و هناك مراقبة مباشرة للدولة على الأسعار ، الإنتاج و القرض ، كذلك تم إعادة هيكلة الشركات العمومية لتسهيل خصصتها كما تم إعادة هيكلة القطاع المالي من أجل التخصيص الأكثر فعالية للائتمان .

- قانون الميزانية التكميلي ل 1994 سمح من الوهلة الأولى ببيع الشركات العمومية وعرض الشركات العمومية لعقود الإدارة الخاصة و المشاركة الخاصة في أسهم الشركات العمومية كذلك تم التصديق على قانون إزالة احتكار الدولة عن سوق التأمين و تعديل قانون الاستثمار حتى يسمح بالمشاركة الأجنبية .

كما شهدت سنة 1994 العمل الفعلي للوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار التي بدأت في 1993 كنافذة لمساعدة المستثمرين ، و لقطع الروتين البيروقراطي و منح الحوافز الجبائية.

و في 1995 تم إطلاق برنامج الخصخصة و تقليص أو تصفية كل شركات البناء العمومية حيث تم انحلال 19 شركة و استبعاد أكثر من 25 % من اليد العاملة .

و في أبريل 1996 تم إطلاق برنامج للخصخصة مع دعم البنك العالمي يهدف إلى خصصة 200 شركة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات ، و في نهاية 1997 تم إصدار برنامج خصصة أخر للتركيز على عدد واسع من الشركات العمومية يغطي حوالي 250 شركة لبيعها ما بين 1998-1999.²

تم تعديل قانون 10-90 ل 1990 في 2001 حتى يتمكن رئيس الجمهورية من تعيين محافظ البنك المركزي و نائبه³.

- منذ 2005 بدأت الحكومة إنعاش برنامج الخصخصة المحتضر و لكن عمليات بيع الشركات المملوكة للدولة كانت بطيئة ، مثلا شركات مثل سوناطراك ، الخطوط الجوية

¹M.Mohamed Cherif Bel Mihoub “ Gouvernance et Reformes Institutionnelles ” Seminaire “Gouvernance et Administration Publique ”, op.cit, p 20

²UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Financial Transparency”, op.cit. without pages

³UNDP, op.cit. without pages

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الجزائرية تعتبر أصول إستراتيجية معفاة من الخوصصة¹، كما صدر في 2005/2/6 تشريع ضد غسيل الأموال².

- و حسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الجزائر أحرزت تقدم معتبر في تحقيق استقرار اقتصادي كلي , فكانت هناك حاجة لإطار عمل قانوني يتضمن آليات الإفلاس لتسهيل تخصيص الموارد إضافة إلى المزيد من التوضيح فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية في الأراضي و ملكية العقارات ، كما تم إعادة تقييم كل القواعد الإدارية و الإجراءات و الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقليل عبئها على أداء الأعمال في الجزائر و تخفيض الضرائب و الرسوم الجبائية ، كما تم تحديث التشريعات التي تحكم تسير القضاء وتدريب رجال السلطة للتعامل مع القضايا التجارية و الاقتصادية إضافة إلى تحسين عمليات التحقق من الانتهاكات المالية و الاختلاسات إضافة إلى قيام الحكومة بتخصيص موارد كافية للوكالات التي تتولى تقديم الإحصاءات و تشجيع منشوراتهم لتسهيل عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين و المدخرين و المهمة أيضا لمراقبة أداء الدولة و المساءلة العمومية ، هذا فضلا عن الجهود المتواصلة لإصلاح النظام المالي التي تمثل هدفها في إزالة عبئ الممول الأخير لشريحة المؤسسات المفلسة عن البنوك العمومية ، و جاء في تقرير صندوق النقد الدولي عن الإصلاحات المؤسسية الاقتصادية في الجزائر ، أن الجزائر تحتاج إلى تسريع عملية الخوصصة فليديها آفاق جيدة للنمو الاقتصادي المستدام نظرا لمالها من وفرة في المواد الطبيعية و المستوى التعليمي للمواطنين إضافة إلى ما حققته من دخول جيد إلى الأسواق الأوروبية خصوصا باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، فالإصلاحات المؤسسية الاقتصادية تتطلب الاهتمام العاجل و المستمر بالانتقال إلى اقتصاد السوق³.

¹Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit. . without pages

²UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Financial Transparency”, op.cit. . without pages

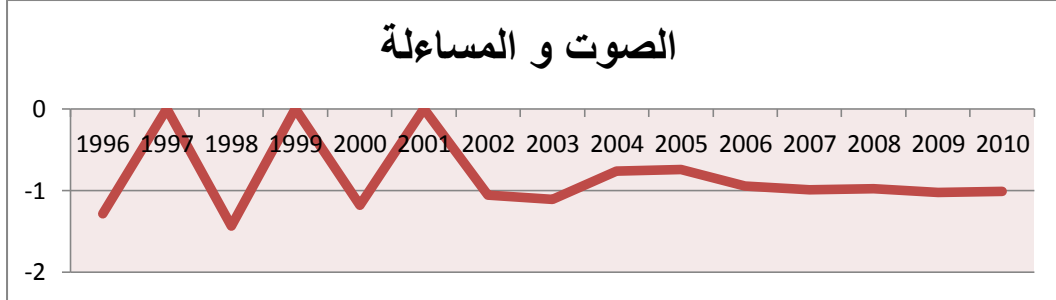
³IMF “Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix IMF Country Report”,N°03/69, Washington.D.C,USA, March 2003. Without Pages.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

2- النوعية المؤسسية السياسية في الجزائر :

2-1- الصوت و المساءلة :

شكل رقم 03: الصوت و المساءلة



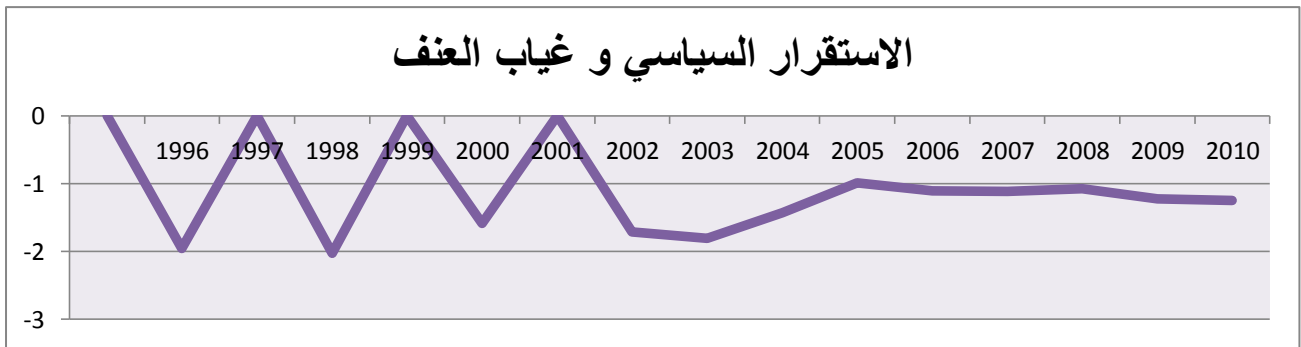
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع التالي

(8/7/2012) http://info.worldbank.org/governance/wgi/sc_country.asp

لقد شهد هذا المؤشر نزولا طفيفا مقارنة بالسنوات الماضية في المجال السالب دلالة على وضعيته ما دون المستوى في الجزائر .

2-2- الاستقرار السياسي و غياب العنف :

شكل رقم 04: الاستقرار السياسي و غياب العنف



المصدر: نفس المصدر السابق

حيث شهد هذا المؤشر تحسنا مقارنة بضعفه في سنتي 2002 و 2003 و يبقى هذا العنصر مصنف ضمن المجال السالب إشارة على وجود نوع من العنف و عدم الاستقرار السياسي و أحداث تحول دون تحقق الاستقرار .

2-3- فعالية الحكومة :

شكل رقم 05: فعالية الحكومة



المصدر: نفس المصدر السابق

شهد هذا العنصر تذبذبا صعودا و نزولا في المنطقة السالبة دلالة على أن فعالية الحكومة لم ترتقي إلى المستوى الذي يؤهلها لدخول المجال الموجب .

2-4- النوعية التنظيمية :

شكل رقم 06: النوعية التنظيمية

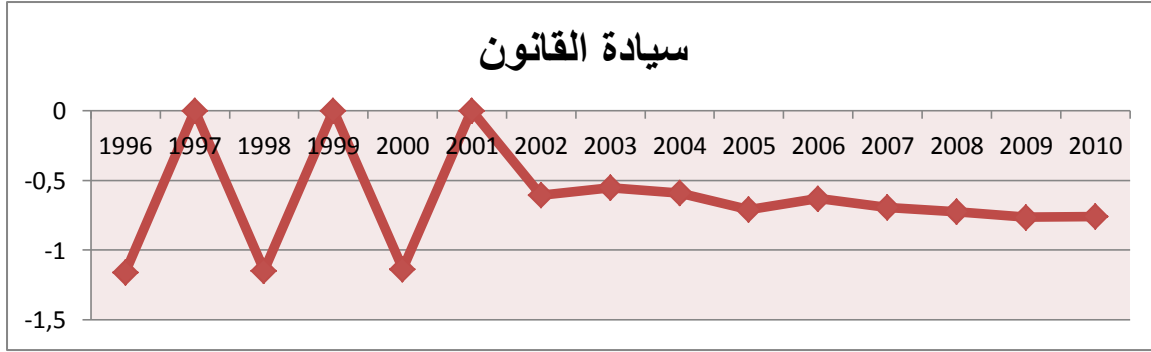


المصدر: نفس المصدر السابق

و شهد هذا المؤشر نزولا حادا في السنوات الأخيرة و سبب هذا هو عدم اتجاه السياسات المطبقة نحو المسار المفروض أن تسلكه إضافة إلى تعثر القطاع الخاص .

2-5- سيادة القانون :

شكل رقم 07:سيادة القانون

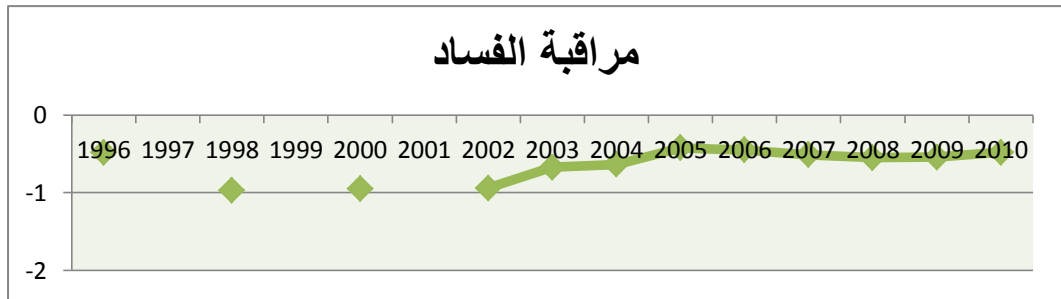


المصدر: نفس المصدر السابق

و شهد هذا المؤشر نزولا طفيفا مقارنة بالسنوات الماضية و دائما يصنف في المجال السالب دلالة على أن الجهود المبذولة لإصلاح وضعية سيادة القانون في البلد لا زالت تشوبها بعض نقاط الضعف .

2-6- مراقبة الفساد :

شكل رقم 08:مراقبة الفساد



المصدر: نفس المصدر السابق

حيث شهد هذا المؤشر تحسنا بعد التدهور في سنة 2002 بالرغم من أنه لا زال يحتل المجال السالب و هذا دلالة على تفشي و انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر .

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- لقد أوجد التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري حكومة مركزية، فالتخطيط المركزي كان مستوحى من النظام الاشتراكي و الاعتماد على حزب سياسي يمسك بزمام الأمور في الستينات و السبعينات أدى إلى تركيز السلطة في قمة النظام السياسي¹.
- في سنة 2004 فاز الرئيس ضد 5 منافسين في عملية حضرها مراقبون دوليون في ظل خلو من المشاكل الخطيرة حيث وعد بحل الأزمة البربرية و تحرير المرأة من قانون الأسرة المقيد و في سنة 2005 في استفتاء سبتمبر 2005 أيد أكثر من 97 % من الناخبين العفو برعاية الحكومة باسم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية كمحاولة لطي صفحة أكثر من عقد من الحرب الأهلية²، حيث أن الانتخابات البرلمانية الجزائرية هي أكثر ديمقراطية من تلك القائمة في دول أخرى من المنطقة العربية³.

2-7- الحريات المدنية و حرية الصحافة :

يمنح الدستور الجزائري المواطنين الحق في تغيير حكومتهم سلميا من خلال انتخابات دورية و لكن هناك قيود مفروضة على حرية التجمع و تكوين الجمعيات و أنشطة الأحزاب السياسية التي تتطلب الحصول على الموافقة الرسمية من السلطات المعنية⁴.

حيث رفضت الوزارة الداخلية الترخيص الرسمي لعدد من المنظمات الغير الحكومية (NGO) التي تنتقد سياسات الحكومة و تتحرف عن مبادئ النشاط البناء⁵.

- يفرض قانون النقابات العمالية لسنة 1999 على وزارة العمال إعطاء موافقتها على طلب أية نقابة خلال 30 يوم⁶، و على الرغم من العدد الكبير للجمعيات فان تأثير المجتمع المدني على صناعة السياسة يعتبر محدودا⁷.

- حسب تقرير The Freedom in the press 2011 Report فإن الصحافة الجزائرية تتمتع بحبوية و هناك أكثر من 100 جريدة ، يومية، أسبوعية ، و لكن قيام معظم الصحف

¹UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Local Government”, op.cit. . without pages

²www.freedom house.org/report.(accessed 4/6/2012)

³UK Border Agency“ Algeria : Country of Origin Information(COI) Report, COI Service” , op.cit.p52.

⁴UK Border Agency op.cit.p52.

⁵Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit.

⁶UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Civil Society” , op.cit. . without pages

⁷Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2011-Algeria”, 10 November 2011 Available at <http://www.unch.org/> (accessed at 4/7/2012).

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

بالطباعة في المطابع المملوكة للدولة يهدد استقلالها، نظرا لاعتماد هذه الصحف على إيرادات إعلانات القطاع العام و هذا ما جاء في تقرير Human Rights watch (2011) لشركة ANEP تتولى كل عمليات الطبع و إعلان البث للشركات العمومية و تمتلك الحكومة شركات طباعة رئيسية²، كما ينص القانون الجزائري على غرامات مالية و السجن حتى 24 شهرا على الصحافيين المتهمين باهانة و تشويه سمعة الشخصيات الحكومية و بالتالي فالصحافة حرة نسبيا³، كما يشمل قانون العقوبات تجريم لبعض الخطابات السيئة هذا وقد حكمت المحكمة في ديسمبر 2004 بسنة سجن على 3 صحافيين و مدير تحرير جريدة (Le Soir D'Algerie) لتشويه سمعة الرئيس، و في ديسمبر 2006 أصدرت محكمة جيجل حكما بالسجن 3 أشهر على رئيس تحرير صحيفة الوطن نظرا للتشهير على مسؤول حكومي .

- القنوات الفضائية متاحة لكل الأسر بدون قيود ، كما أن الحكومة سمحت بطائفة واسعة من التعبير الثقافي و ترى منظمة Freedom House أنه على الحكومة الجزائرية خصوصية شركة ANEP و تشجيع تنمية التلفزيون الخاص و الإذاعات⁴ .

- لقد أعلن وزير الإعلام في جويلية 2009 أنه تم إصدار قانون متعلق بالجرائم الالكترونية الذي يمنح السلطات حق حجب المواقع التي تتعارض مع النظام العام و الآداب ، و في أواخر 2009 تم إنشاء نظام مركزي لرصد حركة المرور على الانترنت الهادفة إلى القرصنة⁵.

- كما أفاد تقرير (2011) Human Rights Watch أن السلطات الجزائرية اتخذت الخطوة الصحيحة برفع حالة الطوارئ و لكن هذا قد يكون له اثر ضعيف على الحريات المدنية إذا كان هناك حظر للمظاهرات⁶.

2-8- حقوق الإنسان :

- أنشط جماعات حقوق الإنسان المستقلة هي: " الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان و " الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان" و قامت الحكومة سنة 1992 بتأسيس " المرصد

¹UK Border Agency “ Algeria : Country of Origin Information(COI) Report, COI Service” op.cit.p 60

²Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit.

³UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Civil Society” , op.cit. . without pages

⁴Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit.

⁵UK Border Agency , op.cit.p57

⁶UK Border Agency,op.cit.p54

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- الوطني لحقوق الإنسان " و مهمته تقديم تقارير إلى السلطات الرسمية حول انتهاكات حقوق الإنسان .
- لقد نص القانون على وجوب تساوي أجور و مرتبات الرجال و النساء حسب مستويات الأداء و الكفاءة .¹
 - فالغرب يرون أن هناك معاناة للمرأة من ناحية التمييز على المستوى القانوني و الاجتماعي و عدم تساوي الحقوق في الطلاق و الميراث و لكن هذا يعود إلى قيام قانون الأسرة الجزائري على الشريعة الإسلامية.²
 - تشير قلة التقارير عن الانتهاكات في قوات الدرك أو الترقية إلى التقدم المستمر في احترام معايير حقوق الإنسان.³

2-9- القضاء و سيادة القانون :

على الرغم من نص الدستور على استقلالية القضاء و لكن قيام رئيس القضاة و رئيس المجلس الأعلى للقضاء بتعيين القضاة و ترقيةهم هو مشكل في هذه الاستقلالية من وجهة نظر Freedom House⁴، و في بداية 2005 أزالته الحكومة 30 قاضي متهم بالفساد⁵، كما قامت الحكومة بدفع رواتب القضاة العاملين و منحهم مزايا إضافية للحد من مخاطر الفساد.⁶

2-10- مكافحة الفساد و الشفافية: بدأت الحكومة منذ نوفمبر 2005 برنامج لمحاربة الفساد في النظام القضائي و في ديسمبر 2006 تمت محاكمة 12 قاضي بتهمة استخدام النفوذ و عدم احترام المبادئ و في فبراير 2006 تم فصل 100 موظف جمركي من عملهم و رفع دعاوى ضد 530 موظف في قضايا الفساد.⁷

¹UNDP "POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Human Rights " , op.cit. without pages

²Freedom House " Freedom in The World 2012-Algeria,4 June2012",op.cit. without pages

³Freedom House " Countries At The Cross Roads 2007-Algeria",op.cit. without pages

⁴Freedom House " Countries At The Cross Roads 2011-Algeria",op.cit. without pages

⁵Freedom House " Countries At The Cross Roads 2007-Algeria",op.cit. without pages

⁶UK Border Agency " Algeria : Country of Origin Information(COI) Report, COI Service " , op.cit.p 44

⁷UNDP "POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Anti-Corruption " , op.cit. without pages

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- و في جانفي 2007 بدأت المحكمة الجنائية في البلدية إجراءات قضية فضيحة بنك الخليفة و التي تورط فيها أكثر من 100 شخص بما في ذلك إدارة البنك العليا وفي نفس الوقت كانت هناك محاكمة في وهران بشأن فضيحة بنك BCIA¹.

كما أن الإنفاق الحكومي الكبير قد يؤدي إلى سوء نوعية الاستثمارات العامة فحسب منظمة Freedom House أن المشاريع العامة هي المصدر الرئيسي للفساد فهناك تكاليف و مبالغ لا داعي لها في أكثر من 30 مشروع².
حيث تشترك الجزائر مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في نشر تقارير للنقد بالمعايير و القواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية و المالية و الشفافية الضريبية و الرقابة المصرفية³.
3.

كما يحمل القانون المؤسسات العامة مسؤولية وضع إجراءات لجعل المعلومات متاحة للجمهور في عملية صنع القرار داخل تلك المؤسسات و تبسيط الإجراءات الإدارية و الاستجابة لشكاوي المواطنين⁴.

و في 2011 ضلت الجزائر قوية بالسيطرة على التغيير السياسي الذي اجتاحت جيرانها العرب حيث أدخلت الحكومة بسرعة إعانات جديدة و زيادات في الأجور لتجنب اندلاع انتفاضة أكثر انتشارا ، بعض المحللين فسروا ذلك برغبة المواطنين بالاستقرار إضافة إلى استفادة الحكومة من ثروتها النفطية لتهدئة الأوضاع⁵.

3- النوعية المؤسسية الاقتصادية في الجزائر :

لقد تعرقلت التنمية الاقتصادية بسبب السياسات الاشتراكية المتخذة بعدما أخذت الجزائر استقلالها عن فرنسا في 1962، و تعد الجزائر أكبر رابع مصدر للغاز الطبيعي و لها ثامن أكبر احتياطي غاز و 16 أكبر احتياطي من البترول في العالم.

¹Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit. without pages

²Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2011-Algeria” ,op.cit. without pages

³UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Anti-Corruption” , op.cit. . without pages

⁴Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,op.cit. without pages

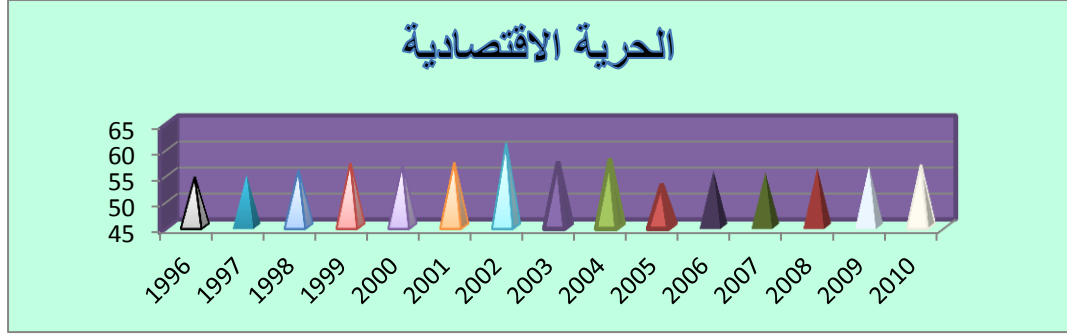
⁵Freedom House“ Freedom in The World 2012-Algeria,4 June2012”,op.cit. without pages

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

و في 2010 بدأت الحكومة برنامج لمدة 5 سنوات لتحديث البنى التحتية وخلق الوظائف حيث رصد له مبلغ 286 مليار دولار ، فهناك جهود لدفع عملية جذب الاستثمار الخاص و المحلي و الأجنبي في القطاعات الغير الطاقوية و لكن هذا لم يكبح ارتفاع البطالة¹.

3-1- الحرية الاقتصادية :

شكل رقم 09: الحرية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع التالي

(8/7/2012)http://www.heritage.org/index/default

2008:² ابرز ما حدث هو تخفيض حجم الحكومة و التحرر من الفساد و هذا يعكس جهود الإصلاح من أجل تقليص الرشوة و سوء الإدارة الحكومية .

2009:³ حيث تم تفسير المستوى المتواضع للحرية الاقتصادية في أن صناعة النفط تتطلب استثمار قليل في الرأسمال البشري و قدر هامشي من الاستثمار في الأراضي، فالنفط لا يولد حوافز تحتاجها المجتمعات من أجل الانفتاح و على العكس و فرة النفط تبدو في معظم الأحيان كالحام للقمع .

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2012 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2012,p83.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2008 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2008,p69

³Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2009 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2009,p55.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

2010: لقد بلغت الحرية الاقتصادية في الجزائر 56.9، حيث احتلت رتبة 105 في مؤشر 2010، التحسن في درجة الحرية ل 2010 ب 0.3 مقارنة بالسنة الماضية راجع للتحسينات في الحرية الجبائية و المكاسب الصغيرة من الحرية التجارية ، الحرية من الفساد و حرية العمل، حيث تحتل الجزائر رتبة 13 من بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا كما أن رتبة الجزائر أقل من المتوسط العالمي و المتوسط في المنطقة ، فقد سجلت مند عدة سنوات نمو اقتصادي قوي بشكل واسع بسبب قطاع المحروقات فمدا خيل هذا الأخير سمحت بتخفيض الدين الخارجي ، لكن الجزائر لا زالت تواجه تحديات في تعزيز بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية أما الإصلاحات الهيكلية لتنويع قاعدة الاقتصاد حققت فقط نجاح هامشي .

و محيط الأعمال الغير فعال يعيق تنمية القطاعات خارج المحروقات و خلق العمل و سبب كون درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر اقل من المتوسط العالمي راجع إلى تخلف القطاع المالي، الفساد ، التدخل السياسي في القضاء .

2011:

في 2011 حصلت الجزائر على مرتبة 132 بمجموع 52.4 و انخفاض الحرية الاقتصادية ل 2011 عن سنة 2010 راجع لتدهور حرية الاستثمار، الإنفاق الحكومي ، الحرية من الفساد ، و حرية العمل ، و قد حصلت على المرتبة 14 من بين 17 دولة من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الجزائر لا زالت تواجه تحديات اقتصادية حرجة ، حيث يبقى نفس المشكل بالنسبة للإصلاحات الهيكلية قائم ، و قد سمح دخل الحكومة من المحروقات بتخفيض الدين الخارجي ولكن محيط الأعمال الغير الفعال يستمر في إعاقه تنمية القطاعات الأخرى الغير النفطية، ففي أغلب نصف الحريات العشرة كان أداء الجزائر أقل من المتوسط العالمي، حيث أن سقف الملكية للأجانب المقدر ب 49% في المشاريع المهمة في 2009 سبب انخفاض

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2010 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B. Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C , The Wall Street Journal (Dow Jones & Company New York), USA, 2010, p87.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B. Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C , The Wall Street Journal (Dow Jones & Company New York), USA, 2011, p77

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

حرية الاستثمار للجزائر، إضافة إلى تباطؤ تحرير التجارة الخارجية و كذا تأخير الدخول إلى منظمة التجارة العالمية .

2012: 1

بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 51 ما أدى إلى احتلال رتبة 140 عالما، و الدرجة الكلية انخفضت ب 1.4 نقطة مقارنة بالسنة الماضية بسبب تفاقم الإنفاق الحكومي و مجموع حرية الأعمال حيث صنفت الجزائر في المرتبة 15 من بين 17 دولة من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، وهذه الدرجة تبدو منخفضة عن متوسط العالم و متوسط المنطقة ، فأسس الحرية الاقتصادية ليست منشأة جيدا من طرف الحكومة و لا محمية بشكل قوي على الرغم من إحراز بعض التقدم ، لازالت الحكومة تواجه تحديات في تحسين الإدارة الجبائية و المالية و تحديث إدارة الميزانية ، و يبقى نفس مشكل الإصلاحات الهيكلية في الجزائر فالفعالية التنظيمية الكلية تستمر لتكون غير فعالة بسبب الإصلاح الغير الفعال و بسبب تصاعد عدم التأكد السياسي و الموقف السلبي اتجاه الاستثمار الأجنبي حيث أهملت نوعا ما السياسات الرامية إلى تعزيز و دعم الأسواق المنفتحة ، في ضوء الاضطرابات الاجتماعية في بدايات 2011 ، تم اتخاذ عدة تدابير جبائية و مالية طارئة ، بما يتضمن التعليق المؤقت لبعض الضرائب .

3-2- حرية الأعمال :

شكل رقم 10: حرية الأعمال



المصدر: نفس المصدر السابق

حيث شهد هذا المؤشر ارتفاعا منذ سنة 2005 و لكن تعرض إلى نزول حاد في السنوات الأخيرة .

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2012 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B. Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, op.cit, p83.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

2010 : الضعف في حرية الأعمال جاء سبب استغراق عملية البدء بالأعمال 24 يوما مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 35 يوم و كذا الحصول على رخصة الأعمال الذي يتطلب أكثر بقليل مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر ب 18 اجراء و 218 يوم¹.

2011 : حيث جلبت سنوات من الإصلاحات التنظيمية الغير الفعالة قليلا من الإغاثة كما أن محيط الأعمال الغير الفعال يستمر في إعاقة التنمية الاقتصادية و تفاقم البطالة إضافة إلى ضعف الإطار التنظيمي بسبب البيروقراطية المعقدة و تعارض تطبيق القوانين التجارية².

3-3- الحرية التجارية :

شكل رقم 11: الحرية التجارية



المصدر: نفس المصدر السابق

شهد هذا المؤشر تحسنا متواصلا مقارنة بما كان عليه في السنوات الماضية و لكن هذا التحسن لم يرتقي إلى المستوى المطلوب، ففي الفترة 2010-2011 أغلب شكاوي الشركات الأجنبية تمحورت حول الحرية التجارية كما أن مراقبة التصدير و الاستيراد لا تزال تؤخر التجارة و ترفع التكاليف ، حيث تم خصم 10 نقاط من الحرية التجارية للجزائر بسبب الحواجز الغير ضريبية (غير تعريفية)³ (Non Tariff Barries).

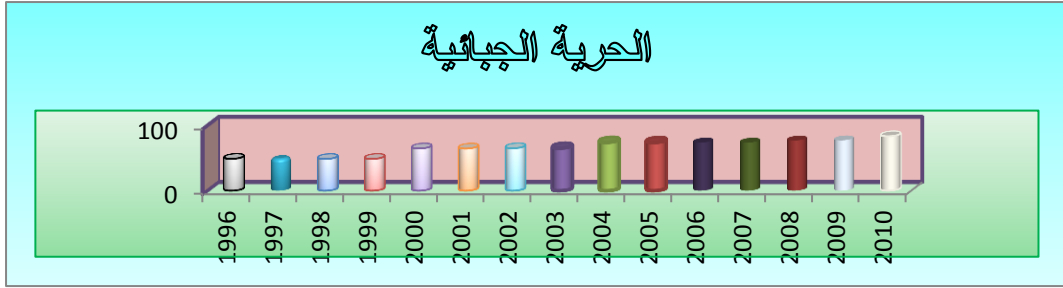
¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2010 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, op. cit ,P88.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, op. cit , P78.

³Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, op. cit P78.

3-4- الحرية الجبائية :

شكل رقم 12: الحرية الجبائية



المصدر: نفس المصدر السابق

و شهد هذا المؤشر تحسنا مستمرا مقارنة بما كان عليه في الماضي

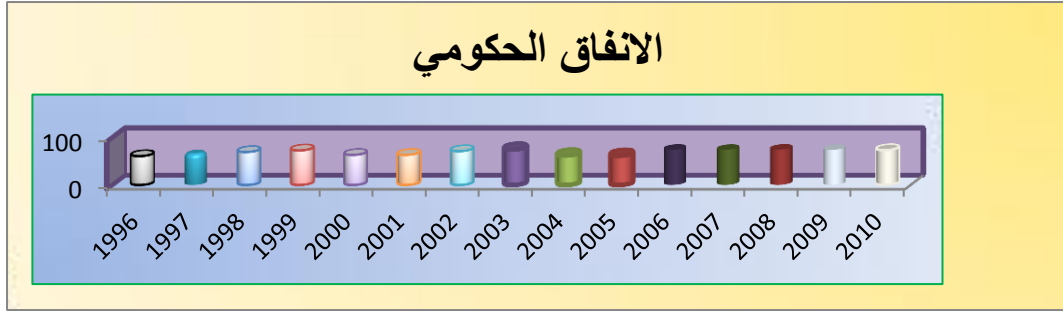
2010 : أفاد تقرير Heritage لسنة 2010 أن السقف الأعلى للضريبة على الدخل انخفض من 40% إلى 35% و السقف الأعلى للضريبة على الشركات انخفضت إلى 19% بعدما كانت 25% حيث توجد جهود إصلاحات مركزة على تحسين جمع الضرائب خارج المحروقات¹.

2011: حيث استقر إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP عند 8%²

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2010 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B. Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, op. cit, P88

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”, op. cit ,P87.

3-5- الإنفاق الحكومي: شكل رقم 13: الإنفاق الحكومي



المصدر: نفس المصدر السابق

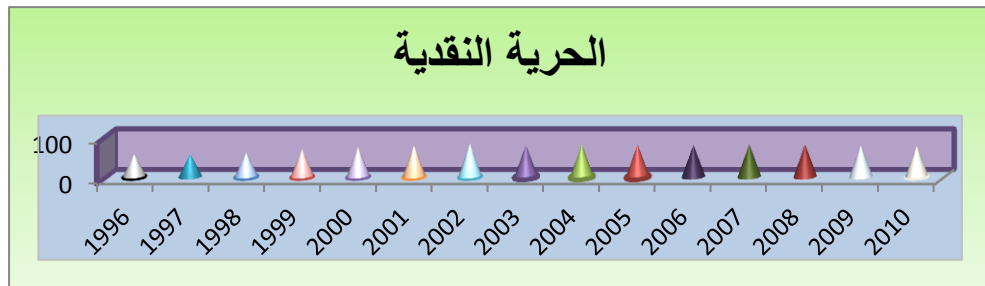
و شهد هذا المؤشر تذبذبات حادة و لكن تحسن في السنوات الأخيرة .

2010 : أن القطاع العمومي يهيمن على الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ الإنفاق الحكومي 29.8 % من GDP¹.

2011 :

لقد استمرت عائدات النفط و الغاز في تمويل الإنفاق الحكومي ، بما يتضمن برنامج البني التحتية العامة ، فقد صعد الإنفاق الحكومي إلى 35.4% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و قد اعترفت السلطات بالحاجة إلى تحديث نظام الميزانية و تحسين كفاءة (فعالية) الإنفاق العمومي للحفاظ على الاستقرار الجبائي الطويل المدى².

3-6- الحرية النقدية : شكل رقم 14: الحرية النقدية



المصدر: نفس المصدر السابق

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2010 Index of Economic Freedom ” , op. cit , P78.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, op. cit P78.

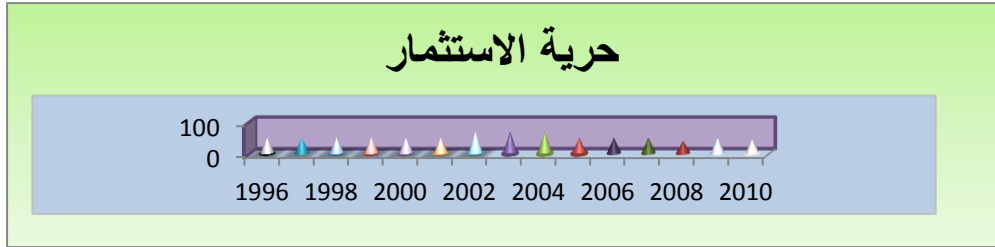
الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

شهد هذا المؤشر تحسنا طفيفا مقارنة بالوضع السابقة.

2010 : لقد تحملت الحكومة الآثار السلبية للزمة المالية العالمية ، كما أنها وسعت أجور الخدمة العمومية و الإعانات الحكومية ، و لكن الدعم التشويهي و المراقبة المباشرة لأسعار بعض السلع الأساسية بما يتضمن الماء ، الطاقة ، بعض المنتجات الزراعية ، لا تزال سارية ، حيث تم خصم 10 نقاط من الحرية النقدية بسبب مقاييس مراقبة الأسعار¹.

2011: حيث ضلت الأسعار المحلية مرتفعة في 2010 مع التضخم الذي قدر ب 5.8 % سنة 2009 و هذا راجع إلى الطلب المحلي المتزايد و الأسعار الاحتكارية لعدد من المنتجات السوقية ، و يبقى نفس المشكل بالنسبة للدعم التشويهي².

3-7- حرية الاستثمار: شكل رقم 15: حرية الاستثمار



المصدر: نفس المصدر السابق

حيث شهدت انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة.

2010-2011 : يتطلب قانون المالية التكميلي ل2009 الملكية الغالبة للجزائر (المستثمر الجزائري) في المشاريع الأجنبية الجديدة ، فالملكية الأجنبية محدودة في علاقات المشاريع المشتركة في المحروقات و القطاعات الأخرى ، و قد توقفت الخوصصة بسبب الاهتمام المحدود من قبل المستثمرين الأجانب و قلة ثقة الحكومة في العملية ، و قد وضعت الأزمة المالية العالمية خوصصة البنوك في الانتظار .

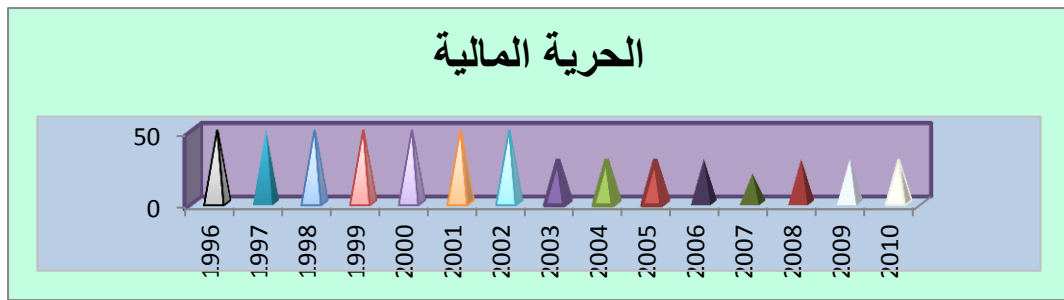
¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2010 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B. Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, op. cit, p88

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”, op. cit ,P78.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يتصف قانون الاستثمار بالشفافية ولكن الإدارة و البيروقراطية تعتبر مرهقة فالمقيمين و الغير المقيمين أثناء حصولهم على الصرف الأجنبي قد يخضعون لبعض القيود كما قد يخضع تقسيم أرباح المستثمرين الأجانب لبعض القيود . كما يتطلب قانون الضرائب المعدل في أوت 2008 إعادة استثمار قيمة أية حوافز ضريبية مستقبلية لمدة 4 سنوات أو تكون هناك عقوبة 30% ، أما تحويل أرباح الشركات الأجنبية خارج الجزائر يخضع لضريبة قدرها¹ 15%.

3-8- الحرية المالية : شكل رقم 16: الحرية المالية



المصدر: نفس المصدر السابق

و شهد هذا المؤشر نزولا متواصلا بعد ما كان مستقرا في الفترة الممتدة ما بين (1996-2001)

- **2010-2011**: فالقطاع المالي لا زال يخضع للتدخل الحكومي بشكل معتبر ، كما أن التأخيرات في تحديث القطاع البنكي و التدخل الحكومي أدى إلى التخصيص الغير فعال للائتمان كما منع القطاع خارج المحروقات من التطور، إضافة و لكون القطاع البنكي مهيم عليه من قبل البنوك المملوكة للدولة ، و في أواخر 2007 بسبب تباطؤ الأسواق المالية العالمية تأخرت الحكومة في خصصة احد أكبر البنوك المملوكة للدولة (القرض الشعبي الجزائري (CPA)) كما أن هناك ستة شركات مملوكة للدولة تسيطر على قطاع التأمينات الصغير و كذا البورصة التي أنشأت في 1999 لا تزال غير متطورة².

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”, op. cit ,P78.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2010 Index of Economic Freedom ”, op. cit, p88.

9-3- حقوق الملكية: شكل رقم 17: حقوق الملكية

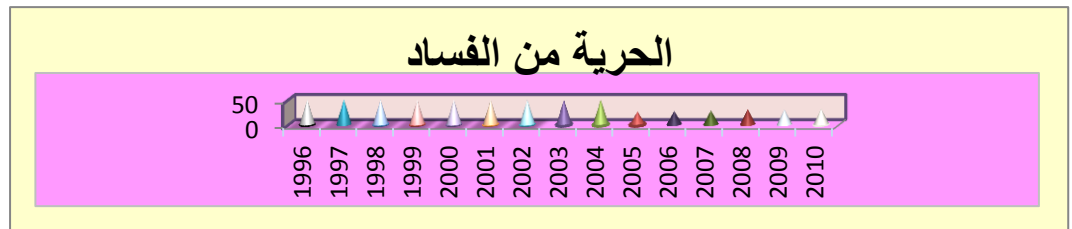


المصدر: نفس المصدر السابق

شهدت انخفاضا حاد عن الوضعية التي كانت عليها في الفترة الممتدة ما بين (1996-2000) ثم شهدت استقرارا عند هذا المستوى المنخفض في السنوات الأخيرة .

- **2010-2011** : حيث ينص الدستور على استقلالية القضاء و لكن من وجهة نظر هذه المنظمة فان النظام القضائي غير فعال و هناك تأثير للسلطة التنفيذية على الإجراءات القضائية ، إضافة لكون أغلب الأملاك تابعة للدولة ، و كذا كل من تنفيذ تشريعات حماية حقوق المؤلف و الحقوق المرافقة لها ، العلامات التجارية ، براءات الاختراع لا تزال متقطعة¹.

10-3- الحرية من الفساد: شكل رقم 18: الحرية من الفساد



المصدر: نفس المصدر السابق

و شهد هذا المؤشر تدهورا في السنوات الأخيرة مقارنة بوضعيته خلال 1996-2004 .

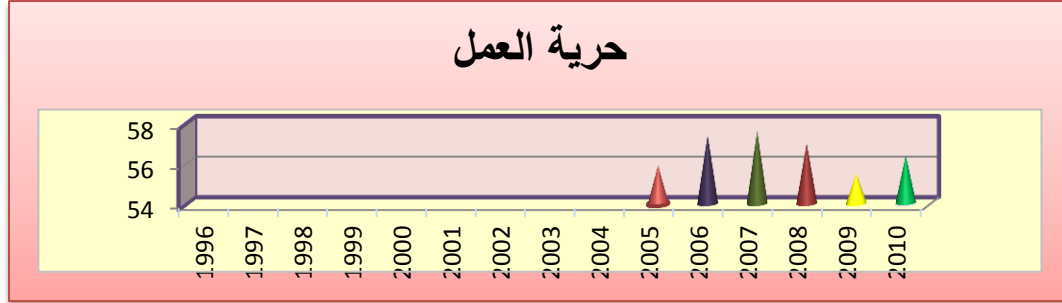
- **2010-2011** : ينظر إلى الفساد على أنه منتشر في الجزائر، المنشورات العمومية غالبا ما تشوبها المخالفات ، بما في ذلك الاستخدام المفرط للاتفاقات الخاصة .

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”, op. cit ,P78.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- فكان هناك عدد من الاعتقالات في 2009 و أوائل 2010 في العديد من فضاءات الفساد المرتبطة بالمسؤولين الرفيعي المستوى في عدد من الوزارات و الشركات المملوكة للدولة¹.

11-3 - حرية العمل : شكل رقم 19: حرية العمل



المصدر: نفس المصدر السابق

و التي شهدت تذبذبات حادة بالانخفاض في السنوات الأخيرة
- 2010 إن تشريعات العمل التقييدية تعيق فرص العمل و نمو الإنتاجية² ، و ضلت بطالة الشباب مرتفعة فنحو 75% من البطالة اصغر من 30%، كما أن تكلفة استخدام عامل لا تزال مرتفعة رغم أن إقالة موظف زائد عن الحاجة سهلة نسبيا و غير مكلفة³.

• أما تقرير منظمة Heritage لسنة 2012 حول الحرية الاقتصادية فأفاد بما يلي⁴:

- سيادة القانون (الذي يظم حقوق الملكية و الحرية من الفساد)

تنفيذ حماية حقوق الملكية مازال متقطعا و على الرغم من بعض التقدم ، فان جهود الحكومة لانتراع الفساد في الخدمات الجمركية لا تزال مستمرة .

¹Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”, op. cit ,P78.

²Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2010 Index of Economic Freedom ”, op. cit, p88.

³Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2011 Index of Economic Freedom ”, op. cit ,P78.

⁴Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in “ 2012 Index of Economic Freedom ” Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts,op.cit,p84.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- محدودية الحكومة (تتكون من الحرية الجبائية ، الإنفاق الحكومي)

بالنسبة للوضع الجبائية ظلت على ما كانت عليه في 2010-2011 ، حيث أن الدين العمومي يحوم حول 10% من الاقتصاد و لكن الإنفاق الحكومي ارتفع إلى 41.7% من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تحول توازن الميزانية إلى عجز .

- الفعالية التنظيمية (تتكون من حرية الأعمال ، حرية العمل ، حرية النقدية):

فالإصلاحات الحديثة تتضمن تشريعات جديدة و التي تبسط عملية الحصول على التراخيص المطلوبة في قيادة الأعمال ، كما تميزت بيئة الأعمال بعدم الفعالية كما أن جمود سوق العمل يعيق اتساع التنمية الاقتصادية و خلق العمل ، و لكن يبقى استعمال الحكومة لتسقيف الأسعار و التعريفات ، خطط إعادة توزيع لمراقبة الأسعار قيد اهتمام الإصلاحات بغية تحسين وضعية الحرية النقدية .

- انفتاح الأسواق (يتكون من الحرية التجارية ، حرية الاستثمار ، الحرية المالية)

لقد بلغ معدل التعريفات التجارية 8.6 % حيث تم إعاقة النشاط التجاري بواسطة الحواجز الغير التعريفية ، إضافة لكون قانون الاستثمار المطبق الذي ينص على أن الحصة الغالبة للاستثمارات الأجنبية الجديدة يجب أن تكون مملوكة محليا ، تعتبر كقيد على حرية الاستثمار .

حيث يبدو مستوى الوساطة المالية من خلال البنوك ضعيفا و حوالي 16% من القروض مصنفة على أنها ذات أداء ضعيف .

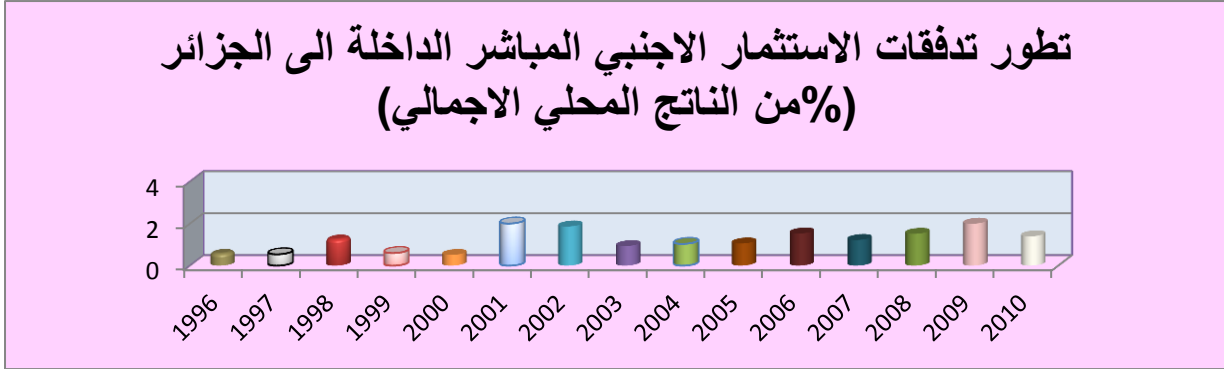
الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المبحث الرابع: دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول المستثمرة و القطاعات

1-1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر

شكل رقم 20: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

<http://data.worldbank.org/> (7/6/2012)

لقد شهدت التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ارتفاعا متواصلا حتى وإن كان بشكل متواضع ، فقد شهدت الجزائر خلال فترة التسعينيات حجم ضئيل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نتيجة الأوضاع المزريّة من عدم الاستقرار و العنف الذي كان يسود البلاد و يحول دون قدوم المستثمرين الأجانب فضلا عن الأوضاع الاقتصادية الضعيفة من الديون و غيرها .

قبل سنة 1990 تم السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاستخراج النفط و الغاز و منذ ذلك الحين سمح لها بالدخول في معظم قطاعات الاقتصاد الجزائري¹، ولقد كانت التحولات و الانعطافات في سياسة الحكومة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر سببا في عدم

¹ OECD“ MENA-OECD Investment programme: investment climate and regulation of international investment in MENA countries”, published by OECD ,2006, p21

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

استقراره و قلة تدفقاته ولكن من جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار النفط إلى سداد الديون الخارجية و هذا ما حسن وضعية الجزائر.¹

ثم عرف الاستثمار الأجنبي المباشر دخولا قويا إلى الجزائر خاصة في 2001 الذي تزامن مع إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 المعدل لقانون 1993 و الذي تضمن حزمة من الحوافز و الامتيازات و الضمانات للمستثمرين الأجانب ، حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات لتسهيل خلق الأعمال كإعادة النظر في القانون التجاري ، تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال إضافة إلى تقديم إعفاءات ضريبية ، كما تم إنشاء وكالة ANDI للاهتمام بالمستثمرين ، كما تم تعديل التشريعات المتعلقة بالحصول على الأراضي (إعادة النظر في الشروط اللازمة لمنح الامتيازات على الأراضي العامة).²

كما أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر راجع للإصلاحات الموجهة للبنية التحتية خاصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001.³

- ثم بعد ذلك شهدت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا في طريقها إلى الجزائر لأنه على الرغم من تلك التحسينات إلا أن بعض المشاكل لا زالت قائمة مثل : ارتفاع معدل البطالة لدى الشباب ، عدم استقرار الإطار التنظيمي ، ارتفاع تكاليف المعاملات الناجمة عن الوقت الطويل للإجراءات ، عدم مرونة قوانين العمل ، تعقد الإجراءات الضريبية و إجراءات التصدير⁴ ، و لكن قد ألحق ذلك الانخفاض بارتفاع آخر خاصة في سنة 2006 التي شهدت تعديلا لقانون الاستثمار ل 2001 بما تضمن تخفيف الإجراءات و تقليل المدة التي تتطلبها ، كما أن الفترة الممتدة ما بين 2008-2009 شهدت ارتفاعا هاما من FDI كون أن الجزائر اعتبرت محيط يتمتع باستقرار اقتصادي و وضعية مالية جيدة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية إضافة إلى عدم تأثرها البالغ بالأزمة العالمية مقارنة بدول أخرى و هذا ما جعل الجزائر تتمتع بمناخ ملائم للاستثمار إضافة إلى النتائج الجيدة للإصلاحات و التحسينات التي أصرت على تقديمها البرامج الاقتصادية .

¹ Hakim Darbouche “Algeria’s Failed Transitions to a Sustainable Polity Coming to Yet another crossroads” MED PRO Technical Report N°7 October 2011,p8

² African Development Bank Group “ Dialogue Note 2011-2012:Algeria ” Published by the African Development Bank Group , may 2011,p5.

³ Economist Intelligence Unit Written with the Columbia Program on International Investment “World Investment Prospects to 2011:Foreign Direct Investment and the Challenge of Political Risk” Published by the Economist Intelligence Unit Limited ,New York, 2007,without pages.

⁴ African Development Bank Group “ Dialogue Note 2011-2012:Algeria ” , op.cit,p5.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

ففي الفترة الممتدة ما بين 2002 و2011 بلغ عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 242 مشروع بمبلغ 9053121 مليون دج و وفرت 42455 منصب شغل و هذا موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 05: مجموع FDI و الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة ما بين 2002-2011

	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
مجموع FDI	242	0.15 %	9053121	19.96 %	42455	7.35 %
مجموع الاستثمارات الأجنبية	451	0.95 %	3781642	32.90 %	53081	10.81 %

المصدر [www.andi.dz\(7/6/2012\)](http://www.andi.dz(7/6/2012))

1-2- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول المستثمرة :

جدول رقم 06: المشاريع التي يشترك فيها الأجانب خلال الفترة 2002-2011

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوروبا	230	200313
الاتحاد	190	550272
آسيا	31	196512
أمريكا	9	82158
الدول العربية	174	0362581
إفريقيا	1	4510
استراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	5	64114
المجموع	451	3781642

المصدر: [www.andi.dz\(7/6/2012\)](http://www.andi.dz(7/6/2012))

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في الجزائر خاصة فرنسا و إيطاليا ثم تأتي الو.م.أ ثم الدول العربية في المرتبة الثالثة كأكبر مستثمر في الجزائر حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية في الجزائر 650 مليون يورو ما بين 2008 و 2010 ثم تأتي إيطاليا و الو.م.أ و روسيا التي بلغت استثماراتها على التوالي 147 مليون يورو، 134 مليون يورو ، 83 مليون يورو¹ ، و نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات تبقى متواضعة و لكنها في تطور فأمثلة عن الشركات الفرنسية :
- في الصناعة الصيدلانية (Aventis ,Sanofi , Synthelabo)
- شركات توزيع السيارات (Renault,Peugeot,Citroen)
- شركات الصناعات الغذائية(Dannone, Yoplait,Bel,Castel)
- شركة Schneider(اتفاقية تعاون ما بين BYA Electronic, Thomson Multimedia)
- مصنع Michelin
- القطاع البنكي (BNP Pribas,Natexis Banques Populaire,Société General)
- شركات مراجعة (R &M Salustro reydel,KPMG)²
- و هناك العديد من الشركات الأخرى و هي كالتالي :
- Amec Spie,Entrepose Contracting,Transmet,Viveo,, Carrefour ,
- SCMR , CMACGM , Bonnasabla , Sagebat , Suez ,Laporte ,BCT
- Demolition, Clextal , France telecom, Gofast/Aigle
- Azur,pracetelecom , promo salons – Saint- Goblin , SCE , Trevis-
- MLI ,Boccard,Extrenzo,Total,Stat Invest , Europ car , Francis Le
- febure , koruslegroup,Phone Control, Bernard krief ,
- .Tibco,Plastexel,Danem, plastered sass pleas darken
- أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الدول العربية التي تقودها الش.م.ج العربية تتمثل فيما يلي :

¹ ANIMA“ Netrecul de IDE en Algerie en 2010”, 2011 without pages(www.anima web.org/pays.algeria.php 7/6/2012)

²Charles Albert Michalet“ L’impact en Europe des Delocalisations Vers les Pays Méditerranées” Notes et Etudes ANIMA n°8 par Agence Francaise pour les Investissements Internationaux, janvier2005,p118

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- Seccement السعودية - Pharon/scibsCeramic التونسية - El sewedy المصرية -
EII/Electrocables المصرية - cabemerat الاماراتية -
Dubai world الإماراتية - pharon-cti السعودية - Snasco السعودية - GAC الإماراتية -
Qudra holding الإماراتية - HEG اللبنانية - Bayahi/TPR التونسية
Byblos اللبنانية - Fransabank اللبنانية - Tunisie Leasing التونسية - Sidar السعودية - Orascom
Cement Industry المصرية - Spinneys الإماراتية - Althani corruption الإماراتية - Gulf key
Istone الإماراتية - Comete Engineering التونسية -
Discovery Informatique التونسية - Bouricha التونسية - Orascom المصرية - Emirate
Thuraya الإماراتية - Elwatania الكويتية - Faki الكويتية - Mahassil / EIIC الإماراتية -
Société algero-saoudienne d'investissement السعودية - IranKhodro الإيرانية -
Altea pachaging السعودية - SwicorpAltea السعودية - Sohail bahwan group holding العمانية -
Food&beverage international اللبنانية - Savola السعودية - Alsalam البحرينية -
Commercial international bank المصرية - Emaar properties الإماراتية -
Nesk trading السعودية - El qurain/ahmet الكويتية - Boujbel/Medis التونسية -
Elezz المصرية - Mubadala الاماراتية - Les filatures de hadjebel ayoun التونسية -
Lmcc السعودية - Tunisie pocelaine التونسية.¹
- ففي 2010 استخدمت شركة Orascom ما يقارب 4500 عمل مباشر
و 100.000 عمل غير مباشر² كذلك الهند و ماليزيا لها استثمارات كبيرة ف شركة
الصلب الهندية (ISPAT) تمتلك 70% من مصنع الصلب في عنابة ، و كذلك
شركة Petronas الماليزية التي أنجزت استثمارات هامة فيما يتعلق بالاستكشاف و
التنقيب عن النفط و الغاز في الجزائر.³

¹ A Combination of These Sources : 1-Benedict de Saint Laurent, Christophr Saint Martin, Stephane Jaffrein "Foreign Direct Investment (FDI) in the MEDA Region in 2005" ANIMA Papers & Documents , Number 20/May 2006.

2-Pierre Henry , Samir Abdelkrim, Benedict de Saint Laurent " Foreign Direct Investment (FDI) into MEDA Region in 2007 : The Switch" ANIMA Network Study n°1 July 2008.

3-ANIMA/Invest in MED 2007 ,2008 ,2009 "Document ANIMA Investment Network/MED Alliance Consortium," 20 February 2009.

²ANIMA " Net Recul de IDE en Algerie en 2010", 2011 (www.anima web.org/pays.algerie.php le 7/6/2012)

³ Summit Level Group of Developing Countries Group of Fifteen "A Survey of Foreign Direct Investment in G-15 Countries" Working Paper Series, Volume 7, February 2010, p9

1-3- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات :

- حيث يستقطب قطاع الصناعة أكبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم يليها قطاع الخدمات ، السياحة ، الاتصالات ، كما واصل قطاع البناء و الأشغال العمومية العمل بشكل جيد نتيجة لمشاريع البنى التحتية الرئيسية مثل الطريق السريع بين الشرق و الغرب و مترو الجزائر العاصمة و السودان¹ ، و أبرز الدول المستثمرة في الجزائر تتوجه إلى قطاع النفط و الغاز و أبرز القطاعات خارج المحروقات التي تستقبل FDI هي النقل ، التجارة (بما يتضمن السيارات) ، المواد الكيماوية ، القطاع المالي ، الخدمات².
- فالشركات الأمريكية و الأوروبية تهيمن على قطاع المحروقات و الشركات الرئيسية العاملة في القطاع هي: BP البريطانية، Statoil النرويجية ، BHP Billiton الاسترالية، Anadarko ل و . م . أ أما الاستثمارات العربية فتهيمن على قطاعات أخرى مثل: الاتصالات، بناء (خاصة الاسمنت)³.

جدول رقم 07: تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط المجمع خلال الفترة 2010-2002 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%
الزراعة	8	1.77%	6.533	0.30%
BTPH	70	15.52%	981.41	1.94%
الصناعة	257	56.98%	710949	43.88%
الصحة	3	0.67%	8589	0.40%
النقل	16	3.55%	3519	0.43%
السياحة	11	2.44%	321481	22.24%
الخدمات	85	18.85%	393578	26.72%

¹ African Development Bank “Algeria” in “African Economic Outlook 2012 :Promoting Youth Employment ”Published by the OECD,2012,p5

² Summit Level Group of Developing Countries Group of Fifteen “A Survey of Foreign Direct Investment in G-15Countries”, op.cit, p9

³Economist Intelligence Unit Written with the Columbia Program on International Investment “World Investment Prospects to 2011: Foreign Direct Investment and the Challenge of Political Risk”op.cit, without pages.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الاتصالات	1	%0.22	50088	%4.09
المجموع	451	%100	3781642	%100

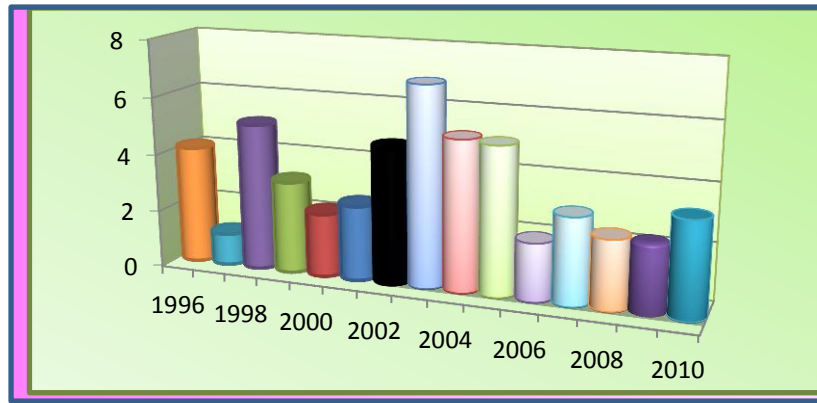
المصدر (dzwww.andi(7/6/2012).

2- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أثر الأزمة المالية العالمية :

2-1- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

❖ معدل النمو الاقتصادي:

شكل رقم 21: معدل النمو الاقتصادي (%)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

[http://data.worldbank.org/\(7/7/2012\)](http://data.worldbank.org/(7/7/2012))

كان للجزائر نمو اقتصادي قوي خلال العشرية الماضية نتيجة ارتفاع عائدات النفط و بشكل عام سياسات اقتصاد كلي حريصة ، لا سيما التي تم اتخاذها منذ 1990 في إطار رفع مداخيل المحروقات و التي أدت إلى تسارع النمو الاقتصادي و خلق وضعية مالية قوية مع احتياطات خارجية واسعة¹.

كما شهد معدل النمو ارتفاعا هاما سنة 2003 كنتيجة للآثار الايجابية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد مبالغ هامة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

أيضا يرجع ارتفاعه إلى ارتفاع إنتاج المحروقات و تسريع النشاط في الخدمات، البناء ، الصناعة²

¹IMF“ Algeria : 2011 Article III Consultation- Staff Report, Public Information Notice” , IMF Country Report N°12/20, January 2012,p3

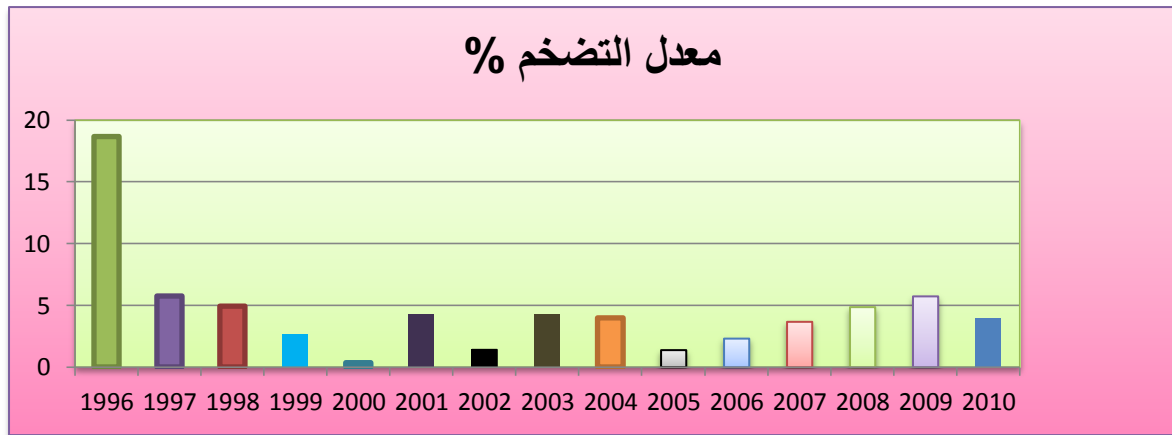
²IMF“ Algeria : 2007 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , IMF Country Report N°08/103, March 2008,p5

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

ثم شهد انخفاضا مقارنة بما تم توقعه و هذا بسبب انخفاض إنتاج و صادرات النفط و الغاز¹ نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على المحروقات إضافة إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط في 2009 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، إلا أن النمو المحقق في تلك الفترة راجع إلى الأداء الجيد في القطاعات الأخرى².

أما في 2010 فتحقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب 6% و هذا ما يعكس الأداء القوي في القطاعات المدعومة بواسطة برنامج الاستثمار العمومي³.

❖ التضخم: شكل رقم 22 : معدل التضخم (%)



المصدر: نفس المصدر السابق

لقد ارتفع معدل التضخم و وصل إلى أعلى قيمة سنة 1992 ثم بعد ذلك انخفض إلى 0.33 % سنة 2000 ثم شهد تذبذبات انخفاضا و ارتفاعا حيث ارتفع و وصل إلى 5.73 % سنة 2009 ثم بعد ذلك شهد انخفاضا حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء و ارتفاع أجور الخدمة العمومية ساعد على ارتفاع التضخم ، كما أن ارتفاع دعم المنتجات الغذائية الأساسية وارتفاع مدخرات الأسر ساهم في ارتفاع الطلب على الواردات⁴. و هذا الارتفاع في الأجور يتجاوز بكثير المكاسب

¹ Rosemary Atiento and Winnie V.Mitullah “Migration Labour Markets and Development :the Global Economic Crisis and its Impact on the Economy, Labour Markets, Migration and Development in North and West Africa” Working Paper, Research Project“ Making Migration a Development Factor : The Case of North and West Africa” , Published by International Labour Organization(International Institute for Labour Studies), Geneva (Switzerland) , 2010,p10.

² African Development Bank Group“ Dialogue Note 2011-2012 :Algeria” Published by the African Development Bank Group,May 2011,p2.

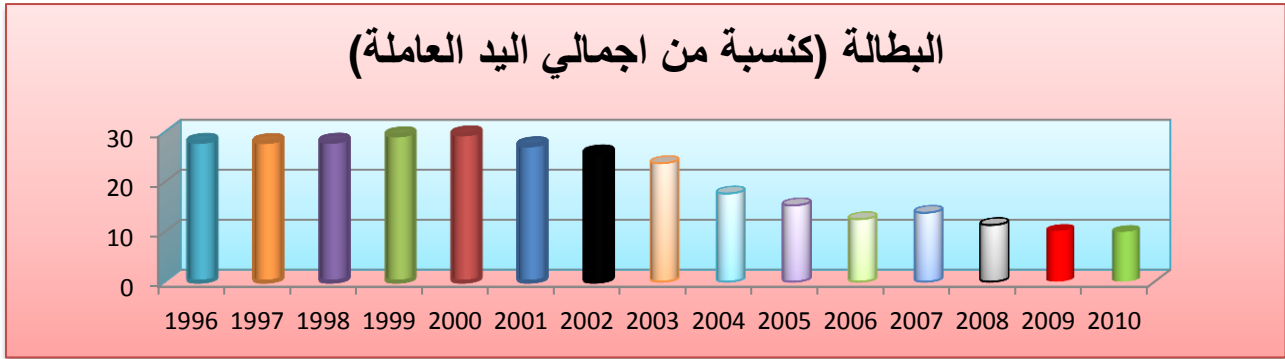
³IMF“ Algeria : 2011 Article III Consultation- Staff Report, Public Information Notice”, op.cit, p3

⁴IMF“ Algeria : 2011 Article III Consultation- Staff Report, Public Information Notice”, op.cit, p5.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الإنتاجية و بالتالي إذا تم تحويل هذا الدخل الإضافي إلى طلب إضافي على السلع المحلية و الخدمات سيرتفع الضغط على التضخم و بالتالي تكون هناك حاجة لسياسة نقدية و الاستيراد لتغطية الطلب الزائد¹، إضافة لمساهمة ارتفاع السيولة في النظام البنكي في ارتفاع التضخم و ردا على ذلك قام بنك الجزائر برفع أسعار الفائدة في سنة 2007 إلى 2.5%² ثم جاء تأثير معتدل بواسطة دعم السلع الغذائية (كالزيت و السكر)³.

❖ البطالة: شكل رقم 23: البطالة (كنسبة من إجمالي اليد العاملة)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

[http://www.imf.org/external/data.htm\(7/7/2012\)](http://www.imf.org/external/data.htm(7/7/2012))

شهدت ارتفاعا متواصلا حيث وصلت إلى 29.49 سنة 2000 ثم بدأت بالانخفاض المستمر بعدما تولى السلطة الرئاسية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي باشر العديد من الجهود لتخفيض البطالة، خاصة مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي لتخفيض البطالة و من المتوقع أن الخطة التنموية ل 2009-2014 ستتمكن من خلق 2 مليون وظيفة جديدة .

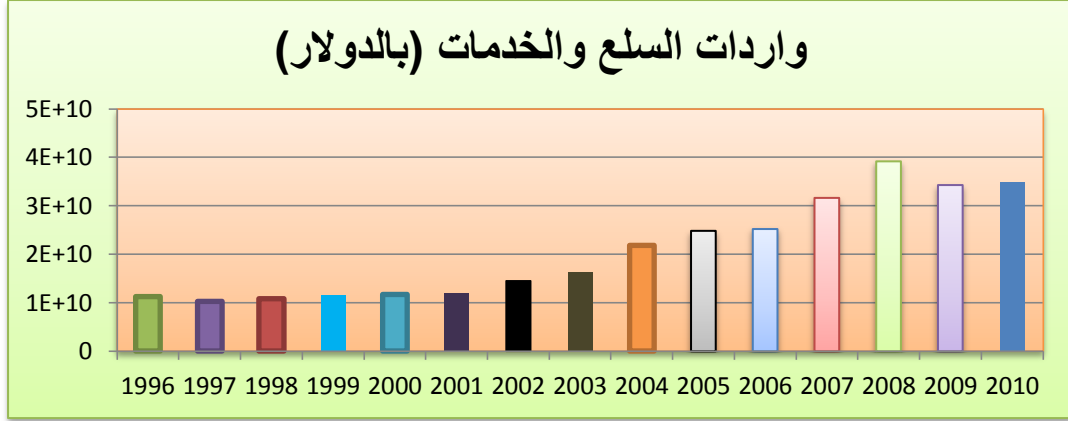
¹IMF“ Algeria : 2011 Article III Consultation- Staff Report, Public Information Notice”, op.cit, p6.

²IMF“ Algeria : 2007 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria”, op.cit, p.5

³African Development Bank Group“ Dialogue Note 2011-2012 :Algeria”, op.cit, p.2

❖ واردات السلع و الخدمات:

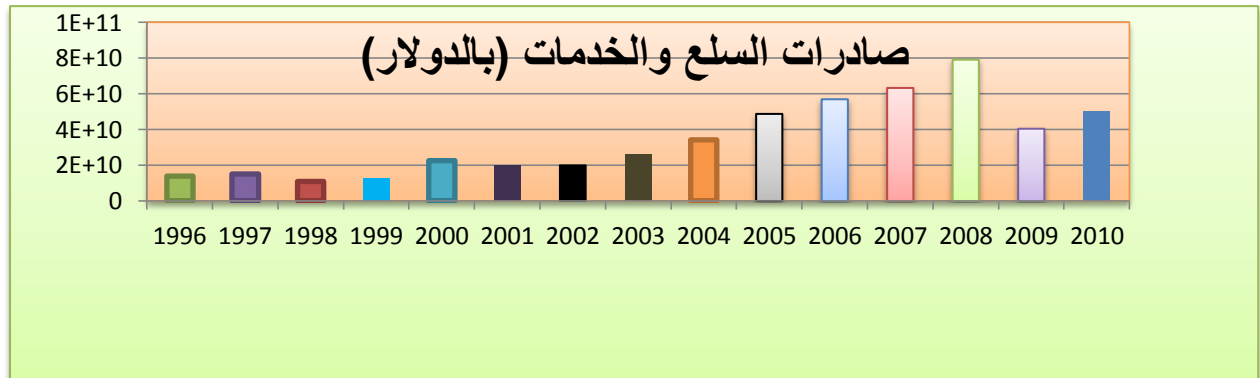
شكل رقم 24: واردات السلع و الخدمات (بالدولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

لقد شهدت الواردات ارتفاعا مستمرا و في سنة 2010 بلغت تقريبا ضعف القيمة التي كانت تبلغها في 2004 نتيجة الطلب المحلي المتزايد خصوصا على السلع و الخدمات المستوردة و يتم تغطية هذا الطلب بالاستيراد نظرا لعدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الطلب المحلي المتصاعد نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين .

❖ صادرات السلع و الخدمات : شكل رقم 25: صادرات السلع و الخدمات (بالدولار).

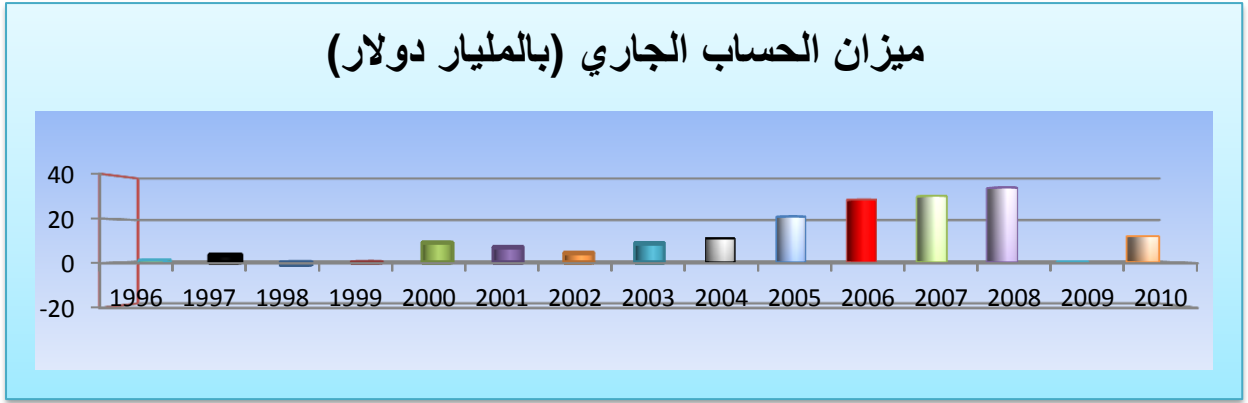


المصدر: نفس المصدر السابق

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

شهدت الصادرات ارتفاعا متوصلا وصل إلى 6065600000 دولار سنة 2010 ، حيث ارتفعت عائدات صادرات المحروقات بحوالي 32% بسبب ارتفاع أسعار البترول¹ ، كما بلغت صادرات النفط و الغاز 98% من إجمالي الصادرات و يساهم غاز البترول المسال GPL حوالي نصف هذا المجموع الموجه أساسا إلى السوق الأوروبية ، و مع نهاية ديسمبر 2011 بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 158 % و هذا ما أدى إلى احتياطي رسمي قدره 182.2 مليار دولار أي ما يعادل 3 سنوات من الاستيراد.²

❖ ميزان الحساب الجاري: شكل رقم 26: ميزان الحساب الجاري (بالمليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

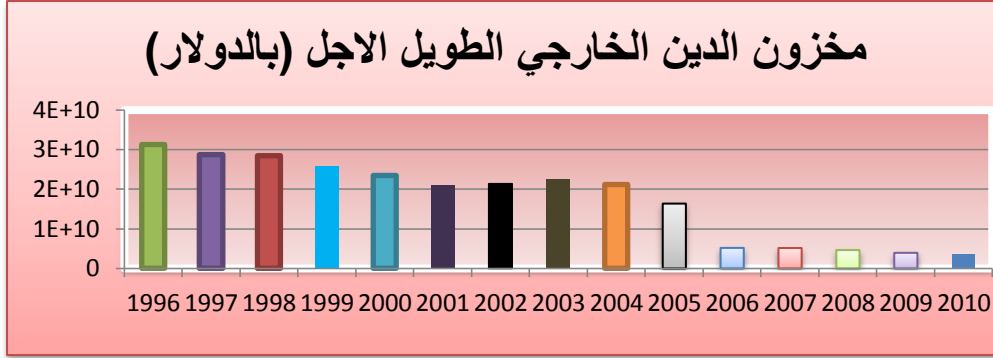
شهد ميزان الحساب الجاري ارتفاعا متوصلا نتيجة ارتفاع أسعار البترول و لكن في 2009 شهد انخفاضا حادا نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبا على أسعار النفط و بالتالي أثرت على هذا المصدر المهم للعملة الصعبة للاقتصاد الجزائري ثم تحسنت الأوضاع في 2010 نتيجة ارتفاع أسعار النفط للبرميل الواحد.³

¹IMF “Algeria : 2010 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , IMF Country Report N°11/39, February 2008,p5

² African Development Bank “Algeria” in “African Economic Outlook 2012 :Promoting Youth Employment ” , op.cit, p7

³ African Development Bank, op.cit, p3

❖ مخزون الدين الخارجي الطويل الأجل: شكل رقم 27: مخزون الدين الخارجي الطويل الأجل (بالدولار)

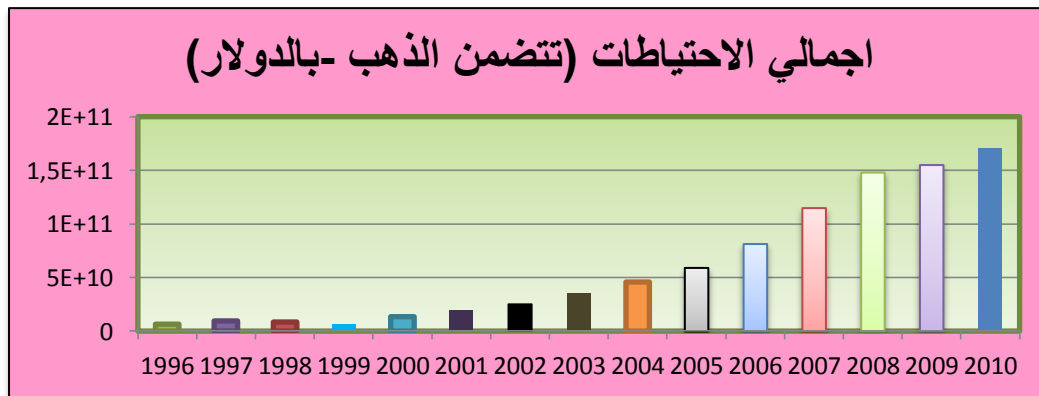


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

شهد انخفاضا هاما نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث مكن ارتفاع عائدات الجزائر الناتجة عن تصدير النفط من تسديد أجزاء هامة من ديونها .

و تماشيا مع سياسة خفض الديون المعتمدة منذ 2004 قامت الجزائر بالسداد المبكر للقروض لنادي باريس و نادي لندن من 2004 إلى 2006¹ فالديون الخارجية شهدت انخفاضا حادا منذ عام 2006 نتيجة الدفع المسبق لإجمالي قروض إعادة الهيكلة و وقف أي ديون جديدة².

❖ إجمالي الاحتياطات: شكل رقم 28: إجمالي الاحتياطات (تتضمن الذهب بالدولار).



¹ African Development Bank “Algeria” in “African Economic Out look 2012 :Promoting Youth Employment ”, op.cit, p3

² African Development Bank , op.cit, p8

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

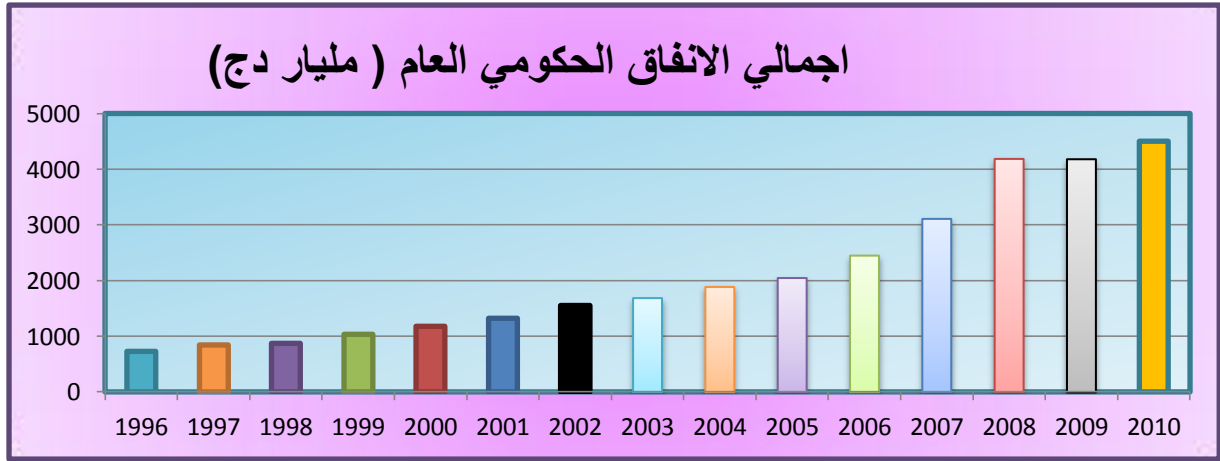
المصدر: نفس المصدر السابق

شهدت ارتفاعا هاما نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي رفعت عوائد صادرات النفط الجزائرية و مراكمة الاحتياطات و هذا ما جعل الجزائر تعيش الوضعية المالية الجيدة .

ويدل اعتماد عائدات البلد على سعر النفط على تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات الخارجية¹.

❖ إجمالي الإنفاق الحكومي العام :

شكل رقم 29: إجمالي الإنفاق الحكومي العام (مليار د ج).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

[http://www.imf.org/external/data.htm\(7/7/2012\)](http://www.imf.org/external/data.htm(7/7/2012))

الذي شهد ارتفاعا متواصلا و من المتوقع أن يصل إلى 6.289.343 مليار دينار جزائري سنة 2012 و هذا الارتفاع ناتج عن رفع الأجور و تطبيق مقاييس دعم العمالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أسعار الغذاء² من أجل احتواء الطلب الاجتماعي المتصاعد و العمل و الإسكان³.

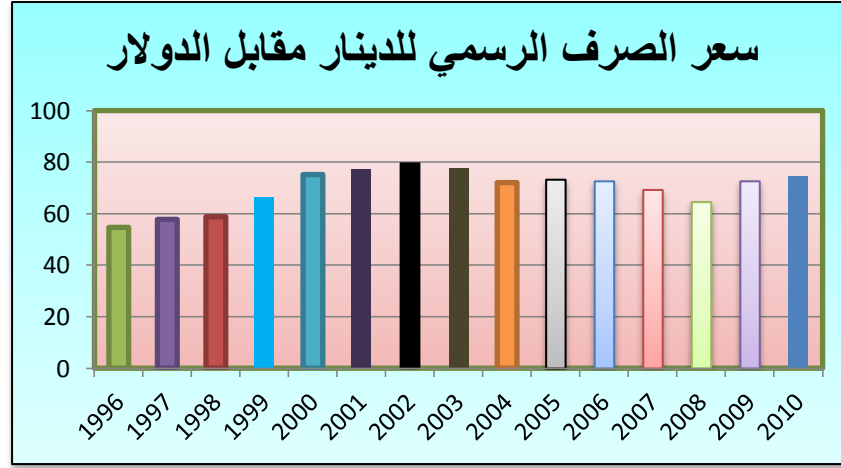
¹ African Development Bank “Algeria” in “African Economic Outlook 2012 :Promoting Youth Employment ”, op.cit, p5

²IMF“ Algeria : 2011 Article III Consultation- Staff Report, Public Information Notice”, op.cit, p4.

³ African Development Bank, op.cit, p6

❖ سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار:

شكل رقم 30: سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

الذي شهد ارتفاعا هاما حيث وصل إلى أعلى قيمة سنة 2002 ثم بدأ بالانخفاض التدريجي حتى سنة 2007 ثم بدأ بالارتفاع نتيجة الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم .

❖ البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات:

تتوفر الجزائر على طرق ب 10700 كم و سكك حديدية بطول 4700 كلم و 11 ميناء متعدد الخدمات (ميناءين مخصصين للنفط)، 31 مطار مفتوح للطيران المدني (13 مطار مخصص للطيران الدولي)¹ ، حيث رصد مبلغ 286 مليار دولار لبرنامج الاستثمار العمومي ل 2010-2014 الذي سمح ببناء 18.100 كلم من الطرق بما يتضمن توسيع ، تحديث و صيانة الطرق القائمة ، الجسور ، الأنفاق و هناك تخطيط لبناء 4 موانئ صيد و هذا في حوار مع **عمار الغول** وزير الأشغال العمومية².

كما أعلنت اللجنة التنظيمية للغاز و الكهرباء الجزائرية في 2010 أنها سترفع الاستثمارات في مجال توليد الطاقة بنحو 7000 ميغا واط لتلبية الطلب المحلي بحلول عام 2017 ، حيث تستثمر شركة Sonalgaz ما يقارب 30 مليون دولار لرفع مستوى توليد الطاقة الكهربائية. وفي جانفي 2011 أعلنت وزارة الطاقة و المناجم لتطوير الطاقة المتجددة و التكنولوجيا في الجزائر أنها تهدف لتلبية ما يصل إلى 40 % من احتياجات الطاقة في الجزائر من مصادر متجددة

¹ www.andi.dz(7/6/2012)

² Oxford Business Group “The Report : Algeria 2011” Published by Oxford Business Group, Washington.D.C,USA,2011,p141.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

بحلول 2030 و قدرت الوزارة أن الاستثمارات اللازمة ستكون ما بين 90 مليار دولار و 120 مليار دولار خلال 2030¹.

- مجموعة اتصالات الجزائر هي حاليا المشغل الوحيد للهاتف الثابت بعد أن توقف منافسها (Lacom) عن العمل في أواخر 2008².

- و تتطلع الجزائر إلى الجيل الرابع من التكنولوجيا مثل نظام تحديد المواقع GPS ، و في 2009 أعلنت شركة اتصالات الجزائر برنامج تنمية البنى التحتية للاتصالات ب 6 مليار دولار ل 5 سنوات³.

- حيث ارتفع عدد مستخدمي الانترنت من 50.000 في 2000 إلى 41.00.000 سنة 2009 حسب الاتحاد الدولي للاتصالات .

كما تم إطلاق برنامج الجزائر الإلكترونية ل 2013 والذي يهدف إلى تحسين تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و إدخال الانترنت إلى كل منزل ، مدرسة ، وكذا إلى القطاع العمومي بميزانية 4 مليار دولار⁴.

كما يهدف برنامج الجزائر الالكترونية إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإدارة العامة و تطوير آليات تمكن المواطنين من النفاذ إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و تحفيز تنمية الاقتصاد الرقمي و تعزيز البنية التحتية للاتصالات العالية السرعة و البحث و التطوير و الابتكار .

إن بوابة الحكومة الالكترونية(www. elmouatin.dz) هي جزء من مشروع الجزائر الالكترونية ، و من المتوقع أن تكون جاهزة بحلول نهاية عام 2013 و يقدم الموقع رابط الجريدة الرسمية الجزائرية ، نشرة الأحوال الجوية ، مواعيد وصول /مغادرة رحلات شركة الخطوط الجزائرية و فرص العمل و استطلاعات الرأي⁵.

¹ US Commercial Service “ Doing Business in Algeria:2011 Country Commercial Guide for U.S Companies” International Copy Right US& Foreign Commercial Service and U.S Department of State, 2010, Without Pages

² International Telecommunication Union “ICT Adoption and Prospects in the Arab Region 2012 ”, Published by ITU, Geneva, Switzerland , 2012 , p 28.

³US Commercial Service “ Doing Business in Algeria:2011 Country Commercial Guide for U.S Companies”, op, cit , Without Pages

⁴Oxford Business Group “The Report : Algeria 2011”, op, cit , p 159-160

⁵International Telecommunication Union, op, cit , p31

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

2-2 - أثر الأزمة المالية العالمية ل 2008 على الاقتصاد الجزائري :

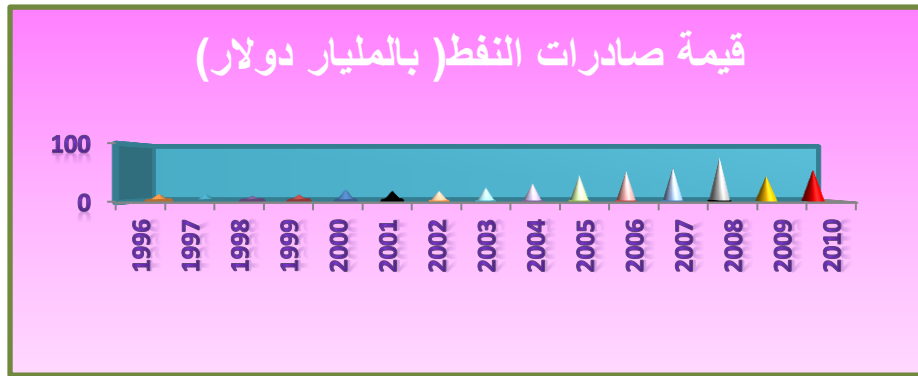
لقد أثرت الأزمة المالية العالمية (الناجمة عن ارتفاع معدلات التخلف عن سداد الرهن العقاري و اختلال أسواق الائتمان الأمريكية) على الدول المصدرة للنفط من بينها الجزائر من خلال القنوات الرئيسية التالية :

تشديد شروط عرض الائتمان و تقليل القروض الممنوحة في الدول المتقدمة و بالتالي فان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المصدرة للنفط سيتأثر بتكاليف اقتراض الشركات المتعددة الجنسيات في بلدها الأصل مما يدفعها إلى تقليل استثماراتها .

مع ارتفاع مخاطر الإقراض في جميع أنحاء العالم فان البنوك المحلية للدول المصدرة للنفط قد قلصت عرض الائتمان و رفعت قسط التمويل الخارجي لتعويض المخاطر المرتفعة.

كما سببت الأزمة المالية العالمية انخفاض أسعار النفط من 150 دولار في وسط جويلية 2008 إلى 50 دولار للبرميل في وسط 2009 وهذا ناتج عن انخفاض الطلب العالمي للنفط الناتج عن الركود وهذا ما أدى إلى انخفاض مدا خيل الدول المصدرة للنفط و هذا ما اعتبر صدمة هائلة لحساباتها الجارية¹.

شكل رقم 31: قيمة صادرات النفط (بالمليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

حيث شهدت قيمة صادرات النفط في الجزائر ارتفاعا متواصلا حيث وصلت إلى 77.192 مليار دولار سنة 2008 و نتيجة للأزمة انخفضت إلى 44.411 مليار دولار سنة 2009 لتعاود الارتفاع

¹ Ali Dib " Implications of the Global Financial Crisis on the Algerian Economy " Revue des Economies Nord Africaine N°7,2009,p1-2.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

و من المتوقع أن تصل إلى 75.926 مليار دولار سنة 2012 حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي .

فالركود العالمي خاصة في أوروبا أحبط الصادرات الجزائرية للنفط و الغاز خاصة صادرات النفط التي تعرف اتجاها نحو إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا¹، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الأرباح بالعملات الصعبة، كما انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت الأسعار المحلية و تدهور الميزان الحكومي نتيجة لكون الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بصدمات أسعار النفط²، ففي حوار مع محمد العسكري، محافظ (مدير) بنك الجزائر أشار إلى أن الأزمة العالمية لم تمس مباشرة و بشكل بالغ الجزائر و لكن انخفضت الصادرات نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط و هذا ما كان له اثر سلبي على ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات³.

و من أجل تحسين اقتصادهم قامت الدول المتقدمة بخفض معدلات الفائدة الاسمية و هذا ما أدى إلى تخفيض عوائد الاحتياطات في الخارج، فالدول المصدرة للنفط كالجزائر قد راكمت احتياطات واسعة خلال فترة ازدهار أسعار النفط التي سبقت الأزمة المالية العالمية و تم استثمار هذه الاحتياطات في أصول أجنبية و اغلبها في سندات الخزينة الأمريكية، و نتيجة لاعتماد معدل العائد للأصول الأجنبية على المعدلات القصيرة المدى الأمريكية فان انخفاض هذه المعدلات القصيرة الأجل يخفض عوائد الأصول الأجنبية المملوكة من طرف الدول المصدرة للنفط و هذا كان له آثار سلبية مباشرة على الحساب الجاري⁴.

كما ارتفع التضخم في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناتجة عن الأزمة إضافة إلى تأثير كل من الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية و ارتفاع عدم التأكد في الأسواق المالية العالمية على العملة الجزائرية⁵.

عموما لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من الهروب من الآثار السلبية اللازمة المالية العالمية و لكن لم يتأثر بقدر الدول الأخرى⁶، كما بينت الأزمة اعتماد الاقتصاد الجزائري على أسعار المحروقات و

¹IMF“ Algeria : 2008 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , IMF Country Report N°09/108, April 2009,p8

²Benzidane Hadj“ Implications of the Current Global Financial Crisis, Algerian Economy : What are the Lessons ?”p8, 21-20 ضمن ملتقى حول " الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية" ايام 20-21، سطيح، بالتعاون مع مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس في الفضاء الاورو مغاربي، 2009

³ Oxford Business Group “The Report : Algeria 2010” Published by Oxford Business Group, Washington.D.C,USA,2010,p100

⁴ Ali Dib“ Implications of the Global Financial Crisis on the Algerian Economy”, op, cit , p18

⁵ European Commission-Directorate-General for Economic and Financial Affairs“ Impact of Global Crisis on Neighbouring Countries of the EU European Economy” Occasional Papers N°48, Published by the European Commission(DGEFA), Belgium, June 2009,p67.

⁶ Benzidane Hadj“ Implications of the Current Global Financial Crisis, Algerian Economy : What are the Lessons ?”, op, cit , p11

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تأثره بها¹، وقد حفزت هذه الأزمة إعادة توجيه الطاقة نحو إحياء إمكانيات القطاعات الأخرى لرفع عائدات الصادرات في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات²، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فإن توزيع الأرباح وإعادتها إلى الوطن الأصل قد ارتفع مع الأزمة³.

كما تأثرت الشركة الإماراتية (اعمار) بالأزمة وخسرت 351 مليار دولار خلال 3 أشهر بداية سنة 2009 و هذا ما دفعها إلى إقفال مكتبها في الجزائر كما أوقفت نشاطات البناء التابعة لها في الجزائر بعد ما كان لها مشاريع قيمتها 20 مليار دولار⁴.

بما أنه لا يوجد اندماج و تكامل حقيقي للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الدولي فإن آثار الأزمة لم تؤدي إلى زعزعة و تحطيم الاقتصاد الجزائري و لكن كانت هناك انتشارات و عدوى من خلال الروابط المالية مع الاقتصاد العالمي⁵، فالسياسات التي تم اتخاذها في السنوات القليلة قبل الأزمة قد عزلت الاقتصاد الجزائري و النظام المالي عن الاضطرابات المالية العالمية كما تجنبت السلطات الاقتراض الخارجي و استعملت بدلا من ذلك و فرة السيولة المحلية لتمويل الاستثمارات الواسعة، فالاحتياطات الكبيرة خاصة لشركة سونطراك ساعدت على تخفيف حدة اثر انخفاض إيرادات النفط و الغاز، كما أن الملكية العمومية الأكبر البنوك جعلت أزمة الائتمان غير مرجحة⁶.

كذلك قد أدت الأزمة إلى رجوع بعض المهاجرين إلى الجزائر، حيث قد جلبوا معهم ادخاراتهم و خبراتهم التي قاموا باستعمالها من أجل البدء بأعمال جديدة⁷. و نتيجة للازمة المالية العالمية قامت الجزائر بوضع سياسات لضمان الودائع المصرفية

¹IMF“ Algeria : 2010 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , op, cit , p1

² Benzidane Hadj“ Implications of the Current Global Financial Crisis, Algerian Economy : What are the Lessons ?”, op, cit , p9

³IMF“ Algeria : 2008 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , op, cit , p19

⁴ Olivia Orozo , Javier Lesaca“ Impact of the Global Economic Crisis in Arab Countries : A First Assessment ”Preparatory Document on“ the Financial , Economic and Social Repercussions of the World Economic Crisis in North African and Middle Eastern Countries, for The Rountable The Political Dimensions of The World Economic Crisis : A Perspective from The Arab World”, Organized by Case Arabe and The Clubo of Madrid (Madrid,28t of october 2009),p6

⁵ Benzidane Hadj“ Implications of the Current Global Financial Crisis, Algerian Economy : What are the Lessons ?”, op, cit , p6

⁶IMF“ Algeria : 2008 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , op, cit , p8-9,p6

⁷ Rosemary Aliento and Winnie V.Mitullah “Migration Labour Markets and Development :the Global Economic Crisis and its Impact on the Economy, Labour Markets, Migration and Development in North and West Africa” Working Paper, Research Project “ Making Migration a Development Factor : The Case of North and West Africa”p60

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

و القروض بين البنوك و توفير السيولة لبنوكها على المدى القصير أما على المدى الطويل فتمثلت أهداف الحكومة الجزائرية في مضاعفة الجهود لإصلاح النظام المالي¹.

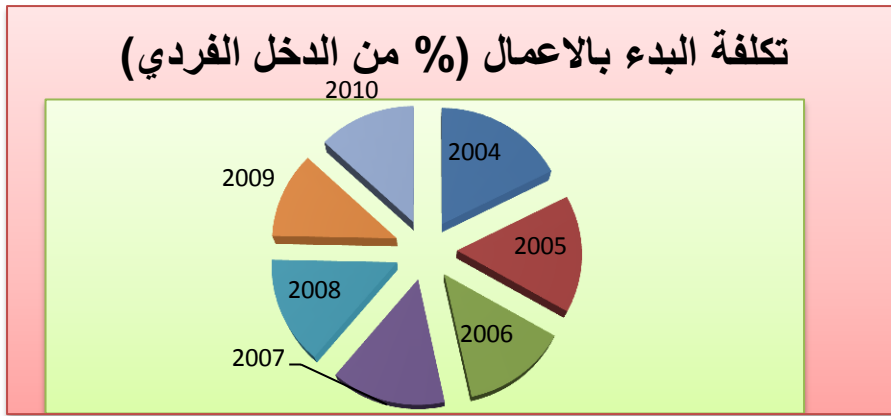
3-تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائق حذبه في الجزائر :

3-1-تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

❖ مؤشر سهولة أداء الأعمال:

1- البدء بالأعمال :

شكل رقم 32: تكلفة البدء بالأعمال (% من الدخل الفردي)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة أداء الأعمال

[http://www.doingbusiness.org\(8/7/2012\)](http://www.doingbusiness.org(8/7/2012))

حيث أن التغييرات في رتبة الجزائر العالمية قد ترجع إلى تطور دول أخرى :

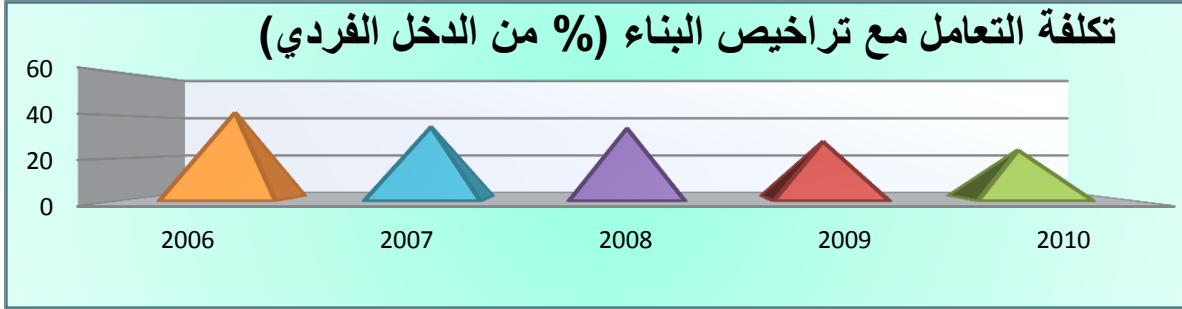
فالبدء بالأعمال يتطلب حسب تقرير سهولة أداء الأعمال ل 2012 14 إجراء و 25 يوم ، حيث لم توجد إصلاحات لتبسيط الإجراءات ، كإدخال التكنولوجيا ، أو تخفيض متطلبات رأسمال الأدنى ، فالجزائر تضع العديد من الخطوات البيروقراطية و القانونية لتسجيل شركة جديدة².

¹Rosemary Atiento and Winnie V.Mitullah “Migration Labour Markets and Development :the Global Economic Crisis and its Impact on the Economy, Labour Markets, Migration and Development in North and West Africa” Working Paper, Research Project”, op, cit , p69

² Doing Business 2012“ Economy Profile : Algeria ”Published by the World Bank, Washington.d.c, USA,2012,p20

2- التعامل مع تراخيص البناء:

شكل رقم 33 : تكلفة التعامل مع تراخيص البناء (% من الدخل الفردي)



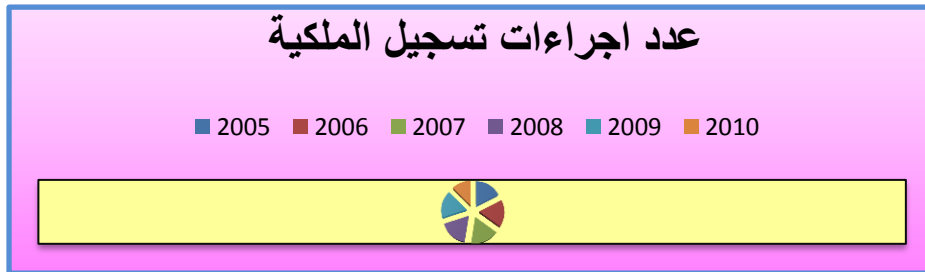
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة أداء الأعمال

و هذا يتطلب 19 إجراء ضمن 281 يوم حسب تقرير سهولة أداء الأعمال ل 2012 ،
ففي 2010 تم إدخال تشريع جديد لإدارة أفضل لعملية ترخيص البناء و ضمان الأمان
و الانتهاء في الوقت المناسب من مشاريع البناء¹.

3- الحصول على الكهرباء : فقد حصلت الجزائر على رتبة 164 من بين 183 دولة
سنة 2012 حيث يتطلب شراء محول كهربائي و تجهيزات أخرى 60يوما مع تكلفة
2500.00.00 دج و غيرها من التكاليف أخرى².

4- تسجيل الملكية :

شكل رقم 34 : عدد إجراءات تسجيل الملكية



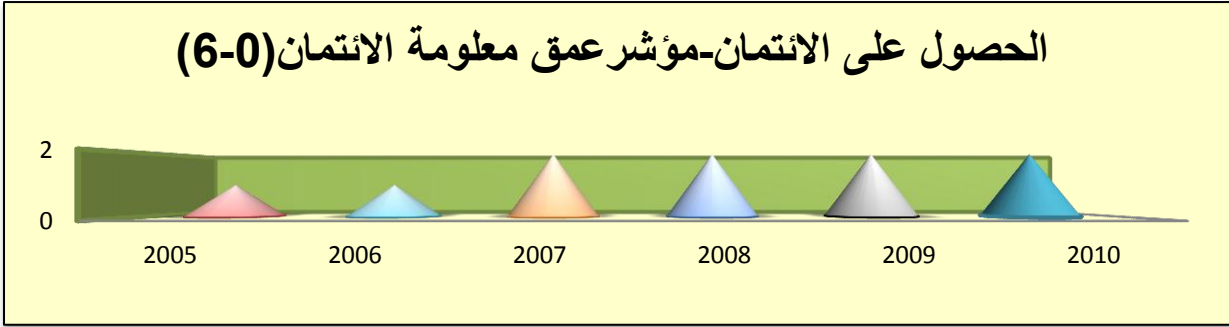
المصدر: نفس المصدر السابق

¹ Doing Business 2012“ Economy Profile : Algeria ” ,op.cit, p25-30

² Doing Business 2012 ,op.cit, p36-37

و يتطلب هذا 10 إجراءات و 48 يوم حيث تأخر تصنيف الجزائر من 165 سنة 2011 إلى 167 سنة 2012، فقد كان هناك إصلاح سنة 2010 فيما يتعلق بتخفيض رسوم كتاب العدل ب 0.39% من قيمة الملكية و نزع ضريبة أرباح رأسمال¹.

5- الحصول على الائتمان : شكل رقم 35 : الحصول على الائتمان



المصدر: نفس المصدر السابق

حيث انتقل التصنيف من 139 في 2011 إلى 150 سنة 2012 ، بالرغم من أنه كان هناك إصلاح سنة 2012 من حيث تحسين نظام المعلومات الائتمانية و من خلال ضمان القانون لحق المقترضين في الاطلاع على البيانات الشخصية الخاصة بهم².

6- حماية المستثمر : تم منح الاقتصاد الجزائري مجموع 53.3 من حيث تقوية مؤشر حماية المستثمر بمرتبة 79 من بين 183 دولة سنة 2012 بعد ما كانت 74 سنة 2011 و ضعف المؤشر راجع إلى عدم تمكن المساهمين الذين يمتلكون اقل أو ما يعادل 10 % من الأسهم المشتراة من طلب مفتش للتحقيق في الصفقة إضافة إلى ضعف الظروف التي تسري فيها قضايا المساهمين³.

7- دفع الضرائب : حيث صنفت الجزائر المؤتمر في المرتبة 164 سنة 2012 بعدما كانت 162 سنة 2011 فالشركات تنجز 29 عملية دفع ضريبي بما يستغرق 451 ساعة في السنة حسب تقرير سهولة أداء الأعمال ل 2012 ، فكان هناك صلاح سنة

¹ Doing Business 2012 “Economy Profile : Algeria ” ,op.cit, p41-46

² Doing Business 2012 “Economy Profile : Algeria ”,op.cit, p53

³ Doing Business 2012,op.cit, p63

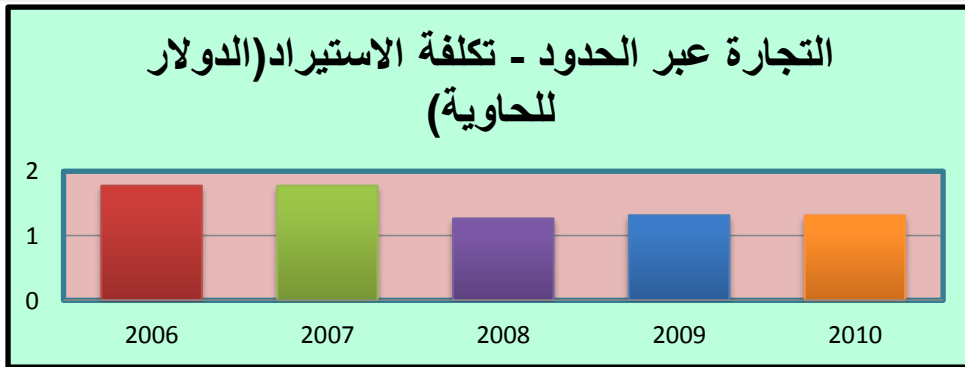
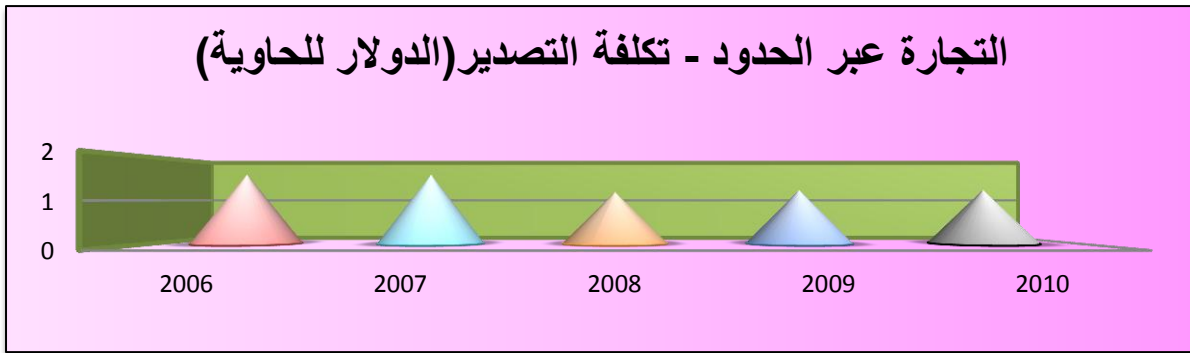
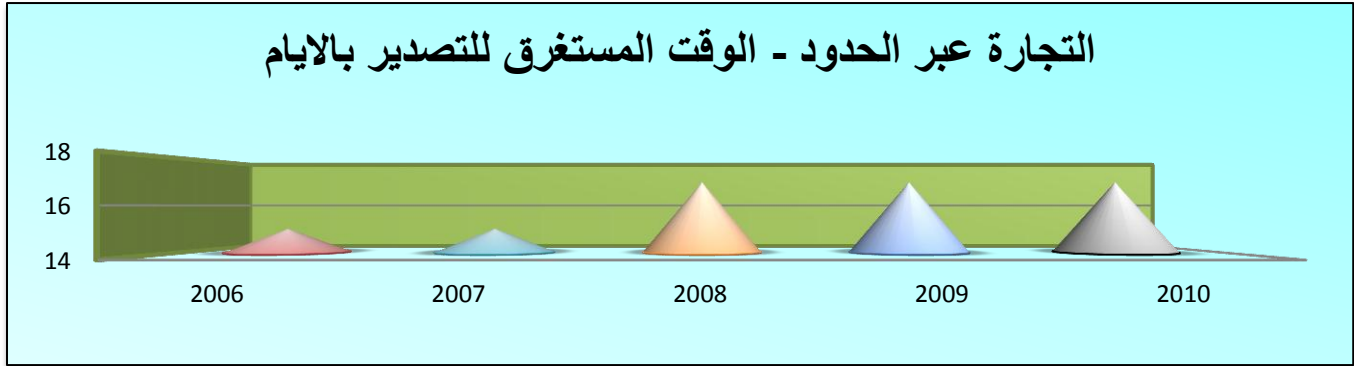
الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

2010 يتعلق بتخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات من 25 % إلى 19 %

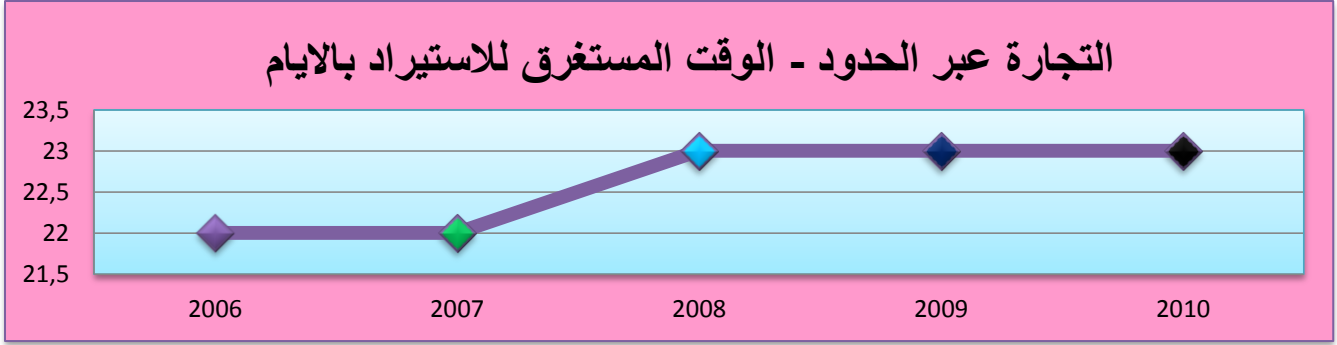
للأعمال في السياحة و البناء و الأشغال العمومية و إنتاج السلع¹.

8- التجارة عبر الحدود :

شكل رقم 36 : التجارة عبر الحدود



¹ Doing Business 2012“ Economy Profile : Algeria ” ,op.cit, p67-71

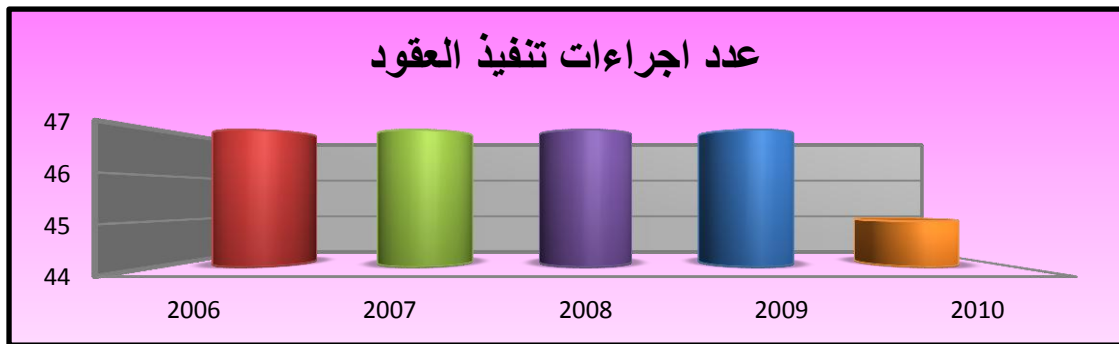


المصدر: نفس المصدر السابق

فقد تراجع ترتيب الجزائر من 123 سنة 2011 إلى 127 سنة 2012 حيث يتطلب تصدير حاوية 8 وثائق و 17 يوم بتكلفة 1248 دولار و يتطلب تحضير وثائق التصدير 8 أيام أما استيراد حاوية فيتطلب 9 وثائق و 27 يوم و 1318 دولار و تتطلب عملية التخليص الجمركي والمراقبة التقنية 8 أيام حسب تقرير سهولة أداء الأعمال ل 2012¹

9- تنفيذ العقود :

شكل رقم 37 : عدد إجراءات تنفيذ العقود



المصدر: نفس المصدر السابق

الذي يتطلب 45 إجراء و 630 يوم و هذا ما أدى إلى تصنيف الجزائر ب 122 عالميا سنة 2012 بعد ما كانت 123 سنة 2011 ، ففي 2010 تم تحسين تنفيذ القانون و تقليل وقت الإجراءات إضافة إلى التسجيل بواسطة الكمبيوتر للحالات واستعمال برامج الكترونية للإدارة².

¹ Doing Business 2012“ Economy Profile : Algeria ” ,op.cit, p81-75

² Doing Business 2012 ,op.cit, p84-88

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

10- حل الإفلاس : يأخذ سنتين و نصف في المتوسط و هذا ما أدى إلى تصنيف الجزائر برتبة 59 سنة 2012 بعد ما كانت 52 سنة 2011 و ليس هناك إصلاح فيما يتعلق بهذا العنصر¹.

❖ مؤشر التنافسية العالمي :

جدول رقم 08 : رتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي

الفترة	الرتبة	المجموع
2009 - 2008	99/134	3.7
2010-2009	83/133	3.9
2011-2010	86/139	4
2012-2011	87/142	4

المصدر : من إعداد الطالبة الاعتماد على المصدرين 1 و 2 .

- تفسير نتيجة 2011-2012.

(I) ساهمت المتطلبات الأساسية ب 59.1% في النتيجة و يرجع ضعفها إلى :

- 1- المؤسسات ذات الرتبة 127 نظرا لضعف شفافية صنع السياسة الحكومية، حماية حقوق الملكية الفكرية ، الاستقلال القضائي ، عبئ التنظيم الحكومي ، معايير التدقيق و الإبلاغ .
- 2- و تأتي البنى التحتية في المرتبة الثانية حيث ساهمت في إحباط النتيجة برتبة 93 و بالضبط ضعف البنية الأساسية للموانئ ، المطارات .
- 3- ثم تأتي الصحة و التعليم الابتدائي برتبة 82.
- 4- بينما ساهم المحيط الاقتصادي الكلي برتبة 19 عالميا وبالضبط المدخرات الوطنية و الدين العمومي في تحسين النتيجة⁴.

(II) ساهم عنصر معلمي الكفاءة ب 35.6% في النتيجة و يرجع ضعف نتيجة الكفاءة إلى :

¹Doing Business 2012 “ Economy Profile : Algeria ”,op.cit, p91

² Klaus Schwab, World Economic Forum “The Global Competitiveness Report 2010-2011” Published by the World Economic Forum, Geneva ,Switzerland, 2010 ,p76

³ Klaus Schwab, World Economic Forum “The Global Competitiveness Report 2011-2012” Published by the World Economic Forum, Geneva ,Switzerland, 2011 ,p94

⁴Klaus Schwab, World Economic Forum “The Global Competitiveness Report 2011-2012” ,op.cit, p95

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

1- تنمية السوق المالية برتبة 137 و بالضبط عنصر القدرة على تحمل الخدمات المالية و توفرها ، ضعف تنظيم مبادلات بورصة الأوراق المالية و التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية .

2- فعالية سوق العمل برتبة 137 و بالضبط يرجع هذا إلى هجرة الأدمغة و قلة الاعتماد على الإدارة المحترفة و ضعف الأجور و الإنتاجية مقارنة بدول أخرى .

3- كفاءة سوق السلع التي جاءت برتبة 134 نتيجه عبء إجراءات الجمارك ، أثر قواعد العمل على الاستثمار الأجنبي المباشر ، عدد إجراءات البدء بالأعمال ، مجموع المعدل الضريبي .

4- الاستعداد التكنولوجي برتبة 120 و بالضبط راجع إلى ضعف درجة امتصاص التكنولوجيا على مستوى الشركة و حجم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحويل التكنولوجيا إضافة إلى قلة دخول أحدث التكنولوجيا إلى الجزائر .

5- التعليم العالي و التدريب برتبة 101 و هذا راجع بالضبط إلى نوعية النظام التعليمي، نوعية إدارة المدارس ، قلة الدخول إلى الانترنت في المدارس، تدني حجم و فرة خدمات البحث و التدريب ، أما الذي ساهم في تحسين النتيجة هو حجم السوق الذي جاء برتبة 47¹.

(III) عوامل الابتكار و التطور التي ساهمت ب 5.2 % في النتيجة و ترجع هذه النتيجة إلى :

- 1- تطور الأعمال برتبة 135 عالميا بسبب طبيعة الميزة التنافسية .
- 2- الابتكار برتبة 132 نظرا لضعف إنفاق الشركة على البحوث و التطوير و مشتريات الحكومة من المنتجات المتقدمة التكنولوجية إضافة إلى تدني مستوى التعاون ما بين الجامعة و الصناعة في البحوث و التطوير ، و الذي ساهم في تحسين نتيجة عنصر الابتكار هو وفرة العلماء و المهندسين و عموما أكثر ما أحبط و اضعف أداء الأعمال هو ضعف الدخول إلى التمويل ، الفساد².

¹ Klaus Schwab, World Economic Forum "The Global Competitiveness Report 2011-2012", op.cit, p95

² Klaus Schwab, World Economic Forum ,op.cit, p94

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

❖ مؤشر أداء و إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الجزائر :

حيث يقيس مؤشر أداء FDI الداخل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستقبله الدول نسبة إلى حجم اقتصادها (GDP) و حصلت الجزائر على رتبة 102 ضمن الفئة ما قبل الأخيرة حسب تقرير الاستثمار العالمي ل UNCTAD الصادر في 26 جويلية 2011 .

- أما مؤشر إمكانات FDI الداخل فيقيس قدرة الدولة المضيفة على جذب تدفقات FDI بالنظر إلى دول أخرى حيث تصدرت الجزائر المراتب الأخيرة ، حيث أن رتبة الجزائر وفقا لمؤشر الإمكانات أحسن من رتبته في مؤشر الأداء و هذا راجع إلى المناخ الاستثماري الجزائري الذي له إمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

جدول رقم 09 : رتبة الجزائر حسب مؤشر أداء و إمكانات FDI الداخل

السنوات	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أداء FDI الداخل	98	/	119	118	114	128	115	82	102
مؤشر إمكانات FDI الداخل	51	96	86	66	67	69	71	77	/

[http:// archive.Unctad.org\(8-6-2012\).المصدر](http://archive.Unctad.org(8-6-2012).المصدر)

❖ مؤشر الحرية الاقتصادية ل Fraser Institute

جدول رقم 10 : رتبة الجزائر حسب Fraser Institute

س	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ر	/83	/92	/106	/109	/115	/116	/119	/122	/124	/116	/122	/130	/130	/131
	105	111	113	123	123	123	123	127	130	141	141	141	141	141

المصدر : James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall with Jean-Pierre Chauffour &

Michael D.Stroup “Economic Freedom of the World :2011 Annual Report” Published by Fraser Institute, Printed and Bound in Canada,2011,p27

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- ففي سنة 2009 حصلت الجزائر على رتبة 131 بمجموع 5.36 و ضعف هذه النتيجة راجع إلى العناصر التالية : -حجم الحكومة كالإنفاق الحكومي.
- و كذا إلى الهيكل القانوني و امن حقوق الملكية و بالضبط إلى ضعف الاستقلال القضائي الذي حصل على 3 نقاط فقط و إلى عدم تحيز المحاكم .
- و ساهم التضخم في رفع النتيجة و قد ساهم عنصر حرية التجارة دوليا ب 6.27% أما عنصر تنظيم الائتمان ،العمل، الأعمال فقد ساهم بمجموع قدره 5.37%نقطة نتيجة ضعف ملكية البنوك ، ائتمان القطاع الخاص ، الفساد ، أما نقطة قوة هذا العنصر في الجزائر هي مراقبة أسعار الفائدة التي تحصلت على 10 من 10¹

❖ مؤشر الحرية حسب Freedom House

جدول رقم 11 : رتبة الجزائر حسب Freedom House

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
62	64	62	62	62	0	0	0	0	0	حرية الصحافة
22	22	22	22	22	22	23	23	21	21	المحيط القانوني
23	25	23	23	23	22	23	22	24	26	المحيط السياسي
17	17	17	17	17	17	18	18	17	15	المحيط الاقتصادي

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع التالي :

house.org(accessed 4/6/2012)www.freedom

و في كل السنوات صنفت الجزائر على أنها غير حرة و هذا راجع لظروف عدم الاستقرار التي سادت البلاد إضافة إلى القيود المفروضة على قطاع الأعمال و عدم استقلال القضاء .

¹ James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall with Jean-Pierre Chauffour & Michael D. Stroup "Economic Freedom of the World :2011 Annual Report" Published by Fraser Institute, Printed and Bound in Canada,2011,p27

❖ مؤشر مدركات الفساد :

حيث حصلت الجزائر على رتبة 112 من بين 183 دولة بمجموع 10/2.9 سنة 2011 دلالة على انتشار الفساد في الجزائر من وجهة نظر منظمة الشفافية العالمية¹.

❖ مؤشر التنمية السنوية :

جدول رقم 12 : مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

سنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	1011
IDH	0.454	0.510	0.551	0.579	0.624	0.667	0.673	0.680	0.676	0.691	0.696	0.698

المصدر: hdr.undp.org/fr/statistiques.(accessed 7/6/2012)

شهد هذا المؤشر تحسنا طفيفا حتى عام 2011 و لكن تظل الجزائر مصنفة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة مثلا في 2011 احتلت الجزائر رتبة 96 من بين 187 دولة و هذا الضعف راجع إلى صغر المدة المتوسطة للدراسة إضافة إلى انخفاض الدخل الوطني الخام للفرد مقارنة مع دول أخرى .

3-2- عوائق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه فان الاقتصاد الجزائري يواجه العديد من العوائق و التحديات التي تعيق بدورها تطور إمكانياته فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و هي كالتالي :

- سياسة الاستثمار المقيدة التي تتطلب غالبية الحصة الجزائرية ب 51%، كذلك حصة جزائرية تقدر ب 30 % في أي عملية تصدير مملوكة لجهات أجنبية ، إضافة إلى تعديل القانون الضريبي في أوت 2008 الذي يتطلب من المستثمرين الأجانب إعادة استثمار قيمة أي حوافر ضريبية للاستثمار في ظل 4 سنوات أو مواجهة عقوبة ضريبية قدرها 30 %.

- تجميد القروض الاستهلاكية في 2009 لتقييد شراء السيارات المستوردة و الأجهزة المنزلية الكبيرة.

- فرض متطلبات شهادة الجودة للبضائع القادمة إلى الجزائر .

¹ <http://cpi.transparency.org>. (9/7/2012)

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

- مواجهة مشاكل التأخير بالأسابيع و الأشهر لتخليص البضائع من الجمارك الجزائرية¹.
- تم وقف استيراد 400 دواء يصنع محليا و هذه القرارات لا تلائم المستثمرين الأجانب².
- فوضعية تراخيص الدواء في الجزائر في ظل عدم تنسيق مابين وزارة الصحة و براءات الاختراع و العلامات التجارية تزيد من تفاقم مشكل الصناعات الدوائية من طرف المستثمرين الأجانب .
- حيث أن البدء بالعمل بالقانون الذي يمنع استيراد الأدوية و الأجهزة الطبية التي يتم إنتاجها في الجزائر منذ 1 جانفي 2009 أدى إلى تصنيف الجزائر ضمن قائمة الدول التي تمارس رقابة على الأدوية.
- عدم قدرة الجزائر على المضي قدما في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) أو تحديث قطاعها المصرفي.
- مع التعديلات التي أدخلت سنة 2006 على قوانين النفط و الغاز يتم اشتراط أن تكون شركة سوناطراك شريك في جميع مشاريع النفط و الغاز إضافة إلى فرض ضريبة أرباح مفاجئة عندما تفوق الأسعار 30 دولار للبرميل .
- خضوع تحويل الأرباح لعدم كفاءة النظام المصرفي و البيروقراطية الثقيلة إضافة إلى استغراق وقت أطول للحصول على إذن رسمي من البنك المركزي لإجراء التحويلات و المدفوعات من طرف المستثمرين الأجانب³.
- المستثمرين الأجانب لدى شرائهم للأراضي يأخذون مجموعة من التصريحات من مختلف السلطات و يتطلب هذا تقريبا 3 سنوات حسب البنك العالمي⁴.

¹US Commercial Service “ Doing Business in Algeria:2011 Country Commercial Guide for U.S Companies”, op, cit , Without Pages

² ANIMA Ivestment Network“ La Carte Des Investissements en Méditerranée : Guide Sectoriel Des Politiques Publiques pour L’investissement en Mediterranée ”,Etude N°7 ,janvier 2010 ,p23.

³US Commercial Service “ Doing Business in Algeria:2011 Country Commercial Guide for U.S Companies”, op, cit , Without Pages

⁴ OECD “MENA-OECD Investment Programme : Investment in MENA Countries” Published by OECD ,2006,p39

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

-الوقت الطويل لحل النزاعات في المحاكم إضافة إلى خضوع الإجراءات لسلطة و مجال عمل عدة وزارات و عدة جهات و هذا ما يرفع البيروقراطية و احتمال عدم التحرك بسبب أخطاء أو ظروف غير عادية¹ .

-التنوع الضعيف لمصادر النمو و القاعدة الإنتاجية للاقتصاد : حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري كثيرا على قطاع الغاز و النفط و يتوقف على التغييرات في أسعاره ، لذلك تم اتخاذ تدابير لتشجيع نشاط القطاعات الأخرى كضمان القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تخفيف الضرائب، إنشاء صندوق الاستثمار الوطني.

-اختلالات التنمية الإقليمية: فالمناطق الساحلية تمثل فقط 4% من مساحة البلاد و المناطق الأخرى لها بنى تحتية ضعيفة إضافة إلى ارتفاع سكان المدن و الهجرة الضخمة التي تقف وراء عدم استقرار ظروف المعيشة.

-مناخ الأعمال لا يساعد على تنمية القطاع الخاص الذي يتطلب المزيد من تبسيط للإجراءات الإدارية و زيادة الكفاءة في الخدمات العامة (الجمارك، الضرائب، العدالة) .

-محدودية فعالية القطاع المالي : حيث لازال النظام المصرفي الجزائري مسيطر عليه من طرف القطاع العمومي كما انه لا يساهم في تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص² فالبورصة الجزائرية لا تزال ناشئة حيث تعد شركة التأمينات Alliance سابع شركة مدرجة في قائمة سوق الأوراق المالية الجزائرية في فبراير 2011 و لكن التداول لازال منخفض نتيجة زيادة عدد الرسوم المطلوبة لتداول السندات.

-ضعف قدرة الإدارة العمومية

-الوضع الأمني : رغم استقراره إلا أن الحكومة الجزائرية تطلب من موظفي السفارة الأمريكية الحصول على إذن للسفر إلى القصبة في الجزائر العاصمة أو خارجها و الحصول على مرافقة أمنية إضافة إلى ضرورة اتصال الزائرين الأمريكيين بالسفارة للحصول على المعلومات الأمنية المتعلقة بالسفر إلى الجزائر .

¹US Commercial Service“ Doing Business in Algeria:2011 Country Commercial Guide for U.S Companies”, op, cit , Without Pages

² African Development Bank Group“ Dialogue Note 2011-2012 :Algeria”, op.cit, P7-8.

الفصل الثالث: أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

-من الصعب توظيف وإدارة الموارد البشرية لان اغلب السكان يتحدثون اللغة العربية و الفرنسية إضافة إلى قلة المهارات في اللغة الانجليزية¹.

-إلا أن الجزائر تتمتع بالعديد من الايجابيات و فرص أخرى ، بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية (وفرة النفط ،الموقع الجغرافي المثالي ، سوق محلية واسعة) لدى الجزائر أصول كبيرة لتسريع النمو الاقتصادي، إطار اقتصادي كلي ملائم كإنخفاض الديون الخارجية ،انخفاض معدل التضخم، ارتفاع احتياطي الصرف ، إضافة إلى الالتزام السياسي بإجراء الإصلاحات، الوضعية المالية المريحة التي تسمح بالاستمرار في برامج الاستثمارات العامة، خلق فرص العمل و هذا فضلا عن انخفاض تكاليف الوقود ،الكهرباء و الغاز الاصطناعي الأرخص ب 22 مرة من المتوسط الأوروبي فالآثار المتجمعة لهذه المزايا تمهد الطريق لاقتصاد ناجح و قدرة على المنافسة.²

¹US Commercial Service “ Doing Business in Algeria:2011 Country Commercial Guide for U.S Companies”, op, cit , Without Pages

²African Development Bank Group“ Dialogue Note 2011-2012 :Algeria”, op.cit, P8.

الخاتمة:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من إصدار و تعديلات للقوانين الاستثمارية و الإصلاحات المؤسسية لتحسين المناخ الاستثماري إضافة إلى منح الحوافز الضرورية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حجم تدفقاتها الداخلة تبقى دون المستوى المطلوب .

حيث أفادت التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسات العالمية حول الوضعية الاستثمارية و المؤسسية أن على الجزائر تكثيف جهودها و القيام بالمزيد من الإصلاحات في نوعية مؤسساتها و لمعرفة أكثر عناصر النوعية المؤسسية تأثيرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، يتم تقديم الفصل الرابع و الأخير الذي يتولى الكشف عنها من خلال دراسة قياسية .

الفصل الرابع :

الدراسة القياسية للنوعية المؤسسية
و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المقدمة:

لقد سلّطت الأدبيات النظرية الضوء على أهمية المحددات المؤسسية السياسية و الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشرو قد تم اختبار تلك العلاقة نظرا للاهتمام العالمي المتصاعد بالجوانب المؤسسية، من طرف العديد من الدراسات القياسية التي توصلت إلى نتائج مختلفة .

و سيتناول هذا الفصل دراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية و الاقتصادية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بغية تحديد المتغيرات الأكثر أهمية و التي تلعب الدور الساطع في تفسير تدفقات هذه الاستثمارات لا سيما في المدى الطويل، و هذا ما يتطلب القيام باختبار التكامل المتزامن الذي طالما اهتمت به الأدبيات القياسية من كتب و مقالات بهدف البحث في العلاقات الطويلة الأجل ما بين المتغيرات و هكذا يتضمن هذا الفصل أربعة مباحث تعالج بالتفصيل تلك النقاط كالتالي:

المبحث الأول: طريقة المربعات الصغرى و اختبار التكامل المتزامن ل ENGLE – GRANGER.

المبحث الثاني : اختبار التكامل المتزامن لـ JOHANSEN و نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

المبحث الثالث: اختبار ENGLE – GRANGER لاثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الرابع: اختبار JOHANSEN لاثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول : طريقة المربعات الصغرى و اختبار التكامل المتزامن ل ENGLE – GRANGER

1- مفهوم الاقتصاد القياسي:

مصطلح الاقتصاد القياسي تم صياغته في 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي الحائز على جائزة نوبل و هو Ragnar A. K. Frisch , فيعتبر الاقتصاد القياسي تطبيق للتقنيات الاحصائية و التحليل لدراسة المشاكل و القضايا الاقتصادية 1.

حيث عرف كل من stone – Koopmans - Samuelson (1954) الاقتصاد القياسي على أنه التحليل الكمي للظاهرة الاقتصادية الحالية ، اعتمادا على طرق ملائمة للاستنتاج و الاستدلال 2 حيث يستعمل هذا الاقتصاد النظرية الاقتصادية و الرياضيات و النظرية الاحصائية في تحليل العلاقات الاقتصادية و تتمثل أهدافه في اختبار الفرضيات في النظرية الاقتصادية و التنبؤ 3

2- اختبار Phillips Perron لجذر الوحدة: الذي يستخدم لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية

حيث تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا بقي كل من متوسطها، تباينها، تباينها المشترك ثابتا عبر الزمن كما يلي:

$$E(y_t)=\mu$$

$$E[(y_t- \mu)^2]=\text{Var}(y_t)=\sigma^2$$

$$E[(y_t- \mu)*(y_{t-p}- \mu)]=\text{Cov}(y_t-y_{t-p})=\Omega_p$$

و إذا لم يتحقق شرط من هذه الشروط تعتبر السلسلة الزمنية غير مستقرة 4.

وقد طور كل من phillips و perron نظرية أكثر شمولا لعدم استقرارية جذر الوحدة و هذا الاختبار يشبه اختبار ADF و لكنه قدم تصحيحا تلقائيا لاختبار Dickey Fuller، ليسمح بوجود البواقي المرتبطة ذاتيا و غالبا ما تعطي الاختبارات نفس النتيجة 5 و قبل التطرق إلى اختبار phillips – perron يتم الإشارة إلى اختبار DF الذي شهد تعديلات من قبل اختبار pp ، و يقوم اختبار Dickey Fuller (1979) على النماذج الثلاثة التالية :

1 $X_t=\phi_1 X_{t-1}+\varepsilon_t$

نموذج انحذار ذاتي بدون ثابت و بدون اتجاه عام

2 $X_t=\phi_1 X_{t-1}+B+\varepsilon_t$

نموذج انحذار ذاتي مع ثابت

3 $X_t=\phi_1 X_{t-1}+b_t+c+\varepsilon_t$

نموذج انحذار ذاتي مع اتجاه عام

¹ - Humberto Barreto, Frank M. Howland “Introductory Econometrics Using Monte Carlo Simulation with Microsoft Exel” Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2006, p 10.

² - Ron Smith “The Development of Econometric Method at the DAE”in “Applied Economics and Public Policy ”Edited By Lain Begg and S.G.B Henry, Published By Cambridge University Press ,UK, 1998 ,p 89.

³ - M.S.Murkras “Elementary Econometrics: Theory, Application and Policy” published by East African Educational Publishers, Kenya, 1993 p 1.

⁴ - Haiyan Song ,Stephen F. Witt and Gang Li “The Advanced Econometrics of Tourism Demand” published By Routledge, UK, 2009, p 87.

⁵ - Chris Brooks“ Introductory Econometrics for Finance ” Second Edition, Published By Cambridge University Press, New York, USA,2008 ,p 330.

إذا تم قبول الفرضية ($H_0: \phi_1 = 1$) في أحد النماذج، يعتبر المتغير غير مستقر. و بواسطة طريقة المربعات الصغرى يمكن تقدير المعاملات و الانحراف بالنموذج مما يمكن من الحصول على $t\phi_1$ التي تقارن مع إحصائية T student الجدولية و إذا كان $t\phi_1 \geq t$ يتم قبول الفرضية H_0 و بالتالي يوجد جذر وحدة و السلسلة غير مستقرة 1. و اختبار pp أدخل تعديلات على اختبار DF و يقوم على 4 خطوات :

1. التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة على أساس DF و حساب الإحصائيات المرافقة و يعتبر e_t هو الباقي المقدر

2. تقدير التباين القصير الأجل

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

3. تقدير عامل التصحيح (δ_l^2) (التباين الطويل الأجل)

$$S_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين الطويل الأجل من الضروري تحديد عدد التأخيرات l المقدر بدلالة عدد

$$l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

4. حساب إحصائية pp كالتالي :

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

K=1 إذا كان e_t تشويش ابيض 2.

3- طريقة المربعات الصغرى:

تستخدم طريقة المربعات الصغرى في تقدير معاملات معادلة الانحدار سواء كان انحدار بسيط او انحدار متعدد.

3-1- نموذج الانحدار البسيط:

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t$$

ليكن النموذج التالي $t=1, \dots, n$

Y_t : المتغير التابع

¹ - Régis Bourbonnais "Econometrie : Manuel et Exercices corrigés" 5^{ème} edition ,Edition de Dunod, paris ,France , 2004 ,p 234.

² - Régis Bourbonnais "Econometrie : Manuel et Exercices corrigés", op.cit,p 235.

X_t : المتغير المفسر (المستقل)
 a_0, a_1 : معاملات النموذج

ε_t : الخطأ في التفسير n : عدد المشاهدات
 فمقدر المعاملات a_0, a_1 يتم الحصول عليها بتقليل المسافة المربعة بين كل من مشاهدة و يمينها بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS) كالتالي: 1

$$\text{Min} \sum_{t=1}^{t=n} \varepsilon_t^2 = \text{Min} \sum_{t=1}^{t=n} (y_t - a_0 - a_1 x_t)^2 = \text{Min} S$$

و باشتقاق Mins بالنسبة ل a_0, a_1 كالتالي :

$$\frac{\delta S}{\delta a_0} = 0, \frac{\delta S}{\delta a_1} = 0$$

و نحصل على ما يلي:

$$\sum_t x_t y_t - \hat{a}_0 \sum_t x_t - \hat{a}_1 \sum_t x_t^2 = 0$$

$$\sum_t y_t - n \hat{a}_0 - \hat{a}_1 \sum_t x_t = 0$$

و بعد التبسيط نحصل على مقدار المعاملات كما يلي: 2

$$\hat{a}_1 = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})(y_t - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{t=n} (x_t - \bar{x})^2}$$

$$\hat{a}_1 = \frac{\sum_{t=1}^{t=n} x_t y_t - n \bar{y} \bar{x}}{\sum_{t=1}^{t=n} x_t^2 - n \bar{x}^2}$$

$$\hat{a}_0 = \bar{y} - \hat{a}_1 \bar{x}$$

مقدرتاين الخطأ σ_ε^2 و يشار إليه بـ $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ كما يلي:

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{1}{n-2} \sum_t e_t^2$$

و مقدرات التباين للمعاملات هي كالتالي: 3

$$\hat{\sigma}_{\hat{a}_1}^2 = \frac{\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\sum_t (x_t - \bar{x})^2} \quad \blacksquare \quad \hat{\sigma}_{\hat{a}_0}^2 = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \left(\frac{1}{n} + \frac{\bar{x}^2}{\sum_t (x_t - \bar{x})^2} \right)$$

¹ - Régis Bourbonnais “ Econometrie :Manuel et Exercices corrigés”,op.cit, p 20

² - Régis Bourbonnais,op.cit,p 21.

³ - Régis Bourbonnais ,op cit, p 28.

3-2- نموذج الانحدار المتعدد:

ليكن النموذج تحت شكل مصفوفة بـ k متغير مفسر و n مشاهدات

$$Y = Xa + \varepsilon$$

و من أجل تقدير شعاع a مكون من المعاملات a_0, a_1, \dots, a_k يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى التي تهدف إلى تقليل مجموع الأخطاء المربعة كالتالي:

$$\text{Min} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 = \text{Min} \varepsilon \varepsilon' = \text{Min} (Y - Xa)' (Y - Xa). \text{Min} S$$

و ε هو مقلوب الشعاع ε 1

و من أجل تقليل (تخفيض) تلك الدالة نسبة ل a يتم اشتقاق s نسبة إلى a:

$$\frac{\delta S}{\delta a} = -2X'Y + 2X'X\hat{a} = 0 \rightarrow \hat{a} = (X'X)^{-1}X'Y$$

المصفوفة $X'X$ هي مصفوفة القيم المتقاطعة للمتغيرات المفسرة 2

و النموذج المقدر يكتب بالشكل التالي: 3

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_{1t} + \hat{a}_2 X_{2t} + \dots + \hat{a}_k X_{kt} + e_t$$

و مقدر تباين الخطأ $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ هو كالتالي:

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{e'e}{n - k - 1}$$

و مقدر تباين المعاملات هو كالتالي: 4

$$\hat{\Omega}_{\hat{a}} = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 (X'X)^{-1}$$

4- اختبارات تقييم نموذج الانحدار:

4-1- اختبار Student (اختبار المعنوية للمعاملات المقدرة):

و يتم اختبار الفرضيات حسب إحصائية student T كالتالي:

$$H_0 : a_i = \bar{a}$$

$$H_1 : a_i \neq \bar{a}$$

و المقدار

$$\text{يتبع قانون student بدرجة حرية } n - k - 1 \frac{\hat{a}_i - \bar{a}}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}}$$

¹ - Régis Bourbonnais , “ Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés”,op cit, p 51

² - Régis Bourbonnais ,op cit, p 51.

³ - Régis Bourbonnais ,op cit, p 52

⁴ - Régis Bourbonnais ,op cit, p 54

$$t_{\hat{a}_i} = \frac{|\hat{a}_i - \bar{a}|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}}$$

و إذا كان

$$t_{\hat{a}_i}^* > t_{n-k-1}^{\alpha/2}$$

إذا نرفض الفرضية H_0 أي أن a_i لا تختلف بشكل معنوي عن \bar{a} (عند العتبة α) 1.

2-4- معامل التحديد:

$$R^2 = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

معامل التحديد R^2 يمكن من معرفة نوعية النتائج المتحصل عليها كما يمكن من قياس حصة تباين y المفسر من طرف هذا النموذج 2

$$R^2 = 1 - \frac{\sum_t e_t^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

ايضا

R^2 يقيس نسبة تباين y المفسر بواسطة انحدار y على x

أما R هو معامل الارتباط المتعدد 3

3-4- اختبار Fisher (اختبار المعنوية الشاملة لنموذج الانحدار)

و هنا يتم اختبار المعنوية الكاملة لنموذج الانحدار أي ما إذا كانت المتغيرات المفسرة تؤثر على المتغير التابع 4 و توجد الفرضيات التالية:

$$H_0: a_1 = a_2 = \dots = a_k = 0$$

كل المعاملات هي معدومة

H_1 : يوجد على الأقل معامل غير معدوم

و هنا يتم استعمال اختبار Fisher 5

$$F^* = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2 / k}{\sum_t e_t^2 (n - k - 1)} = \frac{R^2 / k}{(1 - R^2) / (n - k - 1)}$$

و يتم مقارنة F^* المحسوبة مع F الجدولية حسب درجة حرية $n - k - 1$

و إذا كانت $F^* > F$ يتم رفض الفرضية H_0 و النموذج هو مفسر بشكل كلي

¹ - Régis Bourbonnais "Econometrie :Manuel et Exercices corrigés", op.cit, p62

² -Brigitte Dormont " Introduction a L'Econometrie" 2^{ème} édition ,Mont chrestein ,Paris , France, 2007, p 44.

³ - Régis Bourbonnais, op.cit, p55.

⁴ - Régis Bourbonnais ,op cit, p65

⁵ - Régis Bourbonnais ,op cit , p66

إما إذا تم قبول H_0 فهذا يعني أنه لا يوجد أية علاقة خطية معنوية ما بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة 1.

4-4- اختبار Durbin Watson للارتباط الذاتي بين البواقي:

تختبر احصائية DW للارتباط الذاتي للاخطاء من الرتبة الأولى حسب الشكل التالي:

$$v_t \rightarrow N(0, \sigma_2^2) \text{ مع } \varepsilon_t = s\varepsilon_{t-1} + v_t$$

اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : s = 0$$

$$H_1 = s \neq 0$$

و من أجل اختبار الفرضية العدمية H_0 فحسب احصائية DW

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

ε_t هي بواقي تقدير النموذج

و هذه الاحصائية تتغير من 0 إلى 4 و يكون لدينا $DW=2$ عندما $\hat{s}=0$

و من أجل اختبار الفرضية نرى DW الجدولية مع 5% و حجم العينة n و عدد المتغيرات المفسرة (k)

و قراءة الجدول تمكن من تحديد القيم d_1 و d_2 المحصورة ما بين 0 و 2 بالشكل التالي

الشكل رقم 38 : شرح اختبار DW

$$\begin{array}{|c|c|c|c|c|c|c|c|} \hline 0 & p > 0 & d_1 & ? & d_2 & p = 0 & 2 & p - 0 & 4 - d_2 & ? & 4 - d_1 & p < 0 & 4 \end{array}$$

المصدر: Régis Bourbonnais "Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés", op.cit, p123

حسب وضعية DW في هذا المجال يمكن استنتاج ما يلي:

$$s = 0 : H_0 \text{ نقبل الفرضية } D_2 \langle DW \langle 4 - d_2 \leftarrow$$

$$s > 0 \quad H_0 \text{ نرفض الفرضية } 0 \langle DW \langle d_1 \leftarrow$$

$$s < 0 \quad H_0 \text{ نرفض الفرضية } 4 - d_1 \langle DW \langle 4 \leftarrow$$

$$4 - d_2 \langle DW \langle 4 - d_1 \text{ وأ } d_1 \langle DW \langle d_2 \leftarrow$$

¹ - Régis Bourbonnais "Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés", op.cit, p67.

في منطقة الشك يتم تقريب القيمة الى المجالات الأخرى للتمكن من الاستنتاج و من شروط هذا الاختبار أن يحتوي النموذج على ثابت كما أن المتغير التابع يجب أن لا يظهر ضمن المتغيرات المفسرة مثلا كمتغير متأخر 1.

5- مفهوم التكامل المتزامن:

في 1981 قدم Granger مفهوم التكامل و الحالة العامة قدمت من طرف Engle و Granger في مقال لهما في 1987 2 فالتكامل يعرف كالتالي:

متغيرتين y_t و X_t متكاملان من الدرجة d كما يوجد شعاع للمعلمات (B_0, B_1) و التوفيق الخطية $y_t = B_0 + B_1 X_t$ هي متكاملة من الدرجة (d-b) علما أن $b > 0$ و بتالي يسمى الشعاع (B_0, B_1) شعاع التكامل و هذا التعريف يشمل متغيرين و يمكن أن يتم توسيعه ليشمل k متغير 3.

6- اختبار التكامل المتزامن لـ Engle- Granger

لقد قدم كل من Granger و Engle في مثال لهما 1987 اختبار علاقة التوازن الطويلة الأجل ما بين المتغيرات الاقتصادية على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

اختبار درجة تكامل المتغيرات و يتم التوصل إلى أنها متكاملة من الدرجة 1 (1) ثم يتم تقدير العلاقة الطويلة الأجل (انحدار التوازن الطويل الأجل) بواسطة طريقة المربعات الصغرى MCO كالتالي:

$$y_t = k_0 + k_1 + \varepsilon_t$$

ε_t هي بواقي التقدير 4.

المرحلة الثانية :

اختبار درجة استقرارية البواقي مثلا باستخدام اختبار DF أو PP و الفرضية المعدومة H_0 تفيد بأن السلسلة هي غير متكاملة (السلسلة ε_t غير مستقرة) و القيم الحرجة للاختبار غير مشابهة لتلك التي يعطيها اختبار DF لأن سلاسل البواقي مأخوذة من خلال التقدير بطريقة المربعات الصغرى و القيم الحرجة التي تستخدم في اختبار فرضية استقرارية سلسلة البواقي تؤخذ من جداول Yoo 1997 و Engle و Phillips و Quliaris 1990 .

¹ - Régis Bourbonnais “ Econometrie :Manuel et Exercices corrigés”,op cit, p124.

² - Ber nhard Pfaff“ Analysis of Integrated and Cointegrated Time Series with R” Second Edition ,Published By Springer Science + Business Media ,Germany, 2008, p 75.

³ - Haiyan Song ,Stephen F .Witt and Gang Li “The Advanced Econometrics of Tourism Demand” Published By Routledge, New York,USA,UK, 2009, p 74.

⁴ - Haiyan Song ,Stephen F .Witt and Gang Li “The Advanced Econometrics of Tourism Demand” ,op cit, p 90 – 91.

⁵ - Isabelle Codoret ,Cathrine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard ,Steven Tanguy “Econometrie appliqué: Methodes ,Applications, Corrigees ” 1^{er} edition, Editons de boeck Université, Bruxelles ,Belgique, 2004, p 314.

و Mackinnon 11991 و إذا تم التوصل إلى استقرارية سلسلة البواقي إذا هناك علاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات و هي متكاملة.

7- نموذج تصحيح الخطأ:

و بعد الخطوة الثانية التي إذا أكدت تكامل السلسلتين X_t و Y_t يمكن المرور إلى بناء نموذج تصحيح الخطأ فالنموذج الذي سيقدر هو $\Delta y_t = b\Delta x_t + u_t$

و لكن قد يكون $x_{t-1} = x$, $y_t = y_{t-1}$ و بالتالي تصبح الفروق معدومة و بالتالي تلغى كل المعادلة كما لا يمكن قول شيء عن العلاقة طويلة الأجل x و y و بالتالي جاء نموذج يستعمل المستويات ذات الفروق الأولى و المتأخرة للمتغيرات المتكاملة من أجل حل ذلك المشكل و بالتالي يكتب نموذج تصحيح الخطأ (MCO) Error Correction Model كالتالي :

$$\Delta y_t = B_1 \Delta x_t + B_2 (y_{t-1} - \gamma x_{t-1}) + \mu_t$$

و يعرف هذا النموذج على أنه أيضا نموذج خطأ التوازن

و $(y_{t-1} - \gamma x_{t-1})$ هو معامل تصحيح الخطأ, X_t و Y_t هما متكاملان و γ هو معامل التكامل

و المقدار $(y_{t-1} - \gamma x_{t-1})$ سيكون مستقر من الدرجة 0 (0) حتى لو كانت المتغيرات مستقرة من الدرجة 1

من الممكن أن يكون هناك ثابت في المعاملات كالتالي $y_{t-1} - \alpha - \gamma * x_{t-1}$

أو في النموذج $\Delta y_t = b_0 + b_1 \Delta x_t + b_2 (y_{t-1} - \gamma x_{t-1})$ أو في كلاهما

و نموذج تصحيح الخطأ يعني أن γ سيتغير ما بين $t-1$ و t كنتيجة للتغيرات في قيم المتغير المفسر x ما بين $t-1$ و t ، و يصحح أي اختلال يوجد خلال الفترة السابقة و معامل تصحيح الخطأ $(y_{t-1} - \gamma x_{t-1})$ يظهر بتأخر واحد فمن غير المعقول للمعامل أن يظهر بدون أي تأخر مثلا

$$y_t - \gamma x_t$$

حيث أن γ يتغير ما بين $t-1$ و t كاجابة عن الاختلال في الوقت t

γ يعرف العلاقة الطويلة الأجل ما بين X و Y بينما B_1 يصف العلاقة القصيرة الأجل ما بين التغيرات في X و التغيرات في Y .

¹ - Jan Jacobs "Econometric Business Cycle Reseach" Published By Kluwer Academic publishers ,Netherlands ,1998, p 22.

B_2 يمثل سرعة التعديل للعودة إلى التوازن (قوة العودة إلى التوازن) و تعريفه الصحيح هو أنه يقيس نسبة خطأ توازن الفترة الأخيرة الذي تم تصحيحه 1 و يجب أن يكون سالب و معنوي و في الحالة العكسية يجب رفض نموذج تصحيح الخطأ. 2.

8-اختبار السببية ل Granger:

حسب Granger (1969) يسمح تحليل السببية بالتحقق من ديناميكية التفاعل ما بين المتغيرات كما يقوم اختبار سببية Granger باختبار الفرضية المعدومة لعدم السببية ضد الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك سببية ما بين المتغيرات 3 فسببية Granger تعكس المجال الذي تفسر فيه عملية التأخر لمتغير واحد القيم الجارية للمتغير الأخر 4 فيمكن اختبار الفرضية المعدومة بأن المتغير X لايسبب حسب Granger المتغير Y باستخدام المعادلة التالية :

الصيغة المقيدة

$$y_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i y_{t-i} + C_1 + V_{1t}$$

الصيغة الغير مقيدة

$$y_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^m \beta_j x_{t-j} + C_2 + V_{2t}$$

$H_0 : B_j=0$ X لا يسبب Y.

$H_1 : B_j \neq 0$ X يسبب Y.

يتم استخدام اختبار Fisher فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية يتم قبول الفرضية العدمية أي أن $B_j=0$ و بالتالي فإن x لا يسبب Y حسب Granger 5 .
و يتم القيام باختبار اخر مشابه لاختبار ما إذا كان y يسبب حسب Granger المتغير x أم لا و المعادلات هي كالتالي :

¹ - Chris Brooks“ Introductory Econometrics for Finance ” ,op cit, p 339.

² - Régis Bourbonnais“ Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés”,op.cit, p284.

³-Mohamed El Hadi Arouri, Fredj Jawadi, Duc Khuong Nguyen“ The dynamics of Emerging Stock Markets: Empirical Assesments and implications” Published By Springer- Ver lag Berlin, Heidelberg ,Germany ,USA, 2010 ,p 196.

⁴ - Jeff B. Crom well, Michael J. Hannan ,Walter C. Labys ,Michael Terraga“ Multivariate Tests for Time Series Modeles series ”Series N°=100, Published By SAGE Publications, California ,USA, 1994, p 33.

⁵ - Chandan Mukherjee ,Howard White and Marc Wuyts“ Econometrics and Data Analysis for Developing Countries ” Published by Routledge, London ,UK ,1998, p 425.

الصيغة المقيدة

$$x_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i x_{t-i} + C_1 + U_{1t}$$

الصيغة الغير مقيدة

$$x_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^m \beta_j y_{t-j} + C_2 + U_{2t}$$

و بنفس الطريقة يتم اختبار سببية y للمتغير x حسب Granger فإذا تم قبول الفرضيتين x يسبب y و y بسبب x يمكن القول أن هناك سببية ثنائية الاتجاه ما بين المتغيرتين. و إذا تم قبول فرضية واحدة فهذا يعني أن هناك سببية احادية الاتجاه ما بين المتغيرين. و إذا لم يتم قبول أي فرضية فهذا يدل على عدم وجود سببية ما بين المتغيرين 1.

المبحث الثاني : اختبار التكامل المتزامن لـ JOHANSEN و نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي:

1-اختبار التكامل المتزامن لـ (Johansen) :

توجد مجموعة g متغيرات ($g \geq 2$) هي مستقرة من الدرجة 1 (1) حيث أن نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VAR مع k درجات تأخذ يوضع كالتالي:

$$Y_t = B_1 y_{t-1} + B_2 y_{t-2} + \dots + B_k y_{t-k} + \mu_t$$

و من أجل استعمال اختبار Johansen للتكامل يتم تحويل نموذج VAR إلى VECM (نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي) 2 فنماذج VAR تمكن من تقدير علاقات ديناميكية ما بين المتغيرات الداخلية بدون فرض قيود على المعلمات 3.

و يتم الوصول إلى نموذج VECM بالشكل التالي:

$$\Delta y_t = \Pi y_{t-k} + \Gamma_1 \Delta y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \Gamma_{k-1} \Delta y_{t-(k-1)} + \mu_t$$

$$\Gamma_i = \left(\sum_{j=1}^i B_j \right) - I g$$

$$\Pi = \left(\sum_{i=1}^k B_i \right) \cdot I g$$

¹ - Jeff B. Crom well, Michael J. Hannan ,Walter C. Labys ,Michael Terraga“ Multivariate Tests for Time Series Modeles series ”,op cit p 34.

² - Chris Brooks“ Introductory Econometrics for Finance ” ,op cit, p 350

³ - Isabelle Codoret ,Cathrine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard ,Steven Tanguy “Econometrie appliqué: Methodes ,Applications, Corrigés “ ,op cit ,p 316.

و هذا النموذج يحتوي على g متغير في مستوى الفرق الأول.
k-1 تأخرات للمتغيرات المستقلة

و نموذج VAR يحتوي على g متغير في مستوى الفرق الأول.
و k-1 تأخرات للمتغيرات المستقلة

و π تشير إلى مصفوفة المعامل الطويل الأجل، U_t معاملات الخطأ 1
 Γ_i هي المعلمات القصيرة المدى ، فهذا النموذج تم التوصل إليه من مستويات نموذج VAR بحذف y_{t-1}
من كل الجهات و ترتيب المتغيرات 2.

فالمقدار $\Gamma_i \Delta y_{t-i}$ يعكس التاريخ الماضي للعلاقات القصيرة الأجل ما بين عناصر
المصفوفة y_t 3 و عدد الأشعة المتكاملة في المصفوفة π هو معادل لرتبتها r وهكذا من أهم أهداف
تقنية اختبار Johansen هو تحديد عدد الأشعة المتكاملة التي تتواجد في المصفوفة π 4 و رتبة المصفوفة
معادلة لعدد جذورها (قيمها الذاتية) التي تختلف عن الصفر (0) و يشار للقيم الذاتية ب λ_i و هي كالتالي
: $\lambda_1 \geq \lambda_2 \dots \geq \lambda_g$

و إذا كانت λ جذور إذا يجب أن تكون أقل من 1 بالقيمة المطلقة و موجبة و λ_1 هو الأكبر (القريب من
1) و g هو الأصغر (الأقرب من 0) .

و إذا كانت المتغيرات غير متكاملة فإن رتبة π تكون غير معنوية تختلف عن 0 إذا $\lambda_1 \approx 0 \forall 1$ 5
و يعتمد اختبار Johansen على الاحصائيتين التاليتين :

❖ إحصائية الأثر (Trace Test) :

$$\lambda_{trace(r)} = -T \sum_{i=r+1}^g \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

r يمثل عدد أشعة التكامل داخل الفرضية المعدومة و $\hat{\lambda}_i$ هي القيمة المقدرة للقيمة الذاتية ذات المستوى i من
المصفوفة π .

¹ - Chris Brooks “ Introductory Econometrics for Finance ”,op cit ,p 350.

² -Helmut Lutkepohl“ Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models” in“ Applied Time Series Econometrics ” Edited by Helmut lut ke pohl, Markus Lutke pohl ,Published by Cambridge University Press, New York,USA, 2004, p 89

³ -S.H.Saghaian M.R.Reed and M.F.Hasan“ Monetary Policy Impacts on US Lives Tock- Oriented Agricultural Prices” in “Progress in Economics Research” Edited by Albert Tavidze ,Volume9, Published By NOVA Science Publishers,New York , USA, 2006 p 52.

⁴ -M.Ishaq Bhatti ,Hatem al Shanfari, M.Zakir hossain “ Econometric Analysis of Model selection and model Testing ”Published By Ashgate Publishing Limited, England, 2006, p 279

⁵ - -Chris Brooks,op cit, p350 -351.

و احصائية λ_{trace} تختبر الفرضية المعدومة التي تفيد بأن عدد أشعة التكامل أقل أو يساوي r ضد الفرضية البديلة التي تفيد بان عدد أشعة التكامل أكبر من $1r$.

هذه الإحصائية استعملت من طرف (Johansen(1988) لاختبار القيم الذاتية للمصفوفة أولا تتمثل الخطوة 1 في حساب البواقي التالية U_t, V_t حسب انحدارين :

الانحدار الاول

$$\Delta y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta y_{t-p} + \mu_t$$

الانحدار الثاني

$$y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta y_{t-p} + v_t$$

مع

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix}$$

و في الخطوة 2 يتم حساب المصفوفة التي تمكن من حساب القيم الذاتية و يتم حساب 4 مصفوفات للتباين- التباين المشترك بأبعاد (k,k) انطلاقا من البواقي U_t, V_t و يمكن استخراج k قيم ذاتية للمصفوفة π ذات البعد (k,k) و انطلاقا من القيم الذاتية تحسب احصائية الاثر (trace) اعلاه حيث n : عدد الملاحظات .

λ_i : القيمة رقم للمصفوفة π ، k : عدد المتغيرات r : رتبة المصفوفة وتتبع هذه الاحصائية قانون الاحتمال (مشابه ل χ^2) الجدولي .

رتبة المصفوفة π تساوي $0(r=0)$

$H_0: r=0$ مقابل $H_1: r>0$ إذا تم رفض H_0 نمر إلى الاختبار التالي

فإذا كانت (القيمة الحرجة للجدول λ_{trace} المحسوبة) يتم رفض H_0

رتبة المصفوفة π تساوي 1 ($r=1$)

$H_0: r=1$ مقابل $H_1: r>1$ إذا تم رفض H_0 نمر إلى الاختبار التالي 2

رتبة المصفوفة π تساوي 2 ($r=2$)

$H_0: r=2$ مقابل $H_1: r>2$ إذا تم رفض H_0 نمر إلى الاختبار التالي

و إذا تم الاستمرار في رفض H_0 نصل إلى اختبار الفرضية $H_0: r=k-1$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: r=k$

و إذا رفضنا H_0 إذا $r=k$ و بالتالي لا يوجد علاقة تكامل لأن كل المتغيرات هي (0)

أما إذا كانت r محصورة ما بين 1 و $k-1$ يوجد r علاقة تكامل مشترك 3.

¹ -Jean- Pierre Florens ,Velayoudom Mari mouton ,Anne Peguin- Feissalle“ Econometric Modeling and Inference” Translated By Josef Perktold and Marine Carrasco ,Published By Cambridge University Press, New York ?, USA,2007 ,p 338.

² - Régis Bourbonnais“ Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés”,op.cit, p292-293.

³ - Chris Brooks“ Introductory Econometrics for Finance ” ,op cit, p293

❖ إحصائية القيم الذاتية العظمى **Max Eigen Values**:

$$\lambda_{\max (r,r+1)} = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

إحصائية λ_{\max} تختبر الفرضية المعدومة التي تفيد بأن هناك r أشعة تكامل ضد الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك $r+1$ أشعة تكامل 1.

و قد قدم Johansen و Juselius (1990) قيم حرجة للإحصائيتين كذلك قدم Oster Wald (1992) مجموعة أكثر اتساعاً للقيم الحرجة من أجل اختبار Johansen للتكامل. وإذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة لجدول Johansen نرفض الفرضية المعدومة بأن هناك r أشعة تكامل و نقبل الفرضية البديلة بأن هناك $r+1$ أشعة تكامل أي أكثر من r . فكلما تم رفض H_0 ($r=0$) فهذا يعني أنه لا يوجد تكامل و يتم اختبار $H_0: r=1$ و تستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى مرحلة لا ترفض فيها H_0 .

فإذا كانت الرتبة $\pi = 0$ لا توجد علاقة طويلة الأجل بين عناصر Y_{t-1} وبالتالي لا يوجد تكامل وإذا كانت الرتبة $r < g < 1$ فهذا يعني أن هناك r أشعة تكامل 2 و g و k : عدد المتغيرات

و إذا كان هناك تعارض ما بين نتائج Trace و Max Eigen Value من المفضل الاعتماد على نتيجة إحصائية الأثر Trace Test لما لها من قوة أكبر من تلك التي تتمتع بها إحصائية القيم الذاتية العظمى 3.

2- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي:

لقد سبق و تم الإشارة إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي في اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen لأنه يمكن من الحصول على المصفوفة التي تشير رتبته إلى عدد علاقات (أشعة) التكامل و لكن بصفة عامة .

و من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM (Vector Error Correction Model) سيتم عرض النموذج أولاً بطريقة مفصلة .

نموذج انحدار ذاتي ذو متجه VAR ذو k متغير تحت شكل مصفوفة كالتالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon$$

مع Y_t : شعاع ذو بعد $(k*1)$ مؤلف من k متغير

A_0 : شعاع ذو بعد $(k*1)$

A_i : ذو بعد $(k*k)$

من النموذج يمكن أن يتم كتابة ما يلي:

¹ -Peijie Wang “Financial Econometrics” Second Edition, Published By Routledge ,New York, USA, 2009 p 51.

² - Chris Brooks “Introductory Econometrics for Finance” ,op cit, p 352.

³ - Isabelle Codoret ,Cathrine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard ,Steven Tanguy “Econometrie appliqué: Methodes ,Applications, Corrigés “ ,op cit, p319.

$$Y_t - Y_{t-1} = A_0 + A_1 Y_{t-1} - Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon$$

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon$$

و حتى تظهر الفروق الأولى على يمين المعادلة نضيف و ننزع $A_1 Y_{t-1} - Y_{t-1}$ كما يلي

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)Y_{t-1} + A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2} - A_1 Y_{t-2} + Y_{t-2} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon$$

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} - Y_{t-1} + A_1 Y_{t-2} - Y_{t-2} - A_1 Y_{t-2} + Y_{t-2} + A_2 Y_{t-2} + \varepsilon$$

أو

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$

نجمع المعاملات بـ Y_{t-1} و بعد التبسيط يتم الحصول على ما يلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta Y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I)Y_{t-2} + \varepsilon$$

من أجل تبيان علاقات التكامل التي تربط فيما بينها المتغيرات المتأخرة بفترة نحاول كتابة المعادلة التي تحصلنا عليها بدلالة Y_{t-1} عن طريق إضافة و طرح $A_2 Y_{t-1}$ و بعد التبسيط يتم الحصول على ما يلي: 1

$$\Delta Y_t = A_0 - A_2 \Delta Y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I)Y_{t-1} + \varepsilon$$

أو

$$\Delta Y_t = A_0 + B_1 \Delta Y_{t-1} + \Pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

مع

$$A_2 = -B_1$$

$$\Pi = (A_1 + A_2 - I)$$

و هذه النتيجة يمكن أن تعمم كتقديم لنموذج VAR مع k متغير تحت شكل مصفوفة كما يلي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon$$

مع Y_t : شعاع ذو بعد (k*1) مؤلف من k متغير

A_0 : شعاع ذو بعد (k*1)

A_i : مصفوفة ذات بعد (k*k)

و هذا النموذج يمكن كتابته بالفروق الأولى بطريقتين .

$$\Delta Y_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta Y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I)\Delta Y_{t-2} + \dots + (A_{p-1} + \dots + A_1 + A_2 - I)\Delta Y_{t-p+1} + \Pi Y_{t-p} + \varepsilon$$

أو

$$\Delta Y_t = A_0 + B_1 \Delta Y_{t-1} + B_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + B_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \Pi Y_{t-p} + \varepsilon$$

¹ - Régis Bourbonnais "Econometrie :Manuel et Exercices corrigés", op.cit, p 290.

المصفوفات B_i هي بدلالة المصفوفة A 1

$$\Pi = \left(\sum_{i=1}^p A_i - I \right)$$

المصفوفة Π يمكن أن تكتب بشكل $\Pi = \alpha\beta'$ أين الشعاع α هو قوة العودة إلى التوازن و β هو شعاع أين العناصر هي معاملات العلاقات الطويلة الأجل للمتغيرات و كل توفيقية خطية تمثل علاقة تكامل. إذا كانت كل عناصر Π معدومة (رتبة المصفوفة Π تساوي 0 و إذا $A_1 + A_2 + \dots + A_{p-1} = 0$) و بالتالي لا يمكن المرور إلى انجاز نموذج تصحيح الخطأ . و إذا كانت رتبة $\Pi = k$ و بالتالي كل المتغيرات هي $I(0)$ ولا يطرح مشكل التكامل (فتقدير نموذج VAR في المستوى يشبه تقدير نموذج VAR بالفروق).

إذا كانت رتبة المصفوفة Π $1 \leq r \leq k - 1$ إذا يوجد r علاقة تكامل و نموذج تصحيح الخطأ يكون بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + B_1 \Delta Y_{t-1} + B_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + B_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \alpha e_{t-1} + \varepsilon$$

$$\text{مع } e_t = \beta' y_t$$

و بعد عرض نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بشكل مفصل يتم عرض مراحل تقدير نموذج VECM كالتالي :

❖ المرحلة الأولى: تحديد عدد التأخرات p للنموذج في المستوى أو باستخدام اللوغاريتم³ فاختبار طول التأخر الملائم في نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM هو ضروري للتأكد من أن البواقي هي تشويش أبيض⁴ و تحدد فترة التأخر باستخدام عدة معايير حيث يتم اختبار قيمة p التي تخفض قيمة المعيار و المعايير الأكثر استخداما هي كالتالي :

$$Akaike AIC(p) = \ln \left| \sum \widehat{(p)} \right| + \frac{2}{T} Pn^2$$

$$^5 Hannan - Quinn HQ(p) = \ln \left| \sum \widehat{(p)} \right| + \frac{2 \ln \ln T}{T} Pn^2$$

¹ - Régis Bourbonnais "Econometrie :Manuel et Exercices corrigés", op cit ,p 291.

² - Régis Bourbonnais,op.cit, p 291.

³ - Régis Bourbonnais, op cit ,p294

⁴ -Wu Ying&Kohsoo Wei " Exchange Rate and Public Debt Policies in a Small Open Economy With Budget surplus" in "East Asian Economic issues" Edited By Jon D. kendall, Park Donghyum, Volume IV, Published By World Scientific Publishing, Printed in Singapore ,1998, p 130.

⁵-Eric Zivot ,Jia Hui Wang "Modeling Financial Time Series with S- Plus "Second Edition ,Published By Springer Science + Business Media ,USA, 2006 ,p 390

$$\text{Schwarz Criterion } SC + \ln \left| \sum (p) \right| + \frac{\ln T}{T} \cdot Pn^2 \quad 1$$

$$\sum (p) = T^{-1} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_t'$$

$\sum (p)$ هو مصفوفة التباين المشترك للبواقي 2.

n: متغيرات النموذج ، T: عدد المشاهدات ، P: عدد التأخرات

- ❖ **المرحلة الثانية:** تقدير المصفوفة π و يمكن اختبار Johansen من معرفة عدد علاقات التكامل.
 - ❖ **المرحلة الثالثة:** تحديد علاقات التكامل بمعنى علاقات الطويلة الأجل ما بين متغيرات .
 - ❖ **المرحلة الرابعة:** التقدير بواسطة طريقة الاحتمال الاعظم للنموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ و الاستعانة بالاختبارات المعتادة مثلا: معنوية المعاملات و اختبارات البواقي 3.
- اختبار التكامل ل Johansen يقدم معلومات أكثر مقارنة باختبار التكامل بطريقة Engle - Granger لأنه يقدم كل علاقات التكامل الممكنة خاصة عندما تكون هناك عدة متغيرات إضافة إلى حداته 4.

3-اختبار Wald:

و هذا الاختبار عادة ما يستعمل لاختبار سببية Granger في عمليات نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه Vector Autoregressive و هو كالتالي:

$$\theta = \text{Vec}[\Pi_{i,j}] \quad i, j = 1, 2$$

و هو شعاع كل معاملات ال VAR

القيود الغير السببية يمكن تشكيلها كما يلي $R\theta=0$ حيث أن المصفوفة R لها صف كامل الرتبة

الفرضية العدمية: ليس هناك سببية $H_0: R\theta=0$

الفرضية البديلة : هناك سببية $H_1: R\theta \neq 0$

يتم افتراض مقدر موزع طبيعيا مقارب $\hat{\theta}$ ل θ حيث ان

$$\sqrt{T} (\hat{\theta} - \theta) \xrightarrow{d} N(0, \sum \hat{\theta})$$

¹ - Katarine Juselius "The Cointegrated VAR Model : Methodology and Applications, Advanced in Econometrics" Published By Oxford University Press, USA, 2006, Without Pages

² - Eric Zivot ,Jia Hui Wang "Modeling Financial Time Series with S- Plus ", op cit ,p390 .

³ - Régis Bourbonnais " Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés", op cit ,p294.

⁴ - Carole Alexander "Market Risk Analysis: Practical Financial Econometrics " Publishet By John Wiley & Sons ltd ,The Atrium, Southern Gate, Chichester, England ,2008, p 238.

T هي حجم العينة و

\underline{d} يعني الالتقاء في التوزيع

$\hat{\Sigma} \hat{O}$ هي مصفوفة التباين المشترك للتوزيع المقارب إذا

$$\sqrt{T} (R\hat{\theta} - R\theta) \xrightarrow{d} N(0, \sum \hat{\theta} R')$$

و هكذا فإن احصائية Wald لاختبار الفرضية H_0 هي

$$\lambda_W = T\hat{\theta}' R' \left(R \sum \hat{\theta} R' \right)^{-1} R\hat{\theta}$$

أين $\sum \hat{\theta}$ هو مقدار $\hat{\Sigma} \hat{O}$

4- اختبار عدم تجانس (عدم ثبات) التباين :

مشكلة عدم تجانس (عدم ثبات) تباين البواقي (الحد العشوائي) تخفض نوعية النموذج و المعلمات المقدرة و أكثر الاختبارات استخداما للتحقق من وجود هذه المشكلة ام لا هي:

4-1 - اختبار Breusch Pagan Godfrey

يتوفر النموذج التالي :

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \dots + \beta_m x_{mi} + \varepsilon_i$$

يتم الحصول على $\hat{\varepsilon}_i$, \hat{y}_i باستخدام طريقة المربعات الصغرى و يتمثل مقدار الاحتمال الأعظم فيما يلي:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)^2$$

و يتم التعريف بمتغير اضافي

$$P_i = \frac{\hat{\varepsilon}_i^2}{\hat{\sigma}^2}$$

و يكون الانحدار الإضافي مع P_i و كل المتغيرات المفسرة X_{ij} أي يتم تقدير الانحدار .

$$P_i = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1i} + \dots + \alpha_B X_{Bi} + v_i$$

مجموع انحدار المربعات لهذا الانحدار الإضافي هو S_{ES} و الإحصائية هي كالتالي

$$BPG = \frac{1}{2} S_{ES} = \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n (\hat{P}_i - \bar{P}_i)^2$$

و إذا كانت إحصائية BPG أكبر من القيمة الحرجة X^2 لمستوى معنوية الذي تم اختياره

¹ - Peter Schaeffer "Commodity Modeling and Pricing: Methods for Analysing Resource Market Behavior" Published by John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2008, Without Pages.

² - Hengging Tong, T. Krishna Kumar, YangXin Huang "Developing Econometrics" Published by John Wiley & Sons, UK, 2011, p 88.

ترفض بالتالي فرضية تجانس تباين الخطأ و تقبل فرضية عدم تجانس التباين 1 Heteroskedasticity

4-2- اختبار ARCH:

لقد تم تقديم هذا الاختبار من طرف R.F Engle و يقوم اختبار ARCH على قيم البواقي

$$\varepsilon_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \dots + \beta_p \varepsilon_{t-p}^2 + v_t$$

و يتم اختبار ما إذا كانت الإحصائية F لهذه المعادلة هي معنوية أم لا و إذا كانت إحصائية t الفردية معنوية أم لا

فإذا كانت معادلة البواقي معنوية فهذا يعني أن هناك عدم تجانس تباين البواقي 2. Heteroskedasticity إحصائية الاختبار هي :

$$LM = T \cdot R^2 \sim \chi^2(p)$$

T: حجم العينة, R^2 تحسب من الانحدار باستعمال البواقي المقدرة

الفرضية العدمية تشير الى عدم وجود أثر ARCH

$$B_1 = B_2 = \dots = B_p = 0$$

الفرضية البديلة تشير الى وجود أثر ARCH

$$B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_p \neq 0$$

إذا كان $LM > \chi^2$ نرفض الفرضية H_0 و بالتالي يوجد أثر ARCH كما أن

H_0 يوجد تجانس تباين الخطأ Homoskedasticity

H_1 يوجد عدم تجانس تباين الخطأ Heteroskedasticity

إذا كان $R^2 > \chi^2$ نرفض الفرضية العدمية³

أما إذا كان $\chi^2 < T \cdot R^2$ (طريقة مشابهة) يتم قبول الفرضية H_0 التي تفيد بأن هناك تجانس تباين الخطأ Homoskedasticity⁴.

5- اختبار Breusch Godfrey بمضاعف لاغرانج لارتباط المتسلسل :

The Breusch Godfrey LM Test (Serial Correlation)

إحصائية Breusch Godfrey هي كالتالي :

$$BG = (n-p)R^2$$

¹ - Hengging Tong, T.Krishna Kumar ,YangXin Huang“Developing Eonometrics” ,op cit ,p 89.

² -Michael K, Evans“ Practical Business Forecasting ”Published By Black Well Publishers, UK, 2003, p 86.

³ - Eric Zivot ,Jia Hui Wang “Modeling Financial Time Series with S- Plus ” ,op cit ,p 228.

⁴ -Julien Chevallier“ Econometric Analysis of Carbon Markets: The European Uion Emissions Trading Scheme and Clean Development Mechanism” Published by Springer Science+ Business Media, Germany ,2010, p 45.

R^2 يتم الحصول عليها من انحدار البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى e_{it} على كل المتغيرات المفسرة $e_{it-1} \dots e_{it-p}$ إضافة ل

n: عدد المشاهدات

H_0 : لا يوجد ارتباط تسلسلي

H_1 : يوجد ارتباط تسلسلي

BG يتبع توزيع χ^2 مع P درجة حرية 1

و إذا كانت قيمة $R^2(n-p)$ أكبر من القيمة الحرجة χ^2_p في مستوى المعنوية معين إذا يتم رفض الفرضية العدمية التي تشير بأنه لا يوجد هناك ارتباط متسلسل (تسلسلي) 2.

6-اختبار Jarque Bera

لقد قدم كل من (Bera(1980) و Jarque اختبارا للتوزيع الطبيعي باستعمال معاملات Skewness و kurtosis

و احصائية JB معرفة حسب (Bera (1987) و Jarque كالتالي :

$$JB = \frac{n}{6} \left(s^2 + \frac{(k-3)^2}{4} \right)$$

n: عدد المشاهدات

s: عينة Skewness

k: عينة 3 kurtosis

الفرضية العدمية H_0 : هناك توزيع طبيعي

الفرضية البديلة H_1 : لا يوجد توزيع طبيعي للبواقي

و إذا كانت إحصائية JB أكبر من χ^2 أو قيمة احتمال (p) Jarque Bera أقل من مستوى المعنوية المدروسة) يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و بالتالي لا يوجد توزيع طبيعي للبواقي 4.

¹ - Macel Peter and Martin Grandes “ How Important Is Sovereign Risk in Determining Corporate Default Premia ?The Case of South Africa” IMF Working Paper 05/217, Published by IMF, Monetary and Financial Systems Departement ,November ,2005 p 44.

² -Francisco J .Ruge- Murcia “ Inflation Targeting Under a Symmetric References ” IMF Working Paper 01/161 Published By IMF, October, 2001 ,p 23.

³ -Deepesh Machiwal ,Madam Kumar Jha “ Hydrologic Time Series Analysis :Theory and Practice ”Capital Publishing Company and Co- Published by Springer ,Printed in Inda ,2012,p 48.

⁴ - Francois Eric Racicot , Raymond Theoret “Le Calcul Numerique En Finance Empirique et Quantitative,Ingénierie Financiere et Exel(Visual Basic)” 2éme Edition, Presses De L’Université du Québec, Canada, 2004, p 221.

7- دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين :

نظرا لصعوبة تفسير دوال نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه VAR يتم التطرق إلى دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين لتحليل الصدمات .

7-1- دوال الاستجابة الدفعية :

تحدد هذه الدوال استجابة المتغيرات التابعة في نموذج VAR لصدمات معامل الخطأ؛ حيث يتم إعطاء صدمة لكل متغير و تسجل الإشارة 1 بمعنى أن هذه الدوال تبين أثر الصدمة في أحد البواقي على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات الداخلية .

نموذج var التالي:

$$\begin{aligned} Y_t &= a_{11}Y_{t-1} + a_{12}X_{t-1} + \varepsilon_{1t} \\ X_t &= a_{21}Y_{t-1} + a_{22}X_{t-1} + \varepsilon_{2t} \end{aligned}$$

التغيير في ε_{1t} سيغير فورا القيمة الحالية ل Y , أيضا سيغير القيم المستقبلية ل Y و X طالما أن قيم Y المتأخر تتواجد في كلتا المعادلتين 2.

و فرضية أن البواقي ε_{1t} و ε_{2t} هي مستقلة عن بعضها البعض غالبا ما لا تكون محققة و بالتالي يمكن أن يتواجد ارتباط ما بين البواقي و هذا الارتباط يتم قياسه كما يلي :

$$s_{\varepsilon_1 \varepsilon_2} = \frac{Cov(\varepsilon_1 \varepsilon_2)}{\sigma_{\varepsilon_1} \times \sigma_{\varepsilon_2}}$$

و هذا الارتباط يمكن من معرفة العلاقة ما بين البواقي و أن هناك أثر للصدمة في باقي معين على المتغيرات في النموذج 3.

فدوال الاستجابة الدفعية ل ε_{2t} مثلا تقيس أثر الصدمة في Y على القيم الحالية و المستقبلية ل X و Y 4.

7-2- تجزئة التباين:

تعطي تجزئة التباين نسبة التحركات في المتغيرات التابعة بسبب صدماتها مقابل الصدمات في

المتغيرات الأخرى كما تعطي المعلومة حول الأهمية النسبية لكل صدمة في متغيرات VAR 5

حيث أن تجزئة تباين خطأ التنبؤ تهدف إلى حساب مساهمة كل صدمة في تباين الخطأ و بواسطة تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ بأفق h بدلالة تباين الخطأ لكل المتغيرات و يتم ادراج كل واحد من هذه التباينات ضمن التباين الكلي للحصول على وزنه النسبي بالنسبة المؤوية .

يأخذ نموذج VAR مثلا لمتغيرين Y_{2t}, Y_{1t} تباين خطأ التنبؤ ل Y_{1t+h} يكتب كما يلي:

$$\sigma_{y_1}^2(h) = \sigma_{y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(k-1)] + \sigma_{y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(k-1)]$$

و m_{ii} هي معاملات المصفوفة M 6

1 -- Chris Brooks "Introductory Econometrics for Finance", op cit, p 300.

2 -Amitava Sarkar "Functional Instability or Paradigm Shift ? A Characteristic Study of Indian Stock Market in The First Decade of The New Millennium", Published by Springer, India, 2012, p 24.

3 - Régis Bourbonnais "Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés", op.cit, p 268.

4 - Amitava Sarkar "Functional Instability or Paradigm Shift ? A Characteristic Study of Indian Stock Market in the First Decade of The New Millennium", op cit, p 24.

5 - Chris Brooks, op cit, p 300.

6 - Régis Bourbonnais, op.cit, p 270.

في الأفق h, تجزئة تباين بالنسبة المؤوية لصدّات Y_{1t} على Y_{1t} (على نفسه) يكون كالتالي :

$$\frac{\sigma_{y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(k-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

و تجزئة التباين بالنسبة المؤوية لصدّات Y_{1t} على Y_{2t} تعطي كالتالي :

$$\frac{\sigma_{y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(k-1)]}{\sigma_{y_2}^2(h)}$$

حيث يعتبر تفسير النتائج مهم :

- إذا كانت صدمة في ε_{1t} لا تؤثر على تباين الخطأ ل Y_{2t} مهما كان أفق التنبؤ إذا يعتبر Y_{2t} خارجي لأن Y_{2t} يتطور بشكل مستقل عن ε_{1t} .

- و على العكس إذا كانت الصدمة في ε_{1t} تؤثر بشكل قوي على تباين الخطأ ل Y_{2t} إذا يعتبر Y_{2t} داخلي 1.

المبحث الثالث: اختبار ENGLE – GRANGER لأثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر

1- الدراسات القياسية السابقة :

من بين الدراسات التي قامت بتحليل اثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية و التي اعتمدت عليها عملية إعداد الإشكالية و صياغة فرضيات هذه الدراسة يتم ذكر مايلي :

1-1-دراسة **OURVASHI BISSOON (2012)** بعنوان²

“ Can Better Institutions Attract More Foreign Direct Investment (FDT)? Evidence From Developing Countries”

قام الباحث في هذه الدراسة باختبار تأثير متغيرات النوعية المؤسسية السياسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من بين المؤشرات الستة التي قدمها KAUFMANN ، استعمل نوعية التنظيم، مراقبة الفساد، الاستقرار السياسي و غياب العنف حيث تشمل هذه الدراسة 45 دولة نامية من إفريقيا، أمريكا اللاتينية و آسيا (من بينهم مصر) للفترة الممتدة ما بين 1996-2005 باستخدام طريقة الانحدار

¹ - Régis Bourbonnais “Econometrie :Manuel et Exercices corrigés”, op.cit, p 271.

² Ourvashi Bissoon “Can Better Institutions Attract More Foreign Direct Investment (FDI) ? Evidence From Developing Countries” International Research Journal of Finance and Economics ,Euro journals Publishing, 2012.

المتعدد بطريقة المربعات الصغرى لسلاسل البيانات المدمجة و توصل إلى أن هناك علاقة طردية ما بين تلك المتغيرات و الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أن تحسينها سيقود إلى رفع حجم التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغير الأكثر تفسيراً هو النوعية التنظيمية التي تساعد في وضع السياسات الملائمة للسوق بما يشكل بيئة مطلوبة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات و ملائمة لتوجيه استثماراتها الأجنبية المباشرة.

1-2-دراسة (2004) STEVEN GLOBERMAN, DANIEL SHAPIRO , YAO TANG

بعنوان¹

“Foreign Direct Investment in Emerging and Transition European Countries”

لقد اختبر الباحثون أثر مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج إلى 20 دولة انتقالية من أوروبا للفترة 1995-2001 باستخدام طريقة سلاسل البيانات المدمجة و وجدوا بان الحكم الراشد يرفع التدفقات الداخلة و الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول المصدرة لهذا الاستثمار و التي تتمتع بنوعية مؤسسية جيدة تبحث عن دول مضيضة تتمتع كذلك بنوعية مؤسسية جيدة.

1-3-دراسة (2012) KOEN BERDEN, JEFFREY H.BERGSTRAND AND EVA

VAN ETTEN بعنوان²

“Governance, Globalization and Selection into Foreign Direct Investment ”

تختبر هذه الدراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية ل 28 دولة مصدرة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نحو 124 دولة مضيضة من مختلف أنحاء العالم للفترة (1997-2004) باستعمال معادلات الجاذبية (GRAVITY EQUATION) و الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى و تم التوصل إلى أن كل من الصوت و المساءلة، الاستقرار السياسي و نوعية التنظيم هي معنوية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر و لها علاقة طردية معه ، و هناك علاقة عكسية و معنوية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون بينما ظهرت المتغيرات الأخرى غير معنوية .

¹ Steven Globber man, Daniel Shapiro, Yao Tang “Foreign Direct Investment in Emerging and Transition European Countries”, Center For International Business Western Washington University , December 2004 .

² Koen Berden, Jeffrey H.Bergstrand and Eva Van Etten“Governance, Globalization and Selection into Foreign Direct Investment ” Erasmus University Netherlands ,April 6,2012

1-4-4-دراسة (2009) JOSEPH DJAOWE بعنوان¹

“ Investissements Directs Etrangers (IDE) et Gouvernance : Les Pays de la CEMAC sont – ils Attractifs ? ”

لقد استخدم الباحث طريقة سلسلة البيانات المدمجة لستة دول من المجلس الاقتصادي و النقدي لإفريقيا الوسطى خلال الفترة 1993-2004 لدراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و وجد بان كل من الصوت و المساءلة و فعالية الحكومة يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى علاقاتهما الطردية معه ، بينما اتضح أن عنصر الاستقرار السياسي و غياب العنف يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر و على علاقة عكسية معه، أما كل من نوعية التنظيم، سيادة القانون، مراقبة الفساد على علاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر و هي غير معنوية لتفسيره .

1-5-5-دراسة (2009) MARGARITA M.KALAMOVA AND KAI A.KONRAD بعنوان²

“Nations Brands and Foreign Direct Investment ”

تختبر هذه الدراسة أثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 30 دولة مصدرة و 34 دولة مضيضة للفترة 2005-2006 باستعمال طريقة انحدار TOBIT ، و توصل الباحثون إلى أن كل من الصوت و المساءلة، الاستقرار السياسي يلعب دورا مهما في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر و على علاقة عكسية معه ، بينما يظهر عنصر سيادة القانون بعلاقة عكسية و غير معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

1-6-6-دراسة (2012) WESAM M.SEDIK, HUSSEIN SEOUDY بعنوان³

“ The Impact of Country Risk and New Institutional Economics on Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Middle East and North Africa Region (1999-2010) ”

¹ Joseph Djaowe “ Investissements Directs Etrangers (IDE) et Gouvernance : Les Pays de la CEMAC sont – ils Attractifs ? ” Revue Africaine de L'intégration, vol 3, Janvier 2009.

² Margarita M.Kalamova and Kai A.Konard “ Nations Brands and Foreign Direct Investment ” Max Planck Institute for Intellectual Property, Social Science Research Center Berlin and University of Munich, OECD ,September 28,2009.

³ Wesam M.Sedik, Hussein Seoudy “ The Impact of Country Risk and New Institutional Economics on Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Middle East and North Africa Region (1999-2010) ” The 16th Meeting of the International Society for New Institutional Economics, University of Southern California , June 2012.

لقد قام الباحثون بدراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية و الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ما عدا فلسطين نظرا لقلّة المعطيات أي 20 دولة للفترة (1999-2010) باستعمال طريقة سلاسل البيانات المدمجة بانحدارات خطية متعددة بتقنية المربعات الصغرى و تم التوصل إلى أن: هناك ارتباط ايجابي و معنوي مابين حرية الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر أما الحرية النقدية فلها أثر ايجابي و لكن غير معنوي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، دلالة على أن المستثمرون الأجانب يهتمون كثيرا لغياب القيود الاستثمارية ، بينما كل من حرية الأعمال و حقوق الملكية لها علاقة سلبية و معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما الإنفاق الحكومي، الحرية من الفساد، الحرية التجارية، الحرية المالية، الحرية الجبائية تظهر غير معنوية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا لا يعني أن هذه المتغيرات غير مهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة و لكن جهود دول المنطقة لتحسين هذه المتغيرات لا تزال ضعيفة لتحقيق أهدافها باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل اكبر و بالنسبة للنوعية المؤسساتية السياسية فأتضح أن نوعية التنظيم هي الأكثر أهمية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة لعلاقتها الطردية معه ، أما كل من سيادة القانون و فعالية الحكومة لها أثر ايجابي و لكن غير معنوي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما يظهر الصوت و المساءلة بعلاقة عكسية و معنوية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-7-دراسة(2011) – TIMOTHY GOOD SPEED, JORGE MARTINEZ

VAZQUEZ,LI ZHANG بعنوان¹

“ Do Companies View Bribes as a Tax? Evidence on The Tradeoff Between Corporate Taxes and Corruption in The Location of FDI ”

تختبر هذه الدراسة أثر الضرائب على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفساد باستعمال طريقة سلاسل البيانات المدمجة لـ 25 بلد نامي و 27 بلد متطور (الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)) للفترة 1985-2002 وتوصلت هذه الدراسة إلى أن حضور الفساد يشرح ضعف تفسير الضرائب للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

¹ Timothy Good Speed, Jorge Martinez- Vazquez Li Zhang “ Do Companies View Bribes as a Tax? Evidence on The Tradeoff Between Corporate Taxes and Corruption in The Location of FDI ” International Studies Program Working Paper 11-01,Georgia State University, USA, January 2011.

1-8-دراسة HAUSMANN, FERNANDEZ ARIAS(2000) بعنوان¹

“ Foreign Direct Investment: Good Cholesterol? ”

تختبر هذه الدراسة أثر عدة متغيرات على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها المؤشرات الستة ل KAUFMANN و القرض الخاص (PRIVAT CREDIT) الذي يشير إلى تنمية السوق المالي و كذلك الحرية المالية لكل دول أمريكا اللاتينية للفترة 1996-1998 باستعمال طريقة سلاسل البيانات المدمجة و تم التوصل إلى وجود علاقة طردية و معنوية لكل من مؤشرات الحوكمة ،التنمية المالية ، الحرية المالية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-9-دراسة VLADIMIR BENACEK,HELENA LENIHAN, BERNADETTE

ANDREOSSO O'CALLAGHAN AND DENIS KAN(2010)بعنوان²

“ Political Risk and Foreign Direct Investment: How Do They Get Along in Various European Countries? ”

يختبر هذا المقال المدى الذي تتأثر فيه قرارات الشركات المتعددة الجنسيات بالنوعية المؤسساتية السياسية و الاقتصادية ل 32 دولة أوروبية خلال الفترة 1995-2008 بإتباع طريقة سلاسل البيانات المدمجة بالانحدار المتعدد و تتمثل النتائج التي تم التوصل إليها في أن العوامل المؤسساتية السياسية تؤثر على سلوك المستثمرين الأجانب و أهم عامل هو فعالية الحكومة التي لها علاقة طردية و معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في ما يتعلق بالنوعية المؤسساتية الاقتصادية تم الوصول إلى أن هناك علاقة إيجابية و معنوية ما بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي المباشر بينما تم إيجاد علاقة عكسية و معنوية ما بين حقوق الملكية و الاستثمار الأجنبي المباشر في حين تعتبر المتغيرات الأخرى غير معنوية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-10-دراسة SIMRAN K. KAHAI (2004)بعنوان³

“ Traditional and Non-Traditional Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries ”

¹ Hausmann .R and Fernandez-Arias: “ Foreign Direct Investment: Good Cholesterol? ” Working Paper 417, Inter-American Development Bank,2000.

² Vladimir Benacek,Helena Lenihan,Bernadette Andreosso-O'Callaghan and Denis Kan “ Political Risk and Foreign Direct Investment: How do They Get Along in Various European Countries? ”Charles University Prague,University of Limerick, Ireland, 10th October 2010

³ Simran K. Kahai “ Traditional and Non-Traditional Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries ”Journal of Applied Research, Volume 20, November 1, 2004 .

تختبر هذه الدراسة أثر المحددات التقليدية و الغير التقليدية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ل 55 بلد نامي من مختلف أنحاء العالم للفترة 1998-2000 باستخدام طريقة الانحدار المتعدد لسلاسل البيانات المدمجة ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من الحرية الاقتصادية عامة و الحرية التجارية خاصة معنوية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى علاقتهما العكسية معه.

1-11-11-دراسة (MONDHER CHERIF, KAOUTHAR GAZDAR (2011) بعنوان¹

“ What Drives Venture Capital Investments in Europe ? New Results From a Panel Data Analysis”

يتمثل هدف هذه الدراسة في التعريف بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي من خلال دراسة أثر مجموعة من المتغيرات التي تشير إلى النوعية المؤسساتية الاقتصادية ، و نظم هذه الدراسة 21 بلدا أوروبيا للفترة 1996-2006 باستخدام طريقة سلاسل البيانات المدمجة، حيث اتضح بأن كل من حقوق الملكية، الحرية المالية و الحرية التجارية تلعب دورا قويا في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعلاقتها الطردية و المعنوية معه، أما كلا من الحرية الجبائية و الاستثمارية فلها أثر سلبي و معنوي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بحرية الأعمال فتظهر غير معنوية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-متغيرات و معطيات الدراسة:

2-1-متغيرات الدراسة:

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI

✓ متغيرات النوعية المؤسساتية السياسية:

- الصوت و المساءلة VA - Voice and Accountability

- الاستقرار السياسي و غياب العنف PSAV- Political Stability and

Absence of Violence

- فعالية الحكومة GE- Government Effectiveness

- النوعية التنظيمية RQ- Regulatory Quality

- سيادة القانون RL- Rule of Law

- مراقبة الفساد CC-Control of Corruption

¹ Mondher Cherif, Kaouther Gazder “ What Drives Venture Capital Investments in Europe ? New Results From a Panel Data analysis” Journal of Applied Business and Economics, vol 12 (3), 2011.

✓ متغيرات النوعية المؤسساتية الاقتصادية:

BF - Business Freedom - حرية الأعمال

TF - Trade Freedom - الحرية التجارية

FF- Fiscal Freedom - الحرية الجبائية

GS - Government Spending (الحرية من الحكومة)

MF- Monetary Freedom - الحرية النقدية

IF - Investment Freedom - حرية الاستثمار

FINF- Financial Freedom - الحرية المالية

FFC- Freedom from Corruption - الحرية من الفساد

- حرية العمل LF Labour Freedom (هذا المتغير لم يتم استعماله لأنه يتوفر انطلاقاً من سنة 2005 و هذه الفترة غير كافية)

2-2- معطيات الدراسة:

للدلالة على الاستثمار الأجنبي المباشر تم استخدام صافي التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر المتوفر لدى موقع البنك العالمي ([http:// data.worldbank.org](http://data.worldbank.org)) للفترة الممتدة ما بين 1970-2010 .

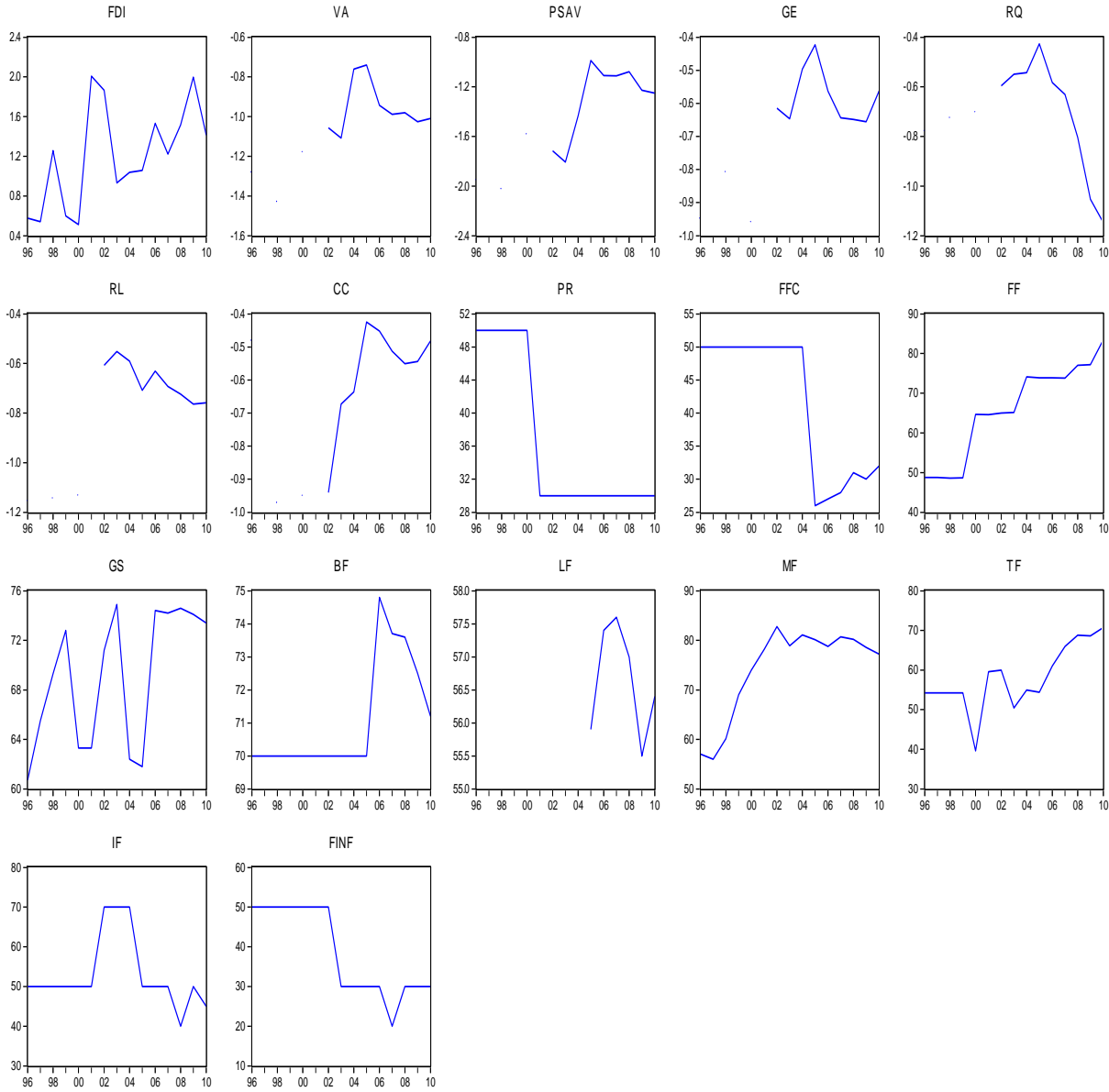
أما متغيرات النوعية المؤسساتية السياسية مقدمة من طرف Kaufman و البنك العالمي على الموقع (<http://info.worldbank.org/governance/wgi>) للفترة 1996-2010

و بالنسبة لمتغيرات النوعية المؤسساتية الاقتصادية فتقدم سنويا من طرف منظمة HERITAGE على الموقع (www.heritage.org) للفترة 1995-2012 وبالتالي فإن توفر المعطيات السنوية لهذه المتغيرات سمح بأخذ فترة الدراسة التالية: 1996-2010 لتجنب الفراغ في المعطيات.

حيث سيتم استعمال اختبارات التكامل المتزامن لـ ENGLE-GRAGER و JOHANSEN من أجل دراسة العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات باستعمال برنامج EVIEWS 6.0.

3- الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة:

شكل رقم 39 : الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة



- الشكل البياني للاستثمار الأجنبي المباشر يبين أنه يشهد تذبذبات حادة صعودا و نزولا و بالرغم من ذلك فقد حقق مستويات أعلى في السنوات الأخيرة مقارنة بفترة التسعينيات.
- الشكل البياني للصوت و المساءلة يبين تقطعاتها في الفترات الأولى ثم صعودها الذي يليه انخفاض طفيف.

- الشكل البياني للاستقرار السياسي و غياب العنف يبين تقطعات في السنوات الأولى ثم صعود مهم الذي يشهد بعد ذلك انخفاض طفيف .
- الشكل البياني لفعالية الحكومة يوضح تقطعها في الفترات الأولى ثم تذبذبات صعودا و نزولا.
- الشكل البياني لنوعية التنظيم يبين تقطعات في السنوات الأولى ثم انخفاض حاد طوال السنوات المتبقية.
- الشكل البياني لسيادة القانون يوضح أنه يأخذ قيم منقطعة (وهذا راجع لمنشورات مؤشرات الحوكمة العالمية ل (Kaufman)) إلا أنه و ابتداء من سنة 2002 يتصاعد ثم يبدأ بالتنازل بشكل طفيف.
- الشكل البياني لمراقبة الفساد يبين تقطعات في السنوات الأولى ثم صعود هام ثم انخفاض طفيف.
- الشكل البياني لحقوق الملكية يبين استقرارها في الفترات الأولى ثم انخفاضها الحاد إلى قيمة متدنية تستقر عندها لباقي الفترة الزمنية.
- الشكل البياني للحرية من الفساد يبين استقرارها في الفترات الأولى ثم الانخفاض الحاد الذي يليه صعود طفيف.
- الشكل البياني للحرية الجبائية يبين أنها تأخذ فترة استقرار ثم تتصاعد باستمرار إلى غاية السنوات الأخيرة.
- الشكل البياني للإنفاق الحكومي يوضح تقلبه الحاد صعودا و نزولا ثم شبه استقراره في الفترات الأخيرة.
- الشكل البياني لحرية الأعمال يبين استقرارا ثم صعود يليه انخفاض.
- الشكل البياني لحرية العمل يبين تقلباتها الحادة صعودا و نزولا (عموما لا يتم استعماله بسبب فترته الزمنية الغير كافية) .
- الشكل البياني للحرية النقدية الذي يوضح صعودها في الفترات الأولى ثم شبه استقرارها في السنوات الأخيرة .
- الشكل البياني للحرية التجارية يبين استقرارها في الفترات الأولى ثم بعض التذبذبات ثم تصاعدها في السنوات الأخيرة .
- الشكل البياني لحرية الاستثمار يبين استقرارها في الفترات الأولى ثم الصعود المهم لها الذي يليه انخفاضات متذبذبة.
- الشكل البياني للحرية المالية يوضح استقرارها في السبع سنوات الأولى ثم انخفاضها الذي يليه استقرار متوسطه صدمة .

و يتضح من هذه الأشكال البيانية أن السلاسل الزمنية يمكن أن لا تكون مستقرة في المستوى و بسبب ضعف و حدود طرق الأشكال و الرسوم يتم الاتجاه إلى اختبارات جذور الوحدة لدراسة استقراريتها باستعمال اختبار Phillips Perron (PP).

4- اختبار Phillips Perron لجذر الوحدة:

جدول رقم 13:استقرارية السلاسل الزمنية

استقرارية السلاسل في الفروق الثانية			استقرارية السلاسل في الفروق الأولى			استقرارية السلاسل الأصلية			المتغير
القيم الحرجة للاختبار	إحصائية	النماذج	القيم الحرجة للاختبار	إحصائية	النماذج	القيم الحرجة للاختبار	إحصائية	النماذج	
		3	-3.828975	-6.23752	3	-3.791172	-4.922647	3	fdi
		2	-3.119910	-6.29076	2	-3.098896	-2.710651	2	
		1	-1.970978	-5.47167	1			1	
-4.773194	-8.04289	3	-4.450425	-2.83170	3	-4.246503	-2.047946	3	va
-3.519595	-3.76804	2			2			2	
-2.021193	-3.81954	1			1			1	
-4.773194	-4.14573	3	-4.450425	-6.58577	3	-4.246503	0.064080	3	psav
		2	-3.403313	-2.10894	2			2	
		1			1			1	
-4.773194	-5.99156	3	-4.450425	-1.49641	3	-4.246503	-1.330831	3	ge
-3.519595	-2.45466	2			2			2	
		1			1			1	
		3	-4.450425	-9.16004	3	-4.246503	-9.725619	3	rl
		2	-3.403313	-10.3301	2	-3.320969	-0.404699	2	
		1	-2.006292	-3.44292	1			1	
-4.773194	-6.43401	3	-4.450425	-7.43702	3	-4.246503	-1.245030	3	rq
-3.519595	-7.81722	2	-3.403313	-1.82714	2			2	
-2.021193	-4.26197	1			1			1	
-3.875302	-13.7170	3	-3.828975	-3.54938	3	-3.791172	-2.051900	3	bf
-3.144920	-9.21489	2			2			2	
-1.974028	-9.64736	1			1			1	
		3			3	-4.246503	-5.777426	3	cc
		2			2	-3.320969	-9.604407	2	
		1			1	-1.995865	-2.101910	1	
		3	-3.828975	-10.1132	3	-3.791172	-3.057026	3	tf
		2	-3.119910	-7.80842	2			2	
		1	-1.970978	-5.40624	1			1	
		3	-3.828975	-7.60906	3	-3.791172	-2.633576	3	ff
		2	-3.119910	-7.19553	2			2	
		1	-1.970978	-3.26569	1			1	

		3	-3.828975	-4.98103	3	-3.791172	-4.184317	3	Gs
		2	-3.119910	-5.50693	2	-3.098896	-2.806124	2	
		1	-1.970978	-5.21926	1			1	
-3.875302	-5.20760	3	-3.828975	-4.09543	3	-3.791172	-0.484697	3	Mf
-3.144920	-7.27645	2	-3.119910	-2.29461	2			2	
-1.974028	-5.69273	1			1			1	
-3.875302	-8.29833	3	-3.828975	-3.76976	3	-3.791172	-1.756271	3	if
-3.144920	-8.90336	2			2			2	
-1.974028	-9.48046	1			1			1	
		3	-3.828975	-4.14654	3	-3.791172	-2.111463	3	finf
		2	-3.119910	-4.25607	2			2	
		1	-1.970978	-4.09878	1			1	
		3	-3.828975	-4.03591	3	-3.791172	-1.530750	3	pr
		2	-3.119910	-3.61077	2			2	
		1	-1.970978	-3.46410	1			1	
-3.875302	-12.0393	3	-3.828975	-3.43086	3	-3.791172	-2.081689	3	ffc
-3.144920	-11.2353	2			2			2	
-1.974028	-11.9567	1			1			1	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

(انظر الملحق 1)

من خلال النتائج المبينة في الجدول الخاص باختبار PP يتضح بأن إحصائية T المحسوبة للمتغير CC أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5 % و بالتالي يتم رفض الفرضية المعدومة التي تفيد بأن هناك جذر وحدة و بالتالي هذا المتغير مستقر في المستوى (متكامل من الدرجة 0)، و العكس بالنسبة للمتغيرات الأخرى (RQ,GE,PSAV, VA,FDI,PR, FINF, GS, FF, TF,BF, RL, IF,MF,)

التي كانت قيمتها المحسوبة لإحصائية T أكبر من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5 % و بالتالي تقبل الفرضية العدمية و بالتالي تعتبر هذه المتغيرات غير مستقرة في المستوى.

و عند إجراء التفاضلات الأولى (الفروق الأولى) للمتغيرات (PR, FINF, GS, FF, TF, RL, FDI) يتضح بأن القيمة المحسوبة لإحصائية T أقل من القيم الحرجة لاختبار PP عند مستوى معنوية 5 % و بالتالي تقبل الفرضية العدمية و تعتبر هذه المتغيرات مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى (1) I، و العكس بالنسبة للمتغيرات (IF , MF, BF,RQ, GE, PSAV, VA) و التي تعتبر غير مستقرة من الدرجة الأولى.

و بعد إجراء التفاضلات الثانية (الفروق الثانية) للمتغيرات (IF, MF, BF, RQ, VA) يتضح بأن القيمة المحسوبة لإحصائية T أقل من القيم الحرجة لاختبار PP عند مستوى معنوية 5 % و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية و بالتالي تعتبر هذه المتغيرات مستقرة (متكاملة) من الدرجة الثانية (2) I، و العكس بالنسبة إلى (PSAV, GE) التي تعتبر غير مستقرة عند كل المستويات.

و انطلاقا من هذه النتائج فإن كل من المتغيرات (PR, FINF, GS, FF, TF, RL, FDI) متكاملة من الدرجة الأولى و بالتالي يمكن المرور إلى إجراء اختبارات التكامل المتزامن على هذه المتغيرات.

5- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون:

5-1-1- مرحلتى التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER:

❖ المرحلة 1: تقدير المعادلة الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات

الصغرى

معادلة التكامل

$$fdi=2.039879+1.009195*rl+e$$

من المعادلة يتضح أن معامل سيادة القانون موجب و هذا يدل على علاقته الطردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، فكل ارتفاع في سيادة القانون ب 1 % يسبب ارتفاعا في الاستثمار الأجنبي المباشر قدره 1 %، و لكن الاحتمال المرافق لهذا المعامل أكبر من 0.05 و هذا يشير إلى أن سيادة القانون متغير غير معنوي و لا يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل , قيمة معامل التحديد البالغة 0.2467 (24.67%) أقل من 60% و هذا ما يدل على أن سيادة القانون تفسر فقط 24.67% من التغير في FDI في المدى الطويل .

و الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر المقدر ب 0.100 يشير إلى أن النموذج غير مفسر على العموم.

❖ المرحلة 2: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي (دراسة استقرارية البواقي)

جدول رقم 14: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون

مستوى المعنوية	القيمة الحرجة	إحصائية T
5%	-3.34	-2.210249
10%	-3.04	-2.210249

نقبل u₀ (سلسلة البواقي) غير مستقرة وليس هناك تكامل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

(انظر الملحق 3)

و بالنسبة للقيم الحرجة لاختبار التكامل المتزامن ل Davidson and MacKinnon لحالة متغيرين بوجود ثابت تتمثل فيما يلي¹:

1% ← -3.90

5% ← -3.34

10% ← -3.04

حيث يتم استخراج سلسلة البواقي انطلاقا من المعادلة الطويلة الشكل المقدره باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ثم يتم اجراء اختبار Phillips Perron على سلسلة البواقي و بالتالي يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية (الحرجة) (المأخوذة من جدول Mackinnon 1991) و بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بأن هناك جذر وحدة في سلسلة البواقي و بالتالي فهي غير مستقرة في المستوى (غير متكاملة من الدرجة 0) و هذا ما يدل على عدم وجود تكامل ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر و سيادة القانون وبالتالي لا يمكن المرور إلى انجاز نموذج تصحيح الخطأ.

6-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية:

6-1-مرحلتى التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER:

❖ المرحلة 1: تقدير المعادلة الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات

الصغرى

معادلة التكامل

$$fdi = -1.317368 + 0.043440 * TF + e$$

¹ Davidson, R. and MacKinnon, J. G. "Estimation and Inference in Econometrics" New York: Oxford University Press, USA, 1993. p 722

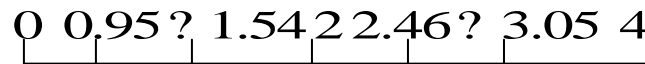
يتضح من المعادلة أن معامل الحرية التجارية يظهر بإشارة موجبة دلالة على علاقته الطردية مع FDI فكلما ارتفعت الحرية التجارية بـ 1 % يؤدي ذلك إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.043 % في المدى الطويل. إضافة لكون الاحتمال المرافق لهذا المعامل أقل من 0.05 وهذا ما يشير إلى أن الحرية التجارية هي متغير معنوي و مفسر ل FDI في المدى الطويل.

- إن قيمة معامل التحديد البالغة 0.4726 (47.26%) أقل من 60% تشير إلى أن الحرية التجارية تفسر 47.26% من التغيير في FDI في المدى الطويل

و استعمال الاحتمال المرافق لإحصائية فيشير المقدر بـ 0.0046 الاصغر من 0.05 تشير إلى أن النموذج مفسر عموماً.

أما قيمة إحصائية DW التي تبلغ 1.50 (و التي تقع في منطقة الشك و لكن بتقريبها) يتضح أنها تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين المتغيرين.

شكل رقم 40 : اختبار Durbin Watson



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول Durbin Watson

❖ المرحلة 2: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي (دراسة استقرارية البواقي):

جدول رقم 15 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية

مستوى المعنوية	القيمة الحرجة	احصائية T
5%	-3.34	-2.946896
10%	-3.04	-2.946896

نقبل u₀ (سلسلة البواقي) غير مستقرة وليس هناك تكامل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

(انظر الملحق 5)

بعد اجراء اختبار PP لجذر الوحدة على سلسلة البواقي يتضح أن قيمة T student المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية (الحرجة) (المأخوذة من جدول Mackinnon 1991) و بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية، إذا البواقي غير مستقرة من الدرجة 0، و هذا يدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل) ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و بالتالي لا يمكن المرور إلى انجاز نموذج تصحيح الخطأ.

7-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية :

7-1-مرحلتى التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER:

❖ **المرحلة 1:** تقدير المعادلة الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات

الصغرى

معادلة التكامل

$$fdi = -0.352047 + 0.023640 * FF + e \text{ (انظر الملحق 6)}$$

و من المعادلة يتضح أن معامل الحرية الجبائية موجب و هذا يدل على علاقتها الطردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت الحرية الجبائية بـ 1 % أدى ذلك إلى ارتفاع FDI بـ 0.023% في المدى الطويل إضافة لكون الإحتمال المرافق لهذا المعامل أقل من 0.05 و هذا يدل على أن الحرية الجبائية متغير معنوي و يفسر FDI في المدى الطويل.

حيث أن قيمة معامل التحديد البالغة 0.2963 (29.63% الأقل من 60%) تدل على أن الحرية الجبائية تفسر فقط 29.63% من القيمة في FDI في المدى الطويل . و الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر المقدرة بـ 0.035 الأقل من 0.05 يشير إلى أن النموذج مفسر بشكل شامل.

أما قيمة الإحصائية DW التي تبلغ 2.06 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين المتغيرين.

❖ **المرحلة 2:** اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي (دراسة استقرارية البواقي)

جدول رقم 16: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية

مستوى المعنوية	القيمة الحرجة	إحصائية T
5%	-3.34	-6.217742
10%	-3.04	-6.217742

نرفض u_0 (سلسلة البواقي) مستقرة و هناك تكامل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

(انظر الملحق 7)

بما أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية، يتم رفض الفرضية العدمية لصالح الفرضية البديلة التي تفيد بعدم وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي إذا البواقي مستقرة من الدرجة 0 و هذا ما يدل على

وجود تكامل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و علاقة طويلة الأجل بينهما و بالتالي يمكن المرور إلى انجاز نموذج تصحيح الخطأ.

2-7- نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم 17 : نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1997 2010

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.147073	0.122496	1.200640	0.2551
D(FF)	-0.028568	0.023378	-1.222018	0.2472
U(-1)	-1.101169	0.250382	-4.397956	0.0011
R-squared	0.645466	Mean dependent var		0.059951
Adjusted R-squared	0.581005	S.D. dependent var		0.622441
S.E. of regression	0.402905	Akaike info criterion		1.207177
Sum squared resid	1.785655	Schwarz criterion		1.344117
Log likelihood	-5.450236	Hannan-Quinn criter.		1.194500
F-statistic	10.01330	Durbin-Watson stat		1.788243
Prob(F-statistic)	0.003335			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

$$D(FDI) = 0.147073 - 0.028568 * D(FF) - 1.101169 * U(-1)$$

من الجدول يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة إضافة إلى أن الاحتمال المرافق لإحصائية student T (اختبار معنوية المعلمات) أقل من 0.05، و بالتالي فإن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي و هذا ما يؤكد العلاقة الطويلة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1.10) إلى سرعة تعديل الاختلال فالاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى التوازن الطويل الأجل بأخذ 110.11 % من التعديل سنويا. و المعامل D (FF) الذي يعتبر معامل قصير الأجل يظهر بإشارة سالبة إذا الارتفاع في الحرية الجبائية بـ 1 % يقود إلى انخفاض FDI بـ 0.028 % في المدى القصير. و هو غير معنوي لكون الاحتمال المرافق لهذا المعامل أكبر من 0.05 و بالتالي فإن الحرية الجبائية لا تفسر FDI في المدى القصير.

- قيمة معامل التحديد 0.6454 (64.54 % أكبر من 60 %) تشير إلى أن الحرية الجبائية تفسر 64.54

% من التغير في FDI في المدى القصير و هذا جيد.

- احتمال إحصائية فيشر البالغة 0.0033 أقل من 0.05 يشير إلى أن النموذج هو مفسر على العموم في المدى القصير.

و بما أن قيمة معامل التحديد (0.6454) أقل من إحصائية DW (1.70) فإن النموذج غير زائف و هذه إشارة جيدة.

7-3- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ:

حيث يتم إجراء هذه الإختبارات للتأكد من السلوك الجيد للبواقي و بالتالي صحة النموذج.

❖ اختبار مضاعف لا غرانج لارتباط التسلسلي لـ BREUSCH GODFREY: (انظر الملحق 8)

بما أن احتمال (CHi^2) 0.7074 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية التي تفيد بعدم وجود الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ و هذا جيد.

❖ اختبار عدم ثبات (عدم تجانس) التباين BREUSCH – PAGAN, GOD PREY: (انظر

الملحق 9)

بما أن احتمال (CHi^2) 0.1884 المرافق للمقدار $(\text{obs} \cdot R^2)$ أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بثبات التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي حسب JARQUE BERA: (انظر الملحق 10)

بما أن احتمال إحصائية Jarque Bera 0.6620 أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية العدمية بأن البواقي موزعة طبيعياً و هذه إشارة جيدة.

و كل هذه الإختبارات تشير إلى السلوك الجيد للبواقي و بالتالي يعتبر النموذج جيد و مقبول .

8-العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي:

8-1-مرحلتى التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER:

❖ المرحلة 1 : تقدير المعادلة الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى

معادلة التكامل

$$\text{fdi} = -1.253724 + 0.035599 \cdot \text{GS} + e \quad (\text{انظر الملحق 11})$$

يتضح من المعادلة أن معامل الإنفاق الحكومي يظهر بإشارة موجبة دلالة على علاقته الطردية مع FDI فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي بـ 1 % نتج عن ذلك ارتفاع FDI بـ 0.0355 % في المدى الطويل , ولكن الاحتمال المرافق لهذا المعامل أكبر من 0.05 و هذا يشير إلى أنه متغير غير معنوي و لا يفسر FDI في المدى الطويل.

- ان قيمة معامل التحديد البالغة 0.1438(14.38%) اقل من 60% تدل على ان الانفاق الحكومي يفسر فقط 14.38% من التغير في الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.
- الاحتمال المرافق لاحصائية فيشر المقدر بـ 0.1632 يشير إلى أن النموذج غير مفسر على العموم.
- أما قيمة احصائية DW التي تبلغ 1.74 تشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتي ما بين المتغيرين .

❖ المرحلة 2: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي (دراسة استقرارية البواقي)

جدول رقم 18: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي

إحصائية T	القيمة الحرجة	مستوى المعنوية
-3.368124	-3.34	5%
-3.368124	-3.04	10%

نرفض u_0 (سلسلة البواقي) مستقرة و هناك تكامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

(انظر الملحق 12)

بما أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الحرجة، يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تفيد بعدم وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي و بالتالي فهي متكاملة من الدرجة 0 و هذا ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل و تكامل ما بين FDI و الإنفاق الحكومي و بالتالي يمكن المرور إلى إنجاز نموذج تصحيح الخطأ.

8-2- نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم 19: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي

Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 07/26/12 Time: 12:38
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022959	0.143517	0.159974	0.8758
D(GS)	0.036867	0.026748	1.378312	0.1955
U(-1)	-0.899179	0.339682	-2.647119	0.0227
R-squared	0.389275	Mean dependent var		0.059951
Adjusted R-squared	0.278234	S.D. dependent var		0.622441
S.E. of regression	0.528806	Akaike info criterion		1.751018
Sum squared resid	3.075989	Schwarz criterion		1.887959
Log likelihood	-9.257124	Hannan-Quinn criter.		1.738341
F-statistic	3.505693	Durbin-Watson stat		1.930211
Prob(F-statistic)	0.066397			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

من الجدول يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة إضافة إلى أن الاحتمال المرافق لإحصائية Tstudent (اختبار معنوية المعلمات) أقل من 0.05، و بالتالي فهو سالب و معنوي وهذا ما يؤكد العلاقة الطويلة الأجل ما بين FDI و الإنفاق الحكومي.

حيث أن قيمة معامل التصحيح الخطأ (-0.8991) تشير إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يعود إلى التوازن الطويل الأجل بأخذ 89.91 % من التعديلات سنويا.

إن معامل D (GS) يظهر بإشارة موجبة دلالة على العلاقة الطردية ما بين FDI و الإنفاق الحكومي، حيث ينتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي بـ 1%، ارتفاعا قدره 0.035 % في الحجم الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير و لكن الإحتمال المرافق له أكبر من 0.05 و بالتالي فإن الإنفاق الحكومي متغير غير مفسر لـ FDI في المدى القصير.

- قيمة معامل التحديد تشير إلى أن الإنفاق الحكومي يفسر فقط 38.92 % من التغير في FDI في المدى القصير .

- احتمال إحصائية فيشر البالغة 0.066 تدل على أن النموذج غير مفسر على العموم عند مستوى معنوية 5 % و لكنه يعتبر مفسرا عند مستوى معنوية 10 % في المدى القصير.

- و بما أن قيمة معامل التحديد (0.3892) أقل من قيمة الإحصائية DW (1.93) فإن النموذج غير زائف و هذا جيد.

8-3- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ:

❖ اختبار مضاعف لاغرانج لارتباط التسلسلي لـ BREUSCH GOD FREY: (انظر الملحق 13)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.8220 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ و هذا جيد.

❖ اختبار عدم ثبات (عدم تحانس) التباين BREUSCH – PAGAN, GOD FREY: (انظر الملحق 14)

بما أن احتمال (CHI^2) المرافق للمقدار ($Obs * R^2$) 0.7344 أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بثبات التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي حسب JARQUE BERA: (انظر الملحق 15)

بما أن احتمال إحصائية Jarque Bera 0.8455 أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية العدمية بأن البواقي موزعة طبيعياً و هذه إشارة جيدة.

و كل هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيد للبواقي و بالتالي يعتبر النموذج جيد و مقبول

9- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية المالية:

9-1- مرحلتى التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER:

❖ المرحلة 1: تقدير المعادلة الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى

معادلة التكامل

$$fdi = 1.677437 - 0.012225 * FINF + e \quad (\text{انظر الملحق 16})$$

يتضح من المعادلة أن معامل الحرية المالية يظهر بإشارة سالبة دلالة على علاقتها الطردية مع FDI فكلما ارتفعت الحرية المالية بـ 1 % أدى ذلك إلى انخفاض FDI بـ 0.012 % في المدى الطويل، ولكن الاحتمال المرافق لهذا المعامل أكبر من 0.05 و هذا يدل على أن الحرية المالية متغير غير معنوي و لا يفسر FDI في المدى الطويل.

- إن قيمة معامل التحديد البالغة 0.07 (7%) أقل بكثير من 60 % و هذا ما يدل على أن الحرية المالية تفسر فقط 7 % من التغير في FDI في المدى الطويل و هذا غير جيد.

- الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر المقدرة بـ 0.98 الأكبر بكثير من 0.05 يشير إلى أن النموذج غير مفسر على العموم في المدى الطويل.

- أما قيمة احصائية DW التي تبلغ 1.64 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين المتغيرين.

❖ المرحلة 2: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي (دراسة استقرارية البواقي)

جدول رقم 20 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية المالية

إحصائية T	القيمة الحرجة	مستوى المعنوية
-3.666617	-3.34	5%
-3.666617	-3.04	10%

نرفض H_0 (سلسلة البواقي) مستقرة و هناك تكامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

(انظر الملحق 17)

بما أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الحرجة، يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تفيد بعدم وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي و بالتالي فإن سلسلة البواقي مستقرة (متكاملة) من الدرجة 0 و هذا ما يدل على وجود تكامل و علاقة طويلة الأجل بين FDI و الحرية المالية و بالتالي يمكن المرور إلى إنجاز نموذج تصحيح الخطأ.

9-2- نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم 21 : نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية المالية

Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 06/21/12 Time: 11:21
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.086173	0.135774	0.634677	0.5386
D(FINF)	0.021774	0.023137	0.941107	0.3669
U(-1)	-0.658769	0.295651	-2.228199	0.0477

R-squared	0.471923	Mean dependent var	0.059951
Adjusted R-squared	0.375909	S.D. dependent var	0.622441
S.E. of regression	0.491724	Akaike info criterion	1.605613
Sum squared resid	2.659723	Schwarz criterion	1.742554
Log likelihood	-8.239291	Hannan-Quinn criter.	1.592937
F-statistic	4.915151	Durbin-Watson stat	2.135465
Prob(F-statistic)	0.029842		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

يظهر من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة و معنوي وهذا ما يؤكد العلاقة الطويلة الأجل ما بين FDI و الحرية المالية.

حيث أن قيمة معامل تصحيح الخطأ -0.6587 تشير إلى سرعة تعديل الاختلال أي أن FDI يعود إلى التوازن الطويل الأجل بأخذ 65.87% من التعديلات سنويا.

إن معامل (FINF) D و الذي يعتبر معامل قصير الأجل يظهر بإشارة موجبة دلالة على العلاقة الطردية ما بين FDI و الحرية المالية في المدى القصير حيث أن ارتفاع الحرية المالية بـ 1% ، يسبب انخفاضا قدره 0.0122% في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير و لكن حسب الاحتمال المرافق لإحصائية T student الأكبر من 0.05 فيمكن القول أن الحرية المالية هي متغير غير مفسر لـ FDI في المدى القصير.

- احتمال إحصائية فيشر البالغة 0.029 أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مفسر على العموم عند مستوى معنوية 5% و هذا جيد.

- و بما أن قيمة معامل التحديد (0.4719) أقل من قيمة إحصائية DW (2.13) فإن النموذج يعتبر غير زائف و هذا جيد.

9-3- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ:

❖ اختبار مضاعف لاغرانج لارتباط التسلسلي لـ BREUSCH GOD FREY: (انظر الملحق 18)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.3167 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ و هذا جيد.

❖ اختبار عدم ثبات (عدم تجانس) التباين BREUSCH – PAGAN, GOD PREY: (انظر الملحق 19)

بما أن احتمال (CHI^2) المرافق للمقدار ($Obs * R^2$) 0.5281 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بثبات التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي حسب JARQUE BERA: (انظر الملحق 20)

بما أن احتمال إحصائية Jarque Bera 0.4886 أكبر من 0.05 ، يتم قبول الفرضية العدمية بأن البواقي موزعة طبيعيا و هذا جيد.

و كل هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيد للبواقي و بالتالي يعتبر النموذج جيد و مقبول.

10-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية:

10-1-مرحلتى التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER:

❖ **المرحلة 1:** تقدير المعادلة الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى

معادلة التكامل

$$fdi=2.601381-0.038090* PR + e \text{ (انظر الملحق 21)}$$

من المعادلة يتضح أن معامل حقوق الملكية يظهر بإشارة سالبة دلالة على علاقتها العكسية مع FDI فكلما ارتفعت حقوق الملكية بـ 1 % أدى ذلك إلى انخفاض FDI بـ 0.038 % في المدى الطويل. إضافة لكون الاحتمال المرافق لهذا المعامل أقل من 0.05 و هذا يشير إلى أن حقوق الملكية متغير معنوي و مفسر للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

- إن قيمة معامل التحديد البالغة 0.5122 (51.22% أقل بقليل من 60 %) تدل على أن حقوق الملكية تفسر 51.22 % من التغير في FDI في المدى الطويل.

- ان الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر المقدرة ب 0.0026 الأقل من 0.05 يشير إلى أن النموذج مفسر على العموم في المدى الطويل.

- أما قيمة احصائية DW التي تبلغ 1.83 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين المتغيرين .

❖ **المرحلة 2:** اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي (دراسة استقرارية البواقي)

جدول رقم 22 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية

إحصائية T	القيمة الحرجة	مستوى المعنوية
-3.199429	-3.34	5%
-3.199429	-3.04	10%
نرفض H_0 (سلسلة البواقي) مستقرة و هناك تكامل		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

(انظر الملحق 22)

بما أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الحرجة (الجدولية) المأخوذة من جدول Mackinnon 1991 يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تفيد بعدم وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي و بالتالي

فإن سلسلة البواقي مستقرة (متكاملة) من الدرجة 0 و هذا ما يدل على وجود تكامل و علاقة طويلة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق الملكية و بالتالي يمكن المرور إلى إنجاز نموذج تصحيح الخطأ.

10-2- نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم 23 : نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية

Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 06/21/12 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.035321	0.101738	-0.347177	0.7350
D(PR)	-0.068594	0.019214	-3.570077	0.0044
U(-1)	-0.861667	0.273019	-3.156071	0.0091
R-squared	0.706785	Mean dependent var		0.059951
Adjusted R-squared	0.653473	S.D. dependent var		0.622441
S.E. of regression	0.366409	Akaike info criterion		1.017277
Sum squared resid	1.476812	Schwarz criterion		1.154218
Log likelihood	-4.120939	Hannan-Quinn criter.		1.004601
F-statistic	13.25757	Durbin-Watson stat		2.195293
Prob(F-statistic)	0.001174			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

من الجدول يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة كما أنه معنوي وهذا ما يؤكد العلاقة الطويلة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية.

حيث أن قيمة معامل تصحيح الخطأ التي تقدر ب (-0.8616) تشير إلى أن FDI يعود إلى التوازن الطويل الأجل بأخذ 86.16 % من التعديل سنويا.

إن معامل D (PR) يظهر بإشارة سالبة دلالة على العلاقة العكسية ما بين FDI و حقوق الملكية في المدى القصير حيث أن ارتفاع حقوق الملكية ب 1%، يؤدي الى انخفاض FDI ب 0.038 % في المدى القصير إضافة إلى كون الاحتمال المرافق لإحصائية T student لهذا المعامل 0.0044 أقل من 0.05 و بالتالي تعتبر حقوق الملكية متغير مفسر لـ FDI في المدى القصير.

- قيمة معامل التحديد تشير إلى أن حقوق الملكية تفسر 70.67 % من التغير في FDI في المدى القصير و هذا جيد.

- احتمال الإحصائية فيشر البالغة 0.0011 أقل من 0.05 و بالتالي فإن النموذج مفسر على العموم و هذا جيد.

- و بما أن قيمة معامل التحديد (0.7067) أقل من قيمة الإحصائية DW (2.19) فإن النموذج يعتبر غير زائف و هذا جيد.

10-3- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ:

❖ اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي لـ BREUSCH GOD FREY:

بما أن احتمال (CHI^2) 0.3810 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ و هذا جيد. (انظر الملحق 23)

❖ اختبار عدم ثبات (عدم تجانس) التباين BREUSCH – PAGAN, GOD PREY:

بما أن احتمال (CHI^2) المرافق للمقدار ($Obs * R^2$) 0.6725 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بثبات التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد. (انظر الملحق 24)

❖ اختبار التوزيع الطبيعي حسب JARQUE BERA:

بما أن احتمال احصائية Jarque Bera 0.6922 أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية العدمية بأن البواقي موزعة طبيعياً و هذه إشارة جيدة. (انظر الملحق 25)
و كل هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيد للبواقي و بالتالي يعتبر النموذج جيد و مقبول.

11- اختبار السببية ل Granger

جدول رقم 24 : اختبار السببية ل Granger

(انظر الملحق 26)

اتجاه السببية	نتيجة سببية GRANGER	احتمال احصائية فيشر
سببية احادية الاتجاه	نرفض الفرضية العدمية و بالتالي سيادة القانون يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر نقبل الفرضية العدمية و بالتالي الاستثمار الاجنبي المباشر لايسبب سيادة القانون	Prob=0.0160<0.05 Prob= 0.7018>0.05
لايوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية و بالتالي الحرية التجارية لاتسبب الاستثمار الاجنبي المباشر نقبل الفرضية العدمية و بالتالي الاستثمار الاجنبي المباشر لايسبب الحرية التجارية	Prob=0.7714>0.05 Prob=0.5753>0.05
سببية احادية الاتجاه	نرفض الفرضية العدمية و بالتالي الحرية الجبانية تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر نقبل الفرضية العدمية و بالتالي الاستثمار الاجنبي المباشر لايسبب الحرية الجبانية	Prob=0.0323<0.05 Prob=0.7936>0.05

الفصل الرابع : الدراسة القياسية لأثر النوعية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

سببية احادية الاتجاه	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الانفاق الحكومي لا يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر نرفض الفرضية العدمية وبالتالي الاستثمار الاجنبي المباشر يسبب الانفاق الحكومي	Prob=0.5983>0.05 Prob=0.0200<0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية المالية لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الحرية المالية	Prob=0.3973>0.05 Prob=0.0978>0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي حقوق الملكية لا تسبب الاستثمار الاجنبي المباشر نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب حقوق الملكية	Prob=0.3238>0.05 Prob=0.6177>0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية التجارية لا تسبب سيادة القانون نقبل الفرضية العدمية وبالتالي سيادة القانون لا يسبب الحرية التجارية	Prob=0.3418>0.05 Prob=0.2032>0.05
سببية احادية الاتجاه	نرفض الفرضية العدمية وبالتالي الحرية الجبانية تسبب سيادة القانون نقبل الفرضية العدمية وبالتالي سيادة القانون لا يسبب الحرية الجبانية	Prob=0.0122<0.05 Prob=0.6550>0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الانفاق الحكومي لا يسبب سيادة القانون نقبل الفرضية العدمية وبالتالي سيادة القانون لا يسبب الانفاق الحكومي	Prob=0.7246>0.05 Prob=0.0907>0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية المالية لا تسبب سيادة القانون نقبل الفرضية العدمية وبالتالي سيادة القانون لا يسبب الحرية المالية	Prob=0.1385>0.05 Prob=0.6985>0.05
سببية احادية الاتجاه	نرفض الفرضية العدمية وبالتالي الحرية الجبانية تسبب الحرية التجارية نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية التجارية لا تسبب الحرية الجبانية	Prob=0.0144<0.05 Prob=0.7303>0.05
سببية احادية الاتجاه	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الانفاق الحكومي لا يسبب الحرية التجارية نرفض الفرضية العدمية وبالتالي الحرية التجارية تسبب الانفاق الحكومي	Prob=0.8156>0.05 Prob=0.0161<0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية المالية لا تسبب الحرية التجارية نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية التجارية لا تسبب الحرية المالية	Prob=0.0594>0.05 Prob=0.4990>0.05
سببية احادية الاتجاه	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي حقوق الملكية لا تسبب الحرية التجارية نرفض الفرضية العدمية وبالتالي الحرية التجارية تسبب حقوق الملكية	Prob=0.2615>0.05 Prob=0.0375<0.05
سببية احادية الاتجاه	نرفض الفرضية العدمية وبالتالي الانفاق الحكومي يسبب الحرية الجبانية نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية الجبانية لا تسبب الانفاق الحكومي	Prob=0.0380<0.05 Prob=0.3159>0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية المالية لا تسبب الحرية الجبانية نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية الجبانية لا تسبب الحرية المالية	Prob=0.2656>0.05 Prob=0.1032>0.05

سببية احادية الاتجاه	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي حقوق الملكية لا تسبب الحرية الجبانية نرفض الفرضية العدمية وبالتالي الحرية الجبانية تسبب حقوق الملكية	Prob=0.6917>0.05 Prob=0.0081<0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية المالية لا تسبب الاتفاق الحكومي نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الاتفاق الحكومي لا يسبب الحرية المالية	Prob=0.6587>0.05 Prob=0.3470>0.05
لا يوجد سببية	نقبل الفرضية العدمية وبالتالي حقوق الملكية لا تسبب الاتفاق الحكومي نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الاتفاق الحكومي لا يسبب حقوق الملكية	Prob=0.2432>0.05 Prob=0.5622>0.05
سببية احادية الاتجاه	نرفض الفرضية العدمية وبالتالي حقوق الملكية تسبب الحرية المالية نقبل الفرضية العدمية وبالتالي الحرية المالية لا تسبب حقوق الملكية	Prob=0.0262<0.05 Prob=1.0000>0.05

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

المبحث الرابع : اختبار JOHANSEN لأثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون:

1-1- اختبار الأثر (TRACE TEST) :

جدول رقم 25 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون

Sample (adjusted): 2004 2010
Included observations: 7 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: **FDI RL**
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.910161	19.57183	15.49471	0.0115
At most 1	0.320393	2.703682	3.841466	0.1001

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Eviews6.0**

بما أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة للاختبار يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرين و بالنسبة للفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر يتم قبولها لكون قيمة إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنويته 5% و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون.

1-2- اختبار الإمكان الأعظم (MAX EIGEN VALUE TEST) :

جدول رقم 26 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.910161	16.86815	14.26460	0.0189
At most 1	0.320393	2.703682	3.841466	0.1001

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Eviews6.0**

بما أن قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود تكامل ما بين المتغيرين و بالنسبة للفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر، يتم قبولها نظرا لكون قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5 % و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك واحدة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون و هكذا تشير كلتا الإحصائيتين إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك ما بين المتغيرين.

1-3- معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون:

$$Fdi=-5.126225*ri \text{ (انظرالملحق 27)}$$

(0.46076)

الإشارة السالبة لسيادة القانون تدل على علاقته العكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل حيث أن انخفاض قدره 5.126 % في الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عن ارتفاع سيادة القانون ب 1 % في المدى الطويل.

فمساهمة سيادة القانون في المناخ الاستثماري للبلد المضيف تتمثل في الحماية الكاملة لحقوق الإنسان و التنفيذ الغير المتحيز من خلال استقلال القضاء إضافة إلى تسيير التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية بواسطة وضوح القوانين و التشريعات و التنفيذ المصدقي لها و لكن هذه العلاقة العكسية قد تكون نتيجة الدورات السابقة لعدم الاستقرار و تردّي الأوضاع الماضية و هذا ما أدى إلى تعود المستثمرين الأجانب على هذه الأوضاع و بالتالي عدم اهتمامهم بالوضعية المتدنية لسيادة القانون.

فبالرغم من وجود تكامل مشترك بين المتغيرين إلا أنه لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بسبب الفترة القصيرة لمعطيات سيادة القانون.

لقد تم إيجاد علاقة عكسية ما بين سيادة القانون و الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، حيث أن ما مضى من أحداث و تردّي الأوضاع أدى إلى تعود المستثمرين الأجانب على تلك الأوضاع و بالتالي عدم اهتمامهم بالوضعية المتدنية لسيادة القانون.

2-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية

2-1- اختبار الأثر:

جدول رقم 27 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية

Sample (adjusted): 1998 2010
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: **FDI TF PR**
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.927089	44.92843	29.79707	0.0005
At most 1	0.529412	10.88775	15.49471	0.2185
At most 2	0.080336	1.088713	3.841466	0.2968

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة للاختبار يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرين و بالنسبة للفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر يتم قبولها لكون قيمة إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و الإنفاق الحكومي.

2-2- اختبار الإمكان الأعظم :

جدول رقم 28 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و

حقوق الملكية

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.927089	34.04068	21.13162	0.0005
At most 1	0.529412	9.799035	14.26460	0.2255
At most 2	0.080336	1.088713	3.841466	0.2968

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود تكامل ما بين المتغيرات و بالنسبة للفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر، يتم قبولها نظرا لكون قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5 % و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك واحدة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و الإنفاق الحكومي و هكذا تشير كلتا الإحصائيتين إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك ما بين المتغيرات.

2-3- معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية

Cointegrating Equation $fdi=0.031955$ TF-0.022311 PR
(انظرالملحق28) (0.00459) (0.00281)

- الإشارة الموجبة للحرية التجارية تدل على علاقتها الطردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل حيث أن ارتفاعا قدره 0.031 % في الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عن ارتفاع الحرية التجارية ب 1 % .

فالحرية التجارية المرتفعة و التي تتمثل في عدم وجود حواجز جمركية (تعريفية) أو غير جمركية أو حتى قلتها تسهل مبادلة السلع و الخدمات مع دول أخرى، فالتجارة الدولية تعطي معلومات حول ظروف البلد و هذا يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من انخفاض معدلات الرسوم و عدد إجراءات التصدير و الاستيراد نظرا لانخفاض التكاليف و العكس صحيح و العلاقة الطردية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية في المدى الطويل تدل على أن الشركات المتعددة الجنسيات ستجد في الجزائر قاعدة إنتاجية عند ارتفاع الحرية التجارية في المستقبل و بالتالي يتم التخطيط للتصدير إلى دول أخرى انطلاقا من هذا البلد.

فحسب KOJIMA (1975) فإن أثر الحرية التجارية يعتمد على طبيعة غرض الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا الاستثمارات التي تسعى إلى الموارد تنتج بمزيد من الحرية التجارية التي تتطلب تسهيلات لاستيراد لوازم استخراج تلك الموارد و تصديرها.

أما إذا شهدت الحرية التجارية انخفاضا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي (الذي يهدف إلى إنتاج سلع وسيطة) سينتثر سلبا لحاجته إلى استيراد معدات الإنتاج و تصدير السلع الوسيطة.

- الإشارة السالبة لحقوق الملكية تدل على علاقتها العكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل حيث أن ارتفاعا قدره 1 % في حقوق الملكية يسبب انخفاضا للاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بـ 0.022 % و هذه العلاقة العكسية في المدى الطويل في الجزائر تشير إلى أن هذا البلد الغني بالموارد الطبيعية له حاجة أقل لحماية حقوق الملكية طالما أن الشريحة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر ستوجه إلى هذا القطاع بغض النظر عن طبيعة حقوق الملكية كما أن أهمية هذه الأخيرة تتفاوت حسب غرض الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تزداد أهميتها في قرارات الاستثمار المتعلقة بالتكنولوجيا العالية و البحوث و التطوير R&D مثل الآليات، الكهربيّات، الصناعات الدوائية، بينما تلك الاستثمارات الموجهة لنشاطات خدماتية توزيعية (التي من المتوقع ان ترتفع تدفقاتها إلى الجزائر) لا تتطلب مستوى مرتفع من حماية حقوق الملكية و إنما تتأثر بحجم السوق الجزائري و حجم طلب المواطنين الجزائريين على الخدمات الأجنبية و قدرتهم الشرائية في المدى الطويل، كذلك حماية حقوق الملكية تكون أقل أهمية مثلا في قطاع إنتاج السيارات أو تركيبها و التي تتطلب مدخلات معقدة و مكلفة من الصعب على الشركات المحلية الجزائرية مجاراتها بذلك.

فالجزائر و غيرها من الدول النامية التي بدأت بإجراء إصلاحات لانظمة حماية حقوق الملكية يجب أن تدرك بأن التغييرات في القوانين هي فقط خطوة أولى و ما لم يتم تخصيص موارد كافية لمراقبة و إدارة حقوق الملكية وتنفيذ القوانين المتعلقة بحمايتها فان المستثمرين الأجانب يقتنعون بأن أنظمة حقوق الملكية و الإصلاحات المرافقة لها لن ترقى إلى تلك المتواجدة في بلدهم الأصل و هذا يؤثر على نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الجزائر في المدى الطويل .

و نظرا لوجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن إنجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

2-4- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

* اختبار درجة التأخر (طول فترة التأخر):

يتم اختيار عدد فترات التباطؤ المناسبة التي تعطي أقل قيمة لمعايير AIC و SC باستعمال معايير درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (ذومتجه) (VAR) و تقريبا كل المعايير اقترحت أن درجة التأخر (طول فترة التأخر) الملائمة هي درجة واحدة على اعتبار أنها العدد الأمثل لاستعماله في النموذج (انظر الملحق 29).

- الجدول الممثل في (الملحق 30) لا يبين قيمة احتمال المعاملات لذلك يتم تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة المربعات الصغرى من اجل الحصول على قيمة احتمال كل معامل بالمعادلة فالحالة الأكثر أهمية هي التي يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر

متغير تابع لهذا يتم تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي التي يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع.

جدول رقم 29 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية

Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 06/26/12 Time: 17:28
Sample (adjusted): 1998 2010
Included observations: 13 after adjustments
D(FDI) = C(1)*(FDI(-1) - 0.0319550481253*TF(-1) + 0.0223106777151*PR(-1) - 0.209928492662) + C(2)*D(FDI(-1)) + C(3)*D(TF(-1)) + C(4)*D(PR(-1)) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-2.374060	0.437869	-5.421852	0.0006
C(2)	0.942911	0.290318	3.247852	0.0117
C(3)	-0.108020	0.020161	-5.357778	0.0007
C(4)	-0.100761	0.026643	-3.781918	0.0054
C(5)	-0.071288	0.094838	-0.751681	0.4738
R-squared	0.840503	Mean dependent var	0.067295	
Adjusted R-squared	0.760755	S.D. dependent var	0.647225	
S.E. of regression	0.316575	Akaike info criterion	0.821212	
Sum squared resid	0.801760	Schwarz criterion	1.038501	
Log likelihood	-0.337881	Hannan-Quinn criter.	0.776550	
F-statistic	10.53943	Durbin-Watson stat	2.019810	
Prob(F-statistic)	0.002823			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

$$D(FDI) = (-2.374060 * (FDI(-1) - 0.0319550481253*TF(-1) + 0.0223106777151*PR(-1) - 0.209928492662)) + 0.942911*D(FDI(-1)) - 0.108020*D(TF(-1)) - 0.100761 *D(PR(-1)) - 0.071288$$

✓ السببية الطويلة الأجل:

يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة و الاحتمال المرافق له أقل من 0.05 أي أنه سالب و معنوي و هذا ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية بمعنى آخر يوجد أثر طويل الأجل لهذه المتغيرات على FDI.

- قيمة معامل التحديد البالغة 0.8405 (84.05%) أكبر من 60% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 84.05% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما قيمة إحصائية فيشر التي تبلغ 0.002 الأصغر من 0.05 تدل على أن كل من الحرية التجارية و حقوق الملكية تفسر معا الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل أي أن النموذج هو مفسر على العموم.

✓ السببية القصيرة الأجل:

إن معامل كل من الحرية التجارية و حقوق الملكية ((C(3) و C(4)) يظهران بإشارة سالبة و معنويان و هذا ما يدل على علاقتهما العكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى كونهما متغيرين مفسرين للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير و التفسير الاقتصادي لهما يكون كما يلي:

- العلاقة العكسية ما بين الحرية التجارية و FDI في المدى القصير تدل على أن هذا الاستثمار هو من النوع القافز للضرائب (TARIFF JUMPER FDI) مثلا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى تزويد الأسواق المحلية الجزائرية و تلبية طلبها سيتخطى الحواجز التجارية المرتفعة لتجنب ارتفاع تكاليف التصدير فهذا الاستثمار الهادف إلى انتاج سلع نهائية هو بديل للتصدير في حالة انخفاض الحرية التجارية، فحسب قاعدة Doing Business فإن وثائق التصدير بلغت 9، و وقت التصدير يقدر ب 17 يوما أما تكلفته فتقدر بـ 1.248 دولار أمريكي للحاوية أما فيما يتعلق بوثائق الاستيراد فتبلغ 9 و تتطلب 27 يوما أما تكلفة الاستيراد فتبلغ 1.318 دولار أمريكي للحاوية حيث قدرت رتبة الجزائر ب 127 في 2012 و بالرغم من هذه الرتبة المتدنية إلا أن FDI شهد ارتفاعا في سنوات (2011،2012) (التي تعتبر فترات قصيرة المدى نسبة إل فترة الدراسة (1996-2010)) خاصة ذلك الموجه لتلبية الطلب المتزايد للسوق المحلي.

- العلاقة العكسية ما بين حقوق الملكية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى القصير تدل على أنه بالرغم من ضعف مستوى حقوق الملكية فإن المستثمرين الأجانب يستمرون في تصدير استثماراتهم إلى الجزائر فحسب منظمة HERITAGE بلغ تنقيط حقوق الملكية 30 فقط لسنة 2012 حيث لا يوجد تقدم عن السنوات الماضية و حسب قاعدة Doing Business فإن رتبة الجزائر فيما يتعلق بحقوق الملكية أصبحت 167 في 2012 بعدما كانت 165 في 2011، حيث بلغت تكاليف تسجيل الملكية 7.1% من الدخل الفردي و تقدر مدتها ب 48 يوم و بالرغم من هذا يستمر FDI بالدخول إلى الجزائر لا سيما ذلك الموجه إلى المحروقات، و مجالات الخدمات و التوزيع.

❖ سببية الحرية التجارية:

جدول رقم 30 : سببية الحرية التجارية

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	28.70579	(1, 8)	0.0007
Chi-square	28.70579	1	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) أقل من 0.05 يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن الحرية التجارية تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

❖ سببية حقوق الملكية :

جدول رقم 31 : سببية حقوق الملكية

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	14.30290	(1, 8)	0.0054
Chi-square	14.30290	1	0.0002

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) هو أقل من 0.05 يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن حقوق الملكية تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

2-5- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي:

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ BREUSCH – PAGAN, GOD FREY: (انظر الملحق 31)

بما أن احتمال (CHI^2) المرافق للمقدار (0.0902 ($Obs \cdot R^2$) أكبر من 0.05 و بالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تفيد بثبات التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد.

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ ARCH: (انظر الملحق 32)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.4405 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية بأنه لا يوجد أثر ARCH و هذا جيد.

❖ اختبار مضاعف لإغراج لإرتباط التسلسلي لـ **BREUSCH- GOD FREY**: (انظر الملحق 33)

بما أن احتمال (Chi^2) 0.6065 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للبواقي و هذا جيد.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب **JARQUE BERA**:

(انظر الملحق 34)

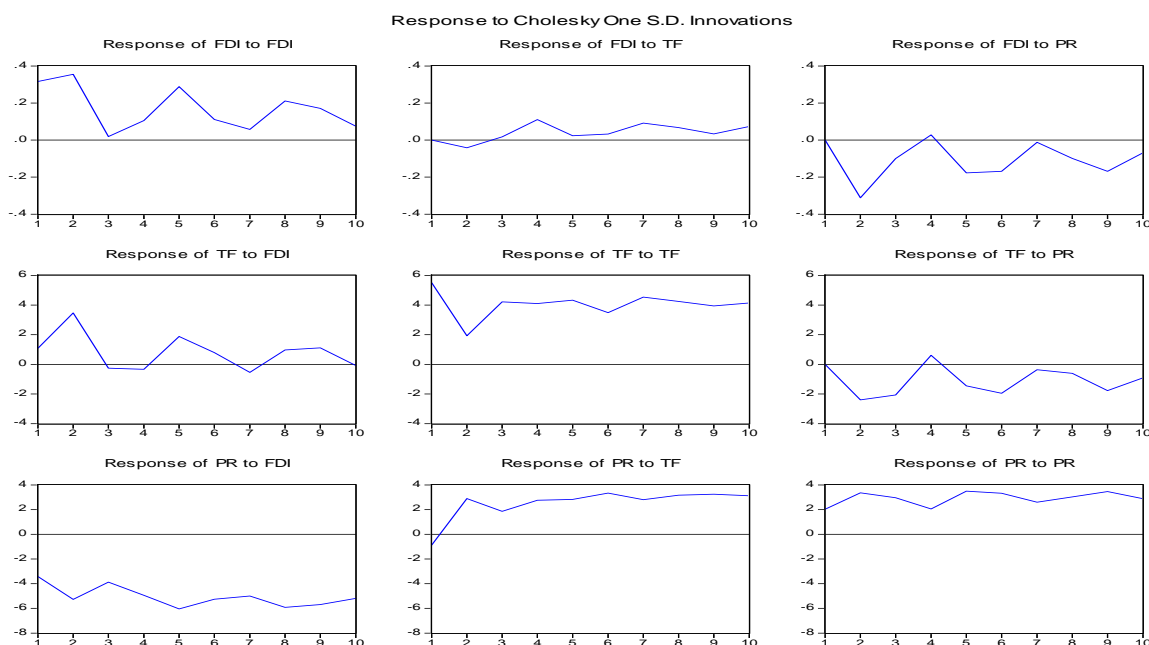
بما أن احتمال إحصائية Jarque Bera 0.8250 أكبر من 0.05، فيتم قبول الفرضية العدمية بأن البواقي موزعة طبيعياً و هذا جيد.

و كل هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيد للبواقي و بالتالي يعتبر النموذج جيد و مقبول.

2-6- دوال الاستجابة و تجزئة التباين للعلاقة FDI,TF, PR:

❖ دوال الاستجابة للعلاقة **FDI,TF, PR:**

شكل رقم 41 : دوال الاستجابة للعلاقة **FDI,TF, PR:**



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Eviews6.0**

• **استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر :**
(انظر الملحق 35)

باعطاء صدمة بوحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة معينة يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى أعلى قيمة بـ 0.35 وحدة في السنة الثانية ثم ينخفض بشدة ليصل إلى أدنى قيمة له بـ 0.01 وحدة في السنة الثالثة ثم يشهد تذبذباً ملحوظاً بالارتفاع و الانخفاض في المجال الموجب.

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الحرية التجارية : (انظر الملحق 35)

باعطاء صدمة بوحدة واحدة في الحرية التجارية يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر سالب بأدنى قيمة له بـ 0.04 وحدة في السنة الثانية ثم يرتفع ابتداء من السنة الثالثة بقيمة 0.01 وحدة ليصل إلى أعلى قيمة له في السنة الرابعة بـ 0.11 وحدة ليشهد بعد ذلك تذبذبا في المجال الموجب.

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في حقوق الملكية : (انظر الملحق 35)

باعطاء صدمة بوحدة واحدة في حقوق الملكية ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في المجال السالب ليصل إلى أدنى قيمة له في السنة الثانية قدرها -0.31 ثم يشهد ارتفاعا في المجال السالب ليصل إلى -0.09 وحدة في السنة الثالثة ثم يصبح موجب لمرة واحدة خلال فترة العشر سنوات القادمة بقيمة 0.02 في السنة الرابعة ثم ينخفض مرة أخرى ليصل إلى -0.17 وحدة في السنة الخامسة و يستمر في التذبذب في المجال السالب و هذا يدل على الأثر السلبي للصدمة في حقوق الملكية على الاستثمار الأجنبي المباشر .

❖ تجزئة التباين للعلاقة FDI, TF, PR :

جدول رقم 32 : تجزئة التباين للعلاقة FDI, TF, PR

Period	S.E.	FDI	TF	PR
1	0.316575	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.570272	69.52017	0.538247	29.94159
3	0.579546	67.42114	0.610828	31.96804
4	0.599942	65.97035	3.981077	30.04858
5	0.689142	67.51484	3.129918	29.35524
6	0.718898	64.44165	3.076923	32.48143
7	0.727064	63.63348	4.581772	31.78475
8	0.766596	64.83390	4.890356	30.27575
9	0.804091	63.44804	4.616072	31.93589
10	0.813821	62.77936	5.325435	31.89520

Period	S.E.	FDI	TF	PR
1	5.617318	3.734058	96.26594	0.000000
2	7.282903	24.95665	64.24849	10.79486
3	8.666604	17.71367	68.99611	13.29022
4	9.612399	14.52299	74.26563	11.21137
5	10.80586	14.51612	74.81669	10.66719
6	11.54926	13.17856	74.62171	12.19973
7	12.42536	11.57391	77.79925	10.62684
8	13.18040	10.83295	79.50730	9.659743
9	13.91657	10.35201	79.35927	10.28872
10	14.54765	9.476027	80.71329	9.810684

Period	S.E.	FDI	TF	PR
1	4.075691	70.52603	4.669454	24.80452
2	8.001449	61.64172	14.32418	24.03410
3	9.551305	59.67710	13.83305	26.48985
4	11.28546	61.87380	15.85568	22.27052
5	13.56796	62.63984	15.30229	22.05787
6	15.29603	61.12537	16.80119	22.07344
7	16.53935	61.41744	17.23560	21.34696
8	18.10518	61.93889	17.45014	20.61097
9	19.56157	61.50927	17.70861	20.78213
10	20.67919	61.33584	18.13067	20.53349

Cholesky
Ordering:
FDI
TF PR

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

لقد بلغ خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الأولى المقبلة 0.31 حيث شهد ارتفاعا ضئيلا ليصل إلى 0.81 في السنة العاشرة القادمة و هذا راجع للحرية التجارية و حقوق الملكية كونها المتغيرات المستقلة للنموذج. (انظر الملحق36)

- حيث تبين تجزئة تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يرجع إلى 69.52 % من صدماته الخاصة إلى 0.53 % من الصدمات في الحرية التجارية و إلى 29.94 % من الصدمات في حقوق الملكية و هذا في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) .

- أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فقد ساهمت نسبة 67.51 % من صدمات الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر كما تسبب فيه 3.12 % من الصدمات في الحرية التجارية و29.35 % من الصدمات في حقوق الملكية.

- بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة القادمة) فقد بلغت مساهمة صدمات الاستثمار الأجنبي المباشر 62.77 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ إضافة الى مساهمة الحرية التجارية التي قدرت ب5.32 % ومساهمة حقوق الملكية البالغة 31.89 %.

حيث تعتبر مساهمة الحرية التجارية في تفسير هذا التباين أكبر في المدى المتوسط و الطويل مقارنة بالمدى القصير، أما حقوق الملكية فهي تقريبا متشابهة ما بين المدى القصير ,المتوسط,الطويل ولكن تعد مساهمة حقوق الملكية اكبر و اهم من مساهمة الحرية التجارية في تفسير تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة عشر سنوات القادمة.

3 - العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية:

3-1- اختبار الأثر:

جدول رقم 33 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية

Sample (adjusted): 1998 2010
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FDI GS PR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.841782	36.70411	29.79707	0.0068
At most 1	0.523322	12.73499	15.49471	0.1249
At most 2	0.212349	3.103107	3.841466	0.0781

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة للاختبار يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرات و بالنسبة للفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر يتم قبولها لكون قيمة إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى

معنوية 5% و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية.

3-2- اختبار الإمكان الأعظم :

جدول 34 رقم : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.841782	23.96912	21.13162	0.0194
At most 1	0.523322	9.631886	14.26460	0.2372
At most 2	0.212349	3.103107	3.841466	0.0781

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود تكامل ما بين المتغيرات و بالنسبة للفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر يتم قبولها نظرا لكون قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك واحدة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية و هكذا تشير كلتا الإحصائيتين إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك ما بين المتغيرات.

3-3- معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق

الملكية:

Cointegrating Equation FDI = +0.067613 GS - 0.017700 PR
(انظر الملحق 37) (0.00420) (0.00999)

- الإشارة الموجبة للإنفاق الحكومي تدل على علاقته الطردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل حيث أن ارتفاعا قدره 0.067% في الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عن ارتفاع قدره 1% في الإنفاق الحكومي.

فالحرية من الحكومة تعني الحجم الذي تعتمد فيه الحكومات على خيارات الفرد و السوق أكثر من العمليات السياسية لتخصيص الموارد و السلع فالإنفاق الحكومي يقيس مدى كفاءة الحكومة في استعمال الموارد العمومية.

إن تخفيض حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل سيترك موارد أكثر للقطاع الخاص و قيود أقل على السوق فهذا يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما يقود ارتفاع الإنفاق الحكومي المتمثل في التحرر الضعيف من الحكومة إلى تنافس القطاع العمومي الجزائري مع الاعوان الخواص من خلال التدخل في اسعار السوق و هذا يؤثر سلبا على التخصيص الامثل للموارد و هذا ما يقود إلى إحياء FDI في الجزائر على المدى الطويل. و النقاط الآثار الايجابية للتحرر من الحكومة يتطلب النزح التدريجي للتأثير على الأسعار من خلال الإعلانات المالية.

- الإشارة السالبة لحقوق الملكية تدل على علاقتها العكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل حيث أن ارتفاعا قدره 1 % في حقوق الملكية يسبب انخفاضا للاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 0.017 % (نفس التفسير الاقتصادي السابق).

و نظرا لوجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن إنجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

3-4- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

جدول رقم 35 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية
(انظر الملحق 38)

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 06/26/12 Time: 20:49

Sample (adjusted): 1998 2010

Included observations: 13 after adjustments

D(FDI) = C(1)*(FDI(-1) - 0.0676130745973*GS(-1) + 0.0177003506492

*PR(-1) + 2.81329139129) + C(2)*D(FDI(-1)) + C(3)*D(GS(-1)) + C(4)

*D(PR(-1)) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.989984	0.697654	-1.419018	0.1937
C(2)	0.256568	0.557367	0.460322	0.6575
C(3)	-0.058419	0.026573	-2.198409	0.0591
C(4)	-0.023668	0.042154	-0.561466	0.5899
C(5)	0.063013	0.178972	0.352084	0.7339

R-squared 0.456475

Mean dependent var 0.067295

Adjusted R-squared 0.184712

S.D. dependent var 0.647225

S.E. of regression 0.584401

Akaike info criterion 2.047264

Sum squared resid 2.732197

Schwarz criterion 2.264553

Log likelihood -8.307218

Hannan-Quinn criter. 2.002602

F-statistic 1.679681

Durbin-Watson stat 2.238479

Prob(F-statistic) 0.246624

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

$$D(\text{FDI}) = -0.989984*(\text{FDI}(-1) - 0.0676130745973*\text{GS}(-1) + 0.0177003506492*\text{PR}(-1) + 2.81329139129)) + 0.256568*D(\text{FDI}(-1)) - 0.058419*D(\text{GS}(-1)) - 0.023668*D(\text{PR}(-1)) + 0.063013$$

✓ السببية الطويلة الأجل:

يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة و الاحتمال المرافق له أكبر من 0.05 و بالتالي هو غير معنوي و هذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية و الاحتمال المرافق لمعامل تصحيح الخطأ أكبر من 0.05 و بالتالي هو غير معنوي.

- قيمة معامل التحديد البالغة 0.4564 (45.64%) أقل من 60% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 45.64% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا غير جيد.

أما قيمة إحصائية فيشر التي تبلغ 0.24 (الأكثر من 0.05) تدل على أن كل من الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية لا تفسران معا الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل أي أن النموذج هو غير مفسر بشكل تام أو عموماً.

✓ السببية القصيرة الأجل:

إن معامل كل من الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية يظهر بإشارة سالبة و هذا يشير إلى علاقتهما العكسية مع FDI و لكن وفقاً للاحتمال المرافق لمعامل كل من المتغيرين الأكبر من 0.05 يتضح أن هذين المتغيرين غير معنويان و لا يفسران الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير بالرغم من كون الإنفاق الحكومي متغير معنوي و مفسر ل FDI عند مستوى معنوية 10%.

- و العلاقة العكسية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي في المدى القصير تدل على أن FDI الموجه للجزائر يتأثر بحجم الإنفاق الحكومي الموجه للتعليم ، الصحة، البنى التحتية، النقل، الاتصالات و التي تعتبر عناصر مهمة لجذب FDI.

فرغم تراجع الحرية من الحكومة من 62.4 سنة 2011 إلى 47.9 سنة 2012 (حسب منظمة HERITAGE) إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد ملحوظ دلالة على انه يستجيب للتحسينات في التعليم، النقل ، الاتصالات خصوصاً البنى التحتية خاصة و أن أغلب FDI الوارد إلى الجزائر يتجه نحو مجال المحروقات، الطاقة و النقل.

❖ سببية الإنفاق الحكومي:

جدول رقم 36 : سببية الإنفاق الحكومي

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	4.833001	(1, 8)	0.0591
Chi-square	4.833001	1	0.0279

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) أقل من 0.05 يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة أي أن الإنفاق الحكومي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

❖ سببية حقوق الملكية:

جدول رقم 37 : سببية حقوق الملكية

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.315244	(1, 8)	0.5899
Chi-square	0.315244	1	0.5745

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) أكبر من 0.05 و بالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تفيد بأن حقوق الملكية لا تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

3-5- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي:

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ BREUSCH – PAGAN, GOD FREY: (انظر الملحق 39)

بما أن احتمال (CHI^2) المرافق للمقدار ($Obs * R^2$) 0.0915 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بثبات التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد.

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ ARCH: (انظر الملحق 40)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.8627 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية بأنه لا يوجد أثر ARCH و هذا جيد.

❖ اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي لـ BREUSCH GOD FREY: (انظر الملحق 41)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.0501 تقريبا أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للبقايا و هذا تقريبا مقبول.

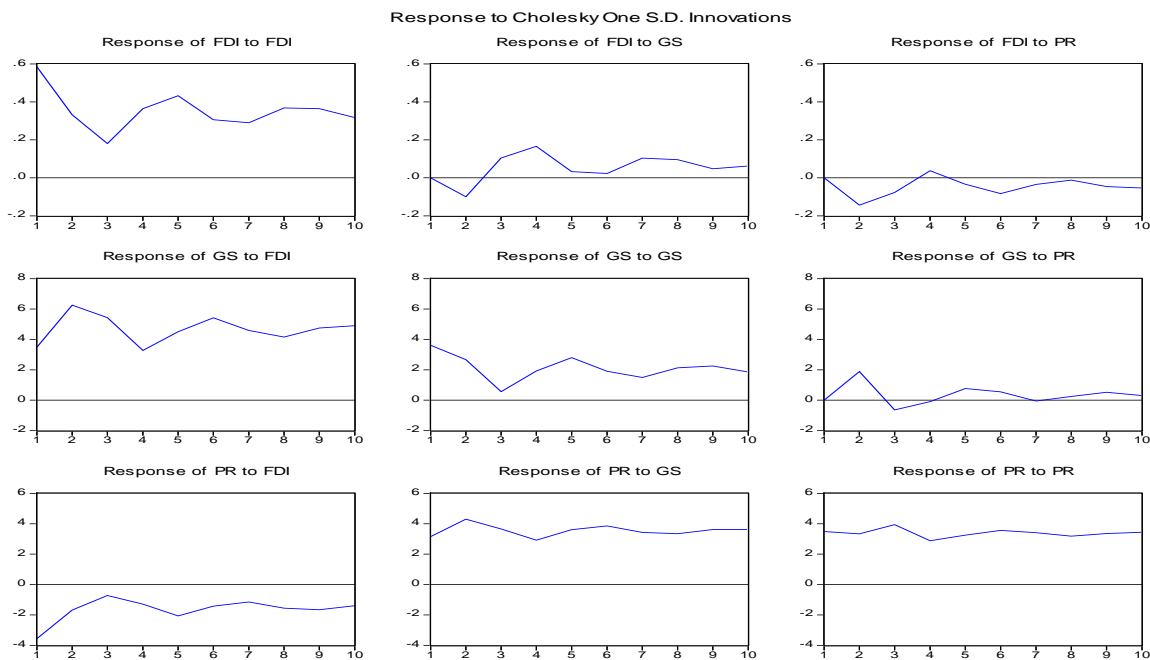
❖ اختبار التوزيع الطبيعي حسب JARQUE BERA: (انظر الملحق 42)

بما أن احتمال إحصائية Jarque Bera 0.5760 هو أكبر من 0.05، فيتم قبول الفرضية العدمية بأن البواقي موزعة طبيعيا و هذا جيد.
و كل هذه الاختبارات التشخيصية تشير إلى السلوك الجيد للبقايا و بالتالي يعتبر النموذج مقبول.

3-6- دوال الاستجابة و تجزئة التباين للعلاقة FDI,GS, PR:

❖ دوال الاستجابة للعلاقة FDI,GS, PR:

شكل رقم 42 : دوال الاستجابة للعلاقة FDI,GS, PR



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر : (انظر الملحق 43)

بإعطاء صدمة بوحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة معينة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر و انطلاقا من أعلى قيمة له قدرها 0.58 وحدة في السنة الأولى ينخفض ليصل إلى أدنى قيمة له قدرها 0.18 وحدة في السنة الثالثة ثم يرتفع ليصل إلى 0.43 وحدة في السنة الخامسة و يستمر في التذبذب انخفاضا و ارتفاعا في المجال الموجب .

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الإنفاق الحكومي : (انظر الملحق 43)

بإعطاء صدمة بوحدة واحدة في الإنفاق الحكومي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر و انطلاقا من القيمة المعدومة في السنة الأولى ينخفض ليصل إلى أدنى قيمة له قدرها -0.09 وحدة في السنة الثانية ثم يرتفع ليصل إلى أعلى قيمة له في فترة عشر سنوات القادمة قدرها 0.16 وحدة في السنة الرابعة و يستمر في التذبذب انخفاضا و ارتفاعا في المجال الموجب .

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في حقوق الملكية : (انظر الملحق 43)

بإعطاء صدمة بوحدة واحدة موجبة في حقوق الملكية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر و انطلاقا من قيمة معدومة في السنة الأولى ينخفض ليصل إلى أدنى قيمة سالبة له قدرها 0.14 - وحدة في السنة الثانية ثم يرتفع ليصل إلى أعلى قيمة موجبة له قدرها 0.03 وحدة في السنة الرابعة ثم يكرر الانخفاض مرة أخرى و الاتجاه في المجال السالب بقيمة قدرها 0.03 - وحدة في السنة الخامسة كما يستمر بالتذبذب في المجال السالب و هذا يدل على الأثر السلبي و العكسي للصدمة في حقوق الملكية على قيم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العشر سنوات القادمة.

❖ تجزئة التباين للعلاقة FDI,GS, PR :

جدول رقم 38 : تجزئة التباين للعلاقة FDI,GS, PR

Period	S.E.	FDI	GS	PR
1	0.584401	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.694453	93.67973	2.050431	4.269837
3	0.729286	91.08149	3.928295	4.990214
4	0.832700	89.00362	6.969371	4.027009
5	0.939379	91.10768	5.599119	3.293197
6	0.991788	91.26269	5.076476	3.660837
7	1.039115	90.92859	5.626873	3.444538
8	1.106593	91.24240	5.708487	3.049114
9	1.166826	91.79563	5.304567	2.899803
10	1.212004	91.94208	5.177761	2.880163

ce Decom position of GS:				
Period	S.E.	FDI	GS	PR
1	5.026229	48.26862	51.73138	0.000000
2	8.661148	68.32789	26.94843	4.723677
3	10.25896	76.73687	19.50743	3.755704
4	10.94046	76.44794	20.24174	3.310318
5	12.18430	75.31944	21.61984	3.060714
6	13.48162	77.68482	19.64694	2.668235
7	14.32059	79.12595	18.50764	2.366413
8	15.06501	79.10495	18.73071	2.164341
9	15.96507	79.29632	18.66809	2.035592
10	16.80437	80.06503	18.06419	1.870775

Varian ce Decom position of PR:				
Period	S.E.	FDI	GS	PR
1	5.897888	36.37521	28.73525	34.88953
2	8.201075	22.99015	42.43169	34.57816
3	9.835302	16.51960	43.34433	40.13607
4	10.73302	15.32225	43.77735	40.90040
5	11.95957	15.32864	44.35496	40.31640
6	13.14183	13.87318	45.36784	40.75897
7	14.05181	12.80416	45.65129	41.54455
8	14.87237	12.51780	45.80160	41.68060
9	15.75806	12.26192	46.08791	41.65017
10	16.59027	11.76609	46.35199	41.88192

Choles ky Orderin g: FDI GS PR				
--	--	--	--	--

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

لقد بلغ تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الأولى المقبلة 0.58 حيث شهد ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 1.21 في السنة العاشرة القادمة و هذا راجع لتوليفة المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية). (انظر الملحق 44)

- حيث تبين تجزئة تباين خطأ التنبؤ لـ FDI أنه يعود إلى 93.67 % من صدماته الخاصة و 2.05 % من صدمات الإنفاق الحكومي و 4.26 % من صدمات في حقوق الملكية و هذا في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) .

- و في المدى المتوسط (السنة الخامسة القادمة) فقد ساهمت نسبة 91.10 % من صدمات الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تباين خطأ تنبؤ الاستثمار الأجنبي المباشر كما تسببت فيه نسبة 5.59 % من صدمات الإنفاق الحكومي و 3.29% من صدمات حقوق الملكية.

- أما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية) فقد بلغت مساهمة صدمات FDI 91.94 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ إضافة إلى مساهمة صدمات الإنفاق الحكومي التي قدرت بـ 5.17 % و مساهمة حقوق الملكية البالغة 2.88 % و بالتالي يتضح من الجدول أن مساهمة الإنفاق الحكومي في تفسير تباين خطأ التنبؤ هي مستقرة نوعا ما في المدى المتوسط و الطويل بقيمة أكبر مما هي عليه في الفترات الأولى للمدى القصير، بينما تعد مساهمة حقوق الملكية أهم في المدى القصير مقارنة بما هي عليه في المدى الطويل و رغم النسب المتقاربة إلا أن مساهمة الإنفاق الحكومي كانت أهم من مساهمة حقوق الملكية في تفسير تباين خطأ تنبؤ الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية:

4-1- اختبار الأثر:

جدول رقم 39 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية

Date: 07/23/12 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1998 2010
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FDI PR FINF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.872267	39.41150	29.79707	0.0029
At most 1	0.533034	12.65998	15.49471	0.1279
At most 2	0.191315	2.760494	3.841466	0.0966

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة للاختبار يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرات و بالنسبة للفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر يتم قبولها لكون قيمة إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى

معنوية 5% و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية.

4-2- اختبار الإمكان الأعظم:

جدول رقم 40 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.872267	26.75152	21.13162	0.0073
At most 1	0.533034	9.899487	14.26460	0.2186
At most 2	0.191315	2.760494	3.841466	0.0966

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود تكامل ما بين المتغيرات و بالنسبة للفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر، يتم قبولها نظرا لكون قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% و بالتالي توجد علاقة تكامل واحدة ما بين FDI و حقوق الملكية و الحرية المالية حسب كل من الإحصائيتين.

4-3- معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية

المالية:

Cointegrating Equation FDI=- 0.349333 FINF +0.332707 PR

(انظر الملحق 45)

(0.05222) (0.05766)

الإشارة الموجبة لحقوق الملكية تدل على علاقتهما الطردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل حيث أن ارتفاعا قدره 0.3327% في الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عن ارتفاع حقوق الملكية ب 1% في المدى الطويل.

و هذه العلاقة مطابقة لما جاء به الاقتصاد المؤسسي الجديد على اعتبار أن الحماية الجيدة لحقوق الملكية تشجع دخول FDI عبر تخفيض الخطر، التقليد (التزوير)، المصادرة، عدم التأكد و بالتالي تخفيض تكاليف الصفقات، كما أنها تعكس انخفاض مستوى الفساد في النظام القضائي و القدرة على تنفيذ العقود. و في حالة الجزائر فإن كل من التنفيذ الغير الكافي للقواعد و الإجراءات القانونية المرتفعة و التطبيق الذي يأخذ وقت طويل الذي يقف جنبا إلى جنب مع جهود تحسين الإطار القانوني لحقوق الملكية هو الذي

يتسبب في انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجالات التكنولوجيا، البحوث و التطوير و تفادي هذه المشاكل سيؤدي إلى ارتفاع FDI في هذه الميادين المهمة.

- الإشارة السالبة للحرية المالية تدل على علاقتها العكسية مع FDI في المدى الطويل حيث أن ارتفاع الحرية المالية بـ 1 % يؤدي الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.349%.

فقد سبق و وجد HAUSMANN, FERNANDEZ ARIAS (2000) ان حصة FDI الداخلة تكون أكبر في الدول ذات التخلف المالي و الضعف المؤسساتي المالي و ضعف الحرية المالية و الأسواق المالية الأقل تطور.

فهناك جهود مبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لجذب FDI خاصة تلك الموجهة لتنمية القطاع المالي، كالسماح بدخول البنوك الأجنبية لتعزيز المنافسة و تقديم أدوات مالية جديدة و الدخول إلى الأسواق المالية العالمية و الارتقاء إلى المعايير العالمية، فهذه العلاقة العكسية تدل على ان FDI سيكون البديل لتنمية القطاع المالي المحلي الجزائري، إضافة لكون عدم توفر المعلومة لدى المستثمرين الأجانب يقف وراء عدم التأثير الإيجابي لجهود تحسين الحرية المالية على جذب الحجم المعتبر من الاستثمار الأجنبي المباشر .

فنظرا لوجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

4-4- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

جدول رقم 41 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية (انظر الملحق 46)

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 07/23/12 Time: 14:43

Sample (adjusted): 1998 2010

Included observations: 13 after adjustments

$$D(FDI) = C(1) * (FDI(-1) - 0.332706576282 * PR(-1) + 0.349332655836 * FINF(-1) - 2.64428883426) + C(2) * D(FDI(-1)) + C(3) * D(PR(-1)) + C(4) * D(FINF(-1)) + C(5)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.164526	0.069996	-2.350495	0.0466
C(2)	-0.763520	0.473588	-1.612205	0.1456
C(3)	-0.102912	0.053010	-1.941374	0.0882
C(4)	0.050438	0.032385	1.557454	0.1580
C(5)	0.070147	0.173062	0.405328	0.6959
R-squared	0.490453	Mean dependent var		0.067295
Adjusted R-squared	0.235680	S.D. dependent var		0.647225
S.E. of regression	0.565839	Akaike info criterion		1.982710
Sum squared resid	2.561393	Schwarz criterion		2.199998
Log likelihood	-7.887613	Hannan-Quinn criter.		1.938047
F-statistic	1.925056	Durbin-Watson stat		2.628252
Prob(F-statistic)	0.199661			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

$$D(FDI) = -0.164526 * (FDI(-1) - 0.332706576282 * PR(-1) + 0.349332655836 * FINF(-1) - 2.64428883426) - 0.763520 * D(FDI(-1)) - 0.102912 * D(PR(-1)) + 0.050438 * D(FINF(-1)) + 0.070147$$

✓ السببية الطويلة الأجل:

يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة و الاحتمال المرافق له أقل من 0.05 أي أنه سالب و معنوي و بالتالي توجد علاقة طويلة الأجل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية .

- قيمة معامل التحديد البالغة 0.4904 (49.04%) أقل من 60% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط 49.04% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما قيمة إحصائية فيشر التي تبلغ 0.1999 أكبر من 0.05 و هذا ما يدل على أن كل من حقوق الملكية و الحرية المالية لا تفسر معاً الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل أي أن النموذج هو غير مفسر على العموم.

✓ السببية القصيرة الأجل:

يظهر معامل حقوق الملكية بإشارة سالبة دلالة على علاقته العكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير إضافة إلى أن الاحتمال المرافق لهذا المعامل هو 0.08 و هذا يعني أن حقوق الملكية ليست متغير معنوي و لا مفسر لـ FDI عند مستوى معنوية 5 % بينما له دلالة إحصائية لتفسير المتغير التابع عند مستوى معنوية 10 % في المدى القصير.

أما معامل الحرية المالية يظهر بإشارة موجبة دلالة على علاقته الطردية مع FDI و لكنه غير معنوي لتفسيره في المدى القصير.

فالتفسير الاقتصادي للعلاقة الطردية ما بين الحرية المالية و FDI في الجزائر تدل على أن تحسين السوق المالي بالابتعاد عن تدخل الحكومة و تقليل القيود المفروضة على الائتمان المصرفي يمكن الموردين المحليين من الاستثمار في تطوير التكنولوجيا و الآليات أي بعث إشارة جيدة بتوفر الموردين إضافة إلى انخفاض العوائق البيروقراطية لتسهيل حركة رؤوس الأموال و تحسين فرص الحصول على التمويل.

و كذلك الاستمرار مع عدم كفاءة النظام المالي و ثقل البيروقراطية كالوقت المستغرق للحصول على إذن رسمي من البنك المركزي (فحسب قاعدة Doing Business فإن رتبة الجزائر في الحصول على قرض هي 150 كما يبلغ عمق معلومة قرض الائتمان في سلم التنقيط 3/6 فقط و كذا مؤشر قوة الحقوق القانونية فيما يتعلق بالحصول على قرض بلغ 3/6 فقط و كان هناك تراجع بـ 11 رتبة عن 2011) يدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى تجنب كل هذا و عدم توجيه FDI إلى الجزائر، فتقليل تدخل الحكومة في تخصيص الموارد المالية و إزالة العراقيل يسمح بذهاب الأموال إلى الشركات القادرة على توليد عائدات أكبر و كذا دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مهمة لترفع انتعاش الاقتصاد الجزائري في المستقبل، و لكن نتائج النموذج توضح بأن الحرية المالية لا تفسر FDI في المدى القصير.

❖ سببية الحرية المالية:

جدول رقم 42 : سببية الحرية المالية

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.425661	(1, 8)	0.1580
Chi-square	2.425661	1	0.1194

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية أي أن الحرية المالية لا تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

❖ سببية حقوق الملكية :

جدول رقم 43 : سببية حقوق الملكية

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.768935	(1, 8)	0.0882
Chi-square	3.768935	1	0.0522

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) هو أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية أي أن حقوق الملكية لا تسبب FDI في المدى القصير عند مستوى معنوية 5%، بينما تتحقق السببية عند مستوى معنوية 10%.

4-5- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي :

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ BREUSCH – PAGAN, GOD FREY : (انظر الملحق 47)

بما أن احتمال (CHI^2) المرافق للمقدار ($Obs * R^2$) 0.2988 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بثبات التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد.

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ ARCH : (انظر الملحق 48)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.2904 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية بأنه لا يوجد أثر ARCH و هذا جيد.

❖ اختبار مضاعف لاغرانج لارتباط التسلسلي لـ BREUSCH GOD FREY : (انظر الملحق 49)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.0074 أقل من 0.05 يتم رفض الفرضية العدمية لصالح الفرضية البديلة التي تفيد بوجود ارتباط تسلسلي للبواقي و هذا غير جيد.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب JARQUE BERA : (انظر الملحق 50)

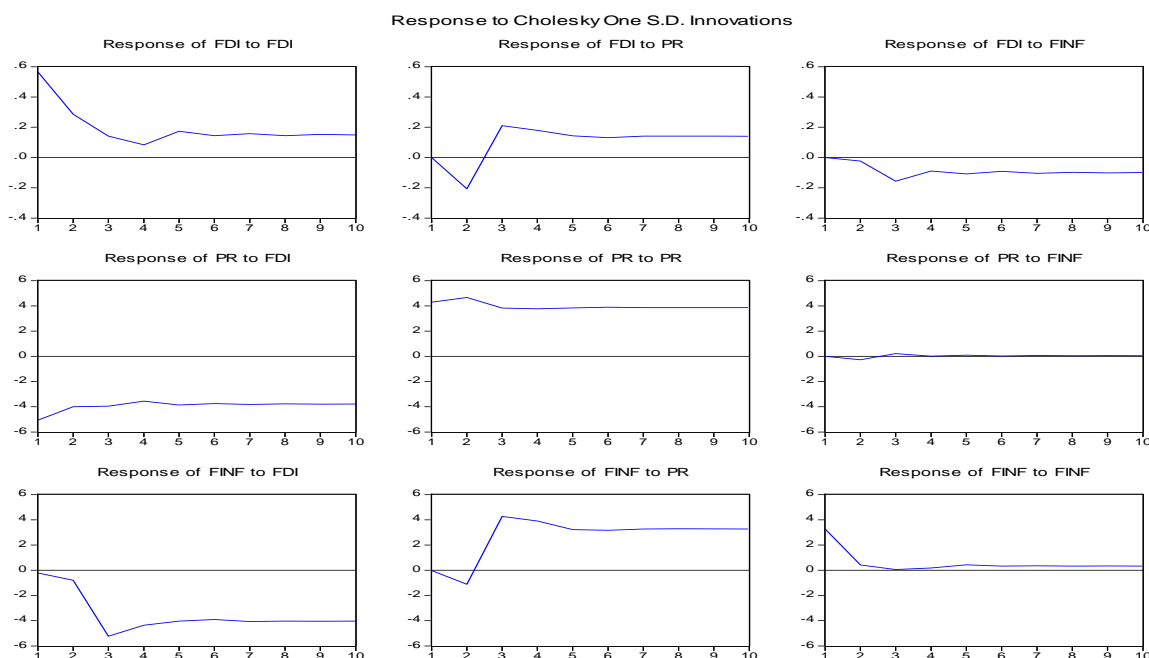
بما أن احتمال إحصائية Jarque Bera 0.2623 أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية العدمية بأن البواقي موزعة طبيعياً.

لكن وجود الارتباط التسلسلي للبواقي هو الذي يقلل من أهمية النموذج .

4-6- دوال الاستجابة دوال الاستجابة و تجزئة التباين للعلاقة FDI, PR, FINF:

❖ دوال الاستجابة دوال الاستجابة للعلاقة FDI, PR, FINF:

شكل رقم 43 : دوال الاستجابة للعلاقة FDI, PR, FINF



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر: (انظر الملحق 51)

(الملحق 51)

بعد إعطاء صدمة موجبة في الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه و ابتداء من السنة الأولى القادمة بقيمة قدرها 0.56 وحدة يبدأ بالانخفاض ليصل إلى أدنى قيمة له قدرها 0.08 وحدة في السنة الرابعة ثم يرتفع ليصل إلى 0.17 وحدة في السنة الخامسة و بعد ذلك يصبح شبه مستقر في المجال الموجب.

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في حقوق الملكية: (انظر الملحق 51)

بعد إعطاء صدمة موجبة في حقوق الملكية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر و انطلاقا من قيمة معدومة في السنة الأولى ينخفض ليصل إلى أدنى قيمة له قدرها -0.20 وحدة و هذا في السنة الثانية ثم يرتفع ليصل إلى أعلى قيمة له قدرها 0.21 وحدة في السنة الثالثة ثم يبدأ بالانخفاض و انطلاقا من السنة السابعة المقبلة يشهد استقرارا عند القيمة 0.14 وحدة حتى السنة العاشرة المقبلة.

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الحرية المالية: (انظر الملحق 51)

بعد إعطاء صدمة موجبة في الحرية المالية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر و انطلاقا من قيمة معدومة في السنة الأولى يشهد انخفاضا يصل إلى أدنى قيمة له في السنة الثالثة القادمة قدرها -0.15 وحدة ثم ترتفع قليلا في السنة الرابعة القادمة إلى قيمة -0.08 و بعد هذا يشهد تذبذبا منتظما نزولا و صعودا من القيمة -0.10 إلى القيمة -0.09 إلى غاية السنة العاشرة المستقبلية.

❖ تجزئة التباين للعلاقة FDI, PR, FINF:

جدول رقم 44 : تجزئة التباين للعلاقة FDI, PR, FINF

Respo nse of FDI: Period	FDI	PR	FINF
1	0.565839	0.000000	0.000000
2	0.285923	-0.206817	-0.023016
3	0.141417	0.211138	-0.156613
4	0.084103	0.179692	-0.088956
5	0.173858	0.143936	-0.108023
6	0.144630	0.130859	-0.091502
7	0.157735	0.141561	-0.104497
8	0.144854	0.141457	-0.097773
9	0.152876	0.141766	-0.101518
10	0.148816	0.140595	-0.099015

Respo nse of PR: Period	FDI	PR	FINF
1	-5.058028	4.296205	0.000000
2	-3.999048	4.670115	-0.269885
3	-3.948140	3.826561	0.220098
4	-3.558776	3.765451	0.006533
5	-3.857650	3.834899	0.093722
6	-3.751544	3.888827	0.021968
7	-3.815230	3.862879	0.070077
8	-3.764258	3.863868	0.044485
9	-3.793802	3.860355	0.059728
10	-3.777689	3.864517	0.049854

Respo nse of FINF: Period	FDI	PR	FINF
1	-0.220054	-0.020401	3.271081
2	-0.795893	-1.113260	0.422296
3	-5.234606	4.265801	0.062126
4	-4.360513	3.900990	0.177319
5	-4.032836	3.227379	0.429689
6	-3.901301	3.167951	0.333791
7	-4.063290	3.265598	0.346701
8	-4.032293	3.295627	0.324033
9	-4.045275	3.277110	0.343291
10	-4.025961	3.274157	0.334683

Cholesky
Ordering:
FDI
PR
FINF

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

لقد بلغ تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الأولى القادمة 0.56 حيث شهد ارتفاعا ضئيلا جدا وصل إلى 0.95 في السنة العاشرة القادمة و هذا راجع لحقوق الملكية و الحرية المالية كونها المتغيرات المستقلة للنموذج. (انظر الملحق 52)

- حيث تبين تجزئة تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يعود إلى 90.27 % من صدماته الخاصة و إلى 9.60 % من صدمات حقوق الملكية والى 0.11 % من الصدمات في الحرية المالية و هذا في المدى القصير (السنة الثانية القادمة) .

- أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فقد ساهمت نسبة 71.28 % من صدمات FDI في تفسير تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر كما تسبب فيه 21.78 % من الصدمات في حقوق الملكية و 6.92 % من الصدمات في الحرية المالية.

- بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة القادمة) فقد بلغت مساهمة صدمات FDI 63.32 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مساهمة حقوق الملكية التي قدرت بـ 26.30 % و مساهمة الحرية المالية البالغة 10.37 %.

حيث تعد مساهمة حقوق الملكية في تفسير تباين خطأ التنبؤ لـ FDI في المدى الطويل أكبر و أهم مقارنة بما هي عليه في المدى القصير، و كذلك نفس الأمر بالنسبة لمساهمة صدمات الحرية المالية و لكن تعتبر مساهمة صدمات حقوق الملكية أهم من مساهمة الحرية المالية في تفسير تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر.

5- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية:

5-1- اختبار الأثر:

جدول رقم 45 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية

Date: 07/25/12 Time: 19:41
Sample (adjusted): 1998 2010
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FDI FF PR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.934844	50.51961	29.79707	0.0001
At most 1	0.683995	15.01698	15.49471	0.0589
At most 2	0.003148	0.040995	3.841466	0.8395

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة للاختبار يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرات و بالنسبة للفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر يتم قبولها لكون قيمة إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة ما بين FDI و الحرية الجبائية و حقوق الملكية.

5-2- اختبار الإمكان الأعظم :

جدول رقم 46 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.934844	35.50263	21.13162	0.0003
At most 1 *	0.683995	14.97598	14.26460	0.0385
At most 2	0.003148	0.040995	3.841466	0.8395

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود تكامل ما بين المتغيرات و بالنسبة للفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر، أيضا يتم رفضها نظرا لكون قيمة إحصائية الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % و بالتالي نمر إلى اختبار الفرضية العدمية الأخرى التي تفيد بوجود علاقتي تكامل على الأكثر التي يتم قبولها لكون القيمة الإحصائية للإمكان الأعظم أقل من القيمة الحرجة عند 5%.

و نظرا لاختلاف النتيجة حول عدد علاقات التكامل المتواجدة بين المتغيرات حسب الإحصائيتين فكما تم الإشارة له نظريا يتم الأخذ بعين الاعتبار نتيجة إحصائية الأثر لما لها من قوة أكبر و بالتالي توجد علاقة تكامل واحدة و طويلة الاجل ما بين FDI و الحرية الجبائية و حقوق الملكية.

5-3- معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق

الملكية:

$$PR = 0.581736 * FF + 0.468816 * FDI \text{ (انظر الملحق 53)}$$

- الإشارة الموجبة للحرية الجبائية تدل على علاقتها الطردية مع FDI في المدى الطويل حيث ان ارتفاعا قدره 0.4688 في الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عن ارتفاع الحرية الجبائية ب 1 % في المدى الطويل.

- إن انخفاض الحرية الجبائية المتمثل في ارتفاع الضرائب في الجزائر في المدى الطويل يؤدي إلى تخفيض معدل العائد على رأسمال و هذا ما يتجنبه المستثمرين الأجانب لا سيما من دول الإعفاء الضريبي.

- أما ارتفاع الحرية الجبائية يساهم في جذب FDI لاسيما في القطاعات الإنتاجية و التصنيعية و هذا مهم للمستقبل الصناعي للجزائر خاصة في حالة استمرار جهود تحسين الحرية التجارية .

- الإشارة الموجبة لحقوق الملكية تدل على علاقتها الطردية مع FDI في المدى الطويل حيث أن ارتفاع حقوق الملكية ب 1 % يؤدي إلى ارتفاع FDI ب 0.5817% و نظرا لوجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن المرور الى إنجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

4-5- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

جدول رقم 47 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية

(انظر الملحق 54)

Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 07/25/12 Time: 19:43
Sample (adjusted): 1998 2010
Included observations: 13 after adjustments
D(FDI) = C(1)*(FDI(-1) - 0.468816055313*FF(-1) - 0.581736195517*PR(-1) + 50.6466638025) + C(2)*D(FDI(-1)) + C(3)*D(FF(-1)) + C(4)*D(PR(-1)) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.184087	0.064253	-2.865016	0.0210
C(2)	-0.626231	0.276240	-2.266984	0.0531
C(3)	-0.001553	0.038362	-0.040481	0.9687
C(4)	-0.084599	0.035617	-2.375214	0.0449
C(5)	0.009087	0.139829	0.064986	0.9498
R-squared	0.727674	Mean dependent var	0.067295	
Adjusted R-squared	0.591511	S.D. dependent var	0.647225	
S.E. of regression	0.413662	Akaike info criterion	1.356189	
Sum squared resid	1.368931	Schwarz criterion	1.573477	
Log likelihood	-3.815227	Hannan-Quinn criter.	1.311526	
F-statistic	5.344131	Durbin-Watson stat	1.830412	
Prob(F-statistic)	0.021509			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

✓ السببية الطويلة الأجل:

يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة و الاحتمال المرافق له أقل من 0.05 أي أنه سالب و معنوي و بالتالي توجد علاقة طويلة الأجل ما بين FDI و الحرية الجبائية و حقوق الملكية.
- قيمة معامل التحديد البالغة 0.7276 (72.76%) أكبر من 60% و هذا جيد أي أن الحرية الجبائية و حقوق الملكية تفسران 72.76% من التغير في FDI في المدى الطويل.
أما قيمة إحصائية فيشر تقدر ب0.02 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أن كل من الحرية الجبائية و حقوق الملكية تفسران معا FDI في المدى الطويل أي أن النموذج هو مفسر على العموم (بشكل شامل).

✓ السببية القصيرة الأجل:

إن معامل كل من الحرية الجبائية و حقوق الملكية سالب و هذا دلالة على علاقتهما العكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الاحتمال المرافق لمعامل الحرية الجبائية أكبر من 0.05 و بالتالي فهو غير معنوي و لا يفسر المتغير التابع في المدى القصير في الجزائر حيث تفسر هذه العلاقة العكسية اقتصاديا كما يلي:

- عندما تقوم الحكومة الجزائرية برفع الضرائب(خاصة الضرائب على الواردات) أي تخفيض الحرية الجبائية في ظل هدفها بإحلال الواردات، يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر القافز للرسوم و الضرائب

TARIFF JUMPER FDI

أيضا تؤدي الضرائب المرتفعة أي الحرية الجبائية المنخفضة في الجزائر إلى رفع FDI القادم من الدول التي تتبع نظام الائتمان الضريبي (كاليابان، و.م.أ...) لأنه على عكس المستثمرين المحليين فإن المستثمرين الأجانب سيستفيدون من الائتمانات الضريبية بموجب الاتفاقيات الموقعة من طرف حكومتهم في البلد الأصل مع الجزائر ، و بالتالي فإن العائد بعد الضريبة سينخفض بالنسبة للمستثمرين المحليين و يبقى ثابت بالنسبة لهؤلاء المستثمرين الأجانب من الدول ذات الائتمان الضريبي وهكذا ترتفع عوائد راسمال بالنسبة لهؤلاء المستثمرين الأجانب ، و بالتالي فإن معدل الضريبة المرتفع يؤدي إلى رفع معدل العائد بعد الضريبة للأجانب و بالتالي رفع معدل العائد قبل الضريبة المقبل و هكذا يستفيد المستثمرين الأجانب من الدول ذات الائتمان الضريبي من ارتفاع الضرائب في الجزائر إضافة إلى الاستفادة من ارتفاع العائد قبل الضريبة.

- كما أن ارتفاع الفساد يضعف تأثير الضرائب و الحرية الجبائية لا سيما في ظل ضعف تطبيق الضريبة و بالتالي تنخفض المدفوعات الضريبية الرسمية.

- فالحرية الجبائية في المدى القصير شهدت انخفاضا من 83.5 سنة 2011 إلى 82.9 سنة 2012 حسب منظمة Heritage و حسب قاعدة Doing Business فإن رتبة الجزائر فيما يتعلق بدفع الضرائب تراجعت مرتبتين عن 2011 و أصبحت 164 في 2012 و لكن تبين نتائج النموذج بأن الحرية الجبائية ليست متغير معنوي لتفسير FDI في المدى القصير في الجزائر .

- كذلك الاحتمال المرافق لمعامل حقوق الملكية أقل من 0.05 و بالتالي يعتبر متغير معنوي لتفسير FDI في المدى القصير في الجزائر (نفس التفسير السابق).

❖ سببية الحرية الجبائية:

جدول رقم 48 : سببية الحرية الجبائية

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.001639	(1, 8)	0.9687
Chi-square	0.001639	1	0.9677

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية أي أن الحرية الجبائية لا تسبب FDI في المدى القصير.

❖ سببية حقوق الملكية:

جدول رقم 49 : سببية حقوق الملكية

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	5.641642	(1, 8)	0.0449
Chi-square	5.641642	1	0.0175

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

بما أن احتمال (CHI^2) أقل من 0.05 يتم رفض الفرضية العدمية لصالح الفرضية البديلة بأن حقوق الملكية تسبب FDI عند مستوى معنوية 5% في المدى القصير.

5-5- الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي:

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ BREUSCH – PAGAN, GOD FREY: (انظر الملحق 55)

بما أن احتمال (CHI^2) المرافق للمقدار ($Obs * R^2$) 0.3304 أكبر من 0.05 و بالتالي تقبل

الفرضية العدمية التي تفيد بثبات (تجانس) التباين (Homoskedasticity) و هذا جيد.

❖ اختبار عدم ثبات التباين لـ ARCH: (انظر الملحق 56)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.5719 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية بأنه لا يوجد أثر ARCH و هذا جيد.

❖ اختبار مضاعف لاغرانج لارتباط التسلسلي لـ BREUSCH GOD FREY: (انظر الملحق 57)

بما أن احتمال (CHI^2) 0.2130 أكبر من 0.05 يتم رفض الفرضية العدمية لصالح الفرضية البديلة التي تفيد بوجود ارتباط تسلسلي للبوافي و هذا جيد.

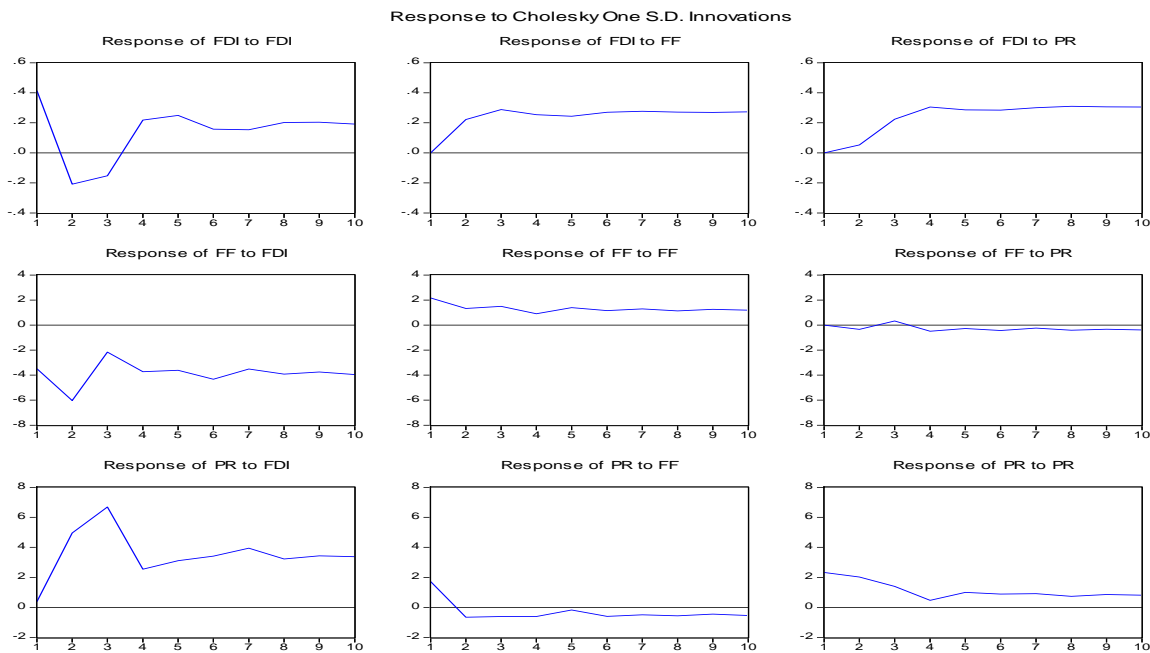
❖ اختبار التوزيع الطبيعي حسب JARQUE BERA: (انظر الملحق 58)

بما أن احتمال إحصائية Jarque Bera 0.9004 أكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية العدمية بأن بوافي النموذج موزعة طبيعياً و كل هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيد للبوافي و بالتالي يعتبر النموذج جيد و مقبول.

5-6- دوال الاستجابة و تجزئة التباين للعلاقة FDI,FF, PR:

❖ دوال الاستجابة و تجزئة التباين للعلاقة FDI,FF, PR:

شكل رقم 44 : دوال الاستجابة للعلاقة FDI,FF, PR



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر: (انظر الملحق 59)

(الملحق 59)

بعد إعطاء صدمة موجبة في الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه و ابتداءا من السنة الأولى القادمة بقيمة قدرها 0.41 وحدة ينخفض إلى أدنى قيمة له قدرها -0.20 وحدة في السنة الثانية ثم يبدأ بالصعود وصولا إلى أعلى قيمة له في السنة الخامسة المستقبلية و تبلغ 0.24 وحدة ثم يشهد انخفاضا طفيفا يصل إلى 0.15 وحدة في السنة السابعة القادمة و انطلاقا منها يعاود الارتفاع حيث يبلغ في السنة العاشرة القادمة قيمة 0.19 وحدة.

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في الحرية الجبائية: (انظر الملحق 59)

بعد إعطاء صدمة موجبة في الحرية الجبائية فإن FDI و انطلاقا من قيمة معدومة في السنة الأولى القادمة ينخفض ثم يبدأ بالارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له قدرها 0.28 وحدة في السنة الثانية القادمة ثم يشهد انخفاضا ضعيفا جدا وصولا إلى أدنى قيمة له قدرها 0.24 وحدة في السنة الخامسة و التي انطلاقا منها يرتفع و يصل إلى 0.27 وحدة في السنة السادسة و يشهد تقريبا استقرارا عند هذه القيمة إلى غاية السنة العاشرة القادمة.

• استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمة في حقوق الملكية: (انظر الملحق 59)

بعد إعطاء صدمة موجبة في حقوق الملكية فإن FDI و انطلاقا من قيمة معدومة في السنة الأولى يبدأ بالارتفاع حيث يصل إلى 0.30 وحدة و هذا في السنة الرابعة القادمة ثم ينخفض ليعاود الارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له قدرها 0.31 وحدة في السنة الثامنة ثم يستقر عند 0.30 وحدة إلى غاية السنة العاشرة المقبلة.

❖ تجزئة التباين للعلاقة FDI,FF, PR:

جدول رقم 50 : تجزئة التباين للعلاقة FDI,FF, PR

Period	S.E.	FDI	FF	PR
1	0.413662	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.516317	80.51177	18.45903	1.029194
3	0.650668	56.22356	31.30577	12.47067
4	0.792991	45.41289	31.35101	23.23609
5	0.912288	41.78579	30.82311	27.39110
6	1.005415	36.86958	32.59824	30.53219
7	1.096126	32.99438	33.78862	33.21701

8	1.188321	30.95547	33.97550	35.06903
9	1.272597	29.55108	34.09620	36.35273
10	1.350441	28.25653	34.35561	37.38786

Varian
ce
Decom
position
of FF:

Period	S.E.	FDI	FF	PR
1	4.104680	72.27194	27.72806	0.000000
2	7.423718	88.11786	11.67286	0.209277
3	7.882145	85.67257	13.96592	0.361515
4	8.779768	87.07731	12.32190	0.600787
5	9.599488	86.98217	12.43115	0.586675
6	10.60274	87.96522	11.38465	0.650127
7	11.24659	87.94461	11.43214	0.623249
8	11.97119	88.34016	10.99084	0.669000
9	12.61111	88.42972	10.89824	0.672043
10	13.27564	88.67464	10.63296	0.692401

Varian
ce
Decom
position
of PR:

Period	S.E.	FDI	FF	PR
1	2.919875	1.743259	34.63795	63.61880
2	6.136539	65.74145	8.964502	25.29405
3	9.202952	82.03601	4.411285	13.55271
4	9.580825	82.77772	4.471609	12.75068
5	10.12550	83.56637	4.031980	12.40165
6	10.74126	84.40310	3.885750	11.71115
7	11.49053	85.55527	3.576911	10.86782
8	11.97077	86.09663	3.509779	10.39359
9	12.49184	86.63452	3.349436	10.01604
10	12.97786	87.05518	3.272590	9.672226

Choles
ky
Orderin
g: FDI
FF PR

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews6.0

لقد بلغ تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الأولى القادمة 0.41 حيث شهد ارتفاعا مستمرا وصل إلى 1.35 في السنة العاشرة القادمة ويرجع هذا للحرية الجبائية و حقوق الملكية كمتغيرات مستقلة للنموذج. (انظر الملحق60)

- حيث تبين تجزئة تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يعود إلى 80.51 % من صدماته الخاصة و 18.41 % من الصدمات في الحرية الجبائية و 1.02 % من الصدمات في حقوق الملكية و هذا في المدى القصير (السنة الثانية القادمة) .
- أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فقد ساهمت نسبة 41.78 % من صدمات FDI في تفسير تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر كما تسبب فيه 30.82 % من صدمات الحرية الجبائية و 27.39 % من صدمات حقوق الملكية.
- بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة القادمة) فقد بلغت مساهمة صدمات FDI 28.25 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ إضافة إلى مساهمة الحرية الجبائية التي قدرت بـ 34.35 % و مساهمة حقوق الملكية البالغة 37.38 %.
- حيث تعتبر مساهمة الحرية الجبائية في تفسير تباين الخطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل أهم مما هي عليه في المدى القصير، كما تعتبر مساهمة حقوق الملكية في تفسير تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر أكبر و أهم في المدى المتوسط و الطويل مقارنة بما هي عليه في المدى القصير، و لكن تعتبر مساهمة الحرية الجبائية أهم من مساهمة حقوق الملكية في تفسير تباين خطأ التنبؤ في المدى القصير أما المدى الطويل فيشهد مساهمة مهمة من طرف حقوق الملكية لا تفوق كثيرا مساهمة الحرية الجبائية.

الخاتمة:

يتضح من هذه الدراسة أن هناك تقريبا تشابه ما بين نتائج اختبار ENGLE – GRANGER و اختبار JOHANSEN ما عدا بعض النقاط منها: لقد أشار اختبار E.G إلى عدم وجود تكامل ما بين سيادة القانون و الاستثمار الأجنبي المباشر أما اختبار J فاستنتج العكس و لكن لا يمكن اختبار صحة وجود العلاقة الطويلة الأجل نظرا لعدم إمكانية استعمال نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بسبب قلة المعطيات الخاصة بسيادة القانون ، و بالتالي ليس هناك اختلاف جوهري.

أما بالنسبة للحرية التجارية فقد أشار اختبار E.G إلى عدم وجود علاقة تكامل بينها و بين FDI و أن هناك علاقة طردية بينهما بينما أشار اختبار J إلى وجود علاقة طويلة الأجل و طردية ما بين الحرية التجارية و FDI و يتمثل الاختلاف الأخير في كون أن الإنفاق الحكومي ظهر بإشارة موجبة في المدى القصير حسب نموذج تصحيح الخطأ لاختبار E.G بينما ظهر بإشارة سالبة و غير معنوية حسب نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي لاختبار J و بالتالي يمكن القول أن هناك فقط اختلافين، فقد تم إجراء الاختبارين للتأكد من درجة توافق النتائج أو اختلافها و عموما في حالة الاختلافات البسيطة يتم الأخذ بنتائج اختبار J نظرا لحدائته و التعديلات التي يأخذها بعين الاعتبار مقارنة باختبار E.G.

كما اتضح من هذه الدراسة القياسية أن هناك علاقة طردية لكل من الحرية التجارية و الإنفاق الحكومي (الحرية من الحكومة) و الحرية الجبائية مع FDI في المدى الطويل كما أن التحسين في القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية يتطلب التنفيذ القوي من أجل الاستجابة لمتطلبات المستثمرين الأجانب، فهذه المتغيرات المفسرة هي المتغيرات التي تؤثر على نسبة ربح FDI في الجزائر، و هذا ما يدل على أن الإصلاحات في الميادين المتعلقة بتلك المحددات ستأتي بثمارها في المستقبل و تعود بالتدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية و التصنيعية من أجل مستقبل صناعي زاهر للجزائر لا يعتمد فقط على FDI المتوجه نحو الثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها الجزائر.

كما أن استمرار جهود الجزائر بتحسين وضعية سيادة القانون ستدعم ثقة المواطنين بالحكومة و كذلك ثقة المستثمرين الأجانب بالمناخ الاستثماري الجزائري.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد عرفت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر انتشارا واسعا في العالم منذ 1960 حيث توسعت أغلب الشركات المتعددة الجنسيات ووجهت استثماراتها المباشرة إلى مختلف أنحاء العالم لمواجهة بذلك عدة تحديات في سبيل الحصول على الأرباح و تحقيق النجاح خارج بلدها الأصل، حيث ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ب 16% سنة 2011، فهناك اهتمام متصاعد بجذب هذا الاستثمار نتيجة لأهميته على صعيد تحقيق التنمية الاقتصادية فهو يزود البلد المضيف بالأدوات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لديه مثلا كتوفير رأسمال، العملة الصعبة، مناصب الشغل إضافة إلى تدريب العمالة و هذا فضلا عن جلب التكنولوجيا و المهارات الضرورية و البحوث و التطوير، فالاستثمار الأجنبي المباشر بما يجلبه من تكنولوجيا و تأهيل لرأس المال البشري، يساعد بذلك على خلق و رفع تنافسية محيط الأعمال و الشركات المحلية و كل هذا يساهم في رفع الإنتاجية و النمو الاقتصادي، حيث سلطت العديد من الدراسات الضوء على محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و بينت أنه لا يتأثر فقط بالمحددات الاقتصادية و الجغرافية و لكن أيضا بالمحددات المؤسسية و نظرا لما تقدمه النوعية المؤسسية للبلد المضيف من استقرار، شفافية، مصداقية، و التي تعتبر إضافة جديدة قام بها Dunning مؤخرا في نظريته الانتقائية، يمكن أن تهيب بذلك مناخ استثماري للشركات المتعددة الجنسيات مشابه لذلك المتواجد في بلدها الأصل و العكس صحيح، كما أنها تقلل تكاليف الصفقات و تسمح بوجود الحرية على مختلف الأصعدة و الحد من مصادرة رأسمال إضافة إلى التخصيص الفعال للموارد و رأسمال البشري و المادي، فضلا عن كونها تضمن النشر الكافي للمعلومة بالنظر إلى التغيرات في المحيط الاقتصادي و بالتالي تعد النوعية المؤسسية عامل جد مهم لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب فضلا عن قدرتها على تحقيق الاستقرار للمشاريع الاستثمارية و عوائدها في البلد المضيف.

حيث اتخذت مجموعة من الدول النامية العديد من الإصلاحات المؤسسية تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية كخطوة أولى لإصلاح البيئة المؤسسية و التي تعتبر حجر الأساس لإصلاح بيئة الأعمال لديها و الجزائر من بين هذه الدول التي اهتمت منذ حصولها على الاستقلال بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع عجلة التنمية لديها خصوصا بعدما خلفه الاستعمار من دمار، ففي فترة التسعينيات شهدت الجزائر تدفق حجم ضئيل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة عدم الاستقرار و العنف الذي كان يسود البلاد إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية (من دين، تضخم ...) ، و نتيجة للحاجة الماسة إلى جذب المزيد من الاستثمارات قامت بإصدار قوانين الاستثمار و التي تعتبر مرآة

عاكسة لحجم الضمانات و الحوافز و التسهيلات التي يعرضها البلد المضيف، حيث شهدت تلك القوانين تعديلات مستمرة بغية جذب المستثمرين الأجانب و لفت أنظارهم و هذا فضلا عن الإصلاحات المؤسساتية التي قامت بها كالجهد التي بذلتها لتحسين السلك القضائي كمنح الحوافز للقضاة إضافة إلى استبعاد القضاة المتهمين بالفساد إضافة إلى الإجراءات المتخذة لخلق المزيد من الحرية ، فالاهتمام المتصاعد بالحرية الاقتصادية جاء نتيجة ضغوطات المؤسسات المالية الدولية كشرط لمنح المساعدات لتمويل العجز الهائل و الجزائر كالعديد من الدول النامية طبقت هذه الحريات التي سبق و طبقتها الدول المتقدمة مع خلفيات اجتماعية و سياسية مختلفة، لا سيما من أجل رغبتها بالتحول إلى مكان مضياف للمستثمرين الأجانب الذين يتطلعون إلى إيجاد موطئ قدم لهم في هذا البلد الشمال الإفريقي المتمتع بالموارد الطبيعية و الإستراتيجية.

و من خلال دراسة قياسية لأثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1996- 2010 باستخدام المعطيات الإحصائية الصادرة عن البنك العالمي و منظمة Heritage و باستعمال طريقة التكامل المترامن لكل من اختبار Engle- Granger و نموذج تصحيح الخطأ و اختبار Johansen و نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- للحرية التجارية أثر إيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى الطويل فنظرا إلى ازدياد الطلب العالمي على المحروقات في المدى الطويل فإن حجم مهم من الاستثمار الأجنبي المباشر سيستمر بالتوجه إلى قطاع المحروقات و الصناعات الاستخراجية و هذا يتطلب استيراد المعدات اللازمة لذلك إضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي تحتاج إلى تصدير السلع الوسيطة و كل هذا يحتاج إلى مزيد من الحرية التجارية، أما في المدى القصير فهناك علاقة عكسية ما بين الحرية التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر دلالة على أن هذا الأخير هو من النوع القافر و المتجنب للضرائب و التعريف و الرسوم الجمركية و الهادف إلى تلبية طلب الأسواق المحلية الجزائرية في المدى القصير.

- الحرية الجبائية لها أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل حيث أن منح المزيد من الحوافز الجبائية و تخفيض الضرائب سيجذب المستثمرين الأجانب لعدم انخفاض عوائدهم بسبب ارتفاع الضرائب بينما يكون للحرية الجبائية أثر سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير إشارة على أنه قادم من الدول المتبعة لنظام الائتمان الضريبي حيث يستفيد المستثمرون من هذا النظام وفقا للاتفاقيات الموقعة بين البلدين (الأصل و المضيف) عندما يتوجهون إلى دول مضييفة ذات ضرائب مرتفعة أو حرية جبائية منخفضة .

- الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل فارتفاع الحرية من الحكومة (انخفاض الإنفاق الحكومي) يؤدي إلى ترك موارد أكثر للقطاع الخاص و قيود أقل على السوق بينما يدل انخفاضها على منافسة القطاع العام للأعوان الخواص و هذا فضلا عن التدخل في أسعار السوق إضافة إلى التخصيص ما دون الأمثل للموارد أما في المدى القصير فيظهر الإنفاق الحكومي بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر دلالة على أن هذا الأخير يتأثر إيجابيا بحجم الإنفاق الحكومي الموجه إلى التعليم، الصحة، البنى التحتية من نقل و اتصالات، لأن هذه العناصر تعتبر القاعدة الأساسية لعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الإفراط في الإنفاق الحكومي على المدى الطويل فيقود إلى مزاحمة نشاط القطاع الخاص و المستثمرين الأجانب و بالتالي تقبل الفرضية الأولى المتمثلة في أن "الحرية التجارية و الجبائية و كذا الحرية من الحكومة (الإنفاق الحكومي) لها أثر إيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على المدى الطويل".

- أما فيما يتعلق بحقوق الملكية فلها أثر سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى الطويل و القصير (فهناك اتفاق ما بين اختبار Engle- Granger و Johansen على ذلك) و هذا يدل على أن البلد الغني بالموارد الطبيعية له حاجة أقل لحماية حقوق الملكية طالما أن الشريحة الأكبر من تلك الاستثمارات ستتوجه إلى القطاع الاستراتيجي لها أي أن الطلب العالمي المتزايد على النفط و الغاز في المستقبل سيدفع المستثمرين الأجانب إلى استغلال ما تمتلكه الجزائر من تلك الموارد من خلال توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تكثيفها في هذا القطاع، و هذا النوع من الاستثمارات أقل حاجة إلى الحماية القوية لحقوق الملكية مقارنة بالاستثمارات في مجالات أخرى ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى قطاع الخدمات و التوزيع المتوقع أن يشهد ارتفاعا متواصلا إلى الجزائر يتأثر بشكل كبير بحجم السوق الجزائري و بالتالي فإن حماية حقوق الملكية تؤثر على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى الجزائر أكثر من تأثيرها على الحجم الوارد منه.

- الحرية المالية لها علاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل على اعتبار أن هذا الاستثمار سيكون بديلا لتنمية القطاع المالي الجزائري من خلال جذب الموارد المالية اللازمة إضافة إلى دخول البنوك الأجنبية، و لكن للحرية المالية علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير دلالة على أن تحسين السوق المالي و تقليل التدخل الحكومي في القطاع المالي إضافة إلى تخفيض القيود المفروضة على الائتمان المصرفي تعتبر جد مهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير لأن ذلك يبعث بإشارات موجبة على سهولة حركة رؤوس الأموال و توفر الفرص الجيدة للحصول على التمويل

و هكذا تقبل الفرضية الثانية القائلة بما يلي: "تؤثر حقوق الملكية و الحرية المالية بشكل سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على المدى الطويل".

- لقد تم إيجاد علاقة عكسية ما بين سيادة القانون و الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، حيث أن ما مضى من أحداث و تردي الأوضاع أدى إلى تعود المستثمرين الأجانب على تلك الأوضاع و بالتالي عدم اهتمامهم بالوضع المتدنية لسيادة القانون وعلى هذا تقبل الفرضية الثالثة التي تفيد بأن : "سيادة القانون لها أثر سلبي على توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر في المدى الطويل".

- فهذه الدراسة القياسية أكدت بالفعل أهمية النوعية المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتأثيرها على مناخ عمل و أرباح المستثمرين الأجانب، حيث أن النتائج التي تم التوصل إليها تعتمد بشكل كبير على نوعية المعطيات الإحصائية المستخدمة و مدى دقتها و كذا فترة الدراسة إضافة إلى الطريقة المستخدمة في الدراسة القياسية.

- و على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج إضافة إلى أهم العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء دخوله إلى الجزائر فإن رفع التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب العمل على تحقيق النقاط التالية:

- تخفيض العقبات البيروقراطية للبدء بالنشاط التجاري في الجزائر و العمل على خلق المزيد من الحرية التجارية من خلال تسهيل إجراءات الإستيراد و التصدير إضافة إلى تقليل وقت التخليص الجمركي و اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الفساد في الخدمات الجمركية و دعم الإصلاح المتصاعد للنظام القضائي فيما يتعلق بالمسائل التجارية .

- تحسين الإدارة الجبائية حيث أن المزيد من الحرية الجبائية سيحفز دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، كما أنها تدل على عدم تمويل الإنفاق الحكومي من فرض الضرائب المرتفعة أي لا يكون هناك تدخل حكومي في نشاط القطاع الخاص.

- تقليل الإفراط في الإنفاق الحكومي في المدى الطويل من أجل تخفيض التدخل الحكومي في نشاط القطاع الخاص و المستثمرين الأجانب (أي تقليل دور الحكومة في النشاط الاقتصادي) مع الإبقاء على الإنفاق الحكومي في العناصر الضرورية كالتعليم، الصحة، تحسين البنى التحتية، والإنفاق على البحوث و التطوير في المدى القصير نظرا لكونها شروط أساسية لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة , كما أن المزيد من التحرر من الحكومة يتطلب النزع التدريجي للتأثير على الأسعار من

خلال الإعلانات المالية (أي الإزالة التدريجية لدعم الأسعار) و إعلام و تعديل القطاعات ذات الصلة بذلك.

- العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات مما يحفز على اتخاذ التدابير اللازمة للحماية القوية لحقوق الملكية، كما أن إصلاح أنظمة حقوق الملكية يجب أن يدرك بأن التغييرات في القوانين هي فقط خطوة أولى و تتمثل الخطوات الأخرى في مراقبة و إدارة حقوق الملكية و تنفيذ القوانين المتعلقة بحمايتها ، و على الحكومة الجزائرية زيادة وعي الجمهور حول التزوير و التنفيذ القضائي فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية و اتخاذ تدابير جد صارمة إزاء التزوير.

- توجيه المزيد من الإصلاحات للقطاع المالي و السماح بدخول المزيد من البنوك الأجنبية التي تقود إلى دفع التنافسية إضافة إلى تسهيل عملية الحصول على الإذن الرسمي من البنك المركزي و التخفيف من ثقل البيروقراطية من أجل سلاسة نقل و تحويل الأموال، فإزالة العراقيل على منح القروض و تقليل تدخل الحكومة يسمح بذهاب الأموال إلى الأطراف التي تحقق أفضل العوائد.

- تكثيف الجهود لتحسين وضعية سيادة القانون من أجل القضاء على الأفكار الراسخة حول ضعف وضعيته في البلد لدى المستثمرين الأجانب و الناتجة عن ما مضى من أحداث، و ذلك من خلال زيادة كفاءة المؤسسات المكلفة بحل صراعات المستثمرين الأجانب إضافة إلى التنفيذ القوي للعقود من أجل حماية أفضل للعوائد، و تقليل وقت حل النزاعات في المحاكم، إضافة إلى التخفيف من تدخل السلطة التنفيذية فيما يتعلق بمجلس القضاء الأعلى.

- تقليل عدد الإجراءات و التكاليف و الوقت الذي يتطلبه البدء بالأعمال و تسجيل الملكية و عمليات الاستيراد و التصدير.

- إعادة النظر في القاعدة التي تفيد بحصول المستثمر الأجنبي على 49 % فقط من ملكية مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا قاعدة إعادة استثمار قيمة أي حوافز ضريبية في ظل 4 سنوات.

- تسهيل عملية شراء و امتلاك الأراضي من طرف المستثمرين الأجانب و تقليل عملية الحصول على التصاريح من مختلف الجهات.

- تسريع عملية الخوصصة نظرا لاعتبارها عنصرا ساطعا لتنمية قطاع خاص صحي .

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية تحسين البنية التحتية .

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي (معدل التضخم، معدل النمو، ...) فالإصلاحات الناتجة عن الرغبة الفعلية لإجراء التغيير في المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقود إلى نتائج جيدة لأنه سيكون هناك التزام بالتنفيذ ، حيث أن ما قدمته المؤسسات المالية الدولية و المنظمات العالمية من تقييم حول بيئة الأعمال في الجزائر و التي وردت في هذه الدراسة

جاءت بناء على دراسات ميدانية و مقابلات مع خبراء و رجال أعمال و مسؤولين في الجزائر و لكن يمكن للدراسات المستقبلية التي تهدف إلى التوسع في هذا الموضوع إجراء مقابلات و دراسات ميدانية مع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الجزائر حول أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر و الصعوبات التي تواجه سعيهم لتحقيق أهدافهم إضافة إلى حجم الحوافز و الضمانات الممنوحة لهم في الجزائر مقارنة بدول أخرى، كما يمكن أن تمتد الدراسة الميدانية لتشمل أيضا الشركات المتعددة الجنسيات التي لم تتمكن من إنجاز استثمارات أجنبية مباشرة في الجزائر و أهم ما واجهته من عوائق و عراقيل في النوعية المؤسسية و كذلك الشركات المتعددة الجنسيات و المستثمرين الأجانب الذين تمكنوا من الدخول و العمل في الجزائر و الذين لم يتمكنوا من الحصول على حصة من السوق في دول أخرى بغية تسليط الضوء على مميزات المناخ الاستثماري في الجزائر خصوصا فيما يتعلق بالنوعية المؤسسية سياسية كانت أو اقتصادية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية

-خالد محمد السواعي "التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها" الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث للتوزيع والنشر، الأردن، 2010.

-رضا عبد السلام "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر" المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

-عصام عمر منذر "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية" دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

-محمد دياب "التجارة الدولية ر العولمة" الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2010.

مجلات و تقارير باللغة العربية

-'استثمر في الجزائر " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المتوفرة على الموقع التالي www.andi.dz

-'منظومة تشجيع الاستثمار 2010" للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المتوفرة على الموقع التالي www.andi.dz

أ. منصور زين "واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر" الشلف ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، شهر ماي 2005 .

د. بلعوج بولعيد ، جامعة قسنطينة " وقات الاستثمار في الجزائر" عدد 4 مجلة اقتصاديات : إفريقيا بة بن بوعلي بالشلف الجزائر، شهر جوان، 2006.

القوانين و المراسيم

-الامر رقم 01 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 ليوم 22 غشت 2001.

-الامر رقم 06 08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006 يعدل ويتم الامر رقم 01 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 47 ليوم 19 يوليو 2006 .

-الامر رقم 06 08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1425 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006 يعدل و يتم الامر رقم 01 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 47 يوم 19 يوليو 2006.

-امر رقم 66 284 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1386 الموافق 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 80 17 سبتمبر 1966 .

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، 2007.

قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 14/04/1990 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 16 ليوم 18 أفريل 1990.

قانون رقم 82 11 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق ل 31 ت 1982 تعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني الصادر بالجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 34 24 غشت 1982.

مرسوم تشريعي رقم 93 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 5 أكتوبر سنة 1993 تعلق بترقية الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية عدد 64 10 أكتوبر 1993.

الكتب باللغة الفرنسية

-Agnés Benassy, Quéré,Benoit Coeuré,Pierre Jaquet,Jean Pisoni, Farypreface d' Olivier Blanchard "Politique Economique" la 1^{er} edition ,Edition de Boeck Université, Bruxelles, imprimé en Belgique,2004.

-Alice Sindzingre" Dimensions Economiques Des Reformes de L'Etat en Afrique Sub Saharienne" en CEAN" L' Afrique Politique : Reformes Des Etats Africains 2001 "Edition Kharthala et Centre D'Etude D'Afrique Noire, CNRS, Paris, France, 2001.

-Alin Guery"propriété ,droit et institutons dans l'institutionnalisme américain "en"cahiers d'économie politique : histoire de la pensée et théorie 40-41 : lectures de John R Commons "publier avec la concurs du CNASet des université de Paris X Narmerre et de Marne la vallée Edition l'harmattane ,Paris,France,2001 .

-Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey "Business international et mondialisation: Vers une nouvelle Europe" la traduction de la 1^{ère} edition anglais par siméon Fongang préface de Christian Aubin "International Business-global competition from European perspective "1^{ère} edition, De Boeck & Larcier, editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique ; 2004 .

-Beat Burgenmeier "Economie du Developpemnt Durable" 2^{ème} Edition, Edition de Boeck Université, Bruxelles, Imprimé en Belgique ,2005.

-Bernard Guillochon, Annie Kawecki " Economie internationale : Commerce et macroéconomie" quatrième edition, par Dunod edition, Paris, France, 2003.

-Bichara Khader, Claude Roosens "Belges et arabes", presses universitaire de louvain, belgique, 2004.

-Brigitte Dormont" Introduction a L'Econometrie" 2^{ème} edition ,Mont chrestein ,Paris ,France, 2007.

-Carole Bolusset "Thèmes et débats: l'investissement", edition Bréal, France, 2007.

-Commissariat General du PlanPréface de Daniel Le Bégue" L'Intégration Regional : Une Nouvelle Voie Pour L'Organization de L'Econime Mondiale ?"Editions de Boeck Université ,Bruxelles, Imprimé en Belgique, 2001.

- Coordination de Dimitri Uzunidies, Blandine la perche, Sophie Boutillier “L’entreprise dans la Mondialisation: Contexte et Dynamiques D’investissement et D’innovation” Edition le Manuscrit, France, 2010 .
- Denis Carré et Nadine Levratto “Les Performances Des Territoires: Les Politiques Locales, Remèdes au Declin Industriel” , Edition le Manuscrit, France, 2001.
- Denis Tersen, Jean Luc Bricout “L’Investissement International” par Masson & Armand Colin editeurs, Paris, France, 1996.
- Dimitri Uzunidies“ L’innovation et L’économie Contemporaine :Espaces Cognitifs et Territoriaux” collection du service des études et de la statistique du ministère de la région wallonne, la 1^{er} Edition Edition De Boeck, université Bruxelles imprimé en Belgique, 2004.
- Dwight H. Perkins , Steven Radelet et David L. Lindanet “Economie du Développement : Traduction de la 6^{ème} Edition Américaine par Bruno Baron Renault” 3^{ème} Edition, Edition de Boeck Université, Bruxelles ,Belgique ,2008.
- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx “Le Commerce International: Theories, Pratiques et Perspectives Industrielles” presse de l’université de Québec, Canada, 2006.
- Floarea Iosub-dobrica “l’hypothèse de l’efficacité des marchés: Apport à l’étude des investissements directs à l’étranger”, université de Poitiers, France, 2006.
- François Eric Racicot , Raymond Théoret “Le Calcul Numérique En Finance Empirique et Quantitatif, Ingénierie Financière et Excel(Visual Basic)” 2^{ème} Edition, Presses De L’Université du Québec, Canada, 2004.
- GemdevGroup “Les Avatars de L’Etat en Afrique”, éditions Khartala, France, 1997.
- Guillaume Daudin “Commerce et Prospérité : La France au XVIII^{ème} Siècle, Préface de François Gouzet”, Presse De L’Université Paris ,Sorbonne, Paris, France, 2005.
- Hakim Ben Hammouda, Nassim Oulmane et René Sandretto “Emergence en Méditerranée : Attractivité Investissements Internationaux et Délocalisations ” par l’Harmattan, Paris, France, 2009.
- Isabelle Codoret , Cathrine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard , Steven Tanguy “Econométrie Appliquée: Méthodes , Applications, Corrigés ” 1^{er} édition, Editions de Boeck Université, Bruxelles ,Belgique, 2004.
- Jacques Fontal “Géoeconomie de la Globalisation” office de publications universitaires, Université Pierre Mendès, France Grenoble, 2005 .
- Jean De La Croix Kudada“ Les Préconditions D’une Démocratie Ouverte En Afrique Noire :Esquisse De Philosophie Economique” Edition L’Harmattan ,France ,2007.
- Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer “Economie Internationale ” édition Dalloz, Paris, France, 2005.

- Jean Louis Rostoin, Gérard Ghersi “Le Système Alimentaire Mondiale : Concepts et Méthodes, Analyses et Dynamiques ” edition Quae, paris, France, 2010.
- Jean-Paul Rodrigue “ L’espace Economique Mondial, Les Economies Avancées et la Mondialisation ” press de l’université de Québec, France, 2000.
- Julia Michel “Investissement Direct à L’étranger dans Les Activités de Recherche et Développement : Fondements Théoriques et Application aux Entreprises Suisses” par Peter lang SA editions scientifiques internationales Bern, Allemagne, 2009.
- M.Montoussé, S.D’Agostino, A.chaffet, J.M.Huart “100 Fiches pour Comprendre la Mondialisation ” par Bréal edition, France; 2006 .
- Muriel Maille Fert“ L’Economie du Travail :Concepts, Debats et Analyses ”La 2^{ème} edition,Edition La Vallois- Perret (haut de seire) : Study Rama, Jeunes Edition,France, 2004.
- Régis Bourbonnais“ Econometrie :Mannuel et Exercices corrigés” 5^{ème} edition ,Edition de Dunod, paris ,France , 2004.
- Serge d’Agostino sous la direction de Marc Montoussé “L’indispensable en Economie et Histoire des Sociétés Contemporaines” par Bréal edition, France ; 2004 .
- Souraya Hassan Houssein “ Djibouti : Economie du Développement et Changements Institutionnels et Organisationnels :Préface de Christian Palloix” ,edition de l’harmattan, paris, France 2007.
- Victor Gomez Frias“ La Mediation dans Les Marchés Publics :Préface d’Alain Jeunemaitre” par l’Harmattan , Paris ,France, 2007.
- Vladmir Yefinov, collection“Pays De L’est : Economie Institutionnelle des Transformations Agraires en Russie ”,Dirigée par Bernard Chavance, Edition l’harmattan ,France, 2003.
- Walter Gérard Amedzro st- Hilaire“ L’adaptation Organisationnels Dans Les Théories Managériales et Sociales”,Presse de L’Université de Québec, Imprimé au Canada, 2011.
- Wladmir Andreff “Economie de la Transition: La Transformation des Economies Planifiées en Economies de Marché, Edition Bréal, France, 2007.

- Abdel Karim Yehyeoui et Atef Rahmani “ Développement Financier et Croissance économique : Rôle de la Qualité des Institutions”Colloque International“ Financement du Développement : Leçons et Perspectives pour une Relance économique dans un Monde en Mutation” Université de Sfax ,Tunisie,13 et 14 Mars 2009.
- Borner Silvio ,Bodmer Frank, Kobler Markus “ Etudes Du Centre De Developpement : L’Effience Institutionnelle Et Ses Determinants, Le Role Des Facteurs Politiques Dans La Croissance Economique” , OCDE Edition ,Paris ,France, 2004.
- Boutaleb Kouider “ La problematique Du Développement Socio-Economique et Les Objectifs D’Une Authentique Réforme du L’etat en Afrique ”en “ Depenser Le Developpement Africain : Au Delà de L’impasse Les Alternative”11Assemblée Generale du Codersia, Maputo,Mozambique,6-10 Decembre,2005.
- Charles Albert Michalet“ L’impact en Europe des Delocalisations Vers les Pays Méditerranées” Notes et Etudes ANIMA n°8 par Agence Francaise pour les Investissements Internationaux, anvier2005.
- Fatima Boualam“Les Institution et Attractivité des IDE” En Colloque International “Ouverture et Emergence en Méditerranée ”17 et 18 Octobre 2008 Rabat-Maroc (Université de MontpellierI ; Science Economique Laser), 2008.
- Joseph Djaowe “ Investissements Directs Etrangers (IDE) et Gouvernance : Les Pays de la CEMAC sont – ils Attractifs ? ” Revue Africaine de L’intégration, vol 3, Janvier 2009.
- M. Mohamed Chérif BelMihoub “Gouvernance et Administration Publique” Grenade 17-21 janvier 2007.
- M.Mohamed Cherif Bel Mihoub“ Gouvernance et Reformes Institutionnelles ” Seminaire “Gouvernance et Administration Publique ” Grenade 17-21 Janvier 2007.
- Michael Griffon“ Economie institutionnelle et agriculture ; institutional economics and agriculture” Actes du XII éme séminaire d’économie rural 7.8.9 septembre ,Montpellier, France ,1992.
- Philippe de T’Serclaes, Nigel Allands“Mind in The Gap: Quantifying Principal- Agent Problems in Energy Efficiency ”Published by OECD /IED(International Energy Agency), Paris ,Cedex ,France, 2007.
- Rabah Belaid , Farid Gasmi, Laura Recuero Virto“ La Qualité des Institutions Influence t-elle la Performance Economique ? Le Cas Des Télécommunications dans les Pays en Voie de Développement” Revue d’économie du Devloppemnt, 2009-3 vol 23, De Boeck Université, Belgique, 2009.
- V.W. Ruttan et Y. Hayami“ Croissance Demographique Rapide et Changement Technique et Institutionnel” dans “Consequences de la Croissance Demographique Rapide dans les Pays en

Developpement ”edité par G. Tapinos ,D. Blanchet et D. E. Horlacher(New York,aout1988), INED Division de la Population des Nations Unies, Institute National des Etudes Demographique, Paris ,France,1991.

التقارير باللغة الفرنسية

- African Development Bank “Algeria” in “African Economic Out look 2012 :Promoting Youth Employment ”Published by the OECD,2012.
- ANIMA Ivestment Network“ La Carte Des Investissements en Méditerranée : Guide Sectoriel Des Politiques Publiques pour L’investissement en Mediterranée ”,Etude N°7 ,janvier 2010.
- ANIMA“ Net Recul de IDE en Algerie en 2010”,2011(www.animaweb.org/pays.algerie.php le 7-6-2012).
- ANIMA“ Netrecul de IDE en Algerie en 2010”, 2011 without pages(www.animaweb.org/pays.algeria.php 7-6-2012).
- Commission Economique pour l’Afrique, Union Africaine“ Etat de l’Intégration Régionale en AfriqueII Rationalisation des Communautés Economiques Régionales” Publication de Commission Economique pour l’Afrique ,Edition par Communications Développement ,Incorporations, Etats Unis, Addis- Abéba ,Ethiopie. 2006.
- Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement“ Rapport sur le Commerce et le Développement 2006 :Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement”,Nations Unies, Publications des Nations Unies,2006.
- Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement“ Les Pays les Moins Avancés Rapport 2009 : L’Etat et la Gouvernence du Devloppement”, Publications des Nations Unies, USA, 2009.
- Guide Investir en Algérie , KPMG , Algérie , édition 2011 .
- OCDE “Echanges et Developpement : Les Enjeux” par OCDE,Paris,France, 2001.
- OCDE “IDE au Service du Développement : Un Maximum D’avantages pour un Minimum de Coûts ”, par OCDE,France,2002.
- OCDE “La Chine dans L’économie Mondiale: Les Enjeux de Politique Economique Intérieure”, par OCDE, France, 2002.
- Summit Level Group of Developing Countries Group of Fifteen “A Survey of Foreign Direct Investment in G-15Countries” Working Paper Series, Volume 7, February 2010.
- United Nations (UN Afrique) “Rapport Economique sur l’Afrique 2004 :Liberer le Potentiel Commercial de L’Afrique”, par la Commission Economique pour l’Afrique Addis –Abeba, Ethiopie, 2004.

- A.Claire Culter and Mark W.Zacker “Canadian Foreign Policy and International Economic Regimes” published by UBC press, university of british Columbia, vancouver, printed in Canada, 1992.
- Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo “ Poor Economics: A Radical Rethinking Of The Way To Fight Global Poverty” Published By Public Affaires A Member Of The Persens Books Group in USA ,2011.
- Alan Aldridge “ The Market”, Published by Polity Press, UK, 2005.
- Alan M. Rugman and alain Verbeke “Analysis of Multinational Strategic Management: The Selected Scientific Paper of Alan M.Rugman and Alain Verbeke ”published by Edward Elgar publishing limited, UK, 2005.
- Alan M.Rugman “The Oxford Hand book of International Business” second edition, published by oxford university press, NY, USA, 2008.
- Alan M.Rugman “The Theory of Multinational Enterprises: The Selected Scientific Papers of Alan M.Rugman” Volume1, published by Edward Elgar publishing limited UK,USA, 1996.
- Alex Easson “Tax Incentives for The Foreign Direct Investment” published by Kluwer law international in Netherlands, 2004.
- Alexander Stimpfle “ The Diffrent Meanings of Governance ”Seminar Paper, Published by Grin Verlag (Stipendiaten, Wissen),Norderstedt ,Germany, 2010.
- Amitava Sarkar “Functional Instability or Paradigm Shift ? A Characteristic Study of Indian Stock Market in the First Decade of The New Millennium” , Published by Springer ,India, 2012.
- André Solimano “ Political Crises, Social Conflict and Economic Development: The Political Economy of the Andean Region” ,Published by Edward Elgar,Publishing Limited,uk,usa,2005.
- Andrea Daniel “Perception Gaps Between Headquarters and Subsidiary Managers: Differing Perspectives on Subsidiary Roles and Their Implications” published by the Deutsche national bibliothek, Gabler/GWV, Fach Ver log, berlin, Germany, 2010.
- Andrea Ek “Defining Institutional Quality- A Game Theoretic Approach” Published by University Essay from Lunds Universitet/ Nationale Konomiska Institution eu, Sweden ,2011.
- Anton N.Oleinik “The Institutional Economics of Russia’ s Transformation”Published by Ashgate Publishing Limited, Englad, UK, 2005.
- Aristidis Bitzenis “The Balkans: FDI and European Union Accession ”published by Ashgate publishing limited, England, USA; 2009.

- Arturo Hermann “ Institutional Economics and Psycho Analyse:How Can They Collaborate for a Better Understanding of Individual- Society Dynamics? ”,Second Edition ,Published by Editrice UNI service Torento, Printed in Italy , January 2009.
- Ashley C. Brown, Jon Stern and Bernard Tenen Baum with Defne Gencer“ Hand Book for: Evaluating Infrastructure Regulatory Systems”, Published by the World Bank ,Washigton.D.C,USA, 2006.
- Athur Schneider“ Trade,Growth and Institutional Change:British Imperialism Revisited” Published By Proquest LLC,UMI Microform 3325626, USA, 2008.
- B. Guy. Peters“ Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism” Published by Contitnium, UK, USA, 2005.
- Ber nhard Pfaff“ Analysis of Integrated and Cointegrated Time series with R” Second Edition ,Published By Springer Science + Business Media ,Germany, 2008.
- Bernard Chavance“ Institutional Economics” Published by Rout ledge, Oxon,UK, 2009 (Originally Published in French as“ L’Economic Institutionelle” par Bernard Chavance, Editions la Decouvert ,Paris, France ,2007).
- Besian Buyheli “What is The Attractiveness of Albania for Foreign Direct Investment(FDI) Flows? ” Published by GRIN ,Germany,2011.
- Besiana Buxhell “What is The Attractiveness of Albania for FDI Flow? ”published by Grin Verlag,Norderstedt, Germany ,2010.
- Bharati V.Pathnak “The Indian Financial System : Markets , Institutions and Services” , Second Edition , Published by Dorting Kindersley ltn , India , 2008.
- Bijit Bora “Foreign Direct Investment Research Issues” published by Rout ledge, London UK, 2002.
- Blagoy Kitanov “Does FDI have an Effect on Economic development? The Case of Bulgaria” published by the deutsehen National bibliotek; Grin Verlag, Germany, 2009.
- Bradley A. Thayer “Darwin and International Relations : On The Evolutionary Origins of War and Ethnic Conflit” Published by The University Press ofKentucky, USA, 2004.
- Brigid Gavin “The European and Globalisation: Towards Global Democratic Governance” published by Edward Elgar, UK, USA, 2001.
- Callye R. M. Masten “The Impact of Exchange Rate Volatility on United States FDI, in Latin America”, Published byProquest Information and Learning Company, United States, 2008.
- Carla Narrlof “America’s Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation” published by Cambridge University Press, New York, USA, 2010.
- Carole Alexander “Market Risk Analysis: Practical Financial Econometrics ”Publishet By John Wiley &Sons ltd ,The Atrium, Southern Gate, Chichester, England ,2008

- Chandan Mukherjee, Howard White and Marc Wuyts “Econometrics and Data Analysis for Developing Countries” Published by Routledge, London, UK, 1998.
- Christopher J. Coyne “After War: The Political Economy of Exporting Democracy” Published By The Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University, Stanford, California, USA, 2008.
- Christos Pitelis, Roger Sugden “The Nature of The Transnational Firm” The second edition, published by Routledge, New York USA, 2000.
- Chunlai Chen “Foreign Direct Investment in China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts” published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011.
- Claude Ménard and Mary M. Shirley “Hand Book of New Institutional Economics” Published by Springer-Verlag, Berlin, Heidelberg, Germany 2008.
- Colin F. Camerer “Behavioural Game Theory: Experiment in Strategic Interaction” published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2003.
- Conor Vibert “Theories of Macro Organizational Behaviour: A Hand Book of IDEAS and Explanations” Published by M. E. Sharpe, Printed in USA, 2004.
- D.L. D’Avray “Rationalities in History: A Weberian Essay in Comparison” Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2010.
- D. Morshett, H. Sehramm-Klein, J. Lentz “Strategic International Management: Text and Cases” second edition, published by the Deutscher Nationalbibliothek, Gabler Verlag, Springer Fachmedien Wiesbaden GmbH, Germany; 2010.
- Dani Rodrik, Mark Rosenzweig “Hand Book of Development Economics”, Volume 5, Published by Elsevier, North Holland, UK, 2010.
- Dani Rodrik “One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth” Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2007.
- Daniel Gros and Alfred Stein Herr “Economic Transition in Central and Eastern Europe: Planting the Seeds” Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge, UK, 2004.
- Danika Lipova “Bulgaria as a Target for Foreign Direct Investment” published by the Deutsche Nationalbibliothek, Germany 2009, p5.
- David De Ferranti, Guillermo E. Perry, Indermit Gill, J. Luis Guasch, William F. Moloney, Carolina Sanchez Paramo, Norbert Schady “Closing the Gap in Education and Technology” published by the World Bank, Washington, USA, 2003.
- David Feeny “The Political Economy Of Productivity: Thai Agricultural Development 1880-1975”, Published By The University Of British Columbia, Printed in Canada, 1982.

- David M. Currie“Country Analysis Understanding Economic and Political Performance”Published by Gower Publishing Limited ,England,USA,2011.
- David Turcok “Foreign Direct Investment and Regional Development in Each Central Europe and the Former Soviet Union: A Collection of Essays in Memory of Professor Francis- Frank- Carter”published by Ashgate publishing limited, UK, USA, 2005.
- Davidson, R. and MacKinnon, J. G. “Estimation and Inference in Econometrics” New York: Oxford University Press,USA,1993 .
- Debra Johnson, Colin Turner “International Business: Themes and Issues in The Modern Global Economy” the second edition, published by Routledge, New York, USA, 2010.
- Denu G. Berhan“ Institutions and Investment in Sudan: Socio- Economic and Institutional Foundations of Reconstructions and Devepment” Published by Lit Verlag ,Dr. W. Hopf, Berlin, Germany,2011.
- Dominik F.Schlsstein“ Institutional Change in Upstream Innovation Governance: The Case of Korea” published by Peter lang gm ,GMBH,Frank furt, Germany ,2010.
- Donika Lilova “Bulgaria as a Target for Foreign Direct Investment” published by the Deutsche national bibliothek, germany 2009.
- Douglass C.North“ Institution, Institutional Change and Economic Performance” Published By Press Syndicate of The University of Cambridge, Printed in USA ,1990.
- Edward M.Graham, Paul R.Krugman “Foreign Direct Investment in The United States” the third edition, published by the institute for international economics, Washington, USA, 1995.
- Edward M.Roche “Managing Information Technologie in Multinational Corporations” published by MC Millan company, USA, 1992.
- Ehud Menipaz & Amit Menipaz“ International Business” Published by SAGE Publication , UK, 2011.
- Emil Robert Mackey III, University of Arkansas“ Street- Level Bureaucrats and The Shaping of Univertsity Housing Policy and Procedures”, Published by Proquest, LLC, UMI Microform, USA, 2008.
- Emily Hauptmann“ Putting Choice Before Democracy: A Critique of Rational Choice Theory”, Published by State University of New York Press, Albany, USA, 1996.
- Enrico Gualini“ Institutional Change: The Europeanization of Regional Policy in Italy” Publishing by Ashgate Publishing Limited, UK ,2004.
- Eric Zivot ,Jia Hui Wang “Modeling Financial Time Series with S- Plus ”Second Edition ,Published By Springer Science + Business Media ,USA, 2006.
- Erik G. Furubotn and Rudolf Richter“ Institution and Economic Theory: The Contribution of The New Institutionel Economic Now Including a Glossery ”Published by The University of Michigan Press,Manufactured in the USA ,First Edition 2000.

- Erling Holden “Achieving Sustainable Mobility: Everyday and Leisure Time Travel in The EU” published by Ashgate publishing limited, England, UK, 2007.
- Fara marz Daman pour “The Evolution of Foreign Banking in Institution in The United States Developments in International Finance” published by Quorum books, library of congress cataloging in publication data, USA, 1990.
- François Cherunilam “International Economics” The fifth edition, published by the Tata Mc Graw-Hill, New Delhi, India, 2008.
- François Cherunilam “International Business: Text and Cases” the fourth edition published by prentice, half of India private limited, new delhi, India, 2007.
- François chesnais, Garazia letto-gillies and Roberto Simonetti “European Integration and Global Corporate Strategies” Published by Rout ledge studies in international Business and the world economy, London, United Kingdom, 2000.
- Frank Columbus “Asian Economic and Political Issues” volume 11, published by Nova science, new York, USA, 2007.
- Frederik E.Sautet “An Entrepreneurial Theory of The Firm” Published by Routledge, London ,UK, 2000.
- Fu-Lai Tong Yu “Firms, Strategies and Economic Change: Explorations in Austrian Economics” Pubished By Edward Elgar Publishing Limited, UK ,USA ,2005.
- Gabriele Tondl (ed) “The European Union and Emerging Markets” published by Springer-Verlag, printed Australia, 2009.
- Gene Huang “Determinants of United States-Japanese Foreign Direct Investment: A Comparison Across Countries and Industries” published by library of congress cataloging in publications data, USA, 1997.
- Geoffrey Martin Hodgson “The Evolution of Institutional Economics: Agency, Structure and Darwinism in American Institutionalism ” Published by Routledge ,Oxon, UK, 2004.
- Gerrit Faber and Jan Orbie “European Union Trade Politics and Developemnt, Every Thing But Arms’ Unravelled” Published by Routledge Studies in Development Economics , USA, Canada ,2007.
- Graeme Donald Snooks “The Ephemeral Civilization :Exploding the Myth of Social Evolution ”Published by Routledge, London,UK,1997
- Grazialetto-Gillies “Transnational Corporations and International Production, Concepts Theories and Effects” published by Edward Elgar, UK, 2005.
- Haiyan Song ,Stephen F .Witt and Gang Li “The Advanced Econometrics of Tourism Demand” Published By Routledge, New York,USA,UK, 2009.
- Hendrik Vanden Berg “International Finance and OPEN- Economy Macro Economics; Theory, History and Policy” published by world scientific publishing USA, printed in Singapore, 2010.

- Hengging Tong, T .Krishna Kumar ,YangXin Huang“Developing Econometrics” Published by John Wiley & Sons ,UK, 2011.
- Hong Liu “Foreign Direct Investment and Strategic Alliances in Europe” published by international Business press, new York, USA, 2001.
- Hossein Askari, Scheherazade Sabrinad Rehman ,Noora Arfaa“Corruption and Its Manifestation in the Persian Gulf” Published by Edward Elgar Publishing Limited,UK ,USA, 2010.
- Humberto barreto, Frank M. Howland “Introductory Econometrics using Monte Carlo simulation with Microsoft Exel” Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2006
- Imad.A.Moosa “FDI: Theory, Evidence and Practice”, published by PALGRAVE, printed in great Britan, united states, 2002.
- Iris A. Hauswirth “Effective and Efficient Organization? Government Export Promotion in Germany and The UK Froman Organizational Economics Perspective”Published By Phisica- Verlag Heidelberg ,A Part of Spinger Science+ Business Media, Printed in Germany,2006.
- Isabel faeth “The Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences” published by Custom book Centre, University of Melbourne, 2011.
- Itai Sened “ The Political Institution of Private Property” Published by Cambridge University Press ,New York, USA, 1997.
- James A. Caporaso ,David P. Levine“Theories of Political Economy” published by the Press Syndicate of the University of Cambridge, New York ,USA ;1992 .
- James P.Neelan Kavil, Anoop Rai “Basics of International Business” published by ME sharp, Ine, library of congress cataloging in publication data, New York, USA, 2009.
- Jan Gmoo Jay Choi, Sandra Dow “International Approach to Global Corporate Governance: Business Systems and Beyond International Finance” Review volume 9 ,published by Emerald group publishing limited, UK, 2008.
- Jan Jacobs“ Econometric Business Cycle Reseach ”Published By Kluwer Academic publishers ,Netherlands ,1998.
- Jan peter sasse “An Economic Analysis of Bilateral Investment Treaties” published by Gabler Verlag, springer, Fach median Wiesbaden Gmbh, Netherlands, 2001.
- Jean Louis Muchielli, Jeter J.Buckley, VictorV.Cordell “Globalisation and Regionalization: Strategies, Policies and Economic Environments” published by international business, new York, USA, 1998.
- Jean- Pierre Florens ,Velayoudom Mari mouton ,Anne Peguin- Feissalle“ Econometric Modeling and Inference” Translated By Josef Perktold and Marine Carrasco ,Published By Cambridge University Press, New York , USA,2007.

-Jeff B. Cromwell, Michael J. Hannan, Walter C. Labys, Michael Terraga "Multivariate Tests for Time Series Models series" Series N°=100, Published By SAGE Publications, California, USA, 1994.

-Jeff Madura "International Financial Management" published by south-western a part of Cengage learning, USA, 2009.

-Jeff Neilson & Bill Pritchard "Value Chain Struggles: Institutions And Governance In The Plantation Districts Of South India" Published By Black Well Publishing, UK, USA, Printed in Malaysia, 2009.

-Jeffrey A. Miles "Management and Organization Theory: A Jossey-Bass Reader" Published by John Wiley & Sons Inc, Jossey Bass, San Francisco, USA, 2012.

-Joachim Ahrens "Governance and Economic Development: A Comparative Institutional Approach" Published by Edward Elgar publishing limited, UK, 2002.

-Joao paulo Cerdeira Bento "Economic Integration, International Trade and The Role of FDI" Published by Deutsche national bibliothek, berlin, Germany, 2009.

-John A. Turner, Young-Charkim "Globalisation and Korean Foreign Investment" published by Ashgate, England, 2004.

-John Baffoe, Bonnie and Mohamed Khayum "Contemporary Economic Issues in Developing Countries" Published by Praeger Publishers, USA, 2003.

-John Corn Wall & Wendy Corn Wall "Capitalist Development in the Twentieth Century: an Evolutionary-Kenesian Analysis" published by the press syndicate of the university of cambridge; the pitt building trumpington street, Cambridge, UK, 2004.

-John H. Dunning and Serrianna M. Lundan "Multinational Enterprises and The Global Economy" Second Edition, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2008.

-John Ravenhill "Global Political Economy", Second Edition, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2008.

-John, H. Dunning "The Theory of Transnational Corporations", volume 1, the united nations library on transnational corporations, published by routledge, London, 1993, reprinted in 1995, 1997.

-Jonathan Jones, Colin Wren "Foreign Direct Investment and The Regional Economy" published by Ashgate publishing limited, England, USA, 2006.

-José Antonio Ocampo "Rethinking Foreign Investment for Sustainable Development: Lessons from Latin America", Kevin P. Gallagher et Daniel Chundnovsky published by Anthem Press, UK, New York, USA, 2010.

-José Guilherme reis, Thomas Farole "Trade Competitiveness Diagnostic Toolkit" Published by the World Bank, Washington .D.C, USA, 2012.

- Juiji Naka Gawa “Managing Development: Globalization, Economic Restructuring and Social Policy” published by Routledge, UK, 2006.
- Julia Dja rova“Cross-Boder Investing: The Case of Central and Eastern Europe” published by Kluwer academic publishers, USA, 2004.
- Julien Chevallier“ Econometric Analysis of Carbon Markets: The European Union Emissions Trading Scheme and Clean Development Mechanism” Pubhished by Spinger Science+ Business Media, Germany ,2010.
- Justin PAUL “Business environment: text and cases” published by the trade MacGraw hill education private limited New Delhi, India, 2010.
- K.Aswathappa “International Business”, the 4th Edition, Published by TaTa MC Graw Hill Education Private Limited, New Delhi, India .2010.
- Katarine Juselius“The Cointegrated VAR Model : Methodology and Applications, Advanced in Econometrics”Published By Oxford University Press,USA,2006.
- Kenneth A. Reinert“ An Introduction to International Economics: New Perspectives on the World Economy” Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2012.
- Kibuta Ongwamuhana“ Tax Compliance in Tanzania:Analysis of Law & Policy Affecting Voluntary Tax Payer Compliance” Published by Mkukina Nyota Pulishers ltd , Dar.Essalaam,Tanzania,2011.
- Kirk Hamilton ,Giles Atkinson“ Wealth, Welfare and Sustainability:Advances in Measuring Sustainable Development”,Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK, 2006.
- Knneth A.Froot “Foreign Direct Investment” published by the national Bureau of Economic research, USA.1993.
- L.Alan Wintess “International Economics” , The fourth edition first, published by Haper Collins Academic, London, UK, 1991.
- L.K Singh“Foreign Exchange Management and Air Ticketing”, published by ISHA Books, new delhi, India, 2008 Lobna Ali Al-Khalifa “Foreign direct investment in Bahrain” published by Boca Raton, Florida, USA, 2010.
- Laura Meier“Factors Driving U.S Foreign Direct Investment ”Washington University in ST. louis, Center for Research in Economics & Strategy , USA ,2006.
- Linda C. Reif“ The Ombud Sman, Good Governance and the Inter national Human Rights System” Published by Brill Academic Publishers Incorporates the Imprint Martinus Nijhoff Publishers, The Netherlands, 2001.
- Lindon J.Robinson, Bryan K. Ritchie “ Relationship Economics: The Social Capital Paradigm and its Application to Business, Politics and Other Transactions” Published by Gower Publishing Limited, England(UK), 2010.

- Lorraine Eden “ Taxing Multinationals: Transfer pricing and Corporate Income Taxation in North America ” , published by University of Toronto press incorporated, Toronto Buffalo, London, printed in Canada, 1998.
- Lou anne.A.Barclay “Foreign Direct Investment in Emerging Economics Corporate Strategy and Investment Behaviour in the Caribbean” published by Routledge, New York, USA, 2000.
- M. Sornarajah “The International law on FDI” Third edition, published by Cambridge university press, New York, USA, 2010.
- M.Ishaq Bhatti ,Hatem al Shanfari, M.Zakir hossain “ Econometric Analysis of Model Selection and Model Testing ”Published By Ashgate publishing limited, England, 2006.
- Machiko Nissanske and Ernest Artyeety “Comparative Institutional Analysis: Sub -Saharan Africa and East Asia in Comparative Development Approach”Published by African Economic Research Consortium and Ashgate Publishing Limited ,England ,USA ,2003 .
- Magrus Blomstron and Summer LaCroix“ Institutional Change in Japan” published by Routledge,Oxon, UK, 2006.
- Malcolm Ruther fored“ Institution in Economics: The Old and The New Institution, Historical Perspectives on Modern Economics” Published by the Press Syndicate of the University of Cambridge,New York,USA, 1996.
- Marianne Van Der Steen “ Evolutionary Systems of Innovation: of Veblenian-Oriented Study into The Role of The government Factor” published by Van Goram&CompB. printed by Van Goran, Assen ,The Netherlands, 1999.
- Marjan Svethicic, Matija Rojee “Facilitaling Transition by Internationalization: Out ward Direct Investment” published by Ashgate, England, 2003.
- Mark Casson “Economics of International Business: A New Research Agenda” published by Edward Elgar, UK, 2000.
- Mark Skousen“EconoPower: How a New Generation of Economists is Transforming The World”, Published by John Wiley& Sons, INC, Hoboken, New Jersey ,USA, Canada, 2008
- Martin Baumiselle “Managing Cultural Diversity: A Empirical Examination of Cultural Net Works and Organizational Structures as Governance Mechanisms in Multinational Corporations” published by perterlang AG, International academic publishers Germany, 2007.
- Mary Zey“ Rational Choice Theory and Organisational Theory :A Critique”, Published by SAGE Publication, UK ,1998 .
- Mats forsgren “Theories of The Multinational Firm: A Multidimitional Creature in the Global Economy” published by Edward elgar publishing limited UK, 2008.
- Mehmet Barca“ Economic Foundations of Strategic Management ”Published by Ashgate Publishing Limited ,England ,UK,2003.

- Mehmet Ugur and David Sunderland “Does Economic Governance Matter? Governance Institutions and Outcomes” Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011.
- Michael Dietrich “Transaction Cost Economics and Beyond Towards a New Economics of The Firm ”Published by Routledge, London, UK, 1994.
- Michael K, Evans“ Practical Business Forecasting ”Published By Black Well Publishers, UK, 2003
- Michael L. Hess“ Door Ways to Development : Foreign Direct Investment Policies in Developing Countries” , Published by UMI Microform ,USA , May 2008.
- Michael R.C Zinkota, Ilkka.A.Ronkainen, Michael.H.Moffett “Fundamentals of international Business” Second edition, published by Wassax, New York.USA, 2009.
- Mike W.Pen “Global Business” the second edition, published by Cengage Learning, USA, 2010.
- Mohamed A.Ramadany “the Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challengers” the second edition, published by Springer science+business Media, new York, USA, 2010.
- Mohamed Asif Khan“Changes in The Socio- Economic Structure in Rural North -West Pakistan ”PublishedBy Wissenschafts Verlag Vank Kiel KG ,Germany, 2007.
- Mohamed El Hadi Arouri, Fredj Jawadi, Duc Khuong Nguyen“ The Dynamics of Emerging Stock Markets: Empirical Assesments and implications” Published By Springer- Verlag Berlin, Heidelberg ,Germany ,USA, 2010.
- Morris L.Bian“ The Making of The State Enterprise System in Modern China: The Dynamics of Institutional Change” Published By The President and Fellows of Harvard College, Printed in USA ,2005.
- Muzaffer Eroglu “Multinational Enterprises and Tort liabilities: An Inter Disciplinary and Comparative Examination” published by Edward Elgar publishing limited, UK.2008
- N.Gregory Mankiw “Principles of Economics” The sixth edition, published by south-Western Cengage learning, USA, 2011.
- Nabanita Sukumar Nandi“Essays on Institutions, Financial Development and Economic Growth”, UMI Microform 333 5803 ,Published by Proquest LLC, USA,2008.
- Nadia Cuffaro“ Population, Economic Growth And Agriculture In Less Developed Countries ”Published By Routledge , London ,UK,2001.
- Nauro F.Campos and Yuko Kinoshita “Why Does FDI Go Where it Goes? New Evidence From The Transition Economics” working paper, published by international monetary fund, USA, 2003; p5.
- Nicholas Bocard“ Industrial Organization, A Contract Based Approach” IOCB Book ,2010.

- Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema “Economics And The Law: From Posner To Post Modernism ”Published By Princeton University Press ,New Jersey,USA, 1997.
- Nidal Rachid Sabri “Financial Markets and Institutions in The Arab Economy” Published by NOVA Science Publishers , USA ,2008.
- Niels Ejerstoo and Carsten Greve “ Contractualisation and Parliament: The Case of Denmark” in “Managing Parliament in the 21st Century ”EGPA Year Book ,Edited by Peter Folconer ,Colin Smith, C. William R.Webster, Published by IOS Press ,Netherlands, Co-Publishers: International Institute of Administrative Science –IIAS Begium ,Printed in Netherlands, 2001.
- Nikolaus Schweickart- Lutz Kaufmann “Lateinameika-Management: konzepte, Prozesse, Erfahrungurgen” published by Betriebs Wirt Schaftlicher Verlag Dr, Th.Gableg wies beden, springer science+business media in Germany, 2004.
- Oliver .E. Williamson “ The Mechanisms of Governance ”Published by Oxford University New York, USA.1996.
- Olu femi Amao “Corporate Social Responsibility, Human Rights and The Law, Multinational Corporation in Developing Countries” published by Rout ledge, New York, USA, 2011.
- Patrick Heinecke “Success Factors of Regional Strategies for Multinational Corporations” Published by Springer-Verlag, Berlin, Heidelberg, Germany, 2011.
- Peijie Wang “Financial Econometricss ”Second Edition,Published By Routledge ,new York,USA, 2009.
- Peijie Wang “The Economics of Foreign Exchange and Global Finance” Published by Hard cover-design & production, Springer, Berlin, Germany, 2005.
- Peter Isard “Globalization and The International Financial System: What’ s Wrong and What Can Be Done” Published By The Press Syndicate of The Universityof Cambridge, Printed in USA, 2005.
- Peter King Stone“ The Political Economy of Latin America: Reflections on Neoliberalism and Development ”Published by Routledge, New York, USA, 2011.
- Peter Mc Kiernan “Strategies of Growth: Maturity, Recovery and Internationalization” Published Rout ledge, London, 1992.
- Peter Schaeffer“ Commodity Modeling and Pricing: Methods for Analysing Resource Market Behavior” Published by John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2008.
- Peter Van Lieshont, Robert Vent Monique Kremer “Less Pretension, More Ambition: Development policy in times of globalisation” published by Amsterdam University press, the hange, Amsterdam, 2010.
- Philip A. Klein “Economics Confronts The Economy” published byEdward Elgar publishing limited ;UK,2006.

- Philip Arestis and Malcolm Sawyer "A bibliographical Dictionary of Dissenting Economists" Second edition, published by Edward Elgar publishing limited UK, 2000.
- Philip Microwski "Against Mechanism: Protecting Economics From Science" published by Rowman & Little Field Publishers, USA, 1988.
- Philippe E. Converse, Daniel Druk Man "Assessing Progress Toward Democracy and Good Governance: Summary of a Work Shop" Panel on Issues in Democratization, Commission on Behavioural and Social Science and Education, National Research Council, Published by National Academy press, Washington D.C, USA, 1992.
- R.K. Rao "The Architecture Of Green Economic Policies" Published By Springer-Verlag, Berlin, Heidelberg, Germany, 2010.
- R. Martia Saleth, Ariel Dinar "The Institutional Economic of Water : Across Countries Analysis of Institutions and Performance" a Co Publication with the World Bank, Published by Edward Elgar publishing limited, Cheltenham; UK, Northampton Ma, USA, reprinted and Bound in Great Britain by MPG books Ltd Bodwin, Cornwall, UK, 2001.
- Rainjesh Narula "Trade and Investment in a Globalising World" Published by Elsevier science, UK, printed in Netherlands, 2001.
- Raj Nallari and Breda Griffith "Understanding Growth and Poverty: Theory; Policy and Empirics", Published by the World Bank, Washington .D.C. USA, 2011.
- Ralph Paprzycki, Kyoji Fukaya "Foreign Direct Investment in Japan Multinationals Role in Growth and Globalisation" published by Cambridge university press, USA, 2008.
- Ravi Ramamurti, Niron Hashai "The Future of Foreign Direct Investment and the Multinational Enterprise: Research in Global Strategic Management" Volume 15, Published by Emerald Group Publishing limited UK, 2011.
- Reinhard Selten "Game Theory and Economic Behaviour : Selected Essays", Volume 1, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 1999.
- Riad A. Ajami, Karel Cool, G. Jason Goddard, Dara K. Hambata "International Business Theory and Practice" the Second Edition, Published by M.E. Sharpe, New York, USA, 2006.
- Richard R. Nelson "Technology Institutions and Economic Growth" Published by The President and Fellows of Harvard College, USA, 2005.
- Richard L. Draft, Jonathan Murphy, Hugh Willmott "Organizations Theory and Design" Published by Cengage Learning EMEA, Printed in Singapore, 2010.
- Robert E. Grosse "International Business and Government Relations in The 21st Century" Published By Cambridge University Press, New York, USA, 2005.
- Robert R. Mayer "Social Science and Institutional Change" Published by Transaction Books, Rutgers, The State University, New Brunswick, New Jersey, USA, 1982.

- Roberto Capello and Peter Nijkamp “Hand book of Regional Growth and Development Theories” published by Edward Elgar publishing limited UK ,USA,2009.
- Roman Bantnik “Organizing International Innovation: R&d Mandates and Coordination Patterns in Japanese Multinational Corporations” Published by the Deutsche National Bibliothek, Metropolis-Verlag, Marburg, Germany 2009.
- Ruth Ramce “Multinational Agri Business” published by the Haworth Press, USA, 2005.
- S.G(ficke) Vanderlecq “ Money Coordination and prices” published by Edward Elgar publishing limited ;UK,USA, printed at the University Press Cambridge,UK,2000.
- S. Kevin “Fundamentals of International Financial Management” published by Asoke.K.Ghosh PHI Learning private limited, New Delhi, India, 2009.
- Sak Onkvisit and John J.shaw “International Marketing: Strategy and Theory” the fifth edition, published by Routledge, UK, 2009.
- Sam Agere “Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives ” Published by Common Wealth Secretariat Malbought House,Pall Mall,London, uk ,2000.
- Sambit Bhattacharyya “Growth Miracles and Growth de Bacles:Exploring Root Causes”Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK ,USA, 2011.
- Sandra Liepina, Jacqueline Coolidge, Lars Grava “Improving the Business Environment Latvia: The Impact of FIAS Assistance” Published by the World Bank,Washington. D.C, USA, 2008.
- Shaun P. Hargreaves Heap and Yanis Varou Fakis“ Game Theory:A Critical Text ”Second Edition, Published by Routledge,London, UK ,2004.
- Stephan J.Drey Hampt “Locational Tournaments in the Context of the European Union Competitive Environments: A new Institutional Economics: Approach to Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe” published by dissertation European Business school Qestrich-Winkel, germany, 2006.
- Stephen B.Tall man “A New Generation in International Strategic Management” published by Edward Elgar publishing limited, UK, 2007.
- Stephen D. Cohen“ Multinational Corporations and Foreign Direct Investment : Avoiding Simplicity , Embracing Complexity ” Published by Oxford University Press ,USA , 2007
- Steven Brakmen and Harry Garretsen “Foreign Direct Investment and the Multinational Enterprise” Published by Massachusettes Institute of Technology, Library of Congress Cataloging in publications data, USA, 2008.
- Sunan Gupta, Tapan Basu, Subarno Chattaiji “Glabalization in India: Contents and discontents “published by Dorling Kindersley, India; 2010.
- Susan M.Collins and lael Brainard “Brookings Trade Forum 2005: Off Shoring White-Collar Work” published by the Brookings institution, Washington, USA, 2006.

- Susan Segel-Horn, David Faulkner “Understanding Global Strategy” published by Cengage learning EMEA, UK, 2010.
- Svelta Trifonova Marinova and Marin Alexandrov Marinov “Foreign Direct Investment in Central and Eastern Europe” published by Ashgate, England, 2003 .
- Svetozar Pejovich “The Economics of Property Rights: Towards a Theory of Comparative Systems” International Studies in Economics and Econometrics, Published by Kluwer Academic Publishers, The Netherlands, 1990.
- Svetozar Pejovich with contribution from Enrico Colombatto “ Law, Informal Rules and Economic Performance: The Case For Common Law” Published By Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA , 2008.
- Takatoshi Ito –chin Hee Hahn “The Rise of China and Structural Changes in Korea and Asia” published by Edward Elgar, UK, 2010.
- Tanja A. Borzel “States and Regions in The European Union: Institutional Adaptation in Germany and Spain” Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, UK, 2002.
- Theodor H. Moran “ Foreign Direct Investment and Development : Launching a Second Generation of Policy Research , Avoiding the Mistakes of the First , Reevaluating Policies for Developed and Developing Countries ” Published by The Peter G. Peterson Institute for International Economics , Washington D.C, USA, 2001.
- Theodore H. Moran “FDI and Development: The New Policy Agenda for Developing Countries and Economics in Transition” published by the institute for international economics, USA, 1990.
- Thomas Falf “Communal Farmers Natural Resource Use and Biodiversity Presentation :A New Institutional Economic Analysis From Case Studies in Namibia and South Africa” Published by Cuvillier Verlag Gottinger, Germany , 2008.
- Thomas Pollan “ Legal Frame Work : For the Admission of the Foreign Direct Investment” Published by Eleven International Publishing, Netherlands, 2006.
- Todd Sandler “Economic Concepts for The Social Sciences” Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, UK , 2001.
- Tushaar Shah “ Taming The Anarchy: Ground Water Governance In South Asia” Published By Resources For The Future , Washington.D.C.USA, 2009.
- Urmila Sharma, S.K .Sharma “Principles and Theory of Political Science” Published by Atlantic Publishers & Distributions, ltd, New Delhi, India, 2007.
- Vernon W. Ruttan “Social Science Knowledge and Economic Development :An Institutional Design Perspective”, Published by The University of Michigan, USA, 2003.

- Weitze Lise“ An Econometric and Game Theoretic Model of Common Pool Resource Management:People’s Participation in Forest Management in India” Published By NOVA Science Publishers,New York ,USA, 2007.
- Werner Baer, William R.Miles “FDI in Latin America: Its Changing Nature at The Turn of the Century” Published by International Business Press, New York, USA, 2001.
- Wietze Lise“ An Econometric and Game Theoretic Model of Common Pool Resource Management :People’s Participation in Forest Management in India” Published by NOVA Science Publishers ,New York, 2007.
- William Boys, Michael Melvin“Fundamentals of Economics”,Fifth Edition , Published by South Western, Cengage Learning,USA,2011.
- William R.Cline“ Financial Globalization,Economic Growth and the Crisis of 2007-2009”,Published by the Peter G.Peterson Institute for International Economics,New York,Washington.D.C,USA,2010.
- Wolfgang kasper ,Manfred E. streit“ Institutional Economies :Social Order and Public Policy”published byEdward Elgar publishing limited Uk ,USA, paper back edition1999 reprinted in 2001.
- Yan WenWu“ Advanced Technology in Teaching -Proceeding of the 2009 3rd International Conference on Teaching and Competational Science (wtcs 2009)” volume1: intelligent ubiquitous computing and education ,published by Springer - Verlag Berlin Heidelberg typest by Scientific publishing services purltd, Chennai india, 2009.
- Yilmaz Arguden “Key to Governance :Strategic Leadershiop for Quality of Life”, Published by Palgrave MacMillan, Great Britan, 2011.
- Yingqiwei, Xiaming liu “Foreign Direct Investment in China: Determinants and Impact” published by Edward Elgar Publishing Limited , UK, 2001.
- Zoltan J. Acs ,Laszloszerb“ Global Entrepreneurship & Development Index 2012”Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK,2012.

المقالات باللغة الانجليزية

- Abhas Kumar Jha“ Institutions, Performance and The Financing of Infrastructure Services in the Caribbean” World Bank Working Paper n° 58,Washington,USA, June 2005.
- Ali Dib“ Implications of the Global Financial Crisis on the Algerian Economy” Revue des Economies Nord Africaine N°7,2009.

-Andrai a. levchenko “Institutional Quality and International Trade” Authorized for Distribution by Olivier Jeanne, IMF Working Papers 04/231, International Monetary Fund, December 2004.

-André Faria ,Paolo Moro, Martin Minnoni, Aleksander Zaklan“ The External Financing of Emerging Market Countries: Evidence From Two Waves of Financial of Globalization”IMF,September, 2006.

-André Faria and Paolo Mauro “Institutional and The External capital structure of countries” IMF working paper, research department, published by the international monetary Fund, December 2004.

-André Mommen“ Playing Russian Roulette: Putting in Search of Good Governance” in “Good Governance in the Era of Global Neo Liberalism: Conflict and Depoliticisation in Latin America ,Eastern Europe, Asia and Africa ”Edited by Jolle Demmens, Alex E.Fer nandez Jilbertoand Barbara Hogen Boom, Published by Routledge,London, UK,2004.

-Andreas Billmier and Isabella Massa “What Drives Stock Market Development in the Middle East and Central Asia-Institutions,Remittances,or Natural Resources?”IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department wp/07/157,Published by IMF,July 2007.

-Andrei A. le v. Chenko“ Institutional Quality and International Trade”, IMF Working Paper, WP 04-231, Published by IMF, December 2004.

-Andrew H. Vande Ven& Jimothy J. Hargrave “Social Technical and Institutional Change: A Literature Review and Synthesis” in “Handbook of Organizational Change and Innovation ”Edited by Marshall Scott Poole ,Andrew H .Van de Ven, Published by Oxford University Press ,New York, USA ,2004.

-Andrew R. Dorward, Johannf. Kirsten ,S. Were Omamo ,Colin Poulton and Nick Vink“ Institution and The Agricultural Development Challenge in Africa” in“ Institutional Economics Perspectives On African Agriculture Development” Edited By Johann F. Kirsten ,andrew r. dorward ,colin poulton and nick vink, published by international food polity Ressearch Institute,Washington.D.C,USA,2009.

-Andrew Schotter “Social Institutions and Game Theory” in“ The Elgar Companion to Austrian Economics”Edited by Peter J. Boettke, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA ,1994.

-Andrew Shotter“ Oskar Morgenstern’s Contribution to The Development of The Theory of Games” in“ Toward a History of Game Theory ”Edited by E. Roy Weintraud ,Published by Duke University Press, USA, 1992.

-Anne May Hew “ Institutions” in“ Handbook of Economics and Ethics ”edited by Jan Pell and Irene Van Staveren ,published by Edward Elgar publishing limited, UK,2009.

-Anthony E. Bottoms“ Theoretical Reflections on The Evaluation of a Penal Policy Initiative” in “The Criminological Foundations of Penal Policy: Essays in Honour of Roger Hood” Edited by Lucia Zedner and Andrew Ask worth, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2003

-Antonio Carrizo Moreira “The Evolution of Internationalisation: Toward a New Theory?”working papers in management, Aveiro university, Portugal, 2009.

-Anupam Basu and Krishna SrinVasan “FDI in Africa: Some Case Studies” published by IMF, African and international capital markets department, March 2002.

-B. Dan Wood“ Agency Theory and The Bureaucracy” in“ The Oxford Hand Book of American Buranocracy ”Edited by Robert F.Durant, Published by Oxford University Press, New York ,USA, 2010.

-Bart Nooteboom“ The Foundations of Trust” in“ The Social Institutionsof Capitalism: Evolution and Design of Social Contracts” Edited by Pursey Hengens, Hans Van Oosterhout, Jack Vromen, Published by Edward Elgar Publishing Limited ,USA, UK,2003.

-Beatrice Weder“ Institutional Reform in Transirtion Economics: How Far Have They Come?”Authorized for Distribution by Tamim Bayoumi, Published byIMF August ,2001 .

-Benedict de Saint Laurent, Christophr Saint Martin,Stephane Jaffrein “Foreign Direct Investment (FDI) in the MEDA Region in 2005 ”ANIMA Papers& Documents ,Number 20/May 2006.

-Benno Torgler, Friedrich Schneider“ The Impact of Tax Morale and Institutional Quality on the Shadow Economy” ,Journal of Economic Psychology 30(2009)228-245,Published by Elsevier,2008.

-Benzidane Hadj“ Implications of the Current Global Financial Crisis, Algerian Economy : What are the Lessons ?”p8, 20 ضمن ملتقى حول " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية" ايام 20 , 21 اكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس سطيف ، بالتعاون مع مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و , المتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، 2009

-Carlos Santiso “Towards Democrative Governance: The Contribution of the Multilateral Development Banks in Latin America” in“Democracy Assistance: International Co-Operation for Democratization ”Edited by Peter Burnell ,Published by Frank Cass Publishers,London, UK, 2000.

-Catarina Figueira and David Parker “Infrastructure Liberalization : Challenges to The New Economic Paradigm in the Contex of Developing Countries” in “ International Hand Book of Network Industries: The Liberalization of Infrastructure” Edited by Matthias Finger and Rolf W.Kunneke,Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2011.

-Charles Amo Yartey “The Economics of Civil War in Sub- Saharan Africa ”in “Post Conflit Economics in Sub- Saharan Africa: Lessons from the Democratic Republic of the Congo” Edited by Jean A. P.Clément, Published by IMF,Washington d.c, USA,2004.

- Chifford D.Clark and Jung Chao Liu“ The Media, The Judiciary ,The Banks and The Resilience of East Asian Economics” in“ Productivity and Economic Performance in The Asian- Pacific Region” Edited by Tsu- Tan Fu and Chiff j. Huang and C. A.Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002.
- Chris Brooks“ Introductory Econometrics for Finance ” Second Edition, Published By Cambridge University Press, New York, USA,2008.
- Christian Knudsen “Modelling Rationality ,Institutions and Processes in The Economic Theory” in “Rationality, Institutions and Economic Methodology”Edited by Uslakali Maki ,Bo Gustafsson and Christian Knudsen, Published by Rout ledge, New York, USA, 1993.
- Christoph Engel“ Institutional for Intuitive Man” in“ Better Than Conscious? Decision Making, The Human Mind and Implication : For Institutions”, Edited Christoph Engel and Wolf Singer, Published by Massachusetts Institute of Technology and Frankfurt for Advanced Studies, Printed and Bound in China, 2008.
- Christopher Woodruff“ Measuring Institutions ” in“ International Hand book on The - Economics of Corruption” Edited by Susan Rose Ackerman, Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK,USA,2006.
- D. Acemoglu“Institutions as a Fundamental Cause of Long- Run growth”in“ Hand Books in Economics22: Hand Book of Economic Growth” Volume1a, Edited by Philippe Aghion ,Stern N. Durlauf, Published by Elsevier, B.V,Nether lands, 2005.
- D.J Bandaragoda“ Institutional Adaptation For Integrated Water Resources Management: An Effective Strategy For Managing Asian River Basins” Working Paper 107, Published by International Water Management Institute, Colombo, Sirilanka, 2006.
- Dani Rodrik“ Institution For High -Quality Growth :What They Are and How to Acquire Them” in “Institutions, Globalisation and Empowerment” Edited by Kartik C.Royand Jorn Sideras, Published By Edward Elgar Published Limited, UK,USA, 2006.
- Daniel Kaufman,Aart Kraay and Massimo Matruzzi “Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data” in“ International Hand Book on the Economics of Corruption” Edited by Susan Rose Ackerman, Published by Edward Elgar Publishing Limited , USA,UK,2006.
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay “Where Are We , Where Should We Be Going?”Policy Research Working Paper n°4370,A Joint Product of the World Bank Institute,Global Governance Group and Development Research Group, Macro Economic and Growth Team Produced by the Research Support Team,Washington.D.C,USA.2007.

-Daniel Kaufmann “Institutions Matter” in “Annual World Bank Conference on Development Economics : The New Reform Agenda ” Edited by Boris Ples Kovic and Nicholas Stern , Aco –publication of the World Bank , Washington D.C and Oxford University Press, New York, USA, 2003.

-David Card and Richard B. Freeman “What Have Two Decades of British Economic Reform Delivered?” in “ Seeking a Premier Economy : The Economic Effects of British Economic Reforms , 1980-2000” Edited by David Card , Richard Blundell and Richard B. Freeman, Published by the National Bureau of Economic Research, USA, 2004.

-David M. Hart “ The Political Theory of The Firm” in “The Oxford Hand Book of Business and Government ” Edited by David Coen, Wyn Grant, Grahamk Wilson , Published by Oxford University Press, New York, USA, 2010.

-Deepesh Machiwal , Madam Kumar Jha “ Hydrologic Time Series Analysis : Theory and - Practice ” Capital Publishing Company and Co- Published by Springer , Printed in India , 2012.

-Deidre Curtin and Ige Dekker “Good Governance: The Concept and its Application by the European Union” in “Good Governance and the European Union : Reflections on Concepts, Institutions and Substance” Edited by Deidre M. Curtin, Ramses A. Wessel, Published by Intersentia, Oxford , New York, USA , 2005.

-Didier Chaband and Stephane Saussier “ Transaction Cost Economics and Governance Structures: Applications, Developments and Perspectives” in “ Conventions and Structures in Economic Organizations: Markets Net Works and Hierarchies ” Edited by Oliver Favereau and Emmanuel Lazege, Series Editors: Geoffrey M. Hodgson, New Horizons in Institutional and Evolutionary Economics, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK , USA, 2002.

-Dunning, John H., “International Production and Multinational Enterprises”, London George Allen & Unwin, UK, 1981.

-Economic and social commission for Asia and the Pacific “Asia-Pacific Trade and Investment Review”, vol1, N°02 United Nations publication, Thailand, November 2005

-Elham Beheshtitabar “The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries : The Case of The Middle East” The International Business School , 2008.

-Emily Boyd “Adapting to Global Climate Change: Evaluating Resilience in Two Net Worked Public Institutions” in “Adapting Institutions: Governance, Complexity and Social-Ecological Resilience ” Edited by Emily Boyd , Carl Folke, Published by Cambridge University Press, UK, 2012.

-Emma Xiaoqin Fan “Technological Spillovers from Foreign Direct Investment-A Survey” Economics and Research Department Working Paper Series N°33 by Asian Development Bank; Manila, Philippines, December, 2002.

- Erik Stub.Kjaer“Cadastre and Economic Development” in“Research Trends in Geographic Information Science ”Edited by Gerhard Navratil, Published by Springer-Verlag ,Berlin,Heidelberg ,Germany, 2009.
- Ernesto Stein and Christian Daude “Institutions Integration and the Location of FDI” in “New Horizons for FDI by OECD Global Forum on International Investment” Published by OECD,Inter-American development Bank (IADB), Paris , France, 2001.
- European Commission-Directorate-General for Economic and Financial Affairs“ Impact of Global Crisis on Neighbouring Countries of the EU European Economy” Occasional Papers N°48,Published by the European Commission(DGEFA), Belgium, June 2009.
- Fabrizio Carmignani“ The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous” European Journal of Political Economy, 25 (2009) 409-421, School of Economics, The University of Queensland ,Australia, published by Elsevier ,2009.
- Fabrizio Carmignani “Efficiency of Institutions ,Political Stability and Income Dynamics”, Published by United Nations Economic Commission for Europe (unece) , Geneva,16June ,2004.
- Florence Jaumotte “Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revised” International monetary Fund working paper, Middle east and central Asia department, 2004.
- Francis Fukuyama“ Devopement and The Limits of Institutional Design”in“Political Institutions and Development: Failed Expectations and Renewed Hopes ”Edited by Natalia Dinello and Vladimir Popov, published by Edward Elgar publishing limited ,UK, USA ,2007.
- Francisco J .Ruge- Murcia“ Inflation Targeting Under a Symmetric References ” IMF Working Paper 01/161 Published By IMF, October, 2001.
- Fredrik Sjöholm and José Tongzon “Introduction” in“ Institutional Change in Southeast Asia” Edited by Frederik Sjöholm and Jose Tongzon, Published by Routledge,Oxon,UK,2005.
- Gareth R. Jones “Toward A Positive Interpretation of Transaction Cost Theory:The Central Roles of Entrepreneurship and Trust” in“ The Black Well Hand Book of Startegic Management” Edited by Michael A. Hill, R.Edward Freeman, Jeffrey S. Harrison, Published by The Black Well Publishers, UK, Printed By Achanaeum Press, UK, 2001.
- Geoffrey M. Hodgson “Institutions and Habits ” in“ Encyclopedia of Political Economy” edited by Philip Anthony O’ Hara ,Volume 1, published by Routledge, London ,UK ,first published in1999, reprinted in 2001.
- Geoffrey M. Hodgson“ Institutional Economics Old and New” in“ International Encyclopedia of Economic Sociology” edited by Jent Beckertmikn Zafirovski,published by Routledge,Uk 2006.

-Giorgio Fazio and G.M Chiara Talamo “How Attractive is Good Governance for FDI” in “Institutional Approach to Global Corporate Governance : Business Systems and Beyond ” Edited by J.Jay Choi Sandra Dow , International Finance Review, Volume 9, Published by Emerald Group Publishing limited ,UK, 2008.

-Giovanna Serge “European Economic and Monetary Union and Foreign Direct Investment: a Survey of The Theoretical and Empirical Literature” Published by The Center for Economic Studies, Katholieke Universiteit leuven, March 2000.

- Gretchen Gelmke and Steven Levitsky “ Introduction” in “ Informal Institutions & Democracy: Lessons From Latin America ” Edited By Gretchen Helmke, Steven Levitsky, Published By The Johns Hopkins University Press ,USA , 2006.

-Guido Van Huy Len Broeck, Anne Vuylsteke And Wim Verbeke “ Public Good Markets” in “ Institutions and Sustainability: Political Economy of Agriculture and The Environment- Essays in Honour of Konrad Hegedorn” Edited by Volker Beckman- Matina Padmana Bhan, Published By Springer Science+ Business Media, Germany, 2009.

-Gunnar Hein Sohn and Otto Steiger “Money, Markets and Poverty” in “ Money and Markets: A Doctrinal Approach ” Edited by Alberto Giacomin and Maria Cristina Marcuzzo, Published By Routledge ,Oxon, UK, 2007.

-Haiyan Song ,Stephen F. Witt and Gang Li “The Advanced Econometrics of Tourism Demand” published By Routledge, UK, 2009.

-Hajoon Chang “Understanding The Relationship Between Institutions and Economic Development –Some Key Theoretical Issues” in “Institutional Change and Economic Development” Edited by Hajoon Chang , Published by the United Nations University Press (North America and Geneva Edition)New York, USA, 2007.

-Hakim Darbouche “Algeria’s Failed Transitions to a Sustainable Polity Coming to Yet another crossroads” MED PRO Technical Report N°7 October 2011.

-Hamid R. Davoodi and Ulric Erickson Von Alleman “Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy” in “ West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges” Edited by Rosa A. Valdivieso, Ulric Erikson von Allemen, Geoffrey J. Bannister ,Hamid R. Davoodi, Felix Fisher, Eva Jenkner, Mona Said ,Middle Eastern Department, International Monetary Fund ,Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001.

-Harm Van Lie Shout “ Enhancing The Operation of Markets for Vocational Education and Training” in “ Vocational and Adult Education in Europe ” Edited by Fons Van Wier Ingur and Graham Attwell, Published by Kluwer Academic Publishers ,The Netherlands ,1999.

-Hausmann .R and Fernandez-Arias: “ Foreign Direct Investment: Good Cholesterol? ” Working Paper 417, Inter-American Development Bank, 2000.

-Howard Stein "Institutional Theories and Structural Adjustment in Africa" in "The New Institutional Economics and Third World Development" Edited by John Harris, Janet Hunter and Colin M. Lewis published by Routledge, London, simultaneously published in USA and Canada by Routledge, 1995.

-Helmut Lutkepohl "Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models" in "Applied Time Series Econometrics" Edited by Helmut Lutkepohl, Markus Lutkepohl, Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2004.

-IMF "Issues Paper: Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Terms" Prepared by Art Ridgeway, Published by IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD workshop on international investment statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITEG), Canada, November, 2004.

-J. Saul Lizondo "The Foreign Direct Investment" in "Reading in International Business: A Decision Approach" edited by Robert Z. Aliber and Reid W. Click Published by Massachusetts Institute of Technology, Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA, 1999.

-James A. Robinson "The Latin American Equilibrium" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United States" Edited by Francis Fukuyama, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2008.

-James L. Butkiewicz, Halit Yanikkaya "Institutional Quality and Economic Growth: Maintenance of the Rule of Law or Democratic Institutions or Both?" Economic Modelling 23(2006) 648-661, University of Delaware, USA, Celal Bayar University, Turkey, Published by Elsevier, 2006.

-James P. Walsh and Jian Gyanyu "Determinants of FDI: A Sectoral and Institutional Approach" Published by the IMF working paper, Asia Pacific Department, July 2010.

-Jana Stoeber "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development - Qualifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability" Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University & Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, 2011.

-Janvier A. Escobar "The Role of Public Infrastructure in Lowering Transaction Costs" in "Development Economics Between Markets and Institutions: Incentives for Growth, Food Security and Sustainable Use of The Environment" Volume 4, Mansholt Publication Series, Edited by Erwin Bulte, Rued Ruben, Published by Wageningen Academic Publishers, The Netherlands, 2007.

-Jay B. Barney and William Hesterly "Organizational Economics: Understanding The Relationship Between Organizations and Economic Analysis" in "Handbook of Organization Studies" Edited by Stewart R. Clegg, Cynthia Hardy and Walter R. Nord, Published by SAGE

Publications Ltd ,London, UK ,Printed and Bound in Great Britain by Biddes Ltd, Guild Ford and King's Lynn ,First Published in 1996, Reprinted in 2002.

-JayKathvate ,Giri Jasenkar Mallik“ The Impact of the Integration Between Institutional Quality and Aid Volatility on Growth: Theory and Evidence” Economic Modelling 29(2012)716-724 School ofEconomics and Finance,University of Western Sydney, Australia, Published by Elsevier ,2012.

-Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz“ Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF”in IMF Staff Papers, IMFThird Annual Research Conference, Volume 50,Special Issue Published byIMF, Washing ton , USA, 2003.

-Jill E. Hobbs“ Markets in Metamor phosis :The Rise and Fall of Policy Institutions” in“ Role of Institutions in Rural Policies and Agriculture Markets” Edited by Guido Van Huylen Broeck, Published by Elsevier ,Amesterdam, Nether lands, 2004.

-Joachim Wolf and William G.Egelholf“Net Work or Matrix? How Information-Processing Theory Can Help (MNC'S) Answer This Question” in “Collaborative Communities of Firms: Purpose, Process and Design” Edited by Anne Bollingtoft, lex Donaldson, georgel Huber, Dorthe, Dojbak Hakonson , Charles C.Snow , published by springer science+Business Media, New York, USA, 2012.

-John Cubbin-City University and Jon Stern,-London Business School “Regulatory Effectivenesses and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries” World Bank Policy Research Working Paper 3535,Published by WB, London , March, 2005.

-John.H.Dunning “The Electic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future” The International Journal of The economics of Business, vol8, N°2, UK, 2001.

-Jorge Braga de Macedo and Enerique V.Inglesias “Foreign Direct Investment Versus Other flows to Latin America” Development CentreSeminars Published by OECD and Inter-American Development Bank, France ,2001.

-José Antonio Alonso y Carlos Garcimattin“ The Determinants of Institutional Quality: More on The Debate” wp 03-09 ,Published by Institute Complutence de Estudios Internationals ,Universidad Complutense de Madrid,Campus du Somosagnas, Madrid, Spain ,2009.

-Joshua C.Hall ,Russells .Sobel, George R. Crowley“ Institutions, Capital and Growth” Published by Southerm Economic Association ,vol 77(2), USA, 2010.

-Juraj Stancik “Foreign Direct Investment in the Czech Republic: Takovers Versus Green Fields” in “Five Years of an England EU: A Positive Sum Game” Edited by Filip Keereman-Istvan Szekely, published by Springer- Verlag Berlin, Heidelberg, Germany, 2010.

-Kalyan Chatterjee “Game Theory and The Practice of Bargaining” in “Game Theory and Business Application ”Edited by Kalyom Chatterjee, William Samuelson, Published by Kluwer Academic, Dordrecht ,Boston, London ,2001.

-Karim Nashashibi, Patricia Alonso-Gamo, Stefania Bazzoni,Alain Feler, Nicole La Framboise and Sebastian Paris Horvitz“ Algeria : Stabilization and Transition to the Market ” Published by IMF, Washington,D.C,USA ,1998.

-Karla Hoffand Joseph e.stiglitz “ The Creation of The Rule of Law and The Legitimacy of Property Rights:The Political and Economic Consequences of a Corrupt Privatization” , World Bank research working paper 3779,published by the world bank, USA, December 2005.

-Katheleen M. Eisenhardt “Agency Theory :An Assesment and Review”in “ Theories of Coprporate Governance:The Philosophical Foundations of Corporate Governance” Edited by Thomas Clarke ,Published by Routledge, Oxon ,UK ,New York, USA, Canada, 2004.

-Kazuhiro Asakawa“ Transition in Japan’s Biotechnology Sector: Institutional-OrganizationalCo-evolution” in“Struggles For Survival :Institutional and Organizational Changes in Japan High- Tech Industries”Published by Springer Science+ Business Media, Printed in Japan, 2006.

-Koen Berden, Jeffrey H. Bergstrand and Eva Van Etten“Governance, Globalization and Selection into Foreign Direct Investment ” Erasmus University Netherlands ,April 6,2012.

-Lars Oxelheim, Trond Randoy and Arthur Stonehill “On The Treatment of Finance- Specific Factors Within The OLI Paradigm ” Working Paper N°554, Published by the Research Institute of Industrial economics, Stockholm, Sweden, 2001.

-Lene Poulsen and Masse Lo“ Promoting Good Governance Through the Implementation of the UNCCD” in “Governing Global Desertification: Linking Environmental Degradation,Poverty and Participation” Edited by Pierre Marc Johnson, Karel Mayrand, Marc Paquin ,Published by Ashgate Publishing Limited ,England ,2006.

-Louis H.G.Slangen and Nico. B.P.Polman“ Environmental Co-operation:A New Institutional Arrangements Of Farmers” in“ Environmental Co-operation And Institutional Change: Theories And policies For European Agriculture ”Edited By Konard Hagedorn ,Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK,USA ,2002.

-M.Khalid Nadeem Khan and Syed abu Ahmed Akif“ The Quality Of Public Sector Management and Ecomonic Inequality” in “The Role of Public Administration in Building a Harmonious Society” Edited by Ahmed Raza, Published By Asian Development Bank, Network of Asia Pacific Schools and Institute of Public Administration and Governance, Printed in Philippines ,2006.

-M.S.Murkras “Elementary Econometrics: Theory, Application and Policy” publishd by East African Educational Publishers, Kenya 1993.

- Macel Peter and Martin Grandes “ How Important Is Sovereign Risk in Determining Corporate Default Premia ?The Case of South Africa” IMF Working Paper 05/217, Published by IMF, Monetary and Financial Systems Department ,November ,2005.
- Margarita M.Kalamova and Kai A.Konard “ Nations Brands and Foreign Direct Investment ” Max Planck Institute for Intellectual Property, Social Science Research Center Berlin and University of Munich, OECD ,September 28,2009.
- Maria Carkovic and Ross Levine “ Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth ?” in “Does Foreign Direct Investment Promote Development ? ”Edited by Theodor H. Moran ,Edward M .Graham and Magnus Blomstrom , Published by Institute for International Economics, Washington D,C, USA, 2005.
- Mariene langholz “Institutions and Economic Development: a Critical Discussion of the Institution- Centred Orthodoxy in Development Economics” Seminar Paper,Published by Grin Verlag,Norderstedt,Germany ,2008.
- Mary Ann Dimand ,Robert W.Dimand“ Game Theory ”in“Encyclopedia of Political Economy” edited by Philip Anthony O’ Hara , Volume1, Published by Roulledge,London, UK, 1999,Reprinted in 2001.
- Mary Kaldor “War and Economic Crisis” in“ The Deeping Crisis :Gover nance Challenges After Neoliberalism” Edited by Craig Calhoum and Georgi Derluguian ,Published by Social Science Research Council, USA ,2011.
- Michael Johnston “ Comparing Corruption”in“ Private and Public Corruption” Edited by William C. Heffernan and John Kleinig,Published by Rowman&Littfield,USA,2004.
- Mike W.Peng with Theodore A. Khoury“ Unbundling The Institution- Based View of International Business Strategy” in “The Oxford Hand Book of International Business” Second Edition, Published By Oxford University Press, New York, USA ,2008.
- Mohamed Adaya Salism“Foreign Direct Investment : Sub- Sahara Africa” in “Foreign Direct Investment: Six Country Case Studies”Edited by Ying Qi Annie Wei , V.N Bela Subramanyam, published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK , 2004.
- Mondher Cherif, Kaouthar Gazder “ What Drives Venture Capital Investments in Europe ? New Results From a Panel Data analysis” Journal of Applied Business and Economies, vol 12 (3), 2011.
- Muljana Soekarni and Sjamsul Arifin “Governance and Economic Performance” in“ The Indonesian Economy : Entering a New Era ”Edited by Aris Ananta,Muljana Soekarni, Sjamsul Arifin ,Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore,2011.
- Nassima Debbab, Ali al Mansour “Determinants and Impact of FDI on Bahrain’s Economy” Research Journal of International Studies Issue 21 (Octobre 2011).

-Natalio R. Botana “ Why Institution Matter :Fiscal Cityzen ship in Argentina and United States ” in “Falling Behind :Explaining the Development Gap Between Latin America and The United States” Edited by Francis Fukuyama ,Published by Oxford University Press,New York, USA,2008.

-Nauro F.campos and yuko Kinoshita “Why Does FDI Go Where it Goes? New Evidence From The Transition Economics” Working Paper, Published by International Monetary Fund, USA, 2003.

-Niclas Berggren ,Andreas Bergh and Christian Bjor nskov“ The Growth Effects of Institutional Quality”Published by The Ration Institute, Sweden ,Aarhus School of Business ,Denmark ,May 02 ,2009.

-Nicole J. Saam“ Economics Approachs To Management Consulting” in “ The Oxford Hand Book of Managemant Consulting”Edited by Matthias Kipping,Timothy Clark, Published by Oxford University Press, New York ,USA, 2012.

-Niicolai J.Foss and Peter G. Klein“ Critiques of Transaction Cost Economics :An Over View ”in “The Elgar Companion to Transaction Cost Economics”Edited by Peter G.Klein and Michael E. Sykuta, published by Edward Elgar Publishing Limited ,USA, UK,2010 .

-Nis Siddharthan “Determinants ,Constraints and Impact of Foreign Direct Investment :India – China Comparison” in “India’s Economic Future : Education , Technology ,Energy and Environment” Edited by Manmohan Agarwal , Published by Esha Beteille Social Science Press, India, 2009.

-Norbert Funke, Saleth M. Nsouli“ The New Partnership for Africa’ s Developement (NEPAD, 2003-2069)”,Published By International Monetary Fund ,2003.

-Ola Olsson“ Geography and Institutions : Plausible and Implausible Linkages” in “Growth Trade and Economic Institutions” Edited by Tapio Palokangas,Bjarnes Jensen,Dieter Bost, Giacomo Cor ner, Reinoh.Jerppe,Juka Houkatuka,Journalof Economics,Supplement 10,Published by Springer-Verlag/Wien Printed in Australia,2005.

-Olivia Orozo , Javier Lesaca“ Impact of the Global Economic Crisis in Arab Countries : A First Assessement ”Preparatory Document on“ the Financial , Economic and Social Repercussions of the World Economic Crisis in North African and Middle Eastern Countries, for the Rountable The Political Dimensions of The World Economic Crisis : A Perspective from The Arab World”, Organized by Case Arabe and The Clubo of Madrid (Madrid,28t of october 2009).

-Ourvashi Bissoon “Can Better Institutions Attract More Foreign Direct Investment (FDI) ? Evidence From Developing Countries” International Research Journal of Finance and Economics ,Euro journals Publishing, 2012.

- Ouvashi Bissoon “ Can Better Institutions Attract More Foreign Direct Investment (FDT)? Evidence From Developing Countries” International Conference on Applied Economics , ICOAE, University of Mauritius,2011.
- Per-Olof Bjuggren and John E. Eklund “The Cost of Legal Uncertainty:The Impact of Insecure Property Right on Cost of Capital” in “The Modern Firm, Corporate Governance and Investment” Edited by Per- Olof Bjuggren and Dennis C.Muller, Published by Edward ElgarPublishing Limited, UK, USA, 2009.
- Pierre Henry , Samir Abdelkrim, Benedict de Saint Laurent“ Foreign Direct Investment (FDI) into MEDA Region in 2007 : The Switch” ANIMA Network Study n°1 July 2008.
- Quamarul Alam , Mohamed Emdad Ullah Mian ,Robert fi Smith“ The Impact of Poor Governance on Foreign Direct Investment : The Bangladesh Experience” in “The Role of Public Administration in Building A Harmounious Society” Edited by Raza Ahmed , Annual Conference, Published by Asian Development Bank, Network of Asia Pacific Schools and Institutes of Public Administration and Governance, Printed in Philippine , 2006.
- Ralph Christy,Edward Mabayeri,Norbert Wilson ,Emelly Mutambat Sere and Noma Themba Mhlanga“ Enabling Environments for Competitive Agro- Industries” in “Agro- Industries for Development ”Edited by Carlos a. Dasilva,Doy Le Baker, Andrew W.Shepherd ,Chakib jennane and Sergio Mirando. Da. Cruz, published by FAOand UNIDO CABI(CAB International), Printed in UK,2009.
- Richard A. Wandling, Eastern Illinois University “Rationality and Rational Choice” in“ 21st Century Political Science :A Reference Hand Book ”Edited by John T. Ishiyama and Marijke Breuning ,Published by SAGE publications, California ,USA, 2011.
- Richard E.Messick“World Survey of Economic Freedom” in“ World Survey of Economic Freedom 1995-1996” Edited by Richard E.Messick,Published by Freedom House,USA,1996.
- Richard R. Nelson “ Bringing Institutions into Evolutionary Growth Theory”in“ Social Institutions and Economic Development : A Tribute to Kurt Martin” Edited by Valpy Fitz Gerald , Published by Kluwer Academic Publishers , Netherlands , 2002.
- Richrad A .Lambert “ Agency Theory and Management Accounting” in“Hand Book of Management Accouting Research”, Volume 1, Edited by Christophre S.Chapman, Anthony G. Hopwood ,Michael D. Shields ,Published by Elsevier, UK ,2007.
- Ron Smith “The Development of Economtric Method at the DAE”in “Applied Economics aud Public Policy ”Edited By Lain Begg and S.G.B Henry, Published By Cambridge University Press ,UK, 1998- M.S.Murkras “Elementary Econometrics: Theory, Application and Policy” publishd by East African Educational Publishers, Kenya 1993.
- Ronald H.Coase “The Institutional Economics” in“ Institutional, Contracts and Organization: Percpectives for New Institutional Economics”edited by Claude Menard

published by Edward Elgar publishing limited, printed in UK at the university press ,Cambridge, 2000.

-Rosemary Atiento and Winnie V.Mitullah “Migration Labour Markets and Development :The Global Economic Crisis and its Impact on the Economy, Labour Markets, Migration and Development in North and West Africa” Working Paper, Research Project“ Making Migration a Development Factor : The Case of North and West Africa” , Published by International Labour Organization(International Institute for Labour Studies), Geneva (Switzerland) , 2010.

-Roumeen Islam, Claudio E.Montenegro“What Determine The Quality of Institutions?”Policy Research Working Paper ,2764,Background Paper of World Bank Development Report 2002,Published by The World Bank Office of the Senior Vice President, Development Economics, Washington,USA,January,2002.

-Roumen Islam ,Ariell Reshef“ Trade and Harmonization :If Your Institutions are Good, Does it Matter if They are Different?” World Bank Policy Research Working Paper 3907, Published by the WB, Washigton .D.C, USA, May 2006.

-Rucht Dieter“ Distant Issue Movements in Germany: Empirical Description and Theoretical Reflections” in“ Globalization and Social Movements: Culture, Power and The Transnational Public Sphere” Edited by John A. Guidry ,Micheal D. Kennedy and Mayer N. Zald ,Published by The University of Michigan, USA, 2000.

-S.H.Saghaian M.R.Reed and M.F.Hasan“ Monetary Policy Impacts on US Lives Tock-Oriented Agricultural Prices”in “Progress in Economics Research” Edited by Albert Tavidze ,Volume9, Published By NOVA Science Publishers,New York , USA, 2006.

-Said Bakhache ,Mark Lewis Kadina Kalonji and Jean Claude Nohega“ Assessing Competitiveness After Conflict: The Case of the Central African Republique”, IMF Working Paper, Published by IMF, African Department,December, 2006.

-Salah M. Nsouli, Rouben Atvian and Alex Maumouras“ Institutions Program Implementation and Macro-Economic Performance” IMF Institute and Middle East and Central Asia Department, September ,2004.

-Shashi kant and R.Albert Berry“ Organization, Institution ,External Setting and Institutional Dynamics”in“ Institution, Sustainability and Natural Resources: Institutions for Sustainable Forest Management ”Edited by Shashi kant and R.Albert Berry published by Springer, Netherlands, 2005.

-Silvio Borner, Frank Bodmer and Markus Kobler“ Institutional Efficiency and Its Determinants: The Role of Political Factorsd in Economic Growth”Published by OECD, Devlopment Centre Studies ,Paris ,France, 2004.

- Simeon Djan Kov and Peter Murrell “ The Determinants of Enterprise Restructuring in Transition: An Assessment of the Evidence”, Published by the World Bank ,Washington, D.C.USA ,2000.
- Simon Djan Kov, Rafael LaPorta,Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer “Appropriate Institutions” in “Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda” Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern , ACo-publication of the World Bank (Washington) and Oxford University Press (New York), USA, 2003.
- Simran K. Kahai “ Traditional and Non-Traditional Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries ”Journal of Applied Research, Volume 20, John Carroll University , November 1, 2004.
- Sohail Inayatullah “From Organizational to Institutional Change” in“ On The Horizon :Institutional Change ”Edited By William E. Hallal, Volume13.,Number1, Published by Emerald Group Publishing Limited, UK, 2005.
- Stephen Knack “Social Capital, Growth and Poverty :A Survey of Cross Country Evidence” in “The Role of Social Capital in Development: An Empirical Assesment”Edited by Christian Grootaert and Thierry Van Bastelaer, Published by Cambridge University Press, International Bank for Restructuring and Development, New York, USA, 2002.
- Steve Wiggins & Junior Davis “ IPPG Briefing Paper”, Number3,Published by IPPG Programme Office, IDPM, School of Environment&Development, University of Manchester ,UK. July 2006.
- Steven Globerman, Daniel Shapiro, Yao Tang “Foreign Direct Investment in Emerging and Transition European Countries”, Center For International Business Western Washington University ; December 2004 .
- Svetozar Pejovich “The Effects of The Interaction of Formal and Informal Institution on Social Stability and Economic evelopment ”in “Institution, Globalisation and Empowerment ”Edited By Kartik C. Roy and John Sideras, Published By Edward Elgar Publishing Limited, UK,USA, 2006.
- Thomas F.Remington“ Democratization,Separation of Powers,and State Capacity” in “The State After Communism: Governance in the New Russia” Edited by Timothy J.Colton and Stephen Holmes, Publishers by Rowman & Little Field Publishers inc, USA,2006.
- Thorsten Koepl ,Cyril Monnet ,Erwan Quintin“ A Simple Model of Efficient Institutions” Published by the Federal Reserve Bank of Philadelphia, The Federal Reserve Bank of Dallas ,The Federal Reserve System, USA, November 23, 2009.
- Timothy Good Speed, Jorge Martinez- Vazquez Li Zhang “ Do Companies View Bribes as a Tax? Evidence on The Tradeoff Between Corporate Taxes and Corruption in The Location of FDI ” International Studies Program Working Paper 11-01,Georgia State University, USA, January 2011.

-Tom Healy and Sylvain Cote, John F. Helli Well, Simon Field “The Well- Being of Nations: The Role of Humain and Social Capital ”Centre For Educational Research Innovation At The OECD, Published by OECD,Paris, Cedex ,France ,2001.

-Tonny Addison, Mina Balamoune ,Lutz“Economic Reform When Institutional Quality is Weak: The Case of The Maghreb”, Journal of Policy Modeling 28(2006) 1029-1043 ,Published by Elsevier, 2006.

-Tugrul Temel “The Institutional Frame Work Of Turkey And Turkish Agriculture” in“ Turkey in The European Union :Implication For Agriculture Food and Structural Policy ”Edited by A.M. Burell and A.J. Oskam, Published byCABI, Publishing ,UK,USA, 2005.

-Uskali Maki “Economics With Institutions : Agenda For Methodological Enquiry” in“Rationality,Institutions& Economic Methology”Edited by Uskali Maki Bo Gustaffusson - and Christian Knudsen, Publihed By Routledge, London ,UK,1993.

-Vasant Grandhi, Lin Crase and Ashutosh Roy“ Institutional Analysis of The Performance of Water Institutions in Three Major States of India” in“ Reforming Institution in Water Resources Management: Policy and Performance For Sustainable Development”Edited ByLin Crase ,Vasant P.Grandhi,Published by Earth Scan ,UK. 2009.

-Vintila Denisia “Foreign Direct Investment Theories: An Over View of the FDI Theories” European Journal of Interdisciplinary Studies, Academy of Economic Studies, Bucharest December 2010.

-Vladimir Benacek,Helena Lenihan,Bernadette Andreosso-O’Callaghanand Denis Kan “ Political Risk and Foreign Direct Investment: How do They Get Along in Various European Countries? ”Charles University Prague,University of Limerick, Ireland, 10th October 2010.

-Wesam M.Sedik, Hussein Seoudy “ The Impart of Country Risk and New Institutional Economics on Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Middle East and North Africa Region (1999-2010) ” The 16th Meeting of the International Society for New Institutional Economics, University of Southern California , June 2012.

-Wilferd Dolma“ Institutional Economics and The Formation of Preferences” Series Editor: Geoffrey M. Hodgson ,New Horizons in Institutional and Evolutionary Economics ,Published by Edward Elgar Publishing Limited ,UK ,USA, 2004.

-Williamson O.E “A Comparison Of Alternative Approaches To Economic Organization” in “The New Institutional Economics: A Collection Of Articles From The Journal Of Institutional And The Oretical EconomicsJITE” Introduced And Edited By Erik G. Furubotn And Rudolf Richter ,Published By J. C B Mohr (Paul Siebeck),Tubingen, Parellel Edition For USAand Canada, Published By Texas A&M University Press ,College Station ,1991.

-WuYing&Kohsoo Wei“ Ex change Rate and Public Debt Policies in a Small Open Economy With Budget surplus” in “East Asian Economic issues” Edited By Jon D. kendall, Park

Donghyum, Volume IV, Published By World Scientific Publishing, Printed in Singapore ,1998.

-Yuko kino Shita “Sectoral Composition of FDI and External Vulnerability in Eastern Europe ” IMF working paper European department May 2011.

التقارير باللغة الانجليزية

-African Development Bank Group“ Dialogue Note 2011-2012 :Algeria” Published by the African Development Bank Group,May 2011.

-Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2012 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2012.

-Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2011 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2011.

-Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2010 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2010.

-Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2009 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2009.

-Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim “Defining Economic Freedom” in“ 2008 Index of Economic Freedom ”Edited by Ambassador Terry Miller, Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner with Anthony B.Kim, Bryan Riley and James M. Roberts, Published by Heritage Foundation, Washington. D.C ,The Wall Street Journal (Dow Jones& Company New York),USA,2008.

-ANIMA/Invest in MED 2007 ,2008 ,2009 “Document ANIMA Investment Network/MED Alliance Consortium,”20 February 2009.

- Doing Business 2012“ Economy Profile : Algeria ”Published by the World Bank, Washington.d.c, USA,2012.
- Doing Business 2011“ Making a Difference for Entrepreneurs” Published by the World Bank, Washing ton.D.C.,USA, 2010.
- Doing Business 2010 “Reforming Through Difficult Times” Published by the World Bank, Washington. D.C, USA, 2009.
- Economic and Social Commission For Western Asia“ Survery Of Economic And Social Devlopement In The ESCWA Region 2001-2002:partII,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ”Published By United Nations ,Printed in ESCWA,Beirut, Lebanon ,March, 2003.
- Economic and Social Commission for Western Asia“ Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region,1999- 2000: PartII, The Role of The State in The GlobalizedEconomy, with Egypt and Jordan as case studies”Published by the united nations ,printed in ESCWA , Beirut ,Lebanon ,November 2001.
- Economist Intelligence Unit Written with the Columbia Program on International Investment “World Investment Prospects to 2011:Foreign Direct Investment and the Challenge of Political Risk” Published by the Economist Intelligence Unit Limited ,New York, 2007.
- Freedom House “Freedom in the World 2012- Algeria ”,Available at : <http://www.unch.org>(accessed4/7/2012).
- Freedom House“ Freedom in The World 2012-Algeria,4 June2012”,Available at :<http://www.unch.org>(accessed4/7/2012).
- Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2011-Algeria”, 10 November 2011 Available at <http://www.unhcr.org>(accessed at 4/7/2012).
- Freedom House“ Countries At The Cross Roads 2007-Algeria”,25 September 2007 Available at <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4738691e64.html>(accessed at 4/7/2012).
- IMF“ Algeria : 2011 Article III Consultation- Staff Report, Public Information Notice” , IMF Country Report N°12/20, January 2012.
- IMF“ Algeria : 2010 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , IMF Country Report N°11/39, February 2011.
- IMF“ Algeria : 2008 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , IMF Country Report N°09/108, April 2009.
- IMF“ Algeria : 2007 Article IV Consultation- Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Algeria” , IMF Country Report N°08/103, March 2008.

- IMF “Staff Country Reports” Published by IMF, Washington.D.C,USA, 2007.
- IMF “World Economic Outlook: September 2005 ,Building Institutions” Published by International Monetary Fund Graphics Section ,Washington. D.C.USA,2005.
- IMF “Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix IMF Country Report”,N°03/69,Washington.D.C,USA,March 2003.
- IMF“ IMF Balance of Payments Manual and the System of National accounts” , The Fifth Edition, published by international monetary fund, Washington D. C, 1993.
- Inter American Development Bank “ The Business of Growth : Economic and Social Progress in Latin America 2001 Report ” Published by the Inter American Development Bank , Washington D.C , USA ,2001.
- International Labour Office “Working Out of Poverty ”Published by the International Labour Office, Geneva ,Switzerland, 2003.
- International Telecommunication Union “ICT Adoption and Prospects in the Arab Region 2012 ”, Published by ITU, Geneva, Switzerland , 2012.
- James Gwartney, Robert Lawson& Joshua Hall with Jean-Pierre Chauffour& Michael D.Stroup “Economic Freedom of the World :2011 Annual Report” Published by Fraser Institute, Printed and Bound in Canada,2011.
- James Gwartney, Robert Lawson, Chris Edwards ,Water Park, Veronique De Rugy, Smita Wagh, Preface by Milton Friedman“Economic Freedom of the World 2002 Annual Report” Published by the Fraser Institute,Canada, 2002.
- Klaus Schwab, World Economic Forum “The Global Competitiveness Report 2011-2012” Published by the World Economic Forum, Geneva ,Switzerland, 2011 .
- Klaus Schwab, World Economic Forum “The Global Competitiveness Report 2010-2011” Published by the World Economic Forum, Geneva ,Switzerland, 2010.
- Masten, Callye R. M “The Impact of Exchange Rate Volatility on United States FDI, in latin America”, Published by Proquest Information and learning Company UMI Microform, United States, 2008.
- Oxford Business Group “The Report : Algeria 2011” Published by Oxford Business Group, Washington.D.C,USA,2011.
- Oxford Business Group “The Report : Algeria 2010” Published by Oxford Business Group, Washington.D.C,USA,2010.
- OECD “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment ”, The Fourth Edition, Published by OECD, 2008.
- OECD“ MENA-OECD Investment Programme: Investment Climate and Regulation of International Investment in MENA Countries” ,published by OECD ,2006.

- OECD “MENA-OECD Investment Programme : Investment in MENA Countries” Published by OECD ,2006.
- OECD “Foreign Direct Investment for Development: Maximising Benefits, Minimising Costs” published by ,France, 2002.
- OECD “ Global Forum on International Investment , New Horizons for Foreign Direct Investment ” Published by OECD, France , 2002.
- OECD“Foreign Direct Investment ,Development and Corporate Responsibility ” Published by OECD, France, 1999.
- OECD“ Foreign Direct Investment and Economic Development : Lessons From Six Emerging Economics ”Published by OECD, France ,1998.
- OECD “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment ”, Published by the Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), The Third Edition, 1996.
- UK Border Agency“ Algeria : Country of Origin Information(COI) Report, COI Service”Published by UK Border Agency,3 November ,2011.
- UNCTAD “Training manual on Statistics for The Foreign Direct Investment and The Operations of Transnational Corporations (TNC’S) FDI Flows and Stocks ”, Published by United Nations, New York and Geneva, 2009.
- UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Constitution” Available at www.undp-pogar.org(7-6-2012).
- UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Judiciary” Available at www.undp-pogar.org. (7-6-2012).
- UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Elections” Available at www.undp-pogar.org. (7-6-2012).
- UNDP “POGAR : Programme on Governance in the Arab Region : Country Theme Financial Transparency” Available at www.undp-pogar.org(7-6-2012).
- United Nations “FDI in Central Asian and Asian Economics: Policies and Issues, Economic and Social Commission? For Asia and the Pacific: Studies in Trade and Investment (50)” United Nations publications, 2003.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), “World Investment Report: Non-Equity Modes of International Productions and Development”, Published by UNCTAD,New York and Geneva, 26 July 2011.
- United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific “Managing Globalization in Selected Countries with Economies in Transition ” Published by United Nations ,USA , 2003.

-United States General Accounting Office “ NATO Enlargement :Report is Responsive to Senate Requirements but Additional Information Could be Useful :Report to Congressional Committees” Published GAO, Washington .D.C, USA, 15 November ,2002.

-US Commercial Service“ Doing Business in Algeria:2011 Country Commercial Guide for U.S Companies” International Copy Right US& Foreign Commercial Service and U.S Department of State, 2010.

-World Bank “Trends in Corruption and Regulatory Burden in Eastern Europe and Central Asia ”Published by the World Bank ,Washington,USA,2011.

مواقع الانترنت

www.freedomhouse.org/report. (accessed 4/6/2012)

www.freedomhouse.org (accessed 4/6/2012)

hdr.undp.org/fr/statistiques. (accessed 7/6/2012)

www.andi.dz (7/6/2012)

www.animaweb.org/pays.algeria.php (7/6/2012)

<http://archive.unctad.org>. (8/6/2012)

<http://www.unhcr.org>(accessed4/7/2012)

www.undp-pogar.org.(6/7/2012)

<http://data.worldbank.org/> (7/7/2012)

<http://www.imf.org/external/data.htm> (7/7/2012)

<http://www.doingbusiness.org> (8/7/2012)

http://info.worldbank.org/governance/wgi/sc_country.asp(8/7/2012)

<http://www.heritage.org/index/default>(8/7/2012)

<http://cpi.transparency.org> (9/7/2012)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الملحق 1 :

VA

0

Null Hypothesis: VA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.047946	0.4935
Test critical values:		
1% level	-5.835186	
5% level	-4.246503	
10% level	-3.590496	

1

Null Hypothesis: D(VA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.831706	0.2445
Test critical values:		
1% level	-6.292057	
5% level	-4.450425	
10% level	-3.701534	

2

3

Null Hypothesis: D(VA,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.042895	0.0059
Test critical values:		
1% level	-7.006336	
5% level	-4.773194	
10% level	-3.877714	

2

Null Hypothesis: D(VA,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.768045	0.0384
Test critical values:		
1% level	-5.119808	
5% level	-3.519595	
10% level	-2.898418	

10

Null Hypothesis: D(VA,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.819548	0.0031
Test critical values:		
1% level	-3.007406	
5% level	-2.021193	
10% level	-1.597291	

PSAV

0

Null Hypothesis: PSAV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.064080	0.9834
Test critical values:		
1% level	-5.835186	
5% level	-4.246503	
10% level	-3.590496	

1

30

Null Hypothesis: D(PSAV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.585773	0.0080
Test critical values:		
1% level	-6.292057	
5% level	-4.450425	
10% level	-3.701534	

20

Null Hypothesis: D(PSAV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.108948	0.2458
Test critical values:		
1% level	-4.803492	
5% level	-3.403313	
10% level	-2.841819	

2

Null Hypothesis: D(PSAV,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.145737	0.0831
Test critical values:		
1% level	-7.006336	
5% level	-4.773194	
10% level	-3.877714	

GE
0

Null Hypothesis: GE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.330831	0.7987
Test critical values:		
1% level	-5.835186	
5% level	-4.246503	
10% level	-3.590496	

1

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.496410	0.7325
Test critical values:		
1% level	-6.292057	
5% level	-4.450425	
10% level	-3.701534	

2

30

Null Hypothesis: D(GE,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.991560	0.0204
Test critical values:		
1% level	-7.006336	
5% level	-4.773194	
10% level	-3.877714	

20

Null Hypothesis: D(GE,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.454660	0.1651
Test critical values:		
1% level	-5.119808	
5% level	-3.519595	
10% level	-2.898418	

RQ
0

Null Hypothesis: RQ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.245030	0.8214
Test critical values:		
1% level	-5.835186	
5% level	-4.246503	
10% level	-3.590496	

1

10

Null Hypothesis: D(RQ) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.437029	0.0048
Test critical values:		
1% level	-6.292057	
5% level	-4.450425	
10% level	-3.701534	

20

Null Hypothesis: D(RQ) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.827144	0.3408
Test critical values:		
1% level	-4.803492	
5% level	-3.403313	
10% level	-2.841819	

2
3

Null Hypothesis: D(RQ,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.434015	0.0150
Test critical values:		
1% level	-7.006336	
5% level	-4.773194	
10% level	-3.877714	

2

Null Hypothesis: D(RQ,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.817226	0.0012
Test critical values:		
1% level	-5.119808	
5% level	-3.519595	
10% level	-2.898418	

1

Null Hypothesis: D(RQ,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.261973	0.0017
Test critical values:		
1% level	-3.007406	
5% level	-2.021193	
10% level	-1.597291	

RL
0
3

Null Hypothesis: RL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.725619	0.0004
Test critical values:		
1% level	-5.835186	
5% level	-4.246503	
10% level	-3.590496	

2

Null Hypothesis: RL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.404699	0.8634
Test critical values:		
1% level	-4.582648	
5% level	-3.320969	
10% level	-2.801384	

1

3₀

Null Hypothesis: D(RL) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 6 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.160047	0.0016
Test critical values:		
1% level	-6.292057	
5% level	-4.450425	
10% level	-3.701534	

2₀

Null Hypothesis: D(RL) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 6 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.33013	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.803492	
5% level	-3.403313	
10% level	-2.841819	

3₀

Null Hypothesis: D(RL) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.442928	0.0044
Test critical values:		
1% level	-2.937216	
5% level	-2.006292	
10% level	-1.598068	

CC
0

3 \hat{c}

Null Hypothesis: CC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.777426	0.0106
Test critical values:		
1% level	-5.835186	
5% level	-4.246503	
10% level	-3.590496	

2 \hat{c}

Null Hypothesis: CC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.604407	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.582648	
5% level	-3.320969	
10% level	-2.801384	

1 \hat{c}

Null Hypothesis: CC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.101910	0.0412
Test critical values:		
1% level	-2.886101	
5% level	-1.995865	
10% level	-1.599088	

BF
0

Null Hypothesis: BF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.051900	0.5255
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1

Null Hypothesis: D(BF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.549385	0.0762
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2

3

Null Hypothesis: D(BF,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-13.71706	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

2

Null Hypothesis: D(BF,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.214892	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

1

Null Hypothesis: D(BF,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.647360	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.771926	
5% level	-1.974028	
10% level	-1.602922	

TF
0

Null Hypothesis: TF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.057026	0.1530
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1

30

Null Hypothesis: D(TF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.11325	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

20

Null Hypothesis: D(TF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 12 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.808425	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

10

Null Hypothesis: D(TF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.406240	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

FF
0

Null Hypothesis: FF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.633576	0.2730
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1
3

Null Hypothesis: D(FF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.609068	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2

Null Hypothesis: D(FF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 12 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.195537	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

1

Null Hypothesis: D(FF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.265690	0.0034
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

GS**0****3**

Null Hypothesis: GS has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 13 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.184317	0.0268
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

2

Null Hypothesis: GS has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 13 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.806124	0.0824
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

1**3**

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.981034	0.0087
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.506933	0.0009
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

1ن

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.219265	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

السلسلة مستقرة من الدرجة 1

MF
0

Null Hypothesis: MF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.484697	0.9697
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1

3ن

Null Hypothesis: D(MF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.095437	0.0334
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2ن

Null Hypothesis: D(MF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.294619	0.1872
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

2
3

Null Hypothesis: D(MF,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.207602	0.0074
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

2

Null Hypothesis: D(MF,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.276453	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

1

Null Hypothesis: D(MF,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.692739	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.771926	
5% level	-1.974028	
10% level	-1.602922	

IF
0

Null Hypothesis: IF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.756271	0.6705
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1

Null Hypothesis: D(IF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.769769	0.0548
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2

3 \hat{c}

Null Hypothesis: D(IF,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.298336	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

2 \hat{c}

Null Hypothesis: D(IF,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.903364	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

1 \hat{c}

Null Hypothesis: D(IF,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.480467	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.771926	
5% level	-1.974028	
10% level	-1.602922	

FINF**0**

Null Hypothesis: FINF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.111463	0.4962
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1

3

Null Hypothesis: D(FINF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.146544	0.0309
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2

Null Hypothesis: D(FINF) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.256078	0.0071
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

1

Null Hypothesis: D(FINF) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.098780	0.0006
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

PR
0

Null Hypothesis: PR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.530750	0.7675
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1
3

Null Hypothesis: D(PR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.035914	0.0365
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2

Null Hypothesis: D(PR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.610772	0.0216
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

1

Null Hypothesis: D(PR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.464102	0.0022
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

FFC**0**

Null Hypothesis: FFC has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.081689	0.5110
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

1

Null Hypothesis: D(FFC) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.430865	0.0907
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

23₀

Null Hypothesis: D(FFC,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 11 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.03937	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

2₀

Null Hypothesis: D(FFC,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 11 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.23538	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

10

Null Hypothesis: D(FFC,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 11 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.95677	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.771926	
5% level	-1.974028	
10% level	-1.602922	

FDI

0

10

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 13 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.922647	0.0082
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

20

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.710651	0.0967
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

1

10

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.237521	0.0015
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

2ن

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 8 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.290769	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

3ن

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 9 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.471670	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

: الملحق 2

Dependent Variable: FDI
 Method: Least Squares

Sample: 1996 2010
 Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.039879	0.456008	4.473335	0.0012
RL	1.009195	0.557540	1.810084	0.1004
R-squared	0.246784	Mean dependent var		1.243690
Adjusted R-squared	0.171462	S.D. dependent var		0.457703
S.E. of regression	0.416620	Akaike info criterion		1.237725
Sum squared resid	1.735719	Schwarz criterion		1.318543
Log likelihood	-5.426353	Hannan-Quinn criter.		1.207804
F-statistic	3.276403	Durbin-Watson stat		1.509348
Prob(F-statistic)	0.100389			

: الملحق 3

Null Hypothesis: U has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.210249	0.2161
Test critical values:		
1% level	-4.582648	
5% level	-3.320969	
10% level	-2.801384	

: الملحق 4

Dependent Variable: FDI
 Method: Least Squares
 Date: 06/25/12 Time: 23:49
 Sample: 1996 2010
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.317368	0.745741	-1.766522	0.1008
TF	0.043440	0.012726	3.413509	0.0046
R-squared	0.472660	Mean dependent var		1.204747
Adjusted R-squared	0.432096	S.D. dependent var		0.519346
S.E. of regression	0.391376	Akaike info criterion		1.085272
Sum squared resid	1.991282	Schwarz criterion		1.179679
Log likelihood	-6.139541	Hannan-Quinn criter.		1.084267
F-statistic	11.65205	Durbin-Watson stat		1.500133
Prob(F-statistic)	0.004621			

: الملحق 5

Null Hypothesis: U has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.946896	0.0650
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

: الملحق 6

Dependent Variable: FDI
 Method: Least Squares
 Date: 06/20/12 Time: 15:21
 Sample: 1996 2010
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.352047	0.675418	-0.521229	0.6110
FF	0.023640	0.010102	2.340146	0.0359
R-squared	0.296395	Mean dependent var		1.204747
Adjusted R-squared	0.242272	S.D. dependent var		0.519346
S.E. of regression	0.452079	Akaike info criterion		1.373644
Sum squared resid	2.656875	Schwarz criterion		1.468051
Log likelihood	-8.302332	Hannan-Quinn criter.		1.372639
F-statistic	5.476281	Durbin-Watson stat		2.061362
Prob(F-statistic)	0.035879			

: الملحق 7

Null Hypothesis: U has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 13 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.217742	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

: الملحق 8

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

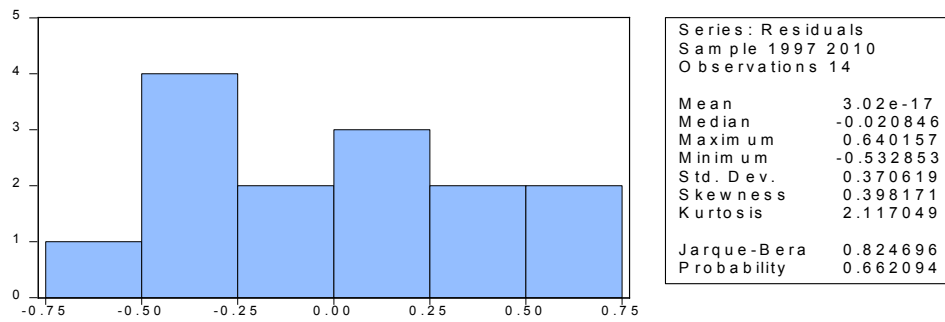
F-statistic	0.101634	Prob. F(1,10)	0.7564
Obs*R-squared	0.140856	Prob. Chi-Square(1)	0.7074

: الملحق 9

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.722306	Prob. F(2,11)	0.2235
Obs*R-squared	3.338586	Prob. Chi-Square(2)	0.1884
Scaled explained SS	1.151155	Prob. Chi-Square(2)	0.5624

: الملحق 10



: الملحق 11

Dependent Variable: FDI
 Method: Least Squares
 Date: 07/26/12 Time: 12:35
 Sample: 1996 2010
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.253724	1.668546	-0.751387	0.4658
GS	0.035599	0.024089	1.477828	0.1633
R-squared	0.143834	Mean dependent var		1.204747
Adjusted R-squared	0.077975	S.D. dependent var		0.519346
S.E. of regression	0.498687	Akaike info criterion		1.569891
Sum squared resid	3.232959	Schwarz criterion		1.664298
Log likelihood	-9.774185	Hannan-Quinn criter.		1.568886
F-statistic	2.183976	Durbin-Watson stat		1.748272
Prob(F-statistic)	0.163268			

: الملحق 12

Null Hypothesis: U has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 13 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.368124	0.0312
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

: الملحق 13

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

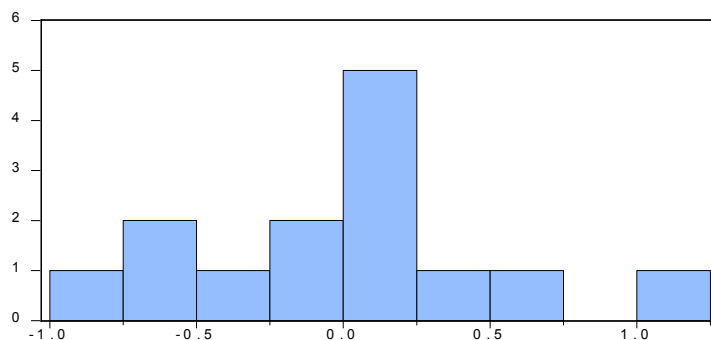
F-statistic	0.036273	Prob. F(1,10)	0.8528
Obs*R-squared	0.050598	Prob. Chi-Square(1)	0.8220

: الملحق 14

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.253700	Prob. F(2,11)	0.7803
Obs*R-squared	0.617308	Prob. Chi-Square(2)	0.7344
Scaled explained SS	0.337054	Prob. Chi-Square(2)	0.8449

: الملحق 15



Series: Residuals	
Sample 1997 2010	
Observations 14	
Mean	2.26e-17
Median	0.076402
Maximum	1.034350
Minimum	-0.770375
Std. Dev.	0.486430
Skewness	0.361159
Kurtosis	2.768881
Jarque-Bera	0.335510
Probability	0.845561

: الملحق 16

Dependent Variable: FDI
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/12 Time: 11:17
 Sample: 1996 2010
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.677437	0.495696	3.384005	0.0049
FINF	-0.012225	0.012341	-0.990573	0.3400
R-squared	0.070182	Mean dependent var		1.204747
Adjusted R-squared	-0.001342	S.D. dependent var		0.519346
S.E. of regression	0.519695	Akaike info criterion		1.652416
Sum squared resid	3.511075	Schwarz criterion		1.746823
Log likelihood	-10.39312	Hannan-Quinn criter.		1.651410
F-statistic	0.981236	Durbin-Watson stat		1.646563
Prob(F-statistic)	0.339974			

: الملحق 17

Null Hypothesis: U has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 13 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.666617	0.0183
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

: الملحق 18

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

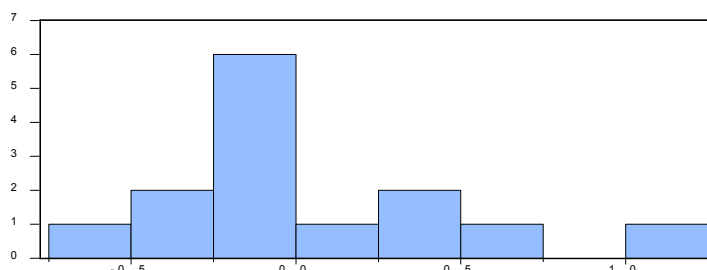
F-statistic	0.771357	Prob. F(1,10)	0.4004
Obs*R-squared	1.002566	Prob. Chi-Square(1)	0.3167

: الملحق 19

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.552077	Prob. F(2,11)	0.5909
Obs*R-squared	1.277096	Prob. Chi-Square(2)	0.5281
Scaled explained SS	0.817135	Prob. Chi-Square(2)	0.6646

: الملحق 20



Series: Residuals	
Sample	1997 2010
Observations	14
Mean	-2.97e-17
Median	-0.103121
Maximum	1.044759
Minimum	-0.618603
Std. Dev.	0.452321
Skewness	0.782605
Kurtosis	3.072866
Jarque-Bera	1.432194
Probability	0.488656

: الملحق 21

Dependent Variable: FDI
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/12 Time: 11:37
 Sample: 1996 2010
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.601381	0.390241	6.666086	0.0000
PR	-0.038090	0.010308	-3.695318	0.0027
R-squared	0.512293	Mean dependent var		1.204747
Adjusted R-squared	0.474778	S.D. dependent var		0.519346
S.E. of regression	0.376382	Akaike info criterion		1.007141
Sum squared resid	1.841624	Schwarz criterion		1.101548
Log likelihood	-5.553560	Hannan-Quinn criter.		1.006136
F-statistic	13.65537	Durbin-Watson stat		1.839225
Prob(F-statistic)	0.002694			

: الملحق 22

Null Hypothesis: U has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.199429	0.0420
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

: الملحق 23

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

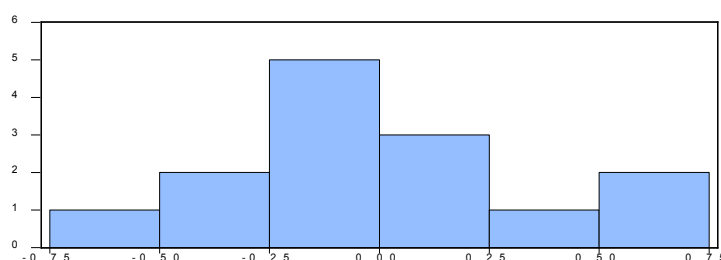
F-statistic	0.579894	Prob. F(1,10)	0.4639
Obs*R-squared	0.767354	Prob. Chi-Square(1)	0.3810

: الملحق 24

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.330436	Prob. F(2,11)	0.7255
Obs*R-squared	0.793441	Prob. Chi-Square(2)	0.6725
Scaled explained SS	0.354120	Prob. Chi-Square(2)	0.8377

: الملحق 25



Series: Residuals	
Sample	1997 2010
Observations	14
Mean	-7.93e-18
Median	-0.094279
Maximum	0.619014
Minimum	-0.548143
Std. Dev.	0.337047
Skewness	0.488387
Kurtosis	2.445896
Jarque-Bera	0.735652
Probability	0.692237

: الملحق 26

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/26/12 Time: 20:07

Sample: 1996 2010

Lags: 1

	Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(TF) does not Granger Cause D(FDI)		13	1.38272	0.2669
D(FDI) does not Granger Cause D(TF)			4.64753	0.0565
D(PR) does not Granger Cause D(FDI)		13	0.10693	0.7504
D(FDI) does not Granger Cause D(PR)			0.02947	0.8671
D(GS) does not Granger Cause D(FDI)		13	3.65946	0.0848
D(FDI) does not Granger Cause D(GS)			6.54854	0.0284
D(FINF) does not Granger Cause D(FDI)		13	0.36143	0.5611
D(FDI) does not Granger Cause D(FINF)			0.06273	0.8073
D(FF) does not Granger Cause D(FDI)		13	6.14316	0.0326
D(FDI) does not Granger Cause D(FF)			5.31821	0.0438

D(RL) does not Granger Cause D(FDI)	7	1.76942	0.2542
D(FDI) does not Granger Cause D(RL)		0.02940	0.8722
D(PR) does not Granger Cause D(TF)	13	1.61760	0.2322
D(TF) does not Granger Cause D(PR)		11.9131	0.0062
D(GS) does not Granger Cause D(TF)	13	1.45685	0.2552
D(TF) does not Granger Cause D(GS)		2.27987	0.1620
D(FINF) does not Granger Cause D(TF)	13	0.01241	0.9135
D(TF) does not Granger Cause D(FINF)		0.04613	0.8343
D(FF) does not Granger Cause D(TF)	13	3.04375	0.1116
D(TF) does not Granger Cause D(FF)		1.73277	0.2174
D(RL) does not Granger Cause D(TF)	7	0.00641	0.9400
D(TF) does not Granger Cause D(RL)		1.19016	0.3366
D(GS) does not Granger Cause D(PR)	13	3.12101	0.1077
D(PR) does not Granger Cause D(GS)		1.27370	0.2854
D(FINF) does not Granger Cause D(PR)	13	0.05376	0.8213
D(PR) does not Granger Cause D(FINF)		0.07277	0.7928
D(FF) does not Granger Cause D(PR)	13	26.7931	0.0004
D(PR) does not Granger Cause D(FF)		0.34359	0.5708
D(RL) does not Granger Cause D(PR)	7	NA	NA
D(PR) does not Granger Cause D(RL)		NA	NA
D(FINF) does not Granger Cause D(GS)	13	2.83421	0.1232
D(GS) does not Granger Cause D(FINF)		3.79926	0.0799
D(FF) does not Granger Cause D(GS)	13	0.36209	0.5607
D(GS) does not Granger Cause D(FF)		0.08319	0.7789
D(RL) does not Granger Cause D(GS)	7	8.88522	0.0407
D(GS) does not Granger Cause D(RL)		8.15026	0.0462
D(FF) does not Granger Cause D(FINF)	13	0.18171	0.6789
D(FINF) does not Granger Cause D(FF)		1.39118	0.2655
D(RL) does not Granger Cause D(FINF)	7	5.85482	0.0728
D(FINF) does not Granger Cause D(RL)		0.13836	0.7288
D(RL) does not Granger Cause D(FF)	7	0.33958	0.5913
D(FF) does not Granger Cause D(RL)		14.7369	0.0185

: الملحق 27

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 18.89162

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	RL
1.000000	5.126225
	(0.46076)

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -62.31101

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)		
FDI	TF	PR
1.000000	-0.031955 (0.00459)	0.022311 (0.00281)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -57.41149

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)		
FDI	TF	PR
1.000000	0.000000	0.078824 (0.01668)
0.000000	1.000000	1.768533 (0.51594)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: FDI TF FF GS FINF PR

Exogenous variables: C

Date: 06/27/12 Time: 23:25

Sample: 1996 2010

Included observations: 14

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-224.7760	NA	8387067.	32.96800	33.24188	32.94265
1	-141.8207	82.95534*	18481.15*	26.26010*	28.17727*	26.08263*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: FDI RL

Exogenous variables: C

Date: 06/29/12 Time: 01:26

Sample: 1996 2010

Included observations: 8

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	9.539012	NA*	0.000522	-1.884753	-1.864892	-2.018703
1	14.96364	6.780783	0.000394*	-2.240910*	-2.181328*	-2.642761*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

Vector Error Correction Estimates
 Date: 06/27/12 Time: 13:09
 Sample (adjusted): 1998 2010
 Included observations: 13 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

CointegratingEq:	CointEq1		
FDI(-1)	1.000000		
TF(-1)	-0.031955 (0.00459) [-6.96819]		
PR(-1)	0.022311 (0.00281) [7.93105]		
C	-0.209928		
Error Correction:	D(FDI)	D(TF)	D(PR)
CointEq1	-2.374060 (0.43787) [-5.42185]	-18.56296 (7.76955) [-2.38919]	3.766958 (5.63726) [0.66822]
D(FDI(-1))	0.942911 (0.29032) [3.24785]	16.23597 (5.15141) [3.15175]	-5.236768 (3.73765) [-1.40109]
D(TF(-1))	-0.108020 (0.02016) [-5.35778]	-1.432458 (0.35774) [-4.00416]	0.910332 (0.25956) [3.50718]
D(PR(-1))	-0.100761 (0.02664) [-3.78192]	-0.764665 (0.47275) [-1.61748]	0.569588 (0.34301) [1.66056]
C	-0.071288 (0.09484) [-0.75168]	-0.097768 (1.68281) [-0.05810]	-1.097284 (1.22097) [-0.89870]
R-squared	0.840503	0.679207	0.640089
Adj. R-squared	0.760755	0.518811	0.460134
Sum sq. resids	0.801760	252.4341	132.8901
S.E. equation	0.316575	5.617318	4.075691
F-statistic	10.53943	4.234559	3.556936
Log likelihood	-0.337881	-37.72651	-33.55592
Akaike AIC	0.821212	6.573309	5.931681
Schwarz SC	1.038501	6.790597	6.148969
Mean dependent	0.067295	1.269231	-1.538462
S.D. dependent	0.647225	8.097879	5.547002
Determinant resid covariance (dof adj.)	12.54349		
Determinant resid covariance	2.923198		
Log likelihood	-62.31101		
Akaike information criterion	12.35554		
Schwarz criterion	13.13778		

: الملحق 31

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	5.312613	Prob. F(6,6)	0.0309
Obs*R-squared	10.94063	Prob. Chi-Square(6)	0.0902
Scaled explained SS	3.191870	Prob. Chi-Square(6)	0.7844

: الملحق 32

Heteroskedasticity Test: ARCH

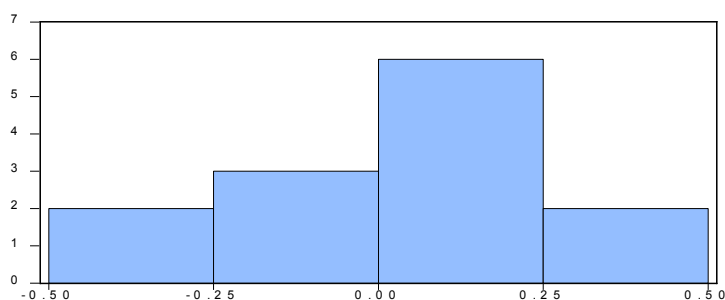
F-statistic	0.521600	Prob. F(1,10)	0.4867
Obs*R-squared	0.594890	Prob. Chi-Square(1)	0.4405

: الملحق 33

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.145870	Prob. F(1,7)	0.7138
Obs*R-squared	0.265372	Prob. Chi-Square(1)	0.6065

: الملحق 34



Series: Residuals	
Sample 1998 2010	
Observations 13	
Mean	-8.54e-17
Median	0.051530
Maximum	0.433424
Minimum	-0.499423
Std. Dev.	0.258483
Skewness	-0.353308
Kurtosis	2.540776
Jarque-Bera	0.384687
Probability	0.825023

: الملحق 35

Respo nse of FDI:	FDI	TF	PR
1	0.316575	0.000000	0.000000
2	0.354777	-0.041838	-0.312047
3	0.019050	0.017354	-0.099995
4	0.104868	0.110804	0.027958
5	0.288431	0.023139	-0.176803
6	0.111373	0.032210	-0.168688
7	0.057766	0.091205	-0.012347
8	0.211255	0.067223	-0.099500
9	0.170945	0.033266	-0.169009
10	0.074562	0.073653	-0.068978

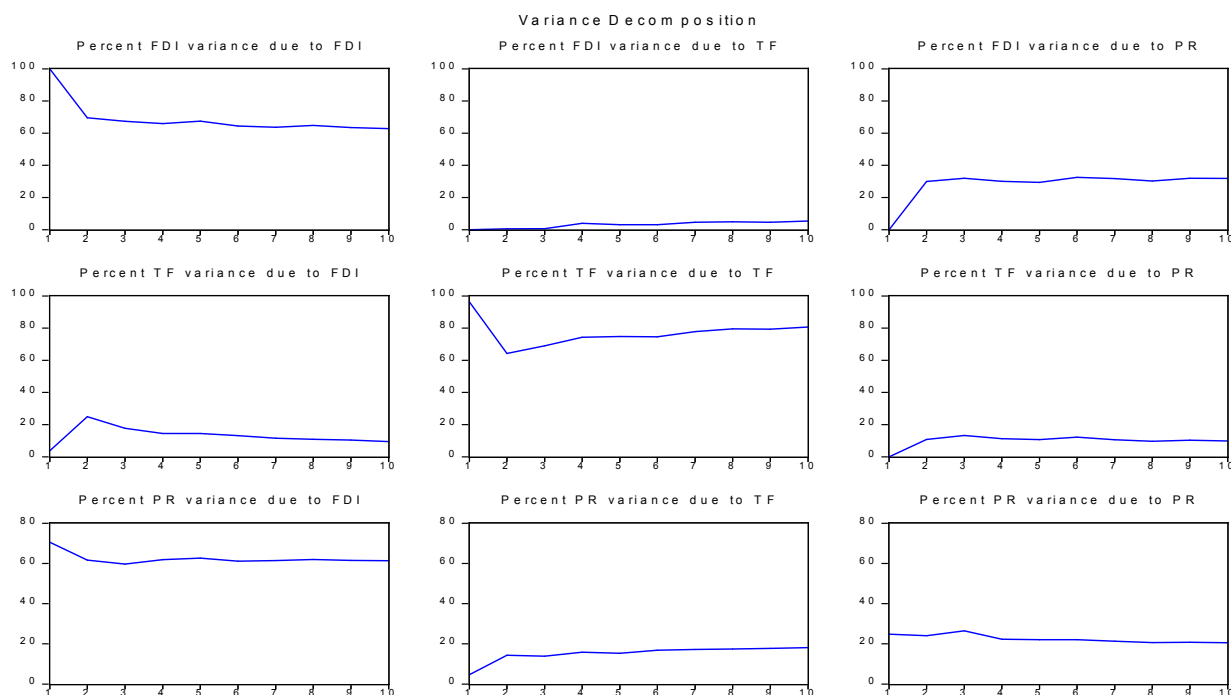
Respo
nse of
TF:

Period	FDI	TF	PR
1	1.085474	5.511444	0.000000
2	3.472596	1.924014	-2.392837
3	-0.259939	4.212501	-2.063157
4	-0.337998	4.098427	0.613860
5	1.879093	4.329059	-1.447963
6	0.792663	3.489079	-1.953703
7	-0.539086	4.536445	-0.366136
8	0.974897	4.243654	-0.611944
9	1.108826	3.946308	-1.773435
10	-0.075420	4.137765	-0.914602

Respo
nse of
PR:

Period	FDI	TF	PR
1	-3.422756	-0.880713	2.029863
2	-5.267801	2.897437	3.356643
3	-3.869999	1.857078	2.962873
4	-4.935744	2.752182	2.048920
5	-6.042346	2.824159	3.498879
6	-5.263145	3.337599	3.322446
7	-4.999333	2.799732	2.598027
8	-5.918340	3.170673	3.027809
9	-5.686316	3.249884	3.458556
10	-5.188573	3.125553	2.878060

Choles
ky
Orderin
g: FDI
TF PR



1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -71.81988

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	GS	PR
1.000000	-0.067613 (0.00999)	0.017700 (0.00420)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -67.00393

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	GS	PR
1.000000	0.000000	0.029857 (0.00770)
0.000000	1.000000	0.179803 (0.11616)

Vector Error Correction Estimates
 Date: 06/27/12 Time: 13:17
 Sample (adjusted): 1998 2010
 Included observations: 13 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

CointegratingEq:	CointEq1		
FDI(-1)	1.000000		
GS(-1)	-0.067613 (0.00999) [-6.77111]		
PR(-1)	0.017700 (0.00420) [4.21338]		
C	2.813291		
Error Correction:	D(FDI)	D(GS)	D(PR)
CointEq1	-0.989984 (0.69765) [-1.41902]	11.61317 (6.00028) [1.93544]	0.959105 (7.04086) [0.13622]
D(FDI(-1))	0.256568 (0.55737) [0.46032]	0.775511 (4.79372) [0.16178]	-0.116315 (5.62506) [-0.02068]
D(GS(-1))	-0.058419 (0.02657) [-2.19841]	0.052130 (0.22855) [0.22809]	0.418875 (0.26818) [1.56189]
D(PR(-1))	-0.023668 (0.04215) [-0.56147]	0.334788 (0.36255) [0.92342]	-0.059760 (0.42543) [-0.14047]
C	0.063013 (0.17897) [0.35208]	0.984124 (1.53927) [0.63934]	-2.049430 (1.80622) [-1.13465]
R-squared	0.456475	0.599437	0.246323
Adj. R-squared	0.184712	0.399155	-0.130515
Sum sq. resids	2.732197	202.1038	278.2806
S.E. equation	0.584401	5.026229	5.897888
F-statistic	1.679681	2.992971	0.653658
Log likelihood	-8.307218	-36.28111	-38.36013
Akaike AIC	2.047264	6.350940	6.670789
Schwarz SC	2.264553	6.568228	6.888077
Mean dependent	0.067295	0.607692	-1.538462
S.D. dependent	0.647225	6.484271	5.547002
Determinant resid covariance (dof adj.)	54.16873		
Determinant resid covariance	12.62376		
Log likelihood	-71.81988		
Akaike information criterion	13.81844		
Schwarz criterion	14.60068		

: الملحق 39

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	5.195445	Prob. F(6,6)	0.0325
Obs*R-squared	10.90168	Prob. Chi-Square(6)	0.0915
Scaled explained SS	2.285869	Prob. Chi-Square(6)	0.8916

: الملحق 40

Heteroskedasticity Test: ARCH

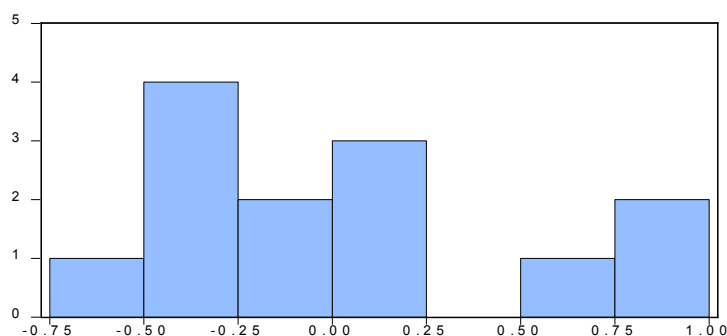
F-statistic	0.024974	Prob. F(1,10)	0.8776
Obs*R-squared	0.029895	Prob. Chi-Square(1)	0.8627

: الملحق 41

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.930843	Prob. F(1,7)	0.1306
Obs*R-squared	3.836629	Prob. Chi-Square(1)	0.0501

: الملحق 42



Series: Residuals	
Sample 1998 2010	
Observations 13	
Mean	1.75e-16
Median	-0.107374
Maximum	0.831515
Minimum	-0.640464
Std. Dev.	0.477161
Skewness	0.556729
Kurtosis	2.107374
Jarque-Bera	1.103142
Probability	0.576044

: الملحق 43

Respo nse of FDI: Period	FDI	GS	PR
1	0.584401	0.000000	0.000000
2	0.332055	-0.099441	-0.143499
3	0.180663	0.104902	-0.077129
4	0.364304	0.165626	0.037175
5	0.432231	0.032919	-0.033726
6	0.306162	0.022933	-0.083363
7	0.290018	0.104030	-0.034397
8	0.368101	0.095638	-0.012049
9	0.363968	0.048140	-0.046286
10	0.317498	0.061953	-0.053179

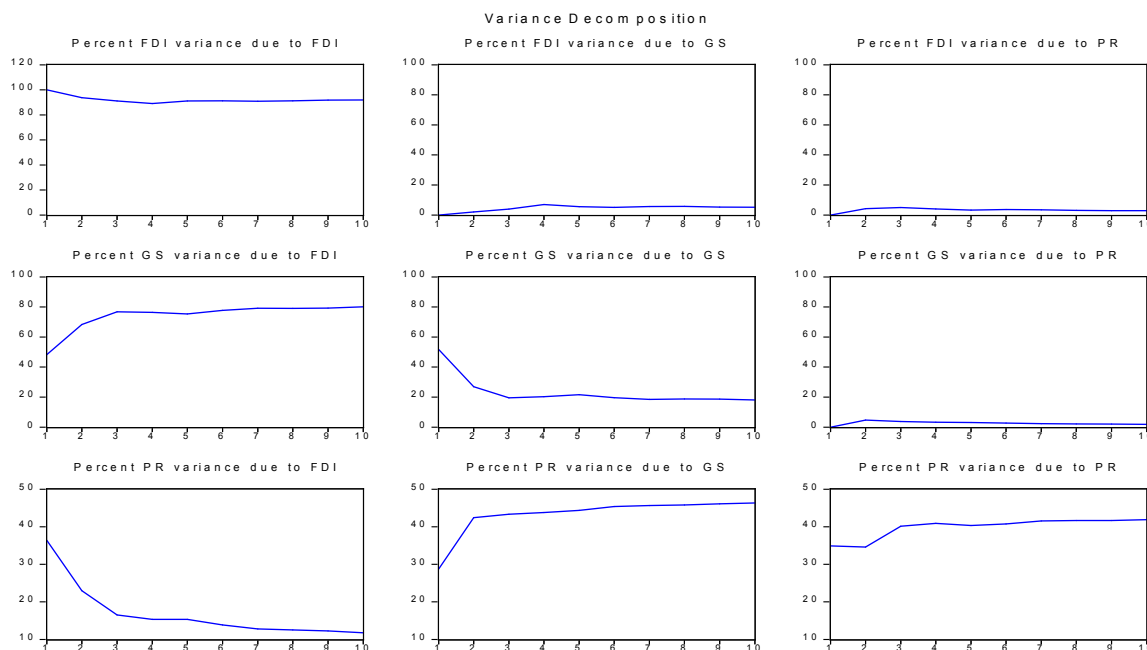
Respo
nse of
GS:

Period	FDI	GS	PR
1	3.492004	3.615091	0.000000
2	6.249993	2.673315	1.882416
3	5.431954	0.561537	-0.639723
4	3.277312	1.922829	-0.097512
5	4.507084	2.805021	0.762633
6	5.420154	1.900753	0.552966
7	4.590819	1.498738	-0.058290
8	4.154671	2.134212	0.242994
9	4.751944	2.252038	0.525660
10	4.896934	1.851768	0.307305

Respo
nse of
PR:

Period	FDI	GS	PR
1	-3.557126	3.161579	3.483727
2	-1.676152	4.306155	3.334682
3	-0.719235	3.659206	3.945686
4	-1.292653	2.915847	2.879486
5	-2.067337	3.607079	3.247887
6	-1.426640	3.861642	3.567747
7	-1.149867	3.433109	3.411337
8	-1.550985	3.341759	3.187652
9	-1.661493	3.624437	3.351421
10	-1.391503	3.624085	3.442432

Choles
ky
Orderin
g: FDI
GS PR



1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -72.82550

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	PR	FINF
1.000000	-0.332707 (0.05766)	0.349333 (0.05222)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -67.87576

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	PR	FINF
1.000000	0.000000	0.030659 (0.00781)
0.000000	1.000000	-0.957823 (0.08151)

Vector Error Correction Estimates
 Date: 07/23/12 Time: 14:41
 Sample (adjusted): 1998 2010
 Included observations: 13 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

CointegratingEq:	CointEq1		
FDI(-1)	1.000000		
PR(-1)	-0.332707 (0.05766) [-5.77016]		
FINF(-1)	0.349333 (0.05222) [6.68998]		
C	-2.644289		
Error Correction:	D(FDI)	D(PR)	D(FINF)
CointEq1	-0.164526 (0.07000) [-2.35049]	0.296216 (0.82094) [0.36083]	-2.621303 (0.40557) [-6.46331]
D(FDI(-1))	-0.763520 (0.47359) [-1.61220]	2.317698 (5.55438) [0.41727]	-1.045906 (2.74402) [-0.38116]
D(PR(-1))	-0.102912 (0.05301) [-1.94137]	0.185194 (0.62172) [0.29788]	-1.130638 (0.30714) [-3.68113]
D(FINF(-1))	0.050438 (0.03238) [1.55745]	-0.185985 (0.37982) [-0.48966]	0.044807 (0.18764) [0.23879]
C	0.070147 (0.17306) [0.40533]	-1.793391 (2.02973) [-0.88356]	-3.094479 (1.00274) [-3.08602]
R-squared	0.490453	0.045778	0.848936
Adj. R-squared	0.235680	-0.431333	0.773403
Sum sq. resids	2.561393	352.3282	85.99050
S.E. equation	0.565839	6.636342	3.278538
F-statistic	1.925056	0.095948	11.23939
Log likelihood	-7.887613	-39.89369	-30.72657
Akaike AIC	1.982710	6.906722	5.496395
Schwarz SC	2.199998	7.124010	5.713683
Mean dependent	0.067295	-1.538462	-1.538462
S.D. dependent	0.647225	5.547002	6.887372
Determinant resid covariance (dof adj.)	63.23230		
Determinant resid covariance	14.73597		
Log likelihood	-72.82550		
Akaike information criterion	13.97315		
Schwarz criterion	14.75539		

: الملحق 47

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.258803	Prob. F(6,6)	0.3935
Obs*R-squared	7.244740	Prob. Chi-Square(6)	0.2988
Scaled explained SS	4.933353	Prob. Chi-Square(6)	0.5524

: الملحق 48

Heteroskedasticity Test: ARCH

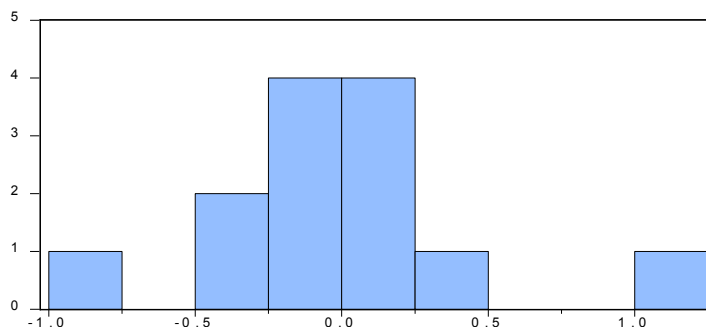
F-statistic	1.027380	Prob. F(1,10)	0.3347
Obs*R-squared	1.117995	Prob. Chi-Square(1)	0.2904

: الملحق 49

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	8.645516	Prob. F(1,7)	0.0217
Obs*R-squared	7.183637	Prob. Chi-Square(1)	0.0074

: الملحق 50



Series: Residuals	
Sample 1998 2010	
Observations 13	
Mean	-8.54e-17
Median	-0.009273
Maximum	1.144812
Minimum	-0.861481
Std. Dev.	0.462006
Skewness	0.773465
Kurtosis	4.596302
Jarque-Bera	2.676467
Probability	0.262309

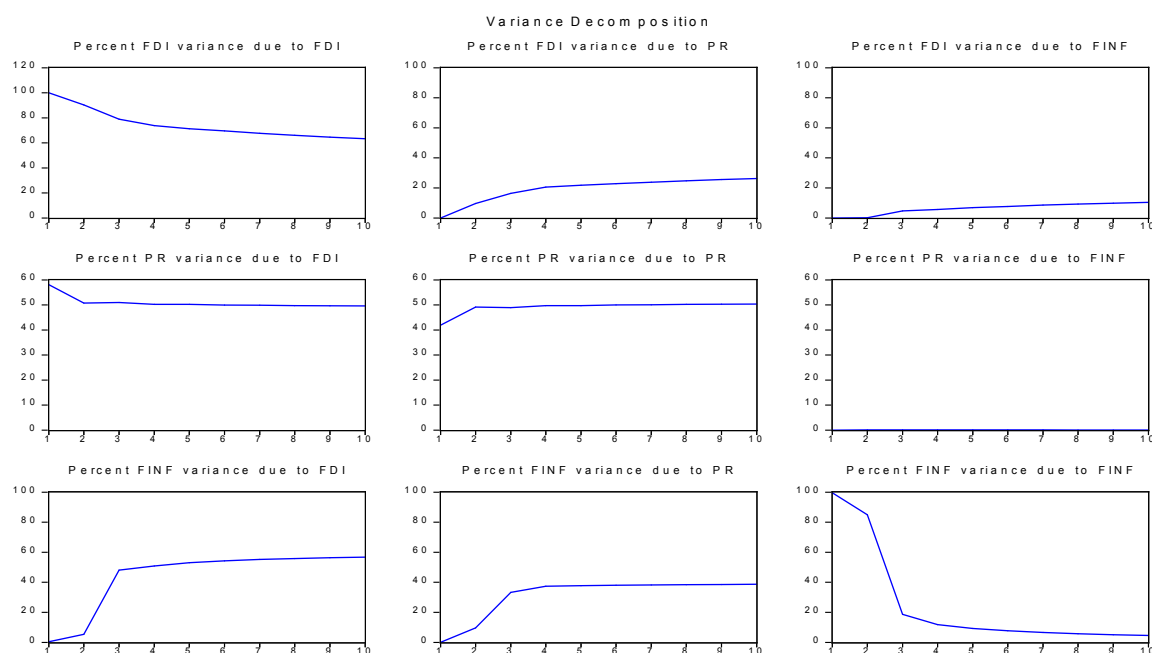
: الملحق 51

Respo nse of FDI:	FDI	PR	FINF
Period			
1	0.565839	0.000000	0.000000
2	0.285923	-0.206817	-0.023016
3	0.141417	0.211138	-0.156613
4	0.084103	0.179692	-0.088956
5	0.173858	0.143936	-0.108023
6	0.144630	0.130859	-0.091502
7	0.157735	0.141561	-0.104497
8	0.144854	0.141457	-0.097773
9	0.152876	0.141766	-0.101518
10	0.148816	0.140595	-0.099015

Response of PR:			
Period	FDI	PR	FINF
1	-5.058028	4.296205	0.000000
2	-3.999048	4.670115	-0.269885
3	-3.948140	3.826561	0.220098
4	-3.558776	3.765451	0.006533
5	-3.857650	3.834899	0.093722
6	-3.751544	3.888827	0.021968
7	-3.815230	3.862879	0.070077
8	-3.764258	3.863868	0.044485
9	-3.793802	3.860355	0.059728
10	-3.777689	3.864517	0.049854

Response of FINF:			
Period	FDI	PR	FINF
1	-0.220054	-0.020401	3.271081
2	-0.795893	-1.113260	0.422296
3	-5.234606	4.265801	0.062126
4	-4.360513	3.900990	0.177319
5	-4.032836	3.227379	0.429689
6	-3.901301	3.167951	0.333791
7	-4.063290	3.265598	0.346701
8	-4.032293	3.295627	0.324033
9	-4.045275	3.277110	0.343291
10	-4.025961	3.274157	0.334683

Cholesky
Ordering:
FDI
PR
FINF



1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -55.40631

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	FF	PR
1.000000	-0.468816 (0.05269)	-0.581736 (0.06027)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -47.91832

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	FF	PR
1.000000	0.000000	0.036745 (0.00650)
0.000000	1.000000	1.319240 (0.04197)

Vector Error Correction Estimates

Date: 07/25/12 Time: 19:43

Sample (adjusted): 1998 2010

Included observations: 13 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

CointegratingEq:	CointEq1		
FDI(-1)	1.000000		
FF(-1)	-0.468816 (0.05269) [-8.89764]		
PR(-1)	-0.581736 (0.06027) [-9.65272]		
C	50.64666		
Error Correction:	D(FDI)	D(FF)	D(PR)
CointEq1	-0.184087 (0.06425) [-2.86502]	-0.714715 (0.63757) [-1.12099]	0.849827 (0.45354) [1.87377]
D(FDI(-1))	-0.626231 (0.27624) [-2.26698]	-7.573917 (2.74107) [-2.76313]	1.962512 (1.94986) [1.00649]
D(FF(-1))	-0.001553 (0.03836) [-0.04048]	-0.605107 (0.38065) [-1.58965]	-0.593714 (0.27078) [-2.19261]
D(PR(-1))	-0.084599 (0.03562) [-2.37521]	-0.561598 (0.35342) [-1.58902]	0.363920 (0.25141) [1.44752]
C	0.009087 (0.13983) [0.06499]	3.956258 (1.38749) [2.85137]	0.103620 (0.98700) [0.10498]
R-squared	0.727674	0.539768	0.815277
Adj. R-squared	0.591511	0.309652	0.722916
Sum sq. resids	1.368931	134.7872	68.20537
S.E. equation	0.413662	4.104680	2.919875
F-statistic	5.344131	2.345632	8.827029
Log likelihood	-3.815227	-33.64806	-29.22043
Akaike AIC	1.356189	5.945855	5.264682
Schwarz SC	1.573477	6.163144	5.481970
Mean dependent	0.067295	2.669231	-1.538462
S.D. dependent	0.647225	4.940207	5.547002
Determinant resid covariance (dof adj.)	4.335945		
Determinant resid covariance	1.010470		
Log likelihood	-55.40631		
Akaike information criterion	11.29328		
Schwarz criterion	12.07552		

:الملحق 55

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.130563	Prob. F(6,6)	0.4427
Obs*R-squared	6.898326	Prob. Chi-Square(6)	0.3304
Scaled explained SS	1.944066	Prob. Chi-Square(6)	0.9248

:الملحق 56

Heteroskedasticity Test: ARCH

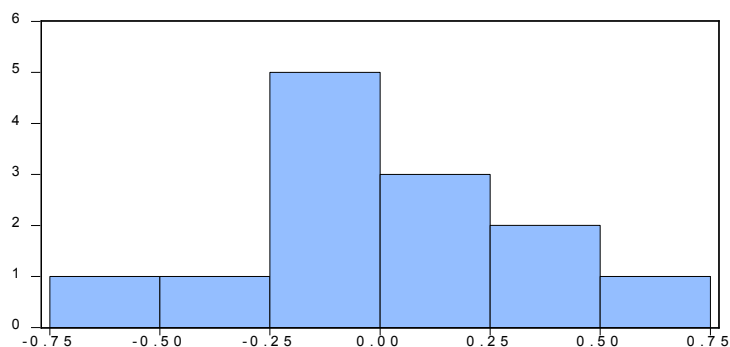
F-statistic	0.273473	Prob. F(1,10)	0.6124
Obs*R-squared	0.319432	Prob. Chi-Square(1)	0.5719

:الملحق 57

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.948344	Prob. F(1,7)	0.3626
Obs*R-squared	1.551074	Prob. Chi-Square(1)	0.2130

: الملحق 58



Series: Residuals	
Sample 1998 2010	
Observations 13	
Mean	6.41e-17
Median	-0.003532
Maximum	0.544481
Minimum	-0.633801
Std. Dev.	0.337754
Skewness	-0.177066
Kurtosis	2.488346
Jarque-Bera	0.209733
Probability	0.900445

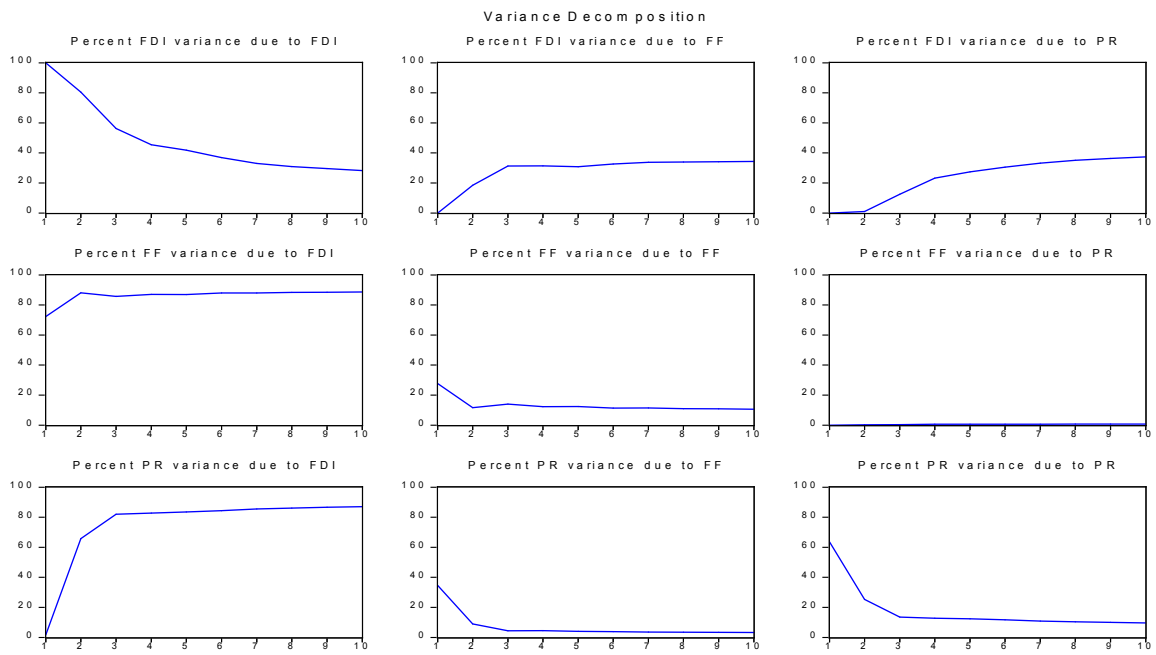
: الملحق 59

Respo nse of FDI:	FDI	FF	PR
1	0.413662	0.000000	0.000000
2	-0.208601	0.221830	0.052380
3	-0.152978	0.288670	0.223726
4	0.218034	0.254179	0.305483
5	0.249396	0.243691	0.286096
6	0.157890	0.270169	0.284024
7	0.154029	0.276487	0.300769
8	0.201742	0.271667	0.310021
9	0.203609	0.269108	0.305813
10	0.191653	0.272674	0.305131

Respo nse of FF:	FDI	FF	PR
1	-3.489508	2.161419	0.000000
2	-6.032121	1.327164	-0.339612
3	-2.159556	1.497890	0.330555
4	-3.727750	0.906357	-0.488374
5	-3.609883	1.398954	-0.278405
6	-4.328358	1.158918	-0.436164
7	-3.514040	1.289030	-0.239707
8	-3.919487	1.136175	-0.412819
9	-3.746845	1.257634	-0.331780
10	-3.955225	1.186267	-0.389214

Respo nse of PR:	FDI	FF	PR
1	0.385519	1.718464	2.328933
2	4.960615	-0.650119	2.025112
3	6.687564	-0.600279	1.397629
4	2.550226	-0.607026	0.475134
5	3.113446	-0.170965	1.005366
6	3.420938	-0.591063	0.892646
7	3.947252	-0.489395	0.915064
8	3.227252	-0.553900	0.738164
9	3.437131	-0.444043	0.857728
10	3.381264	-0.534038	0.812903

Choles
ky
Orderin
g: FDI
FF PR



قائمة الجداول و الأشكال :

قائمة الجداول :

الصفحة	رقم و عنوان الجدول
48	جدول رقم 01 : الاختيار ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، منح الشهادة من طرف الشركة المتعددة الجنسيات
115	جدول رقم 02: أنواع الصفقات حسب Commons
117	جدول رقم 03 : أنواع تكاليف الصفقات حسب Williamson
214	جدول رقم 04: الاتفاقيات الدولية المبرمة ما بين الجزائر و الدول الأخرى
250	جدول رقم 05: مجموع FDI و الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2011
250	جدول رقم 06: المشاريع التي يشترك فيها الأجانب خلال الفترة 2002 2011
253	جدول رقم 07: تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط المجمع خلال الفترة 2010 2002
271	جدول رقم 08: رتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي
273	جدول رقم 09: رتبة الجزائر حسب مؤشر أداء و إمكانات FDI الداخل
273	جدول رقم 10 : رتبة الجزائر حسب Fraser Institute
274	جدول رقم 11: رتبة الجزائر حسب Freedom House
275	جدول رقم 12 : مؤشر التنمية البشرية في الجزائر
310	جدول رقم 13: استقرارية السلاسل الزمنية
313	جدول رقم 14: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون
314	جدول رقم 15 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية
315	جدول رقم 16: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية
316	جدول رقم 17 : نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية
318	جدول رقم 18: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي
319	جدول رقم 19: نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي
321	جدول رقم 20 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية المالية

321	جدول رقم 21 : نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية المالية
323	جدول رقم 22 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية
324	جدول رقم 23 : نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية
325	جدول رقم 24 : اختبار السببية ل Granger
328	جدول رقم 25 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون
328	جدول رقم 26 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون
330	جدول رقم 27 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية
330	جدول رقم 28 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية
333	جدول رقم 29 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية
335	جدول رقم 30 : سببية الحرية التجارية
335	جدول رقم 31 : سببية حقوق الملكية
337	جدول رقم 32 : تجزئة التباين للعلاقة FDI, TF, PR
339	جدول رقم 33 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية
340	جدول رقم 34 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية
341	جدول رقم 35 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية
343	جدول رقم 36 : سببية الإنفاق الحكومي
343	جدول رقم 37 : حقوق الملكية
345	جدول رقم 38 : تجزئة التباين FDI, GS, PR
347	جدول رقم 39 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية
348	جدول رقم 40 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية
350	جدول رقم 41 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية

351	جدول رقم 42 : سببية الحرية المالية
352	جدول رقم 43 : حقوق الملكية
354	جدول رقم 44 : تجزئة التباين ا FDI, PR, FINF
356	جدول رقم 45 : اختبار الأثر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية
356	جدول رقم 46 : اختبار الإمكان الأعظم للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية
358	جدول رقم 47 : نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية
360	جدول رقم 48 : سببية الحرية الجبائية
360	جدول رقم 49 : حقوق الملكية
362	جدول رقم 50 : تجزئة التباين ا FDI,FF, PR

قائمة الأشكال

الصفحة	رقم و عنوان الشكل
66	شكل رقم 01 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة أنحاء العالم
66	شكل رقم 02 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة أنحاء العالم
230	شكل رقم 03 : الصوت و المساءلة
230	شكل رقم 04 : الاستقرار السياسي و غياب العنف
231	شكل رقم 05 : فعالية الحكومة
231	شكل رقم 06 : النوعية التنظيمية
232	شكل رقم 07 : دة القانون
232	شكل رقم 08 : مراقبة الفساد
237	شكل رقم 09 : الحرية الاقتصادية
239	شكل رقم 10 : حرية الأعمال
240	شكل رقم 11 : الحرية التجارية
241	شكل رقم 12 : الحرية الجبائية
242	شكل رقم 13 : الإنفاق الحكومي
242	شكل رقم 14 : الحرية النقدية
243	شكل رقم 15 : حرية الاستثمار
244	شكل رقم 16 : الحرية المالية
245	شكل رقم 17 : حقوق الملكية
245	شكل رقم 18 : الحرية من الفساد
246	شكل رقم 19 : حرية العمل
248	شكل رقم 20 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر
254	شكل رقم 21 : معدل النمو الاقتصادي (%)
255	شكل رقم 22 : معدل التضخم (%)
256	شكل رقم 23 : البطالة (كنسبة من إجمالي اليد العاملة)
257	شكل رقم 24 : واردات السلع و الخدمات (بالدولار)
257	شكل رقم 25 : صادرات السلع و الخدمات (بالدولار)
258	شكل رقم 26 : ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
259	شكل رقم 27 : مخزون الدين الخارجي الطويل الأجل (بالدولار)
259	شكل رقم 28 : إجمالي الاحتياطات (تتضمن الذهب بالدولار)
260	شكل رقم 29 : إجمالي الإنفاق الحكومي العام (مليار د ج)
261	شكل رقم 30 : سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار
263	شكل رقم 31 : قيمة صادرات النفط (بالمليار دولار)

266	شكل رقم 32 : البدء (% من الدخل الفردي)
267	شكل رقم 33 : التعامل مع تراخيص البناء (% من الدخل الفردي)
267	شكل رقم 34 : عدد إجراءات تسجيل الملكية
268	شكل رقم 35 : الحصول على الائتمان
269	شكل رقم 36 : التجارة عبر الحدود
270	شكل رقم 37 : عدد إجراءات تنفيذ العقود
286	الشكل رقم 38 : شرح اختبار DW
308	الشكل رقم 39 : الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة
314	شكل رقم 40: اختبار Durbin Watson
336	شكل رقم 41 : دوال الاستجابة للعلاقة FDI,TF, PR
344	شكل رقم 42 : دوال الاستجابة للعلاقة FDI,GS, PR
353	شكل رقم 43 : دوال الاستجابة للعلاقة FDI, PR, FINF
361	شكل رقم 44 : دوال الاستجابة للعلاقة FDI,FF, PR

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة

1 تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتاريخه

1 1 تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر

1 2 تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر

2 تعاريف الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها

2 1 تعاريف الشركات المتعددة الجنسيات

2 2 خصائص الشركة المتعددة الجنسيات

3 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

3 1 من وجهة نظر المستثمر

3 2 من وجهة نظر البلد المضيف

3 3 تصنيفات Kojima (1973 1975 1985)

3 4 تصنيفات Chen & Ku (2000)

3 5 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدوافع

3 6 تصنيفات أخرى

4 الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالعولمة

المبحث الثاني: جذور نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

1 نظرية الميزة المطلقة

2 نظرية الميزة النسبية

3 نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (نموذج هكشر أولين)

4 نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (نموذج هكشر أولين سامويلسون)

5 لغز ليونيتاف

6 نظرية التحركات الدولية لرؤوس الأموال

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

1 نظرية الميزة الاحتكارية

2 نظرية دورة حياة المنتج

3 نظرية عدم كمال أسواق رأس المال

4 نظرية الموقع

5 نظرية رد فعل احتكار القلة

6 نظرية التدويل

7 نظرية المدخل الاقتصادي الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر (النموذج الياباني)

8 النظرية الانتقائية (المدخل الانتقائي)

المبحث الرابع: آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعاته في العالم

1 الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1 2 الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

52 الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	3	1
54 المحددات الاقتصادية والمؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر	2	2
54 المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	1	2
62 المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر	2	2
65 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	3	
69 الخاتمة		
	الفصل الثاني: المؤسسات و النوعية المؤسسية		
70 المقدمة		
71 المبحث الأول: الاقتصاد المؤسسي القديم و الجديد		
71 الاقتصاد المؤسسي القديم	1	
76 الاقتصاد المؤسسي الجديد	2	
85 أهم تعاريف المؤسسات	3	
89 المبحث الثاني: الجوانب الأساسية للإطار المؤسسي		
89 المحيط المؤسسي و الترتيبات المؤسسية	1	
89 المحيط المؤسسي	1	1
90 الترتيبات المؤسسية	2	1
93 أنواع المؤسسات	2	
93 تصنيف North1990	1	2
96 تصنيف Williamson 2002-1994	2	2
97 تصنيف Rodrik2003-2000	3	2
100 تصنيفات أخرى	4	2
105 التغيير المؤسسي و التكيف المؤسسي	3	
105 التغيير المؤسسي	1	3
112 التكيف المؤسسي	2	3
115 المبحث الثالث: النظريات المؤسسية الجديدة		
115 نظرية تكاليف الصفقات	1	
120 نظرية حقوق الملكية	2	
124 نظرية الوكالة	3	
129 نظرية الألعاب	4	
133 نظرية الاختيار العقلاني	5	
138 المبحث الرابع : النوعية المؤسسية, أسباب اختلافها و دوافع الاهتمام بها		
138 النوعية المؤسسية	1	
138 تعريف النوعية المؤسسية	1	1
143 النوعية المؤسسية السياسية	2	1
159 النوعية المؤسسية الاقتصادية	3	1
169 أسباب اختلاف النوعية المؤسسية ما بين الدول	2	
178 3-دوافع الاهتمام بالنوعية المؤسسية		
183 الخاتمة		

الفصل الثالث : أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

184	المقدمة
185	المبحث الأول : اثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تا
185	لتحقيق التنمية الاقتصادية.....
185	1 أثر النوعية المؤسسية السياسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
185	1 1 الصوت و المساءلة.....
186	1 2 الاستقرار السياسي و غياب العنف.....
187	1 3 فعالية الحكومة.....
187	1 4 النوعية التنظيمية.....
187	1 5 سيادة القانون.....
188	1 6 رقابة الفساد.....
190	2 أثر النوعية المؤسسية الاقتصادية ذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
190	1 2 حرية الأعمال.....
190	-2 2 الحرية التجارية.....
191	-2 3 الحرية الجبائية.....
191	2 4 الإنفاق الحكومي.....
192	2 5 الحرية النقدية.....
192	2 6 حرية الاستثمار.....
193	2 7 الحرية المالية.....
193	2 8 حقوق الملكية.....
194	2 9 الحرية من الفساد.....
195	2 10 حرية العمل.....
196	3 تكامل النوعية المؤسسية و الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية.....
200	المبحث الثاني : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
200	1 قوانين الاستثمار في الجزائر.....
200	1 1 قانون الاستثمار رقم 63 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963.....
201	1 2 قانون الاستثمار رقم 66 284 المؤرخ في 15 جوان 1966.....
201	1 3 قانون الاستثمار رقم 82 11 المؤرخ في 31 أوت 1982 المعدل و المتمم بقانون
201	86 13 المؤرخ في 19 أوت 1986.....
202	1 4 قانون النقد و القرض 90 10 الصادر في 14 أفريل 1990.....
202	1 5 قانون الاستثمار رقم 93 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.....
203	1 6 الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار رقم 01 03 المؤرخ في 20 أوت 2001.....
204	1 7 الأمر رقم 06 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 03/01
205	2 الحوافز و الضمانات الممنوحة للمؤجرين الأجانب في الجزائر.....
205	2 1 الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب الجزائر.....
209	2 2 الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر.....
210	3 الهيئات المكا لاستثمار الأجنبي المباشر و الاتفاقيات الدولية المبرمة حوله.....
210	3 1 الهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....

214	2-3- الاتفاقيات الدولية المبرمة ما بين الجزائر و الدول الأخرى	
221	المبحث الثالث : الإصلاحات و النوعية المؤسساتية في الجزائر	
221	1 الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر	
221	1 1 الدستور	
223	2 1 القضاء و سيادة القانون	
223	3 1 الانتخابات	
224	4 1 الحريات المدنية و حرية الصحافة	
225	5 1 حقوق الإنسان	
225	6 1 مكافحة الفساد	
226	7 1 الإصلاح الإداري	
227	8 1 أهم الإصلاحات الاقتصادية	
230	2 النوعية المؤسساتية السياسية في الجزائر	
230	1 2 الصوت و المساءلة	
230	2 2 الاستقرار السياسي و غياب العنف	
231	3 2 فعالية الحكومة	
231	4 2 النوعية التنظيمية	
232	5 2 سيادة القانون	
232	6 2 رقابة الفساد	
233	7 2 الحريات المدنية و حرية الصحافة	
234	8 2 حقوق الإنسان	
235	9 2 القضاء و سيادة القانون	
235	10 2 الفساد و الشفافية	
236	3 النوعية المؤسساتية الاقتصادية في الجزائر	
237	1 3 الحرية الاقتصادية	
239	2 3 حرية الأعمال	
240	3 3 الحرية التجارية	
241	4 3 الحرية الجبائية	
242	5 3 الإنفاق الحكومي	
242	6 3 الحرية النقدية	
243	7 3 حرية الاستثمار	
244	8 3 الحرية المالية	
245	9 3 حقوق الملكية	
245	10 3 الحرية من الفساد	
246	11 3 حرية العمل	
248	المبحث الرابع : دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
248	1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول المستثمرة و القطاعات	
248	1 1 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر	
250	2 1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول المستثمرة	
253	3 1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات	

254	2	مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و اثر الأزمة المالية العالمية
254	1 2	مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
263	2 2	أثر الأزمة المالية العالمية ل 2008 على الاقتصاد الجزائري
266	3	تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائق جذبه في الجزائر
266	1 3	تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
275	2 3	عوائق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
279		الخاتمة
			الفصل الرابع: الدراسة القياسية للنوعية المؤسساتية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
280		المقدمة
			المبحث الأول : طريقة المربعات الصغرى و اختبار التكامل المتزامن ل
281		ENGLE – GRANGER
281	1	مفهوم الاقتصاد القياسي
281	2	اختبار Phillips Perron لجذر الوحدة
282	3	طريقة المربعات الصغرى
282	3-1	نموذج الانحدار البسيط
284	3-2	نموذج الانحدار المتعدد
284	4	اختبارات تقييم نموذج الانحدار
284	4-1	اختبار Student (اختبار المعنوية للمعاملات المقدرة)
285	4-2	معامل التحديد
285	4-3	اختبار Fisher (اختبار المعنوية الشاملة لنموذج الانحدار)
286	4-4	اختبار Durbin Watson للارتباط الذاتي بين البواقي
287	5	مفهوم التكامل المتزامن
287	6	اختبار التكامل المتزامن ل Engle – Granger
288	7	نموذج تصحيح خطأ
289	8	اختبار السببية ل Granger
			المبحث الثاني: اختبار التكامل المتزامن ل JOHANSEN و نموذج تصحيح الخطأ
290		الشعاعي
290	1	اختبار التكامل المتزامن ل Johansen
293	2	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي
296	3	اختبار Wald
297	4	اختبار عدم تجانس (عدم ثبات) التباين
297	4-1	اختبار Breusch Pagan Godfrey
298	4-2	اختبار ARCH
298	5	اختبار Breusch Godfrey بمضاعف لاغرانج للارتباط المتسلسل
299	6	اختبار Jarque Bera
300	7	دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين
300	7-1	دوال الاستجابة الدفعية
300	7-2	تجزئة التباين

	المبحث الثالث: اختبار ENGLE – GRANGER ثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار
301	الأجنبي المباشر في الجزائر.....
301	1 الدراسات القياسية السابقة.....
306	2 متغيرات و معطيات الدراسة.....
306	1 2 متغيرات الدراسة.....
307	2 2 معطيات الدراسة.....
308	3 الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة.....
310	4 اختبار Phillips Perron لجذر الوحدة.....
312	5 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون.....
312	1 5 مرحلتي التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER.....
313	6 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية.....
313	1 6 مرحلتي التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER.....
315	7 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية.....
315	1 7 مرحلتي التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER.....
316	2 7 نموذج تصحيح الخطأ.....
317	3 7 الاختبارات الذ صية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ.....
317	8 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي.....
317	1 8 مرحلتي التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER.....
319	2 8 نموذج تصحيح الخطأ.....
320	3 8 الاختبارات الذ صية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ.....
320	9 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية المالية.....
320	1 9 مرحلتي التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER.....
321	2 9 نموذج تصحيح الخطأ.....
322	3 9 الاختبارات الذ صية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ.....
323	10 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية.....
323	1 10 مرحلتي التكامل المتزامن لـ ENGLE- GRANGER.....
324	2 10 نموذج تصحيح الخطأ.....
325	3 10 الاختبارات الذ صية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ.....
325	11 اختبار السببية ل Granger.....
	المبحث الرابع: اختبار JOHANSEN ثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي
328	المباشر في الجزائر.....
328	1 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون.....
328	1 1 اختبار الأثر (TRACE TEST).....
328	2 1 اختبار الإمكان الأعظم (MAX EIGEN VALUE TEST).....
329	3 1 معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سيادة القانون.....
330	2 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية.....
330	1 2 اختبار الأثر.....

330	اختبار الإمكان الأعظم	2	2
		معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية التجارية و حقوق الملكية	3	2
331			
332	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	4	2
335	الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي	5	2
336	دوال الاستجابة و تجزئة التباين FDI,TF, PR,	6	2
339	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية	3	
339	اختبار الأثر	1	3
340	اختبار الإمكان الأعظم	2	3
		معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الحكومي و حقوق الملكية	3	3
340			
341	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	4	3
343	الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي	5	3
344	دوال الاستجابة و تجزئة التباين FDI,GS, PR	6	3
347	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية	4	
347	اختبار الأثر	1	4
348	اختبار الإمكان الأعظم	2	4
		معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق الملكية و الحرية المالية	3	4
348			
350	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	4	4
352	الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي	5	4
353	دوال الاستجابة و تجزئة التباين FDI, PR, FINF	6	4
356	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية	5	
356	اختبار الأثر	1	5
356	اختبار الإمكان الأعظم	2	5
		معادلة التكامل المشترك ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحرية الجبائية و حقوق الملكية	3	5
357			
358	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	4	5
360	الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي	5	5
361	دوال الاستجابة و تجزئة التباين FDI,FF, PR	6	5
365			
366			
372			

المراجع
قائمة الملاحق
قائمة الجداول و الأشكال
الفهرس

ملخص

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في دفع عجلة التنمية لدى الدول النامية من بينها الجزائر التي بذلت العديد من الجهود لتحسين نوعية مؤسساتها السياسية والاقتصادية بغية توفير المناخ الاستثماري الملائم. و تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2010) باستخدام اختبار التكامل المتزامن ل Engle-Granger و Johansen. و وجدت هذه الدراسة توافقا كبيرا بين نتائج الاختبارين ماعدا بعض الاختلافات الطفيفة. عموما في هذه الحالات تؤخذ اختبار Johansen بعين الاعتبار نظرا لحدائته و قدرته على الكشف عن وجود عدة أشعة كذلك دراسة عدة متغيرات في آن واحد و

- الأثر الإيجابي لكل من الحرية التجارية و الجبائية و الحرية من الحكومة (الإنفاق الحكومي) على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في المدى الطويل. و لكن يعتبر الإنفاق الحكومي متغير غير معنوي على عكس المتغيرات الأخرى.
- حقوق الملكية. الحرية المالية و كذا سيادة القانون لها اثر، على جذب على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، النوعية المؤسساتية، الجزائر، التكامل المتزامن.

Résumé

Les investissements directs étrangers jouent un rôle important dans la promotion du développement dans les pays en développement y compris l'Algérie qui a fait de nombreux efforts pour améliorer la qualité de ses institutions politiques et économiques afin de fournir un climat d'investissement approprié, cette étude vise à tester l'impact de la qualité institutionnel pour attirer les investissements directs étrangers en Algérie pendant la période (1996-2010) en utilisant le test de cointégration de Engle-Granger et Johansen, et cette étude a révélé un large consensus entre les résultats des deux tests à l'exception de quelques différences mineures, généralement dans ces cas les résultats de test de Johansen sont pris en compte en raison de sa nouveauté et sa capacité à détecter la présence de plusieurs vecteurs de cointégration ainsi que l'étude de plusieurs variables simultanément, et ses résultats sont les suivants :

- L'effet positif de la liberté commerciale, fiscale et la liberté du gouvernement (dépenses publiques) sur l'entrée de l'investissement direct étranger en Algérie à long terme, Mais les dépenses publiques est une variable non significative contrairement aux autres variables.
- Les droits de propriété, la liberté financière, ainsi que l'état de droit ont un effet négatif sur l'investissement direct étranger à long terme.

Mots clés: Les investissements directs étrangers, La qualité institutionnel, L'Algérie, Le test de cointégration.

Abstract

Foreign direct investments play an important role in advancing development in developing countries including Algeria, which has made many efforts to improve the quality of its political and economic institutions in order to provide an appropriate investment climate, this study aims to test the impact of institutional quality in attracting foreign direct investment to Algeria over the period (1996-2010) using Engle-Granger and Johansen cointegration tests, and this study found a large consensus between the results of the two tests, except for some minor differences, generally in these cases the results of Johansen test are taken into account due to its novelty and its ability to detect the presence of multiple cointegrating vectors as well as the study of several variables simultaneously, and its results are as follows :

- The Positive effect of trade freedom, fiscal freedom and freedom from government (government spending) on inward foreign direct investment to Algeria in the long term, but the government spending is not a significant variable unlike the other variables.
- Property rights, financial freedom, as well as the rule of law have a negative effect on attracting foreign direct investment in the long term.

Key words: Foreign direct investments, Institutional quality, Algeria, Cointegration test.